

الجملة الشرطية

عند النخاة العرب

تأليف

أبو إسحاق إبراهيم الشمشي

تقديم

الأستاذ الدكتور / محمود مني حجازي

أستاذ علوم اللغة بأداب القاهرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

مطابع الدجوى - عابدين

الكاتب

إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان



- ولد سنة (١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م) في بلدة (المذنب) بالقصيم (المملكة العربية السعودية) .
- أتم دراسته الجامعية بجامعة الرياض سنة ١٩٧٣ م وعمل معيداً فيها .
- أبتعث إلى جامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه .
- حصل على درجة الماجستير سنة ١٩٧٩ م .
- ويحضر الآن رسالة دكتوراه عنوانها (الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه) .

الكتاب

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب (جامعة القاهرة) وناقشتها في ٢١/٨/١٩٧٩ م للجنة المكونة من :

- | | |
|------------------------------------|--------|
| الأستاذ الدكتور / محمود فهمي حجازي | مشرفاً |
| الأستاذ الدكتور / النعمان القاضي | عضواً |
| الأستاذ الدكتور / عبد الصبور شاهين | عضواً |
- حازت الرسالة على تقدير « ممتاز » .

بسم الرحمن الرحيم

الباب الأول

الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها (٤٧ - ١٣٩)

الفصل الأول : الجملة الشرطية في مرحلة التكوين ... (٥٢ - ٧٤)

الفصل الثاني : الجملة الشرطية في مرحلة النضج ... (٧٥ - ٩٦)

الفصل الثالث : الجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد

(٩٧ - ١٢٦)

(١٢٧ - ١٣٩) نتائج عامة

عناصر الجملة الشرطية ... (١٤١ - ٢٧١)

الفصل الأول : الأداة ... (١٤٨ - ٢٤١)

الفصل الثاني : جملة الشرط وجملة جواب الشرط (٢٤٢ - ٢٧١)

تركيب الجملة الشرطية ... (٢٧٣ - ٣٨٦)

الفصل الأول : الربط ... (٢٧٦ - ٢٩٩)

الفصل الثاني : الرتبة ... (٣٠٠ - ٣٣٥)

الفصل الثالث : الحذف ... (٣٣٦ - ٣٦٢)

الفصل الرابع : أجوبة التراكيب الإنشائية ... (٣٦٣ - ٣٨٦)

محتويات الكتاب .

إلى أستاذنا في السوراه الشفيع:
عبد القادر محمد علي
جزاز ما تقف من علمك وراو برك

الباب الرابع

الجملة الشرطية والقضايا السياقية	(٣٨٧ - ٤٧٥)
الفصل الأول : توسيع الجملة الشرطية	(٣٩٠ - ٤٢٩)
الفصل الثاني : الجملة الشرطية في سياق الجملة العربية... ..	(٤٣٠ - ٤٧٢)
خلاصة عامة للباب	(٤٧٣ - ٤٧٥)
الخاتمة	(٤٧٧ - ٤٨٣)
ملحق (معجم مصطلحات الجملة الشرطية)	(٤٨٥ - ٥٢٢)
قائمة المصادر والمراجع	(٥٢٣ - ٥٣٢)

فهارس

مسرد تفصيلي لمحتويات الكتاب	٥٣٥
فهرس المصطلحات	٥٦٤
فهرس الكتب	٥٧٦
فهرس الأعلام	٥٧٨
فهرس الأبيات الشعرية	٥٨٤
فهرس أنصاف الأبيات الشعرية	٥٨٧
فهرس الآيات القرآنية	٥٨٨
فهرس الأحاديث النبوية... ..	٥٩٢
قائمة الخطأ والصواب	٥٩٣
ملخص لموضوع الكتاب باللغة الإنجليزية	٦٠٣

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور : محمود فهمي حجازي

هذا الكتاب القيم ثمرة دراسة جادة في موضوع من التراث النحوى العربى ، كتبه مؤلفه الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان برؤية واضحة تنشذ الأصالة وتنطلق منها نحو تأصيل البحث اللغوى الحديث . لقد عرفت صاحب هذا الكتاب عند بداية دراسته اللغوية العليا في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، فكان مزودا بخير ما يعرفه المتخرجون الجادون في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الرياض . وسار الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان في درب العلم لا يعرف الملل ويسعد بالتدقيق وراء المصطلح النحوى وبالبحث في الفكرة الجزئية هادفا إلى تجاوز هذا كله إلى الرؤية الشاملة لتراثنا وإلى معرفة نحو العربية في عمق وموضوعية .

كان المثقفون وكثير من المتخصصين في الدراسات اللغوية لا يدركون الجهود الكبيرة التي بذلها النحاة في درس الجملة الشرطية ، ولعل بعض أسباب ذلك التصور أن الجملة الشرطية لم يكن لها باب مستقل في كتب النحو ، على نحو الأبواب التقليدية مثل الإعراب والبناء والممنوع من الصرف والمبتدأ والخبر . بحث النحاة الجملة الشرطية ، وكان ذكروها في سياق عرضهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلالية شتى ، فلم يقتصر النظر عندهم على القضية الإعرابية الخاصة بحزم المضارع بعد بعض أدوات الشرط . وقيمة هذه الرسالة أنها تضع هذه الجهود في مكانها الصحيح ، وذلك في موضوع محدد هو الجملة الشرطية .

إن النحو العربى ليس عملا نشأ وتكون ووصل إلى أقصى مداه دون تطور تاريخى . وكثيراً ما كان النحاة العرب يؤخذون بعبارة لأحدهم ، وتعمم

الأحكام بعد ذلك دون تمييز بين المراحل التاريخية التي مر بها الدرس النحوي على مدى عدة قرون . والرؤية التاريخية واضحة في هذا الكتاب كل الوضوح تتبع المؤلف رؤية النحاة للجملة الشرطية في ضوء المصطلحات المعبرة عنها وكان العرض موضحاً لطبيعة الجملة الشرطية ، وهكذا اتضحت رؤية سيويو والفراء والأخفش والمبرد والزجاج للجملة الشرطية وطبيعة ومصطلحها ، وهؤلاء النحاة يمثلون تراث النحاة في هذه الفترة التي كونت الملامح الأساسية للتفكير النحوي . أما مرحلة النضج في الصناعة النحوية ، فتتضح في دراسة الجملة الشرطية في آراء ابن السراج والزجاجي والنحاس والسيراfi والفارسي والزبيدي والرماني وابن جني ، وختام هذه النظرة التاريخية دراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند النحاة في مرحلة التفسير والتقليد ، وهي مرحلة تمضي بنا عبر قرون ، لم يكتف الباحث بأعلامها الكبار مثل الجرجاني وأبي حيان وابن هشام والسيوطي ، ولكنه تابع نخاة هذه المرحلة في كتبهم التي وصلت إلينا - مطبوعة أو مخطوطة - متابعة جادة فقدم هذه الدراسة المتأنية الدقيقة .

يقوم درس الجملة الشرطية عند النحاة العرب على مجموعة من الأركان الأساسية وهذه الأركان هي : الأدوات وجملة الشرط وجواب الشرط . ومبحث الأداة متعدد المستويات ، فثمة تصنيف صرفي للأدوات إلى حرفية واسمية . وهناك أدوات بسيطة وأخرى فيها تركيب . والأدوات مختلفة من حيث العمل النحوي ، بعضها جازم وبعضها غير جازم ، وأثار العمل النحوي فكر النحاة في موضوع العامل . وإلى جانب هذا كله ، فثمة جوانب دلالية نوقشت - أيضاً - عند النظر في أدوات الشرط . أما جملة الشرط وجملة جواب الشرط فقد بحثنا من حيث المكونات الشكلية والدلالة الزمنية ، وكلاهما مكمل للآخر .

وثمة قضايا كثيرة تناوها الباحث حول تركيب الجملة الشرطية ، وأهم

هذه القضايا الربط بالجزم أو بالفاء أو بإذا ، والرتبة من حيث صدارة الأداة وولاية الفعل الأداة وتقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله ، والحذف من حيث حذف الأداة أو فعل الشرط أو جملة الشرط . وأفرد الباحث - أيضاً - لأجوبة التراكيب الانشائية مبحثاً مستقلاً .

إن الجملة الشرطية في شكلها النمطي البسيط المتميز لا توجد في العربية إلا في أحوال قليلة ، فالجملة الشرطية وثيقة الصلة بمكونات لغوية أخرى ، تنوّل بها اللغة العربية لتوسيع الجملة الشرطية . ويتم هذا التوسيع في الجملة الشرطية عن طريق الحال والبدل والعطف ، أو عن طريق عطف عبارة شرطية على أخرى أو دخولها عليها . والجملة الشرطية تكون أيضاً مرتبطة بأنماط تعبيرية أخرى ، منها الاستفهام والقسم . وهذا كله مجال كبير لدراسة تجاوزت الجملة الشرطية في نفسها إلى دراسة الجملة الشرطية والقضايا السياقية لعلاقتها في بنية اللغة العربية .

لا شك أن البحوث الجادة تتطلب الدقة في المصطلح فهما واستخدامهما ، ومصطلحات النحاة كثيرة . والدقة في فهمها مطلب عزيز . فقد حدث تغير في دلالة بعض المصطلحات ، واستحدثت مصطلحات أخرى على مدى القرون . وهناك علاقات بين كل هذه المصطلحات ، تارة هي مترادفة وأخرى متخالفة ، وفوق هذا فهناك علاقة عموم وخصوص بين بعضها والبعض الآخر .

ولهذا كله ، فقد خصص المؤلف النابه ملحقا ضم كل مصطلحات الجملة الشرطية ومكوناتها وأحكامها في التراث النحوي العربي ورتب مواضع ورود كل مصطلح ترتيباً تاريخياً . وهذا القسم من هذا الكتاب إسهام طيب في درس مصطلحات النحاة العرب ، أظنه الأول من نوعه في هذا المجال . ومن شأن البحوث الأخرى أن تعني أيضاً بالمصطلحات لتتضح أمامنا الرؤية الشاملة للمصطلحات العربية في علوم اللغة . وأهمية هذا القسم لا تقتصر على

كونه إيضاحاً لجانب من التاريخ العلمى ، ولكنها أيضاً إسهام يوضع أمام الباحثين الذين يطمحون إلى إيجاد المصطلحات للتعبير بالعربية عن التحليل النحوى الحديث فى مدارس مختلفة ، حتى نزول شيئاً فشيئاً تلك العزلة بين علوم اللغة عندنا والتيارات العالمية المعاصرة فى درس اللغة .

وبعد ، فقد سعدت كل السعادة بهذا الكتاب بعد أن عرفت فى صاحبه من العلم والخلق ما يجعله فخرآ لجامعتينا ، جامعة الرياض التى ينتمى إليها وجامعة القاهرة التى أعد فى إطارها هذه الرسالة الجامعية الممتازة .
والله ولى التوفيق .

١ . د . محمود فهمى حجازى

أستاذ علوم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة

مقدمة

يكاد الباحثون المحدثون يصلون إلى قناعة تامة بضرورة إعادة النظر فى الموروث ، فلقد ترك لنا النحويون تراثاً فكرياً يبعث على الإجلال والإكبار . وقد طال بهذا التراث الزمن حتى تراكم ، وكثر حتى صار أمر لإحاطة بدقائقه . والوصول إلى جواهره من الأمور الشاقة التى تكلف متنبكها شططا . ومنذ أن كتب النحو فى القرن الثانى مر فى قرون طويلة لم ينل فيها كل ما يستحقه من العناية ، والمتابعة المطورة ، فجمدت أحكامه وقواعده جموداً لا يتناسب وطبيعة اللغة المتغيرة . ومن حق النحو اليوم علينا . ومن حق النحويين أيضاً أن نرجع فننتصل بمصادره الأولى لنغوص فيها ونستخرج منها جواهرها المدفونة ، فنجليها ونبرزها تاركين ما قد يشوبها وما قد يعلق بها مما نحسب النحو فى غنى عنه . وإن الإتصال المباشر بالمصادر الأساسية ليكشف لنا أن كثيراً مما صور لنا على أنه خلاف نحوى بين العلماء ما هو إلا اختلاف وليس خللاً حيث لا يكون ثمة مخطئ ومصيب وإنما إصابة فى الجهتين ولكنها مختلفة من جهة إلى أخرى بسبب اختلاف القضية موضع الدرس ، أو اختلاف جهة النظر .

وقد درست (الجملة الشرطية) فى رسائل علمية حديثة ، فمن هذه الدراسات ، الدراسة التى أعدها أحمد اللبيب فى جامعة الأزهر وعنوانها (أساليب الشرط والاستفهام فى القرآن الكريم) ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ١٩٧٦ م) ومنها الدراسة التى أعدها عبد العزيز على الصالح المعيد وعنوانها (الشرط فى القرآن الكريم) ، رسالة ماجستير ، دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٧٦ م) ومنها أيضاً الدراسة التى أعدها إبراهيم بركات وعنوانها (الجملة الشرطية عند الهذليين) ، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٧ م) والملاحظ أن هذه الرسائل جميعها تفيد من كتب النحو فى تحليل النصوص اللغوية ولكنها لا تتوفر على دراسة النظرية النحوية توفراً مباشراً . ومن هذا المنطلق تجرى هذه الدراسة ، حيث تتناول قضية من قضايا

النحو المهمة . وهى الجملة الشرطية ، فهذه الجملة لم تدرس على النحو الذى يلائمها ، ورغم أن بعض الكتب قد تدرس قضاياها فى أبواب متتابعة فإن ذلك كله يحتاج إلى مزيد من التنظيم .

وستقع هذه الدراسة فى تمهيد وأربعة أبواب ، يتناول التمهيد بيان أهم مصادر دراسة الجملة الشرطية ، ويتناول الباب الأول فى ثلاثة فصول دراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها ، أما الباب الثانى فيهتم بدراسة العناصر المكونة للجملة ، فى الفصل الأول دراسة الأداة ، وفى الفصل الثانى دراسة جملة الشرط وجملة جواب الشرط . ويتم فى الباب الثالث دراسة القضايا التركيبية للجملة الشرطية ، كالربط ، والرتبة ، والحذف وأجوبة التراكيب الإنشائية .

أما الباب الرابع فهو يضطلع بدراسة قضايا الجملة السياقية أى منظوراً إليها فى السياق ، ويتم ذلك فى فصلين يتناول الفصل الأول توسيع الجملة الشرطية ووسائل التوسيع ، ويتناول الفصل الثانى أثر التراكيب والأدوات ، التى تكون الجملة فى سياقها .

وسيمتكم الكتاب بخاتمة تجمل أهم النتائج والملاحظات التى قد يصل إليها البحث . وسيلحق بالبحث معجم لمصطلحات الجملة الشرطية يبين مواضع استخدام كل مصطلح فى مصادر دراسة الجملة الشرطية المعتمدة ، مراعى فى ذلك ذكر النحاة وكتبهم فى تسلسل تاريخى .

وحسبنا القول إن الدراسة تغطى رقعة من الزمن طويلاً حيث تمتد حتى السبوطى فى القرن العاشر حيث لم يعد فى الكتب النحوية جديد . وبسبب من امتداد الزمن وكثرة المصادر ، فإن الباحث يجد عناء شديداً وهو يبحث فى أمهات النحو ، ليس أكثرها فقط ، وإنما لأن هذه الكتب كتبت فى زمن لم تنشأ فيه الحاجة إلى الفهرسة الموضوعية ؛ لأن الكتاب كان يقرأ وتعاود قراءته فى حلقات الدرس حتى يكاد الدارس يفهرس دقائقه فى ذهنه فيسهل عليه الوصول إليها .

ويجد الباحث نفسه أمام ركام هائل من الكتب يشق عليه الوصول إلى دقائق القضايا فى بطونها ، وبعض هذه المطولات من تلك الكتب يشكو من قلة العناية العلمية بنشره . وبعض ما نشر على أنه محقق تحقيقاً علمياً يعج

بخطأ مطبعية لا يكاد يدركها الباحث إلا بمزيد من الترس بلغة الكتاب ، وبطبيعة القضايا المطروقة . وأكثر ما هذه الكتب بحاجة إليه الفهرسة الموضوعية ، لأن هذه المطولات خاصة كتب معانى القرآن وإعرابه لا يمكن الوصول إلى ما فيها من جهود ونشاطات لغوية ما لم تقرأ من ألفها إلى يائها .

ويقوم منهج هذه الدراسة على الوقوف على المادة الأساسية فى مظانها الأساسية ، ومحاولة تنظيمها بشكل يبين أهميتها وقيمتها .

ولابد هنا من ذكر بعض المصطلحات التى سيجرى استخدامها فى الكتابة ، وذلك كى لا تلبس بمصطلحات الجملة الشرطية الواردة فى النصوص النحوية ، وهذه المصطلحات هى :

- (الجملة الشرطية) :

وتطلق على تركيب الجملة الشرطية . أى المكونة من : أداة الشرط ، وجملة بعدها .

- (الركن الشرطى) :

يطلق على الأداة والجملة التى تليها ، ويشير هذا المصطلح إلى المبنى فقط .

- (العبارة الشرطية) :

يطلق على الأداة والجملة التى تليها ، ويشير المصطلح إلى أن هذه الضمائم لا تدل على معنى تام بنفسها ولكنها تنطوى على معنى جزئى .

- (الركن الجوائى) :

يطلق على الجملة الثانية فى التركيب الشرطى .

- (العبارة الجوابية) :

يطلق على الجملة التى تؤلف مع العبارة الشرطية جملة تامة المعنى هى الجملة الشرطية .

- (أداة الشرط) :

الأداة التى تربط جملتين ، وتؤلف منهما جملة مركبة هى الجملة الشرطية ويشير المصطلح إلى وظيفة الكلمة فى التركيب .

- (جملة الشرط) :

هي الجملة التي تلي أداة الشرط .

- (جملة جواب الشرط) :

هي الجملة الثانية في التركيب ، في مقابل جملة الشرط .

- (فعل الشرط) :

الفعل الواقع في جملة الشرط .

- (فعل جواب الشرط) :

الفعل الواقع في جملة جواب الشرط .

وسأحاول جهدي تمييز مصطلحات النحويين وذلك بإحاطتها بقوسين .

أما الرمز (م.م) الذي يرد في الهوامش فهو يرمز إلى معجم مصطلحات الجملة الشرطية الملحق بآخر الكتاب .

أما بعد فإني أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ، فلم يكن لهذا العمل أن يتم على هذه الصورة لولا أن شمله بعنايته فهو ما فتى يسد ثغراته ، ويقوم منأده ، وقد كانت مكتبته رافداً من أهم روافده .

وأتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين الدكتور النعمان القاضي والدكتور عبد الصبور شاهين ، فقد أفدت من علمهما كثيراً .

وأشكر كل من له يد في إخراج هذا العمل .

القاهرة

١٩٨١/٨/٢٥ م

د. زكي إبراهيم الشنابلة

تمهيد

ارتبطت نشأة النحو بملاحظة الخطأ في الإعراب ^(١) . وهو ما سمي باللحن ، وقد ووجهت هذه المشكلة بطريقتين : الأولى محاولة التقعيد للغة العربية اعتماداً على استعمال اللغة بين أوساط لا تخطئ ، والثانية رصد جملة الأخطاء الشائعة وتصحيحها ، ونتج عن ذلك ما سمي بكتب لحن العامة .

والذي يهمننا من ذلك كله هو أن الذي دعا إلى التقعيد - وهذا ما يفهم من الحديث عن نشأة النحو - هو الخطأ في الإعراب ، وعلى هذا الأساس كانت العناية بملاحظة الحركات في أواخر الكلمات كبيرة ، وذلك لمعرفة أسباب تغييرها . وكان أن أرجع ذلك إلى مسببات تكون في الكلام نفسه سُميت بالعوامل . ووسعت الفكرة ، وذلك من أجل اطرادها ، فكان هناك ما سمي بالعوامل اللفظية والعوامل المعنوية .

(١) انظر في الكلام على نشأة النحو من القدماء :

- أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١) ، مراتب النحويين ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٤ م) ٢٣ .

- السيرافي (ت ٣٦٨) ، أخبار النحويين البصريين ، بعناية فريثس كرنكو (معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، مطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦ م) ١٥ .

ومن المحدثين :

محمد الطنطاوي ، نشأة النحو (دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م) ١٦ .
(م ٢ - الجملة الشرطية)

وهكذا كان الانطلاق من وجود الحركة ، إذ هي الأصل ، حتى ارتبطت الحركات بوظائف معينة تحتلها الكلمات من الجملة العربية ، وسميت هذه الحركات بعلامات الإعراب ، ولهذا قُدِّر وجودها تقديراً إذا لم تكن ظاهرة لفظاً ، فالفاعل وهو وظيفة نحوية لا بد أن يكون مرفوعاً ، ومعنى أن يكون مرفوعاً أن ينتهى بالضمة ، فإذا لم تظهر كأن يكون الاسم منتهياً بألف (فتحة طويلة) مثل « عيسى » فلا بد أن نتصور ضمة مقدرة على آخره وكان يمكن أن تظهر ولكن ذلك تعذر بسبب الألف ، ونرجع لجوء النحو إلى مثل هذا التكلف إلى إرادة الاطراد انطلاقاً من وجود الحركة ، فالفاعل الذى تظهر فيه الحركة مثل (قام محمد) ينتهى بضممة ، وعممت هذه الملاحظة ، وجعلت قاعدة وهي أن كل فاعل لا بد أن ينتهى بالضمة ، وكان الأمر أيسر من ذلك ؛ فالملاحظة الصادقة توجب القول بأن الفاعل إذا كان اسماً أو علماً متأخراً عن فعله فهو منته بالضمة إن أمكن ضمه ^(١) . ومعنى ذلك أنه ليس كل فاعلي مرفوعاً ، لأنه ليس كل فاعل يمكن أن ينتهى بالضمة ^(٢) .

وكان من نتائج التركيز على الحركة أن أصبحت الدراسة تتصف بالجزئية ، ونقصد بذلك أن الدراسة كانت لجزئيات الجملة معزولة عن بقية الأجزاء .

(١) وذلك حسب التركيب الصرفي له فبعضها ينتهى بحركة لازمة مثل : الفتي ، طه .

(٢) وقد تنبه إلى ضرورة تجاوز هذا المبدأ النحوى عبد القادر المهبرى ، انظر مقاله :

مساهمة في تحديد الجملة الاسمية (حوليات الجامعة التونسية ع ٥ ، ١٩٦٨ م) ١٤ .

وقد أثر الاهتمام بالعامل وبحركة الإعراب في تصنيف الكتب ؛ فنجد أنها قد تصنف حسب أنواع العوامل . وقد تصنف حسب الإعراب فنجد أبواب : المرفوعات ، المنصوبات ، المجرورات ، المجزومات .

وألفت كتب لدراسة الأدوات ، وبين ما يعمل منها وما لا يعمل ، وألفت كتب لإعراب القرآن تطبيقاً لنظرية العمل والعامل .

نخلص من هذا إلى أن ملاحظة الحركة جعلت الدرس النحوى ينظر إلى الجملة مفتتة ومجزأة . وهذا آخر ما يمكن أن نقول عنه إنه وظيفة علم النحو الأساسية وهي دراسة التراكيب ، فلم نجد عناية تذكر بالجملة وأنماطها ، ولا توفراً مباشراً على دراستها . من ذلك دراسة الجملة الشرطية ؛ فإنه يتبين من دراسة مصادرها أنه لم تلق عناية مباشرة . نجد دراسة الجملة الشرطية متفرقة في مصادر متعددة ومتنوعة ، ويرجع السبب في التعدد والتنوع إلى اختلاف مناهج الكتب وأهدافها .

ويمكن تصنيف تلك المصادر في المجموعات التالية :

- المجموعة الأولى : كتب القواعد العامة .

- المجموعة الثانية : كتب حروف المعاني .

- المجموعة الثالثة : كتب إعراب القرآن .

- المجموعة الرابعة : كتب علوم القرآن .

- المجموعة الخامسة : كتب الأمالي .

- المجموعة السادسة : مصادر ثانوية .

وستحدث فيما يلي عن كل مجموعة على نحو مختصر :

المجموعة الأولى : كتب القواعد العامة :

وهذه هي المجموعة الرئيسية لأنها أكثر توفراً على دراسة الجملة الشرطية من غيرها .

وتختلف كتب هذه المجموعة في المنهج الذى اتبع في تأليفها وتبعاً لذلك تختلف في طريقة تناولها للجملة الشرطية .

ويمكن أن نميز منهجين : أحدهما ما يخص لها باباً ، أو أبواباً متتابعة ، والثانى ما يلحق دراستها بدراسة جوازم الفعل المضارع .

نجد المنهج الأول متبعاً في (الكتاب) لسبويه (ت ١٨٠) وكتاب سبويه هو رصد لجهوده وجهود شيوخه التى تلقاها عنهم كالخليل ابن أحمد (ت ١٧٥) ويونس (ت ١٨٢) . درس سبويه أدوات الشرط في باب سماه (باب الجزاء)^(١) . عدد فيه أدوات الشرط ، وناقش تركيبها الصرفي وعملها النحوي ، كما ناقش جملة من القضايا التركيبية في الجملة الشرطية ، كالربط - الربط بالفاء أو إذا - والرتبة . أى التقديم والتأخير . وألحق به (باب الجزاء) باباً آخر خصه لدراسة بعض الأدوات ذات المبنى الصرفي الواحد والمعنى الوظيفي المتعدد ، وهى الأدوات (من ، ما ، أيهم) ، فهى تستخدم أسماء موصولة ، وتستخدم أدوات شرطية ، وحاول أن يفرق بين المستخدمين ، وسعى الباب (هذا باب الأسماء التى يجازى بها وتكون بمنزلة الذى)^(٢) . وتلا ذلك جملة من الأبواب درس فيها أثر الأدوات الأخرى التى

(١) سبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ .

(٢) سبويه ، الكتاب ٣ / ٦٩ .

تكون الجملة الشرطية في سياقها^(١) . وعلافة (الشرط) بتركيب أخرى إذا جاء في سياقها كالاستدراك^(٢) والقسم^(٣) . وعقد باباً ناقش فيه إعراب الفعل الذى يتبع بعد فعل الشرط^(٤) . وعقد باباً لأجوبة التراكيب الإنشائية^(٥) .

ونهج المبرد (ت ٢٨٥) في (المقتضب) نهج سبويه ، فخصص باباً لدراسة أدوات الشرط سماه (هذا باب المجازاة وحروفها)^(٦) ، خصصه للأدوات فعددها وتحدث عن كل أداة صرفياً ونحوياً . وتلاه بجملة أبواب درس فيها بعض قضايا الجملة الشرطية^(٧) .

ونعنا الزجاجي (ت ٣٣٧) في (الجمل) نحوهما ، فخصص (باب

(١) درس في باب (هذا باب ما تكون فيه الأسماء التى يجازى بها بمنزلة الذى) (الكتاب ٣ / ٧١) أثر بعض الأدوات العاملة مثل « إن » و « كان » فبدخلها على « من » وأشباهاها تخلصها للموصولية دون الشرطية . ودرس في باب (هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء) (الكتاب ٣ / ٧٤) الأدوات غير العاملة التى تخلص « من » وأشباهاها للموصولية . وتلا ذلك باب (هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التى تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء) (الكتاب ٣ / ٧٩) .

(٢) سبويه الكتاب ٣ / ٨٢ .

(٣) سبويه ، الكتاب ٣ / ٨٤ .

(٤) سبويه ، الكتاب ٣ / ٨٥ .

(٥) سبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٣ / ٤٦ .

(٧) درس في باب (هذا باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها ، وما يمتنع) (المقتضب ٢ / ٥٩) قضية الجواب وربطه بالفاء ، وبعض القضايا المتفرقة كإعراب أداة الشرط ودخول بعض الأدوات عليها . ودرس =

(الجزء) لدراسة أحكام الجملة الشرطية ، ولكنها دراسة مقتضبة. ^(١)
وتناول الفارسي (ت ٣٧٧) في (الإيضاح) بعض أحكامها في
(باب المجازاة) ^(٢) وفصل الجرجاني أحكامها في (المقتصد) وهو
شرح مسهب للإيضاح ^(٣).

أما الزبيدي (ت ٣٧٩) في (الواضح في علم العربية) فعقد أبواباً
لدراسة بعض أحكام الجملة الشرطية أولها (باب الشرط وهو باب

= في باب (هذا باب ما يرتفع بين المحزومين وما يمتنع من ذلك)
(المقتضب ٦٥/٢) إعراب الفعل الذي يأتي بعد فعل الشرط ،
ودرس بعض قضايا الرتبة في البابين (هذا باب ما يجوز من تقديم
جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً) (المقتضب
٦٨/٢) و (هذا باب ما يحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها
وبين ما عملت فيه) (المقتضب ٧٤/٢) ودرس أجوبة التراكيب
الإنشائية في باب (هذا باب الأفعال التي تنجزم للدخول معنى الجزاء
فيها) (المقتضب ٨٢/٢) .

(١) الزجاجي ، الجمل ، تحقق : ابن أبي شنب (مط كلنسيك / باريس
١٩٥٧م) ، عدد الأدوات وذكر عملها (٢١٧) ، وتحدث عن
الأنماط الصرفية لأفعال الجملة (٢١٨) وعن الأدوات الداخلة
على أدوات الشرط فتبطل عملها (٢٢١) .

(٢) الفارسي ، الإيضاح العضدي ، تحقق : حسن شاذلي فريهود (ط ١
دار التأليف ١٩٦٩م) ذكر « إن » ، والجواب وربطه بالفاء وإذا
(٣٢٠) . وبقية الأدوات (٣٢١) وبعض قضايا الرتبة ومثل
لأجوبة التراكيب الإنشائية (٣٢٢) .

(٣) الجرجاني ، المقتصد ، تحقق : كاظم بحرمرجان (رسالة دكتوراه ،
جامعة القاهرة ١٩٧٥م) ١٠٣٢ .

(المجازاة) ^(١).

ومن الكتب التي يمكن لنا أن نعدّها سائرة على المنهج المتبع في
(الكتاب) . تلك الكتب التي ألفت لشرح كتاب سيبويه ؛ فهذه
الكتب قد احتفظت بتبويب الكتاب . من أهم هذه الكتب الشرح الذي
كتبه أبر سعيد السيرافي ^(٢) (ت ٣٦٨) ، ولا يكتفي السيرافي في كتابه
بالشرح المجرد لكتاب سيبويه وإنما يتخذ من مادة سيبويه منطلقاً يبرز
فيه ما ثقفه من ثقافة نحوية ، ويقف السيرافي عند مسائل يجدها
بحاجة إلى البسط فيبسطها ويعمقها ، ويعرض عن مسائل لأنها واضحة
لا تحتاج إلى شرح أو تعليق .

ومن شروح الكتاب الشرح الذي ألفه الرماني ^(٣) (ت ٣٨٤) ،
والرماني يحيل أفكار الكتاب إلى أسئلة متتابعة ، حتى إذا أتى على مسائل
باب ما أخذ بالإجابة عليها .

(١) الزبيدي ، الواضح في علم العربية تحقق : أمين على السيد (دار
المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥م) درس في هذا الباب : الأدوات ،
ومثل لاستخدامها وأعرب الأمثلة ، والجواب وربطه بالفاء وإذا
(الواضح ٩٤) وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٤)
وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٦) درس فيه الفعل
الذي يقع بعد فعل الشرط معطوفاً أو غير معطوف . وفي (باب
الأفعال التي تجزم بمعنى المجازاة) (الواضح ٩٨) درس أجوبة
التراكيب الإنشائية وعقد باباً للجواب بالفاء (الواضح ٩٩) .
(٢) انظر النسخة المصورة من شرح السيرافي على كتاب سيبويه بمكتبة
جامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٨٢ .

(٣) الرماني ، شرح كتاب سيبويه . نسخة مصورة بمكتبة مجمع اللغة
العربية تحت رقم نحو ١٨٣ .

ونأتي الآن إلى الكتب التي جعلت دراسة الجملة الشرطية ضمن دراسة جواز المصارع .

في طليعة هذه الكتب كتاب « الأصول في النحو » لابن السراج (ت ٣١٦) ، عقد ابن السراج باباً لإعراب الأفعال وبنائها ^(١) ، فلماً جاء إلى ذكر الأفعال المجزومة ذكر أنها تجزم بخمسة حروف هي : (لم . ولما . ولا في النهي . واللام في الأمر وإن التي للجزاء) ^(٢) ثم قسمها إلى قسمين : أربعة منها لا يقع موقعها غيرها ولا تحذف من الكلام إذا أريدت وهي الأدوات السابقة باستثناء أداة الشرط ^(٣) ، أما القسم الثاني فهو (حرف الجزاء) وهو قد يحذف ويقع موقعه غيره من الأسماء ^(٤) . ثم شرح القسم الأول وشرح القسم الثاني ، فبين أحوال الحرف الثلاث : الظهور والحذف ووقوع اسم مكانه والحذف مع الفعل لوجود دليل عليه ^(٥) . وعدد أدوات الشرط وذكر جملة من أحكام الجملة الشرطية ^(٦) . وتكلم على أجوبة التراكيب الإنشائية وهي الحالة الثالثة من أحوال (حرف الجزاء) ^(٧) . وقد تفرقت دراسة أحكام الجملة الشرطية ومساائلها في عدة فصول مثل (مسائل من سائر

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو تحقق : عبد الحسين الفتلي (ط ١ ، جامعة بغداد / بغداد ١٩٧٤ م) ١٥٠/٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٢/٢ .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٣/٢ - ١٦٤ .

(٦) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٤/٢ وما بعدها .

(٧) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٨/٢ .

أبواب إعراب الفعل) ^(١) ، (فصل من مسائل الجواب بالفاء) ^(٢) ، (فصل من مسائل المجازاة) ^(٣) . ونجد منهجه هذا أيضاً في كتابه (الموجز في النحو) ^(٤) .

ومن الذين ألحقوا دراسة الجملة الشرطية وأحكامها ضمن دراسة عوامل جزم الفعل ابن بابشاذ (ت ٤٦٩) في كتابه (شرح المقدمة المحسبة) ، فعقد فصلاً للعوامل من الحروف ^(٥) حتى إذا جاء إلى ذكر الجوازم عددها ومنها « إن » مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف ^(٦) . وتكلم على أدوات الشرط وذكر أجوبة التراكيب الإنشائية .

أما الجرجاني (ت ٤٧١) فقد خصص ثلاثة فصول من كتابه (الجمل) لدراسة العوامل : أحدها للعوامل من الأفعال ، والثاني للعوامل من الحروف . والثالث للعوامل من الأسماء ، ولذلك فقد جاء الكلام على أدوات الشرط في موضعين : الموضع الأول في (الضرب الثالث من الحروف ما يجزم فقط) ^(٧) ، والثاني في (الضرب الثاني من الأسماء العوامل) ^(٨) .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٧٠/٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٨٦/٢ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٥/٢ .

(٤) ابن السراج ، الموجز في النحو ، تحقق . مصطفى الشويبي وابن سالم دامرجي (ط ١ ، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر / بيروت ١٩٦٥ م) ٨٠ .

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ، تحقق . خالد عبد الكريم (ط ١ ، لا . نا / الكويت ١٩٧٦ م) ٢١٥/١ .

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٢/١ .

(٧) الجرجاني ، الجمل تحقق : علي حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢ م) ٢٤ .

(٨) الجرجاني ، الجمل ٢٥ .

وسار على نهجه ابن الخشاب (ت ٥٦٧) في (المرتجل) الذي شرح به كتاب الجرجاني (الجمل)^(١).

وقسم الزمخشري (ت ٥٣٨) كتابه (المفصل في صناعة الإعراب)^(٢) إلى : قسم للأسماء ، وقسم للأفعال ، وقسم للحروف ، وقسم للمشارك ، لذلك جاءت دراسته لأحكام الجملة الشرطية في موضعين ، الأول : في كلامه على (وجوه إعراب الفعل المضارع)^(٣) فذكر في (المجزوم) أنه يجزم بحروف وأسماء ومثل لما ذكره منها^(٤) . أما الموضع الثاني ففي أصناف الحروف ، حيث قال (ومن أصناف الحرف حرفا الشرط)^(٥) والحرفان هما « إن » ، و « لو » . ونحا نحوه ابن يعيش (ت ٦٤٣) في شرحه للمفصل^(٦).

وتابعهما ابن الحاجب (ت ٦٤٦) في (الكافية في النحو)^(٧) ، والرضي في شرحها^(٨).

- (١) ابن الخشاب ، المرتجل تحق . على حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢ م) .
- (٢) واسم الكتاب على الغلاف (المفصل في علم العربية) بينما يستفاد من مقدمة المؤلف أن اسمه (المفصل في صناعة الإعراب) انظر ص ٥ .
- (٣) الزمخشري ، المفصل (ط ٢ دار الجيل / بيروت د. ت) ٢٤٤ .
- (٤) الزمخشري ، المفصل ٢٥٢ .
- (٥) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ .
- (٦) ابن يعيش ، شرح المفصل (ط ١ إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة) الموضع الأول ٧/٤٠ ، الثاني ٨/١٥٥ .
- (٧) ابن الحاجب ، الكافية في النحو (دار الكتب العلمية / بيروت) ٢٥١/٢ ، ٣٨٩/٢ .
- (٨) م . ن . ، ص . ن .

ومن الذين ألحقوا دراسة أدوات الشرط وأحكام الجملة الشرطية ضمن دراسة الجوازم المطرزي (ت ٦١٠) في (المصباح في علم النحو)^(١) وابن مالك (ت ٦٧٢) في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، درسها في (باب عوامل الجزم)^(٢) . ومنهم السيوطي (ت ٩١١) في (جمع الهوامع شرح جمع الجوامع)^(٣).

ونأثى بعد هذا إلى جملة من الكتب دأبت على تقسيم جوازم الفعل المضارع إلى قسمين ، جازم فعل واحد ، وجازم فعلين ، ويقصد بجازم الفعلين أدوات الشرط وبجازم الفعل الواحد غير أدوات الشرط من الجوازم .

ونصادف هذه القسمة أول مانصادفها عند ابن معطي (ت ٦٢٨) في كتابه (الفصول الخمسون)^(٤).

ونجدها عند الشلوبيني (ت ٦٤٥) في (التوطئة)^(٥) . وعند

- (١) المطرزي ، المصباح في علم النحو ، تحق : عبد الحميد السيد طلب (ط ١ مكتبة الشياح بالمنيرة / القاهرة د. ت) ١٠١ .
- (٢) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحق : محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٧ م) ٢٣٥ .
- (٣) السيوطي ، جمع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت) ٥٥/٢ .
- (٤) ابن معطي ، الفصول الخمسون ، تحق : محمود محمد الطناحي (ط ١ عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٧٦ م) ٢٠٦ .
- (٥) الشلوبيني ، التوطئة ، تحق : يوسف أحمد المطوع (ط ١ دار التراث العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ١٤٣ .

ابن عصفور (ت ٦٦٣) في (المقرب) ^(١) ، وعند أبي حيان (ت ٧٤٥) في (ارتشاف الضرب) ^(٢) .

ونجدها أيضا في بعض الكتب التي ألفت في شرح ألفية ابن مالك . من هذه الشروح ، شرح المرادى (ت ٧٥١) ^(٣) ، وشرح ابن هشام (ت ٧٦١) (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ^(٤) ، وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩) ^(٥) . وقد اتبع هذا المنهج في شروح ^(٦)

(١) ابن عصفور ، المقرب ، تحت : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى (ط ١ الجمهورية العراقية رئاسة ديوان الأوقاف / بغداد ١٩٧١ م) ٢٧١ / ١ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحت : مصطفى أحمد خليل النحاس (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر د. ت . ٧٩٧ .

(٣) المرادى ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحت : عبد الرحمن على سليمان (ط ١ مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) ٢٢٥ / ٤ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٤ نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٧٣ م) ٣٥ / ٤ .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل (نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٦٧ م) ٣٠٨ / ٢ .

(٦) انظر : خالد الأزهرى (٩٠٥) ،

— شرح التصريح على التوضيح (عيسى الحلبي / القاهرة) ٢٤٥ / ٢ .

— شرح الأزهرية في علم النحو (ط ٤ المكتبة الأزهرية ١٣٤١ هـ) ١٢٠ .

الأشمنوني (٩٢٩) ،

— منبج السالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٣ مكتبة نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٠ م) .

وحواش ^(١) ، وكتب تعليمية مختلفة ^(٢) .

وابن هشام (ت ٧٦١) لم يتبع هذا المنهج في شرحه للألفية فقط ، وإنما في بعض كتبه الأخرى ، فنجده اتبعه في (شرح قطر الندى وبل الصدى) ^(٣) وفي (شرح شذور الذهب) ^(٤) .

المجموعة الثانية : كتب حروف المعاني

ثمة نوعان من هذه الكتب : نوع خصص لدراسة (حرف) واحد ، وتعتمد هذه الدراسة أساسا على التعداد الوظيفي للمبنى الواحد ، مثال

(١) السنوائى (١٠١٩ هـ) ، حاشية الشنوائى على شرح مقدمة الإعراب بعناية محمد شمام (ط ٢ دار الكتب الشرقية / تونس ١٣٧٣ هـ) . الصبان (١٢٠٦ هـ) ، حاشية الصبان على الأشمنوني (عيسى الحلبي / القاهرة) .

الخضرى (١٨٧٠ م) ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل (مط الكستلية / مصر ١٢٨٢ هـ) ١٨٤ .

حسن العطار (١٢٥٠ هـ) ، حاشية على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى (ط ٤ مكتبة الأزهرية ١٣٤١ هـ) ١٢٠ .

(٢) انظر : محمود العالم ، الأصول الوافية (بولاق / القاهرة ١٣٠٢ هـ) جرمانوس فرحات ، كتاب بحث المطالب (ط ٤ مط المرسلين اليسوعيين / بيروت ١٨٩٥ م) ٣٠٠ .

أحمد زكى صفوت ، الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ط ٤ مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٣ م) .

محمد عيد ، النحو المصنف (مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٣ م) . أمين على السيد ، في علم النحو (ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٧٤ م) .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى (ط ١١ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦٣ م) ٧٩ .

(٤) ابن هشام ، شرح شذور الذهب (ط ٦ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) ٣٣٤ .

ذلك كتاب (اللامات) للزجاجي (ت ٣٣٧) . ومن بين ما درسه (لام الشرط)^(١) .

ونوع خصص لدراسة أكثر من أداة ما وتعتمد هذه الكتب في دراسة كل أداة الأساس نفسه الذي استخدم في النوع الأول ، وتختلف كتب هذا النوع في الأدوات التي تدرسها ، وفي المنهج الذي تسلكه .

فمن الكتب مايوسع مفهوم (الحرف) ، فيدخل بين ما يدرسه بعض الأدوات الأسماء ، ومنها مايضيّق معنى (الحرف) ، فيستبعد الأدوات ، ومنها ما يدرس الأدوات دون اعتبار لحالتها الصرفية .

أقدم ما نجده من كتب هذا النوع كتاب (معاني الحروف) للرماني (ت ٣٨٤) . درس من أدوات الشرط « إن »^(٢) ، و « ما »^(٣) ، و « لو »^(٤) ، وفي نسخة استانبول ذكر وجود « ما »^(٥) ، ووجوه « من »^(٦) ، ووجوه « أي »^(٧) ، و « إن »^(٨) ، وذكر الفرق بين « لو »

(١) الزجاجي ، اللامات : تحق : مازن المبارك (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٦٩ م) ١٥٩ .

(٢) الرماني ، معاني الحروف : تحق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ٧٤ .

(٣) الرماني ، معاني الحروف ٨٦ . ودرس معها « مهمما » على اعتبار أنها متولدة عنها .

(٤) الرماني ، معاني الحروف ١٠١ .

(٥) الرماني ، معاني الحروف ١٥٣ .

(٦) الرماني ، معاني الحروف ١٥٧ .

(٧) الرماني ، معاني الحروف ١٥٩ .

(٨) الرماني ، معاني الحروف ١٦٣ .

و « إن »^(١) . وقد رتب الرماني كتابه بأن يبدأ بالحروف الاحادية فالثنائية فالثلاثية فالرباعية ، ولم يلتزم الرماني ترتيبا محددا داخل كل مجموعة^(٢) . أما في نسخة استانبول فجعلها أبوابا على هذا النحو : باب اللامات ، باب الألفات وهكذا ، وهو بهذا لا يقصر الكتاب على الحروف ، ولكن على الأدوات ، ولذا كان مما ذكر كلمات تجمع بين الحرفية والاسمية^(٣) .

نجد بعده كتاب (الأزهية في علم الحروف) للهروي (ت ٤١٥) ذكر من أدوات الشرط : « إن »^(٤) ، و « ما »^(٥) ، و « من »^(٦) ، و « أي »^(٧) ، و « متى »^(٨) ، و « إذا »^(٩) ، ولم يتخذ منهجا محددا في ترتيب الأدوات ، ويلاحظ أن مفهوم الحروف واسع حيث شمل أدوات بعضها حروف وبعضها غير حروف ، ورغم هذا لم يذكر كل الأدوات الشرطية ، ودرسته للأدوات المذكورة مرجزة جدا فهو يكتفي بذكر الأداة والتمثيل لها .

(١) الرماني ، معاني الحروف ١٧٤ .

(٢) عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مقدمة كتاب معاني الحروف للرماني ٢٨ .

(٣) عبد الفتاح شلبي ، مقدمة كتاب معاني الحروف للرماني ٣١ .

(٤) الهروي ، الأزهية في علم الحروف : تحق : عبد المعين الملوحي (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧١ م) ٣٢ .

(٥) الهروي ، الأزهية ٧١ .

(٦) الهروي ، الأزهية ١٠٠ .

(٧) الهروي ، الأزهية ١٠٨ .

(٨) الهروي ، الأزهية ٢٠٩ .

(٩) الهروي ، الأزهية ٢١١ .

ومن كتب (الحروف) كتاب المالتى (ت ٧٠٢) (رصف المباني فى شرح حروف المعاني) ، وفيه رتب المالتى (الحروف) على حروف المعجم^(١) .

وقد اقتصر المالتى على ما ينطبق عليه مصطلح (حرف) من أدوات الشرط فذكر « إن »^(٢) ، و « إذا »^(٣) ، و « لو »^(٤) .

وقد تابع المالتى فى اقتصاره على الحروف بمعناها الاصطلاحى المرادى (ت ٧٤٩) فى (الجنى الدانى فى حروف المعاني) بل كتب مقدمة بين فيها حد الحرف ، وعلّة إطلاق مصطلح (حرف) ، ومعانيه وأقسامه وعمله وذكر عددها^(٥) . واقتصر مثله من أدوات الشرط على ما هو حرف فذكر : « إن »^(٦) ، و « إذا »^(٧) ، و « لو »^(٨) .

ولكن المرادى يختلف عن سلفه فى أمرين ، أحدهما أنه ذكر

(١) ذكر المالتى فى مقدمة كتابه أنه رتب الحروف حسب حروف المعجم . انظر رصف المباني ص ٢ .

(٢) المالتى ، رصف المباني فى شرح حروف المعاني ، تحق : أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥ م) ١٠٤ .

(٣) المالتى ، رصف المباني ٥٩ ، ذكر فى فصل « إذ » أنها تكون شرطا إذا لحقها « ما » ، وهى حرف عند سيبويه .

(٤) المالتى ، رصف المباني ٢٨٩ .

(٥) المرادى ، الجنى الدانى فى حروف المعاني ، تحق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (ط ١ المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م) ٢٠ .

(٦) المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٧ .

(٧) المرادى ، الجنى الدانى ١٨٥ تحت « إذ » ، ٥٠٨ تحت « إذا » .

(٨) المرادى ، الجنى الدانى ٢٧٢ .

أدوات شرطية غير حرفية لأن مبناها قد يعتبر حرفا فى بعض استخداماته وهذه الأدوات هى : « ما » فهى تثنى حرفا واسما^(١) ، و « متى » فهى تكون حرف جر فى لغة هذيل^(٢) . و « مهما »^(٣) قد تخرج عن الاسمية إلى الحرفية^(٤) .

ثانى الأمرين هو ترتيب (الحروف) ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، وجعل كل باب لقسم من أقسام الحروف حسب عدد حروفها ، فالأول للأحادى ، والثانى للثنائى ، والثالث للثلاثى ، والرابع للرباعى ، والخامس للخماسى . أما داخل كل باب فقد رتبها على حروف المعجم .

آخر كتب هذه المجموعة هو كتاب ابن هشام (ت ٧٦١) (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ، ونحن نعهده ضمن كتب هذه المجموعة من قبيل التجوز ، لأن الكتاب ليس مقصورا على دراسة (الحروف) ، فالكتاب موزع على ثمانية أبواب ، خصص الباب الأول فقط لدراسة ما يسميه بالمفردات^(٥) . وسمى الباب (الباب الأول فى تفسير المفردات وذكر أحكامها)^(٦) . وبين ما يقصده بالمفردات ومنهج فى ترتيبها فقال : (وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء

(١) المرادى ، الجنى الدانى ٣٢٢ .

(٢) المرادى ، الجنى الدانى ٥٠٥ .

(٣) المرادى ، الجنى الدانى ٦٠٩ .

(٤) المرادى ، الجنى الدانى ٦١١ والمذهب منسوب إلى السهيلي .

(٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق : مازن المبارك ومحمد على حمد الله (ط ١ ، دار الفكر / دمشق ١٩٦٤ م) ٢/١ .

(٦) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٥/١ .

والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك . وقد رتبناها على حروف المعجم ، ليسهل تناولها . وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا لميسس الحاجة إلى شرحها)^(١) . ورغم أن هذا النص الذى قدم به الباب الأول يعد بأن يدرس أدوات الشرط كلها فإننا نجده قد ذكر بعضها وأعرض عن بعض . فنجد ذكر : إن^(٢) ، أى^(٣) ، إذ ما^(٤) ، إذا^(٥) ، حيثما^(٦) ، كيف^(٧) ، لو^(٨) ، ما^(٩) ، من^(١٠) ، مهما^(١١) ، متى^(١٢) .

المجموعة الثالثة : كتب إعراب القرآن

إن تكن كتب المجموعتين السابقتين تهتم بقواعد اللغة من حيث النظرية فإن كتب هذه المجموعة تهتم بها من حيث التطبيق ، فهذه الكتب قد اتخذت من النص القرآنى مجالا لتطبيق ما توصل إليه من قواعد ونظريات نحوية . ولذلك فهي تهتم فى مجال دراسة الجملة الشرطية بإعراب عناصرها كلما ورد مثال لها فى النص القرآنى . ويظهر

(١) ابن هشام ، المغنى ٥/١ .

(٢) ابن هشام ، المغنى ١٧/١ .

(٣) ابن هشام ، المغنى ٨١/١ .

(٤) ابن هشام ، المغنى ٩٢/١ .

(٥) م . ن . ص . ن .

(٦) ابن هشام ، المغنى ١٤٠/١ .

(٧) ابن هشام ، المغنى ٢٢٤/١ .

(٨) ابن هشام ، المغنى ٢٨٣/١ .

(٩) ابن هشام ، المغنى ٣٢٧/١ .

(١٠) ابن هشام ، المغنى ٣٦٣/١ .

(١١) ابن هشام ، المغنى ٣٦٧/١ .

(١٢) ابن هشام ، المغنى ٣٧١/١ .

المؤلفون مهارتهم فى خلق التوازن بين النظرية والتطبيق ، وذلك بتطويع النصوص وفهمها فهما ينسجم والنظرية . واقتضى هذا أن تكون بعض النصوص مجالا للمناقشة النظرية لبعض القواعد ، ولذلك اكتسبت هذه الكتب أهمية كبيرة لما احتوته من أفكار نحوية ولغوية .

وقد صنفت هذه الكتب حسب ترتيب سور القرآن وآياته ولذلك فإن الجهود النظرية المبذولة تكون مبعثرة فى ثنايا الكتاب ، لذا لم تسلم هذه الكتب من التكرار . ولانتشار القضايا فى ثنايا الكتاب صعب الوصول إليها .

أول ما نجده من كتب هذه المجموعة كتاب الفراء (ت ٢٠٧) (معانى القرآن)^(١) . ولهذا الكتاب أهمية كبيرة ؛ لأنه يمثل النحو الكوفى من جهة ، ولأن مؤلفه نحوى عظيم من جهة أخرى . ولذلك فقد حفل الكتاب بأفكار ومناقشات كثيرة تناولت اللغة على مستويات الدرس المختلفة ؟ صوتيا ، وصرفيا ، ونحويا ، وداليا ، والكتاب سجل حافل لمختلف القراءات القرآنية وتخريجاتها . وقد أثرت مناقشة القراءات الدرس اللغوى .

أما نصيب الجملة الشرطية من الدراسة فهو كبير ومتنوع وحسبنا أن نشير هنا إلى القضايا الكبرى التى تعرض لها ،

(١) الفراء :

- معانى القرآن ، تحق : أحمد يوسف نجاشى ومحمد على النجار

(ط ١ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م) ج ١ .

- معانى القرآن تحق : محمد على النجار .

(الدار المصرية للتأليف ، والترجمة د . ت) ج ٢ .

- معانى القرآن تحق : عبد الفتاح اسماعيل شلبى .

(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م) ج ٣ .

فمن الأدوات التي تعرض لها : إن^(١) ، أينما^(٢) ، من^(٣) ، ما^(٤) ، إذا^(٥) ، لو^(٦) ، وتحدث عن التركيب الداخلى لأدوات الشرط المركبة^(٧) وتحدث عن عنصر آخر من عناصر الجملة وهو الجواب^(٨) ، كما تكلم عن بعض القضايا التركيبية كقضية الربط^(٩) وقضية الرتبة^(١٠) وقضايا الحذف^(١١) . وعلاقة التركيب الشرطى بتركيب أخرى كالاستفهام والقسم^(١٢) وتوسيع الجملة الشرطية بالمعطف على بعض

- (١) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٥٨ ، ١ / ١٧٨ ، ١ / ١٧٩ ، ٢ / ٣٧٤ ، ٣ / ٢٧ ، ٣ / ٦١ ، ٣ / ١٩٢ .
 (٢) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٨٦ ، ٢ / ٣٥٠ .
 (٣) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٥١ ، ١ / ٦٥ ، ٣ / ٧٩ .
 (٤) الفراء ، معانى القرآن ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ .
 (٥) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٤٥٩ ، ٢ / ١١٧ ، ٣ / ١٥٨ .
 (٦) الفراء ، معانى القرآن ١ / ١٤٣ ، ١ / ٣٨٦ ، ٢ / ٤٢٢ .
 (٧) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٨٥ .
 (٨) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٩٢ ، ١ / ٢٣٣ ، ١ / ٢٧٣ ، ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢ / ٢٧٣ .
 (٩) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٨٦ ، ١ / ٤٧٥ ، ١ / ٤٧٦ ، ٢ / ١٠٥ ، ٢ / ١٤٠ ، ٢ / ٢٠٢ ، ٢ / ٢٤١ .
 (١٠) الفراء ، معانى القرآن ١ / ١٨٤ ، ١ / ٢٣٨ ، ١ / ٢٩٧ ، ١ / ٤٢٢ ، ١ / ٤٢٣ .
 (١١) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٩٧ ، ١ / ١٧٩ - ١٨٠ ، ١ / ٢٢٨ ، ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ١ / ٤٢٤ ، ٢ / ٦٣ ، ٢ / ٢٤١ ، ٢ / ٢٤٧ ، ٣ / ٢٥٠ .
 (١٢) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٦٦ ، ١ / ٦٧ ، ١ / ٦٨ ، ١ / ٦٩ ، ٢ / ٢٣٦ ، ٢ / ١٣٠ ، ٢ / ١٣١ .

عناصرها^(١) . وتكلم على أجوبة التراكيب الإنشائية^(٢) .

نجد بعد ذلك كتاب الأخفش (ت ٢١٥) (معانى القرآن) ويمتاز هذا الكتاب عن كتاب الفراء وعن الكتب التي جاءت بعده بأنه فى تفسيره سورة البقرة عقد أبوابا متتابعة لدراسة بعض التراكيب وبعض القضايا اللغوية ، ومن بين هذه الأبواب ما يتعلق بدراسة الجملة الشرطية وهى : (باب الفاء) ^(٣) و(باب المجازاة) ^(٤) . وثمة قضايا متفرقة فى الكتاب ^(٥) .

ومن كتب هذه المجموعة كتاب الزجاج (ت ٣١١) (معانى القرآن وإعرابه) وكلامه على بعض قضايا الجملة الشرطية متفرق فى ثنايا الكتاب ^(٦) ومنها كتاب النحاس (ت ٣٣٨) (إعراب القرآن) ويهتم

- (١) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٨٦ ، ١ / ٨٧ ، ١ / ٢٠٦ ، ١ / ٢٣٨ ، ١ / ٤٢٦ ، ٣ / ١٦٠ .
 (٢) الفراء ، معانى القرآن ١ / ٨٦ ، ١ / ١٥٧ ، ١ / ١٥٩ ، ١ / ١٦٠ ، ١ / ١٦١ ، ١ / ١٦٢ ، ١ / ٢٠٢ ، ١ / ٤٠١ ، ١ / ٤٠٧ ، ١ / ٤٤١ ، ٢ / ٣٦ ، ٢ / ٧٠ ، ٢ / ١٦١ ، ٢ / ١٦٢ ، ٢ / ١٧٨ ، ٢ / ١٨٧ ، ٢ / ٣٠٦ ، ٢ / ٣١٤ ، ٣ / ٤٥ - ٤٦ ، ٣ / ١٣٢ .
 (٣) الأخفش ، معانى القرآن ، تحقق : فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٧م) ٤٤ .
 (٤) الأخفش ، معانى القرآن ٥٦ .
 (٥) الأخفش ، معانى القرآن ٢٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٨٣ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٨١ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٦٩ .
 (٦) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ، تحقق : عبد الجليل عبده شلبي (المكتبة العصرية/بيروت) ١ / ١١٤ ، ١ / ١٦٤ ، ١ / ٢٠٤ ، ١ / ٢٠٨ ، ٢ / ١٢٦ .

فيما يختص بالجملة الشرطية بأن يبين ركنيها ، الركن الشرطي والركن الجوابي . وقد يتعرض لبعض قضاياها في ثنايا إعرابه ^(١) .
ومنها كتاب مكى القيسى (ت ٤٣٧) (مشكل إعراب القرآن) ^(٢) ،

(١) النحاس : إعراب القرآن ، تحقق : زهير غازي زاهد

(رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٦م)
الأدوات : إن ٢٨ ، ٣٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ما ٤١ ، ١٥٢ ،
٢٣٥ ، ٤٦٣ ، مهما ٣٧٥ ، أينما ٧٢ ، ٢٣٥ ، من ٦٩ ، ٧١ ،
٧٤ ، ٧٦ ، ١٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٥٧٩ ،
أو ٦٩ ، ٤٠٨ ، ٥٩٧ ، ٨٩٣ ، إذا ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٧٤٢ ،
٩٠٢ ، ١٢١٩ ، ١٣٠١ ، ١٤١٢ ، أمّا ٣٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٩ ،
١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، الركن الأول ٨٧ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٥٤ ،
١٦٥ ، ٢٢١ ، الركن الثاني (الجواب) ٨١ ، ٩١ ، ١٨١ ،
٢٤١ ، ٦٨٩ ، ١٠٨٦ ، الرتبة ٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٤١٨ ، ٨٦٣ ،
الربط ٥٣ ، ١٩١ ، ٢٤٤ ، ٤١٤ ، ٩٨٣ ، ١١١٨ ، الحذف
٥٦ ، ٨٦ ، ١٧٦ ، ٢٦٣ ، ٧٤١ ، ٨٨٥ ، ٨٩٤ ، ٩٩٤ ،
١٠٣٩ ، ١٣٢٨ ، ١٥١٧ ، أجوبة التراكيب الإنشائية ٤٢ ،
٥٢ ، ٨٣ ، ١٣٣ ، ٤٣١ : ٤٢٠ ، ٦٢٥ ، ١٠٠٧ ، الزمن ٢٩٤ ،
٤٧١ ، ٥١١ ، ٧٥٠ ، ١٣٥٥ ، الاستفهام والشرط ١٨٦ ،
٣٦٨ ، الشرط والقسم ٣٧٩ ، ١٢٧٧ ، توسيع الجملة بالعطف ،
١٣٢ ، ١٤١ ، ١٧٩ ، ١٠٤٠ .

(٢) مكى القيسى ، مشكل إعراب القرآن ، تحقق : ياسين محمد السواس
(مجمع اللغة العربية بدمشق / دمشق ١٩٧٤م) .

الأدوات : إن ٢١٨ / ١ ، ٤٢٨ / ١ ، ٢٨١ / ٢ ، ٢٨٤ / ٢ ،
لو ٦٥ / ١ ، ٤٢٧ / ١ ، ٣٤ / ٢ ، من ٣٩ / ١ ، ٥١ / ١ ، ٧٦ / ١ ،
٢٦٧ / ١ ، ٤٣٣ / ١ ، ٥٦ / ٢ ، ١٥٦ / ٢ ، أى ٦٠ / ٢ ، ٦٢ ،
أينما ١٩٨ / ١ ، ما ١٣٥ / ١ ، ١٤٨ / ١ ، ٣٨٨ / ١ ، مهما =

ومنها أيضا كتاب ابن الأنبارى (ت ٥٧٧) (البيان في غريب إعراب القرآن) ^(١) .

ومنها كتاب أبي البقاء العكبرى (ت ٦١٦) (التبيان في إعراب القرآن) والكلام على قضايا الجملة الشرطية مفروق في الكتاب ^(٢) .

المجموعة الرابعة : كتب علوم القرآن

من أهم هذه الكتب كتاب الزركشى (ت ٧٩٤) (البرهان في

= ١٣٢ / ١ ، إذا ٢٣ / ١ ، ٨٣ / ١ ، ٣٧٦ / ١ ، ٢١٩ / ٢ ، ٣٤٨ / ٢ ،
الرتبة ٦٦ / ١ ، ٣٧٠ / ٢ ، ٣٩٦ / ٢ ، الحذف ٣١٦ / ٢ ،
٣٢١ / ٢ .

(١) ابن الأنبارى ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقق : طه
عبد الحميد طه (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٩م) .
الأدوات : إن ١٨٣ / ١ ، ٣٥٧ / ١ ، ٣٩٤ / ١ ، ٢٥١ / ٢ ،
أينما ٢٦١ / ١ ، أى ٩٧ / ٢ ، ٩٨ — ١٣٠ / ٢ ، ١٣٣ — من ٧٦ / ١ ،
١١١ / ١ ، ١٢٩ / ١ ، ٤٤ / ٢ ، ما ١١٦ / ١ ، ١١٩ / ١ ،
٢٠٩ / ١ ، ٢٦١ / ١ ، ٣٤٨ / ٢ ، ٤٩٨ / ٢ ، مهما ٣٧١ / ١ ، إذا
٥٥ / ١ ، ٤١٣ / ٢ ، ٤٤٠ / ٢ ، ٤٩٦ / ٢ ، إمّا ٧٦ / ١ ، أمّا
٦٦ / ١ ، ٤١٩ / ٢ ، لو ١١٥ / ١ ، ٣١٨ / ١ .

(٢) أبو البقاء العكبرى ، التبيان في إعراب القرآن تحقق : على محمد
البجاوى (عيسى البابى الحلبي / القاهرة) :

٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٧٢ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٢٧ ،
١٤٧ ، ١٦٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٣٧٤ ، ٥٣٦ ، ٥٩٠ ،
٦٢٨ ، ٦٤٧ ، ٦٧٠ ، ٦٩٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٧ ، ٨٣٦ ، ١٠٤١ ،
١٠٥٨ ، ١٢٢٢ .

علوم القرآن) ويكتسب الكتاب أهميته من أنه عقد بابا خاصا لدراسة الجملة الشرطية ، درس فيه ما يسميه بقواعد الشرط . وهى جملة من القضايا المتعلقة بالجملة الشرطية^(١) . وفى مواضع أخرى درس قضايا أخرى . وإن تكن قضايا نحوية عامة كالحذف . فمثل : لحذف الشرط^(٢) وحذف جواب الشرط^(٣) . وعرض لبعض أدوات الشرط

(١) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ عيسى البابى الحلبي / القاهرة ١٩٧٢ م) ٣٥١/ ٢ .
أما القواعد التى فصل القول فيها فهى : الأولى أن (المجازاة إنما تنعقد بين جملتين) ٣٥١/ ٢ . الثانية : (أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثانى على الأول) ٣٥٤/ ٢ . الثالثة : (أنه لا يتعلق إلا بمستقبل) ٣٥٦/ ٢ . الرابعة : (جواب الشرط أصله الفعل المستقبل) ٣٥٩/ ٢ . الخامسة : (أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمنة معناها) ٣٥٩/ ٢ . السادسة : (قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون مفرداتها) ٣٦٥/ ٢ . السابعة : (الاستفهام إذا دخل على الشرط) ٣٦٥/ ٢ . الثامنة : (إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب) ٣٦٦/ ٢ . التاسعة : (إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب) ٣٦٧/ ٢ . العاشرة : (الشرط والجزاء لا بد أن يتغايرا لفظا) ٣٦٨/ ٢ . الحادية عشرة : (فى اعتراض الشرط على الشرط) ٣٦٩/ ٢ .

- (٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ١٨٠/ ٣ .
(٣) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ١٨١/ ٣ .

فى دراسته لما سماه بالمفردات فدرس منها : « إذا »^(١) ، و « إن »^(٢) ، و « أنى »^(٣) ، و « كيف »^(٤) ، و « لو »^(٥) .

المجموعة الخامسة : كتب الأمل

تضم هذه الكتب ألوانا من الجهود اللغوية والأدبية والفقهية ، ولا يضمها منهج خاص ولا خطة معينة ، وإنما هى حصيلة حلقات دراسية يعقدها المؤلف لطلابه أو مريديه ، أو هى جملة من الدراسات والتعليقات التى يقوم بها المؤلف حول بعض القضايا المختلفة .

من هذه الكتب ، كتاب المبرد (ت ٢٨٥) (الكامل) ، ونجده قد ألم ببعض القضايا المتصلة بالجملة الشرطية وإن يكن إلما عابرا من ذلك : الرتبة^(٦) ، أجوبه بعض التراكيب الإنشائية^(٧) . الكلام على أدوات مثل : إمّا^(٨) ، ولو^(٩) ، ولحق « ما » لبعض الأدوات^(١٠) . ومنها كتاب ابن الشجرى (ت ٥٤٣) (الأمل الشجرية) ، وقد تفرق كلام ابن الشجرى على بعض قضايا الجملة الشرطية فى

- (١) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ١٩٥/ ٤ .
(٢) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٢٢٠/ ٤ .
(٣) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٢٤٩/ ٤ .
(٤) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٣٣٠/ ٤ .
(٥) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ٣٦٣/ ٤ .
(٦) المبرد ، الكامل ، بعناية محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته (دار نهضة مصر / القاهرة د . ت) ١٩٩/ ١ ، ١٣٣/ ١ ، ١٣٤/ ١ .
(٧) المبرد ، الكامل ٢٨٦/ ١ .
(٨) المبرد ، الكامل ٢٨٩/ ١ .
(٩) المبرد ، الكامل ٢٧١/ ١ ، ٢٧٧/ ١ ، ٢٧٨/ ١ ، ٢٧٩/ ١ .
(١٠) المبرد ، الكامل ٢٨٩/ ١ ، ٢٩٠/ ١ .

ثنايا الكتاب ، فتكلم عن الأدوات^(١) ، والربط^(٢) ، والرتبة^(٣) ،
والحذف^(٤) ، وتوسيع الجملة^(٥) ، أجوبة التراكيب الإنشائية^(٦) .

ومن هذه الكتب أيضاً كتاب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) (بدائع
الفوائد) ، عقد باباً تحدث فيه عن روابط الجمل وأنواعها ومن بينها

(١) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية (دار المعرفة / بيروت د. ت .)
تحدث عن : متى ١٩/١ ، ١٣٨/١ ، ١٤٤/١ ، ٢٦١/٢ ،
أى ٧٧/١ ، ٢٩٥/١ ، إذ ١٣٧/١ إذا ١٤١/١ — ١٤٢ ،
٣٠١/١ ، ٣٣٣/١ ، ٢٦٢/٢ ، إذ ٣٠١/١ ، ٢٦٢/٢ ،
لو ١٨٦/١ ، ٣٣٣/١ ، ما ٢٣٣/٢ ، ٢٣٥/٢ — ٢٣٦ ،
٢٤٥/٢ ، ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧/٢ مهما ٢٤٦/٢ — ٢٤٧ أين
٢٦٣/٢ ، من ٢٩٥/١ ، ٣٠٩/٢ — ٣١٠ ، أمّا ٢٨٥/١ ،
٢٨٩/١ ، ٢٩٠/١ ، ٣٤٨/٢ ، إمّا ٣٤٥/٢ ، ٣٤٦/٢ ،
٣٤٧/٢ أو ٣١٩/٢ .

(٢) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية : الربط بالفاء ١٤٣/١ — ١٤٤ ،
٢٧٩/١ ، ٢٨٨/١ ، ٣٦٦/١ ، ٣٢٩/٢ — ٣٣٠ ، الربط بإذا
٢٦٣/٢ .

(٣) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية ٣٣/١ — ٣٤ ، ٤٦/١ ، ٢٤١/١ ،
٣٣٢/١ .

(٤) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية ١٤٤/١ ، ٢٣٤/١ ، ٢٨٨/١ —
٢٨٩ ، ٣٣٠/١ ، ٣٤١/١ ، ٣٥٤/١ ، ٣٥٥/١ ، ٣٥٦/١ ،
٣٥٧/١ ، ٣٥٨/١ ، ٣٦١/١ ، ٣٧١/١ .

(٥) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية ٢١/١ ، ٢٢/١ ، ٢٤٠/١ ،
٢٤١/١ ، ٢٤٦/١ ، ٢٥٩/١ .

(٦) ابن الشجرى ، الأملى الشجرية ٣٤٣/١ ، ٣٤٤/١ ، ٣٧٣/١ ،
٢١٩/٢ .

أدوات الشرط^(١) . ثم فصل الباب فى عشر مسائل : الأولى والثانية عن
الزمن فى الجملة الشرطية^(٢) ، والثالثة والرابعة عن احتمالية التحقق
وعدمه^(٣) ، والخامسة : دخول الاستفهام على الشرط^(٤) ، السادسة :
عن الرتبة وتقديم الجواب وتأخير^(٥) ، والسابعة والثامنة عن «لو»^(٦) ،
التاسعة : التوسيع بدخول الشرط على الشرط^(٧) . وتكلم على دلالة أدوات
الشرط على العموم^(٨) .

المجموعة السادسة : مصادر ثانوية

تشتمل هذه المجموعة على أنواع مختلفة من الكتب ، ولكنها
تجتمع فى أنها تلم ببعض قضايا الجملة الشرطية إلاماً جانبياً ، ويمكن
تصنيفها فى مجموعات :

(١) شروح الشواهد مثل : (شرح أبيات سيبويه) للنحاس (ت
٣٣٨)^(٩) . و (شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافى (ت

(١) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد (دار الكتاب العربى / بيروت)
٤٣/١ .

(٢) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٤٤/١ ، ٤٥/١ ، وانظر ١٠٥/١ .

(٣) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٤٦/١ ، ٤٩/١ .

(٤) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٤٩/١ .

(٥) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٤٩/١ .

(٦) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٥٢/١ .

(٧) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٥٨/١ ، ٢٤٥/٣ .

(٨) ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ٣/٤ .

(٩) النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، تحق : زهير غازى زاهد :

(ط ١ جمعية مدارس النجف الثقافية الأهلية ١٩٧٤ م) ٢٢٠ ،

(٣٨٥) ^(١).

(٢) كتب في علم اللغة مثل : (سر صناعة الإعراب) ^(٢) ،
و (الخصائص) ^(٣) لابن جني (ت ٣٩٥) ، و (الصاحبي في فقه
اللغة) لابن فارس ^(٤) (ت ٣٩٥) .

(٣) كتب الخلاف النحوي مثل : (الانتصار) لابن ولّاد (ت ٣٣٢) ^(٥) ،
و (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري (ت ٥٧٧) ^(٦) .

(١) ابن السراقي . شرح أبيات سيبويه ، تحقق : محمد علي الربيع هاشم
(مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر / القاهرة ١٩٧٤ م) .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب تحقق : مصطفى السقا ، وإبراهيم
مصطفى ، ومحمد الزفزاف وعبد الله أمين . (ط ١ مصطفى الباني
الجلبي / القاهرة ١٩٥٤ م) ٢٥٤ / ١ - ٢٧٦ .

(٣) ابن جني ، الخصائص . تحقق : محمد علي النجار (ط . م . دار الهدى
للطباعة والنشر / بيروت) ٢٨٣ / ١ ، ٣١٢ / ١ ، ١٩٦ / ٢ ،
٣٨٧ / ٢ ، ٣٨٨ / ٢ ، ٣٨٩ / ٢ .

(٤) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقق :
مصطفى الشويمى (مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٣ م) ١٣٩ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٥٩ .

(٥) ابن ولّاد ، الانتصار ، تحقق : عبد الحميد السيوري (رسالة
ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٦٩ م) ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،
١٨٢ ، ١٨٣ .

(٦) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ط ٤ المكتبة التجارية
الكبرى / القاهرة ١٩٦١ م) ٢ / ٤٦١ ، ٦٠٢ / ٢ - ٦١٠ / ٢ ،
٦١٧ - ٦٢٠ / ٢ ، ٦٢١ - ٦٢٣ / ٢ ، ٦٣٠ - ٦٣٢ / ٢ ،
٦٣٤ ، ٦٤٣ / ٢ - ٦٤٤ .

(٤) كتب قراءات مثل : (الحجة) للفارسي (ت ٣٧٧) ^(١) ،
و (المحتسب) لابن جني (ت ٣٩٥) ^(٢) .

(٥) كتب بلاغية . مثل (أسرار البلاغة) للجرجاني ^(٣) .

(١) الفارسي ، الحجة ، تحقق : علي النجدي ناصف وعبد الحلیم
النجار وعبد الفتاح شلبي (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٩٦٥ م) .

(٢) ابن جني ، المحتسب ، تحقق : علي النجدي ناصف وآخرين
(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٨٣٦ م) ١ / ١١١ ،
١١٢ / ١ .

(٣) الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تحقق : هـ . ريتز (مطبعة وزارة
المعارف / استانبول ١٩٥٤ م) .

الباب الأول
أجملة الشرطية طبيعتها ومضطلحاتها

الباب الأول

الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها

لا يمكننا بحال إعطاء النصوص النحوية حقها من الفهم ما لم نكن على معرفة كافية بالمصطلحات المستخدمة فيها : ذلك أنها - إلى حد ما - هي المفاتيح الأساسية لإدراك ما تطرحه النصوص من قضايا : وما تحويه من أفكار .

ولا تتأتى معرفة مدلول المصطلحات إلا بمراقبة استخدامها في اللغة أى في النصوص النحوية . ومعنى ذلك أنه لا بد لنا من أن نمرّ بما يسمى بالدور المنطقي : فعلياً أن نفهم النصوص لتحديد مدلول المصطلحات ، ثم نعود إلى فهم النصوص على ضوء مدلول المصطلحات . ومن أجل هذا سنضطر إلى دراسة المصطلحات مشفوعة بما يوضحها من النصوص كلما وجدنا الحاجة تدعو إلى ذلك .

ولما كانت طبيعة الجملة الشرطية في بداية التأليف النحوي غير واضحة المعالم وغير منصوص عليها في الكتب ، ولا يمكن أن نفهم إلا من خلال فهم دلالات المصطلحات ، دفعنا هذا إلى أن نجتمع في الدراسة بين طبيعة الجملة والمصطلحات : خاصة أن فهم طبيعة الجملة له أثر شديد في فهم مدلول بعض المصطلحات ، وتفسير بعض الغموض الذي قد يلابس استخدامها عند بعض النحريين .

ويمكن دراسة المصطلحات بأكثر من طريقة ، فيمكن دراسة المصطلح أو المصطلحات الدالة على مدلول واحد في حين واحد حيث يجرى تتبع مدلول المصطلح منذ بُدئ باستخدامه وتطور هذا الاستخدام عبر الزمن عند النحاة . وفي هذه الحالة تُصنف المصطلحات في مجموعات ، وتُدرس مصطلحات المجموعة كل مصطلح على حدة ، فتُستخلص نتائجه ثم تُستخلص النتائج المشتركة للمجموعة .

وثمة طريقة أخرى وهي تقسيم المجموعات حسب القضايا التي تتبعها ، وجعل دراستها مقدمة بين يدي دراسة القضية ؛ ولكن هذه الطريقة تمزق الدراسة وتضطر إلى كثير من الإحالات إلى مواضع دراسة المصطلحات الأخرى ، وقد تكون مقحمة - إلى حد ما - في موضعها . ويتعذر الوصول إلى نتائج ذات قيمة بالنسبة لجملة المصطلحات .

وثمة طريقة ثالثة وهي دراسة مصطلحات كل نحوى على حدة ، ثم الانتقال إلى من يليه ، وهذه الطريقة تجعل من دراسة تطور مدلول المصطلح أمراً متعذراً - إلى حد ما - ، ولكنها من جهة أخرى تفصح عن مدى تنوع المصطلحات عند النحوى ، وعن مدلولات المصطلحات عنده ، وعن تكاملها الداخلي لديه .

وهذه الطريقة الأخيرة هي التي سوف تتبع في هذا الباب ذلك أنها أكثر الطرق ملاءمة لدراسة مصطلحات الجملة الشرطية لموضع دراسة طبيعة الجملة منها . وسنحاول أن نقيد من حسنات الطريقة الأولى وهي ملاحظة تاريخ المصطلح وذلك أثناء تسجيل الملاحظات والنتائج العامة .

ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأول لدراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها منذ سيبويه حتى الزجاج . ويتناول الفصل الثانى طبيعتها ومصطلحاتها من ابن السراج حتى ابن جنى ، وخصص الفصل الثالث لطبيعتها ومصطلحاتها عند النحاة المتأخرين ، أى من الهروى حتى السيوطى .

أولاً : الجملة الشرطية عند سيبويه :

لم يتحدث سيبويه عن طبيعة الجملة الشرطية حديثاً مباشراً .
ذلك أن جل اهتمامه كان منصبا على دراسة العوامل المستخدمة في
الشرط ، حيث خصص لها باباً درس فيه أحكامها وسماه « باب الجزاء »^(١)

لم يستخدم سيبويه مصطلح (الشرط) وإنما استخدم مصطلحا آخر
هو « الجزاء » ويكون بهذا أقدم استخداماً من (الشرط) . ومن هذا
المصطلح أخذت الأفعال : (يجازى بها)^(٢) ، و (جازوا)^(٣) أى :
تستخدم الأداة للجزاء ، واستخدمت للجزاء . وأخذ منه مصطلح آخر
استخدم على نطاق ضيق ، وهو مصطلح (المجازاة) وهو مرادف من
حيث المعنى لمصطلح (الجزاء)^(٤) .

ويمكن تبين مدلول مصطلح (الجزاء) من مناقشته لمقولة النحويين :
إنه (يجازى بكل شيء يستفهم به)^(٥) . ومفاد هذه النظرية أن
الأدوات التي تستخدم في تركيب الاستفهام هي عينها الأدوات التي
تستخدم في تركيب الشرط - الجزاء عنده - وإذ يدفع سيبويه هذه
النظرية يستبدل بها غيرها ، حيث يطرح معياراً آخر لمعرفة الأدوات
المستخدمة في الشرط . أما المعيار فهو أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام
لا يكون الفعل بعدها كما يكون بعد (الاسم الموصول) . أى أن الفعل

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٥٦/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٥٨/٣ ، ٥٩/٣ ، ٦٠/٣ ، ٧٢/٣ ،
٧٣/٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ٧٥/٣ ، ٨٥/٣ ، ٩٣/٣ ، ٩٤/٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٦٣/٣ ، ١٥٢/٣ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ٥٩/٣ .

الفصل الأول الجملة الشرطية في مرحلة التكون

(من سيبويه حتى الزجاج)

يمكن اعتبار هذه المرحلة . مرحلة التكون الحقيقي للنحو العربي .
حيث وضعت فيها الكتب الأولى التي لاتزال حتى الآن المصادر الأساسية
لهذا النحو .

ولا تفصح هذه الكتب بشكل مباشر عن طبيعة الجملة الشرطية ،
فقد كان الهم الأول هو تدوين أحكامها على النحو الذي وفق إليه
النحويون في ذلك الوقت .

ويصاحب استخدام المصطلحات شيء من الغموض في الدلالة نتيجة
لحدثة نشأتها .

وتتسم هذه الفترة بأن الكتب تفتقر إلى المصطلحات المحددة
تحديداً جامعاً مانعاً . ولابد لمعرفة طبيعة الجملة الشرطية في هذه المرحلة
من التعرف إلى مدلول المصطلحات من خلال النصوص . وسوف نحاول
بحث هذه القضية في هذا الفصل بالوقوف عند كل نحوى ابتداءً
من سيبويه حتى الزجاج مستخلصين من ذلك طبيعة الجملة الشرطية
عند كل واحد منهم . ونرصد مصطلحات الجملة الشرطية عندهم ،
ومدلولاتها .

ليس صلة لأداة الشرط ولا صلة لأداة الاستفهام يقول : (فالوجه أن تقول : الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله ، وإذا قلت : حيثما تكن أكن ، فليس بصلة لما قبله ، كما أنك إذا قلت أين تكون وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله ، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله ، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله . ونقول : مَنْ يضربك في الاستفهام ، وفي الجزاء : مَنْ يضربك أضربه ، فالفعل فيهما غير صلة (١) .

ويتضح من هذا النص أن الفعل المقصود هو فعل الشرط أى الفعل الذى يلى أداة الشرط ، فهو لا يكون صلة لها ، كما أن الفعل الذى يلى أداة الاستفهام لا يكون صلة لها ، ومعنى هذا أن (حيثما تكن) تقابل (أين تكون) ، أى أن مصطلح (الجزاء) ينصرف فى دلالة إلى أداة الشرط والجملة الفعلية بعدها دون الالتفات إلى بقية الكلام ، ولكن سيبويه فى أمثلته التى أوردها لا يجتزئ منها بالأداة والجملة الفعلية فقط وإنما يورد الجملة الشرطية كاملة أى الأداة متلوة بجملتين ، وقد يوهم هذا بأن مصطلح (الجزاء) ينصرف إلى هذا التركيب بجملة ، ولكن الأمر ليس كذلك فليس ثمة مصطلح يطلق على التركيب كله ، وقوله (الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله) يؤكد أنه يتحدث عن الأداة والجملة الفعلية بعدها ، أما التمثيل بجملة تامة فلأن الأداة والجملة الفعلية لا يكونان وحدهما كلاما مفيداً تاماً .

ودلالة المصطلح التى بينهاها هى ماتفهم منه فى نصوص أخرى

مثل قوله : (ولو قلت زيد فله درهم لم يعجز . وإما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم . فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء) (١) .

ينصرف المصطلح فى النص للدلالة على (الذى يأتينى) فهذا فيه معنى الجزاء أى هو مساوٍ من حيث الاستخدام فى هذا التركيب لـ (مَنْ يأتينى) ، والفكرة التى يقدها النص هى أن الفاء لا تدخل فى خبر المبتدأ مثل (زيد) ولكنها تدخل فى خبر المبتدأ « الذى » لأنه مع صلته - الجملة الفعلية - يمكن أن بدلا دلالة (الجزاء) أى يمكن أن يكونا عبارة شرطية قياسا على (الاسم الموصول) « مَنْ » والجملة الفعلية بعده - التى ليست بصلة له فى حالة الاستخدام الشرطى - فإن هذا الاسم الموصول « مَنْ » تدخل فى خبره الفاء .

المهم أن (الجزاء) لا ينصرف فى دلالة إلى التركيب بأكمله . وربما فهم من النص أن المصطلح مُجتزأ به للدلالة على الأداة أى أن (معنى الجزاء) = (معنى أداة الجزاء) . ولكن معنى الجزاء لا يأتى من « الذى » وحدها وإنما من « الذى » والجملة بعدها حيث يكونان معا عبارة شرطية من حيث المعنى .

ويؤيد ماذهب إليه من أن المصطلح ينصرف إلى العبارة الشرطية النص الآتى :

(وأما « أما » فتميزها معنى الجزاء . كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق) (٢) .

ف « أمّا » التى فيها معنى الجزاء تساوى (مهما + جملة فعلية) .
وفى موضع آخر يقول : (واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ،
ويتجزم الجواب بما قبله)^(١) .

ويفصح النص عن مصطلح (الجواب) ، ويدل بوضوح على الجملة
التى تلى (الجزاء) ، فـ (حروف الجزاء) تجزم الأفعال التى فى
(الجزاء) ، أمّا (الجواب) أى فعل الجواب فمجزوم بما قبله ، ومعنى
هذا أن (الجواب) شئ غير (الجزاء) أى ليس داخلا فيه .

ونجد إلى جانب (الجواب) مصطلحا آخر يرادفه هو « جواب
الجزاء »^(٢) . يقول « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل
أو بالفاء »^(٣) . إن إضافة (جواب) إلى (الجزاء) فى المصطلح (جواب
الجزاء) تبين أن مصطلح (الجزاء) ليس منصرفا فى دلالة إلى تركيب
الجملة الشرطية كلها أى إلى الأداة والجملتين معا ، وأن (جواب
الجزاء) ويقابل (الجزاء) .

ونحن بهذا نكون أمام نوعين من التقابلات :

(١) الجزاء ≠ الاستفهام

(٢) الجزاء ≠ جواب الجزاء

ولكن لا ينتج تبعا لذلك : الاستفهام ≠ الجواب .

إذن فالمدلول فى (١) يختلف عن المدلول فى (٢) فالأول كلى ، والثانى

جزئى .

(١) سيويه ، الكتاب ٦٢/٣ .

(٢) انظر مواضع استخدامه فى م.م .

(٣) سيويه ، الكتاب ٦٣/٣ .

(*) يقصد بهذه العلامة التقابل .

ويظهر جليا أن هذا أمر متناقض جداً ، بحيث لا يمكن لنا فهمه
على هذا النحو بسهولة . فلماذا استخدم مصطلح واحد للدالتين ؟ .
ولكن هذا التناقض يزول إذا أدركنا أن سيويه ينظر إلى الجملة
الشرطية على أنها جملتان لاجملة واحدة ويسوغ هذا مضاهاتها بالاستفهام
فالاستفهام جملة لا تنطوى على خبر ما فهى تعبير عن افتقار إلى
خبر ما ، فهى استخبار ، ومن أجل ذلك تحتاج إلى جواب . ومثل
الاستفهام (الشرط) فهو لا يحوى خبرا وأنما هو اشتراط يكون
بلا معنى إذا لم يلحق بجواب ، إذن ثمة تركيب أساسى يقابل الاستفهام
هو (الجزاء) مفتقر إلى (الجواب) . ولعل فى هذا تفسيراً لاستخدام
مصطلح (الجواب) فلعله مستعار من الاستفهام .

ويبقى بعد هذا أن نتكلم على المصطلحات التى استخدمها سيويه
للدلالة على الأدوات .

أطلق سيويه مصطلح (حرف الجزاء) فى كلامه على الأداة « من »^(١)

وهى مصنفة عنده فى (الأسماء التى يجازى بها)^(٢) . ويعنى هذا أن
الكلمة (حرف) مستخدمة عنده بمعنى من معنيين : إما بمعناها اللغوى
وهو (كلمة) أى : (حرف = كلمة) ، أو بمعناها الاصطلاحي غير أنه
عمم فى استخدامه فشمّل الاسم والحرف .

ونحن نرجح المعنى الأول ، هذا ما نفهمه من تعريف الحرف عند
سيويه وهو : (حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)^(٣) أى كلمة جاءت
لمعنى ليس باسم ولا فعل .

(١) سيويه ، الكتاب ٧٠/٣ . ٨٢/٣ .

(٢) سيويه ، الكتاب ٥٦/٣ .

(٣) سيويه ، الكتاب ١٢/١ .

نستطيع القول إذن إن مصطلح (حرف الجزاء) يعنى أداة الجزاء ، وينسجم هذا المعنى مع المصطلح (حروف الجزاء) ^(١) الذى يطلق على مجوعة الأدوات الشرطية . وواضح أن هذا المصطلح يغفل جانب الأصول الصرفية للأدوات . ومثله المصطلح النادر فى الاستخدام والمطابق له بالمعنى وهو (حروف المجازاة) ^(٢) .

ويطلق سيبويه على الأدوات ذات الصفة الاسمية : (الأسماء التى يجازى بها) ^(٣) ، ويعنى هذا أن الأسماء عموماً على نوعين : ما يجازى به ، وما لا يجازى به ^(٤) . وهو وإن أُطلق على أدوات بعينها فإنه ليس مصطلحاً إلا من باب التجوز ، على أنه تبلور فيما بعد على يد نحاة آخرين فى شكل المصطلحين (اسم الشرط ، أسماء الشرط) ^(٥) .

نخلص من هذا كله إلى أن سيبويه رغم أنه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها كلام تام ، أو (كلام قد عمل بعضه فى بعض) ^(٦) فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيباً واحداً ولا جملة واحدة ، ولذلك لم يطلق عليه مصطلحاً يدل عليه جملة ، وإنما ركز على الركن الشرطى من الجملة وجعله تركيباً أساسياً والركن الجوابى تابع له ، وأطلق على التركيب مصطلح (الجزاء) ، ومنه اشتقت المصطلحات الأخرى مثل

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٣٣ ، ٥٩/ ٣ ، ٦٠/ ٣ ، ولزيد من المواضع انظر م. م.

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٣٦ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٦٩ ، ٧١/ ٣ ، ٧٩/ ٣ .

(٤) وقد اتخذ الفارسي هذا الأساس فى تقسيمه للأسماء ، انظر الإيضاح ٥٢

(٥) انظر م. م.

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٢ .

(حرف الجزاء) ، (حروف الجزاء) ، (جواب الجزاء) . وهذه هى المصطلحات الأساسية المستخدمة عنده .

ثانياً : الجملة الشرطية عند الفراء

ويحذو الفراء حذو سيبويه فى النظر إلى الركن الشرطى من الجملة الشرطية باعتباره التركيب الأساسى المقابل لتراكيب أخرى كاستفهام والقسم . ويمكن لنا لمس ذلك من تتبع الأقوال المبثوثة فى (معانى القرآن) ، حيث نجده يطلق مصطلح «الجزاء» على الركن الشرطى من الجملة الشرطية ويتضح هذا من النصوص الآتية :

- (إذا كان قبلها) ^(١) جزاء وهى له جواب قلت : إن تأتى إذا أكرمتك ^(٢) .

- (كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون فى جوابه خبر يقوم بنفسه . والجزاء شرط لذلك الخبر فهو على هذا ، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجهته بعد الجزاء) ^(٣) .

ولأن (الجزاء) أى الركن الشرطى هو التركيب الأساسى فإن المصطلح استخدم استخدماً يوهم بانصرافه إلى الدلالة على الجملة الشرطية بركنيتها ، من ذلك ما نجده فى قوله :

(فإذا جئت إلى العطوف التى تكون فى الجزاء وقد أجبت بالفاء

(١) الضمير يعود فى السياق إلى «إذا» .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٢٧٤ .

(٣) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٢٣٦ .

كان لك في العطف ثلاثة أوجه ، إن شئت رفعت العطف . مثل قولك :
إِنْ تَأْتِنِي فَإِنِّي أَهْلُ ذَاكَ وَتُؤَجِّرُ وَتُحَمَّدُ ^(١) .

وقد اجتزىء بمصطلح (الجزاء) للدلالة على أجزاء مختلفة من التركيب ، فقد استخدم للدلالة على الأداة ^(٢) مثال ذلك قوله : (ولو كان في الكلام : (أن إن كان قميصه) لصلح ، لأن الشهادة تستقبل بـ « أن » ولا يكتفى بالجزاء ^(٣) أي بأداة الجزاء . وقوله : (وكل اسم وصل ، مثل مَنْ وما والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضارع للجزاء) ^(٤) .

واجتزىء بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على فعل الشرط ^(٥) . مثال ذلك في قوله (وَمَنْ نَصَبَ ^(٦) اللام في (لَمَّا) جعل اللام لاماً زائدة إذ أوقعت على جزاء صير على جهة فعل وصير جواب الجزاء باللام وبإِنْ وبِلا وبِما ^(٧) وقوله (ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة

(١) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٨٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٥٨ ، ١ / ٨٥ ، ١ / ٢٤٢ ، ١ / ١٠٣ ، وانظر م. م .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ٤١ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ١٠٥ .

(٥) انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٥ ، ١ / ٤١٤ ، ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٦ ، ٢ / ٢٥٨ .

(٦) نصب : فتح .

(٧) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٢٢٥ .

ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها ^(١) بـ « ما » ^(٢) وقوله والجزاء لا بد له أن يجاب بعزم مثله أو بالفاء ^(٣) .

ويُجتزأ بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على جواب الجزاء ^(٤) .

مثال ذلك في قوله (وذكر عن الحسن « أشدد به » جزاء للدعاء لقوله « اجعل لي ») ^(٥) .

وظهر مصطلح جديد لم يكن عند سيبويه هو مصطلح (الشرط) .

وقد تبين من استخدام الفراء له أنه ذو دلالات متعددة ، منها :

(١) استخدم استخداماً لغوياً بمعنى علة مثل ذلك في حديثه لام التعليل يقول : (ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو . ألا ترى أنك تقول : جئتك لتحسن إليّ ، ولاتقول جئتك وتحسن إليّ) ^(٦) . ومن ذلك حديثه عن فاء السببية (ولو جعلته استفهاماً وجعلت الفاء شرطاً لنصبت كما قال الآخر :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الْدَيْسَارَا عَنْ الْحَيِّ الْمُضَلَّلِ حَيْثُ سَارَا) ^(٧)
(٢) استخدم بمعنى العبارة الشرطية : مثال ذلك :

(وأما الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه فقوله :

اضرب أخاك ظالماً أو مسيئاً ، تريد اضربه في ظلمه وفي

(١) يعود الضمير إلى « إن » .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤١٤ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٤) انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٧٨ ، ٢ / ١٧٩ ، ٢ / ١٨٧ ، ٣ / ٦١ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ١٧٨ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ١ / ١١٣ .

(٧) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ٢٢٩ .

إساءته) ^(١) أى اضرب أخاك إن كان ظالماً أو مسيئاً ^(٢) .

(٣) استخدم بمعنى (جواب) أى العبارة الجوابية ، مثال ذلك قوله :
(تقول فى الكلام : علمنى علماً أنتفع به ، كأنك قلت :
علمنى الذى أنتفع به ، وإن جزمتم « انتفع » على أن تجعلها
شرطاً للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك) ^(٣) . وقوله :
(وقال الله تبارك وتعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ
لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ » ^(٤) ف « يغفروا » فى موضع جزم ، والتأويل
- والله أعلم - : قل للذين آمنوا اغفروا ، على أنه شرط للأمر ^(٥)
وقوله : (وقوله رِذَاءٌ يُصَدِّقُنِي [الْقَصَص : ٣٤] تقرأ جزماً
ورفعاً . من رفعها جعلها صلة للردء ومن جزم فعلى الشرط) ^(٦) .
وقد يقرن بين (الجزء) و (الشرط) ليدل الأول على العبارة
الشرطية ويدل الثانى على العبارة الجوابية ويدل معاً على الجملة
الشرطية ، مثال ذلك فى قوله :

(إذا أوقعت الأمر على النكرة : بعدها فعل فى أوله الياء
والتاء والنون والألف كان فيه وجهان : الجزم على الجزء
والشرط ، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذى ، كقول

- (١) الفراء ، معانى القرآن ١/ ١٩٤ . وانظر استخداماً آخر فى ١/ ٢٣٦
(٢) هذا فهم الفراء وليس التركيب شرطياً .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ١/ ١٥٧ .
(٤) الجاثية ١٤ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ١/ ١٥٩ .
(٦) الفراء ، معانى القرآن ٢/ ٣٠٦ .

القائل : أَعِزَّنِي دَابَّةً أَرْكَبُهَا ، وإن شئت أركبها) ^(١) . وقوله :
(و« قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » ^(٢) ، فهذا مجزوم
بالتشبيه بالجزاء والشرط) ^(٣) .

(٤) واستخدم للدلالة على الأداة كما فى قوله :
(وذلك سهل فى « إن » خاصة دون حروف الجزء ، لأنها شرط
وليست باسم) ^(٤) . وقوله (لَأَنَّ أَنْ تَضْمُرَ الْخَوَافِضَ مَعَهَا كَثِيرًا ،
وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه) ^(٥) .

أما كلمة (المجازاة) وهى نادرة الاستخدام عنده فهى تستخدم
استخداماً لغوياً وهى مصدر (يُجَازَى) ، فالمجازاة بالأمر أى استخدامه
فى وضع (الجزء) وهو الركن الأول من الجملة الشرطية ، فيكون
له جواب فعلة مجزوم كجزم فعل جواب الشرط ^(٦) .

ويستخدم الفراء إلى جانب استخدامه (الشرط) . مطلقاً على
الركن الجوابى . مصطلحاً صادفناه عند سيبويه من قبل وهو (جواب
الجزء) ^(٧) . ويطلق هذا المصطلح على الركن الجوابى للجملة الشرطية
على نحو ما أطلقه سيبويه .

- (١) الفراء ، معانى القرآن ٢/ ١٦٢ .
(٢) إبراهيم ٣١ .
(٣) الفراء ، معانى القرآن ٣/ ٤٥ .
(٤) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٤٢٢ .
(٥) الفراء ، معانى القرآن ٢/ ٢٢٢ .
(٦) استخدمت الكلمة فى موضعين أحدهما : ١/ ١٥٧ والثانى ١/ ٢٠٢ ،
وقد شرحنا مدلول استخدامها أعلاه اعتماداً على الموضع الأول .
(٧) الفراء ، معانى القرآن ١/ ٦٦ ، ١/ ١٦٠ ، ١/ ٢٠٦ وانظر م . م .

أما (الجواب) بدون إضافة إلى (الجزء) فهو من مصطلحات سيبويه أيضاً ، ويستخدم عند الفراء على نطاق أوسع من نطاق استخدام (جواب الجزء) ، و (الجواب) هو الجملة التي تنضم إلى ما قبلها لتكون معه كلاماً مفيداً فالقسم له جواب ، والاستفهام له جواب ، والشرط له جواب ، وقد يخصص المصطلح بالإضافة كما هو الحال في (جواب الجزء) ، ولكنه في حالة الإطلاق يحتاج إلى السياق لتحديد مدلوله . وقد يُجتزأ بإطلاق (الجواب) على فعل جواب الشرط ، ونجد المدلولين في قوله (فَإِنْ أَدَخِلْتَ الْفَاءَ فِي الْجَوَابِ رَفَعْتَ الْجَوَابَ)^(١) .

أما أدوات الشرط فقد أطلق عليها الفراء مصطلح (حروف الجزء)^(٢) ، وهو من مصطلحات سيبويه ولكن الفراء لم يستخدمه غير مرة واحدة ، مكتفياً بإطلاق مصطلح (الجزء) على الأداة كما بينا آنفاً .

نخلص إلى أن الفراء لم يزد على مصطلحات سيبويه غير مصطلح (الشرط) ، وظهر من استخدامه أنه غير مطرد في معنى واحد ، وإن غلب استخدامه للدلالة على جواب الشرط .

ثالثاً : الجملة الشرطية عند الأخفش :

وبهذا المدلول نجد استخدام المصطلح عند الأخفش ، وذلك في قوله (وقال : « رَدِّءَا يُصَدِّقُنِي » [القصص ٣٤] جزم إذا جعلته شرطاً ، و« يُصَدِّقُنِي » إذا جعلته من صفة الردء)^(٣) .

(١) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٨٦ وانظر مواضع استخدام المصطلح في م . م .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٢٢ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ٢٨٨ .

وهذا هو الموضع الوحيد الذي ورد فيه المصطلح ويظهر أن هذه الفقرة منقولة من الفراء دون إجراء تعديل .

وواضح من تتبع استخدام المصطلح (مجازة)^(١) عند الأخفش أن النظرة إلى الجملة الشرطية لم تتغير .

اختار الأخفش مصطلح (مجازة) تاركاً مصطلح (الجزء) ، وينصرف هذا المصطلح للدلالة على أدوات الشرط والجملة بعدها ، ويمكن التأكد من ذلك بمراقبة الاستخدام في النصين الآتيين :

(ومثال « فَهَلْ عَسَيْتُمْ - إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ » [محمد ٢٢] ف « إِنْ » الأول للمجازة ، وأوقعت « عَسَيْتُمْ » على « أَنْ تفسدوا » لأنه اسم)^(٢) .

- (قال « يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا فَهَيْلٌ .. » [الطور ٩ ، ١٠] . دخلت الفاء ، لأنه في معنى : إذا كان كذا وكذا ، فأنشبه المجازة ، لأن المجازة يكون خبرها بالفاء)^(٣) .

وينسب بقية المصطلحات إلى (المجازة) فيطابق على الركن الجوابي من الجملة الشرطية مصطلح (جواب المجازة)^(٤) ، وقد يكتفى بـ (جواب) إذا كان السياق حاسماً في دلالاته^(٥) . أما الأدوات فأطلق

(١) الأخفش ، معاني القرآن ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٣٣ ، وانظر م . م .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن ٣٢٣ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ٣٢٨ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن ١٠٧ ، ١٥٠ ، ٢٢٢ .

(٥) لم نجده استخدمه غير مرة واحدة في ٢٠٦ .

(م ٥ - الجملة الشرطية)

عليها مصطلح (حروف المجازة)^(١) .

وهكذا نجد أنَّ الأَخْفَش أكثر تنظيماً ودقة في استخدام مصطلحاته من الفراء ولكننا لانجد جديداً من حيث النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية .

رابعاً : الجملة الشرطية عند المبرد :

ينظر المبرد إلى الجملة الشرطية على أنها كلام لا يستغنى بعضه عن بعض وهذه هي النظرة النحوية منذ سيبويه لم تتخلف ، ولكن هذا لا يعني أنه نظر إليها على اعتبار أنها جملة واحدة . ذكر المبرد (المجازاة) مثالا على المسند والمسند إليه^(٢) . وقال في موضع آخر : (لأنَّ الجزاء غير واجب آخره ، إلَّا بوجوب أوله)^(٣) . ويفسر المبرد (الشرط) بأنَّه (وقوع الشيء لوقوع غيره)^(٤) .

وليس استخدام هذه المصطلحات بمطرد عنده ، فقد استخدمت (المجازاة) نظيراً للاستفهام والخبر^(٥) . ويفهم منه كما يفهم من مواضع أخرى أنَّ المصطلح قد ينصرف إلى جملة التركيب كله أى إلى الأداة والجمتين بعدها^(٦) .

وربما استخدمت مصدراً للفعل (يُجازى به)^(٧) . وقد يُجتزأ به

(١) الأَخْفَش . معاني القرآن ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٥٤ .

(٢) المبرد . المقتضب ١٢٦/٤ .

(٣) المبرد . المقتضب ٦٧/٢ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٤٦/٢ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٤١/١ .

(٦) انظر مواضع الاستخدام في م . م .

(٧) المبرد ، المقتضب ٤٧/٢ ، ٤٩/٢ .

للدلالة على الأداة^(١) .

وبدل مصطلح (الجزاء) كما في النص الآتي على الركن الشرطى من الجملة الشرطية ، يقول المبرد : (وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ، لأنَّ الكلام قد تم فاحتمل الاستئناف)^(٢) . وفي موضع آخر يقول : (ولو قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه كان النصب جيداً من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فيكرمني . أى كلما أتيتني لم تكرمني . فموضعه لم تأتيني مكرماً ، وهاهنا - أعنى في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه ، لأنَّ معناه : من لا يأتيني مكرماً)^(٣) .

ولكن المصطلح يستخدم في مواضع أخرى تحتل انصرافه للدلالة على التركيب كله^(٤) . وليس هذا الاستخدام غريباً فقد وجدناه عند سيبويه من قبل لأنَّ الركن الشرطى هو التركيب الأساسى أما الركن الجوابى فهو لازم له ، ولذلك يعمم المصطلح المطلق على الركن الشرطى ليشمل التركيب كله .

وأطلق المصطلح بشكل نادر على الركن الجوابى كما في قوله : (تقول : إنَّ تأتيني آتاك ، وإنَّ تأتيني فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه ، كما قال عز وجل « إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ » I الأنفال ٣٨ I .

(١) المبرد ، المقتضب ٢١٧/٤ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٦٧/٢ .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٤) المبرد ، المقتضب ٤٦/٢ ، ٤٧/٢ ، ٥٣/٢ ، وانظر م . م .

فالأصل الفعل ، والفاء داخله عليه ، لأنها تؤدي معناه ، لأنها لا تنفع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود (١) ، ويقول في موضع آخر : (وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مجزوما أو فاء إلا في الشعر) (٢) . وقد يُجنزأ بالمصطلح (جزاء) للدلالة على فعل الشرط أى الفعل الذى يلى أداة الشرط ، وهذا واضح من قوله : (فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأن « إن » لاتعمل في لفظه شيئا ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء) (٣) .

وكما اجتزى به للدلالة على الفعل اجتزى به للدلالة على الأداة (٤) .

وأطلق المبرد على الركن الجوائى مصطلح (جواب الجزاء) (٥) ، وربما يكتفى به (الجواب) بدون إضافة اكتفاء بتحديد السياق للدلالة (٦) .

ونجد لديه من مصطلحات الأدوات مصطلحين : (حرف الجزاء) ، و (حروف الجزاء) ، أما الأول فهو ينصرف إلى الدلالة على « إن »

وحدها (١) . وهو بهذا يخالف سيبويه في استخدامه لهذا المصطلح . أما المصطلح الثانى فهو ينصرف إلى جملة أدوات الشرط (٢) .

بقى من مصطلحات المبرد مصطلح (الشرط) وقد ورد في (المقتضب في موضعين أحدهما نقلنا نصه آنفا (٣) . والثانى في قوله : (لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع) (٤) والمعنى في النصين واحد وهو التعليق : أى تعليق حدوث فعل بحدوث فعل غيره .

ولكن استخدامه في (الكامل) يختلف حيث يدل به على الركن الشرطى من الجملة الشرطية أى على الأداة والجملة بعدها ويتضح هذا من قوله : (ولو كان هاهنا شرط يوجب جوابا لانجزم ، تقول : اثبتنى بدابة أركبها أى بدابة مركوبة ، فإذا أردت معنى : فإنك إن أتيتنى بدابة ركبته قلت : « أركبها » لأنه جواب الأمر) (٥) .

ننتهى من هذا كله إلى أن المبرد متابع لمن سبقه في النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية . واتصف استخدامه لبعض المصطلحات بالتعدد ، ويتجلى هذا التعدد في مظهرين :

الأول : تعدد اللفظ في مقابل المعنى الواحد ، كإطلاق المصطلحات : (المجازاة) ، (الجزاء) ، (الشرط) على الركن الشرطى .

(١) المبرد ، المقتضب ٦٠/٢ ، ٦٨/٢ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٥٦/٢ ، ٦٨/٢ ، ٧٤/٢ وانظر م.م .

(٣) انظر ص ٦٦ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٥٠/٢ .

(٥) المبرد ، الكامل ٢٨٦/١ والمرضع الآخر لورود المصطلح هو ٢٧٨/١ .

(١) المبرد ، المقتضب ٥٩/٢ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٧١/٢ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٦٨/٢ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٤٨/١ ، ٤٩/١ ، ٥٠/٢ ، ٦٠/٢ وانظر م.م .

(٥) المبرد . المقتضب ٦٦/٢ ، ٦٧/٢ ، ٦٨/٢ .

(٦) انظر م.م .

الداني : تعدد المعنى في مقابل اللفظ الواحد كاستخدام (الجزء)
للدلالة على : الركن الشرطي ، والركن الجوابي ، والأداة ، وفعل الشرط .
واكتسبت بعض المصطلحات تحديداً وهو (حرف الجزء)
فاقتصر به على « إن » .

خامساً : الجملة الشرطية عند الزجاج

يعتبر الزجاج استمراراً لمن سبقه من حيث النظرة إلى طبيعة الجملة
الشرطية ، فهي ليست جملة مركبة وإنما هي جملتان متلازمان .
واختار الزجاج مصطلح (الشرط) ليطلقه على الركن الشرطي من
الجملة الشرطية^(١) . وليس هذا الاستخدام بجديد فقد مر بنا عند
الفراء^(٢) ثم المبرد^(٣) . وإن يكن استخدامه لذيها لم يكن مطرداً فإنما
لأنجده ينال عند الزجاج اطراداً أيضاً .

ويمكن لنا إدراك مدلول المصطلح من قوله : (وجواب الشرط في
الفاء مع الشرط الثاني وجوابه وهو « فَعَنْ تَبِيعَ هَذَا » ، وجواب « فَمَنْ
تَبِعَ هَذَا » قوله « فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »)^(٤) .

وربما يُجنزأ بالمصطلح (الشرط) للدلالة على بعض مكونات الركن
الشرطي ، فدل به على فعل الشرط^(٥) . مثال ذلك قوله : (وكذلك

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٨٦/ ١ ، ١٦٤/ ١ ، ١٩٣/ ١ ،
وانظر م. م .

(٢) انظر ص ٦١ .

(٣) انظر ص ٦٦ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٨٦/ ١ ، والآية في (البقرة ٣٨) .

(٥) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٨٦/ ١ ، ٢٠٨/ ١ ، ٢٨٠/ ١ ،

٢٨٢/ ١ ، ٣٩٣/ ١ .

معنى دخول النون في الشرط التوكيد^(١) ، وقوله : (وكان الجواب
جزماً كالشرط)^(٢) . ودل به في موضع على الأداة وذلك في قوله :
(وموضع يفعلوا جزم بالشرط ، وهو « ما » والجواب « فلن يكفروا »)^(٣) .

وقد يرد مصطلح (الشرط) معطوفاً عليه مصطلح (الجزء) ،
وذلك من أجل توكيد المعنى المقصود ويعبران عن الترادف بالمعنى ،
ويوهم هذا المصطلح المركب تركيباً بالعطف أنه يدل على الجملة
الشرطية بأكملها ولكن التمعن في مواضع الاستخدام يكشف أنه
يدل على الركن الشرطي وحده وقد يرد أثناء حديث عن أداة شرطية
حيث توصف بأنها في تأويل (الشرط والجزاء) أي أداة الشرط^(٤)
ومن دلالة (الشرط والجزاء)^(٥) على الركن الشرطي ما جاء في قوله :
(وفي قوله تعالى : « وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً » وجهان) .

إن شئت قلت ومن تطوع خيراً على لفظ المضى ومعناه الاستقبال
لأن الكلام شرط وجزاء ، فلفظ الماضي فيه يؤول إلى معنى الاستقبال^(٦)
وما جاء في قوله : (وقوله جل وعز : « قُلْ أَنْفَقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً »

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٨٦/ ١ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢٠٨/ ١ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٤٧٢/ ١ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٧٢/ ١ ، ٣٥٧/ ١ ، ٤٤٥/ ١ ،

٤٥٢/ ١ ، ٤٠٨/ ٢ .

(٥) مواضع الاستخدام في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٧٢/ ١ ،

٢١٨/ ١ ، ٣٥٧/ ١ ، وانظر م. م .

(٦) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢١٨/ ١ ، والآية في (البقرة

١٥٨) .

وإن شئت كُرها بالضم ، هذا لفظ أمر ومعناه معنى الشرط والجزاء .
والمعنى أنفقوا طائعين أو مكرهين إن تتقبل منكم ^(١) .
وقد استخدم مصطلح (الجزاء) منفردا للدلالة على الركن الشرطي
كقوله : (من كسر « أن » فالكلام على لفظ الجزاء ، ومعناه : المعنى
في « أن تَصِل ») ^(٢) .

واجتزىء به للدلالة على الأداة ، كقوله : (وما الثانية هي الى
تزداد تأكيدا للجزاء) ^(٣) .

وفي كل المواضع التي استخدم فيها مصطلح (الجزاء) غير ما أشرنا إليه
ينصرف للدلالة على الركن الجوابي أي على جواب الشرط . مثال ذلك قوله :
(لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ ، فلذلك
دخلت اللام) ^(٤) . وقوله : (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط
ومعناها الدخول على الجزاء ، المعنى أنقلبوا على أعقابكم إن مات محمد
أو قتل ، لأن الشرط والجزاء معلق أحدهما بالآخر فدخلت ألف الاستفهام
على الشرط وأنبأت عن معنى الدخول على الجزاء) ^(٥) .

ونتيجة لاستخدام مصطلحي (الشرط) و (الجزاء) للدلالة على

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٥٠١/٢ ، والآية في (التوبة ٥٣) .
(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/١ ومواضع أخرى : ٤٤٥/١ ، ٨٥/٢ ، وانظر م . م .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٤٠٨/٢ ومواضع أخرى في
٨٦/١ ، ٤٤٥/١ ، ٤٠٨/٢ ، ٤٧٧/٢ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/١ ، ٢١٠/١ ، ٣٥٥/١ ،
وانظر م . م .

(٥) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/١ .

(٦) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨٧/١ - ٤٨٨ .

الركن الشرطي تولد لدينا مصطلحان للدلالة على الركن الجوابي وهما :
(جواب الشرط) ، (جواب الجزاء) ولسنا بحاجة إلى إيراد النصوص ^(١) .
ولعل دلالة المصطلح (جزاء) على الركن الجوابي جاءت من حذف
(جواب) من المصطلح (جواب الجزاء) .

ويمكن قول ذلك على المصطلح (جواب) نفسه الذي يطلق على
الركن الجوابي ^(٢) ، فعمل هذا الإطلاق ما هو إلا اجتزاء بكلمة (جواب)
التي ترد في (جواب الشرط) و (جواب الجزاء) . ويعتمد في ذلك
كله على السياق لتحديد مفهوم المصطلح .

ويمكن فيما يلي أن نضع رسماً يوضح لنا استخدام المصطلح عنده :

الشرط ≠ جواب الشرط ← جواب
الجزاء ≠ جواب الجزاء > ← جواب
جزء

إذن فتعدد مصطلحات الركن الشرطي ولدت تعدداً في مصطلحات
الركن الجوابي .

وليس غريباً بعد هذا أن تتعدد مصطلحات الأدوات . من مصطلحات
الأدوات (اسم الشرط) ، ويبدو أنه يطلق على الأداة التي تصنف من
الناحية الصرفية في الأسماء وهذا ما يظهر من إعرابه « ما » حيث
يقول : (واسم الشرط « ما ») ^(٣) .

(١) يمكن الرجوع إلى م . م لمعرفة مواضع الاستخدام .

(٢) انظر مواضع استخدام المصطلح في م . م .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢٨٠/١ .

ومن المصطلحات (حرف الشرط) ، وذلك في قوله (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط)^(١) ورغم أن الأداة التي دخلت عليها ألف الاستفهام هي « إن » إلا أننا لانستطيع أن نجزم أبدل المصطلح على الأداة « إن » وحدها أم المقصود به أى أداة أى : حرف الشرط = أداة الشرط ، وعلى أية حال فليس ثمة ما يوجب تعيين « إن » وحدها ، فيبدو أن الحكم ينطبق على أية أداة من أدوات الشرط . وعلى أية حال فإن الأدوات يطلق عليها مصطلح (حروف الشرط والجزاء)^(٢) ، ويرادفه مصطلح (حروف الجزاء)^(٣) .

* * *

الفصل الثاني

الجملة الشرطية في مرحلة النضج

(من ابن السراج حتى ابن جني)

تتضح في هذه المرحلة النظرة التي ينظرها النحويون إلى طبيعة الجملة الشرطية حيث نجد أن النحويين يبدأون بمناقشة ذلك مناقشة مباشرة ، ويكون الكلام على طبيعة الجملة جزءاً من القضايا المطروحة للدرس .

وتتبلور المصطلحات في هذه المرحلة وتنشأ مصطلحات جديدة تلي حاجة الدرس النحوي في هذه القضية .

وسوف نعالج القضية على نحو ما عالجنها في الفصل الأول ، وذلك بدراسة طبيعة الجملة الشرطية ، بدراسة مصطلحاتها عند كل نحوي على حدة .

أولاً : الجملة الشرطية عند ابن السراج

لابن السراج أهمية كبيرة من حيث أنه أول من نجده يتحدث عن طبيعة الجملة الشرطية حديثاً مباشراً لاحتاج معه إلى تلمس نظراته إلى الجملة من النصوص كما كنا نفعل مع من سبقه من النحويين ، ولأنه أيضاً يبين لنا بجلاء ووضوح نظرة سابقيه إلى الجملة الشرطية فهو متابع لهم ومبين لطريقتهم وأفكارهم .

يقول ابن السراج في معرض حديثه عن (الحرف) :

(وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك : إن يقيم زيد يقعد عمرو ،

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٨٧ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٦ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٨ .

فيقومُ زيد ، ليس متصلاً بيقعدُ عمرو ، ولأنه في شيء ، فلما دخلت « إن » جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً ^(١) .

ماذا يفهم من هذا النص ؟

يفهم منه ما يأتي : أنَّ التركيب الذي نطلق عليه الجملة الشرطية مكونٌ عنده من جزئين : الشرط والجواب ، وأنهما مترابطان وليس هذا جديداً فقد تبيناه عند من سبقه من النحاة ولكن الجديد هو التصريح باعتبار كل جزءٍ من أجزاء التركيب جملة وهذا يبين لنا بجلاء موقف النحويين من الجملة الشرطية فهم رغم إدراكهم التام للتكامل بين أجزائها يعتبرون الشرط جملة والجواب جملة أخرى ؛ بمعنى أنهم لا يطلقون مفهوم الجملة ليعم على التركيب كله والسبب أن مفهوم الجملة لم يتعد - بعد - البساطة إلى التركيب ؛ بمعنى أن مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر .

ومن الجديد أيضاً عند ابن السراج النظرة التحليلية لطبيعة التركيب ؛ فهو لم يكتفِ بمحاولة وصفه وإنما راح يبين لنا كيفية تركيبه . فبيّن أنَّ ثمة جملتين لاعلاقة بينهما ثم جاء (الحرف) وربط بينهما بحيث جعل الأولى شرطاً والثانية جواباً .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن النص قد يفهم منه أن مصطلح (شرط) منصرف إلى الجملة التي تلي الأداة ؛ بمعنى أن التركيب مكون من الأداة والشرط والجواب ، ولكن الأمر ليس كذلك فالشرط يشمل الأداة والجملة بعدها إذ لا يفهم من الجملة التي بعد الأداة الدلالة على الشرط بدون الأداة .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١ / ٤٤ - ٤٥ .

ويتبين من نص آخر أنَّ التركيب مكون من جزئين لا ثلاثة أجزاء وذلك قوله : (والجزاء وجوابه جملتان تنفصل كل واحدة منهما عن صاحبتها) ^(١) . فالتركيب جملتان : الجزء وهو الأداة والجملة بعدها ، والجواب وهو الجملة الثانية .

ويوضح هذا تمام الإيضاح تحليله للتركيب وذلك في حديثه عن « إن » : (ويقال لها أم الجزء وذلك قولك : إن تَأْتِي آتِكَ وإن تَقُمْ أَقُمْ ، فقولك : إن تَأْتِي شرط ، وآتِكَ جوابه ولا بد للشرط من جواب ، وإلا لم يتم الكلام ، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر) ^(٢) .

وكما تابع ابن السراج سابقه في النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية تابعهم أيضاً في منهج استخدام المصطلح ، حيث نجده سلك طريقهم في تعدد المدلولات التي قد يقوم بها مصطلح واحد ويكون للسياق أهميته في تحديد المدلول المراد .

استخدم ابن السراج مصطلح (الجزء) للدلالة على الركن الأول من التركيب أي الأداة والجملة بعدها ، أي في مقابل الركن الثاني من التركيب ^(٣) .

واستخدم المصطلح للدلالة على التركيب وذلك في مقابل تراكيب أخرى كالاستفهام ، ومعنى هذا أنَّ مصطلح (جزء) عم ليشمل الكلام

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٨٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٤ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٤ ، ١٧١ / ٢ ، ١٨٦ / ٢ ،

١٨٨ / ٢ ، ١٩٨ / ٢ ، ٢٠٢ / ٢ .

المكون عنده من جملتين على اعتبار أن الجملة الثانية وهي الجواب إنما هي من لوازم الجملة الأولى^(١). وابن السراج أول من حاول بيان المقصود بمصطلح (الجزاء) وذلك في قوله: (والبصريون يقتصرون باسم الجزاء على ما كان له شرط وكان جوابه مجزوماً، وكان لما يستقبل)^(٢).

فواضح من النص أن (الجزاء) تركيب ما له خصائصه المعينة وهذا الاستخدام مخالف للاستخدامات السابقة متى وردت في النصوص المقتبسة.

وقد يطلق المصطلح أيضاً على المعنى الذي يؤديه الركن الشرطي في التركيب وهو الشرطية: أي الدلالة الشرطية، ومثال هذا الاستخدام^(٣) قوله: (وينبغي أن تعلم أن المواضع التي لا يصلح فيها «إن» لا يجوز أن يُجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتة، لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها. إذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء)^(٤).

واستخدم المصطلح أيضاً للدلالة على الركن الجوابي من التركيب. ولكن هذا الاستخدام نادر وجاء عنده بسبب نقل فكرة للفراء عن

-
- (١) ابن السراج، أصول النحو ١٦٨/٢، ١٧١/٢، ١٨٩/٢، ١٩٠/٢ وانظر م. م.
 (٢) ابن السراج، أصول النحو ١٩٧/٢.
 (٣) ابن السراج، أصول النحو ١٦٧/٢، ١٧٢/٢، ١٨٧/٢، ٢٠٦/٢.
 (٤) ابن السراج، أصول النحو ١٦٧/٢.

تقديم (الجواب)، فقد أورد الفكرة والمصطلح^(١).

واجتزىء بالمصطلح للدلالة على الأداة^(٢)، كما اجتزىء به مرة واحدة للدلالة على فعل الشرط^(٣).

أما (المجازاة) فهو مصطلح أقل استخداماً من (الجزاء) ويقتصر به للدلالة على الجانب العنوي الذي يؤديه الركن الشرطي وهو (الاشتراط) فمعنى (المجازاة): الدلالة على الجزاء، وهذا الاستخدام هو أقرب إلى الاستخدام اللغوي منه إلى الاستخدام الاصطلاحي ولا يدل المصطلح على التركيب أو جزء من التركيب^(٤).

وأورد عنده استخدام (الشرط) للدلالة على الركن الشرطي من التركيب^(٥). وأضيف في موضع واحد إلى (الجزاء) فأصبح لدينا مصطلح (شرط الجزاء)^(٦).

وفي مقابل مصطلحات الركن الشرطي نجد مصطلحات الركن

-
- (١) ابن السراج، أصول النحو ١٩٥/٢، ١٩٦/٢.
 (٢) ابن السراج، أصول النحو ١٦٥/٢، ٢٧٥/٢، ٢٨٤/٢، ٣٤٠/٢.
 (٣) ابن السراج، أصول النحو ٢٠٤/٢.
 (٤) ابن السراج، أصول النحو ١٧١/٢، ١٧٢/٢، ١٩٥/٢، وانظر م. م.
 (٥) ابن السراج، أصول النحو ١٦٤/٢، ١٦٧/٢، ١٧١/٢ وانظر م. م.
 (٦) ابن السراج، أصول النحو ١٦٤/٢.

الجوابى وهى : (جواب الجزاء)^(١) ، و (الجواب)^(٢) وقد يجتزأ بالآخر للدلالة على فعل جواب الشرط^(٣)

وتتعدد عند ابن السراج المصطلحات التى تطلق على الأدوات ، فنجد (حرف الجزاء)^(٤) ويقصد به « وإن » وحدها ، متابعا فى ذلك المبرد^(٥) . أما (حروف الجزاء)^(٦) ، و (حروف المجازاة)^(٧) فتطلق على الأدوات جملة .

نخلص من هذا كله إلى أن ابن السراج أول من أوضح بجلالة نظرة النحو العربى إلى طبيعة الجملة الشرطية وذلك بالنص على أن التركيب جملتان .

أما استخدامه للمصطلحات فقد اتصف بالاطراد إذا استثنينا مصطلح (الجزاء) الذى تعددت دلالاته عنده .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٦/٢ ، ١٦٧/٢ ، ١٩١/٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٤/٢ ، ١٦٦/٢ ، ١٦٧/٢ وانظر م . م .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٧٠/٢ ، ١٧١/٢ ، ١٧٢/٢ وانظر م . م .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٣/٢ ، ١٦٤/٢ ، ١٦٨/٢ وانظر م . م .

(٥) انظر ص ٦٦ .

(٦) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٩/٢ ، ٢٠٠/٢ ، ٢٠٣/٢ وانظر م . م .

(٧) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٥/٢ .

ثانيا : الجملة الشرطية عند الزجاجى

لأنجد عند الزجاجى إشارة مباشرة إلى متابعته النحاة فى نظرهم إلى طبيعة الجملة الشرطية ، ولكن استخدامه للمصطلحات يفصح عن متابعته لهم . مثال ذلك فى قوله : (وإذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل مستقبل فى معنى الحال كان مرفوعا)^(١) .

فدل به (الجزاء) على الركن الأول من التركيب ، وبه (الجواب) على الركن الثانى .

وتتعدد عنده مدلولات (الجزاء) كما تعددت عند من قبله فإلى استخدامه للدلالة على الركن الشرطى^(٢) ، استخدم باعتباره تركيبا يقابل التراكيب الأخرى حيث أطلق على الباب الذى درست فيه القضية (باب الجزاء)^(٣) . ودل به على المعنى الذى يؤديه الركن الشرطى^(٤) .

واجتزأ بالمصطلح للدلالة على الأداة^(٥) . وفى كتاب (اللامات) استخدم (الجزاء) للدلالة على الركن الجوابى^(٦) أو فعل جواب الشرط^(٧) . وفى مقابل (الجزاء) استخدم (الشرط) للدلالة على الركن

(١) الزجاجى ، الجمل ٢١٩ .

(٢) الزجاجى ، الجمل ٢١٩ ، ٣٤٢ .

(٣) الزجاجى ، الجمل ٢١٧ .

(٤) الزجاجى ، الجمل ٢٢١ .

(٥) الزجاجى ، الجمل ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ .

(٦) الزجاجى ، اللامات ١٥٩ .

(٧) الزجاجى ، اللامات ١٦٠ .

(م ٦ - الجملة الشرطية)

الشرطي^(١) ، ولم يرد هذا المصطلح في (الجمل) .
وأطلق على الركن الجوابي مصطلح (جواب الحزاء)^(٢) ، و (جواب)
ولكن الأخير ينصرف إلى الفعل غالباً^(٣) .
ونجد لديه من مصطلحات الأدوات : (حرف الحزاء) و (حرف
الشرط) وهما مترادفان^(٤) . وليس في استخدامهما دلالة على اقتصارهما
على « إن » ، ويطلق على الأدوات المصطلحين (حروف الحزاء) و (حروف
المجازاة) وهما مترادفان^(٥) .

ثالثاً : الجملة الشرطية عند النحاس

يتابع النحاس النحاة في أن (الشرط) و (جوابه) كثنى واحد ،
ولكن هذا لا يشمل اسم واحد ولا يطلق عليه جملة ولكنه كلام ، وفي
إعراب الآيات نجده يشطر الجملة الشرطية إلى جزئين (الشرط)
و (الجواب) ولكنه يلح كما ألح ابن السراج على تكامل (الشرط)
و (الجواب) مثال ذلك :
(« وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوْكُمْ الْأَذْبَارُ » شرط وجوابه ، وتم الكلام)^(٦) .

(١) الزجاجي ، اللامات ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) الزجاجي ، الجمل ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٣٦٢ .

(٣) الزجاجي ، الجمل ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، وورد بمعنى الركن
الجوابي في (الجمل) ٢١٩ و (اللامات) ١٣٦ .

(٤) انظر موضع استخدام الأول في (اللامات) ١٦٠ والثاني (اللامات)
١٥٩ ، ١٦٠ .

(٥) انظر موضع استخدام المصطلحين على الترتيب الجمل للزجاجي
ص ٢١٧ ، ص ٢١٥ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ١٧٩ ، والآية في (آل عمران ١١١) .

وفضل النحاس استخدام مصطلح (الشرط) بدلا من (الحزاء)
فلم يرد المصطلح الأخير عنده إلا في أربعة مواضع وجميعها ضمن
اقتباسات من كتب متقدمة^(١) .

أما مصطلح (الشرط) فقد استخدمه النحاس باطراد للدلالة على
الركن الشرطي من الجملة الشرطية^(٢) . وربما اجتزى به للدلالة على
الأداة ويكون المصطلح في هذه الحالة عاطلا من (ال)^(٣) .

أما مصطلح (المجازاة) فقد أطلق على العلاقة المعنوية التي تربط
ركني الجملة وهي المجازاة على حدث مشروط^(٤) . ولذلك فلا غرابة
أن نجد أن المصطلح يشيع استخدامه للدلالة على الركن الجوابي من
الجملة الشرطية . وهذا هو الاستخدام الشائع عنده^(٥) ودليل ذلك أنه
في إعرابه للآية :

(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا ...) [البقرة ٢٣]

قال : (« فَأْتُوا » جواب الشرط . وإن شئت قلت مجازاة)^(٦) .

(١) المواضع من إعراب القرآن للنحاس هي : الأول ص ١٣٢ وهو

مقتبس من كتاب سيبويه ٩٠/٣ ، والثاني ص ١٣٧ وهو مقتبس

من معاني القرآن للفراء ١٨٤/١ ، الثالث ص ٨٦١ وهو منسوب

للمبرد ولم أعثر عليه ، والرابع من معاني القرآن للفراء ٥٤/٣ .

(٢) انظر م . م .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٥٢ ، ٢٣٥ ، ٣٠٦ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ٧٦ ، ٢٥٠ ، ٤٠٩ ، ١١٢٣ ، ١٣٦٠ ،
١٣٦٧ ، ١٤٠٦ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ١٨١ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ وانظر م . م .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٢٨ .

ويبدل على ذلك أيضا إطلاقه (الشرط والمجازاة) و (شرط ومجازاة) على الجملة الشرطية ^(١).

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي نجد (جواب الشرط) ^(٢) و (الجواب) ^(٣) والمصطلح الأخير أكثر شيوعا . أما (جواب المجازاة) ^(٤) فهو في حكم النادر حيث لم يرد غير مرة واحدة .

أما الأدوات فأطلق عليها (حروف الشرط) ^(٥) و (حروف المجازاة) ^(٦).

رابعا : الجملة الشرطية عند السيرافي

نجد عند السيرافي نصين يبينان طبيعة الجملة الشرطية عنده كما يبينان متابعته لمن سبقه من النحاة في هذه النظرة ، يقول : (والشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطتهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد ، فمن أدخل اللام [لام القسم] في الأول فلأنهما كجملة واحدة صدرها الشرط ثم تصير في جواب اليمين الحذف الذي يوجبه اليمين) ^(٧) . ويقول في موضع آخر : (لأن الشرط في الأصل جملة

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٢٣٥ ، ٣١٣ ، ٣٣٦ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٠ ، ١٢٥٣ ، ١٢٨٦ ، ١٣١٦ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٢٨ ، ٢٩ ، ٤١ وانظر م.م .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٢١ ، ٢٩ ، ٣٢ وانظر م.م .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ١١١٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٨ وانظر م.م .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ٢٦٤ ، ٥٩٧ وانظر م.م .

(٧) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٤١/٣ .

مبناها على فعل وفاعل ، والجواب جملة أخرى ثانية مبناها على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل . وإنما ربط إحداهما بالأخرى إن ^(١) .

فكرة الترابط في الجملة الشرطية واضحة جدا في ذهن السيرافي فالتركيب كالجملة الواحدة ولو أن مفهوم الجملة تعدى الجملة البسيطة التي ذكر السيرافي مبناها لما احتاج إلى القول بأن (الشرط والجواب) كالجملة الواحدة وإنما هما جملة واحدة .

وقد أفصح النحاص عن مصطلح (الشرط) ووضحت دلالة عنده فهو يطلق على الركن الأول من الجملة الشرطية وهو أداة الشرط والجملة بعدها . ويؤكد هذا تقسيمه الجملة الشرطية إلى جملتين كما في هذا النص الذي يتحدث فيه عن (الحرف) :

(ويدخل أيضا لعقد الجملة بالجملة كقولك : إن تَقُمْ أَقُمْ . فإن تَقُمْ جملة وأَقُمْ جملة وانعقدت إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشرط) ^(٢) .

أما مصطلح (الجزاء) فقد ندر وجوده منفردا ^(٣) وإنما نجده ضمن المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا مثل (باب الجزاء) ^(٤) و (حروف الجزاء) ^(٥) . ولا يختلف معناه عن المعنى القديم عند النحاة حيث يجعل الجزاء في مقابل الاستفهام ويؤكد هذا قوله (إذا قلت أين

(١) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٤٤/٣ .

(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ١٣/١ .

(٣) جاء مفردا للدلالة على الأداة في ١٩٢/٣ ، وفي ٢٢٨/٣ ، وجاء

للدلالة على معنى الشرطية ٢٢٩/٣ .

(٤) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٧٧/١ ، ٧٨/١ ، ٢٠٧/١ .

(٥) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/١ ، ٢٢٩/٣ .

عبد الله آتِه فكأنك قلت حينما يكن آتِه ومعهما واحد وأحدهما استفهام والآخر جزاء^(١) .

وقد يستخدم (الشرط) بتعميم يومهم إطلاقه على التركيب كله كما في : (الأصل في الشرط الفعل والفاء داخله عليه)^(٢) أى في جواب الشرط .

ورغم هذه الدلالة التي نجدها للشرط عنده^(٣) ، فإنه يضطر لاستخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على جملة الشرط أى على الجملة التي تلى الأداة وذلك في قوله : (ومما يدل أن « إن » أم حروف الجزاء أنها قد يسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب)^(٤) . وقد يجتزأ به للدلالة على الفعل^(٥) .

أما مصطلح (المجازاة) فقد استخدم استخداماً واسعاً^(٦) . ودل به على دلالات مختلفة منها : الدلالة على مصدر (يُجَازَى به) فالمجازاة بالأداة استخدامها في (المجازاة) أى الاشتراط بها^(٧) . ويدل على الركن

الجوابي من الجملة الشرطية كما في قوله : (معنى المجازاة فيها أن جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط)^(١) .

ويعمم مصطلح (المجازاة) ليطلق على التركيب . ويتضح هذا من إضافة كلمة (باب)^(٢) أو (حرف)^(٣) إلى (المجازاة) ، والغالب أن هذا الاستخدام إنما هو الاستخدام الذي مربنا عند النحاة من قبل : أى استخدام (المجازاة) للدلالة على الركن الشرطي وعلى اعتبار أن (الجواب) تابع مكمل (للشرط) .

وكما ورث السيراني من النحاة المصطلحات (الشرط) و (الجزاء) ، و (المجازاة) ورث أيضاً المصطلحات الدالة على الركن الجوابي من الجملة الشرطية ، وهي : (الجواب)^(٤) وهو أكثرها شيوعاً ويليه (الشرط)^(٥) ، ثم (جواب الجزاء)^(٦) ، أما (جواب المجازاة) فاستخدامه نادر^(٧) .

ونجد لأول مرة عند السيراني نشوء مصطلحات جديدة . ونطلق هذه المصطلحات على الأفعال . وقد كان النحاة قبل السيراني يطلقون

(١) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٥ وانظر ١ / ٢٠٧ .

(٢) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٣ ، ٣ / ١٣١ .

(٣) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٣٤ .

(٤) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٥ ، ١ / ٢٠٦ ، ٣ / ٢٢٩ وانظر م . م .

(٥) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٢٧ ، ٣ / ٢٣٠ ، ٣ / ٢٣٣ ، وانظر م . م .

(٦) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٣٠ ، ٣ / ٢٣٣ ، ٤ / ١١ .

(٧) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٤١ .

(١) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٢٠٧ .

(٢) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٦ وانظر ٣ / ٢٦٥ .

(٣) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٤١ : ٣ / ٢٤٣ ، ٣ / ٢٤٥ وانظر م . م .

(٤) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وانظر ٣ / ٢٤٤ .

(٥) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٥ ، ٣ / ٢٣٠ ، ٣ / ٢٣١ ، وانظر م . م .

(٦) انظر م . م .

(٧) السيراني ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٢٨ .

على الأفعال المصطلحات المطلقة على ركني الجملة . فإذا أطلق (الشرط) على الركن الشرطي أطلق أيضا على الفعل المتضمن في الركن الشرطي ويترك للسياق تحديد جهة المصطلح الدلالية . أما السيرافي فرغم اتباعه طريقة النحاة في إطلاق مصطلح الركن على الفعل ، فإنه يطلق مصطلح (فعل الشرط)^(١) على الفعل في الركن الشرطي . ويطلق مصطلح (فعل الجزاء) على الفعل في الركن الجوابي ولكن استخدام هذا المصطلح نادر بالنسبة لاستخدام المصطلح السابق^(٢) ، ويرجع ذلك إلى أنه لم يكتف بهذه المصطلحات عن إطلاق مصطلح (الجواب) . أو ما شابهه على الفعل . وتعدد المصطلحات المطلقة على الأدوات كما تعددت المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي ، فنجد : (حرف الجزاء)^(٣) ويبدو أنه يدل على مطلق أداة وليس ثمة دليل على تخصيصه بـ «إن» وحدها . ويطلق (حروف الجزاء)^(٤) . على جملة الأدوات الشرطية ، ونجد أيضا (حرف المجازاة)^(٥) و (حروف المجازاة)^(٦) وكذلك (حرف الشرط)^(٧) . وإذا كان سيبويه عبر في حديثه عن الأدوات المحسوبة صرفياً على

(١) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/١ ، ٢٣٠/٣ ، ٢٣٢/٣ ، وانظر م . م .

(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٤٣/٣ .

(٣) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٠٦/١ ، ٢٣١/٣ ، ٢٣٢/٣ .

(٤) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/١ ، ٢٢٩/٣ ، ١٠/٤ .

(٥) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٣٤/٣ ، ٢٤١/٣ .

(٦) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٠٨/١ ، ٤/٤ ، ٩/٤ .

(٧) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٤٩/٣ .

الأسماء بقوله (الأسماء التي يجازى بها)^(١) ومثله فعل ابن السراج^(٢) ، فإن السيرافي أطلق على الأداة منها (اسم شرط)^(٣) و (اسم مجازاة)^(٤) .

خامساً : الجملة الشرطية عند الفارسي

يتابع الفارسي من قبله في النظر إلى الجملة الشرطية على أنها مؤلفة من جماعتين . وعلى الرغم من إلحاح النحاة على الترابط بين الجملتين فإن أحداً لم يشر إلى أثر دخول الأداة على الجملة الأولى ، أما عند الفارسي فهو يبين لأول مرة أن دخول الأداة قد أثر في الجملة فأخرجها عن الإفادة ، يقول الفارسي : (ونظيرها [أي جملة القسم] من الجمل الشرط في المجازاة في أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لاتفيد حتى ينضم إليها الجزاء)^(٥) .

ويطلق (المجازاة) على التركيب كله^(٦) . ولا غرابة فالفارسي أول من يعتبر (الشرط والجزاء) جملة وذلك في قوله : (الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزاءً . وذلك نحو : زيدٌ إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ . وبشرٌ إن تُعْطِيَ يَشْكُرَ عمرو فزيدٌ ابتداءً ، وقولك : إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ جملة في موضع خبر وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ . والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر)^(٧) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٩/٣ ، ٧١/٣ ، ٧٩/٣ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٢/٢ ، ١٦٧/٢ .

(٣) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٤٩/٣ .

(٤) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٢٣٢/٣ .

(٥) الفارسي ، الإيضاح ٢٦٣ .

(٦) الفارسي ، الإيضاح ٢٦٣ ، ٣٢٠ الحجة ٣٣ ، ٣٤ .

(٧) الفارسي ، الإيضاح ٤٧ .

وأفصح النص أيضاً عن مصطلح (الشرط) واستخدم للدلالة على الركن الشرطي^(١) وربما اجتزى به للدلالة على فعل الشرط^(٢) . أما مصطلح (الجزاء) فهو وإن كان ينصرف في النص وفي مواضع أخرى من (الإيضاح) للدلالة على الركن الجوابي^(٣) فإنه دل في (الحجة) على التركيب أو المعنى الذي يؤديه التركيب وهو تعليق تحقق حدث بحدث^(٤) ولم يطلق الفارسي مصطلحات على الأفعال كما فعل السيرافي . أما مصطلحات الأدوات فهي نادرة الاستخدام ، والمصطلحات هي : (حرف الجزاء) ويدل على « إن » وحدها^(٥) . و (حروف الجزاء)^(٦) ، و (حروف المجازاة)^(٧) وهما مترادفان .

سادساً : الجملة الشرطية عند الزبيدي

ليس لدى الزبيدي جديد في نظريته للجملة الشرطية بل إنه لا يعبر عن هذه النظرة تعبيراً مباشراً ، وإنما نلمح متابعتها للنظرة العامة التي اتخذها النحاة من إعرابه للجملة الشرطية ، كما في قوله : (تقول في الحروف : إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمُكَ ، إن : حرف شرط ، وتُكْرِمُ : جزم بالشرط ، وأُكْرِمُكَ : جزم على جواب الشرط)^(٨) .

(١) الفارسي ، الحجة ٣٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . الإيضاح ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ ، وانظر م . م .

(٢) الفارسي ، الإيضاح ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٣) الفارسي ، الإيضاح ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ وانظر م . م .

(٤) الفارسي ، الحجة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر م . م . والإيضاح ٣١٩ .

(٥) الفارسي ، الإيضاح ٣٢٠ .

(٦) الفارسي ، الحجة ٢٠٣/١ .

(٧) الفارسي ، الحجة ٣٢/١ ، ٢٠٣/١ .

(٨) الزبيدي ، الواضح ٩٤ وانظر مثلاً آخر ص ٩٥ .

إذن هناك ما يسمى بالشرط وما يسمى بجواب الشرط . ويمكن لنا من متابعة استخدامه للمصطلحات أن نتبين أنه يجعل الركن الشرطي أي الأداة والجملة بعدها في مقابل الاستفهام ، ولكنه لا يفصل ذلك إلا حينما يكون الاستفهام له جواب مجزوم كجواب الشرط وهو يعبر عن الركن الشرطي بالمصطلحات (شرط)^(١) و (جزاء)^(٢) و (مجازاة)^(٣) وكلها تطلق على الركن الشرطي وليس في استخدام هذه المصطلحات ما يشير إلى إطلاقها على غير الركن الشرطي بمعنى أننا لانجد مصطلحات تطلق على التركيب كله . ومثال استخدام مصطلح (الشرط) : (وتقول : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْهُ . فمن : اسم معناه الشرط ، وهز في موضع نصب : لأنه مفعول مقدم وقع عليه تَضْرِبُ ، وأَضْرِبُ جواب الشرط .

فإن أردت الاستفهام قلت : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْهُ ؟ جزمت أَضْرِبْهُ لأنه جواب الاستفهام)^(٤) .

فالمقابلة إذن بين : (مَنْ تَضْرِبُ) و (مَنْ تَضْرِبُ ؟) أي بين (الشرط) و (الاستفهام) .

ومثل هذا (المجازاة) في قوله : (فإن أردت الاستفهام قلت : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ؟ فما : اسم معناه الاستفهام وهو مفعول مقدم وقع عليه تَصْنَعُ ، وَأَصْنَعُ مجزوم بالجواب .

فإذا أردت المجازاة قلت : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ...)^(٥) .

(١) الزبيدي ، الواضح ٩٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ وانظر م . م .

(٢) الزبيدي ، الواضح ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٣٠١ .

(٣) الزبيدي ، الواضح ٩٤ ، ١٣٣ ، ٢٠٤ .

(٤) الزبيدي ، الواضح ١٣٢ .

(٥) الزبيدي ، الواضح ١٣٣ .

ومثاله (الجزاء) في قوله : (تقول : أيهم تُحسِنُ إليه أُحسِنُ إليه ،
ترفع الفعلين إذا أردت بآى معنى الذى . فإن أردت الاستفهام رفعت
الفعل الأول وجزمت الآخر . وإن أردت الجزاء جزمت الفعلين على
ما فصلت لك)^(١) .

وأطلق على الركن الجوابى مصطلح (جواب الشرط)^(٢) و (جواب
المجازاة)^(٣) وهما مترادفان وكذلك استخدم (الجواب)^(٤) أيضا .
أما المصطلحات التى تطلق على الأفعال فقد وجد عنده مصطلح (فعل
الشرط)^(٥) أما الفعل فى الركن الجوابى فلا نجد له مصطلحا خاصا به
ولنما يكتفى بالمصطلحات المطلقة على الركن الجوابى نفسه .

ونجد من مصطلحات الأدوات (حرف الشرط) وينصرف إلى
« إن »^(٦) . وجمعه على (حروف الشروط)^(٧) ، أما الأدوات فقد أطلق
عليها (عوامل المجازاة)^(٨) وهو يستخدم هذا المصطلح على نحو ما عند
المبرد^(٩) . والزبيدى يحتال فى إعرابه للأدوات فـ « إن » يطلق عليها
(حرف شرط) أما (ما ، مَنْ ، أى) فهى اسم معناه الشرط . أما (أين

(١) الزبيدى ، الواضح ١٣٣ .

(٢) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ وانظر م . م .

(٣) الزبيدى ، الواضح ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) الزبيدى ، الواضح ٨٥ ، ٩٦ ، ٩٧ وانظر م . م .

(٥) الزبيدى ، الواضح ٩٦ .

(٦) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ .

(٧) الزبيدى ، الواضح ٩٧ .

(٨) الزبيدى ، الواضح ٩٤ .

(٩) المبرد ، المقتضب ٤٦/٢ .

وما شابهها) فظرف معناه الشرط^(١) .

سابعاً : الجملة الشرطية عند الرمانى

يؤكد الرمانى أن أداة الشرط تعقد الجملة الثانية بالأولى حتى
يكون خبرا واحدا ، وهى تنقل الكلام من الإيجاب على القطع إلى
تعليق الثانى بالأول^(٢) .

ومعنى هذا أن الرمانى متابع فى نظريته للجملة الشرطية للنحاة
قبله . وليس لديه جديد فى المصطلحات المستخدمة ، فنجد يطلق
مصطلح (الشرط) على الركن الأول من الجملة الشرطية^(٣) ، ويُجتزأ
به للدلالة على الفعل^(٤) ؛ لذا جاء استخدام مصطلح (فعل الشرط)
نادرا^(٥) . وقد يُستخدم للدلالة على الأداة « إن »^(٦) ويوسع استخدامه
ليشمل التركيب كله^(٧) . وللدلالة على التركيب . استخدم مصطلح
(الجزاء)^(٨) ، ويستخدم (الجزاء) للدلالة على المعنى الذى يتضمنه
الركن الأول^(٩) .

(١) الزبيدى ، الواضح ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٣ .

(٣) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ ، ١٣٠/٣ ، ١٤٧/٣ ،
١٤٨/٣ .

(٤) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٣٤/٣ ، ١٣٩/٣ ، ١٤٠/٣ ،
وانظر م . م .

(٥) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٤٢/٣ .

(٦) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٤٢/٣ .

(٧) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٤٦/٣ ، ١٥١/٣ ، ١٥٤/٣ .

(٨) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٥٣/٣ ، ١٥٤/٣ ، ١٥٩/٣ ،
١٦١ .

(٩) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٣ ، ١٣٢/٣ ، ١٣٦/٣ ،
١٣٨/٣ ، ١٣٩/٣ ، ١٤١/٣ .

وربما يجمع بين المصطلحين (الشرط) و (الجواب) للدلالة على التركيب فيكون المصطلح على هذا النحو : (الشرط والجواب)^(١) .

وواضح أن المصطلحين المتعاطفين يدل كل واحد منهما على ركن من ركني الجملة الشرطية . ف (الشرط) يدل على الركن الشرطي ، و (الجواب) يدل على الركن الجوابي^(٢) ، ويدل بـ (الجواب) على فعل جواب الشرط^(٣) . ونجد إلى جانب (الجواب) للدلالة على الركن الجوابي مصطلحين (جواب الشرط)^(٤) ، و (جواب الجزاء)^(٥) والمصطلح الثاني أكثر شيوعاً من الأول بل يعتبر الأول في حكم النادر.

أما مصطلحات الأدوات فهي : (حرف الجزاء)^(٦) ، و (حرف الشرط)^(٧) ، وتنصرف دلالتها إلى الأداة « إن » والأول أكثر شيوعاً من الثاني الذي يمكن اعتباره في حكم النادر . أما الأدوات بشكل عام فإنه يطلق عليها (حروف الجزاء)^(٨) و (حروف الشرط) وقد اقتصر

(١) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ ، ١٣٠/٣ ، ١٤٧/٣ ، ١٥٤/٣ .

(٢) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ ، ١٢٨/٣ ، ١٣٠/٣ . وانظر م. م .

(٣) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٣٤/٣ ، ١٤٠/٣ ، ١٤٢/٣ . وانظر م. م .

(٤) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٥١/٣ .

(٥) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٣ ، ١٣٠/٣ ، ١٣١/٣ . وانظر م. م .

(٦) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٣ ، ١٣٣/٣ ، ١٣٧/٣ . وانظر م. م .

(٧) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٥٠/٣ .

(٨) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٥٤/٣ ، ١٦٠/٣ .

على استخدام الأول في شرح كتاب سيبويه ، ولكن الثاني ورد في كتابه (معاني الحروف) وإن يكن استخدامه في حكم النادر^(١) .

ثامنا : الجملة الشرطية عند ابن جني

وتابع ابن جني خطأ أستاذه الفارسي فيؤكد أن (الشرط) و (الجزاء) جملتان ، يقول ابن جني : (ومنها أن بعض الجمل قد يحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد ، وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه . فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو . والقسم نحو قولك : أقسم ليَقُومَنَّ زيدٌ . فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك)^(٢) .

يدرك ابن جني كما يدرك أستاذه وغيرهما من النحويين السابقين أن الجملة الشرطية كل يحتاج بعضه بعضاً كما يحتاج جزء الجملة جزءها الثاني ، بمعنى أنهم يدركون أن هذا التركيب جملة .

أما المصطلحات فإنها قليلة الدوران في كتبه لأن جهود ابن جني في دراسة الجملة الشرطية محدودة جداً فهو يعرض لها عرضاً ، ورغم هذا فمصطلحاته تتسم بشيء من الدقة حيث لم تتعدد مدلولات المصطلح الواحد . فنجد يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية^(٣) . ويطلق (الجزاء) على الركن الجوابي^(٤) ، ويطلق إلى

(١) الرماني ، معاني الحروف ١٠٢ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ١٧٨/٣ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ، ٢٥٦/١ ، ٢٦٠/١ . وانظر م. م .

(٤) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ، ٢٦٥/١ الخصائص ١٧٨/٣ .

جانب (الجزاء) : (جواب الشرط)^(١) أما (جواب الجزاء) . فهو نادر الاستخدام^(٢) . وعلى الأفعال أطلق (فعل الشرط)^(٣) ، و (فعل جواب الشرط)^(٤) ، ولكنه استخدم نادر .
أما مصطلحات الأدوات فلم نجده استخدم منها شيئا .

الفصل الثالث

المجمل الشرطي في مرحلة التفسير والتقليد

(من المروى حتى السيوطي)

تكثر في هذه المرحلة الكتب التي تؤلف على منهج الكتب السابقة على وجه التقريب فبعضها كتب نحوية وضعت على نهج كتاب سيبويه ، وبعضها كتب إعراب للقرآن وضعت على نهج كتاب الفراء ، وكتب للدراسة الأدوات على نهج كتاب (معاني الحروف) للرماني . ثم هنالك كتب الشروح .

وفيهما يتابع النحاة أسلافهم في نظرهم إلى طبيعة الجملة الشرطية . أما المصطلحات فإنهم يرثونها عنهم ويزيدون عليها مصطلحات لا تتصف بالجدّة تماما وإنّما هي مرادفة لمصطلحات موجودة .

وسنتبع في هذا الفصل طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند كل نحوي على نحو ما فعلنا في الفصلين السابقين .

١ - المروى :

إنّ المروى في كتابه (الأزهية) لم يشغله النظر في طبيعة الجملة الشرطية فقد كان وكده وهو يكتب عن (الحروف) أن يتتبع أثرها الإعرابي ، ورغم هذا فإنه يمكن لنا من تتبع الأمثلة العربية أن نتبين أنه متمثل للنظرة التي ترددت عند النحويين السابقين .

وبسبب من الاهتمام بالإعراب نجد لديه تقسيما للجملة الشرطية بلغت انتباهنا ، وهذا التقسيم خاص بالجملة الشرطية ذات الأدوات (م ٧ - الجملة الشرطية)

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ، ٢٥٥/١ ، ٢٥٦/١

وانظر م. م .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٦٥/١ .

(٣) م. ن . ، ص. ن .

(٤) م. ن . ، ص. ن .

(مَنْ ، ما ، أى) ، يقول الهروى :

(تكون ^(١) جزء ، كقولك : (مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ) وما أشبه ذلك . فمن مبتدأ ، وهو شرط ، ويُكْرِمُنِي جزم بالشرط ، وأُكْرِمُهُ جوابه ، وهما جميعا خبر من ^(٢) . وينتج لدينا بهذا تقسيما للجملة الشرطية ، ويمكن بيان ذلك فى الجداول الآتية :

الشرط	الجواب
مَنْ يُكْرِمُنِي	أُكْرِمُهُ

- ١

مبتدأ	خبر
مَنْ	يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ

- ٢

ويلزم من هذا الإعراب الذى يقول به الهروى اعتبار الجملة الشرطية جملة بسيطة لا مركبة .

ومصطلحات الهروى محدودة . وأكثرها دورانا (الجزء) ويستخدم للدلالة على العبارة الشرطية باعتبارها تركيبا يقابل التراكييب الأخرى كالاستفهام ^(٣) وقد يجتزأ بالمصطلح للدلالة على الأداة ^(٤) واستخدام (الجزء) مصدرا للفعل (يجازى به) ^(٥) .

(١) يعود الضمير فى السياق إلى الأداة الشرطية « مَنْ » .

(٢) الهروى : الأزهية ١٠٠ .

(٣) الهروى : الأزهية ٤٦ : ٤٩ ، ٥٠ وانظر م . م .

(٤) الهروى : الأزهية ٣٢ : ٧١ ، ١٠٠ وانظر م . م .

(٥) الهروى : الأزهية ٢٥٧ .

أما (الشرط) فنادر استخدامه فلم نجده إلا فى موضعين دل به فى أحدهما على العبارة الشرطية ^(١) ، ودل به فى الآخر على الأداة ^(٢) . وأطلق على العبارة الجوابية المصطلحين (جواب الجزء) ويورد فى موضعين ^(٣) ، و (جواب الشرط) ويورد فى موضع واحد ^(٤) . أما (الجواب) فكان استخدامه عنده بمعناه العام وليس الخاص ونقصد بالمعنى العام : العبارة التى تؤلف مع عبارة تسبقها جملة تامة بغض النظر عن ماهية العبارة الأولى ، فقد تكون العبارة الأولى استفهامية أو قسمية أو شرطية ومن أجل هذا جاء المصطلح عنده عاطلا من (ا) ^(٥) .

ونادر استخدام مصطلحات الأدوات لدلالتة عليها بالمصطلح (جزء) فلم نجده استخدم منها غير المصطلحين المترادفين (حروف الجزء) فى موضعين ^(٦) و (حروف الشرط) فى موضع واحد ^(٧) .

٢ - مكى بن أبى طالب :

يتابع مكى بن أبى طالب النحاس فى إعرابه للآيات حيث يقسمها إلى ركنيها (الشرط) و (الجواب) : وهو بهذا يكون مطبقا للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية ^(٨) .

(١) الهروى : الأزهية ١٤٩ .

(٢) الهروى : الأزهية ١٠٠ .

(٣) الهروى : الأزهية ٢١٣ : ٢٤٥ .

(٤) الهروى : الأزهية ٢١٣ .

(٥) الهروى : الأزهية ٤٩ ، ٥٠ ، ١٠٠ وانظر م . م .

(٦) الهروى : الأزهية ١٥٢ : ١٥٧ .

(٧) الهروى : الأزهية ٥٠ .

(٨) مكى : مشكل إعراب القرآن ١/ ٥١ : ١٩٨/ ١ : ١٥٦/ ٢ ،

١٧٩/ ٢ ، ٣٨٥/ ٢ .

واستخدم ما يدور من مصطلحات عند سابقه فاستخدم المصطلحات :
(الجزء)^(١) ، و (المجازة)^(٢) ، و (الشرط)^(٣) ، ولكن الأخير أكثرها
شيوعاً^(٤) . وكلها تطلق على التركيب أو على الركن الأول من الجملة
الشرطية .

ونجد في مقابل ذلك المصطلحات (الجواب)^(٥) ، و (جواب
الجزء)^(٦) ، و (جواب الشرط)^(٧) . ويؤكد استخدام المصطلح
الثالث غلبه مصطلح (الشرط) على (الجزء) عند مكى . ومن
مصطلحات الأدوات (حروف الجزء)^(٨) و (حرف الشرط)^(٩)
و (حروف الشرط)^(١٠) ، ولم يستخدم المصطلح سوى مرة واحدة .

- (١) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١٦٧/٢ ، ٣٩٦/٢ .
- (٢) مكى ، مشكل إعراب القرآن ١٨٠/٢ ، ٢٦١/٢ .
- (٣) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٣٩/١ ، ٥١/١ ، ٥٦/٢ ، ٩١/٢ ،
وانظر م. م.
- (٤) مكى . مشكل إعراب القرآن استخدم (الشرط) في (٥٩) موضعاً
بينما استخدم كل من المصطلحين في موضعين .
- (٥) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٢٩/١ ، ٣٩/١ ، ١٤/٢ ، ١٥/٢ ،
وانظر م. م.
- (٦) مكى . مشكل إعراب القرآن استخدم في ثلاثة مواضع ٦٨/١ ،
٢٥١/١ ، ٣٩٧/٢ .
- (٧) مكى ، مشكل إعراب القرآن استخدم في (٢٣) موضعاً ٥١/١ ،
٧١/١ ، ٨٤/٢ ، وانظر م. م.
- (٨) مكى . مشكل إعراب القرآن ٣٥٦ .
- (٩) مكى ، مشكل إعراب القرآن ٣٩/١ ، ٣١٤/١ ، ٨٤/٢ .
- (١٠) مكى . مشكل إعراب القرآن ٣٩/١ ، ٦٦/١ ، ٢١٩/٢ ، وانظر م. م.

٣ - ابن بابشاذ :

يصرح ابن بابشاذ بأن الركن الشرطى من الجملة الشرطية جملة
ناقصة ، يقول : (والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب)^(١) .
وينصيح هذا النص عن مصطلح جديد هو (الجملة الشرطية)^(٢) .
ولا شك أنه ينصرف إلى الركن الأول أى الأداة والجملة الفعلية
بعدها . ولعله صياغة أخرى لمصطلح السيرافى (جملة الشرط)^(٣) . وإن
يكن قد شاع استخدام مصطلح (الشرط)^(٤) عند مكى فطغى على
(الجزء) حتى ندر استخدامه له فإنه يخفى عن ابن بابشاذ فلا نصده
عنده . أما (المجازة) ففي مواضع ثلاثة فقط^(٥) . ومن مصطلحاته
(فعل الشرط)^(٦) ، ولا نجده أطلق على الفعل فى الركن الجوابى
مصطلحاً مناظراً ، ولعله اكتفى بمصطلح (الجواب)^(٧) لإطلاقه على الركن
الجوابى أو على الفعل فيه . أما الأدوات فلم نجده استخدم من
مصطلحاتها شيئاً .

٤ - الجرجاني :

تمثل الجرجاني مذهب الفارسي وتلميذه ابن جنى وعمقه ، حيث

- (١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٥٢/١ .
- (٢) م. ن. ص. ن.
- (٣) السيرافى ، شرح كتاب سيوييه ٢٨٥/٣ .
- (٤) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٣/١ ، ٢٤٦/١ ، ٢٤٧/١ ،
وانظر م. م.
- (٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٢/١ ، ٢٤٥/١ ، ٢٤٦/١ .
- (٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٥٢/١ .
- (٧) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١ ، ٢٥٢/١ .

نجد لديه مزيدا من الإلحاح على فكرة التكامل بين (الشرط) ،
و (الجواب) ، فالشرط رغم أنه جملة فهو لا يتم إلا بـ (الجواب)^(١) .
ويصرح بأن (الشرط) جملة غير مفيدة وحدها ، ولذلك اعتُبرت
جملتنا (الشرط) و (الجواب) كالجملتين الواحدة يقول :

(ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكننا نقول إنَّ حكمهما
حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما
بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن
تحصل به الفائدة . فلو قلت : « إن تَأْتِنِي » وسكت لم تفد كما
لا تفيد إذا قلت « زَيْدٌ » وسكت فلم تذكر اما آخر ولا فعلا ولا كان
منويا في النفس معلوما من دليل الحال)^(٢) .

ومصطلحات الجرجاني متنوعة ومتعددة فنجدها تمثل عناصر الجملة
كلها ، واستخدم (المجازاة)^(٣) للتركيب أما (الجزاء) فبدلالتين إحداهما
الدلالة على التركيب أى على الجملة الشرطية بكاملها^(٤) ، ونجده
يطلقه على الركن الجوابي^(٥) أيضا ، ويحتكم إلى السياق في تحديد
أى من الدالتين يحمل . ولكنه عبر عن التركيب بالجمع بين
المصطلحين (الشرط والجزاء)^(٦) ، وأطلق على الركن الشرطي مصطلح

(١) الجرجاني ، المقتصد ٨٠١ ، وانظر ص ١٠٣٧ .

(٢) الجرجاني ، أسرار البلاغة ٩٨ .

(٣) الجرجاني ، المقتصد ١٦٥ ، ٢٦٥ ، ٨٠١ ، ١٠٣٧ ، وانظر م.م .

(٤) الجرجاني ، المقتصد ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وانظر م.م .

(٥) الجرجاني ، المقتصد ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، وانظر م.م .

(٦) الجرجاني ، المقتصد ١٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(الشرط)^(١) . أما على الركن الجوابي فيإلى (الجزاء) نجد (جزاء
الشرط)^(٢) و (جواب الشرط)^(٣) و (الجواب)^(٤) . وأطلق على الفعلين
(فعل الشرط)^(٥) أو (الشرط)^(٦) فقط على الفعل الواقع في الركن
الشرطي ، و (فعل الجزاء)^(٧) وهو الفعل الواقع في الركن الجوابي . أما
الأدوات فنجد : (حرف الجزاء)^(٨) ، و (حرف المجازاة)^(٩) ، و (حرف
الشرط)^(١٠) ، وكلها تنصرف إلى « إن » .

٥ - الزمخشري :

ونجد الزمخشري يتابع من سبقه من جمهور النحويين في النظرة
إلى الجملة الشرطية ، فهو يذكر أن أداة الشرط تدخل على جملتين
فتجعل الأولى (شرطا) والثانية (جزاء)^(١١) .

(١) الجرجاني ، أسرار البلاغة ٩٨ ، المقتصد ٨٠١ ، ١٠٣٧ ، وانظر م.م .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١١٤٠ (مرة واحدة فقط) .

(٣) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٠ (مرة واحدة فقط) .

(٤) الجرجاني ، المقتصد ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٨٠١ ، وانظر م.م .

(٥) الجرجاني ، المقتصد ١٠٣٧ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، وانظر م.م .

(٦) الجرجاني ، الجمل ٢٤ .

(٧) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٥ .

(٨) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٣ .

(٩) الجرجاني ، المقتصد ١٠٣٦ .

(١٠) الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٥ ، وانظر م.م .

(١١) الزمخشري ، الفصل ٣٢٠ .

ومصطلحاته كما نجدتها في (المفصل) محدودة ، استخدم
مصطلح (الشرط)^(١) للدلالة على الركن الشرطي ومصطلحي (الجزاء)^(٢)
و (الجواب)^(٣) للدلالة على الركن الجوابي ، ومن مصطلحات الأدوات :
(حرف الجزاء)^(٤) ، و (حرف الشرط)^(٥) .

٦ - ابن الشجري :

أما ابن الشجري فيمكن تبين متابعته من قبله من دلالات
المصطلحات عنده ، حيث نجده يطلق مصطلح (جملة الشرط
والجزاء)^(٦) على الجملة الشرطية بأكملها ، وعلى هذا فإن (الشرط)^(٧)
يدل على الركن الشرطي عنده ، ويقابله للركن الجوابي (الجواب)^(٨)
و (الجزاء)^(٩) ، و (جواب الشرط)^(١٠) ، ولكن (الشرط) تتعدد دلالاته

(١) الزمخشري ، المفصل ٢٥٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ١٤٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ وانظر م . م .

(٣) الزمخشري ، المفصل ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤) الزمخشري ، المفصل ١٤٦ .

(٥) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ .

(٦) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٢/١ ، و (جملة) تدل في النص
على معنى (كل) أو (مجموع) .

(٧) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢١/١ ، ٢٢/١ ، ٧٧/١ وانظر م . م .

(٨) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢١/١ ، ٢٢/١ ، ١٤١/١ ،
وانظر م . م .

(٩) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢١/١ ، ٢٢/١ ، ٧٧/١ ،
وانظر م . م .

(١٠) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢١/١ ، ١٤٣/١ ، ٣٣٤/١ ،
وانظر م . م .

فيدل على التركيب^(١) وعلى فعل الشرط^(٢) وعلى الأداة^(٣) وهي كثيراً
ما توصف (بالشرطية) أو بأنها (شرطية)^(٤) . أما (الجزاء) فإنه لم
يتخلص بعد عنده من دلالاته على التركيب^(٥) .

ودل به على فعل جواب الشرط^(٦) ونجد من مصطلحات الفعل
(فعل الشرط)^(٧) و (الفعل الشرطي)^(٨) ، أما فعل جواب الشرط
فالمصطلح (فعل الجزاء)^(٩) .

أما مصطلحات الأدوات فهو أول من نجده يستخدم مصطلح
(أدوات الشرط)^(١٠) ، ونجد أيضاً (حروف الشرط)^(١١) كما نجد

(١) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٦٣/١ ، ٢٩٤/١ ، ٣٣٠/١ ،
وانظر م . م .

(٢) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٤٦/١ ، ٢٨٨/١ ، ٢٩٠/١ ،
وانظر م . م .

(٣) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٤٧/١ ، ٢٧٨/١ .

(٤) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٣٣/١ ، ٧٧/١ ، ٢٤٦/١ ،
وانظر م . م .

(٥) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٤٦/١ ، ٢٥٦/١ ، ٢٧٨/١ ،

(٦) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٨٨/١ ، ٢٩٠/١ ، ٢٢٦/٢ ،
وانظر م . م .

(٧) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٨٨/١ .

(٨) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٨٩/١ ، ٣٤٨/٢ .

(٩) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢٨٨/١ .

(١٠) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ١٤٢/١ .

(١١) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٣٣٣/١ .

(حرف الشرط) ^(١) فَمَا (أسماء الشرط) ^(٢) و (الأسماء الشرطية) ^(٣)
فهما مقصوران على الأدوات المصنفة صرفيا في الأسماء .

٧ - ابن الخشاب :

وقد استخدم ابن الخشاب من مصطلحات الجملة الشرطية ،
مصطلح (المجازاة) ^(٤) وقد ورد عنده مرة واحدة بمعناه اللغوي ،
لا الاصطلاحي . و (الشرط) ^(٥) وغالبا ما يرادف المصطلح (فعل الشرط) ^(٦)
عنده . وكذلك (الجزاء) ^(٧) يدل في الغالب على فعل جواب الشرط ،
وهو يدل على العبارة الجوابية ^(٨) دلالة المصطلحين (الجواب) ^(٩)
و (جواب الشرط) ^(١٠) . أما الأداة الشرطية فإنه يطلق عليها
(شرطية) أو (الشرطية) ^(١١) .

- (١) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ١ / ١٨٦ ، ١ / ٣٣٢ ، ١ / ٣٥٦ ، وانظر م.م .
- (٢) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ١ / ٢٩٥ .
- (٣) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ٢ / ٢٣٦ .
- (٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٧ .
- (٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ ، ٢١٩ .
- (٦) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٥ .
- (٧) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .
- (٨) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٣ ، ٢١٩ .
- (٩) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (١٠) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٩ .
- (١١) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ .

٨ - ابن الأنباري :

يصرح ابن الأنباري بأن الجملة الشرطية (جملة مركبة من شرط
وجزاء) ^(١) .

ويطلق مصطلح (المجازاة) ^(٢) عليها بكاملها . أما على ركنيها فإنه
يطلق (الشرط) ^(٣) على الركن الشرطي ، كما يطلق عليه أيضا مصطلح
(الجملة الشرطية) ^(٤) . وعلى الركن الجوابي أطلق المصطلحات :
(الجزاء) ^(٥) ، و (الجواب) ^(٦) و (جواب الشرط) ^(٧) . أما على الفعل
في الركن الشرطي فأطلق (فعل الشرط) ^(٨) . وقد تابع الأنباري كثيرا
من النحاة في إطلاقهم مصطلح (شرط) على الأداة ^(٩) . وتوصف الأداة
بـ (الشرطية) أو بأنها (شرطية) ^(١٠) . وإلى جانب هذا استخدم عددا
من المصطلحات منها ما هو جديد مثل (كلمات الجزاء) ^(١١) ، (كلمات

- (١) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٣٠٧ .
- (٢) ابن الأنباري ، الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، ٢ / ٦٤٤ ، ٢ / ٦٤٥ .
- (٣) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٨٨ ، ١ / ١٠٠ ، ١ / ١٦٩ ، وانظر م.م .
- (٤) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٣٧٥ .
- (٥) ابن الأنباري ، البيان ١ / ١٨٣ ، ١ / ١٨٦ ، ١ / ٢٣٤ ، وانظر م.م .
- (٦) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٥٦ ، ١ / ٦٢ ، ١ / ٦٦ ، وانظر م.م .
- (٧) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٨٨ ، ١ / ١٠٠ ، ١ / ١١٦ ، وانظر م.م .
- (٨) ابن الأنباري ، الإنصاف ٢ / ٦٠٢ ، ٢ / ٦٠٧ ، ٢ / ٦٠٨ ،
وانظر م.م .
- (٩) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٦٤ ، ٢ / ٦٧ .
- (١٠) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٧٦ ، ١ / ٨٨ ، ١ / ١٠٠ ، وانظر م.م .
- (١١) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٦٤٥ .

الشرط^(١) ، (كلمات المجازاة)^(٢) ، وكلها بمعنى واحد ، ومنها ما هو قديم مثل (حروف الجزاء)^(٣) ويطلق على مجموعة الأدوات و(حرف الشرط)^(٤) ، ويعني أداة الشرط .

٩ - العكبرى :

يظهر من مصطلحات العكبرى متابعته لسابقه : فهو يطلق مصطلح (جملة الشرط والجواب)^(٥) على الجملة الشرطية ويفصح هذا المصطلح عن مصطلح آخر هو (الشرط) وله عنده أكثر من استخدام أحدها الدلالة على الركن الشرطي^(٦) والثاني الدلالة على الأداة^(٧) ، والثالث الدلالة على الفعل فيه^(٨) .

ويفصح أيضا عن مصطلح (الجواب)^(٩) ويطلق على الركن الجوابي . وإلى جانب ذلك نجد (جواب الشرط)^(١٠) و(الجزاء)^(١١) . وبالإضافة إلى إطلاق (شرط) على الفعل في الركن الشرطي

- (١) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٣٨٣ .
- (٢) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٦٤٣ ، ٢ / ٦٤٤ ، ٢ / ٦٤٥ .
- (٣) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ٦٤٣ .
- (٤) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٥٦ ، ١ / ٧٦ ، ١ / ١٨٠ ، وانظر م . م .
- (٥) العكبرى ، التبيان ١ / ٢٩٦ .
- (٦) العكبرى ، التبيان ١ / ٣٩ .
- (٧) العكبرى ، التبيان ١ / ١٠١ ، ١ / ١٠٨ ، ١ / ١٢٥ ، وانظر م . م .
- (٨) العكبرى ، التبيان ١ / ١١٤ .
- (٩) العكبرى ، التبيان ١ / ٧٠ ، ١ / ٧٦ ، ١ / ٨٢ ، وانظر م . م .
- (١٠) العكبرى ، التبيان ١ / ٣٩ ، ١ / ٥٤ ، ١ / ٥٥ ، وانظر م . م .
- (١١) العكبرى ، التبيان ١ / ٢٤٨ ، ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ٧٠٤ ، وانظر م . م .

نجد أنه أطلق (فعل الشرط)^(١) و(الفعل المشروط)^(٢) .

وإلى إطلاق (شرط) على الأداة نجدها توصف بأنها (شرطية) ، أو (الشرطية)^(٣) ، ونجده استخدم مصطلح ابن السجري (أدوات الشرط)^(٤) ، واستخدم (حرف الشرط)^(٥) بمعنى أداة الشرط .

١٠ - ابن يعيش :

يؤكد ابن يعيش أن جملة الشرط (مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل)^(٦) ، ثم يتحدث بعد ذلك عن كيفية حدوث التركيب : (لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر)^(٧) . وفصل الكلام على هذه القضية ، وأعاد الكلام أيضا أثناء حديثه عن « إن »^(٨) .

وقد استخدم مصطلح (شرطية)^(٩) لجملة التركيب ، وهو مصطلح وجد عند الزمخشري من قبل^(١٠) . ويطلق على التركيب أيضا مصطلحا

- (١) العكبرى ، التبيان ١ / ٤٣ ، ١ / ٥٤ ، ١ / ٥٥ ، وانظر م . م .
- (٢) العكبرى ، التبيان ١ / ٢٩٦ .
- (٣) العكبرى ، التبيان ١ / ٣٩ ، ١ / ٧٠ ، ١ / ٨٢ ، وانظر م . م .
- (٤) العكبرى ، التبيان ١ / ١١٤ ، ١ / ٣٣٨ .
- (٥) العكبرى ، التبيان ١ / ٤٣ ، ١ / ٥٤ ، ١ / ٣٩٥ .
- (٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٨ .
- (٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٩ .
- (٨) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ / ١٥٦ .
- (٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، وانظر م . م .
- (١٠) الزمخشري ، المفصل ٢٤ .

قديمًا هو (المجازاة)^(١) الذي تعددت استخداماته فدل على الركن الجوابي^(٢) وعلى الأداة^(٣) ، أما على الركن الشرطي فأطلق مصطلح (الشرط)^(٤) ، وعلى الركن الجوابي نجد طائفة من المصطلحات : (الجزاء)^(٥) ، (الجواب)^(٦) ، (جواب الشرط)^(٧) ، (جواب المجازاة)^(٨) . ومن مصطلحات الأداة : (شرطية أو الشرطية)^(٩) وصفا للأداة ، و (حرف الجزاء)^(١٠) ، (حرف الشرط)^(١١) أداة الشرط^(١٢) ، (حروف الجزاء)^(١٣) ، (أدوات الشرط)^(١٤) (أسماء الشرط)^(١٥) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١/٤ ، ١٠٥/٤ ، ١٠٦/٤ ، وانظر م.م .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩٧/٤ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١/٤ ، ٩٧/٤ ، ١٠٥/٤ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١/٤ ، ٨٨/١ ، ٨٩/١ ، ٣٨/٢ ، وانظر م.م .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١/٤ ، ٨٨/١ ، ٣٨/٢ ، ٥٢/٣ ، وانظر م.م .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٨/٧ ، ٥٠/٧ ، وانظر م.م .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩٩/٤ ، ٩٥/٨ ، ٣/٩ ، وانظر م.م .

(٨) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٧/٧ .

(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢٤/٧ ، ١٥٧/٨ ، ٥/٩ ، وانظر م.م .

(١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، ٣٩/٢ ، ١٤٥/٣ ، وانظر م.م .

(١١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨٩/١ ، ٤١/٧ ، ٤٢/٧ ، وانظر م.م .

(١٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٠/٩ ، ١١/٩ .

(١٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، ٨/٤ ، ٩٨/٤ .

(١٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٢/٧ ، ٤٣/٧ .

(١٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٩ .

١١ - الشلوبيني :

تتضح متابعة الشلوبيني للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية من تشبيهه القسم بها ، فالقسم والمقسم عليه مرتبطان (ارتباط الشرط والجزاء)^(١) ، و (ربما حذفت إحدى الجملتين كما حذفت في الشرط والجزاء)^(٢) .

وتفصح هذه الاقتباسات عن أنه يطلق (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية ومصطلح (الجزاء) على الركن الجوابي ولكن (الشرط) في مواضع أخرى يدل على التركيب^(٣) . وإلى جانب (الجزاء) نجد مصطلحات أخرى تطلق على الركن الجوابي مثل : (الجواب)^(٤) ، و (جواب الشرط)^(٥) ، وأطلق على الفعل في الركن الشرطي (فعل الشرط)^(٦) . وقد توصف الأداة بأنها شرطية^(٧) . ويطلق عليها (أداة الشرط)^(٨) . أما (اسم الشرط)^(٩) فلأداة الاسمية الأصل .

١٢ - ابن عصفور :

اكتفى ابن عصفور بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين^(١٠) .

(١) الشلوبيني ، التوطئة ٢٣٦ .

(٢) م.ن. ، ص.ن. .

(٣) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٨ ، ١٦٦ .

(٤) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٥) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧ .

(٦) م.ن. ، ص.ن. .

(٧) الشلوبيني ، التوطئة ١٦٧ .

(٨) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٨ .

(٩) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٩ .

(١٠) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٤/١ .

ولكنه يطاق على الجملة الشرطية مصطلح (جملة الشرط والجواب)^(١) وهو يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية^(٢) وعلى الركن الجرائ (الجواب)^(٣) و (جواب الشرط)^(٤) . ويطلق على الفعل في الركن الشرطي (فعل الشرط)^(٥) . ومن مصطلحات الأدوات : (أداة الشرط)^(٦) ، (أدوات الشرط)^(٧) ، (اسم الشرط)^(٨) ، (أسماء الشرط)^(٩) ، والمصطلحان الأخيران يختصان بالأدوات غير (الحروف) .

١٣ - ابن مالك :

وإذا كان ابن عصفور يكتفى بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين فهذا راجع إلى استقرار النظرة إلى طبيعة الجملة ، وإلى تعود النحاة على الاهتمام الشديد بقضية العمل والعامل ، كل هذا جعل ابن مالك يكتفى في ألفيته بالقول إن الأدوات تقتضي فعلين ، يقول :
فَعَلَيْنِ تَقْتَضِي : شَرْطًا قُدَمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ ، وَجَوَابًا وَسَمًا^(١٠)

- (١) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٦ .
- (٢) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٠٨ ، ١ / ٢٧٦ .
- (٣) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٦ .
- (٤) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٠٨ .
- (٥) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٠٨ ، ١ / ٢٧٧ ، ١ / ٢٧٧ .
- (٦) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٢ .
- (٧) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٨٨ .
- (٨) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٨٥ ، ١ / ٢٧٨ .
- (٩) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٧ .
- (١٠) انظر نص الألفية في شرح ابن عقيل ، نشرة التجار ٢ / ٣١٣ .

ولعل النظم قد دفعه إلى هذا ، ولكن هذا الظن يزول إذا وجدنا أن هذا التعبير قد ورد قبل ابن مالك وبعده ، حيث نجده عند الشلوبيني من قبل^(١) . وعند بعض شراح الألفية كابن هشام . حيث اكتفى بنشر البيت^(٢) . ولكن ابن مالك في التسهيل قال بأن الأدوات تقتضي جملتين^(٣) ، ولعل قوله هذا هو الذي جعل ابن عقيل يشرح البيت بالقول بأن الأداة تقتضي جملتين^(٤) .

ويطلق مصطلح (المجازاة)^(٥) على التركيب ، أما على الركن الشرطي (الشرط)^(٦) وعلى الركن الجوابي المصطلحات : (الجزاء)^(٧) ، (الجواب)^(٨) ، (جواب الشرط)^(٩) ، أما على الفعل في الركن الشرطي فمصطلح (فعل الشرط)^(١٠) وتوصف الأداة بأنها شرطية أو بـ (الشرطية)^(١١) . وإلى جانب ذلك نجد المصطلحين (أداة الشرط)^(١٢)

- (١) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٥ .
- (٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٤ / ٤٠ .
- (٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .
- (٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، نشرة التجار ٢ / ٣١٣ .
- (٥) ابن مالك ، التسهيل ٥ ، ٥١ .
- (٦) ابن مالك ، التسهيل ٣٧ ، ٩٣ ، ٢٣٦ ، وانظر م . م .
- (٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ ، ٢٣٩ .
- (٨) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٣٦ ، وانظر م . م .
- (٩) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ ، ٢٣٩ .
- (١٠) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ ، ٢٤٠ .
- (١١) ابن مالك ، التسهيل ٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، وانظر م . م .
- (١٢) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، ٢٣٨ .

و (أدوات الشرط)^(١) . و (حرف الشرط)^(٢) .

١٤ - الرضى :

لم يكتفِ الرضى بأن قال إنَّ الأداة ما يطلب جملتين ، بل وصفهما بأنَّه (يلزم ون وجود مضمون أو لا هما فرضا حصول مضمون الثانية)^(٣) ويؤكد على تلاحم ركني الجملة بقوله : (الاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة)^(٤) .

ونجد عند الرضى ركائما من المصطلحات منها ما يطلق على عناصر الجملة ومنها ما يطلق على قضايا متصلة بها ولكن استخدامها لا يدور كثيراً ، ولذلك سنكتفى بالمصطلحات التي تطلق على عناصر الجملة فقط .

يطلق على الركن الشرطى المصطلحات : (الشرط)^(٥) ، (الجملة الشرطية)^(٦) (جملة الشرط)^(٧) . وعلى الركن الجوائى : (الجزاء)^(٨) ، (الجواب)^(٩) ، (جواب الشرط)^(١٠) ، (جزاء الشرط)^(١١) ، وبالإضافة

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٤/٢ .

(٥) الرضى ، شرح الكافية ١٢/١ ، ٨٢/١ ، ٩٠/١ وانظر م.م .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢٥٧/٢ ، ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣/٢ ، وانظر م.م .

(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢٥٥/٢ .

(٨) الرضى ، شرح الكافية ١٢/١ ، ٨٢/١ ، ٩٠/١ وانظر م.م .

(٩) الرضى ، شرح الكافية ١٠٤/٢ ، ١٠٨/٢ ، ١١٠/٢ ، وانظر م.م .

(١٠) الرضى ، شرح الكافية ١١١/٢ ، ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦/٢ ، وانظر م.م .

(١١) الرضى ، شرح الكافية ١٠٢/١ .

إلى استخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على الفعل^(١) ، نجد مصطلح (فعل الشرط)^(٢) . وتوصف الأداة بـ (الشرطية) أو (شرطية)^(٣) . أما المصطلحات المطلقة على الأداة فهي على ثلاث فئات :

أ (المصطلحات المطلقة على مجموعة الأدوات وهي :

(أدوات الشرط)^(٤) ، (كلم الشرط)^(٥) ، (الكلمات الشرطية)^(٦) (كلم المجازاة)^(٧) ، (كلمات المجازاة)^(٨) ، (كلمات الجزاء)^(٩) .

ب (المصطلحات المطلقة على الأداة المفردة وهي :

(أداة الشرط)^(١٠)

ج (المصطلحات الخاصة بأدوات معينة :

أطلق على الأداة المصنفة صرفيا في الحروف المصطلح (حرف الشرط)^(١١) وجمعه المصطلح (حروف الشرط)^(١٢) . ويقابله إطلاق

(١) الرضى ، شرح الكافية ١١٧/٢ ، ٣٩٤/٢ ، وانظر م.م .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ١٠١/١ .

(٣) انظر م.م .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢٥١/٢ .

(٥) الرضى ، شرح الكافية ٢٦٠/٢ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ .

(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢٥١/٢ ، ٢٥٢/٢ .

(٨) الرضى ، شرح الكافية ٦٤٣/٢ ، ٦٤٤/٢ ، ٦٤٥/٢ .

(٩) الرضى ، شرح الكافية ٦٤٥/٢ .

(١٠) الرضى ، شرح الكافية ٩٧/١ ، ١١٠/١ ، ٩٩/٢ وانظر م.م .

(١١) الرضى ، شرح الكافية ١٢/١ ، ١٠٤/١ ، ٩٣/٢ وانظر م.م .

(١٢) الرضى ، شرح الكافية ٩٣/١ ، ١٠١/١ ، ١٠٢/١ وانظر م.م .

مصطلح (أسماء الشرط)^(١) على الأدوات المصنفة صرفياً في الأسماء
عموماً ، ومصطلح (أسماء الشرط الظرفية)^(٢) على الظروف خصوصاً .
١٥ - المألفي :

لم يُعن المألفي بالكلام على طبيعة الجملة الشرطية لأن كتابه مؤلف
عن الأدوات وعملها وليس عن التراكيب . ويطلق مصطلح (الشرط
والجزاء)^(٣) على جملة التركيب . ومعنى هذا أن (الشرط) يدل على
الركن الشرطي^(٤) ، و (الجزء) على الركن الجوابي^(٥) ، وتعدد
مدلولات المصطلحين وتعدد المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي .
دل (الشرط) على فعل الشرط^(٦) ، وعلى الأداة^(٧) . ودل (الجزء)
على فعل جواب الشرط^(٨) . ويطلق على الركن الجوابي (الجواب)^(٩)
و (جواب الشرط)^(١٠) . ويطلق على الأفعال في الركنين ، (فعل
الشرط)^(١١) ، و (فعل الجزء)^(١٢) . أما مصطلحات الأدوات فهي :

- (١) الرضى ، شرح الكافية ١/ ١٢ ، ١٠١/ ١ ، ١٠٢/ ١ وانظر م.م .
- (٢) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٩٩ .
- (٣) المألفي ، رصف المباني ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٢ .
- (٤) المألفي ، رصف المباني ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، وانظر م.م .
- (٥) المألفي ، رصف المباني ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٨٥ ، وانظر م.م .
- (٦) المألفي ، رصف المباني ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (٧) المألفي ، رصف المباني ٢٩٠ .
- (٨) المألفي ، رصف المباني ١٠٤ ، ١٠٧ ، ٣٨٥ .
- (٩) المألفي ، رصف المباني ٦٢ ، ٦٣ ، ١٠٤ ، وانظر م.م .
- (١٠) المألفي ، رصف المباني ٦٢ ، ٦٦ ، ٩٨ ، وانظر م.م .
- (١١) المألفي ، رصف المباني ٩٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، وانظر م.م .
- (١٢) المألفي ، رصف المباني ٣٧٩ .

(شرطية أو الشرطية) وصفا للأداة^(١) ، و (أداة الشرط)^(٢) ،
و (أدوات الشرط)^(٣) أما (حرف الشرط)^(٤) . و (حروف الشرط
والجزاء)^(٥) فهما خاصان بالأدوات المصنفة صرفياً في (الحروف)
لا الأسماء .

١٦ - أبو حيان :

لا يختلف أبو حيان عن سابقيه فأدوات الشرط عنده تقتضي
جملتين^(٦) . أطلق على الأولى (جملة الشرط)^(٧) وعلى الثانية (جملة
الجزء)^(٨) ، (جملة الجواب)^(٩) ، ولكنه يطلق على التركيب كله
(جملة الشرط والجزاء)^(١٠) ، و (الجملة الشرطية)^(١١) و (المجازاة)^(١٢)
ويطلق على الركن الشرطي بالإضافة إلى (جملة الشرط) مصطلح
(الشرط)^(١٣) ، ولكنه قد يجتزأ به للدلالة على الأداة^(١٤) . أما على

- (١) المألفي ، رصف المباني ٦٠ ، ٩٧ ، ٣١٦ وانظر م.م .
- (٢) المألفي ، رصف المباني ٩٨ ، ١٠٧ .
- (٣) المألفي ، رصف المباني ١٠٤ ، ٢٩٠ .
- (٤) المألفي ، رصف المباني ١٠٤ ، ٢٩١ .
- (٥) المألفي ، رصف المباني ٦ .
- (٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
- (٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٧ ، ٨١٢ .
- (٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٦ ، ٨١٢ .
- (٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٧ .
- (١٠) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٤٨ ، ٨١٧ .
- (١١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ .
- (١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
- (١٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٥ .
- (١٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٦٩ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ وانظر م.م .

الركن الجوابي فيطلق أيضا مصطلح (الجزء)^(١) ، الذي قد يجتزأ به للدلالة على فعل جواب الشرط^(٢) ، ومصطلح (الجواب)^(٣) ، و (جواب الجزء)^(٤) وهو أشيع استخداما عنده ، وأطلق على فعل الشرط مصطلح (فعل الشرط)^(٥) ، وعلى فعل جواب الشرط المصطلحين (فعل الجزء)^(٦) ، و (فعل الجواب)^(٧) ، والأول أشيع استخداما . أما الأداة فإنها قد توصف بـ (الشرطية) أو أنها (شرطية)^(٨) . ونجد من مصطلحاتها (أداة الشرط)^(٩) و (أدوات الشرط)^(١٠) وتستخدم للأداة بصرف النظر عن تصنيفها الصرفي بعكس المصطلحات (حرف الشرط)^(١١) ، (حروف الشرط)^(١٢) ، (اسم الشرط)^(١٣) ، (أسماء الشرط)^(١٤) .

- (١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، ٨٠٥ ، ٨١٥ .
- (٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .
- (٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٤ ، وانظر م.م .
- (٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٥٦٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، وانظر م.م .
- (٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ ، ٨٠٥ ، ٨٠٨ ، وانظر م.م .
- (٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٣ ، وانظر م.م .
- (٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٠ ، ٨١١ .
- (٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٣٦٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، وانظر م.م .
- (٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٨٠٧ ، وانظر م.م .
- (١٠) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، وانظر م.م .
- (١١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .
- (١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .
- (١٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، وانظر م.م .
- (١٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ١١٠٩ .

١٧ - المرادى :

يعرف المرادى (إن) بأنها حرف يجزم فعلين^(١) ، ويقول عن جواب الشرط : (أما جواب الشرط بإن وأخواتها فأصله أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا)^(٢) فالشرط وجواب الشرط عنده إعلان . وهذا من قبيل التساهل في التعبير وعدم الدقة وهي ظاهرة عامة عند النحويين . والدليل على هذا أنه في شرحه لألفية ابن مالك قال (يعنى : أن كلا من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا)^(٣) .

ودل بـ (الجملة الشرطية)^(٤) و (المجازاة)^(٥) على التركيب بجملته . وتتعدد مدلولات (الشرط) ، حيث يدل على الركن الشرطي^(٦) وعلى فعل الشرط^(٧) وعلى الأداة^(٨) ، ومن مصطلحات الركن الشرطي (جملة الشرط)^(٩) . ودل بـ (الجزء) على التركيب^(١٠) ، وعلى الركن الجوابي^(١١) . وعلى فعل جواب الشرط^(١٢) ، وعلى الأداة^(١٣) .

- (١) المرادى ، الجنى الداني ٢٠٧ .
- (٢) المرادى ، الجنى الداني ٦٦ .
- (٣) المرادى ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٣ .
- (٤) المرادى ، الجنى الداني ١٨٧ .
- (٥) المرادى ، الجنى الداني ١٩١ ، ٢٢٣ .
- (٦) المرادى ، الجنى الداني ٦٦ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، وانظر م.م .
- (٧) المرادى ، الجنى الداني ٦٧ ، ٦٩ ، ٢٧٤ ، وانظر م.م .
- (٨) المرادى ، الجنى الداني ٢١٣ ، ٥٠٥ ، ٥٢٥ ، وانظر م.م .
- (٩) المرادى ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٨٤ .
- (١٠) المرادى ، الجنى الداني ٦١٢ .
- (١١) المرادى ، الجنى الداني ٧٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، وانظر م.م .
- (١٢) المرادى ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٣ ، ٤ / ٢٤٤ ، ٤ / ٢٤٥ ، وانظر م.م .
- (١٣) المرادى ، الجنى الداني ٦١٢ .

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي أو فعل جواب الشرط :
(الجواب)^(١) و (جواب الشرط)^(٢) . ويطلق على فعل الشرط المصطلح
(فعل الشرط)^(٣) .

وتوصف الأداة عنده بـ (الشرطية) أو بئانها (شرطية)^(٤) ، ومن
مصطلحات الأدوات : (أداة الشرط)^(٥) ، و (أدوات الشرط)^(٦) ،
و (اسم شرط)^(٧) و (أسماء الشرط)^(٨) .

١٨ - ابن هشام :

أهم ما يثيره ابن هشام هو محاولة تحديد مفهوم الجملة ؛ ذلك أنه
يجيء بعد أجيال متعاقبة من النحاة وجد لديهم غير مفهوم واحد للجملة
كان لابد له من الترجيح .

يصرح الفارسي^(٩) ومن بعده ابن بابشاذ^(١٠) بأن الجملة قد
لا تنفيدها ، وضرب على ذلك أمثلة (بجملة القسم) و (جملة

- (١) المرادى : الجنى الدانى ٦٧ ، ٧٠ ، ٢٧٤ وانظر م.م .
- (٢) المرادى : الجنى الدانى ١٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، وانظر م.م .
- (٣) المرادى : الجنى الدانى ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ وانظر م.م .
- (٤) المرادى : الجنى الدانى ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٧ وانظر م.م .
- (٥) المرادى : الجنى الدانى ٦٧ ، ٥٢٢ ، وانظر م.م .
- (٦) المرادى : الجنى الدانى ٢٠٨ ، ٢٨٣ ، ٣٦٧ ، وانظر م.م .
- (٧) المرادى : توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٩ .
- (٨) المرادى : الجنى الدانى ٧٠ ، ٦٠٩ .
- (٩) الفارسي : الإيضاح ٢٦٣ .
- (١٠) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٥٢ :

الشرط)^(١) ، والأخيرة هي التي تمنا هنا - وهي المكونة من الأداة
والجملة الفعلية بعدها - فهذه الجملة على رأى الفارسي لا تنفيدها حتى
يضم إليها (الجواب) ؛ ولكن الجرجاني يجعل الجملة مرادفة في دلالتها
للكلام^(٢) : والكلام مشروط فيه الإفادة .

وقد قبل ابن هشام القول الأول ورد القول الثانى ، ذاهبا إلى أن
(الجملة) أعم في دلالتها من الكلام . فالكلام يشترط فيه الإفادة ، وأما
(الجملة) فقد تنفيده وقد لا تنفيده^(٣) .

والذى دفع الفارسي ومن تابعه إلى القول بأن الجملة قد لا تنفيده
أمران : أحدهما أن مفهوم الجملة لم يتعد البساطة إلى التركيب ،
فالجملة في مفهومهم هي المكونة من المسند والمسند إليه ، أما جملة
مركبة كالجملة الشرطية فإنهم لم يذكروا في اعتبارها جملة واحدة ،
والأمر الثانى هو النظرة السطحية إلى الجملة فهم ينظرون إلى ما يسمونه
بـ (جملة الشرط) ويسمونه جملة لأنه في ظاهره مكون من مسند ومسند
إليه مهملين أثر الأداة الداخلة عليها ، الأداة التي نقلتها من البساطة
إلى التركيب وبذلك فقدت استقلالها وأصبحت جزءا من كل ، ورغم
أنهم مدركون لعدم إفادتها في حالتها هذه ظلوا يسمونها جملة ، وكان
ينبغي أن يسموها اسما آخر .

وهذا التعميم الذى أعطى (للجملة) تمثله ابن هشام ، فبعد أن ذكر
أن الجملة هي المكونة من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر^(٤) ، أدخل

- (١) هذا مصطلح الفارسي أما مصطلح ابن بابشاذ فهو (الجملة الشرطية)
- (٢) الجرجاني ، الجمل ، ٤٠ ، وتابعه الزمخشري في المفصل ٦ .
- (٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ٢ / ٤١٩ .
- (٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ٢ / ٤١٩ .

فيها (ما قام بمنزلة أحدهما) وهى الجمل التى تدخل عليها الأدوات ^(١) وهو بهذا يقف بالجملة عند شكل من أشكالها - وهو الجملة البسيطة - مهذرا بذلك قيمة بعض الأدوات من حيث ربطها أكثر من جملة بحيث تفارق هذه الجمل بساطتها إلى التركيب . وبسبب هذا التعميم توهم أن أداة الشرط والجملة بعدها ، والموصول والجملة بعده ، توهم أن هذه جمل قائمة بذاتها ، وأن هذه الأدوات ملحقة بها وداخلة عليها كما تدخل « إن » و « كان » على الجمل البسيطة فلا تفارق بساطتها . ونجده قد صنف الجملة الواقعة جوابا للشرط فى الجمل التى ليس لها محل من الإعراب ^(٢) ، والجمل التى لها محل من الإعراب ^(٣) .

وقد استهدف ابن هشام للنقد من قبل أحد الدارسين المحدثين وهو مهدي الخزومي ، فقد عقد فصلا فى كتابه (فى النحو العربى) عن (جملة الشرط) ^(٤) ، ناقش فيه ابن هشام فأخذ عليه أنه شطر الجملة الشرطية إلى جزئين ، وهى جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة ، فهى وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها ^(٥) .

- (١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ٤١٩ .
- (٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ٤٥٧ .
- (٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ٤٧١ .
- (٤) يستخدم مهدي الخزومي مصطلح (جملة الشرط) استعمالا ملبسا فيدل به حيناً على العبارة الشرطية : الركن الشرطى المكون من أداة الشرط والجملة بعدها ، ويدل به حيناً آخر على الجملة الشرطية : التركيب المكون من أداة الشرط وجملتين بعدها .
- (٥) مهدي الخزومي . فى النحو العربى ٥٧ .

ومن أجل ما يذهب إليه ابن هشام نجده يطلق على الركن الشرطى أو على فعل الشرط مصطلح (الشرط) ^(١) . وأطلق على الركن الشرطى أيضاً (جملة الشرط) ^(٢) ، و (الجملة الشرطية) ^(٣) .

أما على الركن الجوابى وفعل جواب الشرط فأطلق مصطلح (الجزء) ^(٤) ، وكذلك (الجواب) ^(٥) ، ويطلق على الركن الجوابى إلى جانبهما مصطلحات أخرى وهى : (جملة الجزء) ^(٦) ، (جملة الجواب) ^(٧) ، (جزء الشرط) ^(٨) ، (جواب الشرط) ^(٩) . أما على الأفعال فقد أطلق المصطلحين (فعل الشرط) ^(١٠) ، و (فعل الجواب) ^(١١) .

وتوصف الأدوات بـ (الشرطية أو شرطية) ^(١٢) وأطلق المصطلحات :

- (١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ١٩ ، ٢٣/ ١ ، ٣٥/ ١ ، وانظر م. م .
- (٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٦/ ١ ، ٤١٩/ ٢ ، وانظر م. م .
- (٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٣٠٤ ، ٤٢١/ ٢ .
- (٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ١٠١ ، ٧٢٤/ ٢ ، وانظر م. م .
- (٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٣٥ ، ٦١/ ١ ، ١٠١/ ١ ، وانظر م. م .
- (٦) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢/ ٤٧٥ .
- (٧) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٢٢٢ ، ٤١٩/ ٢ ، ٤٥٣/ ٢ ، وانظر م. م .
- (٨) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ٨٠ .
- (٩) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ١٩ ، ٢٩٥/ ١ ، ٤٣١/ ٢ ، وانظر م. م .
- (١٠) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ١٠٥ ، ٢٨٣/ ١ ، ٣٥٢/ ١ ، وانظر م. م .
- (١١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٥١٩ .
- (١٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٦٣ ، ٧٧/ ١ ، ٩٢/ ١ ، وانظر م. م .

(أداة الشرط) ^(١) ، (أدوات الشرط) ^(٢) ، (اسم شرط) ^(٣) ،
(أسماء الشرط) ^(٤) ، (حرف الشرط) ^(٥) .

١٩ - ابن عقيل - الزركشى - السيوطى :

لأنجد جديداً فى النظرة إلى الجملة عند ابن عقيل والزركشى
والسيوطى . غير اهتمام الزركشى بتفصيل كيفية ربط الأداة للجملتين ^(٦)
وأطلق الزركشى والسيوطى على التركيب (الجملة الشرطية) ^(٧)
ويطلق عليها الزركشى أيضاً (جملة الشرط والجواب) ^(٨) و (جملة
المجازاة) ^(٩) و (المجازاة) ^(١٠) وأطلق السيوطى عليها (جزاء وجواب) ^(١١) .
ويطلق الثلاثة مصطلح (الشرط) على الركن الشرطى ^(١٢) . ويطلق

- (١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٦٣ ، ٩٢/ ١ ، ٣٠٩/ ١ وانظر م.م.
- (٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٢٢٥ .
- (٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٣٧١ ، ٥١٩/ ٢ .
- (٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٣٣٢ ، ٥١٩/ ٢ .
- (٥) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١/ ٥٧ ، ١٠١/ ١ ، ٢٨٨/ ١ . و (الحرف)
هنا بمعنى الأداة .
- (٦) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥١ - ٣٥٢/ ٢ .
- (٧) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٦٨ . السيوطى جمع الهوامع ٢/ ٦٢ .
- (٨) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٦٦ .
- (٩) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٢ .
- (١٠) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٥/ ٢ .
- (١١) السيوطى ، جمع الهوامع ٢/ ٥٨ .
- (١٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣ ، ٣١٥/ ٢ ، ٣١٦/ ٢ ،
الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢/ ٢ ، ٣٥٣/ ٢ ، والسيوطى
جمع الهوامع ١/ ٩٢ ، ١٠٢/ ١ ، ١٠٦/ ١ وانظر م.م.

عليه السيوطى أيضاً (جملة الشرط) ^(١) . أما على الركن الجوابى
فنجدهم أطلقوا المصطلحات (الجزاء) ^(٢) ، و (الجواب) ^(٣) ،
و (جواب الشرط) ^(٤) ، وعند ابن عقيل والزركشى (جزاء الشرط) ^(٥)
أيضاً . وأطلقوا على الفعل فى الركن الشرطى (فعل الشرط) ^(٦)
وعند الزركشى (الفعل المشروط) ^(٧) أيضاً . أما الفعل فى الركن
الجوابى فأطلق عليه السيوطى (فعل الجواب) ^(٨) ، ومن مصطلحات
الأدوات أطلقوا (أداة الشرط) ^(٩) . وعند الزركشى والسيوطى :

- (١) السيوطى ، جمع الهوامع ٢/ ٦٨ .
- (٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣ ، ٣١٥/ ٢ ، ٣١٩/ ٢ ،
الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٢ ، ٣٥٤/ ٢ ، ٣٥٥/ ٢ ، السيوطى
جمع الهوامع ١/ ١٠١ ، ١٠٢/ ١ ، ١٠٩/ ١ .
- (٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣ ، ٣١٦/ ٢ ، ٣١٧/ ٢ ،
الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٤ ، ٣٥٥/ ٢ ، ٣٦٢/ ٢ ، السيوطى ،
جمع الهوامع ١/ ٢٤٨ ، ٥٧/ ٢ ، ٥٨/ ٢ ، وانظر م.م.
- (٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٠ ، ٣٢١/ ٢ ، ٣٢٢/ ٢ ،
الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٥٨ ، ٣٥٩/ ٢ ، ٣٦٥/ ٢ ، السيوطى ،
جمع الهوامع ١/ ٢٤٨ ، ٥٨/ ٢ ، ٥٩/ ٢ .
- (٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٨ ، الزركشى ، البرهان
٢/ ٣٦٥ .
- (٦) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٩ ، ٣٣٠/ ٢ ، الزركشى ،
البرهان ٢/ ٣٥٧ ، ٣٥٨/ ٢ ، ٣٦٦/ ٢ ، السيوطى ، جمع الهوامع
١/ ١٠٩ ، ٦١/ ٢ ، ٦٢/ ٢ ، وانظر م.م.
- (٧) الزركشى ، البرهان ٢/ ٣٦٦ .
- (٨) السيوطى ، جمع الهوامع ٢/ ٦١ .
- (٩) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٠ ، الزركشى ، البرهان
٢/ ٣٥٧ ، ٣٦٥/ ٢ ، ٣٦٦/ ٢ ، السيوطى ، جمع الهوامع ١/ ١٠٩ ،
٦١/ ٢ ، ٦٣/ ٢ .

نتائج عامة

نظرة عامة :

بعد ذلك الإستعراض العام لطبيعة الجملة الشرطية ولمصطلحاتها واستخدامات تلك المصطلحات عند النحاة ، بعد ذلك كله نأتى إلى تدوين مااستنتجناه ولاحظناه على طبيعة الجملة وعلى مصطلحاتها ، وسوف نقسم هذه الملاحظات إلى قسمين أحدهما لطبيعة الجملة والآخر للمصطلحات .

أولاً : طبيعة الجملة الشرطية :

ظهر منذ البداية عند سيبويه الإحساس المبكر بطبيعة الجملة الشرطية ، رغم أنه لم يتكلم فى ذلك كلاماً واضحاً ومباشراً ، ونستشف ذلك من اعتباره الجملة كلاماً قد عمل بعضه فى بعض ، ورغم هذا فإن الجملة لم تعامل على أنها جملة مركبة من ركنين ولكن نظر إلى (الشرط) وهو ركنها الأول على أنه التركيب الأساس ، أما (الجواب) وهو ركنها الثانى فهو مكمل له وليس نظيراً له فى التركيب .

ونجد عند ابن السراج أول نص يتناول كيفية تركيب الجملة ، فأداة الشرط ربطت بين جملتين لاصلة بينهما ، وزاد الإحساس بأن الجملة وحدة واحدة بتشبيه ركنيها - وهما جملتان عندهم - بالمبتدأ والخبر . وبسبب الاعتقاد أن الجملة الشرطية مؤلفة من جملتين لم نجد فى الفترة المتقدمة مصطلحاً أطلق عليها بوصفها جملة واحدة ، وقد تنبه الفارسي إلى ما فى إطلاق مصطلح (جملة) على الركن الشرطى من شذوذ فأشار إلى أنها رغم أنها جملة فقد خرجت من أحكام الجملة بأنها لا تنفيذ حتى ينضم إليها الركن الجوابى .

(أدوات الشرط ^(١)) ، و (حرف الشرط) ^(٢) ، ووصف الأداة بـ (شرطية أو الشرطية) ^(٣) . وعند الزركشى (حروف الشرط) ^(٤) ، وعند السيوطى (الأداة الشرطية) ^(٥) و (أسماء الشرط) ^(٦) .

-
- (١) الزركشى ، البرهان ٣٥٧/٢ ، ٣٥٩/٢ ، السيوطى ، مع الهوامع ٩٥/١ ، ٥٧/٢ ، ٥٨/٢ .
- (٢) الزركشى ، البرهان ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧/٢ ، السيوطى ، مع الهوامع ٩٦/١ .
- (٣) الزركشى ، البرهان ٣٥٨/٢ ، ٢٢٠/٤ ، ٢٢٧/٤ ، السيوطى ، مع الهوامع ٩٢/١ ، ٥٧/٢ ، ٦٢/٢ وانظر م . م .
- (٤) الزركشى ، البرهان ١٩٩/٣ .
- (٥) السيوطى ، مع الهوامع ٦٤/٢ .
- (٦) السيوطى ، مع الهوامع ٩٦/١ ، ١٠٩/١ ، ١١٠/١ .

وقد تبارى النحاة في تفصيل قضية ترابط أركان الجملة الشرطية والقول بأنها كالجملّة الواحدة ، حتى صرح ابن الأنباري بأنها جملة مركبة من (شرط) و (جزاء) ونجد في القرن السادس أنه بدأ إطلاق مصطلحات مثل (جملة الشرط والجزاء) و (جملة الشرط والجواب) . بل أطلقت أيضا (الشرطية) أو (الجملة الشرطية) عند بعض النحويين أيضا .

ورغم هذا كله فإن ابن هشام جاء ليقرب الاستثناء الذي ذكره الفارسي ليجمعه أصلا ، فذهب إلى القول بأن الجملة أعم من الكلام لأنها قد تفيد وقد لا تفيد مخالفا بذلك غيره من النحويين الذين يُسوون بين الكلام والجملة ، ويجعلون (الشرط) والقسم من الجمل الشاذة لخروجهما عن أحكام الجمل .

النحويون أدركوا تماما أن الجملة الشرطية جملة مركبة ، ولكنهم لم يوفقوا في التعبير عن ذلك فأخذوا يعبرون عنه بطرق ملتوية دفعتهم إلى القول بشذوذ (جملة الشرط) و (جملة القسم) ، ويرجع ذلك إلى أنهم ضيقوا على أنفسهم في فهمهم للجملة حيث ربطوها بأمر شكلي مهملين الوظيفة المعنوية التي تنهض بها الجملة وما يتطلبه ذلك من تعدد في التراكيب ، فلقد فهموا الجملة على أنها المكونة من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، وبهذا حصروا الجملة في شكل من أشكالها وهو الجملة البسيطة ، فلما واجهوا جملة مركبة كالجملة الشرطية لم يستطيعوا أن ينظروا إليها إلا من خلال هذا المعيار السابق ، فقالوا إنها جملتان لاجملة واحدة ، ولكن ترابط الجملتين معنويا وتكونيهما وحدة واحدة جعل تطبيق المعيار غير موفق تماما ،

فأعيد التوازن والاطراد بطريقتين : الأولى اعتبار (جملة الشرط) شاذة ، والثانية اعتبارهما مسندا ومسندا إليه أي اعتبارهما كالفردين لا الجملتين ، ولذا كثر تشبيههما بالمبتدأ والخبر . وإن يكن ما ذهب إليه النحاة من قول بالشذوذ أو التشبيه بالمبتدأ والخبر يبين لنا إدراكهم الحقيقي لتكامل ركني الجملة فإنه أيضا يشير إلى المتاهة التي دخلوا فيها . والذي غاب عن النحاة هو أن الجملة لا يكفي أن يكون فيها مسند ومسند إليه لكي تسمى جملة ، وغاب عنهم أن دخول الأداة على الجملتين واعتباره جزءا من الجملة الأولى قد سلب منها استقلالها ودلالاتها الأولى وهياها للانتقال من الكلية إلى الجزئية ، فإذا كانت كل من الجملتين قبل الأداة كلاً قائماً بذاته فهما بعد الأداة أصبحتا جزءا من كل ، وكوّنتا مع جملة مركبة لاجملة بسيطة ، وكان ينبغي أن يطلق على كل من ركني الجملة اصطلاحا جديداً ، كأن يطلق عليه (عبارة) .

وبصرف النظر عن المصطلحات المطلقة على ركني الجملة يمكن القول إن النحاة قد حللوا الجملة الشرطية على مستوى واحد هو مستوى (المعنى) وذلك إلى ركنيها (الشرطي) و (الجوابي) وهي بحاجة إلى مزيد من التحليل باعتبار مستوى (المبني) أيضا ، وفيما يلي تحليلها بعد ضم المستويين :

مثال ذلك .

إذن نحن نستفيد من نظرة النحاة في تحليل الجملة إلى ركنيها الشرطي والجوابي ونزيد على ذلك بتحليلها إلى عناصرها الأساسية وهي الأداة ، جملة الشرط ، جملة جواب الشرط .

ثانيا : مصطلحات الجملة الشرطية

سوف نذكر فيما يلي أهم النتائج المتعلقة بدراسة مصطلحات الجملة الشرطية .

١ - تعدد ألفاظ المصطلحات :

تتعدد المصطلحات المطلقة على المدلول الواحد عند النحوي الواحد ، وتختلف المصطلحات المطلقة على المدلول نفسه من نحوي إلى آخر ، وتكون نتيجة لذلك تطور النحو العربي مجموعة من المصطلحات المطلقة على مدلول واحد . وسوف نصنف فيما يلي مصطلحات الجملة الشرطية في مجموعات حسب دلالتها :

أ) مجموعة المصطلحات المطابقة على التركيب :

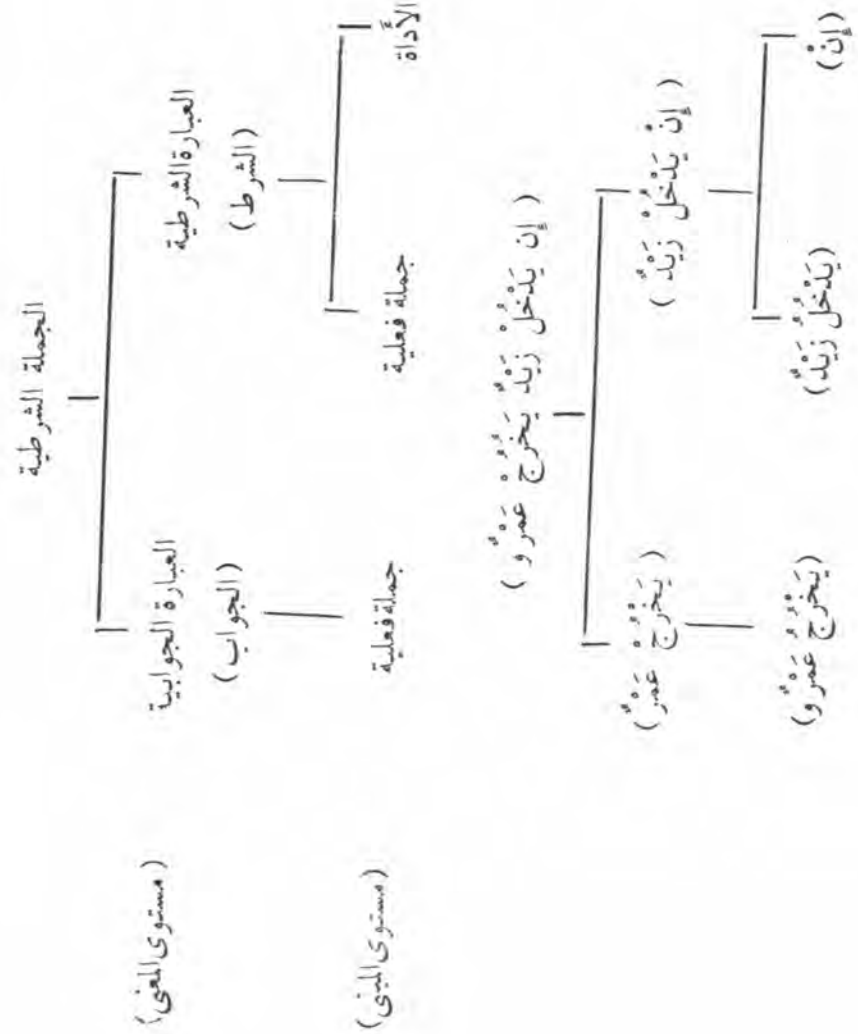
(الجزء) (المجازاة) (الشرط) (شرط ومجازاة) (الشرط والجزء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط والجزء) (جملة الشرط والجواب) (الشرط وجوابه) (جملة المجازاة) (جزاء وجواب) .

ب) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الشرطي :

(الجزء) (الشرط) (شرط الجزء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط) .

ج) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي :

(الجزء) (المجازاة) (الجواب) (جواب الجزء) (جواب المجازاة) ، (جواب الشرط) (جزاء الشرط) (جملة الجزء) (جملة الجواب) .



د (مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل الشرط :

(شرط) (فعل الشرط) (الفعل المشروط) (الفعل الشرطى)

هـ (مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل جواب الشرط :

(جزاء) (جواب) (جواب الجزاء) (فعل الجزاء) (فعل الجواب)

(فعل جواب الشرط) .

و (مجموعة المصطلحات المطلقة على الأدوات :

(حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حرف المجازاة) (حروف

المجازاة) (حرف الشرط) (حروف الشرط) (اسم المجازاة) (اسم الجزاء) (اسم

الشرط) (أسماء الشرط) (أداة الشرط) (أدوات الشرط) (أداة الجزاء) (كلمات

الجزاء) (كلمات المجازاة) (كلم المجازاة) (كلمة الشرط) (كلمات الشرط)

(كلم الشرط) (الكلمات الشرطية) (حروف الشرط والجزاء) .

٢ - تعدد مدلولات بعض المصطلحات :

تنقسم المصطلحات إلى نوعين ، ماله دلالة واحدة وماله أكثر من

دلالة . ويهنا الثانى وهى المصطلحات : (الجزاء) ، (الشرط) ،

(المجازاة) ، (الجواب) ، (جواب الجزاء) ، (الجملة الشرطية) ،

(حرف الجزاء) (حرف الشرط) ، (حروف الشرط) ، (الجزاء)

استخدم للدلالة على : التركيب . والركن الشرطى . والركن الجوابى ،

وفعل جواب الشرط . والأداة . واستخدم (الشرط) للدلالة على :

التركيب ، والركن الشرطى ، وفعل الشرط ، والأداة . واستخدم

(المجازاة) للدلالة على : التركيب ، والركن الجوابى والأداة . واستخدم

(الجواب) للدلالة على الركن الجوابى وفعل جواب الشرط ، ومثله

(جواب الجزاء) . واستخدم (الجملة الشرطية) للدلالة على : التركيب ،

وعلى الركن الشرطى . واستخدم (حرف الجزاء) بمعنى أداة الشرط

عموما ، ومعنى الأداة المصنفة صرفيا فى الحروف . ومثله (حرف الشرط)
و (حروف الشرط) .

ويرجع سبب تعدد المدلولات إلى ما يلى :

(أ) أن نحويا واحدا يستخدم المصطلح ليعبر به عن دلالات مختلفة

معتمدا على قدرة الفهم لدى المتلقى . وعلى قدرة السياق على

بيان المدلول المطلوب .

(ب) وتعدد المدلولات أيضا نتيجة لاختلاف الاستخدام من نحوى

إلى آخر ، فحيث يستخدم نحوى المصطلح لدلالة معينة نجد غيره

يستخدمه لدلالة أخرى .

(ج) وينتج التعدد أيضا حينما يأخذ نحوى أفكارا ونصوصا من غيره ،

فهو غالبا ما يأخذ هذه الأفكار والنصوص بمصطلحاتها دون إحساس

بأهمية ترجمة المصطلحات أو التنبيه عليها لغياب أهمية وحدة

المصطلح واطراده .

وقد قلنا إن النحوى يركن إلى فهم المتلقى لمدلول المصطلح فى
السياق ، فكيف يكون ذلك ؟

هناك بعض الضوابط التى لعلها تعين فى تحديد مدلول المصطلح ،

ولسنا فى سبيل إحصائها وإنما ضرب أمثلة عليها ، فمصطلح (الجزاء)

مثلا يدل على التركيب إذا قرن بتركييب أخرى ؛ كأن يكون فى

حديث عن (الاستفهام) و (الجزاء) ، وحينما تضاف إليه كلمة (أداة)

أو (باب) أو (شرط) فيقال : (أداة الجزاء) ، (باب الجزاء) ،

(شرط الجزاء) ؛ ولكنه يدل على الركن الجزائى إذا قرن بمصطلح

(الشرط) فيقال : (الشرط والجزاء) ، أو أضيف له كلمة (فعل)

فيقال : (فعل الجزاء) . أو أضيف إلى كلمة (الشرط) فيقال :
(جزاء الشرط) . ويدل على الأداة حينما يكون الكلام على أداة ما أو
إعراب أداة ما فيقال (جزاء) أى أداة جزاء ، ويدل على الفعل حينما
يكون ثمة حديث عن (الجزم) ؛ فيقال الجزاء أو الجزاء مجزوم .

وعلى نحو ماتبعنا به مصطلح (الجزاء) يمكن تتبع مصطلح
(الشرط) ، ويمكن الاستفادة من تحليل الأمثلة التي يطرحها النحاة
ويحلونها ويعربونها ، يمكن الاستفادة من ذلك في تحديد مفهوم
المصطلح مثال ذلك ما شاع عند النحاس من إعرابه الآيات التي تكون
أمثلة للجملة الشرطية حيث نجده يشطر الآية إلى شطرين أحدهما
يمثل الأداة والجملة التي تليها ويطلق عليها مصطلح (شرط) ويطلق
على الجملة الثانية أو الفاء وما بعدها مصطلح (الجواب) وهو بهذا
يحدد لنا مدلول المصطلحين عنده من خلال السياق .

٣ - الثبات والتغير في مدلول المصطلحات :

من المصطلحات ما هو ثابت الدلالة فلا تختلف دلالة عند النحوى
الواحد ، ولا دلالة من نحوى إلى آخر ، ولا تتغير مع الزمن ، ومنها
ما هو متغير الدلالة سواء أكان تغيرها أفقياً أى عند نحوى واحد
واحد أو كان رأسياً أى تغيرت تغيراً تاريخياً مع الزمن . مثال النوع
الأول - وهو ثابت الدلالة - المصطلح (فعل الشرط) . أما النوع الثانى
فسنذكر أمثلة له مع تفصيلها :

(١) (الجزاء) : دُلَّ به عند سيبويه دلالة مزدوجة على التركيب
والركن الشرطى ، واستخدم عند الفراء - بالإضافة إلى الاستخدام
السابق - للدلالة على الأداة والركن الجوابى ، واستمر هذا الاستخدام

إلى أوائل القرن الرابع ، حيث تخلفت دلالة على الركن الشرطى ،
وندر استخدامه للدلالة على الأداة . وظل استخدامه للدلالة على التركيب
والركن الجوابى متكافئاً . وقد حل مصطلح (الشرط) محله فى القرن
الرابع ليحل على الركن الشرطى ، وعلى الأداة التي حلت بعض
مصطلحاتها مثل : (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة)
محل استخدام (جزاء) للأداة . ومنذ القرن الخامس ندر استخدامه
للتكوين عند بعض النحويين وانقطع عند بعضهم ، وفى المقابل
اُطرد استخدامه للدلالة على الركن الجوابى ، وازداد من أوائل القرن
السادس استخدامه أيضاً للدلالة على فعل جواب الشرط . وحل محله
فى الدلالة على التركيب مصطلحات التركيب المختلفة .

(ب) (الشرط) : نشأ هذا المصطلح فى القرن الثانى عند الفراء
والأنخفش والمبرد ، ولكنه لم يشع استخدامه إلا فى أوائل القرن
الرابع ، ودل به على التركيب ولكن دون اطراد أما الدلالة على الركن
الشرطى فتكاد تطرد ، ويرجع تخلف استخدامه بهذه الدلالة عند بعض
النحويين إما إلى استخدام مصطلح بديل مثل (الجملة الشرطية) عند
ابن بابشاذ أو استخدامه للدلالة أخرى وهى الدلالة على فعل الشرط كما
هو الحال عند الهروى ، وابن الخشاب . أما استخدامه للدلالة على
الأداة فهو غير مطرد وذلك لوجود مصطلحات متنوعة تطلق على الأداة .
(ج) (الجملة الشرطية) : تعاورت هذا المصطلح دلتان إحداهما

دلالة على الركن الشرطى ، والأخرى الدلالة على التركيب كله .
واستخدام النحاة للمصطلح يكون على نحو تبادلى ؛ بمعنى أن النحوى الذى
يستخدم المصطلح بالدلالة الأولى يأتى بعده نحوى يستخدم المصطلح
بالدلالة الثانية ، وهذا على وجه التقريب كما يتبين من الجدول الآتى :

١	ابن بابشاذ	الأنباري	الرضي	المرادي	هشام		
٢	الزمخشري	ابن يعيش	ابن حيّان	الزركشي	السيوطي	الشرط	الزركشي

وربما يمثل ابن بابشاذ الاتجاه التقليدي الذي سار عليه الأنباري والرضي والمرادي وابن هشام . ويمثل الزمخشري جانب تجديد وتابعه ابن يعيش لأنه شرح كتابه ، وأبو حيّان متأثر به . أما الزركشي فهو متأثر بأبي حيّان . والسيوطي لخص كتاب أبي حيّان (الارتشاف) في جمع الهوامع .

(د) مصطلحات الأدوات : يمكن القول على نحو عام جداً أن مصطلحات الأدوات مرت في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وهي التي تنتهي بنهاية القرن الرابع الهجري وشاعت في هذه المرحلة المصطلحات : (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة) .

المرحلة الثانية : من القرن الرابع إلى القرن السادس ، وفيها شاعت المصطلحات : (حرف الشرط) (حروف الشرط) .

المرحلة الثالثة : من القرن السادس حتى نهاية القرى التاسع شاعت المصطلحات (أداة الشرط) و (أدوات الشرط) و (أسماء الشرط) .

واستمر (حرف الشرط) ولكن ليس للدلالة على الأداة عموماً ، وإنما على (الحرفية) ، وقد مر المصطلح بمراحل تردد فيها بين الدلالة على العموم والخصوص : فحتى منتصف القرن السادس كان له دلالة خاصة على (الحرف) ثم لم يعد إلى خصوصيته إلا في منتصف السابع .

ومعيار الشيوع هو عدد النحاة المستخدمين للمصطلح لاعداد مواضع الاستخدام .

٤ - توليد المصطلحات :

كانت المصطلحات في أوائل التأليف النحوي تتسم بالبساطة وقلة العدد مما الجأ إلى تعدد مدلولات المصطلح الواحد ، ولكن مع الزمن نشأت الحاجة إلى إيجاد مصطلحات جديدة تمشياً مع محاولة الدقة النسبية في التداول . ولالتفات النحاة إلى القضايا التفصيلية في التركيب ، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات تأخر في ظهوره ، فالمصطلحان (فعل الشرط) ، و (فعل الجزاء) لم يظهر إلا في القرن الرابع عند السيرافي .

واقتضت قسمة الأدوات إلى حروف وأسماء إلى تخصيص مصطلح (حرف الجزاء) أو (حرف الشرط) ليقابل المصطلحات (اسم الشرط) و (أسماء الشرط) واقتضى هذا نشوء مصطلحات تطلق على الأدوات بصرف النظر عن تقسيمها الصرفي فنشأت (أدوات الشرط) و (أداة الشرط) .

ولم يعد في تلبية الحاجة إلى مصطلحات جديدة إلى ارتجال مصطلح جديد لاصلة له بما قبله وإنما روعي أن يكون متولداً عنه ، ويمكن تبين ذلك إذا نظرنا إلى الكيفية الشكلية التي تحكم المصطلحات . فنجد المصطلحات في ثلاثة أشكال :

(أ) أحادية : أي مكونة من كلمة واحدة وهي :

(الجزاء) ، (المجازاة) ، (الشرط) ، (الجواب) .

(ب) ثنائية : أي مكونة من كلمتين مثل :

(جملة الشرط) ، (فعل الشرط) ، أداة الشرط) ، (جواب الشرط .
(ج) ثلاثية : أى مكونة من ثلاث كلمات ، إذا أهملت واو العطف ،
مثل :

(جملة الشرط والجزاء) .

إذا اعتبرت الأحادية هى الأساس فإن الثنائية والثلاثية متولدة منها
ويتم توليد المصطلحات الثنائية بإضافة واحدة من الكلمات الآتية :
جملة ، فعل ، أداة ، أدوات ، اسم ، أسماء ، حرف ، حروف ، أو
المصطلحات : (شرط) ، (جزاء) ، (جواب) إلى واحد من
المصطلحات الأحادية .

وثمة طريقة أخرى أيضا لتوليد المصطلحات الثنائية وهو وصف
الكلمات السابقة بالمصطلحات الأحادية .

وتكاد تكون معظم الإمكانيات الرياضية قد طرقت فى توليد هذه
المصطلحات . حتى لقد وجدت مصطلحات على نحو تبادلى غريب مثل :
(شرط الجزاء) و (جزاء الشرط) .

أما المصطلحات الثلاثية فتتولد عن طريق إضافة بعض الكلمات
إلى بعض المصطلحات الثنائية وهى : (فعل) (حروف) (أسماء)
(جملة) . من أمثلة هذه المصطلحات : (فعل جواب الشرط) ، (حروف
الشرط والجزاء) ، (أسماء الشرط الظرفية) ، (جملة الشرط والجزاء) .

ه - غياب التناسق الداخلى فى المصطلحات :

ظهر جليا عند بعض النحاة أنهم رغم اتساق استخدامهم لبعض
المصطلحات فإننا نجد المصطلحات المتولدة عنها غير متسقة ، فالذين

يستخدمون المصطلح (جزاء) للدلالة على التركيب أو الركن الشرطى
يناسب ذلك عندهم استخدام المصطلح المتولد عنه (حرف الجزاء) ؛ ولكننا
نجد بعض النحاة كالزمخشري يستخدم (الشرط) للركن الشرطى ،
و (الجزاء) للجوابى ، ومع ذلك نجد لديه المصطلحين (حرف الجزاء)
و (حرف الشرط) . ومثله الرضى الذى نجد لديه (الكلمات الشرطية)
و (كلمات المجازاة) .

٦ - الاستخدام الملبس للمصطلحات :

قد تستخدم بعض المصطلحات استخداما يدعو إلى اللبس والغموض
فى الدلالة ، من ذلك المقولة التى تتكرر وهى أن أداة الشرط تدخل على
جملتين فتجعل الأولى شرطا والثانية جزاء ، فالفهم الحرفى للاستخدام
يقضى بانصراف مدلول المصطلح (شرط) إلى الجملة التى تلى
الأداة لا الأداة والجملة معا ، وليس هذا هو ما يريده بالفعل أحد منهم
فالشرط لا يفهم من الجملة وحدها وإنما من الأداة والجملة معا .

ومن ذلك أيضا ذهاب ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٧٦) إلى أن من
مواطن حذف (فعل الشرط) حذفه فى التراكييب الإنشائية المجابة
كالأمر وغيره ، والذى يحذف فى الحقيقة الركن الشرطى لا (فعل
الشرط) . وكذلك ذهابه إلى أن من مواطن حذف الجواب وإبقاء
(فعل الشرط) إذا تقدم دليل على الجواب ، والحقيقة أن الذى يبقى
الركن الشرطى لا (فعل الشرط) وحده وهو لا يقصد إبقاء (فعل
الشرط) وحده ولكنه سوء استخدام المصطلح .

الباب الثاني
عن اَصْر الجملۃ الشرطيّة

الباب الثاني

عناصر الجملة الشرطية

اضطلع الباب الأول بدراسة الجملة الشرطية فبين مدى تكامل عناصرها ، وانتهى إلى اعتبارها جملة مركبة تتألف تركيبياً من ثلاثة عناصر هي : أداة الشرط ، وجملة الشرط ، وجملة جواب الشرط .

وسوف يضطلع هذا الباب بدراسة داخلية لهذه العناصر في فصلين : الأول ندرس فيه الأداة ، والثاني ندرس فيه الجملتين وقد جمعنا بينهما لسبب نبيته في موضعه .

وقبل أن نمضي في دراسة عناصر الجملة يجب أن نسجل هنا ملاحظة هامة تتعلق بجملة الأفكار والمعطيات التي يقدمها النحو العربي سواء منها ما يتعلق بكل عنصر من عناصر الجملة على حدة أو يتعلق بالقضايا التركيبية للجملة الشرطية .

والملاحظة التي نريد أن نلفت الانتباه إليها هي أن النحاة اتخذوا صورة محددة لتركيب الجملة الشرطية وجعلت أصلاً تنفرع عنه بقية الصور ، وجعلوها نموذجاً ومقياساً تقاس إليه الصور الأخرى ، وجعلت أحكام هذه الصورة معايير يجعلها تخلفها في الصور الأخرى فرعية .

فقد النحاة للجملة الشرطية دون أن ينظروا نظرة كلية في اللغة فيستخرجوا منها الصور والأنماط المتشابهة ، ويحاولوا الوصول إلى قواعد تضبط هذه المتغيرات ، ولكن النحاة انطلقوا من الجزئي وأحكامه إلى الكلي الذي قد لا يخضع لهذه الأحكام .

وهذا - كما لاحظ على أبو المكارم - من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية وماتنتهى إليه من أحكام غير شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ^(١).

ولما كان وكذا النحاة تتبع العامل كانت الجملة التي يظهر فيها أثره هي الأصل ، وكان بحثها من حيث هي أمثلة لأثر العامل ، ومن أجل ذلك درست الجملة الشرطية في جوارم الفعل المضارع .
أما الصورة النموذجية المختارة فهي الصورة الآتية :

« إن » + (فعل مضارع مجزوم + فاعل) + (فعل مضارع مجزوم + فاعل)

ومثال هذه الصورة الجملة :

« إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرُو »

ولسنا بحاجة الآن إلى سرد أحكام هذه الصورة ، لأن هذه الأحكام وماتثيره من قضايا هي موضوع مواضع كثيرة ليس في هذا الباب وحده وإنما في الأبواب القادمة أيضا .

وحسبنا إيضاحا لما نذهب إليه أن نضرب مثلا على اتخاذ هذه الصورة أصلا اعتبار « إن » هي الأداة الأصلية في الجملة الشرطية . يقول سيبويه :

(وزعم الخليل أن إن هي أم حروف الجزاء ، فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة) ^(٢) .

(١) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ١٩٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦٣/٣ ، وورد المصطلح في ١٣٤/١ .

وقد حاز هذا القول قبولا لدى النحاة ، فالبرد يقول :

(فحرفها في الأصل إن وهذه كلها دواخل عليها ، لاجتماعها) ^(١) .
وبين المقولة الأساسية التي بنيت عليها هذه الملاحظة فيقول :

(وكل باب فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى ، وسنذكر « إن » كيف صارت أحق بالجزاء ؟ كما أن الألف أحق بالاستفهام ، و« إلا » أحق بالاستثناء ، و« الواو » أحق بالعطف) ^(٢) .
وبين البرد لم كانت « إن » أصل الجزاء بقوله (لأنك تجازي بها في كل ضرب منه . تقول : « إن تَأْتِنِي آتِكَ ، وإنْ تَرَكَبْ حِمَاراً أَرْكَبْهُ . ثم تصرفها منه في كل شيء وليس هكذا سائرهما) ^(٣) .

وفصل القول في ذلك فيبين أن « مَنْ » تختص بالعاقل ^(٤) .
و« ما » لغير الآدميين ^(٥) . و« متى » لاتقع إلا للزمان ، وللمكان « أين » ^(٦) .
أما « إن » (فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هي حرف تقع على كل ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك . تقول : « إن يَأْتِنِي زَيْدٌ آتِيهِ . وإنْ يَقُمْ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا أَقُمْ فِيهِ . وإنْ تَأْتِنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتِكَ فِيهِ ») ^(٧) .

(١) البرد ، المقتضب ٤٦/٢ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) البرد ، المقتضب ٥٠/٢ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) البرد ، المقتضب ٥٢/٢ .

(٦) البرد ، المقتضب ٥٣/٢ .

(٧) م . ن . ص . ن .

أما ابن السراج فقد أسس تقسيمه للأدوات إلى حروف وأسماء على مقولة : (إن أم أدوات الشرط) ، فجعل للشرط حرفاً هو « إن » وتنوب عنه طائفة من الأسماء^(١) .

ومن الذين اعتبروا « إن » (حرف الشرط) الفارسي^(٢) وكذلك يعتبرها الزجاج وابن ولّاد (أم الجزاء)^(٣) ، والسيرافي (أم حروف الجزاء)^(٤) ، والزبيدي (أم المجازاة)^(٥) ، الرمانى (أم الجزاء) ، و (أم حروف الجزاء)^(٦) ، والقيسى (أصل حروف الشرط)^(٧) ، والجرجاني (أم الباب وأصله)^(٨) ، والأنبارى (الأصل فى كلمات الشرط)^(٩) ، ابن يعيش (أم الباب)^(١٠) ، والرضى (أم الكلمات الشرطية)^(١١) ، وأبو حيان (أم الأدوات)^(١٢) ، والمرادى (أم أدوات الشرط)^(١٣) .

-
- (١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٢ ، ١٦٤ ، الموجز فى النحو ٢٧ .
 (٢) الفارسي ، الإيضاح العضدى ٣٢٠ .
 (٣) الزجاج ، معانى القرآن وإعرابه ٢ / ١٤٩ ، ابن ولّاد ، الانتصار ١٧٦ :
 (٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٣ / ٢٢٩ .
 (٥) الزبيدي ، الواضح ٩٤ .
 (٦) الرمانى ، شرح كتاب سيبويه الأول فى ٣ / ١٢٨ ، ٣ / ١٣٠ والثانى ٣ / ١٥٤ ، ٣ / ١٦٠ .
 (٧) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣١٨ .
 (٨) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٣ .
 (٩) الأنبارى ، البيان ٢ / ٣٨٣ .
 (١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ / ١٥٦ .
 (١١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٤ .
 (١٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ .
 (١٣) المرادى ، الجنى الدانى ٢٠٨ .

والسيوطى (أم الباب وأصل أدوات الشرط)^(١) .

وهكذا يتبين لنا من خلال المثال الذى ضربناه أن التأصيل والتفريع لازمة من لوازم التفكير النحوى ؛ على الأقل فيما يختص بدراسة الجملة الشرطية .

ولسنا نريد بما قدمناه أن نستبق النتائج ؛ لأن ما ذكرناه إنما هو ملاحظة تبينها أثناء الإعداد للدراسة ؛ وليست الدراسة معقودة للبحث فى أصول التفكير النحوى أو البحث فى التأصيل والتفريع بوجه خاص ؛ ولكننا سقنا هذه الملاحظة بين يدي فصول الدراسة لتكون مفتاحاً لفهم المسار الذى تتخذه الأفكار النحوية المطروحة فى هذه الفصول .



(١) السيوطى ، همع الهوامع ٢ / ٥٩ :

لا يكون المجازاة إلا بما يستفهم بها . ولا يمنع هذا المجازاة بغيره كما لو قال قائل يكون الرفع بأنه الفاعل والنصب بأنه مفعول به لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما (١) .

والأخرى : أنه حكى عنهم المقولة على هذا النحو (يجازى بكل شيء يستفهم به) وهم ليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام وبـ (٢) .

وقد حاول السيرافي أن يرد على اعتراض الجرمي ، فأجاب عن الاعتراض الأول بأن (الذي حكى عنهم أنهم قالوه هو أن أصل الجزاء الاستفهام وكل شيء جوزى به إنما هو منقول من الاستفهام فأراهم أنهم يجازون بحيثما وإن وهما لا يكونان استفهاما فهذا مخرج هذا) (٣) .

وأجاب عن الاعتراض الثاني بأن الذي فهم عن سيبويه أنه أراد الأسماء التي يستفهم بها لأنهم لا يختلفون في الحروف أنها لا يجازى بها (٤) . وعلى هذا يكون رد المقولة كما يرى السيرافي بـ (أن يقال أنتم تستفهمون بكم ولا يجازى بها ، وكذلك كيف يستفهم بها ولا يجازى بها) (٥) .

ولم يكتف سيبويه بأن رد مقولة النحويين وإنما حاول أن يطرح معياراً جديداً يبين به ماهية الأداة الشرطية ، يقول سيبويه : (ولكن

(١) السيرافي ، شرح الكتاب ٣ / ٢٢٨ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) م . ن . ص . ن .

الفصل الأول الرأية

يتناول هذا الفصل جهود النحاة في دراسة الأداة دراسة تفصيلية : محاولتهم التوصل إلى ماهية الأداة الشرطية ، ثم دراستهم الأداة على ثلاثة مستويات من الدراسة ، المستوى الصرفي ، المستوى النحوي ، والمستوى الدلالي . تدرس على المستوى الصرفي قضية تصنيف الأداة صرفياً من حيث هي كلمة ، وما يتعلق بهذا التصنيف من قضايا تنجم عن التصنيف . وعلى المستوى النحوي تدرس قضية العمل النحوي . وعلى المستوى الدلالي يدرس مفهوم (معنى الجزاء) ، وما في الأداة من دلالة على (الإيهام والشياع) .

أولاً : ماهية الأدوات الشرطية :

هناك مقولة نحوية تقول : (يجازى بكل شيء يستفهم به) (١) . وقد رد سيبويه هذه المقولة بقوله :

(أما قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم به ، فلا يستقيم ، من قبل أنك تجازى بإن ، وبحيثما وإذما ولا يستقيم بين الاستفهام ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام) (٢) .

وقد أخذ أبو عمر الجرمي على سيبويه كلامه من جهتين :

إحدهما : أن قول سيبويه لا يكون ردّاً عليهم (لأنهم لم يقولوا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٩ .

(٢) م . ن . ص . ن .

القول فيه كالقول في الاستفهام . ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة . فالوجه أن نقول : الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله وإذا قلت : حيثما تَكُنْ أَكُنْ ، فليس بصلة لما قبله ، كما أنك إذا قلت : أَيْنَ تَكُونُ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله ، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله قبله كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله . وتقول : مَنْ يَضْرِبُكَ فِي الاستفهام وفي الجزاء : مَنْ يَضْرِبُكَ أَضْرِبْهُ . فالفعل فيهما غير صلة ^(١) .

ويؤيد ذلك أن « حيث » لا يمكن أن تكون أداة شرط دون أن تضم إلى « ما » ؛ لأن « ما » تحول دون أن يكون ما بعدها صلة لها ، وإذا كانت « حيث » عاطلة من « ما » فإنها لا تكون أداة شرط . يقول سيبويه : (وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول حيث تَكُونُ ، فـ « تَكُونُ » وصل لها ، كأنك قلت : الْمَكَانُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ أَكُونُ) ^(٢) .

ومعنى هذا أن الجملة بسيطة والجملة الشرطية ليست جملة بسيطة بل مركبة و« حيث » هنا تدل على مكان محدد يفهم من الجملة التي بعدها حيث كونت معها عبارة .

ويؤكد سيبويه أن « حيث » لا تكون أداة شرط بأن ما بعدها قد يأتي جملة اسمية .

يقول سيبويه : (ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٨ .

وإذا . أنه يبتدأ بعدها الأسماء . أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد . وأكُونُ حيث زيد قائم ، فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء . فإذا ضمنت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها ، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما ، وصارت بمنزلة إما ^(١) .

ولكن هذا التشدد الذي نجده عند سيبويه - فيما يتعلق بتلازم « حيث » و« ما » في الشرط - لانجده عند الفراء ، فانصال « ما » ب« حيث » أو غيرها إنما يخلصها للشرط دون الاستفهام .

فإذا كانت عاطلة منها كانت في الغالب للاستفهام ويجوز فيها الشرط ^(٢) . ولعله من أجل ذلك أطلق عليها مصطلح « صلة » في قوله : (العرب تجعل « ما » صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء) ^(٣) .

ولم نجد عند المبرد عناية بالقضية على نحو ما فعل سيبويه بل يتناولها بطريق غير مباشر وهو يعلل للزوم اتصال « ما » بـ « حيث » ، و« إذ » ، فحيث عنده تضاف إلى الجمل وإذ إلى الأفعال ولا بد في الشرط من منعها من الإضافة وهذا ما يتم بوصلها بـ « ما » ^(٤) وهذا - بلا شك - ما يقصد إليه سيبويه من أن الفعل بعد الأداة ليس بصلة لها .

وقد تابع ابن السراج سيبويه مردداً (أن الفعل في الجزاء

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٨ - ٥٩ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٨٥ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ٣ / ١٨٩ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٤ .

ليس بصلة لما قبله ، كما أنه في الاستفهام ليس بصلة لما قبله^(١) .
وتابع النحاس سيبويه ، فهو يصف الأداة « مَنْ » بأنها (اسم تام في
الاستفهام والمجازة)^(٢) . وهذا الوصف مستعار من ابن السراج^(٣) .

ويظهر أن التركيز بدأ يكون على أدوات الشرط التي هي في الأصل
(أسماء موصولة) عندهم ، فقد اقتصر النحاس على « مَنْ » ، وكذلك
الزبيدي يكتفي بالتأكيد على أنه (لاصلة لمن في الاستفهام ولا في
الشرط ولا لما ولا لأيه)^(٤) و « مَنْ » عند القيسى (اسم تام)^(٥) .

ولم يتحدث ابن بابشاذ عن « مَنْ » وأشباهاها لأن الجانب الذي يهـم
هو اتصال « ما » بأداة الشرط فبين أن « حيث » و « إذ » (ظروف)
تلتزم الإضافة فكان لابد من إصاق « ما » بهما لتقطعهما عن الإضافة
أما غيرهما من (الظروف) فلا تلتزم الإضافة ، فإصاق ما بها غير
لازم^(٦) .

ونهج منهجه الجرجاني في المقتصد وأفاض في شرح ما أجمله
ابن بابشاذ ، متخذاً من القياس سبيلاً إلى ذلك ، فهو يقيس « حيث »
و « إذ » على « إن » فيقول : (وإذا كان هذه الأسماء محمولة على إن
(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٦/٢ ، وانظر ٣٤٠/٢ ، ٣٦٣/٢
(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٧٦ .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ٣٤٠/٢ يقول ابن السراج :
(فإذا كن استفهما أو جزاء لم يحتجن إلى صلات وكن أسماء على
حدهن تامات نحو « من أبرك » وما مالك ، وأى أبوك ، والجزاء
نحو : « من يأتنا نأته » وأى يذهب تذهب معه ، وأيا تأكل آكل) .

(٤) الزبيدي ، الواضح في علم العربية ١٣٢ .

(٥) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٣٩/١ ، ٤٩٥/٢ .

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١ .

في المجازة ، وجب أن يكون الفعل بعدها بمنزلة بعد إن . فكما لا يكون
الفعل بعد إن في قولك : إن تخرج أخرج . مضافاً إليه شيء ، كذلك
يجب أن تكف حيث عن الإضافة ليكون الفعل المجزوم بأنه شرط
غير مضاف إلى الفعل^(١) .

ويتناول القضية من جهة أخرى . وهي أن « حيث » إذا أضيفت
إلى الجملة فهي مثل (ظروف الزمان) يكون الفعل بعدها في تأويل
المصدر فقولك : أخرج حين يخرج زيد . مثل : حين خروج زيد ،
وكذا : أجلس حيث يجلس زيد . مثل : في مكان جلوس . وفي
الجملة : أجلس حيث يجلس زيد . لا يكون المراد الإخبار بجلوس زيد ،
لأنه في تأويل الاسم ، فالفعل لا يفقد الدلالة الخبرية إلا إذا كان
في تأويل اسم^(٢) . ولكن الشرط (يقضى أن يكون الفعل خبراً كقولك :
إن تخرج أخرج ، ومتى تخرج أخرج ، والإضافة إلى الفعل توجب
أن يكون عارياً من الخبرية ومنزلاً منزلة الاسم ، وإذا كان الأمر على
هذا كان طلب المجازة في حيث والإضافة في طرفي نقبض ، فقد تقرر
أن حيث يجب أن لا يكون مضافاً كائناً في قولك : أين تكن أكن^(٣) ،
ويقرر ابن يعيش أن الفعل في (باب الجزاء) ليس بصلة لما
قبله^(٤) .

وما نحب أن نضيفه هنا هو أن هذا المعيار هو الذي يميز لنا بين
موقعي هذه الأدوات : موقعها في جملة مركبة مثل الجملة الشرطية ،

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٨ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٩ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٥/٧ .

وموقعها في جملة بسيطة غير الجملة الشرطية ؛ ففي المركبة تكون غير ذات صلة وفي البسيطة تكون ذات صلة .

ومهما يكن من أمر فيجب أن نفصل بين الموقعين مبينين أن هذه الأدوات تتخذ في كل موقع من الصفات والوظائف مانفارق به ماهيتها الأخرى ، وعلى هذا يجب أن نبين الفرق بين ما يسمى أدوات الشرط وما يسمى بالموصلات والظروف .

ثانياً التصنيف الصرفي :

قسمت أدوات الشرط وفقاً لمعيارين ، أحدهما : الاسمىة والحرفية ، والآخر : البساطة والتركيب . ويعتمد المعيار الأول على جانب المعنى من الأداة ويعتمد المعيار الثاني على جانب المبنى منها .

ويثير التقسيم الأول بعض القضايا الصرفية والنحوية وسوف نشير إليها أو نعالجها في موضعها .

١ - الحرفية والاسمية :

أداة الشرط كلمة . والكلمة في النحو العربي مقسمة على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . هذا تقسيم سيبويه ^(١) . وهو مارده النحويون من بعده ، وهذا المعنى الذى جاء له الحرف هو المعنى الذى يلتزم بأدائه في الجملة . فـ « إن » حرف يأتى لمعنى الشرط وحده أما غيرها من الأدوات الشرطية فيكون للشرط وغيره ^(٢) .

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ١٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٣ .

وعلى هذا الأساس من الفهم للحرف جاء تقسيم الأدوات الشرطية إلى حروف وأسماء ^(١) .

وأول من قسم الأدوات سيبويه ، وقد عمد إلى ذلك بإيجاز شديد مستخدماً أقل قدر من المصطلحات ، فقال :

(فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيهم ، وما يجازى به من الظروف : أى حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحينما ، ومن غيرهما : إن ، وإذ ما) ^(٢) . ويمكن أن نفهم من النص ما يأتى :

١ - انقسام الأدوات عنده إلى قسمين أساسيين : أسماء وغير أسماء ، والأسماء تنقسم إلى : ظروف وغير ظروف ، ويمكن كتابة التقسيم كالآتى :

• الأسماء :

(أ) ظروف : أى حين ، متى ، أين ، أنى ، حينما .

(ب) غير ظروف : مَنْ ، ما ، أيهم .

• غير أسماء :

إن ، إذ ما .

٢ - أن سيبويه احتال لإعطاء مصطلحات لكل قسم باستخدام « غير » فنجد :

(غير ظروف) ، و (من غيرهما) . ولعل الذى ألجأ إلى ذلك قلة المصطلحات . حتى مصطلح (حرف) الذى صنفت فيه « إن » فيما بعد

(١) بعض النحاة ذكر الأدوات دون تقسيم مثل الزجاجي ، انظر الجمل ٢١٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ .

لم يكن يعنى عنده الدلالة التي صاحبت هذا التصنيف ^(١) . أما « حرف » عنده فيعنى : كلمة ، لذا أطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء) ^(٢) ، أى : كلمات الجزاء ، الأسماء وغير الأسماء ^(٣) . كما أطلق (حرف الجزاء) على أى أداة سواء أكانت حرفاً أم اسماً ^(٤) .

٣ - ذكرت « أى » فى الأسماء غير الظروف . وفى الظروف .

٤ - هناك أدوات لم يذكرها سيبويه فى التقسيم مثل : مهما . إذا ، كيف . لو .

وقد استعار المبرد من سيبويه تقسيمه للكلام ^(٥) . وتأثر بقسمته للأدوات ^(٦) . غير أنه أحدث بعض التغييرات على القسمة :

- جعلها ثلاثية : ظروف ، أسماء ، حروف جاءت لمعنى .

- حذف « أى حين » من الظروف . وذكر « مهما » فى الأسماء .

(١) ودليل ذلك أنه قسم الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل . وقسم آخر سماه : (حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) . وقال عن هذا القسم : (وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها) انظر كتاب سيبويه ١٢/ ١٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٥٩/ ٣ ، ٦٠/ ٣ ، ٦٢/ ٣ .

(٣) ظهر مصطلح (كلمات الجزاء) عند ابن الأنبارى والرضى ، انظر م . م .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٧٠/ ٣ ، ٨٢/ ٣ .

(٥) قسم المبرد الكلام بقوله (فالكلام كله : اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى) ، المقتضب ٣/ ١ ويلاحظ أنه ترك من قول سيبويه (ليس باسم ولا فعل) انظر كتاب سيبويه ١٢/ ١ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٤٦/ ٢ .

- أطلق مصطلح (حروف) على « إن وإذ ما » لأنهما ليسا اسمين عند سيبويه وليسا فعلين ، فهما إذن فى القسم الثالث من أقسام الكلام . وقد ذكرت (حروف) فى موضع آخر ^(١) بدون صفتها وهى (جاءت لمعنى) وهذا يقربها من الدلالة الاصطلاحية .

ويتخذ التقسيم شكلاً جديداً عند ابن السراج حيث ينطلق من المقولة التى تعتبر « إن » أصلاً لأدوات الشرط .

وقسمت الأدوات كالاتى :

١ - حرف الجزاء : إن ^(٢) .

٢ - ما ينوب عنه :

(أ) أسماء غير ظروف : من ، ما ، أيهم ^(٣) .

(ب) الظروف : متى ، أين ، أتى ، أى حين ، حيثما ، إذما ^(٤) .

أفرد ابن السراج للشرط حرفاً واحداً ، وحذف « مهما » من الأسماء وذكر « أى حين » ، موافقة لسيبويه ومخالفة للمبرد ، وخالفهما بذكر « إذما » فى الظروف .

وقد اكتسب مصطلح (حرف الجزاء) - كما ذكرنا سابقاً - خصوصية فى الدلالة فليس يدل على مطلق أداة وإنما على أداة معينة هى « إن » . أما (حروف المجازاة) فندل على الأدوات عموماً ^(٥) .

(١) المبرد ، المقتضب ٤٦/ ٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٢/ ٢ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٤/ ٢ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٥/ ٢ .

(٥) أنظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠ .

فمعنى (الحرف) إذن مقارب لمعنى الأداة ، ولكن ثمة أداة أصلية هي : « إن » وأدوات فرعية هي بقية أدوات الشرط .

وإن يكن الفارسي متابعاً لابن السراج في ذلك كله ^(١) فإن الزبیدی أقرب إلى التأثر بالمبرد . فهو يقسم الأدوات مثله إلى حروف ، وأسماء ، وظروف ^(٢) . ولكنه يخالفه في توزيع الأدوات وعددها . فهو يجعل « إذا ما » في الظروف مخالفاً سيبويه والمبرد ^(٣) ، وزاد من الأدوات : إما ، أيما ، أينما فهذه لم يذكرها المبرد في قسمته .

أما الرماني فذكر الأداة الأصلية « إن » ^(٤) ، ثم ذكر أن الأسماء التي يجازى بها أحد عشر هي :

- مَنْ ، ما ، مهما ، أي .

- أُنْى ، أين ، متى . وذكر أنها في معنى الظرف المطلق .

- حَيْثُما ، إذا ما ، إذا ما .

- إذا . وذكر أنه يجازى بها في الشعر ^(٥) .

نلاحظ أنه تابع ابن السراج في جعل « إن » الأداة الأصلية ، كما تابعه بجعل « إذا ما » في الظروف ، ولكنه ذكر « مهما » كالمبرد ، وحذف « أي حين » ، وزاد « إذا ما » و « إذا » .

(١) انظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠ .

(٢) تابعه الفارسي في التقسيم انظر الإيضاح ٣٢٠ ، ٣٢١ وتابعه في استعمال المصطلحات انظر دراسة المصطلحات عنده ص ٨٩ .

(٣) الزبیدی ، الواضح ٩٤ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٥٦/٣ والمقتضب للمبرد ٤٦/٢ .

(٥) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ .

(٦) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٣ .

وتابع ابن السراج نحاة آخرون منهم الجرجاني في (الجمل) ^(١) والزمخشري فقد ذكر أنه يجزم بحرف وأسماء ^(٢) ، ولكنه ذكر في موضع آخر « لو » مع « إن » على أنهما (حرفا الشرط) ^(٣) .

ومن تابع ابن السراج ابن يعيش ، ولكنه في تعداد الأدوات يتابع الرماني غير أنه لا يذكر « إذا » ^(٤) .

ومن خلال ما مر بنا من تقسيمات لاحظنا أن المتابعة لسيبويه أو لابن السراج شديدة ، صرفت الأذهان عن محاولة النظر في أساس التقسيم ، أو محاولة التفكير في إغائه أو طرح مشروع تقسيم جديد ، ويبدو أنه لم يبق لأصحاب المصنفات النحوية عمل إلا في دائرة التقسيم الواسع يحاولون الوصول إلى تشريعات أصغر . وهذا ما يظهر جلياً من تقسيم الشلويني ^(٥) وابن عصفور ^(٦) وفيما يلي تقسيم ابن عصفور :

(١) الجرجاني ، الجمل ٢٤ ، ٣٠ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ٢٥٢ .

(٣) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٥) الشلويني ، التوطئة ١٤٥ .

(٦) ابن عصفور المقرب ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(١) إذ ما : يتفق النحاة على أن « إذ » ظرف ، ولكنها تصير إلى الحرفية بعد لحوق « ما » لها عند سيبويه ^(١) . وهذا هو الاتجاه الأول الذي تابعه فيه بعض النحاة منهم المبرد ^(٢) ، الذي ينسب إليه القول ببقائها على الظرفية ^(٣) . وهذا هو الاتجاه الثاني . على أن أول من تجده صنفها في الظروف ابن السراج ^(٤) وتابعه في ذلك جماعة من النحاة ^(٥) .

(٢) إذا ما : يذهب ابن يعيش إلى أن القياس أن تكون حرفا ^(٦) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٥٦/٣ .

(٢) تابعه : المبرد ، المقتضب ٤٦/٢ ، والسيرائي ، شرح كتاب سيبويه ٧٣/١ والزبيدي ، الواضح ٩٤ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ٤٧/٧ . وذكر أنه يمكن اعتبار « إذ » المركبة مع « ما » ، غير « إذ » الظرفية . أما ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١ فذكر الرأيين ولم يرجح ، وتابعه الشلوبيني ، التوطئة ١٤٥ ، وابن عصفور ، المقرب ٢٧٤/١ ، وابن مالك ، شرح ابن عقيل نشرة النجار ٣٠٨/٢ ، والمالقي ، رصف المباني ٦١ ، والمرادى ، الجنى الداني ١٩١ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٩٧ .

(٣) نسب إليه في شرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢ ، والجنى الداني للمرادى ١٩١ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٩٢/١ ، ولم نجد ما يزيد ذلك لا في المقتضب ولا في الكامل ، ونقلنا متابعتة لسيبويه في الهامش السابق .

(٤) ابن السراج ، أصول النحر ١٦٥/٢ .

(٥) تابعه : الفارسي ، الإيضاح ٣٢١ ، الجرجاني في الجمل ٣٠ ، والمقتصد ١٠٣٦ . والزحشرى ، المفصل ٣٢٠ . والزركشي ، البرهان ٣٥٩/٢ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٧/٧ يقول (فأما « إذا ما » فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف والقياس أن تكون حرفا كـ « إذا » ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو : من ، وما ، ومهما) .

(٣) مهما : صنفها المبرد في الأسماء غير الظروف ^(١) . وتابعه بعض النحاة ^(٢) . ويذكر ابن مالك أنها ترد ظرفية ^(٣) . وتابعه الرضي ^(٤) ونسب إلى خطاب ^(٥) والسهيلي القول بحرفيتها ^(٦) .

وإن يكن ثمة تعليق فهو أن اعتبار سيبويه « إذا ما » حرفا هو أرجح القولين ؛ لأنه لا يتعارض مع ما يجب أن يكون للأداة من مكانه تكتسب خصائصها من موقعها في الجملة ووظيفتها التي تؤديها ؛ وإن يكن مصطلح (أداة) أكثر ملائمة لأنه يعتمد الوظيفة النحوية لا التصنيف الصرفي .

ولا فائدة في الخلاف حول « مهما » . والنحاة يحتاجون بعود الضمير إليها في الآية (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) [الأعراف ١٣٢] يقول

(١) المبرد ، المقتضب ٤٦/٢ .

(٢) تابعه : ابن السراج ، أصول النحو ١٦٤/٢ . والزبيدي ، الواضح في علم العربية ٩٤ . وابن بابشاذ . شرح المقدمة المحسبة ٢٤٣/١ . والجرجاني ، المقتصد ١٠٥٤ وابن الخشاب ، المرتجل ٢٧٥ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٤٢/٧ . الشلوبيني ، التوطئة ١٤٥ ، ابن عصفور ، المقرب ٢٧٤/١ ، والرضي ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ . وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، والمرادى ، الجنى الداني ٦٠٩ . وابن هشام ، المغنى ٣٦٧/١ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ .

(٥) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر المرادى وهو صاحب كتاب الترشيع . ينقل عنه أبو حيان وابن هشام ، توفي بعد ٤٥٠ ، انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٥٥٣/١ .

(٦) نسب ذلك إليهما أبو حيان في ارتشاف الضرب ٨٠٢ ، وكذلك المرادى في الجنى الداني ٦١١ - ٦١٢ ، وإلى السهيلي وحده عند ابن هشام في المغنى ٣٦٧/١ .

ابن بابشاذ (فالهاء في « به » عائدة على « مهما » والعوائد إنما تعود على على الأسماء)^(١) ، وهي حجة واهية فليس ثمة ما يمنع أن يعود الضمير على « آية » ، وقال « به » ليدل على أن « آية » مفعول غير مباشر ، إذ لو حذفت به لأصبح « من آية » فاعلا وهذا غير مقصود .

وقد أثارت قضية تصنيف بعض الأدوات في الأسماء بعض المناقشات التي لا طائل تحتها ، ونتج ذلك عن البحث عن الخصائص الصرفية للاسم في هذه الأدوات ، فالمبرد يسأل المازني عن « ما ـ من » أهما في الاستفهام والجزاء معرفة أم نكرة ، وكذلك عن « أي »^(٢) . وحسبنا القول بأن هذه الأدوات في الأصل ضمائر غير خاضعة لمعيار التعريف والتنكير لأنها ليست بأسماء .

ومن المناقشات ما تردد حول « مهما » ، ذكر ابن يعيش أنها اسم بكمالها^(٣) ، وذكر ذلك الرضى وألفها إما زائدة أو للتأنيث^(٤) ، وتابع أبو حيان من قال بذلك معتبرا الألف إما للتأنيث أو للإلحاق وزوال التنوين للتأنيث^(٥) ، وذكر ذلك المرادي غير أن زوال التنوين عنده للبناء^(٦) .

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٤٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ٢٠٥ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤٢ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٢ .

(٦) المرادي ، الجنى الداني ٦١٢ .

قضية إعراب الأدوات :

كان من نتائج اعتبار بعض أدوات الشرط أسماء — وهذا ما تبين في القسمة الصرفية للأدوات — أن نشأ في النحو الشرطي ما يطلق عليه إعراب الأدوات . وهذه النتيجة متسقة والنحو العربي ، فلا بد للأسماء من أن تكون معربة .

وهذه النتيجة إنما هي دليل آخر يضاف إلى القسمة الصرفية نفسها ، دليل على أن مفهوم (الأداة) لم ينله حظ من التحقيق . وأن المعنى النحوي الذي يجب أن يفهم من (الأداة) ليس دقيقا . ذلك أن للأداة وظيفة خاصة تنهض بها في الجملة دون النظر إلى الأصل الذي انحدرت منه الأداة سواء أكان اسميا أم فعليا . فكثير من حروف الجر أو ما يسمى في النحو العربي « ظرفاً » نحو : « أمام » و « خلف » و « فوق » و « تحت » ، كثير من هذه الحروف التي هي « أدوات » على أي حال . هي ذات أصل اسمي . ولكنها وهي في مكانها المعين من الجملة تفارق الاسم ولا يصح أن ندرجها في جدول الأسماء بل هي لها وظيفتها المحددة دون تصنيف صرفي يناثل تصنيف الأسماء .

وكان يجدر « بالحرف » الذي هو قسم الاسم والفعل في القسمة الثلاثية للكلام . أن يكون متسعا ليضم ما يطلق عليه « الأداة » .

و واضح أن عدم توسيع دائرة التقسيم خلق كثيرا من اللبس والاختلاط ، فجعل الضمائر تحت قسم الأسماء قاد إلى إطلاق مصطلح الاسم على أنواع من الضمائر فكان هناك اسم الإشارة ، والاسم الموصول ، وكان ينبغي أن يسمى اسم الإشارة « ضمير إشارة » واسم الموصول

« ضمير موصول » . ثم إنَّ الاسم الموصول نفسه فيه خلط أيضا حيث يعتبر « مَنْ » و« الَّذِي » اسمى موصول ، والأوفق أن تعتبر « الَّذِي » « صفة موصولة »^(١) .

ومتى اعتبرنا أدوات الشرط ذات وظيفة خاصة تؤديها في الجملة تفارق وظيفة الأسماء والضمائر ، متى اعتبرناها كذلك وجدنا أننا لسنا بحاجة إلى ذلك التقسيم الصرفي إلى حروف وأسماء ، ولا بحاجة إلى معرفة الموقع الإعرابي الذي يكون للأسماء عادة .

ولعل هذه القضية لم تكن لتشغل بال النحويين لولا اهتمامهم الذي كان يتزايد بالعمل والعامل ، وما أدل على ذلك إلا أنَّ سيبويه رغم أنه قسم الأدوات إلى حروف وأسماء لم يحفل بإعراب هذه الأسماء . وقد نشأ إعراب أدوات الشرط عند الفراء في معاني القرآن^(٢) ، وحذا حذوه معربو القرآن كالنحاس^(٣) ، ومكي^(٤) ، وابن الأنباري^(٥) ،

(١) يمكن إدراك ذلك من مراقبة وظيفة كل منهما في الجملة حيث نقول : جاء الرجل الذي رأيناه أمس ولا نقول : جاء الرجل من رأيناه أمس ، ونقول : جاء من رأيناه أمس ، أما قولنا جاء الذي رأيناه أمس فن حلل الصفة محل الموصوف .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٣٠٦ ، ٣/ ٧٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٤١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٤٨ ، ٨٦٩ ، ١١٥٤ ، ١٥٢٨ .

(٤) مكي ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩ ، ١/ ٥١ ، ١/ ٤٣٤ ، ٢/ ١٥٦ ، ٢/ ٣٧٩ ، ٢/ ٣٩٤ ، ٢/ ٤١٥ ، ٢/ ٤٩١ .

(٥) ابن الأنباري ، البيان ١/ ٥٦ ، ١/ ٧٦ ، ١/ ٨٨ ، ١/ ٩٩ ، ١/ ١١١ ، ١/ ١٧٨ ، ١/ ١٩٥ ، ١/ ٢١٣ ، ١/ ٢٨٤ ، ١/ ٣٧١ ، ٢/ ١٠٨ ، ٢/ ٢٧٧ ، ٢/ ٥٢٧ .

والعكبري^(١) .

ويقدم ابن السراج مفتاحا لمعرفة موضع الأداة الاسمية من الإعراب بأن نجعل موضعها « إِنَّ »^(٢) . وبين الفارسي أن العامل في (أسماء الشرط) - إذا نُصِبَتْ - فعل الشرط^(٣) . وقسم المبتدأ إلى نوعين : نوع عار من معنى الشرط والجزاء ونوع يتضمن معنى الشرط والجزاء^(٤) . وبسط الجرجاني القضية ، وتدور الأفكار عنده حول مايلي :

(١) تكون الأدوات مرفوعة بالابتداء إنَّ لم تكن ظرفا ولا مفعولا^(٥) .

(٢) العامل في الأسماء والظروف هو فعل الشرط^(٦) .

(٣) لا يعمل في الاسم فعل الشرط وفعل جواب الشرط معا^(٧) .

وقد استفاد الشلوبيني من المفتاح الذي قدمه ابن السراج وبسط القول فيه . ذهب إلى أن ما كان من أدوات الشرط حرفاً فلا موضع له من الإعراب . أما الأسماء فيعرف موضعها بتحويل الجملة بإدخال « إِنَّ » ،

(١) العكبري ، التبيان ١/ ٥٤ ، ١/ ١٠١ ، ١/ ١١٤ ، ١/ ٥٩٠ ، ٢/ ٨٣٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٦٥ ، ٢/ ١٧١ .

(٣) الفارسي ، الإيضاح ٣٢١ .

(٤) الفارسي ، الإيضاح ٥٣ .

(٥) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٠ .

(٦) م . ن ، ص . ن .

(٧) م . ن ، ص . ن .

واسم في معناه . ووضعها موضعه من الجملة ، فالجملة (مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ) تتحول إلى : (إِنْ تَضْرِبَ أَحَدًا أَضْرِبَ) . فالاسم مفعول به والاسم إذا تقدم ولم يشغل عنه الفعل لفظاً فهو منصوب على أنه مفعول مقدم وعلى هذا يكون إعراب « مَنْ » ، ويجوز رفعه على الابتداء على ضعف . وإن اشغل الفعل بضميره فالاختيار الرفع بالابتداء ويجوز النصب بإضمار فعل ، ويقاس عليه إعراب (مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ) . وفي (مَنْ يَقُمُ أَقُمْ مَعَهُ) تتحول إلى (إِنْ يَقُمُ أَحَدٌ أَقُمْ مَعَهُ) فالاسم فاعل والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ وعلى هذا تكون « مَنْ » مبتدأ ^(١) .

وإذا كان الشلوبيني قد توسع في تتبع إعراب « مَنْ » فإنه لم يتعرض لغيرها اكتفاءً بها . ولكن ابن عصفور بعده كان أكثر إحاطة بالقضية فتحدث عن إعراب الأدوات في حيز واحد على نحو ما فعل الشلوبيني ، دون أن يفصل في « مَنْ » أو يشير إلى معيار ابن السراج بل حاول رصد أحوال الأدوات مستفيداً من الجرجاني ^(٢) .

ولم يناقش ابن عصفور القضية الخلافية وهي تحديد العامل في أداة الشرط أهو فعل الشرط ، أو فعل الجزاء ، وذلك لأنه يعتبر العامل

فيها هو فعل الشرط . على أن الرضى فيما بعد يعود إلى نبش القضية .

يكرر الرضى ما قيل في إعراب (أسماء الشرط) ^(١) . ويذهب في إعراب أسماء الشرط (مَنْ ، ما ، أى) إلى أنه ينظر إلى الشرط لا الجزاء لتحديد إعرابها متى تكون مبتدأة ومتى تكون مفعولة ^(٢) .

وحاول تأييد القول بأن العامل في الأداة فعل الشرط لا فعل جواب الشرط بأنه لو جاز عمل فعل جواب الشرط في الأداة لكانت مفعولة له أو لفعل مضمّر يفسره الجزاء ^(٣) . وضرب أمثلة لذلك . ولكنه لم يبين لماذا لا يجوز أن تكون في تلك الأمثلة مفعولة للجزاء . وبدلاً من الانطلاق من واقع الأمثلة والنصوص اللغوية لجأ إلى النظر العقلي الذي لا يجدى كثيراً في دراسة اللغة ، وذلك بقوله : إنَّ السر في جواز عمل فعل الشرط دون فعل جواب الشرط هو صدارة الأداة فالقياس ألا يعمل فيها لفظ وإن كان متأخراً . لأن مرتبة العامل التقدم ولكونه عاملاً فإنه إذا عمل فيها صار لها مرتبة التأخر بسبب (المعمولية) مع تقدمها لفظاً . ولكن جَوَزَ أن يعمل فيها ما يليها بلا فصل كفعل الشرط ، أما فعل الجزاء فلنفرط تأخره لم يجوز عمله ^(٤) . ويستدل على عدم

(١) الرضى ، شرح الكافية ٩٩/ ٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن . ، وأعاد جملة الأفكار في ١١٠/ ٢ .

(١) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٧/ ١ - ٢٧٨ .

عمل الجزاء أيضا بأنه لم يُسمع مع الاستقراء نحو : أيّهم جاءك فاضرب ،
بنصب « أيّهم » ^(١) .

وتبلغ القضية ذروة التعقيد عند أبي حيان حيث يسرد طائفة من الأحوال يتراوح بينها إعراب (أسماء الشرط) بين المبتدأ والمفعول به ، ولسنا بحاجة إلى ذكر ذلك هنا ، لأن الهدف إعطاء فكرة عامة عن إعراب (أسماء الشرط) في النحو العربي ، وليس من المفيد المضي في تتبع القضية على نحو استقصائي وتفصيلي ، خاصة أنها بلغت عند أبي حيان ^(٢) ذروتها ، بحيث لانجد عند ابن هشام ^(٣) ولا السيوطي ^(٤) من بعده جديدا . ونجد بعض الكتب التعليمية المعاصرة تدرس هذه القضية تحت عنوان خاص بها هو (إعراب أسماء الشرط) ^(٥) .

وناقش النحاة أثناء مناقشتهم إعراب (أسماء الشرط) قضية صرفية وهي (إعراب وبناء) الأدوات .

يذهب ابن الشجري إلى أن (الظروف) مبنية لتضمنها معنى (حرف الشرط) ^(٦) .

ونجد فكرة البناء تتردد عند ابن الأنباري ، فـ « من » مبنية لأنها

تضمنت (حرف الشرط) ^(١) ، ولبناء « إذا » ثلاثة أسباب أحدها تضمنتها معنى (حرف الشرط) ^(٢) ، و « أي » مبنية (لأن القياس يقتضي أن تكون « أي » مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول ، أو الاستفهام أو الجزاء ، كما بنيت « من » و « ما ») ^(٣) .

ومثل المُطَرِّزِي للمبنى اللازم بأدوات الشرط ^(٤) .

* * *

نخلص من هذا العرض كله إلى النقاط الآتية :

- (١) كل أدوات الشرط مبنية .
 - (٢) أدوات الشرط (الحروف) لا محل لها من الإعراب مثل : إن .
 - (٣) أدوات الشرط (الظروف) منصوبة على الظرفية مثل : متى .
 - (٤) أدوات الشرط (الأسماء) مرفوعة بالابتداء ، أو منصوبة على المفعولية ، أو مجرورة بحرف الجر . مثل : من ، ما .
- أما النقطة الأولى فهي نظرة جيدة تنطلق من واقع اللغة نفسها ، وهي وصف دقيق يحسن الاستفادة منه ، فهذه الأدوات ذات تركيب صرفي معين لا يتأثر بالتراكيب النحوية ، أي أنها ذات شكل ثابت . والنقطة الثانية موفقة من حيث اعتبرت الأداة غير ذات محل ،

(١) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٨٦ .

(٢) ابن الأنباري ، البيان ١ / ٥٦ والسببان الآخران هما : أنها تضمنت

معنى « في » ، وأنها لاتفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لايفيد مع

كلمة واحدة . أي فيها شبهان (شبه معنوي وشبه افتقاري) .

(٣) ابن الأنباري ، البيان ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٤) المطرزي ، المصباح في علم النحو ٥٥ .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٩٩ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ - ٨١٦ .

(٣) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ / ٥١٩ .

(٤) السيوطي ، جمع الهوامع ٢ / ٦٤ .

(٥) انظر : أحمد زكي صفوت ، الكامل في قواعد العربية ٢ / ٣٥٩ .

أمين على السيد ، في علم النحو ٢ / ٢٥١ .

(٦) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦١ ، ٢ / ٢٦٢ ، ٢ / ٢٦٣ .

وليس لأنها (حرف) ذلك أن مصطلح حرف ليس بالمصطلح الدقيق ،
والذى يهمننا هو أن الأداة ليست ذات محل .

أما النقطة الثالثة ، وهى الظروف فقد قلنا سابقا إن كثيراً منها
خاصة المبهمة إنما هى أدوات . ولا تختلف عن حروف الجر من حيث
الوظيفة التى تؤدىها فى الجملة ، ففى مثل هذه الجملة : جَلَسْتُ حَيْثُ
زَيْدٌ جَالِسٌ ، ففى محاولة البحث عن المفعول فى هذه الجملة لانستطيع
اعتباره « حيث » وحدها ، ولا « زَيْدٌ جَالِسٌ » وحدها وإنما « حَيْثُ زَيْدٌ
جَالِسٌ » ، ولذا فنحن أمام « عبارة » يحتاج بعضها إلى بعض .

وفى مثل أدوات الشرط (الظرفية) لا ينفيدنا شيئاً اعتبارها منصوبة
على الظرفية ، خاصة أنها تؤدى وظائف جديدة كالربط بين جملتين
بسيطتين وجعلهما جملة مركبة ، وكذلك الدلالة الشرطية . هذا إلى
الدلالة المكانية أو الزمانية التى تتضمنها .

أما النقطة الرابعة فهى أكثرها إشكالا . وقبل أن نناقشها نود أن
نبين مفهوم « الإعراب » ، فهو عندنا له جانبان . جانب تحليلي ،
وجانب تفسيري ، أما الجانب التحليلي فهو تعيين وظيفة الكلمة فى
الجملة ، أما الجانب التفسيري فهو الذى يعلل التغير الذى يحدث
فى الحركة الأخيرة من الأعلام والأسماء الظاهرة وهى التى لها إمكانية
التغير ، كما يعلل التغير فى حركة الفعل المضارع .

ولذا فليس للجانب التفسيري مجال فى الأدوات مَنْ ، ما ، أى .
أما الجانب التحليلي ، فكما قلنا سابقا : هذه ضمائر موصولة ، وهذا يعنى
أنها لا يمكن أن تشغل وظيفة وحدها ، ففى الجملة : حَضَرَ مَنْ لَقِينَاهُ
أَمْسَ ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ لَيْسَ « مَنْ » وليس مابعداها وإنما هما معا ، فالفاعل

العبارة « مَنْ لَقِينَاهُ أَمْسَ » . وحينما تستخدم هذه الضمائر أدوات
للشرط فَإِنَّ هذه الضمائر تتخذ وظائف متعددة : الدلالة الشرطية ،
والربط بين جملتين والدلالة على الشخص المقصود بالشرط .

ولذلك نستطيع أن نقول إن هذا الضمير هو ، أساساً ، جزء من
(جملة الشرط) ثم قدم . ويحقق تقديم الضمير من أجل إجراء
الجملة الشرطية شمولاً تقتضيه طبيعة الشرط ، ذلك الشمول الذى
لا يكون فى الجمل البسيطة ، ويحقق شيئاً آخر وهو الانسلاخ من الصفات
المحددة فليس هناك دلالة على أفراد أو جمع ، ولا تذكير ولا تأنيث .
ولأن الشخص المقصود بالشرط غير معين كان تقديم الضمير مناسباً ،
وذلك ليسند (فعل الشرط) إلى الغائب حينما يكون الشخص فاعلاً ،
وكذلك الضمير المفعول غائباً إذا كان الشخص مفعولاً به .

وبهذه لا نكون بحاجة إلى إعراب أدوات الشرط - على نحو مافعل
النحويون - إعراباً ليس منه كبير فائدة .

وقبل أن نترك هذه القضية نحب أن نقول إنها هى نفسها قادت
إلى قضية خلافية أخرى وهى تحديد خبر (اسم الشرط) إذا كان مبتدأ .
وقد فصل هذه القضية الرضى فى شرح الكافية ^(١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخبر . أكان الشرط أم كان الجواب ، فإن
إعراب الجملة الشرطية على هذا النحو سوف يعود بنا إلى اعتبارها
جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر . وليست هذه طبيعة الجملة الشرطية
إذ هى جملة فارقت البساطة إلى التركيب .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٩٠/١ .

٢ - البساطة والتركيب :

تتعلق جملة الأفكار المقدمة في هذه القضية بالبناء الداخلي للأداة ، فالأداة إما أن تكون بسيطة - أى مؤلفة من وحدة صرفية واحدة - أو تكون مركبة ، فتكون مؤلفة من ضميتين . وعرضت القضية على أنها دراسة لما تلحقه « ما » من الأدوات الشرطية . وهذا هو ما سوف نحاول بسطه ومناقشته .

يمكن أن نفهم من (الكتاب) أن الخليل وسيبويه يقسمان الأدوات إلى ثلاثة أقسام من حيث البساطة والتركيب ، ونحن نقول يقسمان من قبيل التجوز وإلا فنحن نفهم هذا من معطيات أفكارهما فقط ، أما هذه الأقسام الثلاثة فهي :

(١) ما يجب أن يكون مركبا وهى : « حيثما وإذما » . يقول سيبويه ، (ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما « ما » فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما ، وليست ما فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد)^(١) ونفهم من موضع آخر أن الخليل يقول بذلك .

(٢) ما يجوز أن يكون بسيطا أو مركبا ، وهى الأدوات : « متى ، إن ، أين ، أى » ، وقد ذكر سيبويه هذه الأدوات بشكلها البسيط في أول الباب^(٢) . ثم ذكرت في معرض إجابة للخليل هى والشكل المركب

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ .

لها ؛ فكانت بعد إضافة « ما » إلى كل منها على النحو الآتى : متى ما ، إن ما ، أين ما ، أيما^(١) .

ونضيف إلى هذه الأدوات الأداة « ما » فالخليل وسيبويه يريان أنها قد تلحق بها « ما » على نحو ما ألحقت بالأدوات السابقة فتكون « ماما » ولكن هذا الشكل تحول إلى الأداة « مهما »^(٢) وكان سيبويه قد سأل الخليل عن « مهما » فبين له ذلك وفسر تحول (ماما) إلى (مهما) بقوله : (ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى)^(٣) . هذا رأى الخليل وسيبويه فى « مهما » . ولكن سيبويه قال بعد ذلك : (وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما)^(٤) .

وقد فهم أن هذا هو رأى سيبويه وأنه يخالف به الخليل ، وهذا وهم شاع وكثر تداوله^(٥) ، فواضح من عبارة سيبويه أنه يورد ذلك

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٩ - ٦٠ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) ممن ردد ذلك : ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٥ . الرماني ،

حروف المعاني ٨٦ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٤٦ وقد

ذكر الرأى دون تصريح باسم سيبويه كما لم يذكر الخليل ، ولكن

الحقق نسب رأى الخليل إلى البصريين والقول الآخر إلى الكوفيين

ولا أدري لماذا نسب القول الذى جوزه سيبويه إلى الكوفيين ،

ونسب القول ببساطتها إلى ابن هشام ، وهو ليس له إذ ورد قبل

ابن هشام إذ نجد القول ببساطتها عند الأنبارى فى البيان ١ / ٢٧١ =

من قبيل الاحتمال الرياضي، ذلك أن قضية تفسيرية مثل هذه القضية ما لم يستند تفسيرها إلى معطيات تاريخية حاسمة . تبقى كل الأقوال فيها من قبيل الاحتمالات .

والتفسير الذي قدمه الخليل ليس بعيدا ، ولذلك قبله سيبويه ، والدليل على أن سيبويه يرى رأى الخليل أنه لم يذكر « مهما » ضمن أدوات الشرط في أول الباب مكتفيا بذكر « ما » .

(٣) ما يكون بسيطا وهي : من .

وقد تابع كثير من النحاة الخليل وسيبويه فيما قالوا من أن « حيث ، وإذا » لا تكونان أداتين جازمتين في الشرط ما لم تلحق كلا منهما « ما »^(١)

= وعند ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٧٨، ٤٣ . وعند الرضى في شرح الكافية ٢/ ٢٥٣ ، ووردت نسبة القول إلى سيبويه أيضا عند ابن الشجري في أماليه ٢/ ٢٤٧ . ونسب الرضى القول إلى الزجاج في شرح الكافية ٢/ ٢٥٣ وهذا وهم فقد ذكر القول بعد كلمة (وقالوا) وهو يرجع القول الأول ، انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٠٨ ، ويؤيد هذا أن النحاس نقل عنه الرأى فقال : (قال أبو إسحاق ، قال بعضهم ..) إعراب القرآن ٣٧٥ . ونسب أبو حيان القول إلى الأخفش والزجاج والبغداديين ، ارتشاف الضرب ٨٠٣ . ونقل عنه ذلك المرادى في الجنى الداني ٦١٢ .

(١) المراد ، المقتضب ٢/ ٤٨ ، ٥٤/ ٢ ، الكامل ١/ ٢٩٠ . ابن السراج الأصول في النحو ٢ / ١٦٦ . النحاس ، إعراب القرآن ١٣٦ . الفارسي . الإيضاح ٣٢١ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٧ . الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٦-١٠٥٧ . الزمخشري ، المفصل ١٧٠-١٧١ . ابن الشجري ، الأمالي ٢/ ٢٤٥ . ابن الخشاب ، المرتجل ٢٧٣ . المطرزي ، المصباح ١٠٦ . العكبري ، التبيان ١٢٧ . وقد =

وخالفهما القراء فهو يقول : (إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ « ما » مثل : قوله : أينما . ومتى ما ، وأى ما ، وحيث ما ، وكيف ما ، و « أياما تدعوا » . كانت جزاء ولم تكن استفهاما . فإذا لم توصل بـ « ما » كان الأغلب عليها الاستفهام ، وجاز فيها الجزاء)^(١) . وهو بهذا يعتبر « كيفما » أداة شرط . وتابعه في ذلك ابن كيسان^(٢) .

وقد أنكر النحاس على القراء مذهبه ورماه بالتخليط ، يقول النحاس : (ومذهبه في هذا حسن لولا ما فيه من التخليط . ذكر « حيثما » وهي لا يجازى بها إلا ومعها « ما » وذكر « كيف » وهي لا يجازى بها البتة . وذكر « أين » وهي يجازى بها مع « ما » وبغير « ما » فجمع بين الثلاثة أشياء مختلفة)^(٣) .

ولعل ما يذهب إليه القراء إنما هو تردد لما كان شائعا بين النحاة من أنه يجازى بكل شيء يستفهم به ، وكان سيبويه قد رد هذا محتجا بأن ثمة ما يجازى به ولا يستفهم به ، وذلك : إن ، حيثما ، إذا ما^(٤) .

= ذكر حيث فقط . ابن يعيش ، شرح المفصل ٤/ ٩٢ ، ٤٦/ ٧ . الشاويبي . التروثة ١٤٥ . ابن عصفور . المقرب ١/ ٢٧٤ . الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٥٤ . أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ . المرادى ، الجنى الداني ١٩٠ (ذكر إذا ما) . ابن هشام ، المغنى ١/ ٩٢ : ١/ ١٤١ . السيوطي ، معجم الهوامع ٢/ ٥٨ .

(١) القراء ، معاني القرآن ١/ ٨٥ ، وانظر أيضا ٣/ ١٨٩ - ١٩٠ . (٢) ابن كيسان ، الموفى في النحر . مجله « المررد » العراقية . عدد ٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٠٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٦٠ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٥٩ .

وإلى ذلك لانستطيع التحقق من موقفه من « مهما » فهي ليست أداة استفهام ولم يذكرها الفراء في النص الذي اقتبسناه .

أما بالنسبة للأدوات : متى ، إن ، أين ، أي ، ما — وهي الأدوات التي يجوز أن تلحقها « ما » — فيمكن القول إن ذلك يتمشى مع فكرة الفراء ^(١) في شكلها العام .

ويتابع المبرد الخليل وسيبويه في إجازة دخول « ما » على بقية أدوات الشرط ، يقول : (فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة « ما » وتركها مخير . تقول : إن تَأْتِنِي آتِكَ ، وإِذَا تَأْتِنِي آتِكَ ، وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ . وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ . وَأَيَّا تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ ، وَ « أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ») ^(٢) .

وتبقى من الأدوات « ما » فهل تزداد عليها « ما » أيضاً ذلك أنه لم يمثل لها فيما مثل . وهو قد أورد قول الخليل وسيبويه في « مهما » ^(٣) وهو أنها « ما » مكررة . وقلنا إن سيبويه اكتفى بذكر « ما » عندما عدد أدوات الشرط ، ولكن المبرد ذكر « ما » و « مهما » . أي معنى ذلك أنه متابع لهما في تركيب « مهما » أم أنه أثبت « ما » . و « مهما » لأن كل واحدة منهما أداة بغض النظر عن أصل تركيب « مهما » ؟ ، وأحسب أن الأمر الثاني هو الذي قصد إليه المبرد ، فإذا كان هذا صحيحاً أصبح لدينا أداتان لاتلحقهما « ما » . وهما : الأداة « ما » ، والأداة « مهما » .

(١) الفراء ، معاني القرآن ٨٥/١ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٥٤/٢ ، وانظر الفكرة في الكامل ٢٨٩/١ —

٢٩٠ . والآية من سورة الإسراء ١١٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٤٨/٢ .

وتبقى « مَنْ » لا تلحقها « ما » وكذلك « أَنَّى » ، وهذا استنتاجنا لأنه لم يذكرها موصولة بما ، وإن كان النص الذي اقتبسناه يوهم بأن جميع أدوات الشرط غير « حيثما » و « إذما » يجوز فيها إدخال « ما » وحذفها . ومصدر هذا الغموض هو عدم الدقة الكافية في تحرير القضايا .

وأورد ابن السراج فحوى ما اقتبسناه عن المبرد سابقا ولكن على شيء من الدقة مبينا أن « ما » أداة الشرط لا تزداد بعدها « ما » إلا لتوليد الأداة « مهما » ^(١) . وهو بهذا لا يخرج « مهما » من تعداد الأدوات ولا يجوز زيادة « ما » بعد « ما » على نحو ما تزداد في غيرها . ولكن يظل الكلام غير دقيق فلا بد من اعتبار « مهما » أداة لاتزداد « ما » بعدها ، وصمت كما صممت المبرد من قبل عن إمكان زيادة « ما » بعد « أَنَّى » . و « مَنْ » .

ومن الذين تابعوا الخليل وسيبويه النحاس ^(٢) ، والزبيدي ^(٣) ، والرماني ^(٤) . وابن بابشاذ ؛ ولكنه يضيف إلى ما يجوز اتصال « ما » به « أَنَّى » ^(٥) . كما يضيف إلى ما يجب اتصال « ما » به « إِذَا » فهي عنده مثل « حيثما وإذما » ، فتكون « إِذَا ما » فتجزم ، يقول : (فأما إِذَا فلا خلاف أنها ظرف على بابها . لأنها لم ينتقل معناها ، لأنها موضوعة للزمان المستقبل ، فلم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها . إلا أنه لا يجزم

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٦/٢ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٤١ ، ٧٢ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ ، ١٣٦٠ .

(٣) الزبيدي ، الواضح في علم العربية ٩٤ .

(٤) الرماني ، معاني الحروف ١٣١ .

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١ .

بها إلا في الشعر إذا كان معها ما ^(١) ، وهذا هو نص النسخة التي اعتمد عليها المحقق ، ولكنه أثبت في الهامش رقم : (١) نص نسخة دار الكتب المصرية ورمزها (د) وهو الرأي الصحيح في رأينا ، وهو الذى عليه بنينا ما نسبناه إليه ، يقول : (ولم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها ، إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا لم يكن معها ما . فإن كان معها ما شرط بها في الشعر وغيره) ^(٢) ، ويؤيد ذلك ما نقله في الهامش نفسه عن نسخة المتحف البريطاني ورمزها (م) وهو ما نصه (إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر . إلا إذا كان معها ما) ^(٣) .

وتابعه في ذلك فيما بعد ابن يعيش ^(٤) . ونجد بعد ابن بابشاذ من تابع الخليل وسيبويه منهم : الجرجاني ^(٥) ، وابن الشجرى ^(٦) ، والأنبارى ^(٧) ، والشلوبيني ^(٨) ، وابن عصفور وقد قسم الأدوات إلى ثلاثة أنواع : ما تلزمه « ما » : « إذ وحيث » ، وما لا تلزمه « ما » : (إن .

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٦/١ - ٢٤٧ .

(٢) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٨/١ هامش ١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٦/٧ .

(٥) الجرجاني : المقصد ١٠٥٦ ، وقد وقع خطأ في النص وهو قوله : (ويجوز أن ترفع « ما » بعد متى وأين) والصحيح ما في النسختين (ب . ج) ، وهو : (يقع) . إلا أن تكون « ترفع » بمعنى تحذف .

(٦) ابن الشجرى ، الأمل ٢٤٥/٢ .

(٧) الأنبارى ، البيان ٧٥/١ ، ٢٦١/١ ، ٩٧/٢ .

(٨) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٥ .

أين ، أى ، متى ، أيان ، إذا) ، وما لا تلحقه « ما » (وهو ما بقى) ^(١) . وما تبقى من الأدوات هي - كما نستنتج ذلك من تعداده لأدوات الشرط - « من ، ما ، مهما » ^(٢) .

ويورد الرضى القولين في « إذا ما » : القول بأنها لا تجزم والقول بأنها تجزم ، وهو يرجح القول الأول كما ظهر من عبارته ^(٣) .

وذكر أبو حيان أنه لا تزداد « ما » بعد « مهما » ، و « ما » ، و « من » ، و « أنى » ، ونسب القول بجواز دخولها على « أنى » إلى الكوفيين ^(٤) ، أما الأدوات : إن ، أين ، متى ، كيف ، أيان ، وأى - إذا لم تضاف إلى ضمير - فكلها يجوز دخول « ما » عليها ^(٥) . أما « إذ » و « حيث » فيشترط في الجزم بها اتصال « ما » ، ونسب إلى الفراء القول بجواز الجزم بهما أتصلت « ما » أم لم تتصل ، وهذا وهم . فالفراء قال ذلك عن « حيث » ، وليس عن « إذ » ^(٦) : فلم نجد في النصوص التي تحدث فيها عن هذا المسألة ذكرا لـ « إذ » . وأبو حيان بهذا متابع للخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما على طريقتيهما وهو مذهب الجمهور كما يسميه ^(٧) .

(١) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٤/١ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ١١٦/٢ .

(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

(٥) م . ن ، ص . ن .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ٨٥/١ ، وانظر ١٨٩/٣ - ١٩٠ .

(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

ويذهب ابن هشام إلى زيادة « ما » بشكل عام بعد أداة الشرط^(١) ، سواء أكانت جازمة كما في الآيتين : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء ٧٨] ، و (وَإِنَّمَا تَخَافَنَّ) [الأنفال ٥٨] ، أو غير جازمة كما في الآية (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ) [فصلت ٢٠] ونقل السيوطي قول أبي حيان دون تغيير في الأفكار^(٢) .

ويمكن القول في نهاية هذا كله أن القضايا المطروحة هي على نوعين : تفسيرية تناولت تركيب الأداة « مهما » رجح القول ببساطتها ، ومعيارية تناولت دخول « ما » على الأدوات ، فقسمها البصريون إلى ثلاثة أنواع : ما تلزمه « ما » من الأدوات . وما يجوز . وما لا تلزمه . واكتفى الكوفيون بزعماء الفراء بالقول بجواز دخولها على جميع الأدوات .

وقد أطلق على « ما » هذه تسميات كثيرة تعكس اختلافات النحاة^(٣) .

(١) ابن هشام ، المغني ١ / ٣٤٧ .

(٢) السيوطي ، جمع الهوامع ٢ / ٥٨ ، ٢ / ٦٣ ، ٣ / ٦٤ .

(٣) يذهب الخليل وسيبويه إلى أن اتصال « ما » بـ « حيث » وإذ » ليس بـ (لغو) ، واتصالها بغيرهما (لغو) أى لا تفقد الأداة بذهابه دلالتها وعملها . انظر الكتاب (٣ / ٥٦ - ٥٧ ، ٣ / ٥٩) . ويسمى الفراء « ما » صلة لأنها توصل بالأدوات انظر معاني القرآن ٢ / ٣٠٥ . ويجعل المبرد « ما » (لازمة) مع « حيث » وإذ » و (زائدة للتوكيد) مع غيرهما . انظر المقتضب ٢ / ٥٤ . واستخدم ابن السراج مصطلح (ملغاة) انظر : (أصول النحو ٢ / ١٦٦) ويرادفه (زائدة للتوكيد) ٢ / ١٩٥ ويقابلها (لازمة) ٢ / ١٦٦ . وعند =

ومهما يكن من أمر فالقضية تحتاج إلى دراسة تاريخية جيدة وتحتاج إلى نصوص كثيرة يمكن من استقرارها التحقق من ثبات تلك القواعد . ومن المهم في هذه القضية الموازنة بين التراكيب التي تكون فيها « ما » ملحقة بالأداة والتراكيب التي تكون بدونها .

ويمكننا القول على سبيل الاجتهاد النظري فقط إن أدوات الشرط في البداية كانت : إن ، أو ، ما ، من ، أى . فهي أدوات بسيطة .

= النحاس (زائدة للتوكيد) : إعراب القرآن ١٣٦٠ . وعند الرماني (زائدة) : معاني الحروف ١٣١ و (المسلطة) مع « حيث » وإذ » لأنها تساطعها على الجزم ١٥٦ . وذكر الهروي تعدد المصطلحات عند النحاة فقال (ويسمى بعض النحويين ما الصلة زائدة ، ولغوا ، وبعضهم يسميها توكيدا للكلام ، ولا يسميها صلة ولا زائدة لثلاث يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة) انظر : الأزهية ٧٦ . نجد عند مكى أن ما (للتأكيد) : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ . وعند ابن الشجري ما مع « حيث » وإذ » مسلطة : الأمل ٢ / ٢٤٥ ومع غيرهما (صلة مؤكدة) : ٢ / ٢٤٦ . وعند الأنباري (زائدة للتوكيد) البيان ١ / ٧٦ ، ٢ / ٩٨ ، ويسمى (المسلطة) لأنها سلطت نون التوكيد على الفعل ، فهو يقصره على المتصلة بـ « إن » : البيان ١ / ٧٦ . وعند العكبري (زائدة للتوكيد) : التبيان ٢ / ٨٣٦ وعند ابن يعيش (زائدة مؤكدة) : شرح المفصل ٤ / ١٠٥ . وعند الشلويني أكثر من مصطلح : (توكيد) مع : متى ، إن ، أين . (عوض من الإضافة) مع حيث (توكيد وعوض من الإضافة) مع أيا ، إذا . انظر : التوطئة ١٤٥ . وعند الرضى (كافة) مع « حيث » ، إذ » و (زائدة) مع غيرهما : شرح الكافية ٢ / ٢٥٤ . عند المرادي (زائدة للتوكيد) مع « إن ، إذا » : الجني الداني ٣٣٢ . (زائدة عوض من الإضافة) مع « حيث » ، إذ » ٣٣٣ . (زائدة مهينة) مع أدوات الشرط : ٣٣٥ .

ثم اقتضى التوسع في الاستخدامات تعيين الأبعاد المكانية والزمانية ، وتم ذلك بإدخال أدوات الزمان والمكان على الأداة الشرطية « ما » ، لأن « ما » يشترط بها على غير الأشخاص . ونضرب لذلك مثالا : تقول : « ما تفعل أفعل » .

فهذا اشتراط على الحديث أو المفعول ، ولكن يُحتاج أحيانا إلى الاشتراط على مكان وقوع الفعل . أو زمن الفعل ، أو حال الفعل . ومن أجل ذلك يجعل قبل « ما » الأداة التي تفيد ذلك والأدوات التي تضاف كثيرة ويمكن أن نضرب أمثلة على ذلك تقول : مَا تَلْعَبُ أَلْعَبُ . فإذا أردت مكان اللعب جئت بحيث أو أين : حَيْثُ مَا تَلْعَبُ أَلْعَبُ ، أَيْنَ مَا تَلْعَبُ أَلْعَبُ . وإذا أردت الزمن جئت بـ : مَتَى مَا تَلْعَبُ أَلْعَبُ . وإذا أردت الحال جئت بكيف . كَيْفَ مَا تَلْعَبُ أَلْعَبُ .

وكذلك يمكن أن تدخل حروف الجر لتؤدي مهمتها في الجملة تقول :
فِي مَا تُؤْمِنُ أُوْمِنُ
عَنْ مَا تَسْأَلُ أَسْأَلُ

وكذلك على أدوات أخرى من أدوات الشرط تقول :

بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ
عَلَى مَنْ تَعْطِفُ أَعْطِفُ

ولكن يبقى أن نعلل ورود استخدام الأدوات الداخلة على « ما » وحدها من دون « ما » ، وتعليل ذلك هو أن كثرة استخدام هذه الملصقات في أسلوب معين يجعل الاكتفاء بجزء منها أسهل فقد همل بعض أجزاء الأدوات نتيجة للكسل ، ولنسيان المهمة الأصلية وهي

الدلالة الشرطية وتحتفظ بقية الأداة بالدلالة الشرطية إلى دلالتها التي ألصقت من أجلها وهي : الزمانية ، أو المكانية ، أو الحالية ، أو غير هذه من دلالات الأدوات .

ولعل مما يستأنس به في هذا الموضع ما أورده العكبري عن « مهما » وذلك أثناء حديثه عن تركيبها الداخلي ، فهو يذكر أن في تركيبها ثلاثة أقوال أهمها الأول بالنسبة لنا في هذا الموضع يقول :

(أحدها أن « مه » بمعنى اكفف ، و « ما » اسم للشرط . كقوله : « مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ » [فاطر ٢])^(١) ، وهذا في ظني يؤيد ما ذهبنا إليه من أن أصل أدوات الشرط هو « ما » الشرطية وما ألصق بها من قوادم تخدم غرضا في الجملة لانفيده « ما » وحدها .

* * *

وبعد هذا العرض المفصل لتقسيم الأدوات صرفيا عند النحاة يمكن أن نخلص الى أن هناك اتفاقا تاما بينهم من حيث الفكرة الأساسية ، وهي التقسيم إلى حرف واسم ، رغم أن هذا التقسيم قدم في أطر مختلفة تعبر عن جهة التناول .

وتصنيف الأدوات صرفيا لم يعتمد على دراسة وظيفة الأداة في الجملة بعد التركيب ، وإنما من مراقبتها في جمل أخرى تختلف عن الجملة الشرطية مثل جمل الاستفهام ، أو الجمل الخبرية الأخرى . ورغم أن أدوات الشرط قد تكتسب مبنى جديدا يخالف مبناها في جمل وتراكيب أخرى ، فَإِنَّ صورتها تلك هي التي تلفت انتباه النحاة .

(١) العكبري ، التبيان ١ / ٥٩٠ . وانظر أيضا قبل العكبري مكى القيسى في مشكل إعراب القرآن ١ / ١٣٣ ، والأنباري في البيان ١ / ٣٧١ .

وعكس لنا اضطرابهم في تصنيف « إذ ما » أن مفهوم الحرفية والاسمية كان غائما ، ورغم أن قضية كهذه على جانب كبير من الخطورة لا نجد في النحو توفرا على دراستها دراسة وافية ، والمشكلة انبثقت من التقسيم القاصر للكلام ، حيث قسم الكلام بنظرة شديدة التعميم إلى أقسامه الثلاثة المشهورة : الفعل ، الاسم ، والحرف ، واتخذت هذه الأقسام الثلاثة تعريفات غير علمية وغير دقيقة . ومن ينظر فيما أورده أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي من تعريفات للاسم والفعل والحرف ينسبها إلى النحاة ويورد معها ما ينقضها ^(١) ، يدرك مدى التخبط الذي حدث في توزيع الكلمات العربية ، والسبب في ذلك أن الكلمات قد أخذت تصنيفها في أذهانهم قبل أن يحاولوا وضع معايير تضبط ذلك ، خاصة أنهم كانوا ضيقوا على أنفسهم في هذه القسمة ، وما يقوم في الذهن هو الذي يكون له الغلبة ، مثال ذلك ما نقله من الصاحبي : (الاسم ماصِلح أن يكون فاعلا ، قال : وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشياء ذلك لم يكن كلاما كما تقول : إن ضاربك يأتينا . قال فدل هذا على أن الاسم عنده ماصِلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن كيف وعند وحيث وأين أسماء ، وهي لاتصلح أن تكون فاعلة) ^(٢) .

نلاحظ من هذا النص أن اسمية كيف والأدوات التي معها قائمة في الذهن ، ولم يدعهم المعيار المطروح إلى مراجعة تصنيفها ، وهذا يعني

(١) أحمد بن فارس ، الصاحبي ٨٢ وما بعدها .

(٢) أحمد بن فارس ، الصاحبي ٨٣ .

أن الظاهرة اللغوية المدروسة متى كانت غير متجانسة عسر العثور لها على وصف شامل .

وهذا لا يعني أن المعيار المطروح كاف وحده من أجل تصنيف الاسم ، بل إن الاقتصار على معيار واحد فقط لابد أن يخل بدقة التصنيف . فمن أجل تصنيف كلمة لابد أن ندرك كل صفاتها ، وقد تتفق كلمتان أو أكثر في صفة أو أكثر ولكن يبق في النهاية ما يقطع باختلافهما ، ومن هذه المواصفات التي يمكن أن ترصد : بناء الكلمة ، المعاني الصرفية ، وظيفتها في التركيب . وللباحثين المحدثين جهود مشكورة في هذا المجال من أمثال تمام حسان ^(١) .

ونخلص من هذا كله إلى أن تقسيم الأدوات ذلك التقسيم الصرفي قد بنى على أساس غير سليم ، وأنه غير ذي جدوى ، بل إنه قاد الدرس النحوي إلى مناقشات لافائدة فيها ولا حاجة إليها ، ذلك أن اعتبار بعض هذه الأدوات أسماء استتبع أحيانا دراسة بنائها ، وإعرابها .

ومن المهم القول إنه يجب أن تعطى الوظيفة التي تشغلها الكلمة في التركيب نصيبا كبيرا في تصنيف الكلمة ، ولذا جاز في مثل هذا التركيب : « جاء يزيد » أن أصنف « يزيد » في الأعلام ؛ لأن الوظيفة التي يشغلها في الجملة هي وظيفة اسم لا فعل ، ولا يغيب عنا أن هذا هو فعل نقل إلى خانة الأعلام ، ومثل هذا النقل يجري في الأدوات فليس يبعد أن أكثرها كان أصله اسما أو فعلا ، ومن الكلمات ما يستخدم فعلا مرة وأداة مرة ، وذلك هو الفعل « علا » وحرف الجر

(١) انظر كتابه ، اللغة العربية معناها ومبناها .

« على » تقول :

علا زيد الجبل ، وزيد على الجبل .

وهناك أسماء تتحول في بعض التراكييب إلى ما أطلق عليه في النحو العربي مصطلح (ظروف) - وإن كنت أرى تصنيفها في حروف الجر لأنها تعمل عملها - مثال هذه الأسماء : أمام وخلف ، ففي قولنا : «تقدم إلى الأمام وتأخر إلى الخلف» نجد أنهما اسمان . وفي قولنا : «وقف أمام الملك ، وقعد خلف الستار » ، فهما هنا حرفا جر .

والقول بإدخال الظروف في حروف الجر ليس بجديد فهو مؤسس على رأى كوفي نقله لنا ابن السراج :

(ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض ، أمام ، وقدام ، وخلف ، وقبل وبعد ، وتلقاء وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ، ووراء ممدودات ، ومع وعن وفي وعلى ومن ، وإلى وبين ، ودون وعند ، وتحت وفوق وقبالة ، وحيال ، وقبل ، وشطر وقرب ، ووسط ، ووسط ، ومثل ، ومثل وسوى ، وسواء ممدودة ، ومتى في معنى وسط ، والباء الزائدة والكاف الزائدة ، وحول وحوالى ،) (١) .

ونضرب مثالا من التغيرات الحديثة في اللغة ، فمن يلاحظ استخدام (طال + ما) في لغة أنصاف المثقفين يجد أنه تحول إلى أداة ويمكن أن نلاحظ الفرق في مراقبة الجملتين الآتيتين :

- طالما جئنا إلى هذا المكان .

- طالما جئنا إلى هذا المكان فدعنا نجلس .

(١) ابن المراج ، الأصول في النحو ١ / ٢٤٦ .

ثالثا : العمل النحوى

استحوذت الأداة على نصيب كبير من اهتمام النحويين من حيث هى عامل ، فجعل العوامل لديهم أدوات . والعمل من أهم الأركان التى يعتمد عليها النحو العربى . وقد نالت الأدوات أهمية بقدر ما للعمل والعامل من أهمية ، وقد ظهر ذلك جليا فى المؤلفات النحوية (١) .

وقد جنت دراسة الأداة باعتبارها عاملا على دراسة الجملة العربية بشكل عام فقد أهملت جوانب مهمة فيها مثل : الزمن ، كما لم تلق توفرا على رصد التراكييب المختلفة ، ولا أنماط الجملة فى التركيب الواحد . وأهملت دراسة التراكييب المتلازمة كدراسة الاستفهام مع الجواب ، والإثبات مع النفى .

وليس معنى هذا أن كل هذه القضايا أهملت إهمالا تاما فقد درست ولكن فى إطار دراسة العوامل ، فلذا لم تعط حقها من الدرس . واسنأ نرمى إلى اجتثاث نظرية العامل من أصولها ، فهى فى الأساس ليست بذات خطر على المنهج العلمى ، ولكنها بشكلها الذى انتهت

(١) تجلّى الاهتمام بالأدوات فى ثلاثة مظاهر :

الأول : تأليف كتب خاصة لدراستها مثل (معانى الحروف) للرماني و (الأهمية فى علم الحروف) للهروى ، و (رصف المباني) للمالقي ، و (الجنى الدانى) للمرادى ، و (معنى اللبيب) لابن هشام ، أو اطائفة منها مثل (اللامات) للزجاجي .

الثانى : عقد فصول خاصة لها فى الكتب وإطلاق اسمها على الباب .
الثالث : فى الفصول المعقودة لدراسة تراكييب مثل الاستفهام والشرط يكون جل الدراسة على الأداة وعملها .

إليه في النحو العربي وجمدت عليه جعلت النحويين يتوخون ضروباً من التعسف في فهم اللغة ونصوصها ، حتى لقد دفعهم حرصهم على اطراد قواعدهم إلى لئى أعناق النصوص لموافقتها دون معاودة النظر في القواعد نفسها ، غافلين عن أن اللغة تنطوى على حيوية تستعصى على صرامة القوانين .

ولقد كانت نظرية العامل جيدة حيث فسرت مسألة الحركات المتغيرة التي تنتهى بها بعض الكلمات ، ولكنها لم توفق حيناً جعلت هذه الحركة لازمة من اوازم الوظيفة التي تؤديها الكلمة .

يجزم الفعل المضارع بجملته من الأدوات من بينها أدوات الشرط . والجزم حالة من حالات المضارع الإعرابية تقابل حالتى الرفع والنصب . والجزم مقصور على الأفعال كما أن الجر مقصور على الأسماء ^(١) . وعلامة الجزم السكون ، أو حذف المعتل يقول ابن الخشاب عن الجزم إنه (إسكان أو حذف يجرى مجرى الإسكان) ^(٢) .

وقد اختلفت الأقوال حول ماهية السكون أهو حركة أم غير حركة ^(٣) . والحقيقة أن السكون رمز كتابى كالفتحة والضممة يدل على القيمة الخلافية التي تؤديها حالة آخر الفعل المضارع عاطلاً من الحركة .

(١) سيديويه ، الكتاب ٣ / ٩ .

(٢) ابن الخشاب ، المرجل ٢١١ .

(٣) لقد بسط كمال بشر قضية السكون في النحو العربى بسطاً جيداً في كتابه (دراسات في علم اللغة) ١٧٥ .

وليس السكون وحده الرمز الدال على الجزم ، فالحذف كذلك دال على الجزم في الفعل معتل الآخر . ولكننا نستطيع أن نفسر الجزم صوتياً بأنه سلب لحركة قصيرة آخر الفعل المضارع مثال ذلك في الفعل الصحيح :

يَكْتُبُ مُحَمَّدٌ ← لَمْ يَكْتُبْ مُحَمَّدٌ

Yaktubu M. > Lam Yaktub M.

فهكذا سلبت الحركة القصيرة وهى الضمة (ُ : u) ووضع السكون (ْ : 0) ، للدلالة على حذف حركة آخر الفعل . ومثال المعتل :

مُحَمَّدٌ يَدْعُو زَيْدًا < مُحَمَّدٌ لَمْ يَدْعُ زَيْدًا

M. Yad^uu Z. > M. Lam Yad^uu Z.

تحولت الحركة الطويلة (و) إلى حركة قصيرة (ضمة) لأنها مكونة من ضمتين أى حركتين قصيرتين ، فلما سلبت إحداهما بقيت الأخرى ^(١) .

(١) يتغير الفعل الأجوف تغيراً خاصاً في الجزم مثال ذلك :

يَقُولُ مُحَمَّدٌ < لَمْ يَقُلْ مُحَمَّدٌ

Yaquulu M. > Lam yaquul M.

نلاحظ أنه سلبت حركة الآخر وقصرت الحركة الطويلة التالية للقف . وتفسر ذلك أن سلب الحركة القصيرة آخر الفعل للجزم ؛ ولكن هذا أحدث مقطاً مفراطاً في الطول فاحتج إلى تقصيره فحولت الضمة الطويلة إلى قصيرة لتحزير المقطع المفرط في الطول إلى طويل فقط ، والتغير على النحو التالى :

يَقُولُ مُحَمَّدٌ < لَمْ يَقُولْ مُحَمَّدٌ < لَمْ يَقُلْ مُحَمَّدٌ

Yaquulu M. > Lam yaquul M. > Lam yaquul M.

ولكن لماذا تجزم الأدوات ؟ وللإجابة على ذلك ننقل مايقوله ابن بابشاذ في ذلك :

(وإنما جازمت لما اختصت بالدخول على الأفعال ، ومن شأن الحرف إذا اختص ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل)^(١) .

وبمثل ذلك قال ابن يعيش^(٢) . وقد حاول الإجابة على سؤال طرحه هو ، وذلك : (لم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب ؟ فالجواب عن ذلك أن ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعرابا لا يكون في الاسم ولما كان الشرط والأمر والنهى لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذى لا يكون إلا في الأفعال)^(٣) .

= إذن فالملقطع (qua) تحول إلى مفرط في الطول بسبب الجزم (quai) فأرجع إلى حالته بتقصير الحركة (qui) . وانظر : محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة (ط ١ ، دار الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٨) ٦٤ ، عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتى للبنية العربية (ط ١ ، مكتبة دار العلوم / القاهرة ١٩٧٧ م) ٤٢ ، ٨٥ ، رمضان عبد التواب « التطور اللغوى وقوانينه » مقالته في (مجلة كلية اللغة العربية / الرياض ، ع ٥ ، ١٩٧٥ م) ١٤٤ ، الطيب البكوش ، التصريف العربى (لا . نا / تونس ١٩٧٣ م) ١٨٦ .

(١) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٤٣ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤١ .

وتنبه إلى أن هذا الكلام يسرى على النواصب فقال :

(فإن قيل فالحروف الناصبة نحو أن ولن وإذن وكى قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء فهلا كانت جازمة قال لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت غير أنه عرض فيها شبه من أن الثقيلة فعلت عملها على ما سبق)^(١) .

وقد استهدفت هذه المقولة للنقد من قبل الدارسين المحدثين فهذا على أبو المكارم يقول :

(كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف . وأهملوا ما سواهما ، مجموعة « حروف الجزم » ثم مجموعة « حروف الجر » . وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم . كذلك عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، وإذن « فقد عمل كل حرف في القبيل الذى يدخل عليه العمل الخاص به » ، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل . وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحكامها)^(٢) .

ومضى يفند هذه النظرية ، فذكر أنها تتناقض مع غير حروف الجر والجزم ، فهناك حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقا لهذه النظرية ألا تعمل ، ومع ذلك فهي تعمل ، مثل : « ما » « لا » . « إن » النافيات ، و « حتى » و « كى » التعليلية . وهناك حروف مختصة كان ينبغى أن تعمل لكنها مهملة . مثل « ها » للتنبيه ، و « ال »

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤١ .

(٢) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوى ١٩٣ - ١٩٤ .

(م ١٣ - الجملة الشرطية)

للتعريف ويختصان بالأسماء ، و « قد » و « السين » و « سوف » وهى تختص بالأفعال . كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذى يعمل فيه ، فإن منها ما يعمل النصب والرفع مثل « إن » وأخواتها ، و « أن » وأخواتها ، والأوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع والأخريات مختصة بالأفعال وهى تنصبها . والنصب والرفع مشتركان بين الأسماء والأفعال ^(١) .

وينجزم فعل الشرط ، وفعل جواب الشرط . ويكاد يفتق النحويون على أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط . أما فعل جواب الشرط ففى جازمه خلاف .

والقول الأول مانجده عند سيبويه حيث يقول :

(واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله) ^(٢) .

ووجد السيرافى هذا النص ملبسا لأنه يحتمل دالتين . فقال : (وقوله وينجزم الجواب بما قبله يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو إن والشرط ، ويحتمل أن يكون بإن وحدها والاختيار عندى أن يكون بإن وحدها وقد مضى ذكر اختياري رفع خبر الابتداء بالابتداء) ^(٣) .

(١) على أبو المكارم ، تقرير الفكر النحرى ١٩٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦٢/٣ .

(٣) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٢٢٩/٣ . وقد وهم المرادى فذكر أن السيرافى عزا إلى سيبويه القول بأن الأداة وحدها هى الجازمة للجزاء ، ووضح من النص أن هذا مذهب السيرافى واختياره . ويزد السيرافى على أن بين احتمالات دلالة النص . انظر المرادى : شرح ألفية ابن مالك ٢٤٤/٤ .

ولكن السيرافى لم يتنبه إلى نص آخر عند سيبويه يقيد هذا النص بدلالة محددة وذلك قوله (وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تَأْتِنِي ، بإن تَأْتِنِي) ^(١) . وقد عورض سيبويه فى ذلك بحجة أن الفعل لا يجزم الفعل . فاحتج بأن الأداة والفعل بمنزلة الأمر الذى يعمل عمل الأداة ^(٢) .

وتابعه الميرد ^(٣) وابن جنى ^(٤) فى أن الجازم هو « إن » والفعل معا .

والقول الثانى هو أنه مجزوم بالأداة بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعل جواب الشرط . ومن يقول بهذا : الزجاجى ^(٥) . والسيرافى كما تبين من النص الذى نقلناه ^(٦) . والرماني ^(٧) ، وذهب الأنبارى فى (الإنصاف) إلى أن هذا مذهب جمهور البصريين ^(٨) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٣/٣ ، وقد شرح السيرافى هذا النص دون أن يتنبه إلى دلالة على النص السابق قال السيرافى (كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب وذلك قوله وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تَأْتِنِي بإن تَأْتِنِي) انظر شرح كتاب سيبويه ٢٤٩/٣ .

(٢) الفارسي ، أقسام الأخبار ، تحق : على جابر المنصوري (مجلة المورد م ٧ ع ٣ ، ١٩٧٨) ص ٢١٥ .

(٣) الميرد ، المقتضب ٤٩/٢ .

(٤) ابن جنى ، الخصائص ٣٨٨/٢ .

(٥) الزجاجى ، الجمل ٢١٧ .

(٦) انظر ص ١٩٤ .

(٧) الرماني ، شرح كتاب سيبويه ١٦٠/٣ .

(٨) الأنبارى ، الإنصاف ٦٠٢/٢ . ومن هؤلاء النحويين : الهروى ، الواضح ٩٤ . ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٥/١ . الجرجاني =

والقول الثالث أنه مجزوم بفعل الشرط وحده . ولم يذكر صاحب الإنصاف من يقول به ، غير أنا نجده منسوباً إلى الأخفش في (شرح الكافية) ^(١) . وقد أخذ بهذا القول ابن مالك فقال : (وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافاً لزاعمي ذلك) ^(٢) .

والقول الرابع وقد ذكره صاحب التصريح فقال (وقيل الشرط والجواب تجازماً كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش) ^(٣) .

والقول الخامس وهو تفسير الأنباري وهو أن العامل في فعل جواب الشرط هو الأداة ولكن بوساطة فعل الشرط ^(٤) . وهذا التفسير محاولة لتعديل التفسير الأول ويتابعه في هذا ابن الخشاب ^(٥) وابن يعيش ^(٦) .

والقول السادس وهو أن فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار أي

= الجمل ٢٤ . المطرزي ، المصباح ١٠٢ . ابن معطي ، الفصول الخمسون ٢٠٦ . الشلوبيني ، التروطة ١٤٥ . ابن عصفور ، المقرب ٢٧٣/٢ . المالقي ، رصف المباني ١٠٤ . المرادي ، الجني الداني ٢٠٧ .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ .

(٣) الأزهري ، شرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٤) الأنباري ، الإنصاف ٦٠٨/٢ وذهب يدعم رأيه بقياس من خارج اللغة ليزيد فكرته إيضاحاً فشبه جزم الأداة لفعل جواب الشرط بوساطة فعل الشرط بتسخين النار الماء بوساطة القدر .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٢/٧ .

لمجاورته فعل الشرط ، وقد نسب الأنباري هذا إلى الكوفيين ^(١) . وقد شك أحد الدارسين المحدثين وهو محمد خير الحلواني في هذه القضية ذاهباً إلى أن كتب الكوفية لاثذكراها ^(٢) .

والقول السابع وهو أن فعل جواب الشرط مبني على (الوقف) . ونسب الأنباري هذا القول إلى أبي عثمان المازني ^(٣) .

وقد نسب ابن الخشاب وابن يعيش والرضي إلى المازني : أن فعل الشرط وفعل جواب الشرط مبنيان ^(٤) .

(١) الأنباري ، الإنصاف ٦٠٢/٢ .

(٢) محمد خير الحلواني ، الخلاف النحوي ٢٧٠ . يقول المؤلف :

(ففي المسألة التي دار الخلاف فيها حول جزم جواب الشرط يسرق على ألسنة الكوفيين قوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » على أن : المشركين معطوف مجرور على الجوار ، ويبين في رده عليهم أنها معطوفة على : أهل الكتاب وساق على ألسنتهم أيضاً أنهم احتجوا بقوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » . على أن : أرجلكم مجرورة على الجوار ، فتأول الجر ولم يثبت رأيهم .

هذا الذي ذكره أبو البركات لاثبتته الكتب الكوفية الموجودة ، فابن خالويه لا يختلف عن أبي البركات في إعراب الآية الأولى ، وأما الآية الثانية فقد وقف عندها الفراء دون أن يذكر الجوار ، الذي نسب الأنباري إلى الكوفيين) .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ٦٠٢/٢ .

(٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٦ . وابن يعيش ، شرح المفصل ٤٢/٧ .

والرضي ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، ويبدو أنهم استفادوا بذلك من العبارة التي وردت في الإنصاف ٦٠٩/٢ وهي : (فكذلك =

ويعرض الأنباري ومن جاء من بعده إلى مناقشة كل تفسير مناقشة منطقية فيرد منها ما يرد ويقبل منها ما يرضى . وكل هذه التفسيرات وما نتج عنها من مناقشات منطقية ليست بذى فائدة للغة لأن اللغة لها قوانينها الخاصة بمعزل عن المنطق .

وقد استغرقت التفسيرات الاحتمالات الرياضية الممكنة . واعتمدت تفسيرات البصريين على العامل اللفظي ، واعتمد التفسير المنسوب للكوفيين عاملا معنويا (الجوار) أما تفسير المازني فهو يلغى العمل . وربما يكون التفسير الذي يذهب إليه جمهور البصريين وهو أن الأداة جازمة للفعليين ربما يكون أكثر سهولة .

ويلاحظ أن هذه التفسيرات تدور حول الفعل حسب ما جاء في الصورة الأساسية للجملة الشرطية . وما دامت الأفعال مجزومة في الصورة الأساسية فإن هذا الحكم لا بد أن يعمم على الأفعال في الصور الأخرى ، وسوف نتعرض لهذه الصور في موضع آخر . ومعنى هذا أن آراء النحاة حول جازم فعل الشرط وفعل جواب الشرط لم تكن بالتفسير للجزم وإنما جعلت الجزم أساسا وحكما عاما .

تقسيم الأدوات إلى جازمة وغير جازمة :

قلنا في الحديث عن أهمية الأداة أنها اكتسبت أهميتها من حيث العمل ، فإذا كان للأداة أثر بارز على الحركة الإعرابية فإنها تحظى بدراسة النحاة ، ولذلك نجد هنا أبوابا معقودة للنواصب والجوازم

= (فعل الشرط) ففهم من ذلك أن فعل الشرط مبنى كفعل جواب الشرط لأنهما لم يقعا موقع الاسم .

وما إلى ذلك ، ولكن أدوات مثل أدوات الاستفهام نجد الحديث عنها مبعثراً لا يضمنه حيز واحد .

ونلاحظ أثر الاهتمام بالأدوات العوامل في مراقبة دراسة أدوات الشرط ، فغالبا ما تذكر أدوات الشرط العاملة ويستكمل الحديث عن سائر الحروف أثناء الدراسة ، ويكون حديثا عارضا .

وبهذا يكون قد نشأ ما أطلقنا عليه بالتقسيم النحوي فقد قسم النحاة الأدوات إذن إلى قسمين : أدوات عاملة وأدوات غير عاملة ، ولكن هذا التقسيم لم يظهر بشكل واضح إلا في فترات متأخرة في الكتب التعليمية . أما في كتب النحو المتقدمة فهو مفهوم من طريقتهم في دراسة الأدوات دون أن يكون منهم قصد مباشر إلى تقسيمها ، ولعل ذلك راجع إلى شعورهم أن الأصل في الأدوات الشرطية العمل ، وأن الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية فوصفوا الأدوات العوامل بأن فيها معنى الشرط .

وبدأت هذه القسمة عند سيبويه ، إذ عدد الأدوات العاملة ، ثم تحدث بعد ذلك عن أدوات أخرى . وهي : « كيف » و « إذا » ، أما « كيف » فإنه يروى عن الخليل استكراه الجزم بها فهي ليست (من حروف الجزاء) ، ومخرجها على الجزاء ^(١) ، وهذا يعني أمرين : الأول إخراج « كيف » من أدوات الشرط ، والثاني ربط الشرط بالجزم .

ومن هنا يمكن أن نفهم أيضا الكلام على « إذا » فهي ليست من

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٠ ، ومخرجها على الجزاء أي : المعنى المفهوم من الجملة هو ما يفهم من الجملة الشرطية .

أدوات الشرط ، إلا في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر فهى في الشعر تجزم الفعل ^(١) ، ويسأل سيبويه الخليل عن السبب الذى من أجله لا يستخدمون «إذا» فى الشرط فيجيبه بأن «إذا» إنما تجىء وقتاً معلوماً ^(٢) ، ومعنى ذلك أنها إنما تعين نقطة التقاء حدثين فى المستقبل ، دون أن تجمل حدوث أحدهما مشروطاً بحدوث الآخر . ولكنها فى الشعر كما نلاحظ من الشواهد المذكورة ^(٣) تضطلع بتلك الوظيفة الشرطية ، فتجمع إلى تعيينها نقطة التقاء الحدثين فى المستقبل ترتب حدوث أحدهما على الآخر ، فتمتاز بذلك على «إن» .

وننتهى من هذا إلى أن جذور القسمة النحوية للأدوات قد بدأت فى الكتاب ، فرغم ربط (حروف الجزاء) بالقدرة على الجزم ، ومحاولة إقصاء «كيف» عن مجموعة (حروف الجزاء) ، والسكوت عن حرف مثل «لو» ، رغم ذلك نقول إن هذا يشى بوجود أدوات الشرط الهوامل .

واتخذت الأدوات العوامل تقسماً داخلياً ، وهو :

(١) ما يجزم فى مستوى معين من الاستخدام اللغوى وهو

الشعر : وهى الأداة «إذا» .

(٢) ما يجزم فى المستويات المختلفة للاستخدام اللغوى ، وهى

ما عدا سيبويه من أدوات فى بداية باب الجزاء ^(٤) .

ونستطيع القول إننا أمام محورين من محاور التقسيم : الأول هو محور الإعمال والإهمال ، والمحور الثانى مستوى الاستخدام . وسوف نراقب مراعاة هذين المحورين فيما يأتى من محاولات تقسيم نحوية . وتابع المبرد سيبويه فى اعتبار «إذا» أداة جزاء فى مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر . وبين كيف أنها لاتصلح أن تكون أداة شرط ^(١) . فشرح بذلك مصطلح «مؤقتة» الذى يقابله مصطلح «مبهم» ، ويكثر دوران هذين المصطلحين فى الحديث عن «إذا» ، ويفهم من مصطلح «مؤقتة» أن وقت وقوع الحدث محدد بهذه الأداة ، ومن مصطلح «مبهم» أن الأداة لاتحدد وقتاً لوقوع الحدث إذ تجعله مفتوحاً .

وسكت المبرد عن «كيف» وكذلك سكت عن «لو» فى «المقتضب» غير أنه تحدث عن «لو» فى الكامل فى غير موضع ، فقرر أنها تشارك (حروف الجزاء) فى ابتداء الفعل وجوابه ^(٢) ، وأنها قد تنسع فتصير فى معنى «إن» الواقعة للجزاء نحو : أَنْتَ لَا تُكْرِمُنِي وَلَوْ أَكْرَمْتُكَ ، تريدو «إن» ^(٣) . رغم هذا فهو يخرجها من (حروف الجزاء) ، فلاتجزم كما تجزم «إن» ، لأن (حروف الجزاء) إنما تقع لِمَا لم يقع ، وبصير الماضى معها فى معنى المستقبل . و«لو» تقع فى معنى الماضى ^(٤) . ولكن هذا الحديث عن «لو» يحمل فى ثناياه اعترافاً بأن «لو»

(١) المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٥ - ٥٦ .

(٢) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧٨ .

(٣) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧٧ .

(٤) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧١ ، ١ / ٢٧٧ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦١ - ٦٢ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٥٦ .

أداة من أدوات الشرط لاختلاف عنها إلا في أنها لا تنجزم .

وبهذا لانجد عند المبرد سوى القسمة الداخلية لعوامل المجازاة ، وباستخدامه مصطلح (عوامل المجازاة) ^(١) يؤكد متابعتها سببويه في ربط الأداة بالعمل .

وتابع ابن السراج بعد ذلك سببويه والمبرد فأشار باقتضاب إلى أن « إذا » يجازى بها في الشعر ضرورة ^(٢) ، أى أنها تستخدم أداة شرط جازمة . وهذا إلحاح على مراعاة مستوى الاستخدام ، غير أن النحاس ينسب إلى النحاة جميعا القول بجواز الجزم بـ « إذا » وجعلها بمنزلة (حروف المجازاة) لأنها لاتقع إلا على فعل وهى تحتاج إلى جواب وهكذا (حروف المجازاة) ^(٣) . ويستثنى الخليل وسببويه والفراء الذين يختارون عدم الجزم بها لأن ما بعدها مؤقت ^(٤) . ويعنى عدم الجزم بها عند سببويه إخراجها من أدوات الشرط .

وفي حديثه عن « لو » ينطلق من معطيات كتاب الكامل للمبرد فهو يعدها مشبهة (لحروف الشرط) ^(٥) ، فهى لا يليها إلا فعل ^(٦) ، ولا بد لها من جواب ^(٧) ، ولكنها رغم أن فيها معنى الشرط والمجازاة

لا يجازى بها ^(١) . ويورد قول المبرد في تعليل ذلك ^(٢) .

ولانستطيع أن نفهم من شبه « لو » بـ (حروف الشرط) ومن تضمنها لمعنى الشرط والمجازاة إلا كونها أداة شرط ولعل مفهوم (يجازى بها) بدأ يقتصر على معنى (يجزم بها) ويورد الرماني ما يقال من تضمن « لو » لمعنى الشرط ، فهى عنده من الحروف الهوامل ^(٣) ، وما منعها من العمل - وفيها معنى الشرط - إلا مخالفتها (حروف الشرط) بأنها لاترد الماضى مستقبلا ^(٤) .

أما ابن فارس في الصحاح فهو يقول عن « إذا » : (تكون إذا شرطا في وقت مؤقت ، تقول : إذا خرجت خرجت) ^(٥) ومعنى هذا أن ابن فارس لا يربط الشرط بالجزم أو أنه ممن يجيز الجزم متابعا في ذلك من أشار إليهم النحاس من قبل ^(٦) .

على أن ابن فارس لغوى يهتم بالمعاني الدلالية أكثر مما يهتم بالقضايا النحوية ، ولذا لانجده يتحدث عن « كيف » الشرطية ^(٧) .

أما عن « لو » فهو يورد قول الفراء بأنها تقوم مقام « إن » ، لأن فيها معنى الشرط ^(٨) .

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٣ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .

(٣) الرماني ، معاني الحروف ١٠١ .

(٤) الرماني ، معاني الحروف ١٠٢ .

(٥) ابن فارس ، الصحاح ١٣٩ .

(٦) انظر ص ٢٠٢ . والنحاس ، إعراب القرآن ١٣٠١ .

(٧) ابن فارس ، الصحاح ١٥٩ .

(٨) ابن فارس ، الصحاح ١٦٣ .

(١) المبرد ، المقتضب ٤٦/١ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ١٦٦/٢ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٠١ - ١٣٠٢ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ١٣٠٢ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ ، ١٣٣٩ ، ١٣٥٧ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٥٩٧ ، ١٣٣٩ .

(٧) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .

وبعد القزاز الجزم بـ « إذا » ضرورة شعرية متابعا بذلك سببويه ، أما الجزم بها فلمشابهتها (حروف الشرط) بردها الماضي إلى المستقبل ^(١) . وهى عند الهروى ظرف زمان للمستقبل فى معنى (الجزاء) ^(٢) ، ويؤكد القيسى أن « لو » فيها معنى الشرط ولكنها لم تجزم لأنها خالفت (حروف الشرط) لاختلاف المعانى فهى لا ترد الماضي مستقبلا ^(٣) وكذلك يعلل عدم الجزم بـ « إذا » فى كل الكلام بأنها مخالفة (حروف الشرط) ^(٤) . ولعل هذه النظرة إلى « لو » هى التمهيد الطبيعى لظهور التقسيم الواضح فى الكتب التعليمية لأدوات الشرط إلى جازم وغير جازم .

وبضيف ابن بابشاذ أدوات الشرط فى الحروف الجازمة حيث يدرسها أثناء دراسته للحرف الجازم « إن » الشرطية ؛ ذلك أن بقيمة الأدوات محمولة عليها ^(٥) . ويذكر « إذا » عرضا ويشترط للجزم بها أن تكون فى الشعر ومعها « ما » . وينسب الجزم بـ « كيفما » إلى الكوفيين دون البصريين ^(٦) . ونلاحظ أن ابن بابشاذ تحدث عن الجزم أو عدم الجزم فى « إذا » و « كيفما » ، ولكنه لم يذكر شيئا عن معنى الشرط فيهما .

(١) القزاز ، ضرائر الشعر ٢٢٨ — ٢٢٩ :

(٢) الهروى ، الأزهية ٢١١ .

(٣) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ ، وانظر حديثه عن « إذا » فى ٢١٩/٢ ، ٢٦٤ .

(٤) القيسى ، المشكل ٢/٣٤٨ وانظر حديثه عن « إذا » فى ٢١٩/٢ ، ٢٦٤ .

(٥) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٢ .

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٧ — ٢٤٨ .

أما الجرجانى فقد تحدث فى المقتصد عن « إذا » وذكر السبب الذى من أجله لم تستعمل أداة للشرط وهو ما وجدناه سابقا عند الخليل وسببويه ، وهو بذلك لم يقتصر على الحديث عن الجزم بها وعدمه وأكد بذلك أن الشرط بها مرتبط بالجزم . وإذا استخدمت أداة شرط صارت بمنزلة « إن » ^(١) .

ونجد لأول مرة عند الزمخشري فى المفصل تصريحاً بأن « لو » أداة شرط مثل « إن » يقول الزمخشري عن « إن » و « لو » : (يندخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء كقولك : إن تضربني أضربك ولو جئتني لأكرمتك) ^(٢) .

والزمخشري بهذا يضرب صفحا عن قضية الجزم فرغم أن « لو » غير جازمة لم يخرجها من أدوات الشرط ، وهذا يعنى أن أدوات الشرط على نوعين : جازم وغير جازم . وفى (الأنموذج) يذكر « إن » ولو « معا فى فصل (حرف الشرط) » ^(٣) .

ولا نجد عند ابن الشجرى إلا ترديد سبب عدم الجزم بـ « إذا » دون الالتفات إلى صلة الجزم بالشرط ^(٤) . وعلى أية حال فليس عند ابن الشجرى تقسيم للأدوات كما ذكرنا سابقا . وكما لم نجد لقول الزمخشري صدى عند ابن الشجرى كذلك لا نجد له عند ابن الأنبارى أيضا فهو يكتفى فى حديثه عن « لو » بتكرار القول بأن فيها (معنى الشرط) ومع ذلك فهى لم تجزم لأنها لا تنقل الماضي إلى المستقبل بخلاف

(١) الجرجانى ، المقتصد ١٠٦٢ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ .

(٣) الزمخشري ، الأنموذج فى النحو (ط ١ مط الجواثب / قسطنطينية ١٢٩٩) ١٠٤ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمل الشجرية ١/٣٣٣ .

حرف الشرط ، والشرط إنَّما يكون بالمستقبل ^(١) .

وهذا ما رددته العكبرى أيضا ^(٢) . أما ابن يعيش فهو يفصل فكرة الزمخشري عن « لو » ويقول إنَّ الخلاف بين « لو » و « إن » في الزمان وإنَّ كانت « لو » مثل « إن » ، يقول ابن يعيش عن « لو » : (فهي خلاف إنَّ في الزمان وإنَّ كانت مثلها من جهة كون الأول شرطا للثاني ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما « إنَّهما يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء كقولك إنَّ تَصْرِيْفِي أَضْرِبُكَ وَلَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ » فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول كما يتوقف الإكرام على وجود المجيء ^(٣)) ومن أجل هذا الخلاف يقول إنَّ فيها (معنى الشرط) ^(٤) . وأنها تشبه أداة الشرط ^(٥) . المهم أنَّ ثمة إحساسا بوجود أدوات شرط غير جازمة وإنَّ لم يكن التقسيم واضحا . وهذا الإحساس نجده عند الشلوبيني إذ يقول عن « لولا » : (لولا زيد لأكرمتهك ، فإنَّ هذا من باب الشرط والجزاء من حيث كان سببا ومسببا عنه ، ولم يكن فيه جزم) ^(٦) ، ولكننا لانستطيع الجزم بأنَّ صورة التقسيم متضحة عنده لأنَّه يدرس أدوات الشرط في إطار الأدوات الجازمة ويصنفها في الجازم المقتضى فعلين ^(٧) وكذلك

(١) ابن الأنباري ، البيان ١ / ١١٥ - ١١٦ .

(٢) العكبرى ، التبيان ١٠١ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨ / ١٥٦ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ / ١٠ .

(٦) الشاويبي ، التوطئة ٢٣٦ .

(٧) م . ن . ص . ن .

وصنفها ابن عصفور في جوازم الفعل المضارع وسماها جازم فعلين ولذلك لم نجد عنده ذكرا لأدوات غير جازمة ^(١) .

أما ابن مالك فإنه يصرح في التسهيل بأنَّ « لو » (حرف شرط) ، واستعملها في الماضي غالبا ، فإذا لم يجزم بها إلا اضطرارا ^(٢) ، وكذلك « كيف » جوزى بها معنى لأعمالا ^(٣) ، أي أنها من أدوات الشرط غير الجازمة ، ونفهم من ذلك أن الجزم ليس لازمه في كل أدوات الشرط ، فثمة أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة ولكن يظل عدم التصريح بالقسمة موجودا . ولعل ذلك راجع إلى أن أدوات الشرط تدرس في إطار الجوازم أساسا ، ثم تلحق بها ملاحظات عن أدوات شرطية غير جازمة ، وذلك واضح من ألفية ابن مالك فبعد أن أنهى الكلام على أدوات الشرط الجازمة عقد فصلا للأداة « لو » وحدها ^(٤) .

وعند الرضى في شرح الكافية ما وجدناه عند متقدميه من اعتبار « لو » أداة شرط فالكلام الذي يسق حولها مأخوذ فيه هذا الاعتبار ، ف« لو » عنده موضوعه لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جزائه ^(٥) . ولكننا أيضا لانجد نصريحا بتقسيم أدوات الشرط إلى أدوات جازمة وأخرى غير جازمة .

وينظر المالتى إلى « لو » مرة على أن فيها (معنى الشرط) وإن لم يكن

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٣ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ٢٤٠ ، وكذلك صرح بذلك في الألفية قال :

(« لو » حرف شرط ، في مضى ويقل

ايلاؤها مستقبلا ، لكن قبل)

انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٦ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٦ .

(٤) انظر نص الألفية في شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٦ :

(٥) الرضى ، شرح الكافية ١ / ١٠٩ .

لفظها كذلك ، ولا عملها ، وتخلص الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط^(١) ، ولكنه يعبر مرة أخرى فيقول إنها (حرف شرط) بمنزلة «إن» ، إلا أنها لا تجزم بها ، كما يجزم به «إن»^(٢) . وهذا يعني أنها أداة شرط غير جازمة . ولكننا نعود فنقول إن فكرة التقسيم لم تظهر جلية بعد خاصة أن المالك لم يتخلص بعد من فكرة إخراج «لو» من أدوات الشرط . وينقل المرادى اختلاف النحاة في «لو» فيقول : (اختلف في عد «لو» من حروف الشرط . فقال الزمخشري وابن مالك : «لو» حرف شرط ، وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال ، و«لو» إنما هي للتعليل في الماضي فليست من أدوات الشرط)^(٣) وكان كلام المرادى على «لو» طويلاً ولكنه لا يفيدنا في التعرف على ظهور الاتجاه نحو تقسيم الأدوات الشرطية إلى جازمة وغير جازمة . وليس لنا أن نتوقع مثل ذلك في كتب الحروف بسبب طبيعة تصنيفها المعجمي لذلك لانجد عند ابن هشام اتجاهها نحو تقسيم الأدوات ، ولكنه فصل الكلام على «لو» مستفيداً مما جاء به المرادى من أقوال وأعاد تنظيم المادة تنظيمًا جيداً وهي عنده على خمسة أوجه ، وبهنا الوجه الأول والثاني ، فالأول المستعمل في نحو : «لو جاءني لأكرمه» فهذه تفيد الشرطية ، أي عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها ، وتفيد تقييد الشرطية بالزمن الماضي ، وتفيد الامتناع^(٤) ، والقسم الثاني : أنها تكون حرف شرط في المستقبل ،

(١) المالكى ، رصف المباني ٢٩٠ .

(٢) المالكى : رصف المباني ٢٩١ .

(٣) المرادى ، الجنى الداني ٢٨٣ .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢٨٣/١ .

إلا أنها لا تجزم^(١) . وذلك لغلبة دخول «لو» على الماضي ، ولو أريد بها معنى إن الشرطية^(٢) .

ولعل هذين الوجهين يفسران لنا ما وجدناه عند المالك سابقاً من النظر إلى «لو» على أن فيها (معنى الشرط) مرة وعلى أنها (حرف شرط) مرة أخرى^(٣) .

وتحدث ابن هشام عن «كيف» على اعتبار أنها شرطية وأورد الخلاف في جزمها^(٤) . أما «إذا» فلم يوردها في المغنى . ويردد السيوطى كثيراً من الأفكار التي أثبتت حول «لو» دون أن يأتي بجديد ، بل إنه دون من سبقوه تنظيماً ووضوحاً^(٥) .

ونستطيع الآن القول إن محاولة تقسيم أدوات الشرط مرت بمراحل ، المرحلة الأولى هي المرحلة المتقدمة والتي يمثلها سيبويه والمبرد ، وفي هذه المرحلة كانت أدوات الشرط تدرس في باب خاص هو (باب الجزاء) أو (المجازاة) ، ولكن (الجزاء) في تلك المرحلة كان مرتبطاً بالجزم فأداة (الجزاء) لا بد لها أن تكون جازمة . لذلك نوقشت أدوات أخرى أثناء الدراسة تشابه أدوات الشرط أي أدوات (الجزاء) من حيث المعنى الذي تؤديه في الجملة . ولكنها لا تجزم ، لذلك لا تعد من أدوات الشرط .

(١) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢٨٨/١ .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٣٠٠/١ .

(٣) ذكرنا هذه الملاحظة في ص ٢٠٧ - ٢٠٨ وانظر : المالكى ، رصف المباني ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢٢٥/١ .

(٥) السيوطى ، جمع الهوامع ٦٤/٢ ، ٦٥/٢ ، ٦٦/٢ ، ٦٧/٢ .

(م ١٤ - الجملة الشرطية)

وكان هناك فرصة بعد ذلك لتعميق مفهوم الشرط وأدواته ، ولكن المرحلة التالية كانت أكثر اهتماماً بالعمل والعامل ، فنظر إلى أدوات الشرط من حيث هي عوامل ؛ لذلك صنفنا في الحروف التي تجزم الفعل المضارع . وعد ابن السراج للشرط حرفاً واحداً هو « إن » ، وقد يحذف وتنوب عنه أسماء . ويذكر ابن السراج « لو » وأوجه شبهها بأدوات الشرط ؛ غير أنها لا يجازى بها ، ويفهم من استعماله (لا يجازى بها) أنه (لا يجزم بها) .

ويتردد بعد ذلك ذكر ما في بعض الأدوات مثل « لو » من دلالة على الشرط بحيث لا تختلف عنها إلا بعدم الجزم ونجد ذلك عند الرماني والقيسي وبعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وفيها يصرح الزمخشري بكون « لو » أداة شرط مثل « إن » ويدرسهما تحت فصل (حرف الشرط) ولكن دراسة أدوات الشرط في جوازم المضارع ظلت متبعة منذ بدأت عند ابن السراج ، واستمرت إلى الشلوبيني وابن عصفور اللذين فرقاً بين ما يجزم فعلاً وما يجزم فعلين وضمنوا القسم الثاني أدوات الشرط وهي المرحلة الرابعة وظلت تدرس الأدوات غير الجازمة ضمناً دون أن تخصص بفصل خاص . وتأتي المرحلة الخامسة وهي التي يمثلها ابن مالك ؛ ذلك أنه خصص للأدوات غير الجازمة فصلاً أحقّه بالأدوات الجازمة ، واتبعه في ذلك من جاء بعده من شراح ألفيته كابن هشام وابن عقيل وغيرهما ^(١) .

(١) واتبعه أيضاً بعض المؤلفين المحدثين الذين ألفوا كتباً نحوية تعليمية متأثرة في منهجها بالألفية ، وقد سمي بعضهم الفصل الذي يدرس به لو (أدوات الشرط غير الجازمة) ، من هؤلاء : محمد عباد (النحو المصنف) ٢٩٠ ، أمين على السيد (في علم النحو) ٢٧٢ .

رابعاً : الجانب الدلالي

من أبرز ما يميز أداة الشرط عن غيرها من الأدوات جانبها الدلالي ، وقد ركز النحاة في حديثهم عن جانب الأداة الدلالي على أمرين : الأول أن دلالتها عامة ومبهمة . والأمر الثاني : أن فيها (معنى الشرط) أو (معنى الجزاء) أو (معنى المجازاة) وكل هذه المصطلحات مترادفة وغالباً ما يقصد بمعنى الشرط وما يرادفه التعليق ، أي الربط الشرطي بين حدثين .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الجانب على شيء من الغموض يحتاج معه إلى شيء من البسط ، لذا سنتناول في الصفحات التالية قضية الإبهام والعموم . ثم نحاول معرفة ما يقصد بمعنى الشرط . وبعد هذا نعتقد دراسة لأداة يقال إن فيها معنى الشرط وهي (أما) .

١ - الإبهام والعموم في الأداة الشرطية :

إن من اللوازم التي لا بد أن تكون لأداة الشرط هو أن لا تدل على محدد وإنما تكون دلالتها مبهمة وعامة ، فالأداة « إن » في الجملة : (إن يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرُو) لا تحدد وقتاً وإنما تكتفي بهذا الربط الشرطي بين الحدثين . وهي بهذا تختلف عن (الظرف) « إذا » إذ تُعَيِّن « إذا » نقطة التقاء الحدثين ؛ (فتجئ وقتاً معلوماً) كما يقول الخليل ^(١) . ولذلك سماها المبرد « مؤقتة » ^(٢) . وكأنها تضطلع بتعيين وقت حدوث الحدث الرئيسي في الجملة .

(١) سيديويه ، الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٢) المبرد : المقتضب ٥٥ / ٢ وقد ورد المصطلح عند الفراء قبل المبرد في معاني القرآن ١٠٣ / ٢ .

يقول سيبويه : (وسألته عن إذا . مامنهم أن يجازوا بها ؟ فقال :
الفعل في إذا بمنزلة في إذ . إذا قلت : أَذْكَرُ إِذْ تَقُولُ . فإذا فيما تستقبل
بمنزلة إِذْ فيما مضى . ويبين هذا أن إذا تجيء وقدما معلوما ، ألا ترى
أنك لو قلت : آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسنا . ولو قلت : آتيك
إن احمرَّ البُسْرُ ، كان قبيحا . فإن أبدا مبهمة . وكذلك حروف الجزاء .
وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت :
الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه . وقال ذو الرمة :

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ ^(١)

ويمكن أن تتضح الفكرة إذا قلنا : إن « إذا » كالضمير الموصول لا تحول
الجملة التي هي فيها من البساطة إلى التركيب . ولكنها في الشعر كما
يرى سيبويه تأتي مثل « إن » ولكن ذلك من قبيل الاضطراب . يقول :
(وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن . حيث رأوها لما
يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب .

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَّارِبِ ^(٢)

ولا بد أنها في هذه الحالة سنسأله عن الدلالة الظرفية الخاصة حيث
لم يعد ما بعدها صلة لها . والمعيار الذي جاء به الخليل لا يضطرب هنا

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٠/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦١/٣ .

فلو أحلنا مكانها « إن » لكان الكلام مستقيما على هذا النحو :

[إن] قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَّارِبِ

ولا بد من التأكيذ على أن ما بين « إن » و « إذا » هو أمر مشابهة ؛ ولكن
« إذا » تزيد على « إن » في الدلالة الظرفية المطلوبة ونستطيع القول : إنها
تساوى من حيث الدلالة هنا « متى ما » . ويكون ابن مالك على صواب
إذ اعتبرها محمولة على « متى » ^(١) .

وفي « إذا » مسألتان مشكلتان . الأولى أنه لا يمكن لنا أن نركن إلى
مسألة الجزم بإذا من أجل تحديد دلالة « إذا » أي شرطية أم موصولية
ومن ثم اعتبار الجملة ، شرطية أو غير شرطية . والسبب أن « إذا » قد
يأتى بعدها أفعال ماضية لا يظهر فيها جزم وهذا كثير . ونصادف في
النحو كثيرا من الاضطراب في تحديد دلالة « إذا » . ولا مفر في هذه
الحالة من الاحتكام إلى السياق ، وإلى مضمون الجملة . فالمضامين
الشرطية تكون كالقوانين التي لا ترتبط بوقت محدد إذا كان الزمن
هو موضوع الشرط .

والمشكلة الثانية قصر « إذا » الشرطية على الشعر وجعل ذلك
ضرورة ، فهذا الحكم يحتاج إلى كثير من التمحيص والمراجعة ، ذلك
أنه لا يمكن قبول قضية معيارية لا تستند إلى كثير من الاستقراء لظاهرة
لغوية معينة في جميع المستويات اللغوية . ولو رجعت النصوص النثرية
لربما وجدت « إذا » الشرطية مستخدمة فيها ، ونضرب مثالا على ذلك
من استخدام أحد النحويين الذين يتابعون سيبويه فيما ذهب إليه ،

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٧ .

وهو المبرد^(١) . يقول المبرد في معرض حديثه عن « من » وأنها لما يعقل :
(وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل
معناه . لأن المتكلم يبين به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا)^(٢) .
فالمبرد يقرر في الجملة التي تحتها خط قاعدة عامة ، ولا شك أن
استخدامه لـ « إذا » في الموضعين كان استخداما شرطيا .

وقضية الإبهام متصلة بقضية الصلة ، فإن انعتاق الأداة من أن يكون
مابعدا صلة لها يحقق ما يراد لها من الدلالة على الإبهام والعموم ،
ومن أجل هذا وجب أن تكون « من » ، و « ما » غير موصولتين في الشرط ،
ومن أجل ذلك تفقد « من » الدلالة الشرطية إذا دخلت عليها (إن)
لأنها تدخل على الجملة البسيطة وقد ذكر سيبويه أن (من) تتحول
من الشرطية إلى الموصولية إذا دخلت عليها (إن) وغيرها مما يدخل
على المبتدأ والخبر^(٣) .

وعلى لذلك ابن السراج فيما بعد بقوله :

(ولو أدخلت إن المشددة على « من » لقلت : إن من يزورنا نزوره ،
لأن المجازاة لاتقع هاهنا ، فإن قلت : فلم لاتعمل « إن » في « من »
وتدعها للمجازاة كما أعملت إن الابتداء ؟ فلأن « إن » التي للمجازاة
لاتقع هاهنا لأن إن المشددة ، توجب بها والمجازاة أمر مبهم ، يعنى
أنه لايقع « إن » التي للمجازاة بعد « إن » الناصبة ، والمجازاة ليس

بشيء مخصوص إنما هو للعامة وإن الناصبة للإيجاب ، وكذلك :
لَيْتَ مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ ، وَلَعَلَّ وَكَانَ وَلَيْسَ ؛ لأنك إذا
قلت : مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ^(١) ، وما تُعْطَى نَأْخُذُ^(٢) ، فَانْتِ تَبْهَمُ
ولا توضح ، وهكذا يجيء الجزء بين وأخواته ، فإن أوضحت منه
شيئا بصلة ذهب عنه هذا العمل وجرى مجرى « الذى »^(٣) .

ويبين الجرجاني لماذا تلازم دلالة الشياح أدوات الشرط منطلقا من
الوظيفة التي تؤديها بها في الجملة ، يقول الجرجاني : (اعلم أن هذه
الأسماء نابت مناب « إن » لضرب من الاختصار والتقريب وذلك أنه
كان يجب أن يقال : إن تَضْرِبَ زَيْدًا أَضْرِبْ ، إن تَضْرِبَ عَمْرًا
أَضْرِبْ ، وإن تَضْرِبَ خَالِدًا أَضْرِبْ ، إلى ما لا يُقْدَرُ على استيفائه
ويمتنع الغرض منه فتأتى باسم عام يشمل على الجميع ، وترك استعمال
إن معه فقيـل : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ ، فدل على كل إنسان ، وقام مقام إن
كما دل « كم » على العدد والاستفهام ، وكذا ، مَا تَفْعَلُ أَفْعَلْ ، لأن « ما »
مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياح أنبى به وجعل نائبا عن حرف
الشرط فجزم مابعدده كما تجزم إذا قلت : إن تَصْنَعُ شَيْئًا أَصْنَعْ ،
وهذا حكم « أى » لأنه مبهم مثل « ما » و « من » ، فإذا قلت : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ

(١) هكذا في الكتاب المطبوع وصحتها : من يزورنا نزوره .

(٢) هكذا في الكتاب المطبوع وصحتها : وما تعطى نأخذ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٧١/٢ - ١٧٢ .

(١) المبرد ، المقتضب ٥٥/٢ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٥١/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٧٣/٣ .

أَضْرِبُ ، كان بمنزلة قولك : مَنْ تَضْرِبُ مِنْهُمْ أَضْرِبُ ، وإن تَضْرِبُ
إِنْسَانًا مِنْهُمْ أَضْرِبُ ، وقوله تعالى (أَيَا مَا تَدْعُوا) التقدير فيه أياً
تدعوا و « ما » مزيدة وتدعوا خطاب للجماعة دون الواحد فالأصل تدعون
وسقط النون للجزم ^(١) .

ولهذه الصفة التي تلازم أداة الشرط نجد لبعض الكلمات دلالة
شرطية . وقد قسم أبو على الفارسي الأسماء المبتدأة إلى قسمين : قسم
عار من معنى الشرط والجزاء ، وقسم متضمن معنى الشرط والجزاء وهو
الأسماء الموصولة والنكرة الموصوفة ^(٢) . وقد فصل ذلك الجرجاني في
(المقتصد) .

يقول الجرجاني بعد تفسير الصلة :

(وذلك أن الموصول يسرى فيه معنى الشرط والجزاء فيدخل الفاء
في خبره . ويكون ذلك بعد حصول شريطين . إحداهما : أن تكون
الصلة من الفعل . والثانية : أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون
شائعاً . ومثال ذلك قوله عز وجل (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ) ^(٣) ألا ترى
أن الصلة في قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ) ينفقون وهو فعل .
وليس يراد بالذين قوم بأعيانهم بل الغرض الجنس والكثرة ، فالذين
مبتدأ ولهم خبره . كقولك زيد له نصيبه ، وقد دخل الفاء كما ترى ،
لأن فيه معنى الشرط والجزاء . ألا ترى أنه بمنزلة قولك : مَنْ أَنْفَقَ
فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، وإن يُنْفِقَ إِنْسَانٌ فَلَهُ الْأَجْرُ ^(٤) .

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٢ والآية : (الإسراء ١١٠) .

(٢) أبو على الفارسي ، الإيضاح ٥٣ .

(٣) البقرة ٢٦٢ .

(٤) الجرجاني ، المقتصد ٢٦٤ - ٢٦٥ .

ونحب أن نشير إلى أن في الشريطين اللتين ذكرهما الجرجاني
بعض التناقض ، وذلك أن الدلالة على العموم تتناقض مع كون
الموصول [الصفة الموصولة] موصولة بالفعل ، فكان ينبغي أن يقال
أن الموصول [الصفة الموصولة] إذا نقلت لتكون أداة شرطية فإنها
تتصدر وتنعتق من صلتها فيكون بعدها جملة فعلية هي جملة الشرط ،
وذلك إذا دلت على العموم .

ويعال الجرجاني لشريطة الشيع في الموصول فيقول : (وأما اعتبار
معنى الشيع فيه فلاجل أن الجزء لا يكون إلا في الشيع والشائع .
تقول : مَنْ يَخْرُجُ فَلَهُ دِرْهَمٌ . ولا تقول : زَيْدٌ يَخْرُجُ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فتأتي
بالمخصوص . وكذلك إذا قلت : الَّذِي يَأْتِينِي . وأنت تريد واحداً
بعينه قد عهده المتكلم لم يجر أن تدخل الفاء في خبره فتقول :
الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ . كما لا يجوز أن تقول : الرَّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ ^(١) .
ويأتي الموصول أداة شرط ولكنه لا يجزم وتعليل ذلك عند الجرجاني
(أنه لم يوضع على الجزء في الأصل وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه
من الشيع) ^(٢) .

إذن يمكننا اعتباره أداة شرط غير جازمة . ومثل الموصول في ذلك
أيضاً ما يطلق عليه في النحو العربي (النكرة الموصوفة) يقول الجرجاني :
(وكذا تقول : كُلُّ رَجُلٍ أَتَانِي فَلَهُ دِرْهَمٌ . فيكون جزء في المعنى ،
ولا يجوز : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، بالجزم لأنه لم يوضع على
معنى حرف الجزء كما وضع مَنْ وما ومتى وأين وما أشبه ذلك . وليس

(١) الجرجاني ، المقتصد ٢٦٥ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٢ .

لأحد أن يقول : كيف لم يبنوا كل ظرف على معنى حرف الجزاء ، كما لا يجوز أن يقال كيف لم يصوغوا الذى على معنى الاستفهام كما صاغوا مَنْ وما ^(١) .

وإن يكن لنا تعليق فهو أن هذه التعليقات لافائدة فيها ، ويكفى أن نقبل الواقع الوصفى وهو عدم الجزم ، أما العلة فأحسب أنها غير ذات قيمة ، لأن الجزم وعدم الجزم أمر غير معال ولنا نجد وراءها سبباً حقيقياً ، فهذه أدوات الشرط بعضها يجزم وبعضها لا يجزم ، وكذلك أدوات النفي بعضها يجزم وبعضها لا يجزم . وعلينا أن نعرف الملابس التى يكون فيها الفعل مجزوماً ، ومن هذه الملابس أن يلى بعض الأدوات .

ودلالة العموم التى فى « ما » وغيرها من الموصولات لاسبيل إلى معرفتها إلا من السياق نفسه ، ولكن فهم السياق قد يتعدد فى بعض الأحيان ، ونضرب على ذلك مثالا من القرآن الكريم . قال تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ) [النساء ٧٩] فالأخفش يعتبر « ما » بمعنى الذى ، وغيره يعتبرها شرطية ، ويؤيد النحاس قول الأخفش مستندياً فى ذلك إلى شاهد من خارج النص ، وهو مناسبة الآية ، والمناسبة هى أنها نزلت فى شيء بعينه من الجذب ^(٢) .

ولكن المتأمل فى الآية يرى أنها جملة شرطية صريحة ولا تعارض بين الآية ومناسبة النزول ، فكون الآية تنزل فى شكل جملة شرطية

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٢ - ١٠٦٣ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٢٣٥ .

إنما لتضع قانوناً عاماً ليس لحادثة النزول وحدهما وإنما لكل الحوادث والدليل على عموم « ما » هو استخدامه « من » وهى قرينة بينت بجرها « حسنة » أنها مستغرقة للحسنات كلها .

وقد فصل الفراء القول على هذه القرينة ^(١) .

٢ - معنى الشرط :

يطلق مصطلح « معنى الشرط » على دلالة بعض الأدوات التى تخالف أدوات الشرط فى بعض أحكامها ، ولكنها تؤدى كما يفهم النحاة الغرض الذى تؤديه الأداة الشرطية نفسها .

ولا نجد هذا المصطلح عند سيبويه ، وإنما نجد تعبيراً آخر عنه ، وذلك فى إجابة الخليل له على سؤاله عن « كيف » (وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعُ أصنعُ . فقال : هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها على أى حال تكنُ أكُنْ) ^(٢) .

فما هو مخرج الجزاء ؟ وهل يعنى ما نجده عند غيره وهو (معنى الجزاء) ؟

ونقل لنا ابن السراج عن أستاذه المبرد رأيه فى « كيف » وهو رأى لم نجده فى المقتضب ولا الكامل ، كتب ابن السراج :

(وقال سيبويه : سألت الخليل عن « كيف » لم لم يجازوا بها ؟ فقال : هى فيه مستكرهة وأصلها من الجزاء ذلك لأن معناها على أى

(١) الفراء ، معانى القرآن ١٠٣/٢ - ١٠٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦٠/٣ .

حَال تَكُنْ أَكُنْ ، وقال محمد بن يزيد ، والقول عندى فى ذلك أن
علة الجزاء موجودة فى معناها ، فما صح فيه معنى الجزاء جوزى به
وما امتنع فلا جزاء فيه ، وإنما امتنعت « كيف » من المجازاة لأن حروف
الجزاء التى يستفهم بها كانت استفهاما قبل أن تكون جزءا ، (١)
ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكنا يقع على المعرفة
والنكرة جوزى به ، لأن حروف الجزاء الخالصة تقع على المعرفة والنكرة
وتقول : إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ أَنَّهُ . وَإِنْ يَأْتِنِي رَجُلٌ أُعْطِيَ . فكذلك مَنْ ،
وما ، وأَيُّ ، وَأَيْنَ ، وَمَتَى . وَأَنَّى . وذلك إذا قلت فى الاستفهام :
مَنْ عِنْدَكَ ؟ جاز أن تقول : زَيْدٌ ، أَوْ رَجُلٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ . وكذلك كلما (٢)
ذكرنا من هذه الحروف . وأما كيف فتحى جوابها النكرة ، وذلك قولك
كيف زيد ؟ فيقال : صالحٌ أَوْ فاسدٌ . ولا يقال : الصالح ، ولا أخوك ،
لأنها حال ، والحال نكرة ، وكذلك « كم » (٣) لم يجازوا بها ، لأن
جوابها لا يكون نكرة إذا قال : كم مالك ، فالجواب مائة أو ألف
أو نحو ذلك والكوفيون يدخلون « كيف وكيفما » فى حروف الجزاء
ولو جازت العرب بها لاتبعتها (٤) .

وسوف نحاول الاستفادة من هذا النص فى فهم مصطلح الخليل
وسيبويه (مخرج الجزاء) . فابن السراج ذكر فى روايته أن « كيف »
عندهما (أصلها الجزاء) وإن كان يكره المجازاة بها ، وأحسب أن ذلك
يعنى أنه يفهم من النمط الذى ذكره سيبويه ما يفهم من الجملة

(١) حذفنا استدلاله على هذه القضية للاختصار .

(٢) هكذا فى المطبوع وأعله (كل ما) .

(٣) فى النص المطبوع (لم) وهو خطأ مطبعى وصحته ما ذكرناه .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

الشرطية فهى أداة بعدها جملتان فعليتان على هذا النحو :
كيف + جملة فعلية + جملة فعلية .

ولكن الذى دعا الخليل إلى استقباح المثال الذى جاء به سيبويه
هو العزم ، فـ « كيف » عنده غير جازمة فإذا كانت غير جازمة خرجت
من (حروف الجزاء) لأن العزم والجزاء لا ينفكان عند الخليل وسيبويه
ولكن الذى لاحظته الخليل هو تلك المشابهة بين نمط جملة « كيف »
ونمط الجمل الجزائية ، وأمر آخر هو المعنى الذى يمكن أن تترجم إليه
« كيف » فى جملتها تلك وهو : (على أى حال) ، فهذه الدلالة هى
دلالة العموم التى لابد لأداة الشرط من التحلى بها وهذا ما فسر به الرضى
(مخرج الجزاء) يقول : (وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة
يعنى فى نحو قولهم : كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ . لأنها فى معنى العموم الذى
يعتبر فى كلمات الشرط) (١) .

أما محاولة المبرد للوصول إلى معنى الجزاء بالمقولة العامة التى قالها
فهى محاولة غير موفقة . لأننا لانجد علاقة بين دلالة الأداة على المعرفة
والنكرة وتضمنها (معنى الشرط) .

وقد كانت « كيف » محط خلاف بين النحاة من حيث تصنيفها
فى الكلام (٢) . ومن حيث المجازاة بها (٣) .

والسؤال الآن هو هل يدل (معنى الجزاء) على شئ غير العموم ؟

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ١١٧ .

(٢) العكبرى ، مسائل خلافية فى النحو ٥٤ .

(٣) الأنبارى ، الإنصاف ٢ / ٦٤٣ . وقد تحامل على الكوفيين ورد

أقوالهم عجج واهية .

يمكن تلمس ذلك بالنظر في أدوات أخرى قيل إنَّ فيها (معنى الجزاء) .

من هذه الأدوات « لو » ، فمع أن المبرد يذكر أنَّها تشارك أدوات الشرط بابتداء الفعل وجوابه ^(١) ، وأنها تتسع فتكون بمعنى « إن » الشرطية ^(٢) ، فهو يخرجها من أدوات الشرط بحجة أن أدوات الشرط تقع لما لم يقع ، ونجعل الماضي في معنى المستقبل بخلاف « لو » ^(٣) .

ويلحظ ابن السراج شبه « لو » بـ « إن » دون أن يفصح عن مسألة الجزم بها وعلاقة ذلك بالجزاء ، وهو لم يدرسها ضمن دراسته لأدوات الشرط ، يقول ابن السراج :

(ومنها « لو » وهو كـ « إن » التي للجزاء لأنَّ إنَّ توقع الثاني من أجل وقوع الأول ، ولو ^(٤) تمنع الثاني من أجل امتناع الأول تقول : إنَّ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، فالأكرام إنَّما يكون متى إذا كان منك مجيء وتقول : لو جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ ، والمعنى امتنع إكرامى من أجل امتناع مجيئك) ^(٥) .

فالشبه إذن هو الوظيفة التي تؤديها كل من الأدوات وهى ما يمكن أن نسميه : الربط الشرطى ، وهو ربط جملتين بحيث تكون إحدهما متعلقة من حيث الحدوث بالأخرى .

(١) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧٨ .

(٢) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧٧ .

(٣) المبرد ، الكامل ١ / ٢٧١ ، ٢٧٧ .

(٤) فى نص الكتاب المطبوع « لم » وهو خطأ مطبعي وصحته « لو » .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ٢٢٠ .

ولنا أن نفهم أن ذلك هو (معنى الشرط) الذى جعل « لو » أداة شرط بعد ذلك . فعند النحاس يكون شبهها بأدوات الشرط من قبيل أنها لا يليها إلا الفعل ^(١) ولا بد لها من جواب ^(٢) ، ولكن رغم أن فيها (معنى الشرط والمجازة) لا يجازى بها ^(٣) . ومعنى ذلك أنها غير جازمة .

وبهذه الدلالة نجد التعبير (لا يجازى بـ) يعنى عند السيرافى (لا يجزم بـ) ، وذلك فى معرض محاولته بيان مدلول (معنى المجازة) .

ونحس عند السيرافى بشئ من الغموض فى موقفه من بعض الأدوات . ثم فيما يترتب على ذلك من تفسير لـ (معنى الجزاء) .

يقول عن « إذ » : (واعلم أن إذ لا يجازى بها لأنها مقصورة على وقت بعينه ماض . وإذا دخلت عليها ما وركبت معها صارت مبهمة وجاز المجازة بها وحلت محل متى فيجازى بها مع ما فهم ، إذا جوزى بها حرف وليست باسم) ^(٤) .

ويقول عن « إذا » : (ولا يجازى بإذا عند أهل البصرة من قبل أنها اسم لوقت معلوم آت والمجازة والشروط هى معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون) ^(٥) ويقول أيضا : (فلما كانت إذا لوقت معلوم لم يجازَ بها وإن كان فيها معنى المجازة) ^(٦) .

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٥٩٧ . ١٣٣٩ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ٦٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٣ .

(٤) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٣ .

(٥) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ١ / ٧٤ .

(٦) م . ن . ص . ن .

ويقول أيضاً : (إلا أن يضطر شاعر فيجازى بها في الشعر لكون معنى المجازاة فيها)^(١) .

ومنشأ الغموض هو أننا لاندري ما يقصده بالمجازاة بـ « إذا ما » أهو الجزم أم التعليق أم هما معا على نحو ما يذهب إليه سيبويه من التلازم بين الجزم والربط الشرطي (التعليق) . أما « إذا » فهي لاتجزم عنده في النثر رغم أن فيها (معنى المجازاة) وسبب ذلك أنها لوقت معلوم ، فكيف يجتمع (معنى المجازاة) فيها مع الدلالة على الوقت المعلوم أى (معنى الظرفية) ؟ وكيف يكون (معنى المجازاة) الذى يكون فى « إذا » فى النثر مسوغا للجزم بها فى الشعر ؟

ولقد أحس السيرافى بما يمكن أن تثيره أقواله من تساؤل فقال : (فإن قال قائل ما معنى قولكم فيها معنى المجازاة ولا يُجازى بها فالجواب ذلك أن معنى المجازاة فيها هو أن جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط ولم يُجازَ بها فى اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم ومثل ذلك قولك الذى يأتينى قلّه درهم فيه معنى المجازاة ولايجازى به وإنما كان فيه معنى المجازاة لأن بالاتيان استحق الدرهم ، ووجه الكلام أن ترفع شرطها وجوابها)^(٢) .

الفرق عنده بين استخدام « إذا » فى النثر والشعر أنها لاتجزم فى النثر وتجزم فى الشعر . ولكن سيبويه لا يقصد من المجازاة بها فى الشعر الجزم بها ، والدليل على ذلك أنه فرق بين استخدام « إذا » و « إن »

(١) السيرافى ، شرح كتاب سيبويه ٧٥/١ .

(٢) م . ن . ص . ن .

فى النثر على أساس من الدلالة الدقيقة التى تؤيدها فبين نقلا عن أستاذه الخليل ، أنه يحسن القول : أحيثك إذا احمر البسر ، ولا يجسن أحيثك إن احمر البسر . لأن احمرار البسر أمر يقع فى وقت محدد بمعنى أنه لامحالة واقع فليس ثمة إمكانية أخرى ، والشرط بأن يكون مفتوحا ذا إمكانيةتين : الوقوع وعدم الوقوع ؛ لذلك يمكن أن يشترط الحدث الذى قد يقع أو لا يقع . أما الواقع لامحالة فلا قيمة لاشتراط وقوعه ، إذن ماذا تفيد « إذا » فى المثال السابق ؟ إنها تحدد لقاء حدثين فى المستقبل . ففى (أحيثك إذا احمر البسر) حدثان : المجيء والاحمرار ، أما المجيء فهو الحدث المخبر به أما الاحمرار فهو المحدد لزمان وقوع الفعل الأول ، وليس فى الفعلين أية إمكانية لعدم الحدث أما فى حالة الشرط فإننا إذا قلنا (أحيثك إن خرج زيد) فالمجيء الأول قد يحدث وقد لا يحدث . لأن خروج زيد يمكن أن يقع أو لا يقع ، و « إن » تجعل بينهما تلازما لكنها لاتجعل بينهما التقاء فى نقطة زمنية معينة .

ومن أجل هذا فإن سيبويه يعتبر الفعل بعد « إذا »^(١) وصلا لها على خلاف « إن » فإنه ليس وصلا لها . ومادام الفعل وصلا لها فهي إذن ليست بأداة شرط ولا بد من أن نسجل هنا بعض الملاحظات حول أفكار سيبويه عن « إذا » :

- نلاحظ أن « إذا » مُنع (الجزاء) بها فى نمط معين من الجملة الشرطية وهو النمط القيدى وهو النمط الذى تتوسط فيه الأداة ، هذا فى النثر ، وأبيح فى الشعر فى نمط الجملة الشرطية الجزائية^(٢) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٠/٣ .

(٢) انظر الشراهد فى الهامش (١) ص ٢٢٦ .

- جاء الاستدلال على الجزم من مراقبة أفعال جواب الشرط أو المعطوفة عليها ، وكلها قواف تحكمها حركة روى القصيدة كلها ، فليس بالضرورة اعتبار الحركة حركة إعرابية ^(١) .
والخلاصة إذن أن سيبويه لا يقصد به (يُجْزَى به) يُجْزَم به ، لأنه لا يمكن أن نفهم قوله (الأسماء التي يجازى بها) على أنه الأسماء التي يجزم بها ، ولا معنى للتعليل بعدم الجزم به « إذا » في النشر بأنها موقوتة . وهذا لا يعني أن سيبويه لا يلتفت إلى عمل الأداة وهو الجزم . فهو يرى أن الجزم والدلالة على الربط الشرطي (التعليق) أمران متلازمان في الأداة الشرطية ، ولكن الربط الشرطي هو الأمر الأهم في الأداة . لذلك فهو يروى عن الخليل رأيه في المثال (كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ) أن ذلك مستكره وأن « كيف » ليست من (حروف الجزاء) ، وليس لأن إمكانية الجزم غير متحققة وإنما لأن كيف لا تربط الجملتين ربطا شرطيا على نحو ما تفعل (حروف الجزاء) رغم أنها تربط بين الجملتين ولكن ليس كل ربط بين الجملتين هو ربط شرطي ولذلك فمخرجها

(١) الشاهد الأول هو قول قيس بن الخطيم الأنصاري :

إِذَا قُصِرَتْ أَسْبَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتُضَارِبُ
فالشاهد جزم (تضارب) لعطفها على محل (كان) . (سيبويه .
الكتاب ٣ / ٦١) والشاهد الثاني هو قول الفرزدق :

تَرْفَعُ لِي خَيْدُفُ اللَّهِ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدُ
فالجزم في (تقد) وهي محكرة أيضا بحركة روى القصيدة .
والشاهد الثالث قول بعض السلوليين :

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَكَفَّ مِنْ دَفْعِ عَيْنِكَ يَسْجُرُ
والجزم في (يسجم) وهو محكوم بحركة الروى .

على الجزاء لأن معناها كما قال (عَلَى أَى حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ) .

ويكتفى بعد ذلك الرماني ^(١) ثم القيسي ^(٢) بذكر سبب عدم الجزم به « لو » وبهذا تكون عندهما أداة شرط غير جازمة ، ومن أجل ذلك جعلها الزمخشري من أدوات الشرط مثل « إن » وتحدث عنهما في موضع واحد بحكم مشترك ^(٣) .

ومن الأدوات التي فيها (معنى الشرط) ، « أمّا » يقول سيبويه :
(وأما « أمّا » فغنيها معنى الجزاء . كانه قال : عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَمُنْطَلِقٌ . ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا) ^(٤) .

يمكن فهم ما في « أمّا » من (معنى الجزاء) من أمرين : الأمر الأول المعنى الذي يفهم من الجملة بالطريقة التحويلية التي عمد إليها سيبويه فهو حول لنا الجملة : أمّا عَبْدُ اللَّهِ فَمُنْطَلِقٌ عن جملة : عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَمُنْطَلِقٌ . وبغض النظر عن صحة التحويل ، فلا شك أن الجملة الأخيرة هي جملة شرطية . ومن هنا فهم سيبويه أن في « أمّا » معنى الجزاء ، أي أن الأداة ذات دلالة شرطية .

وسوف نبه على تلك الدلالة في موضعها فيما بعد إن شاء الله ^(٥) .

الأمر الثاني مؤيد للأول وهو وجود الفاء في التركيب ونجد الفاء أيضا في الجملة المحولة ، وهي فيها رابطة ومن هنا فهم سيبويه أن الجملة التي فيها « أمّا » جملة شرطية .

(١) الرماني ، معاني الحروف ١٠٢ .

(٢) القيسي ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٦ .

(٣) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ ، الأتمدج في النحر ١٠٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(٥) انظر ص ٢٣٠ .

وقد يكون وجود الفاء أمرا مهما لتحديد دلالة الجملة على (الشرطية) في أدوات أخرى مثل الصفات الموصولة « الذى ، الذين » ، فهذه الأدوات لابد أن تكون فيها الدلالة على (العموم) أو (الشياع) هذا من حيث المعنى ومن حيث الشكل لابد أن يربط الجواب بالفاء وقد مر بنا ذكر تلك الأدوات سابقا . إذن من حيث الشكل يجب أن تكون تلك الأدوات بهذا التركيب :

الذى ف

الذين ف

وهذا الشكل يشبه شكل الأداة « أما » :

أما ف

ولعل هذا ما أغرى سيبويه بأن يفهم من الأداة « أما » دلالتها على (معنى الجزاء) .

ومن هذه الأدوات التى فيها معنى الشرط الأداة « كلما » فقد اعتبرها الزمخشري أداة وهذا ظاهر كلامه فى الكشف إذ يعتبر الجملة التى دخلت عليها « كلما » جملة شرط ^(١) ،

ويقول الرضى إنها شابهت أدوات الشرط لِمَا فيها من العموم والاستغراق الذى يكون فى (كلمات الشرط) ، ولذلك فهى لا تدخل إلا على الجمل الفعلية ، كما جاز أن يكون الفعل الماضى بعدها بمعنى الاستقبال أحيانا ^(٢) .

واعتبر أبو حيان « ما » التى فى « كلما » مصدرية توقيفية شرط

(١) الزمخشري ، الكشف ٦٣٣/١ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ١١٤/٢ .

من جهة المعنى ^(١) . وتابعه فى ذلك ابن هشام فى المغنى ^(٢) .
نخلص من ذلك كله إلى أن (معنى الجزاء) أو معنى الشرط الذى تدل عليه بعض الأدوات فهم من قرائن معنوية وأخرى شكلية ، أما القرائن المعنوية فتتمثل فى دلالة الأداة على العموم ، وعلى الربط الشرطى ، وهو ربط جملتين بحيث يجعلهما جملة واحدة متلازمة الأركان . تربطهما علاقة شرطية ، فيكون ركن متضمنا للشرط وركن لما يترتب عليه . ودلالة الأفعال بعدها على المستقبل .

أما القرائن الشكلية ، فهى أن الجملة التى تكون فيها الأداة هى على نمط جملة شرطية ، ويشمل هذا : الترتيب ، وهو أن تكون الأداة وبعدها جملتان . ونوع الجمل بعد الأداة ، فلا بد أن تكون الجملة التى تلى الأداة فعلية ، ولابد من جواب هو الجملة الثانية . ومن القرائن الشكلية أيضا وجود الفاء فى الجواب .

والملاحظ أن هذه الأدوات جميعا غير جازمة على رأى البصريين وهو الرأى الشائع فى النحو العربى ، والجزم دالة على شرطية الأداة عندهم ، فالأداة التى تجزم فعليين هى أداة شرطية .

إذا نظرنا إلى هذه القرائن مضافا إليها الجزم رأينا أنها على وجه التقريب هى الأحكام التى تمثلها « إن » فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية . (فمعنى الجزاء) أو معنى الشرط هو (معنى إن الشرطية) ، وهكذا أطلق عليه فى بعض الكتب النحوية إلى جانب مصطلح (معنى الشرط) ^(٣) . وهذه الأحكام هى ما تناولناه بالدراسة فى الصفحات السابقة

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٧ ، البحر ٩٠/١ .

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢٢٢/١ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ١٠٩/٢ .

فإذا كانت تلك القرائن إنما تدل على (معنى إن الشرطية) فما هو معنى « إن » ؟ وفى سبيل الإجابة على هذا السؤال نورد ما قاله الرضى : (وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما : فرضاً حصول مضمون الثانية ، فالمضمون الأول مفروض ملزوم . والثانى لازمه)^(١) .

فإذا كان هذا هو معنى الشرط ، فإننا قد نجده فى جميع الأدوات الشرطية جازمة وغير حازمة ، ولكن أداة من هذه الأدوات التى فيها معنى الشرط تشكل بعض الإشكالات ، فنحن لاندري كيف يمكن تطبيق معنى الشرط عليها ، وهذه الأداة هى « أما » فقد كانت مثار نقاش طويل فى كتب النحو ، ولذلك نؤثر أن نخصصها بشئ من التفصيل .

٣ - الأداة « أما » ، هل فيها معنى الشرط ؟ :

ذكرنا سابقاً أن سيبويه اعتبرها أداة فيها (معنى الجزاء) ونقلنا نص كلامه فى ذلك ، وحللنا فكرته ، فرأينا أنه ذهب إلى ما ذهب إليه بسبب تحويله جملتها عن جملة شرطية ؛ مستفيداً من وجود الفاء فى جملتها .

ولقد لقي هذا القول الذى قاله مصادقة من طائفة كبيرة من النحويين من بعده^(٢) ولكن « أما » بهذا الفهم الذى ذهب إليه النحاة متابعة لسيبويه قد جعلها أداة على شئ من الشذوذ الذى جعلهم ينساقون فى جملة من التخريجات لكى يردوا هذه الأداة وجملتها إلى النمط الذى يعرفونه للجملة الشرطية .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ١٠٨ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٣ / ٢٧ ، النحاس ، إعراب القرآن ٣٢ ، =

فى الجملة : (أما زيد فمنطلق) يرون أن معناها : مهمما يكن من شئ فزيد منطلق فالفرضية التى تثار هو أن الفاء وهى رابطة جزائية تكون بين حدى الجملة فى (أما زيد فمنطلق) فلما تقدم الاسم « زيد » احتاجوا إلى تعليل ذلك ، أما المبرد فقد ذهب إلى أنه قدم الاسم ليسد مسد المحذوف^(١) . وقد صرح النحاس بهذه المشكلة التى تواجههم فى « أما » فهو يقول (وهذا الموضع^(٢) مشكل من الإعراب لأن « أما » تحتاج إلى جواب ، ويسأل لم صار لا يلى « أما » إلا الاسم وهى تشبه حروف المجازاة ؟ وإنما يلى حروف المجازاة الفعل . وهذا أشكل ما فيها)^(٣) . ويورد النحاس الإجابة على هذا السؤال بما ذكره ابن كيسان وهو أن معنى « أما » مهمما يكن من شئ ، فجعلت « أما » مؤدية عن الفعل ،

= ١٢٣٦ ، الزبيدي ، الواضح فى علم العربية ١٧٧ ، ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ٢٦٨ ، الخصائص ، ٣١٢ / ١ . المروى ، كتاب الأزهية ١٥٣ ، القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٧١ ، ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ . الزنجشیری ، المفصل ٣٢٣ ، الكشف ١ / ٢٦٦ ، ابن الشجرى ، الأمالى ١ / ٢٨٩ ، ٢ / ٣٤٨ ، الطبرسى ، مجمع البيان ١ / ١٤٥ ، الأنبارى ، البيان ١ / ٦٦ ، ٢ / ٣٣٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ / ١١ ، ابن الحاجب ، شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٩٩ ، ابن مالك ، التسهيل ٢٤٥ الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٥ ، المالى ، رصف المباني ٩٧ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٨ ، البحر ١ / ١١٩ ، المرادى ، الجنى الدانى ٩٧ ، ابن هشام ، المغنى ١ / ٥٧ ، الزركشى ، البرهان ٤ / ٢٤٢ ، السيوطى ، جمع الهوامع ٢ / ٦٧ .

(١) المبرد ، المقتضب ٣ / ٢٧ .

(٢) الموضع فى الآية (فأما إن كان من المقربين) الواقعة ٨٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٦ - ١٢٣٧ .

ولا يلي فعل فعلا فوجب أن يليها الاسم وتقديره أن يكون بعد جوابها^(١).

وقد بسط ابن جنى القول في هذه المشكلة معتمداً في ذلك على أستاذه الفارسي وهو ينسب القول إليه في « الخصائص » ، و« سر صناعة الإعراب » ، ويمس المشكلة التي يثيرها تفسير « أما » بـ « مهما يكن من شيء » فعلى هذا التقدير يجب أن تلي الفاء « أما » وهذا طرح للقضية من جهة الفاء وقد سبق أن طرحت من جهة تقديم الاسم ، ولا أحسب أن القضية مختلفة . ونورد قول ابن جنى لما فيه من تفصيل ووضوح :
(فمن ذلك قولهم : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين ، مقدمة عليهما ، وأنت في قولك : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا نقول : أَمَّا فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ كما تقول فيما هو في معناه : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أَمَّا فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كما يقولون : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أما . فتنبهوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوها بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتى على صورة العاطفة ، فقالوا أَمَّا زَيْدٌ

فَمُنْطَلِقٌ ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قَامَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا . وهذا تفسير أبي على رحمه الله تعالى وهو الصواب^(١) .

وقد تحدث ابن الشجرى في مواضع متفرقة من أماليه عن « أما » ، ملما بما تثيره من قضايا ، فذكر العلة في أنها لا تلاصق الفعل^(٢) . وهى العلة التي قال بها ابن كيسان^(٣) . وذكر أنها حرف وضع لتفصيل الجمل وقطع ما قبله عما بعده عن العمل وأتيبت عن جملة الشرط وحرفه^(٤) ، وأن الفاء لازمة في جوابها لا تحذف إلا ضرورة في الشعر^(٥) . ويفصل بينها وبين « الفاء »^(٦) . ولا يليها إلا الاسم مرفوعاً بالابتداء أو منصوباً بفعل بعده^(٧) ، وتحدث عن حذف جواب « إن » الشرطية بعدها ، وحذف جوابها^(٨) .

وذكر ابن الأنبارى أن الأصل في الفاء أن تقع مقدمة على المبتدأ ، إلا أنها أخرت إلى الخبر لثلا يلى (حرف الشرط) فاء الجواب ، وجعل المبتدأ عوضاً مما يليه (حرف الشرط) من الفعل^(٩) .

(١) ابن جنى ، الخصائص ١ / ٣١٢ - ٣١٣ ووازن هذا بما جاء مفصلاً في سر صناعة الإعراب ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٨٩ ، ٢ / ٣٤٨ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٧ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٨٩ .

(٥) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٩٠ .

(٦) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٨٨ ، ١ / ٢٨٩ .

(٧) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢ / ٣٤٨ .

(٨) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٣٤ ، ١ / ٣٥٦ .

(٩) الأنبارى ، البيان ١ / ٦٦ - ٢ / ٣٣٨ .

وجمع ابن يعيش في التعليل لتأخر الفاء بين القول بإصلاح اللفظ متابعة للفارسي والقول بالعوض من فعل الشرط ^(١).

وقد أفاض الرضى إفاضة كبيرة في الحديث عن «أما» فذكر أن لها معنيين ، تفصيل مجمل ، واستلزام شئ لشيء ، ومن أجل هذا الاستلزام قيل إن فيها معنى الشرط ، والاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها ^(٢) . ويبين الرضى معنى الشرط فيها بالقول بأنها حرف بمعنى «إن» وجب حذف شرطها لكثرة الاستعمال ، وليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام ^(٣) ، ويفسر ذلك بأن أصل : «أما زيد فقائم» هو : «أما يكن من شئ فزيد قائم» يعني إن يكن أى إن يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد ^(٤).

وقال بأنه حصل من حذف الشرط ، وإقامة جزء الجزء موقعه شيان مقصودان : تخفيف الكلام ، وقيام ما هو الملزوم ، وحصل شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر ، وحصل بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ^(٥).

(قد تقع «كلمة الشرط» مع الشرط من جملة أجزاء أجزاء مقام الشرط كقوله تعالى «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ»

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١/٩ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٥/٢ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٦/٢ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) م . ن . ص . ن .

[الواقعة ٨٨ ، ٨٩] أى أما يكن شئ فإن كان من المقربين فله رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ، فقوله فَرَوْحٌ جواب استغنى به عن جواب إن ^(١).

وجبت الفاء في جوابها ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعاً لأنه لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزء الذى هو أبعد منها من الشرط ^(٢).

أما تفسير سبويه لها بـ (مهما يكن) فليس لأنها بمعنى «مهما» ، إذ هي حرف و«مهما» اسم ، ولكنه قصد إلى المعنى البحت ، لأن معنى : «مهما يكن من شئ فزيد قائم» : إن كان شئ فزيد قائم ^(٣).

لا تحذف الفاء إلا للضرورة الشعرية ^(٤) . ولانقاع بينها وبين فائها جملة تامة ^(٥) وقد يأتى بعدها ما يتكرر ذكره بعد فائها ^(٦) . وفصل في إعراب الاسم بعدها ^(٧).

وقد تحذف «أما» لكثرة الاستعمال (وَرَبَّكَ فَكَبِّرُ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرُ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرُ) [المدثر ٣ ، ٤ ، ٥] ^(٨).

وهذا الذى لخصناه من كلام الرضى يبين لنا كيف أن حجم الكلام قد تضخم حولها وذلك راجع إلى محاولة النحاة سد ما قد يكون

(١) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٧/٢ .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) م . ن . ص . ن .

(٦) م . ن . ص . ن .

(٧) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٧/٢ - ٣٩٨ .

(٨) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٩/٢ .

في مقولتهم عنها من ثغرات وهو رغم أنه بناء شامخ فهو واه لا يمكن أن يصمد للنظر السليم ، فهو ينطوى على غير قليل من الخلط والتناقض .
وثمة نظرات كانت كفيلة بأن تكون أساساً صالحاً للدراسة هذا التركيب ، ولكن تلك النظرات أهملت ولم تجد طريقها إلى التطور فقد كان كل هم النحاة هو المحافظة على مقولة الخليل وسيبويه . ولم يكن النحاة بقادرين على النظر إليها نظرة نقدية . لأن مثل هذه النظرة كانت ستخطيء مقولة الإمامين وهذا ما قد يتحاشاه النحاة . حتى إنهم ليعتذرون لهما إذا ظهر خلل في كلامهما فقد مر بنا اعتذار الرضى لسيبويه في اعتباره « أما » بمعنى (مهما يكن) . وكيف رد ذلك إلى المعنى البحث ، وإنما فعل الرضى ذلك لأن « أما » إذا كان لها أن تنوب عن أداة فيجب أن تنوب عن أداة الشرط الأساسية وهي « إن » وهذا يذكرنا بما نلاحظه دائما وهو الانطلاق من الصورة الأساسية للجملة الشرطية .

أما النظرات التي قلنا إنها أهملت فنقص ما ألمح إليه المبرد في قوله : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد « أما » على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لابد من الفاء ، لأنها جواب الجزاء)^(١) .

الذي يهنا هنا هو أن « أما » تدخل على كلام تام ومعنى هذا أن « أما » من الأدوات التي تدخل على الجمل وهذا أول فرق بينها وبين الأداة الشرطية ، فالأداة الشرطية لا تدخل على كلام تام ، بل على جملتين لا رابط بينهما فتجعل منهما جملة واحدة مترابطة . إذن فالتركيب « أما زيدٌ فمُنْطَلِقٌ » هو في الأصل : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وعلينا بعد هذا أن نعلل لوجود الفاء ، وهذه الفاء قد ساهمت في تبسيط النحاة فحسبوها (فاء الجزاء) والالتباس الذي حدث سببه قصور في النظر . فالنحاة لم يلاحظوا الفرق بين الفاعلين ، وهو أن فاء الجزاء إنما تجيء في أحوال خاصة يكون الجزاء مما لا يصلح أن يكون شرطاً ، أما فاء « أما » فهي فاء تلازمها ملازمة شديدة ، ولا يمكن أن يتم التركيب إلا بهما معا ، ونخلص من هذا كله إلى أنه لابد من النظر إليهما على أنهما أداتان مزدوجتان يشكلان نمطاً تركيبياً على هذا النحو :
أما ف

وتدخل هاتان الأدتان على الجمل البسيطة فتدخل « أما » على حد الجملة الأول ، وتدخل الفاء على الحد الثاني . ففي الجملة : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، يقال : أما زَيْدٌ فمُنْطَلِقٌ .

وهذا لانكون بحاجة إلى التعليقات التي أوردها النحاة لتوسط الفاء . وتقديم الاسم . وهي : لكي لا يلي الفعل أما . وهي مضمنة معنى الفعل ، أو لإصلاح اللفظ أو عوضاً عن المحذوف ، ويجب أن تنبه إلى أن التفسير الأول نظر إلى جملة مثل : « أما زَيْدٌ فأضرب » .

ولا شك أن هذه التفسيرات مضطربة ومتعارضة فالتفسير الأول يعتمد على أن « أما » مضمنة معنى الأداة والشرط ، والقول بالتعويض يفترض حذف الشرط فقط ، فالاسم المقدم عوض عن الشرط المحذوف فيبقى أن تكون الأداة « أما » مضمنة معنى أداة الشرط .

وعلى كل حال فكل هذه التفسيرات إنما هي صادرة من تصور خارج التركيب . والتعليل يحاول أن يخلق مطابقة بين التركيب ، وتركيب آخر مفترض .

ويمكن أن نصنف القضايا التي بحثها النحاة إلى نوعين: قضايا وصفية ، وقضايا تفسيرية . أما القضايا الوصفية من مثل : إنه يليها الاسم ، وإن الفاء تتوسط ، فهذا كله جيد ويمكن الاستفادة منه أثناء إعادة النظر في التركيب . أما القضايا التفسيرية من مثل التعليل لتوسط الفاء أو حتى التزامها فكل ذلك مضطرب ومتناقض وقائم على فكرة مرفوضة أساساً وهي فكرة أن « أما » متضمنة لمعنى الشرط .

ويمكن التخلص من هذا الركام التفسيري الذي لُجج به النحاة وذلك بإطراح الفكرة القائلة بأن في « أما » (معنى الشرط) ، فنحن نرى أن « أما » ليس فيها دلالة شرطية أبداً .

وقد اضطرب النحاة في تحديد معنى « أما » ، فكما مر بنا ، ذكر لها معنيان: التفصيل ، والدلالة الشرطية . أما عند الزمخشري فمعناها التوكيد ، يقول: (وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لامحالة ذاهبٌ وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيدٌ فذاهبٌ)^(١) .

ونضيف إلى ذلك معنى رابعاً رواه النحاس عن الزجاج بقوله : (سمعت أبا إسحاق يُسأل عن معنى « أما » فقال : هي للخروج من شيء إلى شيء « أي دع ما كنا فيه وخذ في شيء آخر »)^(٢) .

وقد فات هذا المعنى الأخير ابن هشام فلم يذكره في المعنى^(٣) .

(١) الزمخشري ، الكشاف ١/ ٢٦٦ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ١٢٣٧ .

(٣) ابن هشام ، معني اللبيب ١/ ٥٧ .

ونعجب مناقشة هذه الدلالات ، فأما الدلالة على التفصيل فهو دلالة مكتسبة من التركيب كله ، ولا يمكن أن يدل التركيب على التفصيل ما لم يسبق التركيب أمر مجمل ولا بد من أن يتكرر التركيب ، مثال ذلك :

الجماعة تفرقوا : أما زيدٌ فخرج إلى السوق ، وأما سعيدٌ فذهب يعود مريضاً ، وأما محمدٌ ففي الحديقة .

فالتفصيل المفهوم جاء من ذكر الجمل المتعاقبة ، وبذلك فصلنا القول في تفرق الجماعة ، ويمكن الحصول على النتيجة نفسها بدون هذا التركيب .

أما الدلالة على الشرط فتجىء كما بين الرضى من أنها (لاستلزام شيء لشيء أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط لأن معنى الشرط أيضاً هو استلزام شيء لشيء أي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبينة والمعنى الثاني أي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه)^(١) .

والحقيقة أن هذا النص ينطوي على فهم جيد لوظيفة التركيب فهو حقاً يفيد أن ما بعد « أما » شيء يلزمه حكم من الأحكام ، ولكن الذي ننكره هو ربط هذا الاستلزام بالشرط ، فليس كل شيئين تلازما فيهما معنى الشرط ، لأن هذا التلازم بين حدود الجملة مطلب من مطالبها وتحصيل حاصل ، إذ لا تتحقق الفائدة من الجملة ما لم ينشأ هذا التلازم ، فالمبتدأ والخبر متلازمان ، والفعل والفاعل متلازمان ، وليس

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٥ .

في ذلك معنى شرط ، ولسنا نقصد أن التلازم الذي تحدده (أما
ف.....) هو بدرجة تلازم المبتدأ والخبر ، بل هو - بلاشك - أقوى
أما فهم النحاس لـ «أما» وهو الخروج من شيء إلى شيء . فلأنه
يُستأنف بها كلام جديد ، حيث أن التركيب له استقلال داخلي يفصله
عما قبله مثال ذلك في الخطب بعد الحمد لله نجد الاستئناف بقوله :
أما بعد ف.....) .

أما المعنى الذي ذكره الزمخشري فلا يمكن إدراكه على المستوى
الكتابي للغة وإنما على المستوى النطقي ، ولابد لكي يفهم من التركيب التوكيد
أن تُنغم الجملة على نحو مخصوص وهذا التنعيم المخصوص هو القرينة
الوحيدة الدالة على التوكيد ، وعلى هذا لا يكون التركيب دالا على
التوكيد في الوضع ، وإنما أضاف إليه التنعيم قيمة توكيدية ، ولاشك
أن تنعيم الجمل من الأمور الخطيرة في اللغة ، ينبغي مراعاته والالتفات
إلى دراسته فالجملة الخبرية يمكن أن تكون استفهامية بما يصحبها من
تنعيم معين ، والتنعيم وغيره من القدرات الصوتية التي يلون بها
المتكلم جملة تضي على تلك الجمل معان تفقدها إذا كتبت .

أما الوظيفة التي نرى أن التركيب يؤديها فهي تحديد المحكوم
عليه والحكم ، فما بعد «أما» هو ما ينسب إليه ما بعد الفاء ، ويتعلق
به ، لذلك يأتي بعد أما المخصوص بالعناية . والذي يلون معنى الجملة
عليه سواء كان فاعلا أو مفعولا ، وذلك نحو : «أما زيد فقد خرج» ،
و (أما زيدا فاضرب) وفي اللغة المعاصرة نجد أن التصريح بلفظ النسبة
أو التعلق بدأ يأخذ مكانا في التركيب ، فيقال (أما بالنسبة لزيد
فمجتهد) و (أما فيما يتعلق بزيد فمجتهد) .

والحقيقة أن هذا التركيب قد تتعدد وظائفه في الكلام فيستخدم
في سياق التفصيل كما مر ، أو الاستئناف كما فهم النحاس ، والتوكيد
كما قال الزمخشري ، ولكن يجب أن تكون هناك دائما القرائن التي
تحدد المعنى ويمكن أن نضيف دلالة جديدة وهي الاستثناء ففي قولنا :
(خرج القوم ، أما زيد فقاعد) فلاشك أن هذا السياق يمكن أن يفهم
منه : خرج القوم إلا زيدا .

ولكن تبقى هذه الدلالات كلها دلالات سياقية تفهم من جملة
السياق ، ففي المثال الذي ذكرناه فهم الاستثناء من اختلاف الأحكام ،
أفقد حكم على القوم بالخروج وحكم على زيد بالعود ، والخروج
والعود متضادان ، وبسبب هذا التضاد خرج زيد في الحكم عن الجماعة
ويمكن أن ندرك ذلك إذا اتفق الفعلان لفظاً ومعنى فقلنا : (خرج القوم ،
أما زيد فخرج) .

مع أفعال . وأخذوا يصنفون صور الجمل الشرطية - بشكل معيارى - حسب قربها وبعدها من الصورة الأساسية . اعتمادا على الأفعال .

ولا نجد ذلك التصنيف عند سيبويه بشكل مباشر ، ولكن نجد من النصوص ما يبين الاهتمام بالصورة الأساسية للجمل الشرطية . من ذلك ما يقوله عن وظيفة (حروف الجزاء) : (تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله) ^(١) .

ويقول فى موضع آخر :

(قبح فى الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تجزمه فى اللفظ ثم لا يكون لها جواب بنجزم بما قبله) ^(٢) .

ويفصح هذا النص عن أمرين :

الأول : التركيز على تماسك الصورة الأساسية للجمل الشرطية .

الثانى : رد الصور الأخرى إليها . وهذا واضح من قوله (تجزمه فى اللفظ) فهذه هى الصورة الأساسية . أما إذا انخرمت هذه الصورة ، فإنه يلجأ إلى تأويلها .

أما الصور التى يذكرها سيبويه فهى الآتى :

(١) فعل الشرط ماضى - فعل الجواب مضارع مرفوع : (وقد

تقول : إن أتيتنى آتيك - أى آتيك إن أتيتنى . قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لأغائب مالى ولا حرم ^(٣))

(١) سيبويه ، الكتاب ٢ / ٦٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٣) م . ن . ص . ن .

الفصل الثانى جملة الشرط وجملة جواب الشرط

جمعنا دراسة الجملتين معا لتلازمهما ولاشتراكهما فى القضايا المطروحة ودراستهما منفصلتين لايحقق فائدة .

وتتخذ دراستهما منحيين : أحدهما يتناول الجانب الشكلى ، والثانى يتناول الجانب المعنوى ، أى يدرس المكونات الشكلية من جهة صرفية ، ويدرس الدلالة الزمنية من جهة نحوية ، والجانبان لا ينفك بعضهما عن بعض من حيث الواقع ولكن الدرس يقتضى الفصل بينهما لأن الجانب الشكلى إن هو إلا رصد لبعض الصور التى تنأى عليها الجملة الشرطية . أما الجانب المعنوى فهو دراسة للزمن فى الجملة الشرطية دون ارتباط بشكل صرفى محدد .

أولا : المكونات الشكلية

تبين من دراسة طبيعة الجملة الشرطية أنها نتاج تركيب جملتين ، وذلك ما يكاد يجمع عليه النحويون . وكان جديرا بهذه الفكرة أن تكون أساساً لجملة الأفكار والمناقشات التى طرحت حول الجملتين ، لولا أن الصورة الأساسية للجملة الشرطية هى الأساس الذى تنطلق منه الأفكار ، هذا من جهة ، ومرعاة الحركة الإعرابية من جهة ثانية . والأمر الأخير ليس منفكاً عن الأول لأنه هو علته أساساً . من أجل ذلك يغفل النحاة أحيانا عن حقيقة أنهم يتعاملون مع جمل ، فيتعاملون

فالفعل المضارع لم يرفع على أنه جواب ، وإنما رفع لأنه ليس جزءاً من الجملة الشرطية . بل هو كلام سابق عليها . ولا بد في هذه الحالة من القول بأن الجواب محذوف . وسوف تجد هذه الحالة مزيداً من التفصيل فيما بعد .

(٢) فعل الشرط مضارع مجزوم — فعل الجواب مضارع مرفوع : (ولا يحسن إن تَأْتِنِي آتِيكَ . من قِيلَ أَنَّ إنْ هِيَ الْعَامِلَةُ) ^(١) وقوله (لا يحسن) حكم معيارى يشبه (يقبح) . فهذا المثال يمثل خرقاً لقاعدته التي تقول إنَّ « إنْ » إذا عملت في الفعل لفظياً فلا بد لها من جواب مجزوم . (فالجواب) هنا ليس مجزوماً ، ولا بد من التأويل بالتقديم ، وبهذا تبقى الجملة بلا (جواب) مجزوم أيضاً وهذا خرق للقاعدة مرة أخرى ^(٢) . من أجل ذلك قال (لا يحسن) . ولم يقل « قد تقول » . و « قد تقول » توحى بالندرة . وأن هذا أمر استثنائي . ولعله قال (لا يحسن) لأنه وجد أن هذا التركيب يكون في الشعر ، حيث يقول :

(وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

أَيَّ إِنَّكَ تُضْرَعُ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ . ومثل ذلك قوله :

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرَّانِ يَذْرُسُهُ وَالْعَرْمَةُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

(١) سيديويه ، الكتاب ٣ / ٦٧ .

(٢) يقول سيديويه : (ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني ، ولاتقول آتيك إن تأتني ، إلا في شعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجهل لأن جواباً ينجزم بما قبله) . الكتاب ٣ / ٦٦ .

أَيَّ وَالْمَرْءُ ذَنْبٌ إِنْ يَلْقَ الرَّشَاءُ . قال الأصمعي : هو قديم أنشدنيهِ أَبُو عَمْرٍو . وقال ذو الرُّمَّة :

وإِنِّي مَتَى أُشْرِفُ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي

بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرُ

أَيَّ نَاطِرُ مَتَى أُشْرِفُ . فجاز هذا في الشعر . وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزماً ، لأن المعنى واحد . كما شبه « اللَّهُ يَشْكُرُهَا » و « ظالم » بإِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ . جعله بمنزلة يظلم ويشكرها الله . كما كان هذا بمنزلة قنطوا ، وكما قالوا في اضطرار : إِنْ تَأْتِنِي أَنَا صَاحِبُكَ ، يريد معنى الفناء . فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه ^(١) .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أَنَّ سيديويه ينظر إلى الشواهد نظرة تحكيمية ، ففي البيت الأول يأخذ الجزء (إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ) شاهداً على التركيب (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ) . ولزيد من الإيضاح نقول إنه يحلل الجملة (إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ) على النحو الآتي :

إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ

إِنَّكَ

وتؤول على هذا النحو :

تُضْرَعُ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ

إِنَّكَ

(١) سيديويه ، الكتاب ٣ / ٦٧ — ٦٨ .

وقلنا إنها نظرة تحكمية لأن الجملة يمكن تحليلها على النحو التالي أيضا :

إِنَّكَ إِنَّ يُضَرَّعَ أَخُوكَ تُضَرَّعُ

وعلى هذا تكون العبارة الداخلية معترضة . ولا نكون بحاجة إلى تأويل البيت ، فنحن أمام غلط من الجمل جديد تكون العبارة الشرطية فيه معترضة لامتصدة على نحو ما هي عليه في الجملة الشرطية . ولو كان الفعل مجزوما كان لدينا تحليل واحد هو تحليل سيبويه . ولو كان الفعلان ماضيين لأمكننا تحليلها بالطريقتين . ولابد أن تعتمد أى من الطريقتين على كيفية إنشاء البيت ، أى على نبر أجزاء الجملة . وهذا أمر يصعب لمسه في الشواهد .

ولكن متى استطعنا فهم جملة دون تقدير أو تأويل كان أحسن . (٣) فعل الشرط : ماضى ، وفعل الجواب : مضارع مجزوم . (وقد يقال : إِنَّ أَتَيْتَنِي آتِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي أَجْزِكَ لَأَنَّ هَذَا فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّ تَفْعَلْ أَفْعَلْ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا » [هود ١٥] فكان فَعَلَ . وقال الفرزدق : دَسَتْ رَسُولًا بَنَاءَ الْقَوْمِ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ
وقال الأسود بن يعضر :

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(١)

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك اختلافا من حيث المعنى بين التركيبين : (إِنَّ أَتَيْتَنِي آتِكَ) و (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ) . واعتمادا على هذا المعنى يجب النظر إلى الجزم ، وعدم الجزم .

ويمكن تلخيص الصور التي ذكرها سيبويه على النحو التالي :

الصورة	فعل الشرط	فعل جواب الشرط	المثال
الأساسية	مضارع مجزوم	مضارع مجزوم	إِنَّ تَأْتِنِي آتِكَ
فرعية ١	ماضى	مضارع مرفوع	إِنَّ أَتَيْتَنِي آتِكَ
فرعية ٢	مضارع مجزوم	مضارع مرفوع	إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ
فرعية ٣	ماضى	مضارع مجزوم	إِنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ

وهناك صور أخرى ، ولكنها متعلقة بالفاء ، نرجئها إلى الموضع الذى ندرس فيه الربط^(١) .

كان المحور الذى اعتمد عليه سيبويه فى مراقبته لصور الجملة الشرطية هو « الجزم » ، أما الفراء فهو يعتمد على محور آخر هو ما يمكن أن نسميه « الشكل الصرفى » . فالفراء يلاحظ أَنَّ الأفعال فى الصورة الأساسية للجملة الشرطية متفقة من حيث « الشكل الصرفى » ، ويكون نتيجة ذلك تقرير مفاده أنه : (أكثر ما يأتى الجزاء على أن يتفق هو وجوابه . فإن قلت : إِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ فهذا حسن . وإن قلت : إِنْ فَعَلْتَ أَفْعَلْ كان مستجازا . والكلام إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ . وقد قال فى إجازته زهير : وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْعَنَائِيَا يَنْلَنَّهُ وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يَسْلَمُ^(٢)

(١) انظر ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) الفراء ، معانى القرآن ٦/ ٢ .

ولكن هذا المحور الذى اعتمده لا يتيح له عرض الصور كلها أو أكثرها ، على أنه ذكر لنا صورة جديدة لم نصادفها عند سيبويه وهى الصورة التى تكون فيها الأفعال ماضية . ولعل سيبويه لم يذكرها لأنه لم يكن معنياً بتتبع الصور التى تكون عليها الأفعال بقدر ما هو معنى برد الصور المنحرفة إلى أصلها أو بتأويلها فى سبيل المحافظة على الصورة الأساسية .
ويبرز جعل الصورة الأساسية معياراً بروزاً واضحاً عند المبرد فى قوله (فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يعربها ، ولا يعرب إلا المضارع)^(١) .

ولذا فهو يرد الصورة التى وجدناها عند الفراء إلى الأصل حيث يقول : (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلية ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب)^(٢) .

ومثال ذلك عنده :

إِنْ أَتَيْتَنِى أَكْرَمْتُكَ .

وإِنْ جِئْتَنِى جِئْتُكَ .

ويذكر المبرد فى مواضع متفرقة بعض الصور التى وجدناها عند سيبويه للجملة الشرطية ، وصوراً لم نصادفها عنده :

(١) ماضى - مضارع مجزوم :

(ولو قلت : إِنْ أَتَيْتَنِى آتَيْتُكَ لصلح)^(٣) .

(١) المبرد ، المقتضب ٢ / ٤٩ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٩ .

(٢) مضارع مجزوم - ماضى :

(لو قال : مَنْ يَأْتِنِى أَتَيْتُهُ لجاز)^(١) .

هذه الصورة لم نصادفها عند سيبويه ، ويقول فى موضع آخر إن بعضهم قد يجيزه فى غير الشعر^(٢) .

(٣) مضارع مجزوم - مضارع مرفوع :

وهى من الصور التى ذكرها سيبويه ويتابعه فى أنها لاتجوز إلا فى الشعر :

(وأما ما لا يجوز إلا فى الشعر فهو : إِنْ تَأْتِنِى آتَيْتُكَ)^(٣) .

ويلعل المبرد لذلك بما يذهب إليه سيبويه والبصريون فالعلة أن الأداة (قد جزمت ، ولأن الجزاء فى موضعه . فلا يجوز فى قول البصريين فى الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاءً إلا فى الشعر)^(٤) .

وهذه القاعدة التى يذكرها المبرد مصوغة بصرامة أشد مما عند سيبويه الذى وصف الاستخدام بالقبح ولا ندرى - طبعاً - المضمون الإشارى الدقيق للكلمة (يقبح) كما يستخدمها سيبويه ، ويكفى أن نلاحظ تطور الحكم .

ويتابع ابن السراج المبرد فى عدم إجازة الحالة (مضارع مجزوم -

(١) المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٩ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢ / ٧١ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

مضارع مرفوع) إلا في ضرورة الشعر على إضمار الفاء ^(١) ونسب إلى سيبويه إجازة الحالة (ماضى - مضارع مجزوم) ^(٢) .

ويبدأ عند الجرجاني حصر الاحتمالات التي تأتي عليها الأفعال حيث يقول :

(واعلم أنَّ الجزاء إذا كان فعلاً لم يخلُ من ثلاثة أوجه) ^(٣) :

(١) أن يكون الأول مضارعاً لفظاً ، والثاني ماضياً ، ليس في الأول إلا الجزم وإبقاء الثاني على حاله ^(٤) .

(٢) أن يكونا مضارعين ^(٥) ، ولا يقصد بهما المجزومين وإنما يقصد الاحتمال الذي يكون الفعل الثاني مرفوعاً ، ويكون ضرورة في الشعر على التقديم والتأخير عند سيبويه ، ولا يجوز هذا الاحتمال في غير الشعر ^(٦) .

(٣) الأول ماض والثاني مضارع . فيجوز في المضارع الرفع والجزم ، والرفع لأنَّ (الجزاء) تابع (للمشرط) فلمَّا لم

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٧ .

(٢) م . ن ، ، ص ن .

(٣) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٥ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص . ن .

(٦) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٦ ، وعلل لذلك بقوله : (لأجل أنك إذا نويت به التقديم احتجت إلى أن تضمم جواباً نحو أضربك إن تضربني أضربك ، وإذا أمكنك جزم هذا الذي وقع بعد الجزاء كان تقديره فيه التقديم وإضمار جواب آخر خروجاً من الحكمة ، فلا يجوز حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن أو إقامة قافية) .

يظهر الجزم في الأول لأنه ماض حُمل الثاني عليه فلم يجزم ، فهو مرفوع لفظاً مجزوم معنى ^(١) أما الجزم فلأنَّ الأصل أنَّ يجزم ^(٢) .

نلاحظ أن الجرجاني أغفل حالتين :

الأولى : إذا كان الفعلان مضارعين مجزومين ، والثانية : إذا كانا ماضيين ، وهو لم يذكر سبب إغفاله ، ولكننا نرجع ذلك إلى وضوح الحكم فيهما ، فالأولى الحالة الأساسية للجملة الشرطية . الحكم فيها الجزم ، أما الثانية فلا يظهر الجزم وإنما هما في محل الجزم .

وملاحظة ثانية هي أنه خرج الحالة (ماضى - مضارع مرفوع) تخريجاً يختلف عما وجدناه عند سيبويه ، فسيبويه يقدر التقديم ^(٣) ، والجرجاني يجعله مجزوم المحل وترك جزمه لفظاً حملاً على لفظ سابقه . وتتشابه بعد ذلك صياغة القضية عند النحاة حيث نجدهم متابعين - على نحو كبير - للجرجاني حيث يطرحون القضية طرحاً شكلياً على نحو ما فعل ، وهذا مانجده عند الزمخشري ^(٤) ، وابن الخشاب ^(٥) ، وابن يعيش ^(٦) ، والشلوبيني ^(٧) ، وابن عصفور ^(٨) ،

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٦ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٤) الزمخشري ، المفصل ٣٢٠ .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢١٩ . وابن الخشاب يذكر الحالة الأساسية وهي حالة الفعلين المجزومين وهممل الحالة الأخرى وهي التي يكون فيها فعل الجواب مرفوعاً ، ولكنه ذكر الإمكانات الأخرى كلها .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٧ / ٨ .

(٧) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٥ وما بعدها .

(٨) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٤ / ١ وقد ذكر الاحتمالات بدقة .

والرضى ، وهو يعتمد إلى ترتيب الإمكانيات ترتيباً معيارياً مبتدئاً من الأجود ثم مادونه على هذا النحو :

(١) الأُجود كونهما مضارعين .

(٢) ثم كونهما ماضيين لفظاً أو معنى ، أو أحدهما لفظاً والآخر معنى .

(٣) وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً فالأولى كون الشرط ماضياً والجزء مضارعاً .

(٤) وعكسه أضعف الوجود ^(١) .

أما من حيث الجزم فالأحكام على النحو الآتي :

(۱) اِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ فَهِيَ مُجْزُومَانِ (۲) .

(٢) أما إذا كان الثاني مرفوعاً فهو على التقديم والتأخير ^(٣).

(۳) اِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ فَهَمَا مَبْنِيَانِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ .^(۱)

(٤) إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا فَالْأَوَّلُ مُجْزُومٌ ^(٥).

(ه) إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَاضِيًّا وَالثَّانِي مُضَارِعًا فِي الثَّانِي وَجِهَان :

الرفع والجزم ، والثاني أكثر ، وعند الكوفيين يجب الرفع

لأنَّ الجُزْمَ على الجوار. أما الرفع فلو جهين إما التقديم أو

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .

(٣) الرضى : شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

(٤) الرضى ، مخرج الكافية ٢ / ٢٦٠ .

(٥) ن . ن . ص . ن .

الفاء والوجهان للضرورة ، والأولى القول بتغيير عمل « إِنَّ »
وضعفها عن العمل في هذه الصورة لحيلولة الماضي بينهما ^(١) .

وهكذا استقصى الرضى الإمكانيات كلها ، وبعد الرضى نجد ممن
ذكروا الإمكانيات الصرفية والإعرابية للفاعلين المالمق^(٢) وأبا حيان ،
وتبلغ الإمكانيات عند أبي حيان تسعة هي : (مضارعين) ، (ماضى -
مضارع) ، (ماضى بلم - مضارع) (ماضيين بلم) ، (ماضيين بدون لم)
(ماضى بلم - ماضى) ، (ماضى - ماضى بلم) ، (مضارع - ماضى بلم) ،
(مضارع - ماضى)^(٣) .

ويلاحظ أنه خالف الرضى في الترتيب حيث جعل الحالة (ماضى - مضارع) في المرتبة الثانية وهى عند الرضى في المرتبة الثالثة . وأبو حيان لم يزد فى إمكاناته التى ذكرها على الرضى ، ولكنه أكثر وضوحاً . ويلخص السيوطى الإمكانيات دون تفصيل كتفصيل أبى حيان ⁽⁴⁾ .

* * *

إذن فقد بدأت دراسة الأفعال عند سيبيويه بملاحظة الجانِبِ النحوي

فيها وهو التغير الإعرابي ، ولاحظ الفراء التوافق الصرفي .

وكانت أحكام سيبويه أقل حدة حيث استخدم عبارات كهذه (يَقْبُحُ) ، (لا يَحْسُنُ) ، ولكنها منذ المبرد بعده اتخذت شكلا حاداً يتحولها إلى (لا يجوز) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦١ .

(٢) المالتى ، رصف المباني ١٠٤ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٥ .

(٤) السبوطى ، مجمع الهوامع ٥٨/٢ .

وابتداءً من الجرجاني بدأ الجمع بين كل ذلك ، فذكرت الاحتمالات النحوية والاحتمالات الصرفية . وإصدار الأحكام المعيارية بما يجوز ولا يجوز .

واتخذت القضية شكلاً جامداً متكرراً عند النحاة . ولم ينفذ النحاة ببصيرتهم إلى تلمس الدلالات المختلفة لهذه الاحتمالات ، فقد اكتفوا منها بالوقوف على جانبها الشكلي أى الجانب اللفظي فقط .

ولم نجد مناقشة جادة للأفكار التي طرحها سيبويه ولا محاولة للنظر في طريقته في الاستدلال وفهمه للشواهد وقد تبين لنا من مناقشة شاهد لسبويه أن الاحتمال (مضارع مجزوم - مضارع مرفوع) هو نتيجة طبيعية لسوء فهم الشاهد حيث لُفِّق بين عبارة اعتراضية وجزء من جملة .

ولا يكاد يكون هناك خلاف في القضايا المعيارية . وإنما يكون في القضايا التفسيرية ، فنجد في الصورة (ماضى - مضارع مرفوع) ثلاثة تفسيرات أولها عند سيبويه وهو التقديم والتأخير ، والثاني للمبرد وهو إرادة الفاء ، والثالث للجرجاني حيث جعله مجزوم المجمل .

ثانياً : الدلالة الزمنية

لم تجد دراسة الزمن في الجملة العربية حظاً من اهتمام النحاة ، ذلك أن الزمن ليس بذى صلة فعالة في العمل والعامل . بمعنى أن الزمن لا يؤثر في تغير حركات أو آخر الكلمات . وهذا مدار الدرس النحوي عندهم . بل إن ما يحدث في الجملة من تغيير في الزمن قد ينسب إلى العامل فيكون أثراً من آثارة فالجملة (يَحْضُرُ زَيْدٌ) حينما تنفى بـ « لم » تصبح (لَمْ يَحْضُرْ زَيْدٌ) و واضح أن الزمن قد تغير من (الحاضر)

إلى (الماضى) وينسب هذا التغير إلى « لم » فهي أداة نفي وجزم وقلب ، ولكن أحداً لم يقل إن الدلالة على المضى جاءت من (لم + يفعل) بمعنى أن (يحضر) هي صيغة الحاضر من (حضر) ولكنها ليست حاضرة (اللفظ) ماضية (المعنى) . ومثل هذا ما ينسب إلى « إن » الشرطية من قلب (الماضى) إلى (المستقبل) وهذا ما سنأتى إلى تفصيله فيما بعد .

وقف النحاة في دراستهم للزمن عند تقسيمه تقسيماً صرفياً أى عند ما يفهم من صيغ الأفعال الصرفية وهو فهم لا يبنى بأقسام الزمن المتعددة .

وتنقسم الأفعال العربية عند النحاة إلى ثلاثة أقسام : فعل ماضى وبنائوه (فَعَلَ) ، وفعل مضارع ^(١) وبنائوه (يَفْعَلُ) ، وفعل الأمر وبنائوه (افْعَلْ) .

وهذا التقسيم للأفعال يختلف قليلاً عن تقسيم الزمن فهذا التقسيم إنما هو مبين للصيغ التي عليها أفعال العربية . ويبدو أنه متأخر عنه في الظهور إذ نجده عند الجرجاني ومن بعده ^(٢) .

أما القسمة الزمنية فقد وجدت عند سيبويه وذلك في قوله : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع) ^(٣) إذن فالأفعال تعبر عن ثلاثة أزمنة :

(١) مصطلح (مضارع) مصطلح بصرى ولكنه شاع في الكتب النحوية وأطلق على الأفعال التي على يفعل لأنها في رأى البصريين تضارع أسماء الفاعلين في المعنى . انظر سيبويه ١٠٤/١ .

(٢) انظر : الجرجاني ، الجمل ٥ ، ابن مالك ، التسهيل ٤ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١٢/١ .

الماضي ، والمستقبل ، والحاضر

وضرب سيبويه على ذلك أمثلة فقال :

(فأما بناء ماضى فذهبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهبْ واقتُلْ واضربْ ، ومخبراً : يَقتُلْ ويذهبْ ويضربْ ويقتلُ ويضربُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت)^(١)

إذن فالزمن الماضي يقع فيه الفعل الماضي . والمستقبل يقع فيه فعل الأمر والفعل المضارع ، والحاضر يقع فيه الفعل المضارع . ثم بدأت القسمة الزمنية تأخذ الشكل الآتي :

الماضي وهو نحو : فَعَلَ ، وحاضر نحو : يَفْعَلُ ومستقبل نحو سَيَفْعَلُ ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ^(٢) .

ومهما يكن من أمر فإن دراسة الزمن لم تتجاوز الزمن الصرفي ونقصه به الزمن الذي يفهم من الصيغ الثلاث (فعل ، يفعل ، افعل) . ولا شك أن في نظرة النحاة إلى هذه القضية شيئاً من عدم التوفيق . ذلك أنه يمكن لنا أن نأخذ عليهم ما يأتي :

(١) اعتبار ما يسمى (فعل الأمر) فعلاً فهو في الحقيقة صيغة طلبية تستخدم للأمر .

(٢) أن صيغة (افعل) لا دلالة فيها على أي زمن البتة . ذلك أن الزمن إنما لفعل حدث أو يحدث أو سوف يحدث وهذا هو الشكل

(١) سيبويه ١٢/١ .

(٢) انظر : ابن السراج . أصول النحو ١/٤١ . الفارسي ، الإيضاح ٧ ،

ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٤ .

العام للزمن دون التقسيمات الداخلية ، المهم أن الذي يأمر قائلاً (اخرج) لا يعبر عن زمن كما لو قال : (خَرَجَ) أما الذي جعلهم يصنفونه في المستقبل أن (الخروج) سيقع حتماً بعد الكلام وليس قبلة لأن أحداً لا يطلب تنفيذ فعل ماض . وغاب عنهم أنه لأصله بين الخروج والصيغة اخرج) ، إذن فالذي قد يحدث أو لا يحدث هو الفعل المطلوب تنفيذه وليس ما يسمى بفعل الأمر .

(٣) استخدام صيغة (يَفْعَلُ) للحاضر والمستقبل أمر مرده للسياق وليس مفهوماً من (يَفْعَلُ) وحدها .

وقد تعرضت دراسة الزمن في النحو العربي للنقد من قبل الباحثين المحدثين . فقد ألقى العقاد محاضرة عن (الزمن في اللغة العربية)^(١) محاولاً درأ ما وصفت به اللغة العربية من قبل بعض المستشرقين من نقص في دلالة الزمن^(٢) .

وتلت المحاضرة تعليقات من بعض أساتذة اللغة تظهر فيها ما أخذ الباحثين على دراسة الزمن .

علق كمال بشر على المحاضرة فذهب إلى وجوب التفريق بين ما يسمى بالزمن المنطقي (Time) والزمن اللغوي (Tense) . وبين أن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو تقسيم فلسفي أدى إلى

(١) ألقى المحاضرة بالجمعية الجغرافية المصرية في ١٦/١٢/١٩٥٧ م .

(٢) انظر نص المحاضرة في مجلة مجمع اللغة العربية ١٤/٣٧ .

(م ١٧ الجملة الشرطية)

اللبس في كثير من الأحيان كما في الآية (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(١)
[الانشقاق ١] .

وعلق تمام حسان على المحاضرة . فذكر النقطتين المئزرتين عند
كمال بشر وهما التفرقة بين الزمن المنطقي واللغوي ، وأن تقسيم الفعل
إلى ماض ومضارع وأمر هو تقسيم غير خال من الدلالة الفلسفية .
وتكلم تمام حسان على قضايا أخرى لا أهمية لإيرادها هنا^(٢) .

وقبل أن نورد بقية التعليقات تجدر الإشارة هنا إلى ما وقع من
وهم عند كمال بشر وتتمام حسان ؛ حيث لم يفرقا بين تقسيم النحاة
للفعل وتقسيمهم للزمن ، فتقسيم الفعل هو كما ذكرناه أما تقسيم
الزمن فهو إلى : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وهذا يعني أن الأمر داخل
في المستقبل وأن المضارع مشترك بين الحال والمستقبل ، ومع هذا فإن
هذه الملاحظة لا تمنع من صحة ملاحظتهم أن الزمن اللغوي غير الزمن
الفلسفي .

وعلى عبد الله درويش فنسب التقصير إلى درس اللغة وليس إلى
اللغة نفسها وأكد على أن أنواع الزمن المختلفة موجودة في اللغة وإن لم
تجد عناية من النحاة^(٣) .

وعلى إبراهيم أنيس فذكر أن دارسي اللغات السامية من المستشرقين
لم يجدوا صيغا كثيرة تعبر عن الزمن على نحو ما في اللغات اللاتينية

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ / ٤٥ .

(٢) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ / ٤٦ .

(٣) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ / ٤٨ .

والإغريقية ، فأخذوا على العربية أن ثلاث صيغ تعبر عن أزمنة كثيرة ،
وقال إن الأساليب العربية تعبر عن الأزمنة المختلفة دون أن يكون
لها صيغ بعدد الأزمنة وقد عالج الموضوع بورود فعل بعد فعل أو أداة
تلتحق الفعل . وقال إن المستشرقين أخذوا على النحاة ربطهم الصيغ
بأزمانها ربطاً مطلقاً ، وقال إنه ربط ما كان ينبغي أن يحدث^(١) .

وقد حاول تمام حسان أن يفسد هذه الثغرة في الدرس النحوي بأن
يتتبع التراكيب التي تتوصل بها العربية للتعبير عن الزمن مقسماً الزمن
إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وحال ، واستقبال ، أما الأقسام الداخلية
في الأزمنة وهي أقسام الماضي وأقسام الحال وأقسام الاستقبال فتعد
أطلق عليها مصطلح (الجهة)^(٢) . ولكن هذه المحاولة تظل محاولة
نظرية تحتاج إلى مزيد من معاودة الدرس ولكنها لاشك خطوة في سبيل
المنهج الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة قضية الزمن ،
ونقول إنها محاولة نظرية ، لأنها تفتقر إلى الأمثلة المستمدة من نصوص
اللغة . والصيغ المذكورة بحاجة إلى بيان المواطن التي تستخدم بها
والملازمات التي يعبر عن الزمن بها ، فمتى نستعمل الماضي المنقطع ،
والماضي القريب المنقطع ، والدراسة لم تشر إلى أثر تجاور الأفعال في
جملة واحدة ، ففي جملة مثل : (أَخْبَرْتُهُ خَبِراً أَشْرَقَ لَهُ وَجْهُهُ) نحن
أمام فعلين ولكن أحدهما (أَخْبَرْتُهُ) أقدم زمناً من الآخر (أَشْرَقَ) .
وفي (أَخْبَرْتُهُ بِأَمْرٍ كَتَمْتُهُ مُدَّةً عَنَّهُ) : نحن أمام فعلين
أحدهما (أَخْبَرْتُهُ) أحدث زمناً من الآخر (كَتَمْتُهُ) .

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ / ٥٠ .

(٢) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٠ وما بعدها .

خصصت الصيغة (كان يَقْرَأ) للماضي المتجدد . ولكن هذا المعنى قد يرد في سياق ويتخلف في غيره ويمكن أن ندرك ذلك من المثالين الآتيين :

(١) كان يَقْرَأُ فِي بَيْتِهِ كُلَّ يَوْمٍ .

(٢) عِنْدَمَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ كَانَ يَقْرَأُ .

فالر من في الجملة (١) دال على الماضي المتجدد ، ولكنه في الجملة (٢) دال على الماضي المستمر لأن ثمة فعلين أحدهما القراءة المستمرة والثاني الدخول الذي التقي معه في نقطة من الزمن وكلاهما في الماضي .

وثمة محاولة أخرى مختلفة وهي التي قام بها هنري فلش ^(١) . ويذهب فيها إلى أن العربية لا تحوى صرفياً سوى « زمنين » « التام » و « غير التام » ^(٢) ، ولكنها تكون صيغاً متفرعة (ذات وظائف مازالت مجهولة المدارس اللغة كالمبالغة والمشاركة المعاملة ، والمسبب ، والمبالغة المتوسطة ، والمتبادل ، والمنعكس المبني للمعلوم ، وهذا كله في حدود « زمنين » حتى لقد يشعر المدارس بما يشبه الانقلاب في المعاني والأفكار ^(٣) ويقول إنه ينبغي تنظيم ذلك دون أن نحاول تركيب النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي ، فيؤدي ذلك إلى سوء الفهم .

ويذهب هنري فلش إلى أن الفعل العربي قائم على الصورة أو الشكل وليس على « الزمن » ، وأطلقت على أشكال « المدة » المختلفة ألقاب ،

(١) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٢٩ .

(٢) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٣٧ .

حيث يمكن تصور « المدة » بطرق كثيرة : فالحدث إما في استمراره أو في نقطة واحدة من اطراده - ابتدائية ، أو نهائية - والحدث إما قد وقع مرة واحدة أو تكرر كثيراً ، وهو ذو توقيت وذو نتيجة ، وهكذا ، ومن هنا تأتي مسميات مثل : أفعال مستمرة أو حينية ، وأفعال تامة وأخرى ناقصة ، وأفعال شروع ومتكررة وانتهائية ومحصلة ^(١) .

ولا تكتفي اللغات المبنية على الصورة بلون واحد لها فهي تعكس الواقع مباشرة وهو غير بسيط وإذا كان نظام الفعل معقداً عند تحليل استعماله ، فهو ليس بسيطاً كالفعل « الزمنى » فالزمن تجريد قابل للتجزئة ^(٢) .

(والعربية لغة صورة ترتبط بدرجة تحقق الحدث ، أو القضية ، كما يقول اللغويون ، وهي تفرد مكاناً خاصاً لعلاج الحدث المنجز ، والحدث غير المنجز ، فتعبر عن الأول بصيغة ذات اللواحق : فَعَلَ ، وهو ماسميناً « التام » ، وتعبر عن الثاني بصيغة ذات السوابق : يَفْعَلُ ، وهو « غير التام » فالتعارض بين الشئيين قد جرى من كلا الوجهين ، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين ومن أجل هذا لم يكن في العربية سوى « زمنين » ، وهناك أيضاً أشكال أخرى للصورة : هناك الصورة المحصلة ، والصورة العادية أو المكررة ... الخ) ^(٣) .

وينبني إلى أن اعتبار « المدة » ودرجة التحقق لا يؤثران على الفعل

(١) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٢٧ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٣٨ .

العربي فقط وإنما على طريقة التفكير ، فالعربية تلتزم دائما ذكر المراحل المختلفة لانتشار الأحداث وهي : البدء ، الاستمرار ، الانتهاء^(١) . ويذهب إلى أن العرب لم يكونوا يعيشون خارج الزمن وإنما يعرفون كيف يضعون عباراتهم في نطاقه ولا بد من تمييز طريقتهم في ذلك ، فإذا كان الفعل قد خصص للتعبير عن الصورة فإن الزمن ينبع من الجملة ، وقد عُبر عنه استطرادا بوساطة العناصر المختلفة في الجملة ، ما خلا الفعل ، وذلك دون نظام ثابت ، وبالتالي دون تماسك ، ومع ذلك فإن الزمن قد عُبر عنه على أرحب مجالاته بلاشك : الحاضر ، والماضي ، والمستقبل ، دون لجوء إلى المبالغة في الدقة ، كما هي الحال في الفرنسية .

فالمستقبل : يعبر عنه في غير التام (يفعل) بزوائد فعلية ، وهي السين وسوف ، أو بظرف زمان أو مفعول فيه ، أو بوساطة « لا » النافية حين يسجل النفي حالا (وجهته المستقبل) والحاضر أو الحال : ويدل عليه غير التام « يَفْعَل » حين تنعدم الإشارة إلى المستقبل ، فحين لا يرد في الجملة شيء يدخل فكرة المستقبل ، ينحصر غير التام تلقائيا وبالضرورة في نطاق الحال . ولهذا ترجمنا الفعل « يَقْتُل » بمعنى الحال خلال تحليلنا للتصريف .

والماضي : فالحدث المنتهي من الوجهة النفسية أدنى إلى أن يعتبر تاما ، فالمعنى قد تحقق حين أفاد التام (زمن الحكاية) ، ولهذا ترجمنا « قَتَلَ » في التحليل السابق بمعنى الماضي . بيد أننا لانستطيع القول من أجل ذلك بأن « قتل » قد صارت « زمنا » ، لأن قيمة الصورة يمكن

وحدها أن توجد فيها من ناحية . كما يمكن من ناحية أخرى - في القصص - أن توجد إلى جانب القيسة الزمنية « الزمن الحكاية » قيمة للصورة متفاوتة الوضوح وليس من النادر أن يشعر المرء دون التباس . على أنه من الواضح أن الزمن « الماضي » ينتج من الجملة ، عندما يراد التعبير عن « غير التام » في الماضي . واللغة العربية تفصل بين العنصرين : الزمن والصورة ، وتعبر عن الزمن بوسائل مختلفة^(١) .



بيّنا فيما مضى نظرية الزمن عند النحاة العرب ثم مآخذ الباحثين المحدثين عليها ثم بعض المحاولات لوضع أساس لدراسة الزمن ، كل ذلك بإيجاز لأننا لسنا بصدد دراسة الزمن دراسة متكاملة ولا دراسته دراسة مفصلة وحسبنا أن نبين مآقده النحاة العرب في قضية الزمن في الجملة الشرطية خاصة .

يرجع النحاة إلى الصورة الأساسية للجملة الشرطية وهي الصورة :

(إن + فعل مضارع + فاعل + فعل مضارع + فاعل) .

يجعلونها معيارا لغيرها من الجمل ، ويجعلونها مصدرا لمعرفة القواعد . والزمن في هذه الصورة هو المستقبل في الجملة : (إن يُخْرُجَ زَيْدٌ يَخْرُجَ عَمْرُو) .

يرون أن زمن هذه الأفعال هو الاستقبال ، وذلك (لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع)^(٢) ، بل إنه (لا يجوز أن تكون « إن » تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزء لا يكون إلا بالمستقبل)^(٣) .

(١) هنري فلش ، العربية الفصحى ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٥٠/٢ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٩/٢ .

ولكن النحاة يواجهون بصور الجملة الشرطية تختلف عن الصورة الأساسية ، وأكثر هذه الصور مخالفة للصورة الأساسية هي :

(إن + فعل ماضى + فاعل + فعل ماضى + فاعل)

فكيف يوفقون بين القول بأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع وبين هذه الأفعال الماضية أى الأفعال التى وقعت ، وقد حاول النحاة حل هذا الإشكال بالقول بأن اللفظ ماضى والمعنى مستقبل ، يقول الخليل : (إنما يقع ما بعدها من الماضى فى معنى المستقبل) ^(١) فالأفعال من حيث المعنى مضارعة ولذا فهى فى محل جزم وإن لم يظهر عليها الإعراب ، يقول المبرد :

(وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلية . لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب) ^(٢) .

ويحاول المبرد أن يجد علة لتغير الأفعال من الماضى إلى الاستقبال فقال : (فإن قال قائل فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هى لما مضى فى الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعانى ، ألا ترى أنك تقول : زَيْدٌ يَذْهَبُ يافى فيكون لغير الماضى . فإن قلت : لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ كان به « لم » نفياً لما مضى . وصار معناه : لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ أَمْسَ ، واستحال لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ غداً) ^(٣) .

(١) ذكر ذلك ابن السراج فى قول نبيه إلى سيديوه انظر أصول النحو

١٩٩/٢ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٥٠/٢ .

(٣) م . ن . ص . ن .

وصورة أخرى تشير إشكالا عند النحاة ، وذلك نحو :

(إن كُنْتُ زُرْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ)

فرغم أن كان كما يقول القراء (إنما خلقت للماضى إلا فى الجزاء فإنها تصلح للمستقبل) ^(١) ، رغم ذلك نجد أنها فى هذه الجملة ماضية اللفظ والمعنى وهذا هو الإشكال الذى طرحه المبرد وحاول حله ، قال :

(مما يسأل عنه فى هذا الباب قولك : إن كُنْتُ زُرْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ ، فقد صار ما بعد « إن » يقع فى معنى الماضى فيقال للسائل عن هذا : ليس هذا من قيل « إن » ولكن لقوة كان . وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب « إن » فتقول « إن كُنْتُ أَعْطَيْتَنِي فَسَوْفَ أَكْفِيكَ . فلا يكون ذلك إلا ماضيا . كقول الله عز وجل : « إن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ » والدليل على أنه كما قلت . وأن هذا لقوة « كان » أنه ليس شئ من الأفعال يقع بعد « إن » غير « كان » إلا ومعناه الاستقبال لانقول : إن جِئْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ) ^(٢) .

وانبرى ابن السراج يرد قول المبرد فقال :

(وهذا الذى قاله أبو العباس - رحمه الله - لست أقوله ، ولا يجوز

أن تكون « إن » تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذى قال عندى نقض لأصول الكلام . فالتأويل عندى لقوله : إن كُنْتُ زُرْتَنِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ ، إن تَكُنْ كُنْتُ مِمَّنْ زَارَنِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ : وإن كُنْتُ زُرْتَنِي أَمْسَ زُرْتُكَ الْيَوْمَ ، فدللت « كُنْتُ » على « تَكُنْ » وكذلك قوله عز وجل : « إن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ

(١) القراء ، معانى القرآن ١٨٠/١ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٩/٢ .

عَلِمْتَهُ » [المائدة ١١٦] أَيْ إِنْ أَكُنْ كُنْتُ أَوْ : إِنْ أَقُلْ كُنْتُ قُلْتُهُ ،
أَوْ أَقِرَّ بِهَذَا الْكَلَامِ ، وَقَدْ حَكَى عَنْ الْمَازِنِيِّ مَا يُقَارِبُ هَذَا ، وَرَأَيْنَا فِي
كِتَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِخَطِّهِ مَوْقِعًا عِنْدَ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْظُرُ فِيهِ ،
وَأَحْسِبُهُ تَرَكَ هَذَا الْقَوْلَ (١) .

وبهذا يحافظ ابن السراج على القاعدة النحوية دون أن يحفل بما
لتنقيده من أثر على تغير المعنى .

ويعيد الرضى لنا أفكار المبرد مرة أخرى بعد أن ينظمها ، فهو
يذهب إلى أَنَّ الْأَغْلَبَ فِي « إِنْ » أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ فِيهَا مُسْتَقْبَلًا
مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَلَكِنْ إِنْ أُريدَ مَعْنَى الْمَضَى جَعَلَ الْفِعْلَ لَفْظَ « كَانَ »
مِثَالِ ذَلِكَ الْآيَةِ (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة ١١٦] وَالْآيَةِ
(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦] (٢) .

ويذهب إلى أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِـ « كَانَ » لِأَنَّ فَائِدَتَهَا فِي الْكَلَامِ هُوَ
الزَّمَنُ الْمَاضِي فَقَطْ فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي وَمُطْلَقِ الْحَدُوثِ ،
فَمَعْنَى كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا : فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي زَيْدٌ قَائِمٌ . وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ
لَا يُمْكِنُ اسْتِفَادَةُ الْاسْتِقْبَالِ وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِ « كَانَ » دُونَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ
الناقصة فصار مثلاً تدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه (٣) .

ويؤيد الرضى المبرد في قوله بأنَّ « كَانَ » لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي ،
وَيَسْتَدِلُّ بِالْآيَةِ الَّتِي كَانَتْ مَوْضِعَ خِلَافِ الْمَبْرَدِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَهِيَ (إِنْ
كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة : ١١٦] ، وَيَقُولُ إِنْ قَوْلَ ابْنِ السَّرَاجِ

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٤ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

فاسد لِأَنَّ الْحِكَايَةَ تَجْرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَوْنُ عَيْسَى قَائِلًا ذَلِكَ أَوْغَيْرَ
قَائِلٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا ، وَدَلِيلٌ آخَرُ هُوَ جَوَازُ مِثْلِ : (إِنْ كُنْتُ أَعْطَيْتَنِي
أَمِيرٍ فَسَوْفَ أَكَافِئُكَ الْيَوْمَ) (١) .

وتكلم الرضى على قضية مهمة وهي استعمالات « إِنْ » فِي الْمَاضِي ،
فذهب إلى أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

(١) أَنْ يُجُوزَ الْمُتَكَلِّمُ وَقُوعَ (الْجُزْءِ) وَعَدَمَ وَقُوعِهِ مِثْلَ الْآيَةِ
(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦] .

(٢) أَنْ يَقْطَعَ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ فِي الْمَاضِي وَتُسْتَخْدَمُ لَهُذِهِ الْوُضُوفَةُ
« لَوْ » ، وَمِثَالُ اسْتِخْدَامِ « إِنْ » : الْآيَةُ : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)
[المائدة ١١٦] .

(٣) أَنْ يَقْطَعَ بِوُجُودِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لَكِنَّهُ بَخِيلٌ (٢) .
ويقول الرضى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنَّ « كَانَ » إِذَا كَانَتْ (فِعْلٌ شَرْطٌ)
فَهِيَ تَأْتِي لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : فَرَضُ الْوُقُوعِ فِي الْمَاضِي نَحْوُ :

(إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة ١١٦]

(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦] .

والثاني : الْأَمْرُ الْمُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ نَحْوُ :

زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا إِلَّا أَنَّهُ بَخِيلٌ .

أما غير « كَانَ » مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ فَقَدْ يُسْتَخْدَمُ فِي مُتَحَقِّقِ الْوُقُوعِ

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٥ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ١٠٩ .

غير أنه قليل بالنسبة لاستخدام « كان »^(١).

ونأتى الآن إلى مناقشة قيمة عقدها ابن القيم^(٢) في كتابه (بدائع الفوائد) ناقش بها المقولة النحوية التي تذهب إلى أن الزمن في الجملة الشرطية لا بد أن يكون في المستقبل ، قال ابن القيم :

(المشهور أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقوالك إن مت على الإسلام دخلت الجنة ثم المنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أن الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الأصل إن تَمتُّ مُسلماً تَدْخُلُ الْجَنَّةَ فغير لفظ المضارع إلى الماضى تنزيلاً له منزلة المحتمل .
والثانى : أنه ذو تغير في المعنى وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وبقى لفظه على حاله .

والتقدير الأول أفقه في العربية لموافقته تصرف العرب في إقامتها الماضى مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو « أتى أمرُ الله » [النحل ١] ، « وَتُفْخِ فِي الصُّورِ » [الكهف ٩٩] ونظائره .
فإذا تقرر ذلك في الفعل المجرد فليفهم مثله المقارن لأداة الشرط وأيضاً فإن تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعانى لأنهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعنى وأيضاً فإنهم إذا أعربوا الشرط أنوا

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٤ .

(٢) يرجع الفضل في تلبيتها إلى جهرد ابن القيم النحوية إلى طاهر سليمان حموده الذى كتب كتاباً عن ابن القيم هـ : ابن قيم الجوزية : جهرده في الدرر المغرى (دار الجامعات المصرية / الإسكندرية ١٩٧٦م) ص ١٣١ - ١٤٦ .

بأداته ثم اتبعوها فعله يتلود الجزاء ، فإذا أتوا بالأداة جاءوا بعدها بالفعل . وكان حقه أن يكون مستقبلاً لفظاً ومعنى فعدلوا عن لفظ المستقبل إلى الماضى لِمَا ذكرنا فعدلوا عن صيغة إلى صيغة وعلى التقدير الثانى كأنهم وضعوا فعل الشرط بالجزاء أولاً ماضيين ثم أدخلوا عليهما الأداة فانقلبوا مستقبليين والترتيب والقصد يأتى ذلك فتأمله (١) .

ثم ناقش ابن القيم القضية الخلافية التي كانت بين المبرد وابن السراج . وقد دارت على دلالة « كان » الزمنية . وأبرز مثال على ذلك الآية (إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة ١١٦] ذكر ابن القيم أن الأداة دخلت على ماضى اللفظ ، وأنه من حيث المعنى ماضٍ قطعاً ، لأن عيسى إما أن يكون قال ذلك بعد رفعه إلى السماء أو حكاية قوله يوم القيامة ، وعلى الحالين فزمن الفعلين في الجملة ماضٍ . وقد أخطأ من فهم أن القول وقع في الدنيا قبل الرفع وأول الآية على ذلك بأن أكن أقول هذا فإنك تعلمه . فهذا تحريف للآية لأن هذا الجواب جاء بعد سؤال الله له عن ذلك والله لم يسأله وهو بين قومه وهم لم يتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه . فلا يجوز تحريف الآية انتصاراً لقاعدة نحوية ، أما مذهب ابن السراج القاضى بتأويلها كالاتى : إِنْ ثَبِتَ^(٢) فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنِّي قُلْتُهُ فِي الْمَاضِي يَثْبُتُ أَنَّكَ عَلِمْتَهُ . وكل شيء تقرر في الماضى كان ثبوته في المستقبل . وهذا القول ضعيف ولا يدل عليه اللفظ^(٣) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ١ / ٤٤ - ٤٥ .

(٢) هكذا في النص ولعل صحها (يثبت) .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ١ / ٤٥ .

ثم يضرب أمثلة يبين بها فساد مقولة النحويين يقول ابن القيم :
(وأيت شعري ما يصنعون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنْ كُنْتُ
أَلَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ » هل يقول عاقل إِنَّ الشرط
هنا مستقبل ؟ ! أما التأويل الأول فمنتف هنا قطعاً . وأما الثاني فلا يخفى
وجه التعسف فيه وأنه لم يقصد أنه يثبت في المستقبل أنك أذنبت
في الماضي فتوبى ولا قصد هذا المعنى وإنما المقصود المراد ما دل عليه
الكلام إِنْ كَانَ صَدَرَ مِنْكَ ذَنْبٌ فِيمَا مَضَى فَاسْتَغْفِرِيهِ بِالتَّوْبَةِ . لم يرد
إلا هذا الكلام) (١) .

ثم يقدم ابن القيم تصوره الخاص للقضية ، يقول : (وإذا ظهر
فساد الجوابين (٢) فالصواب أن يقال : جملة الشرط والجزاء تارة
تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل هل كان كذا ولا يتضمن
لبنى قول من قال قد كان كذا فهذا يقتضى الاستقبال وتارة يكون
مقصودة ومضمنة جواب سائل هل وقع كذا أو رد قوله قد وقع كذا
فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا
ولا معنى بل لا يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل هل اعتقت
عبدك ؟ فيقول إِنْ كُنْتُ قَدْ أَعْتَقْتُهُ فَقَدْ أَعْتَقَهُ اللَّهُ فَمَا لِلْإِسْتِقْبَالِ هُنَا
مَعْنَى قَطْ وكذلك إذا قلته إن قال صحبت فلانا فيقول إِنْ كُنْتُ
صَحْبْتَهُ فَقَدْ أَصَبْتَ بِصُحْبَتِهِ خَيْرًا . وكذلك إذا قلت لفلان كذا وهو
معلم أنه علم بقوله له فيقول : إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ .

فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظا ومعنى ليطابق

السؤال الجواب . ويصح التعليق الخبرى لا الوعدى ، فالتعليق الوعدى
يستلزم الاستقبال وأما التعليق الخبرى فلا يستلزمه .

ومن هذا الباب قوله تعالى « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ
وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ
الصَّادِقِينَ » [يوسف ٢٦] . وتقول إِنْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ شَهِدَتْ بِكَذَا
وَكَذَا فَقَدْ صَدَقَتْ (١) .

وهكذا رأينا ابن القيم من خلال ما نقلناه وما اقتبسناه من أقواله
قد دُلَّ على فساد المقولة النحوية . وكيف لم يلهمه ما شجر بين المبرد
وابن السراج من خلاف عن تبين الخطأ في قولهما معا ، ثم كيف خرج إلينا
بنظرية جديدة قسَّم بها التعليق في الجملة الشرطية إلى نوعين ، تعليق
وعدى وتعليق خبرى ثم بيَّن أن التعليق الوعدى لا بد لزمه أن يكون
مستقبلا ، أما التعليق الخبرى فلا يجب أن يكون زمنه مستقبلا
بل ماضيا .

البابُ الثالث تركيبُ الجملة الشرطيّة

الباب الثالث تركيب الجملة الشرطية

بعد دراسة عناصر الجملة الشرطية في الباب السابق يأتي هذا الباب ليدرس في أربعة فصول علاقة هذه العناصر بعضها ببعض في حالة التركيب ، أي دراسة لجملة من القضايا التركيبية وما قد يتولد عنها من قضايا أخرى ، وهذه القضايا هي : الربط ، والرتبة ، والحذف ، وأجوبة التراكيب الإنشائية . ونقصد بالربط ما تحتاجه الجملة الشرطية من ربط ركنيها : الشرطي والجواني . ونقصد بالرتبة المواضع التي يأخذها كل عنصر من عناصر الجملة فيها بالنسبة للعناصر الأخرى وما يترتب على ذلك من اختلاف لهذا الموضع في أنماط أخرى . أما الحذف فيتناول ما يتعرض له التركيب في التطبيق من ألوان لحذف بعض عناصره ، أما دراسة أجوبة التراكيب الإنشائية فهي دراسة لتراكيب قد تكون متولدة في نمط من أنماطها عن حذف بعض عناصر الجملة الشرطية .

علم أنه تابع للشرط ، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء (١) وقال في موضع آخر : (فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما) (٢) ويقول أبو حيان : (ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان أحدهما بجزمه والأخرى بالفاء ورفعه لكان قولا) (٣) .

الربط بالفاء :

يكاد يجمع النحاة على متابعة سيبويه في قوله الذي يذهب فيه إلى (أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء) (٤) .

ويظهر للوهلة الأولى أن هذا النص يهدم ما قلناه عن الصورة الأساسية للجملة الشرطية ههنا - ولو جزئيا على الأقل - ذلك أن سيبويه يطرح أمامنا إمكانييتين للجواب : الفعل أو الفاء . ولكن يمكن القول - وهذا ليس بمحاولة لرأب صدع ما - أن هذا النص لا يهدم ما ذهبنا إليه ؛ ذلك أن سيبويه لا يقصد باستعماله الأداة «أو» مطلق التخيير ، فثمة

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٤ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٢ .

(٣) أبو حيان ، الارتشاف ٨١٠ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٦٣/٣ ، وانظر : الفراء ، معاني القرآن

١/٤٧٥ - ٤٧٦ ، المبرد ، المقتضب ٤٩/٢ ، ٧٢ ، ابن السراج ،

أصول النحو ١٦٤/٢ ، النحاس ، إعراب القرآن ٢٦٦ ، الفارسي ،

الإيضاح ٣٢٠ ، الزبيدي ، الواضح ٩ - ٩٦ ، ابن جني ،

سر صناعة الإعراب ٢٥٤ - ٢٥٥ ، الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٠ ،

ابن الحشاش ، المرتجل ٢١٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/٢ ،

الشلبيني ، التوطئة ١٤٧ ، المرادي ، الحنى الداني ٦٦ .

الفصل الأول الربط

تشمل دراسة الربط دراسة مسائل الربط ودراسة الشروط التي يجب توفرها في جملة الشرط وجملة جواب الشرط . والنحاة متفقون جميعا على ترابط أجزاء الجملة ، حتى اشتهر تشبيه الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر . وربما شبهت بشكل تفصيلي باسم موصول - مبتدأ - وخبره فالاسم الموصول يقابل الأداة والصلة تقابل جملة الشرط ، والخبر يقابل جملة جواب الشرط .

اسم موصول	أداة	صلة	جملة الشرط	خبر	جملة الجواب
	إن		يَدْخُلُ زَيْدٌ		يَجِدُ عَمْرًا
الذي		يَدْخُلُ		يَجِدُ عَمْرًا	

ويتحقق هذا الربط بثلاث وسائل :

(١) الجزم .

(٢) الفاء .

(٣) إذا .

الربط بالجزم :

نبيه إلى ذلك الجرجاني بقوله : (كما أن الجواب إذا وجد مجزوما

ترتيب ما ، فالفعل إمكانية أولى والفاء إمكانية ثانية . ويمكن تأييد فهمنا هذا بنص آخر يتحدث فيه عن الربط بـ « إذا » : (وسألت الخليل عن قوله جل وعز : « وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » [الروم ٣٦] فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول . وهذا هاهنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل)^(١) .

نتيجة ذلك كله أنَّ هنالك ثلاثة إمكانيات للجواب : الفعل ، الفاء ، إذا .

ونجد تأصيل هذه المسألة عند المبرد أكثر وضوحا فيقول في موضع : (ولا تكون المجازاة إلا بفعل ، لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل فيها)^(٢) . ويقول في موضع آخر : (فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه)^(٣) ، وذلك (لأنها تؤدي معناه ، لأنها لاتقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود)^(٤) . وسنعود لتفصيل القضايا المتعلقة بها .

الربط بـ « إذا » :

وفي « إذا » خلاف بين النحاة فالخليل وسيبويه ومن تابعهما يعتبرون الربط بإذا كالربط بالفاء^(٥) . ولكن هناك من يقول بأنَّ

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٤/ ٣ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٤٩/ ٢ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٥٩/ ٢ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٦٤/ ٣ ، تابعه الفراء ، معاني القرآن ١/ ٤٥٩ ، المبرد ، المقتضب ١٧٨/ ٣ ، الفارسي ، الإيضاح ٣٢٠ ، الزبيدي ، =

الفاء تكون مقدرة قبل « إذا » كما في الآية (..... إذا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، رد الجرجاني القول بهذا دون أن يبين من صاحبه^(١) ، ثم نجد الرأي بعد ذلك متسويا إلى الأخفش عند أبي حيان^(٢) . ولكن ما نجده عند الأخفش نفسه في معاني القرآن مناقض لما نسب إليه حيث يقول : (فقلوه : « إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » ، هو الجواب ، لأنَّ « إذا » معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء)^(٣) .

والأرجح أن يكون ابن السراج هو الذي يذهب ذلك المذهب ، ولم نجده يقول ذلك صراحة . ولكننا نفهم ذلك فهما غامضا من قوله : (فلا بد لشرط الجزاء من جواب . والجواب يكون على ضربين : بالفعل ويكون بالفاء)^(٤) . ويقول في موضع آخر : (وقد كنت عرفت أنك أن جميع جواب الجزاء لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء ، وحكى الخليل أن « إذا » تكون جوابا بمنزلة الفاء ، لأنها في معناها)^(٥) .

= الواضح ٩٦ ، ابن جني . سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٦ ، الهروي . الأزهية ٢١٢ ، القيسى . مشكل إعراب القرآن ١٧٩/ ٢ ، الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٢ — ١٠٤٣ ، ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ٢٦٣/ ٢ ، ابن الحشاش ، المرتجل ٢١٨ ، العكبري ، التبيان ١٠٤١/ ٢ ، ابن يعيش . شرح المفصل ٣/ ٩ ، الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧ ، الرضى . شرح الكافية ٢٦٢/ ٢ ، المالقي ، رصف المباني ٦٢ ، أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ ، المرادي ، الجني الداني ٣٧٥ ، السيوطي ، مع الهوامع ٦٠/ ٢ .

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٣ .

(٢) أبو حيان . الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ٢٩١ .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٤/ ٢ .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٦/ ٢ .

ويذكر ابن الخشاب أن الجواب بـ « إذا » أقل استعمالاً من الجواب « بالفاء » ، ومن أجل هذا أهمل كثير من النحويين ذكرها في أجوبة الشرط ^(١) .

ويقول ابن الحاجب إنَّ « إذا » تربط الجواب إذا كان جملة اسمية ^(٢) . واشترط الرضى ^(٣) ، والمالقي ^(٤) من بعده أن لا تكون طلبية . واشترط أبو حيان :

- (١) أن لا تكون طلبية نحو : إنَّ عَصَى زَيْدٍ إِذَا وَثِلَ لَهُ * .
(٢) أن لا يدخل عليها أداة نفي نحو : إنَّ قَامَ زَيْدٌ إِذَا مَا عَمَّرُو قَائِمٌ * .
(٣) أن لا تدخل « إنَّ » عليها نحو : إنَّ قَامَ زَيْدٌ إِذَا إِنَّ عَمَّرَا قَائِمٌ * ^(٥) .

وزاد المرادى شرطاً رابعاً وهو أن تكون الجملة بعد « إذا » جملة اسمية ^(٦) . والحقيقة أنه ليس شرطاً جديداً ، فقد ذكر من قبل ، وأبو حيان ذكر الشروط السابقة على أنها الشروط المطلوب تحقيقها في الجملة الاسمية التي تلي « إذا » ، فاسمية الجملة شرط مضمن .

(١) ابن الخشاب ، المرجل ٢١٩ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٥ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) المالقي ، رصف المباني ٦٢ .

(٥) الجمل المنجمة تعتبر جملاً غير صحيحة نحويًا .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٦) المرادى ، الجنى الداني ٣٧٥ .

وفي الجمع بين « الفاء » و « إذا » خلاف ، فالخليل يرى أنه (لو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً ، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها . فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً) ^(١) .

وتابعه أكثر النحاة . وممن خالفه الزيادة فهو يرى أنه يجمع بين الفاء و « إذا » ^(٢) . وقد رد ذلك ابن جنى بأنه يستغنى عما في « إذا » من معنى الاتباع عن الفاء واستدل بالآية (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ^(٣) . وعند الجرجاني لو جمع بينهما لكان كالجمع بين فاء وفاء وهذا لا يجوز ^(٤) . ويقول أبو حيان إنه لا يجوز الجمع بين الفاء و « إذا » في (الشرط) ، وإن كان ذلك جائزاً في غيره ^(٥) . ويعلل السيوطي لعدم جواز اجتماعهما بأنه لا يجمع المعرض مع العوض . فـ « إذا » عنده عوض من الفاء ^(٦) .

ويعلل السيرافي في استخدام « إذا » في موضع الفاء بتشبيهها بـ « إذا » التي للمفاجأة (لأن الشرط يؤدي إلى الجواب ، فكأنه هجم عليه وأثاره وكذلك طريق المفاجأة ألا ترى أنك إذا قلت أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون كانت مفاجأة) ^(٧) .

وعند ابن جنى هي « إذا » المفاجأة وذلك (لِمَا فيها من المعنى المطابق

(١) سيدييه ، الكتاب ٣ / ٦٤ .

(٢) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٤ .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٦) السيوطي ، جمع الهوامع ٢ / ٦٠ .

(٧) السيرافي ، شرح كتاب سيدييه ٣ / ٢٣١ .

للجواب وذلك أن معناها المفاجأة . ولا بد هناك من عمليتين . كما لا بد للشرط وجوابه من فعلين . حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثه عنهما ^(١) .

قضايا متعلقة بالفاء :

ثمة قضايا كثيرة يثيرها النحاة حول هذه الفاء . من ذلك نوع الفاء أهي عاطفة أم غير عاطفة ، ومن ذلك متى تكون واقعة في جواب الشرط ، كما يتناولون بالدرس حذف الفاء . والجمل التي يجب أن تربط بالفاء . وسوف نجمل الكلام على هذه القضايا فيما يلي إن شاء الله .
نوع الفاء :

الوظيفة الأساسية للفاء عند النحاة هي « العطف » ؛ ولكنها إذا استخدمت في ربط جواب الشرط فإنها تنسلخ من تلك الوظيفة الأساسية متخذة دلالة وظيفية جديدة .

واقداً بدأ التنبيه إلى هذه القضية على نحو غامض عند سيديويه فهو لم يسم لنا هذه الفاء تسمية جديدة وإنما اكتفى بإخراج أدوات عطف أخرى من مشاركة الفاء استخدامها الجديد ، فيذهب إلى أنه لا يجوز استخدام « الواو » أو « ثم » بدلاً من « الفاء » ؛ لأنها لا تصلح في الجواب في هذا الموضع ، أي في الربط الشرطي ^(٢) .

يحق لنا إذن أن نفهم أن دلالة الفاء هنا ليست العطف .

واختلفت بعد ذلك التسميات التي تطلق على الفاء .

من هذه التسميات « فاء الابتداء » يقول الأخفش : (والفاء إذا

كانت جواب المجازاة ، كان ما بعدها أبداً مبتدأ ، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف . ألا ترى أنك تقول : إِنْ تَأْتَيْنِي فَأَمْرُكَ عِنْدِي عَلَى مَا تُحِب . فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيء لما بعد « إِنْ » بجواب ^(١) .

أما عند ابن السراج فمعناها (الإتيان) ، فهي غير عاطفة ولذا (لا يجوز الجواب بالواو) ^(٢) . يقول ابن السراج : (وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة ، إلا أن معناها الذاتي ^(٣) يخصها ، تفارقه ، إنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع) ^(٤) .

وقد أوضح ابن جني مفهوم الإتيان بقوله : (الثاني ، وهو الذي يكون فيه الفاء للإتيان دون العطف ، إلا أن الثاني ليس مدخلا في إعراب الأول ، ولا مشاركاً له في الموضع ، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر . ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأول ، فمن ذلك جواب الشرط في نحو قولك إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ فَاللهُ مُجَازِيكَ ، فهذه هنا للإتيان مجردة من معنى العطف ، ألا ترى أن الذي قبل الفاء من الفعل مجزوم ، وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم ، وإنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر ، وكذلك قولك : إِنْ تَقُمْ فَأَنَا قَائِمٌ مَعَكَ ، وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط ، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء) ^(٥) . وعند الجرجاني أيضاً تأتي الفاء (لإتيان الشيء

(١) الأخفش ، معاني القرآن ٤٦ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٥/٢ .

(٣) هكذا ولعل صحتها « الذي » .

(٤) ابن السراج ، أصول النحو ١٩١/٢ .

(٥) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ .

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٥٦/١ .

(٢) سيديويه ، الكتاب ٦٣/٣ .

الشيء) ^(١) ، ويطلق ابن الخشاب على وظيفة الفاء « التعقيب » : (وهو كون الثاني عقب الأول أى بعده بلا مهلة) ^(٢) ، وأخذ الرضى عنه ذلك ^(٣) . ويطلق الرضى عليها مصطلح (علامة الجزاء) ^(٤) . أما معناها عند المرادى فهو الربط يقول : (وأما الفاء الجوابية فمعناها الربط ، وتلازمها السببية . قال بعضهم والترتيب أيضا) ^(٥) . وهو يلخص بطريقته المعاني السابقة (فالسببية) هي (الإلتباع) و (الترتيب) هو (التعقيب) .

ومهما يكن من أمر فوظيفتها الظاهرة هي « الربط » .

لماذا يربط بالفاء ؟ :

يذهب السيرافى إلى أَنَّ الذى أحوج إلى الربط بالفاء أَنَّ أصل الجواب أَنَّ يكون فعلا مستتبلا و« إِنَّ » هي التى تربط فعل الشرط وفعل جواب الشرط ثم عرض أَنَّ ينوب عن الجواب الابتداء والخبر و« إِنَّ » لا تعمل فيهما ، لذا أتى بحرف يقع بعده الابتداء والخبر ، واختيرت « الفاء » دون « الواو » و« ثُمَّ » لأنَّ حق الجواب أَنَّ يكون عقيب (الشرط) ^(٦) . ونجد تفصيل هذه القضية عند ابن جنى فيبدأ بالسؤال : (وما كانت الحاجة إلى الفاء فى جواب الشرط ؟) ^(٧) ، ويجيب على السؤال :

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٠ ، وهي للإتباع عند ابن يعيش فى شرح المفصل ٩٥/٨ .

(٢) ابن الخشاب ، المرجل ٢١٧ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣ .

(٥) المرادى ، الجنى الدانى ٦٦ .

(٦) السيرافى ، شرح كتاب سيويو ٢٣٠/٣ .

(٧) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤ .

(إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر ، أو الكلام الذى يجوز أن يبتدأ به ، فالجملة فى نحو قولك : إِنَّ تُحْسِنَ إِلَىَّ فَاللَّهُ يُكَافِئُكَ . لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره) ^(١) . ثم يحاول ابن جنى تفصيل فكرته ، فيقول إِنَّ (الشرط) و (الجزاء) لا يصحان إلا بالأفعال ، لأنَّه إنما يقصد وقوع فعل بوقوع فعل غيره ^(٢) . وقبل أَنَّ نغضى معه نحب أَنَّ نسجل ملاحظتين إحداهما أَنَّ هذه الفكرة تنسجم مع ملاحظته عدم قابلية الجواب المربوط بالفاء للجزم . وملاحظة ثانية هي ظهور ما قلناه من تناسى النحاة أحيانا أَنَّهُم يتعاملون مع جمل لا أفعال وهذا من شأنه أَنَّ يسبب إرباكاً فى الفهم والأحكام .

يقول ابن جنى بعد ذلك إن هذا المعنى الذى يعقد بوقوع الأفعال لا يوجد فى الأسماء ولا فى (الحروف) ^(٣) ، (فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره ، لأنَّ أوله فعل ، وآخره اسمان ، والأسماء لا يعادل بها الأفعال ، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله ، لامتحنى للعطف فيه ، فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفاء وحدها) ^(٤) .

ثم يضرب أمثلة على الجمل التى يجوز الابتداء بها ، ولذا تربط بالفاء : (ومن ذلك قولك : إِنَّ يَقُمَ فَاضْرِبْهُ ، فالجملة التى هي اضربه : جملة أمرية ، وكذلك إِنَّ يَقْعُدَ فَلَا تَضْرِبْهُ ، فقولك لَا تَضْرِبْهُ جملة

(١) ابن جنى . سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤ - ٢٥٥ .

نهيية ، وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول : اضرب زيدا ، ولا تضرب عمرا ^(١) .

ويعقب على ذلك بقوله : (فلما كان الابتداء بها مما يصح وقوعه في الكلام ، احتاجوا إلى الفاء ، ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما . ومن هنا أيضا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر ، لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله ^(٢) . وبين أن طبيعة جواب الشرط أنه لا يجوز الابتداء به (ويزيد ما ذكرته لك وضوحا من أن جواب الشرط سبيله ألا يجوز الابتداء به أنك لو قلت مبتدئا : فالله يكافئك لم يجز ، كما لا يجوز أن تبتدىء فتقول : فزبد جالس ، وكذلك لا يجوز أن تبتدىء أيضا فتقول : فاضرب زيدا ، ولا فلا تضرب محمدا ، لأن الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها ، فإذا استؤنفت مبتدأة فقد انتقض شرطها . وهذا كله غير جائز أن يبتدأ به . كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه . ألا تراك لانقول مبتدئا : أقم ، على حد قولك : إن تقم أقم ، فهذا كله يؤكد لك أن جواب الشرط سبيله أن يكون كلاما لا يحسن الابتداء به ^(٣) .

لقد حدد ابن جني بما تحته خط في الاقتباس السابق المعيار الذي يحدد الجمل التي توصل بالفاء . وهذا المعيار هو « الابتداء » . وليس

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٥ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

هذا المعيار جديدا كل الجدة فقد وجدنا أصوله عند الخليل وسيبويه فيما ننقله الآن (سألته عن قوله : إن تأتيني أنا كريم . فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن كريم يكون كلاما مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء . وقد قاله الشاعر مضطرا ^(١) . هذا الكلام على إجماله - شيئا ما - هو الأصل الذي بنى عليه ابن جني معياره بشيء من التفصيل .

استطاع ابن جني بهذا المعيار أن يحدد لنا ثلاث جمل يجب ربطها بالفاء هي :

(١) جملة اسمية (مبتدأ وخبر) .

(٢) جملة أمرية .

(٣) جملة نهيية .

ويأتى بعد ذلك الجرجاني ليلقي بمعيار آخر هو معيار « الجزم » يقول : (وإنما جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم فقيل : إن تأتني فأنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ، ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم ، والأسماء لا تنجزم . فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزءا أتى بالفاء فقيل : إن تأتيني فأنت مكرم ، ليدل الفاء على هذه الجملة بالشرط من حيث أن الفاء تأتي لإنباع الشيء الشيء . ولا تكون في ابتداء الكلام ^(٢) . ويقول في موضع آخر (فنبغى أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٤ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٠ .

فالاسم نحو ماتقدم من قولك : **إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ** . والفعل نحو قولك : **إِنْ تَلَقَّ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ** . وذلك أن « أكرمه » أمر موقوف فلا يمكن جزمه إذ الساكن لا يقدر على إسكانه . وكذا إذا قلت : **إِنْ يَلَقَّ زَيْدٌ عَمْرًا فَلْيُكْرِمْهُ** . لأجل أن الفعل قد انجزم بلام الأمر فلا تقدر على جزمه بأن ، إذ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة ^(١) .

ومعيار الجزم هذا مستفاد أساساً من ملاحظة ابن جني التي ذكرناها آنفاً وهي أن ما بعد الفاء غير قادل للجزم ^(٢) . وجاء الجرجاني فعمق ذلك .

ويتابع ابن الخشاب ابن جني حيث يتخذ من « الابتداء » عله للدخول الفاء ^(٣) .

ويردد ابن يعيش كل ما قاله ابن جني ويزيده بسطاً ^(٤) ولا يتخذ الشلوبيني معياراً محدداً وإنما يكتفي برصد الجمل التي تربط بالفاء ، وتأتي الفاء مع الجمل الآتية ^(٥) :

(١) الجملة الاسمية ، طلبية نحو :

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ .

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ عَمَرُوا قَائِمٌ .

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٤٢ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

(٣) ابن الخشاب ، المرجل ٢١٧ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩٥/٨ ، ٢/٩ .

(٥) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧ - ١٤٨ .

غير طلبية نحو :

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا قَائِمٌ .

(٢) الجملة الفعلية الطلبية نحو :

(**فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي**) [مريم ٢٦] .

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ قَامَ عَمْرٌ .

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَلَا تَقُمْ إِلَيْهِ .

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ .

(٣) مع الفعل المقرون بحرفي التنفيس نحو :

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَسَوْفَ يَقُومُ عَمْرُو .

(٤) مع الفعل المقرون بحرف مما ينفيه نحو :

إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَلَنْ يَقُومَ عَمْرُو .

(٥) مع الماضي لفظاً ومعنى ولا بد من (قد) نحو :

إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرُو أَمْسٍ .

ويصل ابن عصفور إلى مزيد من الجمل التي تربط بالفاء يجملها

فيما يلي :

(١) جملة اسمية .

(٢) جملة فعلية (أمر ، نهي ، دعاء ، استفهام) .

(٣) فعل دخلت عليه (قد ، السين ، سوف ، أما ، أن) .

ونشهد عند ابن مالك مولد معيار جديد وهو أن الفاء تدخل على

الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً . يقول في الألفية :

(واقرن بفاحماً جواباً لوجعل شرطاً لأن أوغيرها . لم ينجعل) ^(١)

(١) شرح ابن عقيل (بعناية النجار) ٣١٦/٢ .

(م ١٩ - الجملة الشرطية)

وأخذه الرضى عنه واشتهر المعيار فيما بعد حتى لقد غودرت المعايير السابقة يقول الرضى :

(إن كان الجزاء مما يصاح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما وأولى الأشياء به الفاء)^(١) .

ويطلق الرضى على الفاء (علامة الجزاء)^(٢) . وتبلغ الجمل المربوطة بالفاء عند الرضى غايتها من التعدد نجملها فيما يلي^(٣) :

(١) جمل طلبية : أمر ، نهي ، استفهام ، التمني ، العرض ، التحضيض ، الدعاء ، النداء .

(٢) إنشائية ، نعم وبئس ، كل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم . عسى ، فعل التعجب ، القسم .

(٣) جملة اسمية ، مصدرية بحرف مثل : « لا » ، « إن » ، غير مصدرية بحرف .

(٤) الفعلية المصدرية بحرف غير (لا ، لم في المضارع) وهي :
- الماضي المصدر بقدر ظاهر أو مقدر .

- الماضي المصدر بـ « ما » أو « لا » .

- المضارع المصدر بـ « لن » ، « سوف » ، « والسين » ، « ما » .

ويعقب على ذلك بقوله : (هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً

فلا تقع أيضاً جزاءً إلا مع علامة الجزاء)^(١) .
وتابع أبو حيان ابن مالك في معياره . وزاد على ما جاء به الرضى من الجمل الطلبية . الشرطية نحو : **إِنْ تَأْتَيْنِي فَإِنْ تُحَدِّثْنِي أَكْرَمُكَ** .
والمصدرية برب نحو : **إِنْ أُمْسَ مَكْرُوباً فَيَأْرَبَ بِهِمَ**^(٢) ، ويمكن إدخالها في النداء .

وتابعه أيضاً المرادى . وإن يكن أخذ مادته عن أبي حيان^(٣) .
وتابعه أيضاً السيوطى دون جديد^(٤) . والسيوطى يلخص ما وجد عند أبي حيان أيضاً .

نلاحظ بوضوح أن المعايير التي طرحت في سبيل تحديد الجمل المربوطة بالفاء وهي : (الابتداء) ، (الجزم) ، (الصلاحية للشرط) كل هذه المعايير تعتمد على الناحية الشكلية من الجمل المربوطة أى تتعلق بالمبنى فقط ولكنها لا تنعمق ذلك إلى محاولة الربط بين دخول (الفاء) ودلالات معينة لا يمكن الوصول إليها بدون الفاء . ويمكن أن نلمح اختلاف الدلالات من هذين المثالين الآتيين :

(١) **إِنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرُو** .

(٢) **إِنْ خَرَجَ زَيْدٌ فَقَدْ خَرَجَ عَمْرُو** .

(١) الرضى . شرح الكافية ٢/ ٢٦٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) المرادى . الجنى الدانى ٦٧ . ويتضح أخذه من أبي حيان من الشواهد المشتركة .

(٤) السيوطى . جمع الهوامع ٢/ ٦٠ .

(١) الرضى . شرح الكافية ٢/ ٢٦٢ .

(٢) الرضى . شرح الكافية ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) م . ن ، ص ن .

ففي المثال الأول نجد أنَّ ثمة ارتباطاً بين خروج كل من زيد وعمرو، حيث يكون خروج عمرو مترتباً على خروج زيد وكأَنه نتيجة عنه لما بينهما من تلازم مفروض . ثم إنَّه لا بد من الترتيب في الحدوث حيث يكون خروج زيد أولاً ثم خروج عمرو ثانياً .

وفي المثال الثاني يكون خروج عمرو قبل خروج زيد . والهدف هو التعليل اخروج زيد . وبيان أن هذا ليس أمراً غريباً . وتحتمل الجملة أيضاً معنى آخر وهو نتيجة التلازم بين الحدثين فيكون المعنى أنه إن تحقق خروج زيد فمن تحصيل الحاصل خروج عمرو ، ويكون خروج عمرو قبل خروج زيد . ولا بد في هذه الحالة من الاعتماد على السياق لتحديد أي من الدالتين يعبر عنها الشكل المذكور .

ذكرت في السابق الحالات التي يجب اقتران الفاء معها وبقيت حالة تعتبر عند النحاة متعادلة . بمعنى أنه يجوز اتصال الفاء معها وعدمه . وهي الحالة التي تكون فيها جملة الجواب ذات فعل مضارع مجرد أو مصدر بلا . وتعليل ذلك كما نجده عند الرضى أن الفعل في هذه الحالة كان صالحاً للاستقبال قبل أداة الشرط فلا تأثير لها عليه ظاهراً . فإن جيء بالفاء أو تركت فالفعل دال على الاستقبال ^(١) .

ويمكن القول إن وضع القضية على هذا النحو إنما هو جمود عند الأشكال . فليس المهم هو جواز دخول الفاء وتركها وإنما المهم هو دلالة ذلك ، أما الداحية الشكلية فهي لا تقدم علماً حقيقياً . فنحن بصدد إمكانين من إمكانات التعبير : إمكان بالفاء وإمكان بدون الفاء . ولا بد أن لكل من الإمكانين وظيفته الخاصة في التعبير اللغوي الذي لا يجعل

مجالاً للقول بجواز دخول الفاء وإنما بوجوب دخولها لأداء تلك الوظيفة الخاصة .

إن الوقوف عند الأشكال يهدم الحقيقة القائلة إن زيادة المبنى من زياد المعنى . وثمة - بلا ريب - تضافر شديد بين المبنى والمعنى يستحيل معه الفصل بينهما .

ونتيجة للجمود عند الشكل نجد أنهم - رغم اتفاقهم على أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع - يختلفون في تفسير ذلك : ونشأت هذه القضية الخلافية من السؤال الآتي : مادام الفعل المضارع قابلاً للجزم فما الحاجة إلى الفاء ؟

فسر سيبويه ذلك بافتراض وجود مبتدأ يكون هذا الفعل المرفوع خبراً له ^(١) . ونجد عند الرضى ذكراً لهذا الخلاف ، حيث يقول : (وقال « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ » [المائدة ٩٥] مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير ليكون جملة اسمية في التقدير .

وقال المبرد : لاحاجة إليه . وقال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء . وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع ^(٢) يسقط هذا التوجيه المذكور للأقيسة وإن ثبت نحو قولك : إِنْ غِيَتْ فَيَمُوتُ زَيْدٌ ، لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز إلا بعد أن المخففة قياساً وبعد إن وأخواتها للضرورة ^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٩ .

(٢) أوردنا الرأي في ص ٢٩٢ . وانظر شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ .

ولقد حاولنا جاهدين البحث عن الرأى المنسوب إلى المبرد فلم نجده في (المتعصب) ولا (الكامل) ، ولا في (الانتصار لابن ولاد)^(١) . ولم نصادف في المصادر التي اعتمد عليها هذا البحث أحدا أورد هذه القضية الأخلاقية غير الرضى .

حذف الفاء وتقديرها :

نرد نصوص وأمثلة تخرج عن القواعد المقررة ، حيث أنها مما يجب دخول الفاء عليها ، ومع هذا جاءت بدون الفاء ، ومن أجل أن تستقيم لهم القواعد أخذوا يلوون بأعناق النصوص لتنطبق على القاعدة . وسوف نضرب أمثلة على ذلك :

أولا : **إِنْ تَأْتِنِي أَنَا كَرِيمٌ** .

يسأل سيبويه الخليل عن هذا المثال ؛ فيحصره الخليل في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر^(١) . وفي موضع آخر يقول : (قالوا في اضطرار : **إِنْ تَأْتِنِي أَنَا صَاحِبُكَ** ، يريد معنى الفاء ، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه)^(٢) .

ولنا ملاحظتان على هذه القضية ، الملاحظة الأولى أن حصرها في مستوى معين من الاستخدام هو أمر فيه شيء من التحكم لأنه لا بد من الاستناد في ذلك إلى استقرار ، ولم يقدم الخليل أو سيبويه ما ينبئ عن ذلك . والملاحظة الثانية هي إهمال الملاحظات التي تجعل من الفاء موجودة مرة وغير موجودة مرة أخرى ، من هذه الملاحظات النبر .

ففي الحالة : **إِنْ تَأْتِنِي أَنَا صَاحِبُكَ** .

يمكننا أن نوقع النبر على (أنا) وبهذه يكون المعنى : **إِنْ تَأْتِنِي أَنَا صَاحِبُكَ** مستعدا .

وفي الحالة الثانية : **إِنْ تَأْتِنِي أَنَا صَاحِبُكَ** .

بدون نبر (أنا) يمكن أن يكون المعنى على النحو التالي :

إِنْ تَأْتِنِي فَلَيْسَ غَرِيباً لَّأَنِّي صَاحِبُكَ .

مر بنا أن الخليل جعل حذف الفاء في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر ، أما سيبويه فهو لا يتابعه في ذلك وقد تبين ذلك من النص الذي نقلناه آنفا^(١) . ويدل على هذا نقد المبرد له كما نقله من الانتصار :

(ومن ذاك قوله في باب « أَيْ » : وتقول « أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ » على معنى قولك : الذي تشاء لك . قال : وإن شئت قلت : « أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ » فتضم الفاء^(٢) .

قال محمد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَمَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ عَلَى أَنْ الْأَصْمَعِيُّ ذَكَرَ أَنَّ الْبَيْتَ مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضا من الضعف)^(٣) .

وقد رد ابن ولاد على هذا النقد مبينا فكرة سيبويه ولا يعنينا هنا إيراد ذلك^(٤) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٨/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٣) ابن ولاد ، الانتصار ١٦٦ .

(٤) ابن ولاد ، الانتصار ١٦٦ - ١٦٧ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٦٤/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٦٨/٣ .

وقد التبس الأمر على المبرد فتوهم أن سيبويه قد ناقض نفسه بما رواه عن الخليل من قصر حذف الفاء على الشعر^(١) ، والحقبة أن سيبويه لا تناقض عنده فالرأى للخليل وليس له ، وقد وقع أبو حيان في وهم أيضا حيث فهم أن سيبويه لا يجيز حذف الفاء من الجملة الاسمية إلا في الشعر ، بينما نسب إلى المبرد إجازته حذفها في الكلام^(٢) ، وما اقتبسناه من كتاب (الانتصار) يرد هذا القول .

ويقول أبو حيان في الموضع نفسه (وفي مخطوطي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم في البيت الذي استدل به على جواز حذف الفاء وهو قوله : -

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

أن الرواية : فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ)^(٣)

ونسب ابن هشام هذه الفكرة للمبرد أيضا^(٤) ، ونقل السيوطي عن أبي حيان ما نسبته إلى سيبويه وكذلك مانسبه إلى المبرد من منع حذف الفاء^(٥) .

ولكننا نجد في المقتضب ما يخالف هذا القول المنسوب إلى المبرد ، فهو يخرج الشواهد التي يقول سيبويه أنها على التقديم والتأخير بتقدير الفاء^(٦) ، ومعنى ذلك أنه لا يمنع حذف الفاء في الشعر .

(١) انظر ، ابن ولاد ، الانتصار ١٧٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٧ .

(٣) م. ن. ، ص ن .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ١ / ١٧٨ .

(٥) السيوطي ، معجم المصنفين ٢ / ٦٠ .

(٦) المبرد ، المقتضب ، ٧٠ / ٢ - ٧١ - ٧٢ .

ثانيا : استشهد سيبويه على حذف الفاء في الشعر بما يلي :

(١) مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

(٢) بَنَى ثَعْلٍ لَا تَنْكِعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا

بَنَى ثَعْلٍ مَنْ يَنْكِعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ^(٢)

استشهد الفراء^(٣) والمبرد^(٤) بالبيت الأول على إضمار الفاء ، وقال

المبرد إنه لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم لا يصلح^(٥) .

ثالثا : استشهد سيبويه بأبيات على أنها على التقديم والتأخير ، وهي :

(١) وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لِأَغَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمُ^(٦)

(٢) يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(٧)

(٣) هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبُ^(٨)

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٥ .

(٢) م. ن. ، ص ن .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٧٧ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ / ٧٢ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢ / ٧٣ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٧ .

(٨) م. ن. ، ص ن .

(٤) وَلِئِنِّي مَتْنِي أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي

بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ ^(١)

(٥) فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَرْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا

مُطَبَّعَةٌ مِنْ بَيِّنَاتِهَا لَا يُضَيِّرُهَا ^(٢)

استشهد المبرد بالأبيات (١) : (٢) : (٤) : (٥) وهو يخرج هذه الشواهد على تقدير الفاء ^(٣) . ويقول إنَّ البصريين يقولون إنَّه على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقدير ^(٤)

رابعاً : يخرج الخليل وسيبويه التركيب الآتي على التقديم والتأخير : (إِنْ تَأْتِنِي لِأَفْعَلَنْ) ^(٥) . وخالفهما المبرد وقال بتقدير الفاء حيث يقول : (ولكن القول عندي أن يكون الكلام - إذا لم يجز في موضع الجواب - مبتدأً على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنَّك قدرته وأنت تريد الفاء) ^(٦)

ونلاحظ أن جملة الخلاف بين سيبويه والمبرد إنما هي في تفسير الظاهرة ، وقضية التفسير ليست قضية خطيرة إذ كان همها تفسير ما يقع في الشواهد من الأشعار وغيرها من مخالافات . ولكن الخطورة تنجم من التحول في القضية من التفسير إلى المعيارية ، أي جعل هذه

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٠ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٢ / ٧٠ - ٧١ - ٧٢ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ / ٧٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٥ ، وانظر تعليق السيرافي في هامش (الكتاب) رقم (٤) من الصفحة نفسها .

(٦) المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٩ .

الشواهد أساساً لبناء قاعدة ماوهي حذف الفاء حتى وإن حصرت في مستوى معين من الشعر . وينبغي في دراسة مثل هذه الشواهد أن تدرس في السياق الذي وردت فيه غير منفكة عن الملابسات التي جعلت الشاعر يتنكب ماتنكب من المخالفة . فقد يكون لذلك قيمة تعبيرية معينة تحسب للشاعر وتكون خاصة بلغته هو وحدة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإنه ينبغي إعادة النظر في القاعدة الموضوعية لاتصال الفاء . فاتصال الفاء وعدم اتصالها إنما هو قضية دلالية قبل أن تكون قضية شكلية .

وقبل أن نغادر هذه القضية نقول إن الالتفات إلى المشكلية خلق بعض الاضطراب في فهم بعض التراكيب من ذلك ما يتحدث عنه ابن جني في قوله : (تقول العرب : خرجت فإذا زيد .

واختلف العلماء في هذا الفاء : فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة وذهب أبو اسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة) ^(١) .

ورد ابن جني قول الزيادي بأن التركيب ليس فيه (معنى شرط ولا جزاء) ^(٢) .

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٢ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ .

١ - صدارة الأداة :

يقصد بالصدارة أن الكلمة التي في أول الجملة يجب أن تحتفظ بهذه الأولوية . (فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها) ^(١) ، ففي الجملة الشرطية الآتية مثلاً :

إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ عَمْرًا

لا يجوز : عَمْرًا إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ .

وتبنى على « الصدارة » كثير من الأحكام حول الجملة الشرطية عند سيبويه ومن تابعه ، ولكنها تفقد أهميتها عند آخرين .

ولا نجد عند سيبويه استخداماً لمصطلح « الصدارة » ولا ما يقابله ، ولكنه بدون شك عرف القضية ، ودرسها دراسة عملية . وأقصد بالدراسة العملية ، الدراسة من خلال الأمثلة ، وذلك بمراقبة الاسم المقدم على الأداة ، يقول سيبويه :

(ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : أَعْبُدُ اللَّهَ إِنْ تَرَهُ تَضْرِبُهُ . وكذلك إِنْ طَرَحْتَ الْهَاءَ مَعَ قَبْضِهِ فَقُلْتَ : أَعْبُدُ اللَّهَ إِنْ تَرَهُ تَضْرِبُ . فليس للآخر سبيل على الاسم ، لأنه مجزوم ، وهو جواب الفعل الأول ، وليس للفعل الأول سبيل ، لأنه مع إِنْ بمنزلة قولك : أَعْبُدُ اللَّهَ حِينَ يَأْتِيَنِي أَضْرِبُ فليس لعيد الله في يَأْتِيَنِي حظ ، لأنه بمنزلة قولك : أَعْبُدُ اللَّهَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضْرِبُ ، ومثل ذلك : زَيْدٌ حِينَ أَضْرِبُ يَأْتِيَنِي لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى زَيْدٍ آخِرَ الْكَلَامِ وَهُوَ يَأْتِيَنِي . وكذلك إِذَا قُلْتَ : زَيْدًا إِذَا أَتَانِي أَضْرِبُ . وإنما هو بمنزلة حين) ^(٢) .

(١) ابن السراج ، أصول النحر ٢ / ٢٤٣ ، وانظر ٢ / ٢٣١ -

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ / ١٣٢ - ١٣٣ .

الفصل الثاني الرتبة

تتخذ الكلمات في الصورة الأساسية للجملة الشرطية ترتيباً معيناً هو الآتي :

الأداة أولاً ، يليها فعل الشرط فالفاعل ، ففعل الجواب فالفاعل . هذا من حيث النظرية ، أما من حيث التطبيق فقد صادف النحويون كثيراً من النصوص تجور عن هذا النظام . فعالجوا ذلك بوسيلتين : التقدير ، والحذف ، وهذا يعود النص إلى حظيرة القاعدة .

يتمثل ذلك الجور الذي ذكرناه في صور من تقديم بعض أجزاء الجملة . مثل تقديم الفاعل في جملة الشرط على الفعل وتقديمه في جملة الجواب على الفعل أيضاً ، وتقديم المفعول في جملة الجواب على جملة الجواب أو على الجملة الشرطية ، ومن ذلك أيضاً أن تفقد الأداة صدارتها فيسبقها (الجواب) .

وقد ألح النحاة على حكمين مهمين هما : وجوب صدارة الأداة ، وجوب أن يليها الفعل . وهذان الحكمان مستنتجان من الصورة الأساسية للجملة الشرطية وينبني على تخلف أحدهما جملة من قضايا التقديم والتأخير . يتعلق بصدارة الأداة مناقشة تقديم المفعول عليها . وتقديم الجواب . ويتعلق بولاية الفعل بها تقدم الاسم على فعل الشرط . وهناك ألوان من التقديم لا ترتبط بهذين الحكمين ، وفيما يلي تفصيل للحكمين وما يتعلق بهما وبيان لألوان التقديم المختلفة .

نقهم من هذا النص أَنَّ الاسم المقدم على أداة الشرط التي بعدها
فعلان مجزومان يجب أن يكون مرفوعا ، وذلك لأنه مبتدأ وبهذا
تكون الجملة الشرطية مستقلة وليس الاسم جزءا منها ، وبهذا تكون
الأداة متصدرة .

وحذا المبرد حذو سيبيويه من حيث ضرب الأمثلة يقول : (ولو
قلت : آتَى مَنْ أَتَانِي ، للزمك أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبلها .
وهذا لا يكون . لأنَّ الجزء منفصل كالاستفهام) (١) .

ولعله يعني بالانفصال الاستثناف وهذا يكون للأداة المتصدر .

ونجد بعدهما ابن السراج يصرح بصدارة « إن » وغيرها من
أدوات الشرط ، فهو يقول : (ولكن لا يجوز أن تقدم « تضرب » على
« أي » لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهاما فلها صدور الكلام ،
كما كان للحروف التي وقعت مواقعها . فكذلك مَنْ وما إذا قلت : مَنْ
تُكْرِمُ أَكْرِمْ ، وَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعْ) (٢) . وتحدث عن « إن » في موضع
آخر وهو الحروف التي تكون صدور الكلام فقال : (ومن ذلك « إن »
التي للجزء لا تكون إلا صدرا ولا بد من شرط وجواب . فالجزء مشابه
بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا
بالجميع ، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها لا يجوز أن تقول :
« زيدا إن تضرب أضرب ») (٣) .

وقال الجرجاني في المقتصد في معرض حديثه عن بعض الأدوات :
(وتلزمها صدر الكلام فلما أن تكون مبتدأة في المعنى واللفظ ، وإما أن

(١) المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٨ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٥ .

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحر ٢ / ٢٤٥ .

تكون مبتدأ في اللفظ دون المعنى فالمبتدأ في المعنى واللفظ قولك :
مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمْهُ ، وَمَنْ يَخْرُجْ أَخْرِجْ مَعَهُ ، وَمَا يُعْجِبُنِي آخِذْهُ .
فهذه الأسماء مرفوعة بالابتداء ، لأجل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل (١)
ويعمل في موضع آخر لعدم جواز تقديم معمول فعل الشرط بقوله :
(لأنَّ الجزء بمنزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام وبينهما من المناسبة
ما لا يخفى) (٢) .

ويقول الأنباري في البيان : (والشرط لا يعمل فيه ما قبله لأن الشرط
صدر الكلام كالاستفهام) (٣) وقال بذلك ابن يعيش أيضا (٤) .
وذكر ابن عصفور أدوات الشرط في أدوات الصدور (٥) . وذكر
ابن مالك أن (لأداة الشرط صدر الكلام) (٦) .

وعلى الرضى لعدم جواز تقدم معمول فعل الشرط عند البصريين
على أداة الشرط بقوله : (وعله ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام
كالاستفهام) (٧) .

وذكر أبو حيان أن مذهب البصريين هو أن أداة الشرط لها صدر
الكلام (٨) .

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٥٢ - ١٠٥٣ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٤ .

(٣) الأنباري . البيان ١ / ٢٤٦ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٧٩ .

(٥) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٨٨ .

(٦) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ .

(٧) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٦ والتعليل هناك مفصل .

(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

وكرر ذلك السيوطي أيضا ^(١) .

فالبصريون إذن يرون وجوب تصدر الأداة وهم كما قلنا يبنون عليها أحكامهم ، أو يجعلونها علة لهذه الأحكام .

ولكن الكوفيين لا يذهبون مذهبهم . ففي الجملة :
(زيدا إن تضرِبْ أضرب) .

يجوز الكسائي أن يكون (زيدا) منصوبا بالفعل الأول وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثاني ^(٢) .

وينبني على قضية الصدارة قضيتان خلافيتان ذكرنا إحداهما وهي تقديم معمول فعل الشرط ، والثانية تقديم الجواب ، وسوف نناقش ذلك في الصفحات التالية إن شاء الله .

تقديم الجواب :

ترتبط هذه القضية بالحالة التي ذكرناها آنفا وهي حالة تقديم مفعول الجملة الجوابية ، فكلا التقديمين متعلقان بصدارة الأداة ، وقد ذكرنا أثناء دراسة قضية الصدارة أن تقديم الجواب قضية خلافية مبنية على قضية الصدارة . ذلك أن الجملة الشرطية قد ترد في صور و تراكيب تخالف التركيب العام الذي يقضى بأن يبدأ التركيب بأداة ثم جملتين ، إذ قد تتوسط الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتم بذلك جملة مفيدة ، وتدور الأفكار المطروحة في هذا الصدد حول أمرين ، الأمر الأول هو الشروط المطلوبة لصحة

هذا التركيب ، والثاني الخلاف على ماهية الكلام السابق على الأداة أهو جواب أو غير جواب .

يفرق سيبويه بالنسبة لأحكام تقديم الجواب بين مستويين ، مستوى الكلام ومستوى الشعر ، ففي الكلام يذهب إلى أن أداة الشرط إذا لم تعمل فإنه يتقدم الجواب . يقول :

(وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله . ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني . ولا تقول آتيك إن تأتني . إلا في شعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لأن جوابا ينجزم بما قبله) ^(١) .

ويبدو أن تقديم الجواب إذا لم تعمل «إن» أرجح عنده . لأنه يقول بعد ذلك : (وقد تقول : إن أتيتني آتيك . أي آتيك إن أتيتني . قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسالمة يقول لا غائب مالي ولا حرم ^(٢)
وواضح أن الأمر عند سيبويه إنما هو تخريج لهذا البيت وتفسير لورود (يقول) مرفوعة .

وفي الشعر إذا لم يكن فعل الجواب مجزوما وفعل الشرط مجزوم فإن الجواب يقدم . ولا يحسن وروده غير مقدم وإن يكن قد ورد في الشعر ، يقول سيبويه :

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(١) السيوطي ، معجم الموامع ٦١ / ٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢٤٥ / ٢ .

(ولا يحسن إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، مِنْ قَبْلَ أَنَّ إِنْ هِيَ العاملة وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي :
يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
أَيَّ إِنَّكَ تُضْرَعُ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ) (١) .

وسيبويه يخرج البيت بتقدير التقديم كما فعل في بيت زهير .
إذن يمكن القول إن الجواب يقدم في الكلام إذا كان فعل الشرط
ماضيا كما مر آنفا ، هذه هي الحالة العامة التي تشترك بها أدوات
الشرط ، وثمة حالة خاصة بالأدوات : (مَنْ ، مَا ، أَى) ، حيث يكون
فعل الشرط معها مضارعا مرفوعا ، يقول سيبويه :
(وتقول : آتَى مَنْ يَأْتِينِي ، وَأَقُولُ مَا تَقُولُ ، وَأَعْطِيكَ أَيَّهَا
تَشَاءُ . هذا وجه الكلام وأحسنه ، وذلك أنه قبيح أَنْ تُؤَخَّرَ حرف
الجزاء إذا جزم ما بعده فلما قبح ذلك حملوه على الذي) (٢) .

أما غيرها من الأدوات مثل « مهما ، حيثما » فلا يجوز أن يكون
الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، فلا يتقدم الجواب معها وفعل الشرط
مضارع إلا مجزوما في الشعر (٣) . والسبب هو أن الأدوات « مَنْ ،
مَا ، أَى » يكون الفعل لها صلة فيرفع ، بخلاف « مهما » ، « وحيثما »
وغيرها ، (فهذه الحروف بمنزلة إِنْ لا يكون الفعل صلة لها) (٤) .

أما إذا ولى الأدوات « مَنْ ، مَا ، أَى » الفعل الماضي فإنه تنطبق
عليه الحالتان الحالة العامة وهي تقديم الجواب لأن الأداة لم تعمل في
الفعل لأنه ماضى ، والحالة الخاصة وهي اعتبار الفعل صلة (١) .
ورغم أنه يمكن أن يكون المضارع بعدها مرفوعا فإنه كما يقول
سيبويه :

(قد يجوز في الشعر : آتَى مَنْ يَأْتِينِي ، وقال الهذلي :
فَقُلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا
هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضرها مَنْ يَأْتِيهَا) (٢) .
وهو بهذا يجعل القاعدة شاملة وهي تقديم الجواب إذا كانت أداة
الشرط جازمة وذلك في الشعر . وذكر سيبويه تخريجا آخر وهو إرادة
الفاء في الجواب (٣) وبهذا لا يكون ثمة موضع استشهاد .
ويقتصر المبرد بعد ذلك على إجازة تقديم الجواب إذا كان فعل
الشرط ماضيا ، وهو يخالف سيبويه في أشياء نذكرها في حينها .

خصص المبرد بابا للدراسة القضية سماه (هذا باب ما يجوز من
تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا) (٤) .
يقرر المبرد أنه (إذا كان الفعل ماضيا بعد حروف الجزاء جاز أن
يتقدم الجواب ، لأن « إِنْ » لا تعمل في لفظه شيئا . وإنما هو في موضع

(١) سيبويه . الكتاب ٣ / ٧٠ .

(٢) سيبويه . الكتاب ٣ / ٧٠ - ٧١ .

(٣) سيبويه . الكتاب ٣ / ٧١ .

(٤) المبرد . المقتضب ٢ / ٦٨ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٠ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧١ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

الجزء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزء ^(١) . ويقصد بحرف الجزء هنا « إن » ، وقد ضرب على ذلك الأمثلة كما في قوله :

(أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيتك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل : أتعطيني درهما ؟ فأقول : إن جاء زيد وتقول : أنت ظالم إن فعلت) ^(٢) .

أما الأدوات الأخرى فله رأى فيها حيث يمنع توسط الأدوات « من : ما » ، يقول :

(فإن قلت : أتى من أتاني ، وأصنع ما تصنع - لم يكن هاهنا جزء ، وذلك أن حروف الجزء لا يعمل فيها ما قبلها ولو قلت : أتى من أتاني ، للزمك أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ، لأن الجزء منفصل كالاستفهام) ^(٣) .

وهو بهذا يخالف سيبويه مستخدما الأمثلة نفسها التي استخدمها . وسنورد نقد المبرد على سيبويه بعد قليل .

وقال عن الأدوات (الظروف) : (ولو قلت : آتيتك متى أتيتني ، أو أقدم أين قمت - على أن تجعل « متى » ، و « أين » ظرفين لما بعدهما - كان جيدا . وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ، إلا أنك لما ذكرته سد مسد جواب الجزء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ، لأن الجزء لا يعمل فيه ما قبله) ^(٤) .

(١) المبرد ، المقتضب ٦٨/ ٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

وقد نقل لنا ابن السراج في (الأصول) عن المبرد ما يأخذه على سيبويه ، فالمبرد يأخذ عليه أنه عامل أدوات الشرط معاملة واحدة ثم أورد المبرد نص سيبويه الذي يتناول القضية بما في ذلك شراهد سيبويه . التي أخذ ينتقد مذهبها في تخريجها ^(١) ، حيث يقول :

(وأما قولهم : وإن أتاه خليل يوم مسألة . تقول على القلب فهو محال وذلك كأن ^(٢)) الجواب حقه أن يكون بعد « إن » ، وفعلها الأول ، يعنى بالشئ موضعه ، إذا كان في غير موضعه . نحر ضرب غلامه زيد لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع في موضع من الجزء) ^(٣) .

بخالف المبرد سيبويه في تخريج الشواهد التي تكون فيها الأجرية مما يخالف القاعلة ، فهو لا يرتضى القول بأن الجواب مؤخر والمراد به التقديم . (لأن الجواب في موضعه فلا يجب أن يتقدم لغيره) ^(٤) ويرى المبرد (أن يكون الكلام - إذا لم يجز في موضع الجواب - مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء ، فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء) ^(٥) . والمبرد بهذا يكون أكثر محافظة على النمط الأساسي للجملة الشرطية من سيبويه .

وانتقل المبرد إلى رد وجوه من التقديم ذكرها سيبويه ، يقول المبرد : (وأما ما ذكره من « من ومتى » وسائر الحروف فإنه يستحيل

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ٢٠٠ - ٢٠٣ .

(٢) هكذا في النسخة المطبوعة ولعل صحتها (لأن) .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ٢٠٣ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٦٩/ ٢ .

(٥) م . ن ، ص . ن .

في الأساء منها والظروف من وجوه التقديم . والتأخير لأنك إذا قلت :
آتى مَنْ أتانى وجب أن تكون « مَنْ » منصوبة بقولك : آتى ونحوه ،
وحروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ، فليس يجوز هذا إلا أن تريد
بها معنى الذى و « متى » إذا قلت : آتىك متى آتيتنى فحتى للجزاء ،
وهى ظرف « لأتيتنى » لأن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ، ولكن
الذول الذى قبل متى قد أغنى عن الجواب (١) .

وناقش الشاهد بعد ذلك حيث قال : (وإنما قوله « مَنْ يَأْتِيهَا »
فمحال أن يرتفع « مَنْ » بقولك : لا يضيرها ، ومن مبتدأ : كما لا تقول :
زَيْدٌ يَقُومُ ، فترفعه « بيقوم » وكل ما كان مثله فهذا قياسه وهذه
الأبيات التى أنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء فى الجواب . كقوله
« اللَّهُ يَشْكُرُهَا » لا يجوز إلا ذلك (٢) .

وقد وفق ابن السيرافى إلى رد حجة المبرد التى يمنع بها تقدير
التقديم فى الشاهد :

فَتَمِيلُ (٣) تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا
فالمبرد يقول إنَّ تقدير تقديم (لا يضيرها) يجعل من « مَنْ »
فاعلاً للفعل ، بينما هى مبتدأ فى البيت ، يقول ابن السيرافى :
(والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير فى « لَا يُضِيرُهَا » أن
يكون مقدماً وفيه ضمير فاعل) (٤) .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ٢٠٤ .

(٣) هكذا وردت فى ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ . أما فى كتاب

سبويه ٣ / ٧٠ فهى (فقلت) .

(٤) ابن السراج ، شرح أبيات سبويه ٢ / ١٨٢ .

وقرأنا بتوفيق ابن السيرافى لايغنى موافقتنا سبويه فيما يذهب
إليه من تخريج .

وتتسع دائرة الخلاف ، فتكون بين البصريين والكوفيين حول
هذا المقدم ، أهو جواب الشرط ؟ !

وخلاصة الخلاف أنَّ البصريين يعتبرون هذا الكلام المتقدم على
الأداة ساداً مسد الجواب وليس الجواب نفسه فالجواب عندهم لا بد
أن يلى الأداة وجملة الشرط ، أى يكون فى موضعه من الجملة الشرطية .
أما الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ هذا الكلام الذى يرد قبل الأداة هو
الجواب . وأنَّ الأصل فى الجواب أن يكون مقدماً .

واقعد نقل لنا هذا الخلاف ابن السراج فى كتابه « أصول النحو »
وهو يناقش رأياً نسبته إلى الفراء يقول ابن السراج : (والفراء يقول :
إنَّ نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك : أقومُ إنَّ تَقُمُ ، وإنَّ
شرط للفعل) (١) .

ولم نجد فى (معانى القرآن) للفراء ما يؤيد ذهاب الفراء هذا
المذهب ، ويفهم من إعرابه للآيات أنه لا يختلف فى القضية عن
البصريين ، مثال ذلك الآتى :

(« فإن استطعت أن تبغى نفقا فى الأرض أو سلماً فى السماء فتأتيهم
بآية » [الأنعام ٣٥] .

ففاعل ، مضمرة ، بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه . وإنما تفعله
العرب فى كل موضع يعرف فيه معنى الجواب ، ألا ترى أنك تقول

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٩٥ .

للرجل : إِنَّ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعَنَا ، بترك
الجواب ، لمعرفتك بعرفته به ^(١) .

وينتقده ابن السراج مبينا المذهب الذى يذهب إليه هو وغيره من
البصريين حيث يقول :

(وهذا الذى يذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام ، وما يجب من
ترتيبه وللإستعمال ، وذلك أن كل شئ يكون سببا لشئ أو علة له
فينبغي أن تقدم فيه العلة على المعلول ، فإذا قلت : إِنْ تَأْتِنِي أُعْطِكَ
دِرْهَمًا ، فالإتيان سبب للعطية ، به يستوجبها ، فينبغي أن يتقدم ،
وكذلك إذا قلت : إِنْ تَعْمِسَ اللَّهُ تَدْخُلُ النَّارَ ، فالعصيان سبب لدخول
النار فينبغي أن يتقدم ، فأما قولهم : أَجِيشُكَ إِنْ جِئْتَنِي ، وَإِنَّكَ إِنْ
تَأْتِنِي ، فالذى عندنا ، أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل
المقدم ^(٢) .

ثم يبين ابن السراج أن للتركيب الذى تكون الأداة فيه متوسطة
استخدامين ، يقول :

(وإنما يستعمل هذا على جهتين : إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم
الجزء للضرورة وحقه التأخير ، وإما أن يذكر الجزء بغير شرط ولانية
فيه ، فيقول ، أَجِيشُكَ فيعدهك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيشك
بسبب فيقول : إِنْ جِئْتَنِي ، ويستغنى عن الجواب بما قدم ، فيشبه
الاستثناء ^(٣) .

(١) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٣٣١ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحر ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٩٦ .

وهذه ملاحظة ذكية أرجو أن نستفيد منها فيما بعد ونحن نعلق
على هذه القضية .

ولا نجد بعد ذلك شيئا جديداً فكل من ذكر القضية يضعها في
إطارها الذى وضعت فيه من قبل ^(١) .

إن الخلاف الذى دار بين البصريين والكوفيين فى حال توسط
الأداة حول ماهية الكلام السابق عليها ليس خلافاً حول تركيب
واحد . وإنما هو خلاف ناتج عن اختلاف فى التركيب موضوع الجدل ،
فيبدو أن كل مدرسة تتحدث عن تركيب يختلف عن التركيب الذى
تتحدث عنه المدرسة الأخرى .

التركيب الذى يدور كلام البصريين عليه هو تركيب الجملة
الشرطية الجزائية . مثال ذلك :
إِنْ يَدْرُسُ زَيْدٌ يَنْجَحْ

(١) انظر : القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٩٦ (وحكم الجواب

أن يكون بعد الشرط) . الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٥ (لأن مرتبة
الجزء بعد مرتبة الشرط) . ابن يعيش . شرح المفصل ٧ / ٩
(لأن الجزء لا يتقدم على ما ذكرنا ، فإن رفعت وقلت أتيتك إن
أتيتني جاز ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب
بالشرط) : ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ (فإن تقدم عليها شبهه
بالجواب معنى فهو دليل عليه ، وليس إياه . خلافاً للكوفيين ،
والمبرد ، وأبى زيد) ، وقد تبين من آراء المبرد إلى عرضنا أنه
يعتبره ساداً مسدداً للجواب وليس الجواب نفسه . الرضى . شرح
الكافية ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٨ وفيه تركيز على الخلاف بين الكوفيين
والبصريين على نحو ما فى الإنصاف للأنبارى ٢ / ٦٢٣ . أبو حيان ،
ارتشاف الضرب ٨١١ وفيه ذكر لبعض الآراء الفرعية ، وأخذ
عنه السيوطى فى جمع الهوامع ٢ / ٦١ - ٦٢ .

إذا نظرنا إلى هذه الجملة وجدناها مركبة من عبارتين :

- *إِنْ يُدْرُسْ زَيْدٌ* (عبارة شرطية)

- *يَنْجَحُ* (عبارة جوابية)

ولا تعبر إحداهما عن معنى كامل في حالة انفرادها .

أما التركيب الذى يدور كلام الكوفيين عليه فهو الذى سبق أن أشار إليه ابن السراج وقد نقلنا نص ذلك فى الصفحات الماضية (١) .

ولكن ابن السراج لم يتنبه إلى أن هذا تركيب جديد وإنما اعتبر ما قبل الأداة كلاماً تاماً والأداة وما بعدها كلاماً مؤلفاً من جملة شرطية حذف جوابها . وليس الأمر كذلك وهو ما سيستبين فى الآتى :

سَيَحْضُرُ زَيْدٌ إِنْ يُدْرِكُ الْقِطَارَ

هذه الجملة مركبة من : جملة خبرية بسيطة + عبارة شرطية ، والفرق بين هذا التركيب ، والتركيب السابق هو أنه فى التركيب الأول لا يمكن الاستغناء عن جزء من مكونات الجملة ، أما فى التركيب الثانى فيمكن الاستغناء عن العبارة الشرطية ، وتبقى الجملة الخبرية البسيطة ذات فائدة ، ولكنها تكون قد فقدت المعنى الذى تؤديه العبارة الشرطية ، وفرق آخر بين التركيبين أن الجزء الثانى وهو العبارة الجزائية فى التركيب الأول تكون جزءاً لتحقيق الحدث المشروط فى العبارة الأولى ، أما فى التركيب الثانى فليس الجزء الأول جزءاً للعبارة الشرطية ، وإنما يكون الجزء الثانى وهو العبارة الشرطية قيداً على الجزء الأول ، ولا حاجة لهذه العبارة الشرطية إلى عبارة جزائية ، لأن الكلام قد تم بها ، وليس للجزء مكان فى الجملة من حيث المعنى .

ننتهى من هذا إلى أن ثمة نمطين هما :

النمط الأول : الجملة الشرطية الجزائية :

أداة شرط + جملة فعلية بسيطة + جملة فعلية بسيطة

النمط الثانى : الجملة الخبرية المشروطة :

جملة خبرية + أداة شرط + جملة فعلية بسيطة

ولكن النمط الأول قد يلتبس بالنمط الثانى فى بعض الأحوال ، وذلك حينما يقتضى سياق ما تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية ، وبهذا يصبح مشابهاً من حيث ترتيب أجزائه للنمط الثانى وقد قصره ابن السراج كما مر بنا على ضرورة الشعر (١) .

ولعل قصره على الشعر لأن الشعر محكوم بطريقة معينة للإلقاء أو الإنشاد تتيح هذه الطريقة قيماً صوتية لا تكون فى النصوص المكتوبة ، ونقصه بذلك « النبر » ، فالشعر روى خلال العصور منشداً ولا بد أنه بفضل الإنشاد احتفظ بما فيه من نبر للكلمات وللجمل وأجزائها .

وإذا كان « للنبر » دور فعال فى الشعر فلا بد أن له دوراً فعالاً فى لغة الحوار ولغة الحديث العادية ، ولكنى أحسب أن التعقيد لنحو اللغة العربية لم يأخذ فى اعتباره أن اللغة فى الأصل ظاهرة منطوقة وإنما انصرف الاهتمام إلى لغة النصوص والشكل الكتابى للغة .

ولا شك أننا فى الكتابة سنجد صعوبة فى التمييز بين النمطين : الأول - إذا حدث فيه تقديم - والثانى ، أما فى حالة النطق فإنه يسهل

إذا راعينا الاعتماد على النبر . فالنمط الأول يحدث فيه تقديم خاصة في اللغة الانفعالية حيث يسلك المتكلم سلوكا يغاير سلوكه في الأحوال العادية . ففي الانفعال قد يعتمد إلى التقديم وإلى الحذف وإلى تكرار وحدة صوتية ما ، وإلى ضروب من التلوين الصوتي التي تضطلع بشحنة تعبيرية خاصة ، وفي حالة تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية يكون مركز التعبير في الجملة هو هذه العبارة الجوابية فيكون النبر واقعا عليها . وتأتي العبارة الشرطية مكحلة للجملة . أما في الأحوال العادية فإن النبر يقع على العبارة الشرطية . أما النمط الثاني فإن النبر يقع على العبارة الملحقة بالجملة وهي العبارة الشرطية .

ولا يسعفنا النظام الكتابي العربي إذا أردنا أن نفرق بين النمط الأول المقدم والنمط الثاني . وذلك لأنه ليس ثمة رمز كتابي للنبر على أهمية ذلك .

٢ - ولاية الفعل الأداة :

عرض سيبويه لهذه القضية في فصل (هذا باب الحروف التي لا تَقَدَّم فيها الأسماء الفعل) ^(١) . ويرجع عدم تقدم هذه الأسماء إلى أنه (لايجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم ، كما لايجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل) ^(٢) من هذا ، الحروف الجازمة « لم » و « لا الناهية » ^(٣) . أما أدوات الشرط فيقول عنها : (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا) ^(٤) .

(١) سيبويه ، الكتاب ١١٠/ ٣ .

(٢) م . ن ، ص ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١١١/ ٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ١١٢/ ٣ .

ويتابع النحاة سيبويه في القول بوجوب ولاية الفعل لها ^(١) . ولكنهم يختلفون في تفسير ما يخالف هذه القاعدة وذلك حينما يكون الاسم بين الأداة والفعل .

يذهب سيبويه إذن إلى أن الأدوات الجازمة مثل « لم » لايجوز أن تفصل عن الفعل ، لأنه لايجوز الفصل بين العامل والمعمول ^(٢) . وقياسا عليه فإنه (يقبح) تقدم الاسم على الفعل في جملة الشرط ، فلا يفصل بين أداة الشرط والفعل ^(٣) . وعبر سيبويه بقوله (يقبح) ، لأن ذلك لم يصل إلى درجة الامتناع ، وعدم الجواز ، فهو يقرر أن هذه الظاهرة جائزة في مستوى معين من الاستخدام ، وهو الشعر ^(٤) .

(١) منهم : الأخفش (معاني القرآن ٢١٧) ، المبرد (المقتضب ٧٤/ ٢) ، ابن السراج (أصول النحو ١٦٤/ ٢ ، ٢٤١/ ٢) ، النحاس (إعراب القرآن ٦٩ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧) ، الفارسي (الإيضاح ٣٢٠) ، الزبيدي (الواضح ٩٥) ، الروماني (معاني الحروف ٧٤) ، الهروي (الأزهية ٢١٣) ، القيسي (مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٦ - ١ / ٣٥٦ - ٢ / ٢١٩) ، ٢٦٤/ ٢ ، ٣١٦/ ٢ ، ٤٣٥/ ٢) ، الجرجاني (المقتصد ١٦٥) ، الزنجشیری (المفصل ٣٢٣) ، ابن الشجري (الأمالي ١ / ٣٣ ، ٢٧٨/ ١) ، ابن الحشاش (المرتجل ٢١٦ ، ٢٢١) ، الأنباري (البيان ١ / ١١٥ - ٢ / ٩٧ - ٢ / ٣٨٣) ، العكبري (التبيان ١ / ٣٩٥) ، ابن يعيش (شرح المفصل ٩ / ٩) ، ابن مالك (التمهيد ٢٣٦) ، الرضي (شرح الكافية ٢ / ٢٦٢ ، ٣٩٠/ ٢) ، أبو حيان (الارتشاف ٨٠٦) ، المرادي (الجني الداني ٢٧٨) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١١١/ ٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١١٢/ ٣ .

(٤) م . ن ، ص ن .

ويعلل سيبويه لذلك بأن أداة الشرط تختلف عن أدوات الجزم الأخرى نحو : « لم » من جهتين : إحداهما أن الفعل بعدها قد يكون مضارعاً أو ماضياً ، بينما لا يجوز أن يكون بعد لم إلا مضارعاً ^(١) . والجهة الأخرى أن الأدوات - غير « إن » - قد تفارق الجزم حينما تخرج عن الدلالة الشرطية فبعضها قد يكون ما يطلق عليه (أسماء موصولة) ^(٢) ، وقد تكون أدوات استفهام ^(٣) .

ومن أجل تعزيز الفكرة التي يذهب إليها يقرنها بظاهرة أخرى لاصلة لها ^(٤) يقول : (فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجز من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو : ضارب عبد الله . لأنك إن شئت نونت ونصبته ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر . يعنى ضارب . فذلك لم تكن مثل لم . ولا في النهي ، واللام في الأمر . لأنهم لا ينفارقن الجزم) ^(٥) .

إذن فالفصل بين الأداة والفعل قبيح في الكلام جائز في الشعر . ولكن سيبويه يستثنى من أدوات الشرط « إن » فهي الأداة الوحيدة التي يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالاسم في الشعر والكلام . على أنه يشترط في الكلام أن يكون الفعل ماضياً ^(٦) . ويعلل لهذا الاستثناء

(١) سيبويه الكتاب ٣ / ١١٢ .

(٢) نفضل أن نطابق على (من) و(ما) مصطلح (ضمائر موصولة) أو (ضمائر وصل) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٢ .

(٤) يرى النحاة أن الجزم في الأفعال تظير الجر في الأسماء ، انظر سيبويه .

الكتاب ٣ / ٩ . والمبرد ، المقتضب ٤ / ٨٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٢ .

(٦) م . ن . ص . ن .

بقوله : (وإنما جاز هذا في « إن » لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : إن خيراً فخير وإن شراً فشر) ^(١) .

وتتخذ التطبيقات على هذه القضية ترتيباً معيناً من حيث الضعف والقوة عند سيبويه . ويمكن أن نبينه على النحو التالي :

(١) التقديم مع « إن » أقوى منه مع سائر الأدوات فالتقديم يكون معها جائزاً في الشعر والكلام .

(٢) التقديم في الشعر مع الأدوات والفعل ماضٍ أقوى منه والفعل مضارع ، يقول سيبويه : (ولو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام) ^(٢) .

(٣) التقديم مع غير « إن » من الأدوات جائز في الشعر ضعيف في الكلام .

(٤) يفترض سيبويه أن التقديم مع غير « إن » سيكون أقوى في الكلام لو أن « إن » كان يجوز التقديم معها والفعل مضارع مجزوم في الكلام لأن التقديم جاز معها وفعلها ماضٍ . يقول سيبويه : (فلو جاز في إن وقد جازمت كان إذ جاز فيها فعل) ^(٣) .

إذن فهناك مراتب محفوفة بين « إن » والأدوات في الشعر والنثر ، يمكن تلخيصها على النحو التالي مرتبة حسب القوة :

(١) التقديم مع « إن » والفعل ماضٍ ، في الشعر .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٢ - ١١٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٣ .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٢) التقديم مع « إن » والفعل مضارع ، في الشعر .

(٣) التقديم « إن » ، والفعل ماضى ، في الكلام .

(٤) التقديم مع غير « إن » ، والفعل ماضى ، في الشعر .

(٥) التقديم مع غير « إن » ، والفعل مضارع ، في الشعر .

(٦) التقديم مع « إن » والفعل مضارع ، في الكلام مراتب افتراضية

(٧) التقديم مع غير « إن » والفعل ماضى ، في الكلام

(٨) التقديم مع غير « إن » والفعل مضارع .

تمثل الإمكانيات : ١ . ٢ . ٣ . ٤ . ٥ . الإمكانيات الجائزة أما الإمكانيات ٦ . ٧ فهما مفترضان وقد نجمتا من بنجمة واحدة لتمييزهما يذهب سيبويه إلى أنه لو صح الإمكان (٦) لكان الإمكان (٧) هو على هذا النحو المذكور ^(١) . واستيفاء للإمكانيات الرياضية ذكرنا الإمكان (٨) وميزناه بنجمتين ، ولأشك أنه الإمكان الذي يردده سيبويه .

ولا يزيد النحاة بعد سيبويه شيئا على ملاحظاته التي فصلناها تفصيلا كافيا غير أن السيراني ينسب إلى الفراء والكوفيين أنهم يجعلون المرفوع مستحسنا في « إن » خاصة لقوتها ^(٢) . وقد فهم السيراني ذلك من قول الفراء : (وقوله « وإنَّ أَحَدًا مِنْ شُرَكَائِكَ اسْتَجَارَكَ » [التوبة ٦] في موضع جزم ، وإنَّ فرق بين المجازم والمجزوم بـ (أَحَدٌ) . وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب ^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٣ .

(٢) سيبويه الكتاب ٣ / ١١١ هـ (١) .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ، ٤٢٢ / ١ ، تابعه القيسى في المشكل ٣١٦ / ٢ .

ويقول القيسى : (لايجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة ، إلا مع « إن » وحدها ، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط) ^(١) .

ولم يحدد القيسى مستوى معيناً من الاستخدام كما فعل سيبويه ، وكذلك لم يفعل الفراء من قبل أيضا ، ونجد القيسى يورد ما ينقض قوله المذكور آنفاً وذلك قوله :

(وكذلك عند البصريين : « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ » [الانشقاق ١] و « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ » [التكوير ١] و « إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ » [الانفطار ١] وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر ، لأن « إذا » فيها معنى المجازاة ، فهي بالفعل أولى ، والفعل مضمر بعدها يليها ، وهو الرفع للامم ، وهو كثير في القرآن) ^(٢) .

وإذا نسب هذا القول إلى البصريين فليس سيبويه من جملتهم ، لأن سيبويه لا يعتبر « إذا » أداة شرط إلا في الشعر ^(٣) .

ويقول أبو حيان : (ولايتقدم الاسم إلا في « إن » فيجوز بشرط مضى فعل الشرط وكونه مصحوبا بلم . ووافقنا على ذلك الكسائي . وفي نقل وافقنا عليه الفراء .

وأجاز الكسائي تقديمه على فعل الشرط بعد مَنْ وأخواته نحو : مَنْ زَيْدًا يَضْرِبُ أَضْرِبُهُ . وأجاز الكسائي إضمار كان بعد مَنْ ، ومنعه الفراء .

ومن الكوفيين من منع ذلك في المرفوع ، وأجازه في المنصوب والمجرور نحو : مَنْ زَيْدًا يَضْرِبُ أَضْرِبُهُ ، وَمَنْ بَزِيدَ يَمُرُّ أَكْرَمُهُ .

(١) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣١٦ .

(٢) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٦ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٦١ .

ومنهم من قال لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمراً نحو : متى . وأما ما يمكن فلا يجوز تقديم الاسم لانقول مَنْ هُوَ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ويجوز : متى زَيْدٌ يَقُمُ أَقُمْ معه . وهذا المذهب أنى على ^(١) صاحب المذهب ^(٢) .

يمكن لنا . مع هذا أن نحدد محاور الخلاف وهي كالآتي :

(١) الأداة التي يجوز معها التقديم .

(٢) حالة الاسم المقدم الإعرابية .

أما بالنسبة للأداة فكما رأينا لم يستثن سيبويه أداة ما فكلها يجوز التقديم معها في الشعر ، أما النثر فلا يجوز إلا مع « إن » ، وما نقلناه بعد ذلك منسوبا إلى الكسائي والفراء والقيسي يقتصر التقديم على « إن » وحدها . ولا نجد سببا لذلك إلا إهمال مستوى الاستخدام ، وأنهم لم يلتفتوا إلى شواهد سيبويه ، فقصر حديثهم على الكلام . وليس هذا بالأمر الغريب وهم يناقشون ذلك غالبا انطلاقا من نص القرآن .

أما بالنسبة للحالة الإعرابية للاسم ، فإن سيبويه لم يلتفت إلا إلى حالة واحدة وهي حالة الرفع ، أما من جاء بعده فقد رأينا أنهم يولون ذلك اهتمامهم ، فقد ناقشوا تقديم الاسم المنصوب والمجرور كما تبين فيما نقلناه .

ولم ينته الخلاف عند هذا الحد وإنما استمر في محاولاتهم لإعراب الاسم المرفوع بعد الأداة ، فالاسم المرفوع لابد له من رافع . فما هو ؟ .

(١) أبو علي ، أحمد بن جعفر الدينوري (ختن ثعلب) (ت ٥٢٨٩) .
انظر بغية الوعاة للسيوطي ٣٠١/١ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف ٨٠٥ .

ذهبوا في تخريجهم إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : قول سيبويه : (واعلم أن قولهم في الشعر : إن زَيْدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كَذَا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زَيْدًا رأيته يكن ذلك . لأنه لا يتبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها) ^(١) .

إذن هو فاعل لفعل مضمراً ، وقد اشتهر هذا الرأي وتابعه جمهور النحويين من بعده ^(٢) ، فكثيراً ما نصادف هذه الفكرة مصوغة على النحو التالي : ولا بد أن يليها الفعل مظهراً أو مضمراً ، وذلك في الحديث عن « إن » أو « لو » ^(٣) .

الثاني : قول الفراء ، نجد أن المصادر تنسب إليه وإلى الكوفيين ^(٤) القول بأن الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل الفعل المظهر ، وقد نقلنا آنفا نصاً من معاني القرآن يفهم منه القول بذلك ^(٥) ، وإن يكن النص غير صريح الدلالة ، ولكن اقراء أيضاً لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمراً .

الثالث : قول الأخفش ، وهو ما اشتهر من إعرابه الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ ^(٦) . ولكن ما نجده في كتابه (معاني القرآن) يثبت أمرين : الأول ، أنه يذكر إعرابين الأول الابتداء والثاني كونه فاعلاً

(١) سيبويه ، الكتاب ١١٣/٣ - ١١٤ .

(٢) ذكرنا من تابع سيبويه في دراستنا لولاية الفعل للأداة وذلك في ص ٣١٧ .

(٣) انظر مثال ذلك القيسي . مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ١١١/٣ هـ (١) ، الأنباري ، الإنصاف ٢/٦١٥ .

(٥) انظر ص ٣٢٠ أو معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ .

(٦) انظر في نسبة ذلك إليه الإنصاف للأنباري ٢/٦١٦ .

لفعل مضمر ، الأمر الثاني ترجيحه للإعراب الثاني ووصفه بأنه أقيس الوجهين ، وفيما يلي نص الأخفش :

(وقال : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » [التوبة ٦] فابتدأ بعد « إِنْ » ، وأن يكون رفع « أحدا » على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في « إِنْ » لتمكنها ، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ ، كما قال :

عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا

وقال :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْغِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
وقد زعموا أن قول الشاعر :
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا عَنِ اللَّيْلِ بَيْنَ جَنَبَيْكَ تَدْفَعُ
لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدئ بعد « إِنْ » وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر ^(١) .

ونجد العكبري ينسب القول بالابتداء إلى الكوفيين وهذا ما يفهم من قوله :

(« وَإِنْ أَمْرًا » : وامرأة مرفوع بفعل محذوف ، أي وإن خافت امرأة ، واستغنى عنه بخافت المذكور .

وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر . وهذا عندنا خطأ ، لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ، ولذلك جاء

(١) الأخفش ، معاني القرآن ٢١٧ - ٢١٨ .

الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدى :

وَمَتَّى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُجَيِّسُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ ^(١)

فهو متأثر بأستاذه الأنباري الذي ينسب إلى الكوفيين إعراب الاسم بعد إذا بأنه مرفوع بالابتداء ^(٢) ؟

يستند النحاة في عدم جواز الفصل بين الأداة والفعل إلى حجة من خارج اللغة ، إذ يعتمدون على فرض مسبق ، وهذا الفرض هو ولاية العامل للمعمول وبشكل أدق - فيما يتعلق بقضيتنا - ولاية الجازم للمجزوم . والمنطلق الوحيد الذي ينطلقون منه هو العمل . من أجل ذلك رأيانهم يتيسرون الشرط على تراكيب أخرى كالنفي « بلم » بسبب ما يلاحظ من اشتراك في الإعراب ، منذ كان الإعراب عندهم ظاهرة لفظية فقط . كل ذلك جعلهم يميلون عن جادة الصواب ، وذلك أن المنهج العلمي يقتضي أن تعتمد إجازة تركيب ما وعدمه على الاحتكام إلى اللغة نفسها ويتم ذلك بالوسائل العلمية من استقراء وإحصاء وملاحظة دقيقة .

ويمكن أن نلاحظ معهم أن النفي بـ « لم » لم يرد في اللغة أمثلة على فصلها عن الفعل ولكن ذلك لا يعطينا قاعدة شمولية تقول : لا يفصل الجازم عن المجزوم بـ « لم » العامل عن المعمول ، ولكننا نستطيع القول بأنه لا يفصل بين « لم » والفعل .

وهذا الجانب اللفظي من الإعراب وهو الجزم ليس كافيا لعقد نسب بين تركيبين مختلفين .

(١) العكبري ، التبيان ١ / ٣٩٥ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ٢ / ٦٢٠ .

وهذا لا يدفع أن الملاحظ أن أداة الشرط يليها الفعل في الأغلب ، وأن هذا هو الشائع ، ولكن هذا لا يمنع وجود تراكيب أخرى يلي الأداة فيها الاسم . ولا ينبغي اعتبار هذه التراكيب شاذة أو منحرفة تحتاج إلى إصلاح سواء أكان هذا الإصلاح ذهنيا أم عمليا ، بل تغيرات أوجبتها ملائسات . وأسباب خاصة .

وما وجدناه عند سيبويه من أحكام يطلقها على التراكيب التي فيها فصل بين الأداة والفعل من مثل : قبيح ، وضعيف وقوى ، فهذه ألفاظ ليست ذات محتوى دقيق . وهي أيضا تتناول الجانب الشكلي من القضية فالقبيح والضعيف هو ما ابتعد عن التركيب الأساسي من حيث الشكل . أما من حيث المعنى فلا نجد التفاتا إليه ، رغم أن أبرز سمة من سمات اللغة هذا الائتلاف الشديد بين اللفظ والمعنى . وعلى ذلك يجب أن يكون الحكم مؤسسا على الشكل والمعنى معا . فإذا وجدنا أن التغير في التركيب يتبعه تغير في المعنى دون إخلال بالوظيفة التي يؤديها القول كان التغير مثمرا .

ولم يسأل النحويون أنفسهم لِمَ حدث هذا التغير ؟ ونضرب مثالا على كيفية مواجهتهم للنصوص ، ففي الآية (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبة ٦] لم يحاولوا تلمس الفرق بين التركيبين ، التركيب المذكور والتركيب : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فعند تأمل التركيبين نجد الأول له دلالة واحدة ، والثاني يمكن أن يكون له دالتان الدلالة الأولى هي دلالة التركيب الأول إلى حد ما ، وهي استجارك مشرك ، والدلالة الثانية هي : إن طلب أحد من الناس أن تجيره من المشركين . ولا نريد أن ننكر ما للسياق من أثر في تحديد المعنى ، ولكن نرى أيضا أن للتقديم هنا فائدة . وقد

لا تكون هذه الدلالة هي فقط كل ما هناك ، فقد نجد بالتأمل أسباباً أخرى لدل من ذلك أن تقديم الفاعل يعطيه نوعاً من الأولوية في التصور الذهني . وخاصة أن الموضوع يدور حول العلاقة بالمشركين وليس همه الكلام على الاستجارة .

ومادام الفصل بين الأداة والفعل بالاسم مرفوضاً فإن الأمثلة التي وردت احتاجت إلى تخريج ، فعند سيبويه ومن معه من البصريين إلى التقدير ، تقدير فعل مضمحل وهذا يعود التركيب كما كان ولو في الذهن وتسلم القاعدة بلى أعناق النصوص . وقال الكوفيون بأن الاسم المرفوع فاعل للفعل الذي بعده . ولكن القول بهذا يثير كثيراً من المشاكل عند البصريين . منها الفصل بين الجازم والمجزوم ، ومنها أنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل ^(١) ، لأنه لو تقدم صعب عليهم التمييز بين الفاعل والمبتدأ . ذلك أن الجملة المبدوءة باسم هي عندهم جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر . أي أن :

جاء مُحَمَّدٌ ، مُحَمَّدٌ جاء

(١) تكلم المبرد على هذه القضية كلاماً مفصلاً يرد به ضمنا على الكوفيين الذين لا يرون بأساً في تقدم الفاعل ، وخلاصة قوله أنه في الجملة (عبد الله قام) يرتفع عبد الله بالابتداء ، أما إعرابه فاعلاً فحال من جهات : إحداهما أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا بالعطف . وكيف يرفع عبد الله وضميره ، إذا جعلت مكان الضمير اسماً ظاهراً نحو : عبد الله قام أخوه . يتبين أن الضمير مكان (أخوه) ، إذا قلت رأيت عبد الله قام زال الابتداء وبقى الضمير ، وتقول عبد الله هل قام ؟ ومحال أن يعمل ما بعد (هل) بما قبلها ، وتقول : ذهب أخراك ، وأخواك ذهباً ، ولو كان الفعل واحداً في الحالين لكان موحداً . انظر : المبرد ، المقتضب ٤ / ١٢٨ .

هما جملتان مختلفان الأولى فعلية ، والأخرى اسمية ^(١) . من أجل ذلك يبدو أن القول الثالث وهو إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ نوع من المصالحة بين القولين المتقدمين . ولستأ بهذا نرجح هذا المذهب الثالث ، لأنه ينطوي على عيب كبير وهو الانتهاء إلى أن جملة الشرط يمكن أن تكون اسمية ، وهذا مخالف لطبيعة الجملة الشرطية . أما رأى البصريين فنحن نرده لأنه ليس إلا محاولة لرأب الصدع الذي يجدونه بين النظرية والتطبيق أو بين القاعدة والنص . ولستأ بحاجة إلى تخريبهم لأنه يعبر عن منهج غير علمي في درس اللغة . فلم يبق إلا الرأى الكوفي ، ونحن نراه أدنى إلى الصواب وأسلم . ولانرى بأساً في تقديم الفاعل على الفعل . وذلك للأسباب الآتية :

- (١) إن أداة الشرط لاتدخل على الفعل وإنما تدخل على الجملة الفعلية ، فإذا تقدم الفاعل فإن الأداة لانزال داخلية على جملة فعلية .
- (٢) إن تقدم الفاعل لايقرب الجملة من الفعلية إلى الاسمية لأن الجملة ليست مستأنفة . وأداة الشرط لاتدخل إلا على جمل فعلية .
- (٣) يجب أن لا يقتصر التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية على أساس لفظي فقط ^(٢) .

(١) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ / ٤٢٠ .

(٢) انظر تفصيل هذه القضية عند مهدي الخزومي ، في النحو العربي ٣٩ وهذا ملخصها : يوافق مهدي الخزومي النحاة على تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية . ولكنه لا يوافقهم على الأساس الذي منه ينطلقون وهو كون الاسم ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل ، وناقش ابن هشام في ذلك ، ورد كثيراً من أمثلة الجملة الاسمية عنده ، وقال إن المنطلق لفظي بحت ، واقترح أساساً جديداً للتفريق =

(٤) الفاعل هو ما أسند إليه الفعل تقدم أم تأخر .

نستثنى من الأدوات (مَنْ ، ما) فلا يجوز تقديم الفاعل معهما إذا كان الفعل بعدهما مفرغاً من الفاعل الظاهر نحو : مَنْ يَخْرُجُ أَخْرُجْ مَعَهُ . فهنا لانقديم لأن الفعل مسند إلى الغائب ، لأن الاشتراط على فاعل عام ومبهم . أما إذا كان الاشتراط على المفعول نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ فلا نرى بأساً بتقديم (زيد) .

قد تشارك قضية في هذا الموضوع وهي كيف الجمع بين فاعلين كما في الجملة :

إِنَّ الْقَوْمَ خَرَجُوا خَرَجَ زَيْدٌ مَعَهُمْ ^(١)

والمقصود بالفاعلين (القوم) والضمير في (خرجوا) والإجابة على ذلك بالقول بأن الاسم الظاهر المقدم هو الفاعل أما الضمير فهو دليل الإسناد وعلامة تبين علاقة الفعل بالفاعل ، فليس هناك فاعلان ، وإنما هو فاعل واحد ^(٢) .

= وهو دلالة الجملة ، فإذا كانت ذات دلالة متجددة فهي فعلية ، وإذا كانت ذات دلالة ثابتة دائمة فهي الاسمية ، وينتهي إلى القول بأن الجملة الفعلية ما يكون المسند فعلاً تقدم المسند إليه أم تأخر . واستكمالا للموضوع ننصح بقراءة المقال الذي كتبه عبد القادر المهيري في حوليات الجامعة التونسية ، العدد الخامس ١٩٦٨ ص ٧ - ١٦ وعنوانه « مساهمة في تحديد الجملة الاسمية » وفيه يناقش رأى المخزومي وماينجم من مشاكل من مثل ما يباحث الفعل من لواحق عندما يكون الفاعل المقدم مثنى أو جمعاً وهذه المشكلات التي واجه بها المبرد الكوفيين من قبل . انظر : المقتضب ٤ / ١٢٨ (١) أثرت هذه القضية أثناء رد المبرد على الكوفيين القول بتقديم الفاعل على الفعل ، انظر المقتضب ٤ / ١٢٨ .

(٢) انظر تفصيل هذه النظرية في مقال عبد القادر المهيري « مساهمة في تحديد الجملة الاسمية » (حوليات الجامعة التونسية العدد الخامس ١٩٦٨) ص ٧ - ١٦ .

٣ - تقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله :

اختلف النحاة أثناء تعرضهم لهذه القضية من حيث الأحكام والتفسيرات . ولكنهم يشتركون في أصول تفكير مشتركة ، وهي الاهتمام بالأشكال اللفظية ، والمحافظة على مقولات مفروضة سلفا . ثم قلب القضية من الوصفية إلى المعيارية .

وتأتى هذه القضية عند سيبويه على نحو غامض يقول سيبويه :
(فإن قلت : إن تَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذاك ، جاز على قول من قال : زيدا ضَرَبْتُهُ . وهذا موضع ابتداء . ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت :
إن تَأْتِنِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ ، كان حسنا . وإن يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله : اللَّهُ يَشْكُرُهَا ^(١) .

وسوف نحاول فهم نص سيبويه اجتهادا .

نفهم من المثال المضروب أنه يتحدث عن « إن » وحدها ولم يشر إلى الأدوات ، وهو يتحدث عن الظاهرة في الكلام لقوله « فإن قلت » ، فهل يقصر هذه الظاهرة في الكلام على « إن » كما فعل في تقديم فاعل فعل الشرط ؟ . ونفهم أيضا أن فعل الجواب مجزوم كفعل الشرط وهذا شرط لأنه يقول كما نقلنا « وإن لم يحمله على ذلك رفع » .

أما قوله « على قول من قال : زيدا ضَرَبْتُهُ » فهو المنهج الذي تخرج عليه الجملة وتعاد إلى القاعدة النظرية ، فالمتقدم ليس فاعلا للفعل المذكور بعده ، وإنما لابد من تقدير فعل مضمر يفسره الظاهر وهذا هو الأمر في النظم المذكور فـ « زيدا » لا يصلح أن يكون مبتدأ -

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١١٤ .

لأنه منصوب - ولا مفعولا مقدما لأن الفعل الذي بعده شغل بضميره ، ولا يمكن أن يكون الفعل عاملا في زيد وضميره في آن .

أما قوله : « وهذا موضع ابتداء » يعني أن جملة الجواب يجوز كونها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر لذلك قال : « ألا ترى أنك لو جئت بالانماء قلت : إن تَأْتِنِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ ، كان حسنا » .

ومعنى هذا أن الاسم المقدم لا يخلو من أن يكون فاعلا أو مبتدأ ، ولابد من التمييز بينهما حتى لا يختلطا . ولهذا الاسم ثلاث أحوال ^(١) :

- (١) أن يكون الفعل بعده مجزوما .
- (٢) أن تكون الفاء قبله والفعل غير مجزوم .
- (٣) أن يكون عاريا من الفاء والفعل غير مجزوم .

أما الحالة الأولى فالاسم لابد أن يكون فاعلا لأنه لا يمكن تعليل جزم الفعل في خبر المبتدأ لو كان مبتدأ .

أما الحالة الثانية فلا يجوز اعتباره فاعلا لأن الجملة اسمية مبدؤه مبتدأ وله خبره وهو الجملة ، والفاعل لا يتقدم على فعله . ولو قدر فعل قبل الاسم لما صح وجود الفاء .

أما الحالة الثالثة فليس فيها الجزم الذي يقطع بكونها للفاعل ، ولا فيها الفاء التي تقطع بكونها للمبتدأ . لذلك حصرها سيبويه في الشعر ويخرجها على إرادة الفاء ولذلك اشترط رفع الفعل .

إذَنْ : يتصدر الاسم المرفوع عند سيبويه جملة الجواب على أن

(١) ثمة حالة رابعة مرفوضة عند النحاة ويمكن فهم ذلك من النص أيضا وهي أن يكون الفعل مجزوما والفاء موجودة وهي حالة فرضية لاسند لها من الواقع .

يكون الفعل بعده مجزوما ويكون الفاعل مرفوعا بفعل مضمر ، وذلك في الكلام . أو يكون الفعل مرفوعا والاسم مبتدأ على إرادة الفاء في الشعر .

ولم بشر سبويه إلى تقديم المفعول به على فعل الجواب بشيء ، ولعل مرجع ذلك إلى أنه لا يمثل إشكالا كما يمثل الفاعل وهو فضلة وليس بعملة .

ولكن المفعول به وجد اهتماما عند الكوفيين وهو موضع خلاف . يفهم من كلام الفراء أن الكوفيين لا يجيزون أن يتقدم الاسم جملة الجواب يقول :

(ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع ، تقول : **إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَقُمُ يَقُمُ أَبُوهُ** ، ولا يجوز **أَبُوهُ يَقُمُ** ، ولا أن تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء . فخطأ أن تقول : **إِنْ تَأْتِي زَيْدًا تَضْرِبُ** ^(١) .

ولا يبين النص المذكور أنفا علة المنع ، أما الكسائي فقد كان (يجيز تقدمه النصب في جواب الجزاء . ولا يجوز تقدمه المرفوع . ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول ، فلم يستقم إلقاء الأول . وأجازه في النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام ^(٢) .

وتتخذ القضية تصويرا جديدا على يد الأنباري حيث يصوغ

(١) الفراء . معاني القرآن ١ / ٤٢٢ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

لنا رأى الكوفيين على النحو التالي :

(ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو « **إِنْ تَأْتِي زَيْدًا يُكْرِمُكَ** » واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو « **إِنْ تَأْتِي زَيْدًا أَكْرَمُ** » فأباه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ^(١) .

ونلاحظ أن القضية المثارة هي جزم الفعل وليس مبدأ التقديم ، الذي ظهر جليا من نصوص الفراء أنه ممتنع عندهم ، فكيف تحولت القضية إلى ما تحولت إليه ؟

والإجابة على ذلك نقول إن الفراء يرى أن (الجزاء لا بد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء ^(٢)) ، ويقول في معرض رده رأى الكسائي : (وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم ، إلا أن يضم في ذلك الاسم الفاء . فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير ^(٣)) .

إذن فالفراء لا يقر إلا إمكانين من الإمكانيات التي ذكرناها في معرض تفسيرنا لرأى سبويه في إمكان وجود اسم بعده فعل مجزوم مرفوضة لديه ، وعله ذلك فيما نعتقد أنه لا يقبل تقدير فعل محذوف يفسره الوجود وهذا التقدير هو المخرج الذي أجاز به البصريون

(١) الأنباري ، الإنصاف ٢ / ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣ .

التقديم . ويؤيد ما نذهب إليه أن هذا ينسجم مع رأى الفراء فى إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا لفعل الشرط دونما تقدير لفعل محذوف . إذن فإنه لا مناص عند تقدم الاسم على فعل الجواب من ذكر الفاء أو إضمارها وفى هذه الحالة لا بد أن يكون الفعل مرفوعا . وبالعكس القضية يمكن القول مع ابن الأنبارى أن الفراء لا يجيز جزم الفعل إذا تقدم الاسم عليه . ولكننا نخالفه كما خالفه محمد خير الحلوانى فى الحجة التى نسبها إلى الفراء والكوفيين وهى أنهم يمنعون الجزم أثناء التقدم لأن فعل الجواب مجزوم على الجوار وينتفى الجوار بالتقديم فيذهب الجزم ^(١) . يذهب الباحث المذكور آنفا أن هذا من تلفيقى الأنبارى فالكوفيون لم يعرفوا ذلك ^(٢) .

وقد ذكرنا علة الفراء أثناء إضاحنا لفهم الأنبارى للقضية . على أن الذى اشتهر هو فهم الأنبارى وما لفته للكوفيين من حجة ، فقد ردد الرضى ذلك فى عبارة تشبه عبارة الأنبارى ^(٣) . وعن الرضى أخذ مهدي المخزومي معلوماته وفاته مراجعة الآراء عند الفراء ^(٤) .

وأجاز ابن مالك تقديم الاسم على فعل الجواب مرفوعا أو منصوبا ، فهو يوافق سيبويه على تقديم فاعل فعل الجواب المجزوم . ويخالف الفراء الذى يمنع تقديم المفعول به على فعل الجواب المجزوم ومثل

(١) الأنبارى ، الإنصاف ٢ / ٦٢١ .

(٢) محمد خير الحلوانى ، الخلاف النحوى (دار القلم العربى / بحاب ١٩٧٤ م) ص ٢٠٩ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٤) مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة (ط ١ مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٨ م) ص ٢٨٨ .

ابن مالك للفاعل بقوله : **إِنْ تَفَعَّلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ** ، وللمفعول به **إِنْ يَنْطَلِقَ خَيْرًا تُصِيبُ** ^(١) .

وأضاف ابن مالك (ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه) ^(٢) .

وإن يكن لنا كلمة هنا فهى أننا لا نرى بأسا فى تقديم الفاعل أو المفعول به سواء كان الفعل مجزوما أو غير مجزوم على أن يحتفظ بوظيفته فلا يعرب مبتدأ بل فاعلا مقدما ، ويحسن ربط هذا التقديم بالدلالة المختلفة التى يحدثها .

* * *

(١) ابن مالك ، التمهيل ٢٣٧ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

الفصل الثالث الحذف

تتعرض الجملة الشرطية لألوان من حذف بعض أجزائها كما تتعرض للتوسيع . وقد اهتم النحاة بهذه القضية كثيراً ، فأكثر الكتب التي تناولت الجملة الشرطية بالدراسة لم تغفل قضية الحذف . خاصة أن الحذف كما سيتبين ركن من أركان التفكير النحوي لديهم . وسوف نعرض فيما يلي للمحذوفات التي تطرق إليها النحاة ، وجملة الأفكار التي طرحت .

أولاً : حذف الأداة

المشهور أنها لا تحذف ، ورغم هذا فقد ذكر السيوطي أن بعضهم قد أجاز ذلك ولم يذكر من الذي أجاز ذلك . قال : (لا يجوز حذف أداة الشرط ، ولو كانت إن في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل . وتدخل الفاء إشعاراً بذلك ، وخرج عليه قوله تعالى : (تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتُفْسِمَانِ بِاللَّهِ)^(١) [المائدة ١٠٦] .

ثانياً : حذف فعل الشرط

يعتبر فعل الشرط محذوفاً في بعض صور الجملة الشرطية ، وذلك حينما يلي الفاعل أداة الشرط ، فمن النحاة من يعرب هذا الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل^(٢) . وهذه الظاهرة

خاصة بـ «إن» ، يقول القيسي : (ولا يجوز حذف الفعل من شيء مع حروف الشرط العاملة ، إلا مع «إن» وحدها ، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط)^(١) .

أما على رأى الكوفيين فلا حذف هنا فهم يجعلون فعل الشرط ما بعد الاسم الذي يلي الأداة ، فالاسم إنما هو فاعل قدم على فعله^(٢) ، ولا يكون - على القول الذي ذكره الأخفش - ثمة فعل فيحذف ، فذلك القول يقضى باعتبار الاسم الذي يلي الأداة مبتدأ^(٣) .

ومن حذف الفعل أيضاً ما يذكره ابن السجري وهو يتحدث عن إضمار الفعل مع «إن» يقول : (وذلك في قولهم «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»^(٤) التقدير إن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً ومثله في إضمار كان قول ليلى الأَحْيَلِيَّةُ : لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

أَيَّ إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا ، ومثله قول النعمان ابن المنذر للربيع بن زياد العبَّيَّيَّ من أبيات في قصة جرت له مع نفر من بني عامر بن صعصعة :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اغْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا

(١) القيسي ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣١٦ .

(٢) انظر ص ٣٢٣ .

(٣) انظر ص ٣٢٣ .

(٤) قدر ابن جني المحذوف : إن فعل المرء خيراً . انظر الخصائص

٢ / ٣٦٠ .

(١) همع الموامع ٢ / ٦٣ .

(٢) سبق أن درست هذه القضية انظر ص ٣٢٣ .

أى إن كان حقا وإن كان كذبا (١) وتابعه أبو حيان (٢).

ثالثا : حذف جملة الشرط

ذكر حذف جملة الشرط ابن الشجرى فى أماليه قال : (وتقول :
افْعَلْ هَذَا وَإِلَّا هَجَرْتُكَ ، فنحذف جملة الشرط ، وجاء فى شعر للأخوص

ابن محمد الأنصارى :

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا وَلَبَسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ
فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ أَنْتَى فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ
أراد وإن لا تطلقها يغل (٣) ، وقال أيضا (ومثل بيت الأخوص

فى حذف جملة الشرط قول الآخر :

أَقِيمُوا بَنَى النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّهُوسَا
التقدير : وإن لا تقيموا صُدُورَكُمْ تُقِيمُوا الرُّهُوسَا (٤).

وتابعه فى ذلك ابن الخشاب (٥) ، وابن عصفور (٦) . وابن مالك .

قال : (وكذا الشرط المنفى بـ « لا » تالية « إن ») (٧).

وتابعه أبو حيان (٨) . وذكر أنه لا يحفظ مثل هذا الحذف إلا فى

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٣٤١ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٣) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٣٤١ .

(٤) م . ن . ، ص . ن .

(٥) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢١ .

(٦) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٦ .

(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

« إن » وحدها ونسب إلى ابن عصفور وشيخه أنى الحسن الأبدى القول
بأنه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام إلا بشرط تعويض « لا » من
الفعل المحذوف ورد ذلك (١).

رابعا : حذف العبارة الشرطية

ثمة تراكيب لغوية معينة تشبه تركيب الجملة الشرطية من حيث أنها
مكونة من عبارتين بينهما تلازم كالتلازم الذى يكون بين عبارتى
الجملة الشرطية ، ويكون الفعل المضارع فى العبارة الجوابية مجزوما
على نحو ما يكون فى الجملة الشرطية ، ثم إن هذه التراكيب لها وظيفة
تعبيرية تشابه وظيفة الجملة الشرطية ، من أجل ذلك ذكر سيبويه
أن الخليل يعتبر أن العبارة الأولى من هذه التراكيب متضمنة معنى
العبارة الشرطية (٢).

وسوف نفصل هذه القضية فى موضعها إن شاء الله (٣).

ولكن أبا على الفارسى يذهب إلى أن العبارة الشرطية ليست متضمنة
وإنما محذوفة يقول أبو على : (وقد يحذف الشرط فى مواضع فلا يؤتى
به للدلالة ما ذكر عليه . وتلك المواضع : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ،
والتمنى ، والعرض . تقول : أكرمنى أكرمك . والتأويل : أكرممنى
فإنك إن تكرمنى أكرمك . والنهى : لا تفعلْ يَكُنْ خَيْرًا لك -
والاستفهام : أتأبى أن أحدثك ، وأبى بيتك أزرأك ، والتمنى : ألا ماء

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٩٤ .

(٣) انظر ص ٣٦٣ .

(٤) أبو على الفارسى . الإيضاح ٣٢٢ .

أَشْرَبَهُ . والعرض : أَلَّا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِيبُ خَيْرًا . فمعنى ذلك كله :
إِنْ تَفَعَّلَ أَفْعَلُ^(٤) . وتابعه في ذلك الشلوبيني^(١) .

ومن حذف العبارة الشرطية ما ذكره الفراء في إعرابه الآية (وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ) [المؤمنون ٩١] قال الفراء :
(إذا جواب لكلام مضمر . أى لو كانت معه آلهة « إذا لذهب كلُّ إلَهٍ بِمَا خَلَقَ » يقول : لا تعزل كلَّ إلَهٍ بخلقه ، و« لَعَلَّا بَعْضُهُمْ » يقول :
لبغى بعضهم على بعض ولغلب بعضهم بعضاً^(٢) .

خامساً : حذف المصدر المؤول من جملة الشرط

مثال ذلك ما يذكره النحاس في إعرابه الآية : (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ)

[فاطر ١٦] .

قال : (شرط ومجازاة ، وفيه حذف تسعمله العرب كثيراً ،
والتقدير : إِنْ يَشَأْ أَنْ يُذْهِبْكُمْ يُذْهِبْكُمْ ، وحذفت من « يَشَأْ » الضمة
التي كانت على الهمزة فلما سكنت جازمت الألف التي قبلها « وَيَأْتِ »
معطوف على يذهبكم^(٣) .

سادساً : حذف العبارة الجوابية

العبارة الجوابية هي أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضاً للحذف ،
وتحذف إذا دل عليها دليل أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها .
أو كان لحذفها غرض بلاغى مثل دفع الذهن إلى تصور عظمة أمر ما .
يقول الفراء إن العرب تحذف الجواب في كل موضع تعرف فيه

(١) الشلوبيني ، التوطئة ٢٣٦ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ٢/ ٢٤١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ٨٩٤ .

معنى الجواب^(١) . ويقول المبرد إنه (لا يجوز الحذف حتى يكون
المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال)^(٢) .

وتابعهما في أن الجواب يحذف إذا كان معلوماً النحاة ، منهم
ابن الشجري^(٣) ، وابن الخشاب^(٤) ، وابن يعيش^(٥) ، والشلوبيني^(٦) ،
وابن مالك^(٧) ، والرضي^(٨) ، وأبو حيان^(٩) ، والسيوطي^(١٠) .

يذهب النحاة إلى أن فعل الشرط في الجملة الشرطية محذوفة
الجواب لابد أن يكون بصيغة الماضي . وهذا متابعة لسيبويه الذي
لا يجيز أن تأتي العبارة الشرطية ذات الفعل المضارع المجزوم
بلا جواب^(١١) .

قال ابن الخشاب : (ولا يكون هذا إلا والشرط ماضى اللفظ ،
ولا يكون قد ظهر الجزم فيه ، وهو أن يكون مستقبلاً ، قال بعض
المتأخرين لأنك أرهفت عامل الشرط غاية الإرهاف فلم يجز ألا تعمله في

(١) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٣٣١ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢/ ٨١ .

(٣) ابن الشجري ، الأمل الشجرية ١/ ٣٥٥ .

(٤) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/ ٩٣ .

(٦) الشلوبيني ، التوطئة ٢٣٦ .

(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٨ .

(٨) الرضي ، شرح الكافية ٢/ ٢٦٠ .

(٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(١٠) السيوطي ، همع الهوامع ٢/ ٦٢ ، ٦٦ .

(١١) سيبويه الكتاب ٣/ ٦٦ .

الجزاء^(١) . وقال الشلوبيني : (ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يَقُومُ زَيْدٌ إِنْ قَامَ عمرو)^(٢) .

على أن ابن مالك قال : (وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بـ «لم» إلا قليلاً)^(٣) .

ويذكر أبو حيان أن الكوفيين سوى الفراء أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع قياساً على المعنى وذلك مثل : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفَعَّلَ^(٤) .

ويذكر أنه يجوز في مذهب سيبويه أن يأتى الفعل مضارعاً مجزوماً مع «مَنْ»^(٥) ، ولكن عامة الكوفيين يمنعون ذلك معها ومع (الأدوات الاسمية) كافة . وقال بأنه لا خلاف في جواز : « أَتَيْتُكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي » على قبح^(٦) .

ويجوز حذف العبارة الجوابية في حالات عديدة نذكر بعضها فيما يأتي :

(١) إذا عرف معنى الجواب :

سأل سيبويه الخليل عن حذف الجواب في مثل الآية : (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ) [الأنعام ٢٧] فقال : (إن العرب قد تترك

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٢) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧ .

(٣) ابن مالك ، التسهيل ٢٤٠ .

(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٧٠/٣ .

(٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأى شيء وضع هذا الكلام^(١) . وعن حذف الجواب في الآية :

(فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ) [الأنعام ٣٥] .

قال الفراء : (فافعل ، مضمرة . بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه . إنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب ، ألا ترى أنك تقول للرجل : إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعَنَا ، بترك الجواب ، لمعرفتك بمعرفته به . فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل : إِنْ تَقُمْ نُصَبْ خَيْرًا ، لا بد في هذا من جواب ، لأن معناه لا يعرف إذا طرح)^(٢) .

ونجد عند الفراء أمثلة أخرى^(٣) .

٢ — إذا توسطت الأداة :

مثال ذلك الآية : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران ٩٧] .

يذهب الفراء إلى أنه إذا نوى بـ «مَنْ» الاستثناء فهي (جزاء) ويكون الفعل بعدها مجزوماً ، واكتفى بما جاء قبلها من الجواب^(٤) . ونسب النحاس القول بحذف الجواب في هذه الآية إلى الكسائي^(٥)

(١) سيبويه ، الكتاب ١٠٣/٣ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ٣٣١/١ — ٣٣٢ .

(٣) انظر الفراء ، معاني القرآن ٩٧/١ ، ٦/٢ ، ٦٣/٢ ، ٢٤٧/٢ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ١٧٩/١ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ١٧٦ .

ومثل لمثل هذا الحذف ابن السراج^(١) ، وابن الخشاب^(٢) ،
وابن يعيش^(٣) ، والشلوبيني^(٤) ، وأبو حيان^(٥) .

٣ - إذا توسطت العبارة الشرطية :

إذا جاءت العبارة الشرطية بين مبتدأ وخبر فثمة خلاف في
الجواب : فيذهب سيبويه إلى أن الجملة هي الجواب ، ويذهب المبرد
إلى أن الجواب محذوف^(٦) .

ومذهب ابن مالك أن الخبر يسد مسد الجواب^(٧) . ورد ذلك
أبو حيان وقال بأن الجواب محذوف^(٨) .

٤ - في الجواب على الاستفهام :

يقول المبرد : (ويقول القائل : أتعطيني درهما ؟ فأقول : إن
جاء زَيْدٌ)^(٩) . ويقول أيضاً : (فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف
الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأن « إن » لاتعمل في لفظه شيئاً ،
ولأنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)^(١٠) .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٧/ ٢ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل ٢٢٢ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩٣/ ٩ .

(٤) الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ٥٦ .

(٧) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .

(٨) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .

(٩) المبرد ، المقتضب ٦٨/ ٢ .

(١٠) م. ن ، ص ن .

ومعنى هذا أن الكلام المتقدم ليس هو الجواب وإنما ساد مسده
والجواب على هذا يكون محذوفاً ، وهذا مايفهم من قول ابن الشجري :
(وكذلك تقول : أتصير إلى ، فيقول : إن أنتظرنتني يريد « إن أنتظرنتني
صرتُ إليك » ، وحسن حذف الجواب لأن قول « أتصيرُ إلى »
دل عليه)^(١) .

٥ - إذا توالى عبارتان شرطيتان فأكثر :

وهذه القضية مفصلة في بحث قضية التوسيع بتوالى العبارات
الشرطية ، ومفادها أن الجواب يكون لواحدة منها أما الباقية فهي
محذوفة الجواب^(٢) .

٦ - إذا توالى قسم وشرط :

إذا تقدم القسم على العبارة الشرطية فإن الجواب يكون له ، وأما
جواب الشرط فهو محذوف ، وقد فصلت هذه القضية في دراسة الجملة
الشرطية والقسم^(٣) ويقول ابن مالك عن الحذف في الحالتين رقم (٥) ،
(٦) : (وإن توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما)^(٤) .

٧ - إذا دخل على أداة الاستفهام :

يحذف جواب الشرط إذا دخلت على أداة انشروط أداة استفهام ،
لأن الجواب يصبح للاستفهام لا للشرط . وقد فصلت هذه القضية في
دراسة دخول الاستفهام على الشرط^(٥) :

(١) ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٥ .

(٢) انظر ص ٤٢١ .

(٣) انظر ص ٤٤٢ .

(٤) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .

(٥) انظر ص ٤٣٣ .

٨ - إذا جاءت العبارة الشرطية بعد «أما» :

إذا جاء بعد «أما» عبارة شرطية ، فإن الجواب المذكور بعدهما ليس للعبارة الشرطية وإنما لـ «أما»^(١) . وذلك أن «أما» أسبق المجابين^(٢) . أما جواب العبارة الشرطية فهو محذوف دل عليه الجواب المذكور^(٣) .

٩ - إذا لم يكن الجواب مسبباً عن الشرط :

يعد ابن هشام أن من حذف الجواب الآية :

(مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) [العنكبوت ٥]

يقول : (لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آتٍ سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت)^(٤) .

وضرب على ذلك أمثلة عديدة من القرآن^(٥) .

١٠ - إذا وقعت العبارة الشرطية بعد «واو» وتقدم ما يدل على (الجواب) :

ذكر الرضى أن «الواو» قد تدخل على العبارة الشرطية ، إذا تقدم دليل على الجواب ، ولا تدخل هذه «الواو» إلا عندما يكون (الشرط) غير ملائم للكلام المتقدم وهو دليل الجواب ، وإنما الملائم هو ضد ذلك الشرط ، ومثال ذلك : (أَكْرَمُهُ وَإِنْ شِئْتُمْ) .

(١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٣٤ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٢ / ٧٢٢ .

(٥) م . ص . ن .

فالشتم بعيد من إكرام الشاتم وضده وهو المدح أولى بالإكرام ، وكذلك : (اطلبوا العلم ولو بالصين)^(١) .

وينقل عن الزمخشري أن هذه «الواو» للخال . فيكون الكلام المتقدم عاملاً في (الشرط) النصب على الحالية^(٢) .

ويقول الرضى إنه لا يصح ما عترض به الجزى^(٣) عليه من أن معنى الاستقبال الذى فى «إن» يناقض معنى «الحال» الذى فى «الواو» ، وحجة الرضى أن الحالية الحال إنما هى باعتبار عامله أكان مستقبلاً أو ماضياً . أما استقبالية «إن» فهى باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما^(٤) .

أما الجزى نفسه فهو يعتبر «الواو» عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو (ضد الشرط المذكور) ، فالتقدير عنده : (زَيْدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَبَخِيلٌ)^(٥) .

واعترض الرضى عليه بأنه ملزم - فى الاختيار - أن يأتى بالفاء فيقول : (زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَبَخِيلٌ) لأن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً^(٦) . والحل فى مذهبه هو .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٨ .

(٣) عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجزى (ت ١٤ / ٤ / ٥٥٠ هـ) .

انظر بغية الوعاة للسيوطى ٢ / ٢٢١ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٨ .

(٥) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٨ .

يذهب الرضى إلى أن هذه « الواو » الداخلة على (الشرط) إنما هي (اعتراضية)^(١) ، ويعرف الجملة الاعتراضية بقوله : (ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات)^(٢) . وقد تأتى الاعتراضية بعد تمام الكلام^(٣) . فعلى حالة التوسط يقال : (زَيْدٌ - وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا - نَبِيلٌ) ، وعلى حالة التأخر : (زَيْدٌ بَخِيلٌ - وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا)^(٤) . وجواب الشرط عنده هو ما يبدل الكلام عليه ، أى : إِنْ كَانَ غَنِيًّا فهو يبخل فكيف إذا افتقر . والجملة كالعوض من الجواب المقدر ، ولو أظهر لم تذكر الجملة المذكورة ولا « الواو » الاعتراضية ، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية^(٥) .

إذن فالجواب محذوف ، أو أن العبارة الشرطية لاجواب لها كما يصرح بذلك الزركشى الذى يتابع الزمخشري فى اعتبار « الواو » حالية . يقول الزركشى : (إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ وَإِنْ كَفَرَكَ ، وَاشْكُرْهُ وَإِنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ ، أَيْ أَحْسِنْ إِلَيْهِ كَافِرًا لَكَ ، وَاشْكُرْهُ مَسِيئًا لَكَ)^(٦) .

ويذهب إلى أنه إذا أُجيب (الشرط) كانت « الواو » للعطف لا للحال ، نحو : أَحْسِنْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَفَرَكَ فَلَا تَدْعُ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ^(٧) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص . ن .

(٦) الزركشى ، البرهان ٢ / ٣٦٧ .

(٧) م . ن ، ص . ن .

ويذكر أن ابن جنى علل خلو (الشرط) من الجواب بأن الحال فضلة وأصل الفضلة أن تكون مفردة ، ولذا لم يجب (الشرط) لأنه لو أُجيب لصار جملة ، والمفرد أولى بها من الجملة و (الشرط) وإن كان جملة فهو كالأحاد محتاج إلى جواب احتياج المبتدأ إلى خبره^(١) .

سابعاً : حذف الفاء :

قد تحذف الفاء التى تربط الجزاء بالشرط . وقد استوفى الكلام على ذلك فى موضع سابق^(٢) .

ثامناً : حذف المبتدأ من جملة الجواب الاسمية :

يذكر ابن يعيش أنه قد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء فى جواب الشرط نحو : إِنْ تَأْتَيْنِي فَمُكْرَمٌ ، وَإِنْ تُعْرِضْ فَكَرِيمٌ ، وذلك لأنه قد جرى ذكره مع (الشرط) فاستغنى بذلك عن إعادته^(٣) .

تاسعاً : حذف أجزاء من جملة الجواب الفعلية :

وقد ذكر هذا ابن الشجرى فى أماليه قال :

(ومن الحذف الطويل فى قول أبى دؤاد الإيادى :

إِنَّ مِنْ شَيْعَتِي لَبَذَلٌ تِلَادِي دُونَ عِرْضِي فَإِنْ رَضِيتِ فَكُونِي

أَرَادَ فَكُونِي مَعِيَ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ تَرْضَيْ فَبَيْنِي . فحذف

هذا كله)^(٤) .

(١) الزركشى ، البرهان ٢ / ٣٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٩٤ من هذا البحث .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩ / ٥ .

(٤) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ١ / ٣٦١ .

عاشراً : حذف جملتي الشرط والجواب :

يقول ابن مالك : (ويحذفان بعد «إن» في الضرورة^(١)) وينسب أبو حيان إلى ابن الأنباري القول بأن «إن» (إنما صارت أم الجزء لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدي عن الفعلين فيقول الرجل : لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حق من يقصده . فتقول له : زُرْهُ وَإِنْ . يراء وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فزُرْهُ . فتكنى إن من الشئيين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط . انتهى وقال بعض أصحابنا يقال : أتفعل هذا فتقول : أنا أفعله وَإِنْ ، أى وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ^(٢) .

واستشهد ابن هشام على حذف الكلام بجملته بعد «إن» الشرطية بالبيت :

(قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أَي : وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ رَضِيَتْهُ^(٣) . ولم يخص ابن هشام بهذه

الظاهرة الشعر .

وذكر السيوطي هذه المسألة وأورد البيت^(٤) ، ونسب إلى ابن مالك القول بالضرورة^(٥) ، وذكر أن أبا حيان قال بأن ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور وأنه لم ينص أحد غيرهما على أن ذلك ضرورة بل

(١) ابن مالك ، التسهيل ٢٣٩ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب ٧٢٤/٢ والبيت منسوب في الخزانة إلى رؤبة بن العجاج ٦٣٠/٣ .

(٤) السيوطي : جمع الهوامع ٦٢/٢ .

(٥) السيوطي ، جمع الهوامع ٦٣/٢ .

أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى^(١) . وعقب على ذلك السيوطي بقوله . (قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار)^(٢) .

قدمنا في الصفحات الماضية جملة الأفكار التي طرحها النحو العربي فيما يتعلق بحذف بعض أجزاء الجملة ، وبملاحظة هذه الأفكار نجد أن بعضها يمثل نظرات وصفية ذات قيمة ، وبعضها يمثل امتداداً لأفكار مسبقة وتعتمد على تلك الأفكار فإن صَحَّتْ صَحَّتْ ، وإن بَطُلَتْ بَطُلَتْ . ولا بد لنا هنا من إلقاء بعض الضوء على تلك الأفكار .

رغم أن المشهور في الأدلة أنها لا تحذف فقد أورد السيوطي رأياً يقول بحذفها وذكر آية تخرج عليها ، ولكنه لم يذكر كيف تخرج الآية ، ولا نجد فيها شبهاً تركيبياً بالجملة الشرطية . وأحسب أن الأدلة إذا حذفت فقد التركيب عنصراً جوهرياً لا يقوم بدونه . والمهم أنه ليس لدينا استخدام لغوي يؤيد هذا القول .

أما حذف فعل الشرط إذا ولى أداة الشرط اسم فإنه يرجع إلى المقولة التي مفادها أنه لا يلي أداة الشرط إلا فعل ، فلما تقدم الفاعل على فعله اضطر البصريون خاصة إلى القول بأن هذا الاسم فاعل لفعل محذوف ، والحذف والتقديم وجهان لعملة واحدة ، ذلك أنه يحدث في حالة تقديم جزء أو أجزاء من التركيب أن يقدر حذف جزء أو أجزاء من التركيب ، والذي دفع البصريين إلى هذا التقدير هو المحافظة على الصورة الأساسية للجملة ، من حيث المحافظة على الرتبة بين :

(١) السيوطي ، جمع الهوامع ٦٣/٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

الأداة والفعل ، وبين الفعل والفاعل ، فالفاعل لا يتقدم على الفعل ، وأمر آخر دفعهم إلى هذا التقدير وهو أن الفعل لا يكون له فاعلان ، وفي حالة تقدم الاسم على الفعل سيكون الفعل مسنداً إلى ضمير مستتر أو ظاهر متصل ، وفراراً من هذه المشكلات اضطر النحاة إلى القول بالحذف . وهذا عندهم حذف واجب ، بمعنى أنه لا يجوز إظهار الفعل في مثل هذا التركيب .

إذن فالقضية هنا ليست قضية لغوية ، فاللغة براء منها ، وإنما هي لرأب الصدع الذي أحدثته قواعد البصريين ، فقد رأينا في موضع سابق كيف أن الكوفيين أعربوا الاسم فاعلاً للفعل الذي جاء بعده ، وهذا إجراء تؤيده اللغة نفسها ، والأداة داخلة على الجملة الفعلية وليس على الفعل وحده ، فإذا تقدم الاسم في هذا الموضع فإن الجملة الفعلية لا تفقد مقوماتها وخصائصها خاصة أن احتمال إعراب الاسم مبتدأ في هذا الموضع غير وارد ، لأن الابتداء يكسب الجملة استقلالاً داخلياً عما قبلها .

وعند ابن الشجري من حذف الفعل الحذف في قولهم : « والناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر » ، وسبب عده من حذف الفعل أنه قدر « كان » وكان والاسم بعدها لا يكونان جملة ، أما على تقدير ابن جني وهو « فعل المرء » فالحذف حذف جملة وعلى هذا يختلف إعراب « خيراً » : فعند ابن الشجري تعرب خبراً ، وعند ابن جني تعرب « مفعولاً به » والملاحظ في مثل هذا الحذف أنه يحدث في حالة مجيء جملتين شرطيتين تفسران كلاماً سابقاً ، فمحتواهما ليس جديداً كل الجدة ، وأهم عناصرهما هو ما أبقى عليه وحذفت عناصر أخرى من أجل إبراز هذه العناصر الباقية وكأنها هي لب

الموضوع ، ويرتبط هذا النوع من الحذف بالنصوص وبمستوى اللغة الأدبي . وليس هذا الحذف إلزامياً كحذف الفعل قبل الاسم المقدم على فعله في العبارة الشرطية ، فالأجزاء المحذوفة هنا يمكن إعادتها . أما بيت ليلي الأخيلية وبيت النعمان فهما على تنوع من الاختلاف عن المثال من حيث أن الحذف في المثال جاء في العبارة الشرطية من الجملة الشرطية المكونة من عبارتتين (شرطية وجزائية) ، أما في البيتين فالحذف جاء في عبارة شرطية جاءت مقيدة لكلام سابق .

ومن حذف جملة الشرط المحذوف الذي يأتي بعد « إلا » كما مثل ابن الشجري لذلك بقوله « افعل هذا وإلا هجرتك » . والحقيقة أننا نتردد في قبول القول بوجود حذف هنا فلنأخذ بنحو وجود مثل هذا الحذف رغم أن النحاة استطاعوا تقدير المحذوف ولكن هذا التقدير يغير قليلاً أو كثيراً من المعنى الذي يعبر عنه التركيب ، ونحس أن ثمة أداة مركبة هي « وإلا » ولهذه الأداة معناها الخاص الذي تنهض به ، وهذا المعنى هو (التهديد) تقول : أقيم وإلا عاقبتك .

فالصدوع بالأمر « أقيم » يحتاج إلى ضمان وهو تهديد المأمور بالعقاب . وشبيه بهذا الاستخدام استخدام « أو » في قولك : أقيم أو أعاقبك . فهذا تهديد أيضاً .

ولكن أيكون التركيب : « افعل هذا وإن لاهجرتك » مردوداً ؟ والجواب بالنفي فهذا التركيب ليس مردوداً ، ولكنه يختلف عن التركيب الأول : وأول هذه الاختلافات هو فك الإدغام بين « إن » و « لا » والثاني هو التوقف الذي يحصل بعد النطق بـ « لا » ، والاختلاف الثالث في تنعيم (م ٢٣ - الجملة الشرطية

كل من التركيبين فثمة اختلاف لا ينكر بينهما . ولا يزال استخدام «وإلا» مستمرا في اللهجات العربية الحديثة في مجال التهديد .

أما حذف العبارة الشرطية في بعض التراكيب ، كالأمر والاستفهام والتمنى والعرض وما ذكرناه غيرها فإننا نرجى التعليق عليه إلى موضعه في دراستها إن شاء الله .

نأتى بعد هذا إلى ما قاله النحاس من حذف المصدر المؤول من جملة الشرط في الآية (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) [فاطر ١٦] فهو يقدر أن ثمة مصدرا محذوفا هو « أَنْ يُذْهِبْكُمْ » وقال بأن هذا كثير الاستخدام عند العرب . ونحن نلاحظ أن الحذف له علاقة شديدة بنوع الفعل المستخدم وهو « يشاء » فهذا الفعل وأفعال أخرى يكون لها استخدامان أحدهما استخدامهما لازمة ، والآخر استخدامهما متعدية ، وتستخدم لازمة حينما لا يراد تحديد المفعول به ومثل ذلك أن تقول : « إِنْ يَأْكُلْ زَيْدٌ نَأْكُلْ » فليس مَهْمَا ما يأكله زيد ، وإنما المهم شروعه في الأكل ، ولكن في حالة التعدية مثل : « إِنْ يَأْكُلْ زَيْدٌ خُبْرًا نَأْكُلْ » لا يلزمنا أن نأكل تفاحاً أو لحماً إذا ما عمد زيد إلى ذلك .

ننتهى من هذا إلى أن الفعل « يشاء » في الآية جاء لازما وليس محذوف المفعول به ، والمراد مطلق المشيئة دون ارتباط بشيء محدد^(١)

(١) يفهم من هذا الكلام أن اللزوم هو عدم وجود مفعول للفعل في الجملة والتعدى وجود مفعول سواء وقع عليه الفعل مباشرة أو وقع عليه بواسطة حرف جر ، وهذا مخالف للمفهوم السائد وهو أن اللزوم هو عدم وقوع الفعل مباشرة على المفعول وإنما بواسطة حرف جر ، وأن التعدى وقوعه مباشرة عليه .

نأتى بعد هذا إلى الحذف الذى يجرى في العبارة الجوابية . وقد رأينا أنهم أرجعوه إلى حالتين رئيسيتين : الأولى كون (الجواب) معروفا ، والثانية وجود كلام يتضمن معنى الجواب وهو ما يسد مسده أو ما يدل عليه . وقد مثلوا للحالة الأولى بحذف جواب « إِنْ » أو جواب « لو » ، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يؤتى بالجواب ولكنه حُذِفَ عمداً لغرض بلاغى يفهم من السياق ، أما الحالة الثانية وهى حينما يكون ثمة دليل أو ما يسد مسد الجواب ، فإنها تشمل حالات مختلفة والحذف إلزامى فيها ، فلا يمكن أن يؤتى به مع وجود ما يسد مسد الجواب . وكان يمكن الاستغناء عن القول بالحذف لولا اعتقاد النحاة أن الأداة لاتأتى إلا في الجملة الشرطية الجزائية ، بمعنى أنهم لا يستسيغون ورود عبارة شرطية بدون عبارة جوابية . وقالوا بالحذف من أجل المحافظة على الرتبة في الجملة الشرطية . وإذا نظرنا إلى الحالات التى يقال بأنها محذوفة لدليل أو لوجود ما يسد مسد الجواب نجد أنها تبرير للقواعد النحوية وليس حذفاً لغوياً حقيقياً ، فالأداة - إذا توسطت - يكون لدينا عبارة شرطية لاتتبعها عبارة جوابية فلا بد من اعتبار ما قبلها جواباً وهذا غير وارد لديهم لأن (الجواب) لا يقدم على (الشرط) لأنه تابع له ومسبب عنه ، ولأنه لو كان جواباً لصلح دخول الفاء عليه . هذه هى حججهم ، وهناك اعتبار آخر وهو أن العبارة الشرطية ترد أحيانا بدون عبارة جوابية وهذا أمر لم يعرفوه ، فليس فى عرفهم إلا (شرط) له (جواب) وإذن فلا مفر من اعتبار الجواب محذوفاً وبهذا يسلم للجملة الشرطية لديهم تركيبها النظرى .

ولكن كيف نستغنى عن القول بالحذف ؟ وقبل الإجابة على ذلك نريد أن نقول إن المهم هو معرفة التركيب ومعرفة أهنالك حذف أم لا ،

ثم الغرض من ذلك . وبعد فإننا إذا نظرنا إلى مثل هذا التركيب نجد العبارة الشرطية جاءت مقيدة لجملة قبلها ، ولم تأت لتكون لها (جزاء) ، ومعنى هذا أننا لسنا أمام جملة شرطية جزائية وإنما أمام جملة مقيدة بشرط . ويؤشبه هذا التركيب تركيب الجملة الشرطية المقدمة (الجزاء) ولكن الاختلاف في التنغيم الذي يجرى في التركيبين وفي كلا الحالين لا يكون ثمة حذف .

وحالة توسط الأداة لمجىء العبارة الشرطية مقيدة لكلام سابق هو ما يحدث في الحوار أو في جواب السؤال في مثال المبرد (ويقول القائل: أعطيني درهما ؟ فأقول : إن جاء زيد)^(١) ، فالمحذوف هنا ليس العبارة الجوابية على نحو ما يقول المبرد ومن تابعه وإنما المحذوف الكلام السابق على العبارة الشرطية ، وهذا الكلام لاجابة إلى قوله لأنه مفهوم من السؤال ، بمعنى أن الجواب والسؤال ، صارا في لغة الحديث سلسلة متصلة من الكلام ولو أعيد إلى مكانه من الجملة لكان كالاتي :

— أعطيني درهما ؟

— نعم ، أعطيك درهما إن جاء زيد .

ويمكن عدّ العبارة الشرطية مقيدة في حالات أخرى مثل : حالة نوالى الشرطين ، وتوالى القسم و (الشرط) وحالة دخول أداة استفهام على أداة الشرط ، وكذلك إذا وقعت العبارة الشرطية في وسط الجملة كأن تقع بين المبتدأ والخبر ، فهي معترضة بين جزئي الجملة ، والجملة

موسعة بهذه العبارة الشرطية ولسنا أمام جملة شرطية ، فالعبارة الشرطية جاءت لأداء وظيفة محددة جعلت العلاقة بين جزئي الجملة مقيدة بشرط .

وتأتى العبارة الشرطية بعد «أما» لتكون صفة للمتحدث عنه ففي الآية : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ) [الواقعة ٨٩] فإن السياق يتحدث عن مصادر الناس يوم القيامة ، وهذه صفة المقرب الذى يدخل الجنة ، فالإنسان المقرب يُنعم بالجنة وروحها وريحانها ، ومعنى ذلك أن القرابة صفة مشروطة لمن أريد له أن ينعم بذلك .

ونأتى بعد هذا إلى تركيب آخر ذكره الرضى ، ثم الزركشى من مجىء الجملة الشرطية بعد الواو الحالية عند الزمخشري والعاطفة عند الجنزى والاعتراضية عنده ، ويزعم أن الجملة الشرطية لاجواب لها ، ولا يصح أن يؤتى بالجواب ، ونحن نشفق معهم في أنه لا يصح أن يؤتى بالجواب . ولكننا نخالف في أمرين : الأول هو اعتبار ما بعد الواو جملة شرطية ، والثاني اعتبار الواو الحالية أو عاطفة أو اعتراضية . فالعبارة هنا عبارة شرطية قيادية . أما الواو فجاءت للربط بين العبارة الشرطية والكلام السابق لها لأنه لا انسجام مباشر بين الدلالات ، ومن أجل إيضاح هذا التركيب نضرب مثالين أحدهما خال من الواو ، والآخر فيه الواو :

— أعطِ الفقيرَ درهماً إن سَأَلَكَ .

— أعطِ الفقيرَ درهماً وإن شَتَمَكَ .

ما الفرق بين التعبيرين ؟ الفرق هو أن الإعطاء الأول مقيد بالسؤال أى أن الإعطاء يجرى بوجود الشرط ، أما الثانى فإنه يجرى

رغم وجود الشرط . والشرط الأول إيجابي أى دافع على الفعل أما الشرط الثانى فهو سلبى دافع عن الفعل ، ومن هنا جاءت « الواو » لتدفع على الفعل رغم وجود هذا القيد أو الشرط ، ونستطيع أن نعبر عن معنى التركيب بالآتى : أعطِ الفقير درهماً ورغم شتيمته لك ، أما اعتبارهم الواو حالية وجعل المعنى : أعطِ الفقير درهماً شاتماً لك فهو اعتبار وفهم بعيد عن روح التركيب . ونستطيع أن نطلق على هذه الواو « واو الرغم » « أو » الواو الرغمية . أما وصفها بالاعتراضية فلا يبين معناها .

وأخر الحالات التى يقال إنها حالة حذف للعبارة الجوابية هى التى قال بها ابن هشام وذلك حينما لا يكون (الجواب) مسبباً عن (الشرط) . والسبب الذى جعله يقدر جواباً آخر غير (الجواب) المذكور هو أنه عامل القرآن معاملة الكلام العادى . والقرآن نص على درجة رفيعة من الفنية ، و (الجواب) المذكور ليس هو (الجواب) المباشر على العبارة الشرطية . وهو يمثل انصرافاً عن (الجواب) المباشر إلى (الجواب) غير المباشر ولا يرجع هذا إلى الحذف وإنما إلى غرض فنى ودلالى يفهم من السياق أما الجمل الشرطية فهى كاملة ففيها العبارتان : الشرطية ، و (الجوابية) ومن أجل إيضاح الأمر نقول إن (الشرط) قد يجاب بأكثر من (جواب) : (الجواب) المباشر و (الجواب) غير المباشر ، وهو (الجواب) الذى يكون له علاقة شديدة بالجواب المباشر : فقد يكون متضمناً له ، أو يكون مقتضياً له ، أو لازماً له . مثال ذلك : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) [طه ٧] يقدر ابن هشام (الجواب) بقوله (أى فاعلم أنه غنى عن جهرك)^(١) ثم يتبع ذلك

بالجواب المذكور (فإنه يعلم السر) ، أما نحن فنفهم أنه لم يأت بالجواب المباشر ، وإنما بجواب آخر يفهم منه ذلك (الجواب) المباشر ، و (الجواب) غير المباشر ليس المراد منه بيان غنى الله عن الجهر فقط وإنما بيان قدرته وعظمته .

وننتهى إلى أنه لا يبنى لنا من صور حذف العبارة الجوابية غير صورة واحدة ، وهى الصورة التى ذكرها القراء ، وهى حينما يحذف (الجواب) لأنه معروف ، ونحن لانقف عند القول بأنه معروف وإنما حذف لأغراض بلاغية متعددة لا يمكن معرفتها إلا فى سياقات مختلفة . المهم فى الأمر أن (الجواب) حذف لا لوجود ما يدل عليه أو ما ينوب عنه وإنما حذف لأن حذفه أمر اقتضاه المعنى المراد ببيانه وإيصاله .

ونصل بعد هذا إلى ما قد يتعرض أجزاء العبارة الجوابية من حذف ، فقد تحذف الفاء وقد سبق أن درست^(١) . وقد يحذف المبتدأ من الجملة الاسمية إذا جاءت فى العبارة الجوابية ، وهذا أمر لا غبار عليه ، أما الحذف الطويل الذى ذكره ابن الشجرى فى بيت أبى ذؤاد الإيادى ، فهو يشير إلى أن هذا المستوى من الاستخدام الشعرى له خصائصه كما أن لكل شاعر لغته الخاصة ، ومهما يكن من أمر فإن الحذف فى الشعر كثير ، وربما يعطى الحذف الشعر قىماً تصويرية لا يعطيها الذكر ، ولكن ينبغى أن تبقى ملاحظتنا على الشعر مقصورة على لغة الشعر . دون أن نجعل من مادة الأشعار ميداناً لاستقراء القواعد اللغوية التى نطبقها على لغة الكلام أو لغة الكتابة . ولا شك أن بين اللغة الفنية

التمثلة في الشعر وفي النصوص الفنية النثرية كالقرآن وغير القرآن وبين اللغة العلمية من الفروق ماتوجهه وظيفة كل منهما .

وآخر أحوال الحذف هو ما يقال من حذف جملي الشرط والجواب ، ويتضح من الأمثلة التي ضربها النحاة أننا أساساً لسنا أمام جملة شرطية فالمثال « زره وإن » يمثل ماعبر عنه الزركشي بالجملة الشرطية التي تأتي بعد « واو الحال » وقد سبق أن درست في الصفحات السابقة ، ومعنى هذا أننا أمام عبارة شرطية فالتركيب مكون من (جملة + و + عبارة شرطية) ولكن هذه العبارة الشرطية ليست كاملة فقد حذف منها جملة الشرط ، وفي بقاء الأداة ما يكفي للحصول على الدلالة المطلوبة ، والمعنى (زره رغم ذلك) ، وتأتي هذه الحالة من الحذف في حالة « الحوار » على نحو ما مثل الأنباري نشرأ أوعلى نحو ما جاء شعرا في قول رؤبة ابن العجاج :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنَّ
يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنْسِينِي الْحَزْنَ
وَحَاجَّةٌ مَا إِنَّ لَهَا عِنْدِي ثَمَنَ
مَيْسُورَةٍ قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمِنْ
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ^(١)
نحن أمام حوار بين سليمان وبنات عمها ، ولم يأت الحذف في البيت الأخير إلا لتقدم مايسوغه في الأبيات قبله فالمحذوف أمر معلوم ، وحذفه إنما يعبر عن صدق فني في نقل الحوار الدائر ، واو

حاولنا أن نعيد هذا المحذوف لكان الآتي :
قالت بنات العم : أنتزوجينه وإن كان فقيراً مُعْدِمًا ١٩
قالت : نعم . أنتزوجه وإن كان فقيراً مُعْدِمًا .

إذن فقد حذفت من جملة بنات العم الجملة كلها وأبقى على العبارة الشرطية مسبوقه بـ « الواو الرغمية » ، وحذف من جملة سليمان الجملة كلها وجملة الشرط ولم يبق سوى « واو الرغم » والأداة الشرطية « إن » ، ولا نريد الخوض في تفصيلات فنية هي من اختصاص دارسى الأسلوب والنقد الأدبي ، ولكن نلاحظ أن الإتيان بباقي مكونات الجملة لا يعطى جديداً فكلها معروف ، أما الإبقاء على « وإن » فهو يعطينا الهيكل العام للجملة فنعرف أن ثمة كلاماً قبلها وكلاماً بعدها ، ومن الناحية الفنية فإن الاختصار على « وإن » فيه تركيز للرغبة ، فكأن الحالة النفسية التي وصلت إليها سليمان في هذا الحوار الممتد متمثلة في هذه الكلمة « وإن » فهي قد وصلت إلى حالة من التعب ورفض التفاصيل فقد أفضت بكل شيء ، فتظهر هذه الـ « وإن » كالتنهيذة التي لاتعبر عن تجاهل الفقر وحدة وإنما تجاهل كل العقبات ، فد (وإن) لكل شيء ورغما عن كل الظروف . فالحذف هناك وظيفة ، وليس ضرورة كما يقول ابن مالك^(١) .

ويمكن لنا أن نلخص ماوصلنا إليه . وهو أن الأداة لاتحذف ، وكذلك لاتحذف العبارة الشرطية ولا جملة الشرط ولا فعل الشرط ، وذلك في الجملة الشرطية الجزائية أما في غيرها من التراكييب فقد

تحذف جملة الشرط^١. أما حذف العبارة الجوابية فيقع إذا كان مضمونها معروفاً أو دعى السياق إلى حذفه ، ولا يكون وجود ما يسد مسده أو ما يكون دليلاً عليه سبباً في حذفه ، وقد يحذف بعض أجزائها كالفاء والمبتدأ ، أما حذف العبارتين الشرطية والجزائية فلا وجود لمثل هذا التركيب .

* * *

الفصل الرابع أهمية التركيب الإنشائية

تعرض النحاة لدراسة تركيب يتألف من عبارتين متكاملتين تؤلفان جملة تامة ، أما العبارة الأولى فهي جملة طلبية أما الثانية فهي جملة خبرية فعلية أو جملة مربوطة بالفاء . وأطلق النحاة على العبارة الثانية « جواباً » ، ويكون الفعل المضارع في هذه الجملة مجزوماً ، ومن أجل هذا الجزم درس النحاة هذا التركيب ، ولكنهم ألحقوا دراسته بدراسة الجملة الشرطية وجعلوه فرعاً عليها .

عقد سيبويه لذلك باباً سماه (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض)^(١) . ويبين العنوان لنا الدافع إلى الدراسة وهو انجزام الفعل ، وأنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب ، وأن هذه الدراسة إنما هي (باب من الجزاء) فهي ملحقة بدراسة الجملة الشرطية .

ويضرب سيبويه للجزم بالأمر المثال : (اثْنِي آتَكَ)^(٢) ، وللنهي المثال : (لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ)^(٣) ، وللأستفهام المثالين : (أَلَا تَأْتِينِي أُحَدِّثُكَ)^(٤) ؟ (وَأَيْنَ تَكُونُ أَزْرُكَ)^(٥) ، وللتعني بالمثالين : (أَلَا مَا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) هذا المثال يصلح للعرض وليس للاستفهام .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .

أَشْرَبَهُ ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا ^(١) وللعرض المثال : (أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا) ^(٢) .

وتابع النحاة سيبويه في رصد أنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب كالجواب في الجملة الشرطية . ومنهم من أشار إلى بعضها . أشار الفراء إلى الأمر ^(٣) والاستفهام ^(٤) . وأشار الأخفش إلى الأمر ^(٥) . وذكر المبرد الأمر ، والنفي ، والاستفهام ^(٦) . وذكر ابن السراج الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ^(٧) . وذكر النحاس الأمر ^(٨) وذكرها كلها الفارسي ^(٩) والزبيدي ^(١٠) . وذكر القيسي الأمر ^(١١) . وذكرها ابن بابشاذ وزاد عليها التحضيض والدعاء ^(١٢) . وذكر الجرجاني الخمسة فقط ^(١٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ١ / ١٥٧ ، ١ / ١٥٩ ، ١ / ٤٤١ ، ٢ / ٣٦ ، ٢ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٧ ، ٢ / ٣٠٦ ، ٣ / ٤٥ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٨٦ ، ١ / ٢٠٢ ، ٣ / ١٣٢ .

(٥) الأخفش ، معاني القرآن ٥٦ ، ١٨١ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٢ / ٨٢ .

(٧) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٨ .

(٨) النحاس ، إعراب القرآن ٤٢ ، ٥٢ ، ٤٢٠ ، ٦٢٥ ، ١٠٠٧ .

(٩) الفارسي ، الإيضاح ٣٢٢ .

(١٠) الزبيدي ، الواضح ٩٨ .

(١١) القيسي ، المشكل ٢ / ١٣ .

(١٢) ابن بابشاذ ، شرح المقلعة المحسبة ١ / ٢٤٩ .

(١٣) الجرجاني ، المقتصد ٦٨ - ١٠٦٩ .

ومثله فعل الزمخشري ^(١) . وذكر ابن الشجري الأمر ، والنهي ، والاستفهام ^(٢) . واكتفى الأنباري ^(٣) والعكبري ^(٤) بذكر الأمر . وذكر ابن يعيش الخمسة ^(٥) . وفعل مثله ابن الحاجب ^(٦) . وتابع ابن عصفور ابن بابشاذ في ذكر التحضيض . والدعاء ^(٧) .

يذهب سيبويه إلى أن الذي أحدث الجزم في الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه ، ويقيس هذه الحالة على حالة أخرى وهي حالة الجملة الشرطية . حيث ينجزم الجواب بالعبارة الشرطية ، يقول سيبويه :

(وإِذَا انْجَزِمَ هَذَا الْجَوَابُ كَمَا انْجَزِمَ جَوَابُ إِنْ تَأْتَنِي . بِإِنْ تَأْتَنِي ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مَعْلَقًا بِالْأَوَّلِ غَيْرِ مُسْتغْنٍ عَنْهُ إِذَا أَرَادُوا الْجَزَاءَ ، كَمَا أَنَّ إِنْ تَأْتَنِي غَيْرِ مُسْتغْنِيَةٍ عَنْ آتِكَ) ^(٨) .

ماذا يعني هذا النص ؟ ! يمكن لنا أن نفهم مايلي :

(١) أن لتركيب (الجزاء) أكثر من نمط فهناك تركيب الجملة الشرطية نحو : إِنْ تَأْتَنِي آتِكَ . وهناك التراكيب الطلبية أي :

(١) الزمخشري ، المفصل ٢٥٢ .

(٢) ابن الشجري ، الأمالي ١ / ٣٧٣ .

(٣) الأنباري ، البيان ٢ / ١٢٠ ، ٢ / ٢٣٣ .

(٤) العكبري ، التبيان ١ / ٦٥ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦٥ .

(٧) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٢ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ٢ / ٩٣ - ٩٤ .

(جملة أمرية + جواب) ، (جملة استفهام + جواب)
وهكذا إلى آخر الجمل التي ذكرت آنفا .

(٢) تشابه هذه التراكيب الجملة الشرطية من حيث إنها مكونة
من عبارتين .

(٣) أن جزم الجواب في الجملة الشرطية يقع بالعبارة الشرطية ،
وفي التراكيب الطلبية المجابة يقع بالجمل الطلبية التي
تشكل عبارة أولى في التركيب .

ويظهر أن هذا الذي يذهب إليه من تعليل جزم الجواب مخالف
لمذهب أستاذه الخليل وهو المذهب الذي اشتهر عند النحاة فيما بعد .
ولكن سيبويه لم يعمق رأيه تعميقا كافيا ، إذ نجده ينقل لنا رأى
الخليل ثم يتخذ منه أداة لتحليل الشواهد والأمثلة بعد ذلك .

فما هو مذهب الخليل ؟ !

ينقل سيبويه لنا ذلك في قوله :

(وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ، فلذلك
انجزم الجواب ، لأنه إذا قال اثبتني آتاك فإن معنى كلامه إن يكن
منك إتيان آتاك ، وإذا قال : أين بيتك أزرك ، فكأنه قال إن أعلم
مكان بيتك أزرك ، لأن قوله أين بيتك يريد به : أعلمني . وإذا قال
ليتة عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا ،
وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر . وإذا قال لو نزلت فكأنه
قال انزل)^(١) .

إذن فالخليل يرجع الجزم إلى ما ضمن في هذه (الأوائل) من معنى
« إن » ، أى (معنى الشرط) . ويبدو أننا أمام فكرتين مختلفتين رغم أن
هذا الاختلاف قد يبدو خفيا بعض الشيء ، فثمة فرق بين اعتبار
الجواب مجزوما بهذه الأوائل على نحو انجزاه بالعبارة الشرطية -
وهذا قول سيبويه - وبين انجزاه بتضمين معنى الشرط فيها ، وهذا
رأى الخليل .

فهل نستطيع القول بأنه ينبئ على قول سيبويه كون هذه التراكيب
تراكيب موازية لتركيب الجملة الشرطية ، وينبئ على قول الخليل
كونها تراكيب منحرفة عن تركيب الجملة الشرطية وترد إليها
بالتخريج ؟

كلا ، فرغم ما يبدو من اختلاف الفكرتين ظاهريا فهما متكاملتان ،
إحدهما تتناول المبنى والأخرى المعنى . ويمكن القول بأن قول سيبويه
يمثل الجانب الوصفى للظاهرة بينما يمثل قول الخليل الجانب التفسيري
للظاهرة . فإذا كان سيبويه يقول بأن الجواب مجزوم بهذه الأوائل
فإن أستاذه يبين لماذا استطاعت هذه الأوائل الجزم . ولذلك لم يحس
سيبويه باختلاف النظريتين .

وقد تابع بعض النحويين الخليل ، منهم النحاس^(١) ، والزبيدي^(٢)
وابن عصفور الذي يقول : (وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ،
إذا ضمنت معنى الشرط ، فإنها تحتاج إذ ذاك جوابا فتجزمه)^(٣) .

(١) النحاس ، إعراب القرآن ٦٢٥ .

(٢) الزبيدي ، الواضح ٩٨ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٢ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٤ .

أما سيبويه فقد تابعه الأخفش الذى يقول : (فإنما جزم الآخر لأنه جواب الأمر وجواب الأمر مجزوم ، مثل جواب ما بعد حروف المجازاة)^(١) وتابعه أيضا ابن الشجرى حيث يذهب إلى أن الجزم إنما كان لأن (الأمر فى « زُرْنِي أَكْرَمُكَ » باب من الشرط من حيث كان الثانى مستحقا بالأول ومسببا عنه كما يكون الجزاء مستحقا بالشرط)^(٢) وفى المثال جزمت (أَكْرَمُكَ لِأَن قَوْلَكَ زُرْنِي قَامَ مَقَامَ قَوْلِكَ إِن تَزُرْنِي)^(٣) .

ولكننا نجد إلى تفسيرى الخليل وسيبويه لظاهرة الجزم تفسيراً آخر وهو ما عليه أكثر النحاة ، ويعمد هذا التفسير لاعتبار الجواب ليس جواباً للأمر وإنما (لشرط) يقدر بعد الجملة الطلبية .

نجد هذا المذهب عند المبرد فهو يقول : (وإنما انجزمت بمعنى الجزاء ، لأنك إذا قلت : ائتنى أَكْرَمُكَ ، فإنما المعنى : ائتنى فإن تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ ، لِأَن الإِكْرَامَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْإِتْيَانِ)^(٤) .

ويقتضى هذا الفهم للتركيب أن يكون ثمة جزء محذوف ، وهذا ما يصرح به ابن السراج بعد ذلك وهو يتحدث عن أحوال (حرف الجزاء) حيث يقول : (وأما الثالث : الذى يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقى من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر والنهى أو الاستفهام أو التمنى أو العرض ، تقول : ائتنى

(١) الأخفش ، معانى القرآن ٥٦ .

(٢) ابن الشجرى ، الأمالى ١ / ٣٧٣ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢ / ٨٢ .

آتكَ ، فالتأويل : ائتنى فَإِنَّكَ إِن تَأْتِنِي آتَكَ)^(١) ، ونهج الفارسي نهجه بالتصريح بحذف العبارة الشرطية^(٢) . وكذلك فعل العكبرى^(٣) .

إذن فالتركيب عندهم ليس كاملاً ، وإنما يحتاج لفهمه إلى تقدير المحذوف ، والجزم إنما جاء نتيجة لهذه العبارة الشرطية المقدرة . وهذا هو ما يفهم من قول السيرافى الذى يتضمن رداً لقول كل من سيبويه والخليل ، يقول السيرافى : (جزم جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض بإضمار شرط فى ذلك كله : والدليل على ذلك أن الأفعال التى تظهر بعد هذه الأشياء إنما هى ضمانات بضمنها ويعد بها الأمر والنهى ، وليست بضمانات مطلقة ، ولا عدات واجبة على كل حال ، وإنما هى معلقة بمعنى إن كان وجد وجب الضمان والعدة ، وإن لم يوجد لم يجب . ألا ترى أنه إذا قال : « ائتنى آتَكَ » لم يلزم الأمر أن يأتى المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذى يكشفه الشرط ، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء)^(٤) .

ويذهب الجرجاني إلى أنه لا بد من التفسير على الإضمار ، وأن حمل الكلام على ظاهرة مفض إلى الإحالة ، أى : يكون المعنى مستحيلاً ، يقول : (ولو حملت بالكلام على ظاهرة أحلت ، لأجل أن الأمر بالإنتيان

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٦٨ .

(٢) الفارسي ، الإيضاح ٣٢٢ .

(٣) العكبرى ، التبيان ١ / ٦٥ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٤ هامش (١) ، وانظر السيرافى ، شرح

كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٨ .

لا يكون موجبا للإكرام . وإنما يوجب ذلك الإتيان ، ولو كان جزم
أكرمك بنفس اثنى على ما يظنه من لاخبره له بهذا العلم ، لوجب أن
يقال : إنَّ المعنى في قولك : اثنى أكرمك : إنَّ آمرك بالإتيان
أكرمك (١) .

ويقرر ابن يعيش أن جواب الأمر وما شابهه هو جواب الشرط
المحذوف في الحقيقة لأنَّ الجمل الطلبية (غير مفتقرة إلى الجواب
والكلام بها تام ، فأنت إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلا وكذلك
النهى وهذا لا يقتضى جوابا لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على
وجوده ، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فإذا قلت في
الأمر اثنى أكرمك ، وأحسن إلى أشكرك فتقديره بعد قولك اثنى إن
تأثني أكرمك كأنك ضمننت الإكرام عند وجود الإتيان و وعدت
بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان وليس ذلك ضمنا مطلقا ولا وعداً
واجباً وإنما معناه إنَّ لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء (٢) .

وعرض الرضى لهذا الخلاف الذى تكلمنا عليه سابقا بين أقوال
النحاة ، فذكر قول الخليل وقول النحاة ، مرجحا قول الخليل ومدلا
على ذلك بدليل منطقي لا لغوى ، يقول الرضى : (وانجزام الجزاء
بهذه الأشياء لا بيان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لأنه قال إنَّ
هذه الأوائل كلها فيها معنى إنَّ فلذلك انجزم الجواب . ومذهب
غيره أنَّ إنَّ مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر
ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد ،

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٨ - ١٠٥٩ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٧/٧ .

لأنَّه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إنَّ فعلى ما المانع من جزم
الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (١) .

ولا شك أنَّ حجة الرضى قوية من حيث الناحية المنطقية ؛ ولكنها
مبنية أساسا على مقدمة غير جيدة ، ونقصد بها التعليل الذى يقدمه
الرضى تفسيراً لإجماع النحاة على تقدير (شرط) بين الجمل الطلبية
و (الجواب) . وليس الأمر كذلك فقد تبين من العرض السابق وجهات
نظرهم ، فقد نقلنا بعض النصوص التى تبين ذلك . ويمكن أن نلخص
هنا الأسباب التى ذكرت :

(١) يتحقق فعل الجواب بعد تحقق فعل آخر ، وليس هذا فى
الأمر والاستفهام . وإنما يبينه (الشرط) .

(٢) القول بتضمن الطلب (للشرط) يقتضى التقدير : إنَّ أطلب
كذا (اثنى إنَّ آمرك بالإتيان) .

(٣) الجمل الطلبية غير مفتقرة للجواب والكلام تام .

وسنناقش فيما يلى هذه الأفكار :

تمثل النقطة الأولى سوء فهم لرأى الخليل . فهم لم يدركوا تماما
ما يقصده بتضمن معنى « إنَّ » ، فهو لا يزعم أنها تتضمن هذا المعنى
أصالة وفى حالة انفرادها ، وإنما تضمنت ذلك فى التركيب ، وحينما
ينظر إليها مع الجواب ، وليس بمعزل عنه . ثم إنَّ التركيب يفيد أنَّ
تحقق مضمون الطلب هو المشروط ، أى أنَّ تحقق مضمون الجواب
مرتبط بتحقق مضمون الطلب .

(١) الرضى . شرح الكافية ٢/٢٦ - ٢٦٦ .

وتمثل النقطة الثانية سوء فهم للطلب ، وذلك حينما يفهم أن « ائتنى » تساوى أمرك بالإتيان ، وليس الأمر كذلك فـ « ائتنى » لا تعنى غير « ائتنى » ، أما أمرك بالإتيان فهى جملة خبرية تؤدى المعنى بطريقة بنائية أخرى ، وإذا جاز لنا أن نترجم « ائتنى » إلى معناها أو إلى بنيتها العميقة نقول : « افعلْ الإتيان » ، فإذا تضمنت الشرط فإنها ستكون « إن تفعل ، الإتيان » ، فـ (افعلْ) هى الصيغة ، والإتيان هو (الحدث) .

أما النقطة الثالثة فلعلها تجلو الغموض عن سر الاختلاف ، ذلك أنه يبدو أن النحاة يتكلمون عن فهم آخر للتركيب ، ويحدث هذا الفهم حينما يكون الانطلاق من نص مكتوب لامن لغة مسموعة ، فالخليل يبدو أنه كان يتحدث وذهنه قريب جداً من اللغة المسوعة فأحس وهو يسمع التركيب - بما يصاحبه من تنغيم وترابط - أنه أمام تركيب شرطى جزائى ، أما النحاة فيما بعد فهم نظروا إلى الجمل الطلبية كما ينظرون إليها فى غير هذا التركيب أعنى أنهم يعمدون لشيء من التوقف بعد نطق الجملة وإن يكن توقفاً بسيطاً ، ولكن من شأنه أن يجعل مابعده من قبيل الكلام الجديد الذى لا يكون من وظيفته إلا تأكيد الجملة السابقة . مثال ذلك :

ائتنى ، آتتك .

ولا شك أن تنغيم هذا الكلام سيختلف عن تنغيم جملة الخليل « ائتنى آتتك » .

المهم أن النحاة يتحدثون عن جملتين بينما يتحدث الخليل عن جملة واحدة .

وهذا هو السر فى وجود الفاء فى تقديرهم ، فأصل الجملتين : ائتنى ، فإن تأتني آتتك .

ولولا هذا الفهم الجديد لما جاز أن يقول ابن يعيش بأن الجمل الطلبية تامة لا تحتاج إلى جواب ، فهذا القول لا ينطبق على التركيب الذى درسه الخليل ، فتلك الجمل الطلبية تفقد فى التركيب استقلالها كما تفقده جملة الجواب .

فإذا كان الأمر على ما بينا ، فكيف غاب عن أذهانهم ما جاء به سيبويه ، ولماذا دفعوه ؟!

ولسنا نجد سببا وراء ذلك غير ما انطبع فى أذهان النحاة من صورة الجملة الشرطية . فهم لا يعرفون جملة ذات دلالة شرطية غير ما جاء بمثلها لصورة الجملة الشرطية الأساسية ، فإذا اختلَّت الصورة أعيد لها التوازن . فإذا جاءت العبارة الشرطية قدرت العبارة الجوابية تقديراً واعتبرت محذوفة وإذا جاءت العبارة الجوابية قدرت العبارة الشرطية . ولسنا نزع هنا أن النحاة مخطئون فى اعتبارهم العبارة الشرطية محذوفة فى هذه التراكيب ، وإنما الخطأ فى دفع الفهم الآخر .

والغريب أن النحاة فاتهم أن يتحدثوا عن « الفاء » التى يجلبونها مع العبارة الشرطية كما فاتهم استئثارها لتأييد آرائهم .

وينشأ عن فهم النحاة للتركيب ذلك الفهم الذى ذكرناه سؤال ، وهو لماذا حذفت العبارة الشرطية ؟ والإجابة على ذلك قد تقدمت فى النص المنقول عن ابن السراج^(١) . وهى : وجود ما يدل عليه فى الكلام .

وتقتضى الدلالة عندهم أن يكون ثمة تطابق بين الدال والمدلول ، أى بين الظاهر والمضمر ، وهذه قضية خلافية ، منشؤها هو هذا النزوع المنطقي .
والحقيقة أن اشتراط التطابق بين الظاهر والمضمر ينطوى على بعض التحكم ، وسنبين فيما بعد كيف دفعهم ذلك إلى رد بعض الاستخدامات التى يمكن قبولها .

من النحاة الذين صرحوا بذكر هذا القيد الجرجاني حيث قال (والمضمر يجب أن يكون من جنس المظهر)^(١) ، والزمخشري فى قوله (وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر)^(٢) ، وقد تولى ابن يعيش تفصيل ما أجمل فى القولين المذكورين فقال : (اعلم أن المعنى إذا كان مرادا لم يجر حذف اللفظ الدال عليه لأنه يكون اخلافا بالمقصود اللهم إلا أن يكون ثم ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى فيحصل العلم بالمعنى ضرورة العلم بلفظه وههنا إنما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر ، إذ لو خالفه لما دل عليه فإذا كان الظاهر موجبا كان المضمر موجبا وإذا كان نفيًا كان المضمر مثله والأمر كالموجب من حيث كان طلب إيجاب والنهى كالتنبي من حيث كان طلب نفي فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير أداة نحو إن زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة نحو ليقيم زيدٌ وقم يا زيدٌ وكما لا يكون النفي إلا بأداة كان النهى كذلك نحو لا تنقم فإذا كان

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٩ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ٢٥٣ .

الظاهر أمرا . كان المضمر فعلا موجبا وذلك إذا قلت أكرمنى كان التقدير إن تُكرمنى أكرمك وإذا قلت لانهض الله يُدخلك الجنة كان المعنى إن لا تعصيه يُدخلك الجنة)^(١) .

ونجد فى مقابل مذهب النحاة هذا مذهب آخر هو مذهب الكسائي الذى لا يرى بأسا فى أن يكون المضمر على خلاف الظاهر وذلك إذا قامت قرينة تسوغ ذلك^(٢) . وقال الرضى بأن ما يذهب إليه الكسائي ليس ببعيد لو ساعده نقل^(٣) .

ونجد أن هناك من الناحية التطبيقية بعض الأمثلة التى يردّها سيبويه كما يردّها النحاة ، وذلك لما تتصف به من الاستحالة ، وأشهر الأمثلة التى ترددت فى كتب النحو قولهم : « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » .

أول من ذكر هذا المثال ورده سيبويه ، قال :

(فَإِنْ قُلْتَ : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله)^(٤) .

فالتقدير الذى يقدره سيبويه هو : إن لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ وهذا مخالف لطبيعة الكلام .

وورد المثال عند المبرد ولم يجره لأنه محال^(٥) . وعند ابن السراج^(٦) ،

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٩/٧ - ٥٠ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢٦٧/٢ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٩٧/٣ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٨٢/٢ .

(٦) ابن السراج ، أصول النحو ١٨٧/٢ .

والجرجاني^(١) ، والزمخشري^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وابن عصفور^(٤) .
وتقدير المثال على مذهب هؤلاء هو :

لاتدن من الأسد فإن لاتدن منه يأكلك ، وهذا مخالف لطبيعة الكلام .

ولكن فهماً مرناً كفهم الكسائي أن يرد هذا المثال ، على اعتبار أن القرينة قائمة على ما يراد من المثال ، بمعنى أن الجواب جاء محذراً من مغبة الاقتراب .

ورغم أن المثال المرفوض من قبل سيبويه والنحاة هو مثال واحد فإن سبب الرفض مختلف .

يرجع رفض سيبويه كما تبين إلى أن الجواب لا يناسب الشرط . أما رفض النحاة فليس راجعاً إلى التركيب نفسه ولكن يرجع في حقيقته إلى ما في قاعدتهم من تحكم وهي قاعدة التطابق بين الظاهر والمضمر فهم حيناً جائئوا بالمضمر تبين الخلل في المعنى ، وإذا كان سيبويه محقاً في رده للمثال فإنهم ليسوا محققين ، ذلك أن الحذف في الحقيقة لم ينشأ بسبب وجود دليل عليه ، وإنما لأن المحذوف يمكن فهمه من جملة التركيب ومن الملابسات المحيطة بالمثال ، فالكلام لا يقال إلى ذهن خال وإنما إلى ذهن زاخر بالتجربة التي يعول عليها في توجيه فهم الكلام ، ولذا كان الكسائي محقاً في مذهبه .

(١) الجرجاني ، المقتصد ١٠٦٩ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ٢٥٣ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٧/٧ .

(٤) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٢/١ .

وإذا تذكرنا أننا أمام جملة جديدة تأتي في خدمة الجملة الطلبية السابقة وليست جواباً لها فإننا ندرك تماماً أن الكلام المحذوف لابد أن أن يكون بحيث يخدم هذه الوظيفة .

ولمزيد من إيضاح هذه الفكرة يمكن لنا القول إن هذه التراكييب ذات العبارة المحذوفة هي من قبيل اللغة الانفعالية وتعتمد اللغة الانفعالية كثيراً على القرائن ، وتعول كثيراً لفهم مضامينها على إدراك المتلقي ، وتقتضي الحالة النفسية أن يأتي التركيب على صورة معينة ، يختلف بها عن الحال في حالات نفسية لا يواكبها انفعال . مثال ما يكون من اللغة الانفعالية ما يصدر عن الصياد لزميله إذا لمح غزالاً حيث يصيح : « الغزال .. الغزال » لايسهل التكهين بمراده من هذا الترديد على وجه الدقة فالمضمون محكوم باتفاقات وأعراف سابقة تجعل من هذه الأصوات أكثر فعالية ، ولكننا لانستطيع أن نحول هذه الأصوات إلى جمل نكملها نحن كأن نقول : انظر الغزال ، أو طارد الغزال ، ولنا ندرك من تكرار اللفظ أنه يريد التوكيد اللفظي كلا ، كل ما يريده هو تنبيه زميله وإشراكه في التجربة الحيوية التي يعيشها ، فهو بهذه الكلمات السريعة المتلاحقة ينقل زميله من حالة الانتظار والترقب إلى حالة جديدة وهي ممارسة الفعل ابتداءً من التنبيه لميدان الفعل وهو « الغزال » .

ومثل هذا الموقف من يحذر الطفل في المثال الذي رده النحاة وهو « لاتدن من الأسد يأكلك » .

فالنحاة يرون أن « لاتدن » تعني تماماً : ابتعد^(١) ، وليس الأمر

(١) يقول المبرد : (وكذلك لاتدن من الأسد يأكلك لا يجوز ، لأنك =

كذلك ، فليس المقصود مزاوله الابتعاد ، وإنما المطلوب « عدم الدنو » ، والاحتفاظ بالمكان ، فإذا كان الطفل يقع على مسافة مئة متر وسمع مثل هذا الكلام فهو سيفهم أن المقصود هو أن تظل المسافة كافية لحمايته وليس يفهم أن عليه أن يبتعد أكثر فأكثر .

والسؤال الآن كيف تأتى « يأكلك » بعد قوله « لاتدن من الأسد » ؟ فالقول إنَّ الجواب يأتى معصدا لمضمون السابق ، فالمطلوب أساسا هو التحذير من الأسد ، فعبّر عن ذلك بالنهى ثم ألحق بجواب يؤكد الفكرة ويبين مغبة مخالفتها ، فهو يقول :

« لاتدن من الأسد » ثم يحذر بـ « يأكلك » كأنه يقول : « إن تدن من الأسد يأكلك » ، ولو وجدت الجملة على هذا الشكل الآتى لما اعترض معترض : « لاتدن من الأسد فإنك إن تدن منه يأكلك » . ولا يعنى هذا أننا ننفي وجود جمل محالة ، فهناك جمل تقضى القرينة باستحالتها مثال ذلك أن نقول : « لاتدرس تنجح » .

فهذا المثال لا يمكن أن يقول به عاقل وهو يريد القول بأن عدم الدراسة مقص إلى النجاح .

وهم يقبلون الجملة : (لاتعص الله يدخلك الجنة)^(١) ، ويرفضون (لاتعص الله يدخلك النار)^(٢) ، وذلك لأنهم يقدرون الأولى بـ : « لاتعص الله فإن لاتعصه يدخلك الجنة » ، والثانية بـ : « لاتعص الله فإن لاتعصه »

= إذا قلت : « لاتدن » فإنما تريد . تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك - كان محالا (المقتضب ٨٢/٢ .

(١) المبرد ، المقتضب ٨٣/٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٠/٧ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٨٣/٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٠/٧ .

يدخلك النار » ، أما نحن فعلى فهم الكسائى نقبلهما على اعتبار أن الجواب فى الأولى للترغيب والجواب فى الثانية للترهيب .

وببقى لنا أن نقول إن السامع وهو يتلقى اللغة لا يحللها ويخرجها تخريج النحاة .

وإذا أنكر سيبويه « لاتدن من الأسد يأكلك » (بالجزم) فإنه يعطى بديلا عنها وذلك جعل (يأكلك) مرفوعة (يأكلك) فيصير الكلام : لاتدن من الأسد يأكلك يقول سيبويه : (فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لاتدن منه فإنه يأكلك)^(١) ، فهل الفرق بين الحالتين إنما هو فرق ظاهرى متمثل فى الحركة الإعرابية للفعل ؟ كلا فهو يقول فى موضع آخر :

(وتقول : ائتنى آتاك ، فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول ، ولكنك تبندته وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنه يقول : ائتنى أنا آتاك)^(٢) .

يفهم من هذا النص أننا أمام تركيب مختلف . ففى حالة (لاتدن من الأسد يأكلك) نحن أمام جملتين لاعبارتين : إحداهما جملة طلبية « لاتدن من الأسد » والأخرى جملة خبرية مشأفة « يأكلك » ، ونستطيع فى هذه الحالة أن نضع علامة ترقيم تفصل الجملتين إحداهما عن الأخرى على هذا النحو : (لاتدن من الأسد ، يأكلك) .

ولا شك أننا سنجد هذا الكلام منغما تنغيا خاصا فى اللغة المنطوقة ،

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٧/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٩٥/٣ - ٩٦ .

تنغيما يكفل له أن يفترق عن غيره من التراكيب ، ولكن الترقيم في الكتابة ، والتنغم في النطق أمر لم يجد التفاتا من لدن سيبويه ولا غيره من بعده .

استشهد سيبويه على حالة الرفع هذه بثلاثة أبيات شعرية ، أحدها قول الأخطل :

وَ قَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَنْفٍ أَمْرِي يَمْضِي لِمِقْدَارِ^(١)
فسيبويه يرى أن الرفع على الاستثناف ، وهو بهذا يحدد للبيت معنى خاصا ، ولكن هذا المعنى منطلق من القاعدة أكثر من انطلاقه من ملابسات السياق ، والبيت يعطى في هذه الحالة من البعد عن سياقه أكثر من معنى ، فيمكن أن يكون المعنى : (أرسوا لنزاولها) .

ويمكن أن تكون الجملة (أرسوا نزاولها) شرطية جزائية لكنه لم يجزم الفعل مخالفا بذلك القاعدة ، فهذه وجوه محتملة ، ولكن الذي يحدد أحدها هو المعنى الذي يريده الشاعر فعلا وهذا غائب لغياب القرائن والملابسات المحددة للمعنى .

أما البيت الثاني فهو قول عمرو بن الإطنابة الأنصارى :
يَأْمَالُ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُّوا تَوْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا^(٢)
وقال معلقا : (كأنه قال : إنكم توتون فيه الوفاء معترفا)^(٣) .
ونحن لانعرف السياق العام للقصيدة التي اشتملت على هذا البيت ولا المناسبة التي قيلت فيه ، ولا شك أنه لا ينبغي له أن يدل على أكثر

من معنى ، ولكنه حينما انتزع من مكانه صار يفهم منه غير معنى ، فأحد هذه المعاني أن تكون « توتون » بداية جملة جديدة ، والبيت يعطى هذا المعنى ، فنحن نستطيع الوقوف عند الشطر الأول من البيت فثمة جملة تامة . ولكن البيت أيضا يمكن أن يعطى معنى آخر وهو : فقفوا لتوتوا فيه الوفاء ، ولكنه حذف اللام .

والبيت الثالث المعروف للدبيري :

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا^(١)
وقدم سيبويه فهمين أحدهما فهمه الذي عليه الاستشهاد ، وهو :
(كونوا هكذا إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا)^(٢) .
ولا نفهم العلاقة بين شطري البيت على هذا الفهم .

ويقدم فهما آخر هو للخليل : (وزعم الخليل : أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا ، كأنه قال : كونوا نعيش جميعا أو نموت كلانا)^(٣) وهذا الفهم واضح إذا اعتبرت (كمن واسى أخاه بنفسه) معترضة .

ولكن البيت لا يزال غنيا بالمعنى فنحن يمكن أن نفهم منه غير معنى : أحدها اعتبار « نعيش جميعا أو نموت كلانا » تفسيراً للمثل المضروب قبلها . الثاني : اعتبار حذف « لام التعليل » : « لنعيش جميعا أولنموت كلانا » . الثالث : جعل « نعيش » وما بعدها حكاية

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٧/٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٦/٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

القول أى : كونوا كمن واسى أخاه بنفسه قائلا لنعش جميعا أو نمت كلانا .

والاحتمال الرابع جعل « نعيش » جوابا ولكنه لم يجزم مراعاة للوزن .
ونلاحظ فى هذه الشواهد كلها أن الأفعال موضع الاستشهاد غير متجانسة من حيث المادة الاشتقاقية على عكس المثال : « اثنى آتيك » ، ثم إن هذه الأفعال لم تأت وحدها كما فى المثال بل جاءت فى سياق يجعل تجاوزها أمرا مستساغا .

وعلى أية حال فإن لغة الشعر لاتصلح أساسا لاستنباط قواعد تنطبق على الكلام وذلك لأمرين أحدهما ما للغة الشعر من مستوى استخدائى خاص يجعلها تختلف عن لغة النثر وعن لغة الكلام أيضا ، والأمر الثانى هو ما تنسم به من فردية وذلك أن لكل شاعر لغته الخاصة التى قد يخالف فيها قواعد اللغة لأسباب فنية تقتضيها التجربة التى يحاول التعبير عنها أو خلقها .

وإذا تخالفت الأفعال مادة فإن تجاوزها قد يكون منسجما مثال ذلك ما يذكره سيبويه (وتقول اثنى تمشى ، أى اثنى ماشيا)^(١) ويقول إنه يمكن الجزم على الجواب^(٢) .

وكذلك (قم بدعوك) لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ويكون القيام سببا له ، ولكنك أردت : قم لأنه بدعوك . وإن أردت ذلك المعنى جزمت^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٨ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) م . ن . ص . ن .

ولا غبار على ما يقوله سيبويه غير أنه لابد من الانتباه إلى ما تنصف به كل حالة من تنعيم فى الصوت نطقا وعلامة ترقيم كتابة .

ولابد من التنبيه إلى شئ آخر وهو أن الجمل لاتكون فى اللغة معلقة فى الهواء وإنما تأتى فى سياق يحدد لها معناها فيحدد المعنى البنية التى تأتى فيها . ويجدر بنا دراسة المعانى فالتركيب ، وليس الوقوف عند الشكل واستنطاق إمكاناته الدلالية .

وعقد سيبويه بابا آخر سماه (هذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى لأن فيها معنى الأمر والنهى)^(١) ، وهى تضم بعض التركيبات التى فرغت للدلالة الطلبية ، وبعض الجمل الخبرية التى انتقلت دلاليا من الخبرية إلى الطلبية ، أما التركيبات المفرغة للطلبية فهى ما اصطلاح عليه بعد ذلك (بأسماء الأفعال)^(٢) مثل : (حسبك ، وكفيك ، وشرعك)^(٣) ، ومثال ذلك : (حسبك ينم الناس)^(٤) وضرب مثلا لهذه الجملة الخبرية : « اتقى الله امروء وفعل خيرا يشب عليه »^(٥) يقول عنها سيبويه : (لأن فيه معنى ليتق الله امروء وليفعل خيرا)^(٦) . وذكر هذا المثال ابن يعيش فى شرح المفصل^(٧) .

(١) سيبويه . الكتاب ٣ / ١٠٠ .

(٢) أطلق عليها ابن السراج « الأسماء التى سمي بها الأمر » أصول النحو ١٩٤ / ٢ .

(٣) سيبويه . الكتاب ٣ / ١٠٠ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) م . ن . ص . ن .

(٦) م . ن . ص . ن .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ٤٩ / ٧ .

وعرض ابن عصفور للقضية فقال : (والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر ، تجرى مجراه في جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، نحو قولك يزال أكرمك . وحسبك ينم الناس ومن ذلك قوله :
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَأْتُ مَكَانَكَ تُحْمَلِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، يعجزم الجواب إذا ضمن معنى الشرط . ومن كلامهم : اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه^(١) .

عند تتبع الأمثلة التي يضر بها سبويه على تلك التراكيب موضوع القضية نجد أن الدلالة الشرطية واضحة جداً في حالة (الأمر) نحو :
(ائتنى آتِك) ، فدلالته واضحة جداً إذا روعي التنعيم المعين المشعر بتلازم حدى الجملة ، فنحن ندرك تماماً أن (ائتنى آتِك) تعنى (إن تأتني آتِك) ، ومثله في ذلك (النهي) وليس ذلك بمستغرب فما (النهي) إلا أمر سلبي ، فمثال ذلك (لا تغادر بيتك آتِك) فمعناها الواضح (إن لا تغادر بيتك آتِك) أى إن تلزم بيتك آتِك ، أما الاستفهام فهو أقل وضوحاً في الدلالة الشرطية ، وهذه الدلالة لم تأت إلا بسبب انتقاله من وظيفة الاستفهام إلى وظيفة الأمر ، مثال ذلك : (أين بيتك أزرِك) ، فأين بيتك ليس استفهاماً وإنما أمر معناه أخبرني بمكان بيتك ، وبدون هذا الفهم لا تكون هناك دلالة شرطية ، وتكون الجملة على هذا الفهم : أعلمني بمكان بيتك أزرِك . وقد أدرك الخليل ذلك فهو يقول : (لأن قوله أين بيتك يريد به : أعلمني)^(٢) .

(١) ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٤ .

أما (العرض) و (التمني) فعلاقته بالدلالة الشرطية رتيبة جداً بل لعلها تكاد تكون مقطوعة ، وذلك أنه لايسهل فهم الدلالة الأمرية فيهما .

وإذا جئنا إلى فهم النحاة الآخرين غير سيبويه ومن تابعه فإننا نجد أن (العرض) و (التمني) أكثر ما يلائم ذلك الفهم ، ففي حالة العرض كقوله (ألا تنزل تصب خيرا) تكون (تصب خيرا) غير لازمة عن (ألا تنزل) وإنما هي ترغيب في النزول وعلى هذا يكون التقدير جيداً على النحو التالي :

(ألا تنزل فإن تنزل تصب خيرا) .

ومثله (العرض) مثل : (ليت عندنا يحدثنا) فليس هنا دلالة شرطية ، فقوله (ليت عندنا) لا أمر فيها وإنما هي تعبير عن رغبة تقوم في النفس أما (يحدثنا) فهي تبين المثير لتلك الرغبة ، وعلى هذا يكون التقدير الجيد لمعنى التركيب هو :

ليت عندنا فإنه إن يكن عندنا يحدثنا .

أما (الاستفهام) فإن دل على (الأمرية) فهو ذو دلالة شرطية . وإن بقى استفهاماً فهو على فهم النحاة ، والذي يفصل بين الحالتين تنعيم الكلام .

أما (الأمر) و (النهي) فهما أقرب إلى الدلالة الشرطية ولكنهما مع ذلك يأتيان على المعنى الذي يفهمه النحاة ، بل إن النهي أحياناً لا يصلح إلا على فهمهم مثل المثال المشهور (لاتدن من الأسد يأكلك) ، و (لاتعص الله يدخلك النار) ، أما في مثل (لاتعص الله يدخلك الجنة) فهو صالح للشرطية ، ولغيرها . ويفرق بين الدالتين بتنعيم الكلام .

(م ٢٥ الجملة الشرطية)

إذن ففي الأمر والنهي والاستفهام يكون السياق هو المحدد لطبيعة التركيب ، أما في العرض والتمنى فليس فيهما غير الفهم الذي قدمه النحاة غير سيبويه .

وفي حالة الدلالة الشرطية للأمر والنهي والاستفهام لا يكون ثمة (محذوف) أما في حالة فهم النحاة ، فإن الجملة الشرطية التي تأتي بعد الجمل موضوع البحث لا تكون تامة وإنما محذوفة منها (العبارة الشرطية) .

الباب الرابع الجملة الشرطية والقضايا السياقية

الباب الرابع الجملة الشرطية والقضايا السياقية

إن تكن الأبواب السابقة قد اهتمت بتفصيل قضايا الجملة الشرطية الخاصة بها ، بصرف النظر عن وجودها في سياق محدد ، فإن هذا الباب يكاد يتناول قضاياها التي يثيرها وجودها في السياق ؛ وذلك في فصلين :

يتم الفصل الأول بدراسة القضايا السياقية الداخلية وهي ما تتعرض له الجملة الشرطية في السياق من ألوان التوسيع حيث ينضاف إلى عناصرها الأساسية عناصر أخرى يتطلبها السياق .

ويتم الفصل الثاني بالقضايا السياقية الخارجية وهي علاقات الجملة الشرطية بالتراكيب والادوات التي تكون في سياقها .

ومباحث هذا الباب مفرقة في الكتب النحوية حاولنا جمعها وتنظيمها .

- إن تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ ^(١) .

ويعمل لورود الفعل مرفوعا بقوله :

(وذلك لَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ إِنْ تَأْتِنِي سَائِلًا يَكُنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ

تَأْتِنِي مَاشِيًا فَعَلْتُ) ^(٢) .

إِذْنٌ فَالْفِعْلُ يَكُونُ مَرْفُوعًا إِذَا كَانَ (حَالًا) ^(٣) .

ويشهد سيبويه بقول زهير :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يَغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ

ويقول : (إِنَّمَا أَرَادَ : مَنْ لَا يَزَلْ مُسْتَحْمِلًا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ ذَلِكَ) ^(٤) .

والظاهر أَنَّ سيبويه ينظر إلى البيت نظرته إلى الأمثلة التي أوردتها

ونقلناها آنفا ، ولكن الأمر غير ذلك إذ نجد أَنَّ الفعل المرفوع في

الأمثلة هو فعل أُدْخِلَ إلى الجملة من قبيل التوسيع وذلك لإعطاء معنى

جديد هو الحالية ويمكن بحذفه الإبقاء على جملة تامة . بينما الفعل

المرفوع في البيت عمدة لا يمكن الاستغناء عنه ، وبدونه تختل الجملة

معنى ومبنى ، وفيما يلي تحليل الجملتين :

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٥/٣ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

(٣) الحال مصطلح من مصطلحات سيبويه . انظر سيبويه ، الكتاب .

٤٤/١ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٨٥/٣ .

الفصل الأول توسيع الجملة الشرطية

إن تكن الجملة الشرطية تتعرض لحذف بعض عناصرها فيها أيضا تتعرض للتوسيع بإضافة عناصر جديدة ، ويتم ذلك بوسائل مختلفة مثل : إدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط ، وإضافة عبارة شرطية بعد العبارة الشرطية ، وإقحام بعض الجمل المعارضة بين ركنيها ، ويتم أيضا بالعطف على الجملة الشرطية ، أو على بعض عناصرها .

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

أولا : التوسيع بالحال والبدل .

ثانيا : التوسيع بالعطف .

ثالثا : التوسيع بالعبارة الشرطية .

رابعا : التوسيع بالمعترضات .

أولا : التوسيع بالحال والبدل :

لاحظ سيبويه أنه قد يقع بعد فعل الشرط فعل آخر ، ولأنه يتعرض للتغير الإعرابي من حيث حركة آخره ، فقد حرص على دراسته . فأفرد لهذا الفعل فصلا تناول فيه حالة الفعل إذا كان مرفوعا ، وحالته إذا كان مجزوما ، وسماه (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما) ^(١) ، ويمثل سيبويه للفعل المرفوع بالأمثلة الآتية :

- إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ .

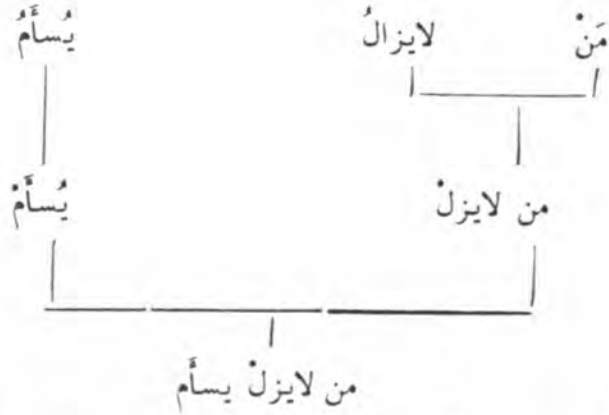
(١) سيبويه ، الكتاب ٨٥/٣ .

وبإعادة تركيب المثال الأول مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتي :



أما المثال الثاني :

وبإعادة تركيب المثال الثاني مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتي :



وهكذا يتبين أن الحالتين مختلفتان ، وهكذا يكون سبب رفع الفعل ليس الحالية وإنما لأن الفعل المساعد (لايزال) قد ولى الأداة فجزم ، أما الفعل الأساسي فهو لم ينجزم لأنه يشكل مع الفعل المساعد الذي جاء قبله وحدة معنوية متكاملة لها وظيفة واحدة ، وجزم (لايزال) لايعني أنه هو وحده فعل الشرط فليس ذلك بدليل لأنه يمكن الاستغناء عنه ، بينما لايمكن الاستغناء عن الفعل الأساسي (يستحمل) .

(١) إن تأتي تسألني

إن تأتي تسألني
(العبارة الشرطية)

تأتي
(جملة شرط)

تسألني
(جملة حالية)

(٢) من لايزال يستحمل الناس نفسه يُسَامُ

من لايزال يستحمل الناس نفسه
(عبارة شرطية)

يُسَامُ
(عبارة جوابية)

لايزال يستحمل الناس نفسه
(جملة الشرط)

يُسَامُ
(جملة الجواب)

أداة الشرط

واستشهد سيبويه أيضا ببيت الحطيئة :
مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَسَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَّقْدِ (١)
ونلاحظ أن هذا البيت ينسجم مع الأمثلة المتقدمة من حيث رفع
الفعل في الجملة الحالية .

ولكن ليس كل فعل يقع بين فعل الشرط والجواب يكون مرفوعا .
وهذا ما لاحظته سيبويه فسأل الخليل عنه قال : (وسألت الخليل
عن قوله :

مَتَى تَأْتِيْنَا تُلَمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا
قال : تُلَمِّمْ بدل من الفعل الأول . ونظيره في الأسماء : مررت برجل
عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإمام كما فسر الاسم الأول بالاسم
الآخر (٢) .

ولا نحسب هذا التنظير قد وفق كثيراً ، فمن الصعب القول إن
الشاعر أراد أن يفسر الإتيان وهو أمر معروف بالإمام ، ونحن نحس
الاختلاف بين مجرد الإتيان وبين الإمام ، ويمكن أن نفهم - رغم وجود
الجزم - أن جملة (تلمم بنا في ديارنا) جملة حالية . أما الجزم فقد
يكون الشاعر اضطر إليه بحكم البناء الموسيقي للبيت . ورغم هذا كله
يمكن أن يكون الشاعر قد استخدم الفعلين المتقاربين معنى ليكون
آخرهما « بدلا » من أولهما ولكن ليس للتفسير وإنما للتعبير عن حالة
وجدانية معينة يمكن إدراكها إذا انتقلنا من فعل « تأتينا » - وهو
يعبر عن مجرد الوصول والانتهاء إلى غاية - إلى فعل « تلمم » والإمام

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٦ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

هو : (الزيارة غيّا) (١) ، إذن فالشاعر ينتقل في تعبيره من معنى
عام وهو الإتيان إلى معنى خاص من الإتيان وهو الزيارة .

على أنه وفق في الشاهد الآخر وهو الآتي :

إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِي نَ كَانَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا (٢)

جاء الفعل في الشاهد (يغدوا) بدلا من الفعل السابق له (يحفلوا)
ومهمته مع جملته تصوير سلوك القوم الذي أشار إليه الفعل (لا يحفلوا)
فإتيانهم على هذه الصورة دليل على ذلك .

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الشاهد مسوق للدلالة على أن الاشتراك
في الجزم للبدلية ، وقد أورد هذا الشاهد رغم أنه يتحدث عن الفعل
الذي يقع بين فعل الشرط والجزاء . أي أثناء الحديث عن توسيع
الجملة الشرطية بإدخال « جملة أخرى » في العبارة الشرطية ، ومعنى
هذا أن الشاهد يزودنا بلون آخر من ألوان التوسيع وهو إدخال « جملة
تفسيرية » في العبارة الشرطية ويمكن القول بإدخال فعل يكون (بدلا)
من فعل الجواب .

نخلص من هذا إلى أننا أمام وسيلتين لتوسيع الجملة الشرطية :
إحدهما إدخال « جملة حالية » في العبارة الشرطية . والآخرى إدخال
جملة تفسيرية في العبارة الشرطية أو الجوابية .

ويسأل سيبويه الخليل عن قضية أخرى يبدو أنها مشكلة وهي
إمكان ورود ما حقه الرفع مجزوما ، يقول : (وسألته : هل يكون

(١) الأزهري ، تهذيب اللغة ١٥ / ٣٤٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٧ .

إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الأخير تفسير له ، وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه (١) .

وقد عرفت هذه الظاهرة فيما بعد ببدل الغلط ، والحقيقة أن بحثها يجب أن يكون في دائرة ما يقع فيه الإنسان من الغلط أثناء الممارسة النطقية للغة ، ولا يمكن اعتبار مثل هذا التركيب صحيحاً على هذا النحو والجواز فيه إنما يكون لإمكانية الحدوث وليس لصحة الاستخدام فقد يقع الإنسان في مثل هذا الخطأ كما يقع في خطأ مثل :

شَرِبْتُ الْمَلْعَقَةَ بِالْحِسَاءِ

فهى جملة لا غبار عليها من حيث التركيب ولكنها مع ذلك خطأ . إذن فالمثال الذى افترضه سيبويه هو مثال منطوق قد يقع ، ولكن تركيب الجملة يسقط من حسابه الكلمة غير المرغوبة . وعلى هذا لا يجوز أن توجد هذه الظاهرة في نص مكتوب ، وهى في النطق خطأ كأي خطأ آخر يقع الناطق به .

ودراسة اللغة من أجل التعقيد يعتمد الصورة الأخيرة للتركيب . وقد تعرض الفراء لهذه القضية فيبينها بجلاء ولكنه لا يستخدم ما وجدناه عند سيبويه من مصطلحات . وخلاصة الفكرة عنده « أن كل مجزوم فسرتة ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم ، وما كان فعلاً لما قبله رفعته » (٢) . ويمثل لكل من الحالتين : للمجزوم بالمثال :

(إِنْ تُكَلِّمْنِي تُرْصِنِي بِالْخَيْرِ وَالْبَرُّ أَقْبَلُ مِنْكَ) (٣)

(١) سيبويه الكتاب ٣ / ٨٧ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ٢٧٣ .

(٣) م . ن . ص . ن .

ثم يقول : (ألا ترى أنك فسرت الكلام بالبر ولم يكن فعلاً له ، ولذلك جزمت ، ولو كان الثانى فعلاً للأول لرفعته) (١) . ومثل للمرفوع بالمثال :

(إِنْ تَأْتِنَا تَطْلُبُ الْخَيْرَ تَجِدْهُ) (٢)

ثم يقول : (ألا ترى أنك تجد « تطلب » فعلاً للإتيان كقبلك إن تَأْتِنَا طالباً للخير تجده) (٣) واستشهد ببيت الحطيئة وهو من شواهد سيبويه أورده آنفاً (٤) .

ويستخدم الفراء - كما تبين - التعبير (لم يكن فعلاً لما قبله) (٥) للدلالة على ما يطلق عليه سيبويه « حالا » ، وتعبير « المفسر للمجزوم » (٦) يدل عنده على ما يطلق عليه سيبويه « بدلاً » .

ولم يزد المبرد من حيث الأفكار في هذه القضية على سيبويه ، بل أخذ عنه وتناول القضية في باب سماه (ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك) (٧) ، والشبه واضح بين عنوانى البابين . واستشهد المبرد بشواهد سيبويه (٨) . غير أن بعض الأمثلة التى يوردها المبرد اتسمت بالصيغة التعليمية . ويظهر ذلك ما فيها من افتعال وتعقيد .

(١) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ٢٧٣ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) م . ن . ص . ن .

(٤) انظر ص ٣٨٦ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ٢ / ٢٧٣ .

(٦) م . ن . ص . ن .

(٧) المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٥ .

(٨) المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٢ : ٦٣ : ٦٥ .

والغرض من ذلك التعليم ، وتدريب الذهن على الإعراب بغض النظر عن إمكان ورود مثل تلك التركيبات - على ذلك النحو من التعقيد - في الممارسة العملية للغة . من ذلك المثال التالى :

(وتقول : مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَكْرِمُهُ يُعْطِهِ فِي الدَّارِ . فـ « مَنْ » في موضع الذى ، و « إِنْ » للجزاء و « يَكْرِمُهُ » حال معناها مكرما له . و « يُعْطِهِ » جواب الجزاء ، و « فِي الدَّارِ » خبر « مَنْ » ^(١) .

ولكن المبرد قد مثل لنوع من توسيع الجملة الشرطية يقع في العبارة الجوابية وذلك بإلحاق جملة حالية بها ، مثال ذلك : (ولو قالت : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ أَحْسَنُ إِلَيْهِ كَانَ جَيِّدًا . يكون « أَحْسَنُ إِلَيْهِ » حالا ^(٢) .

ولا نجد اختلافا جوهريا في النظر إلى هذه القضية عند النحاة بعد ذلك . وربما عرض لها بعضهم وأعرض بعض . فمن الذين عرضوا لها ابن السراج ، ذكرها دون أن يعنى بنقل شواهدا ، ولا باستقراء إمكاناتها التركيبية ^(٣) . واكتفى الزبيدي من القضية بالإشارة إلى حالة رفع الفعل (حالا) ^(٤) . وأشار الزمخشري إلى القضية باختصار ^(٥) بسطه ابن يعيش بعد ذلك وزاد في إيضاحها ، حيث بين أن الفعل المضارع إذا جاء بين فعل الشرط وفعل جواب الشرط يكون على ضربين : الأول مرفوع على الحالية ، وذلك إذا كان مخالفا فعل الشرط في المعنى . والثاني يكون مرفوعا أو مجزوما ،

(١) المبرد ، المقتضب ٦٦/٢ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ١٦٦/٢ ، ١٩٧ .

(٤) الزبيدي ، التواضع ٩٦ - ٩٧ .

(٥) الزمخشري ، المفصل ٢٥٤ .

بذلك إذا كان في معنى الفعل فالرفع على الحالية ، والجزم على البدلية ، ولا يجوز ورود الضرب الأول مجزوما إلا على (بدل الغلط) ^(١) .

ولم يشر ابن يعيش إلى الفعل المضارع إذا ولى العبارة الجوابية .

ولعل ابن مالك قد استفاد من إشارة ابن يعيش إلى المعنى حيث قال : (وإِنْ توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف غير صفة أبدل من الشرط إِنْ وافقه معنى ، وإلا رفع وكان في موضع الحال) ^(٢) .

نحن إذن أمام شروط معينة يوردها ابن مالك ، فإذا توفرت فالفعل (بدل) وإلا رفع على الحالية ، أما الشروط فهي :

(١) أن يجوز حذفه .

(٢) أن لا يكون صفة .

(٣) أن يوافق فعل الشرط معنى .

ويستفيد الرضى مما ذكر عند ابن مالك من الشروط ، ويزيد في التفصيل ، وقد ظهر جليا أثر المنطق في محاولة استقصاء الاحتمالات النظرية التي يرد عليها فعل الشرط والفعل بعده - موضوع البحث - دلاليا . نجد الفعل الذى يتوسط فعل الجملة الشرطية على ضربين على ما بين الرضى : أحدهما ما يكون من ذبول فعل الشرط ، والآخر ما ليس من ذبوله ^(٣) . أما الذبول فهي الآتية :

(١) أن يكون مفعولا ثانيا لفعل الشرط نحو : إِنْ تَحَسَّبْتِ

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٣/٧ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢٣٩ .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

أَعْصِيكَ^(١) . ومعنى ذلك أن يكون جزء من جملة الشرط لا يجوز حذفه ، وهذا داخل في شرط ابن مالك المذكور آنفا .
(٢) أن يكون صلة نحو : إِنْ تَضْرِبَ الذى أَضْرَبَهُ أَضْرِبْكَ^(٢) . وهذا داخل في شرط ابن مالك كالحالة السابقة ، فالفعل (الصلة) لا يمكن حذفه من جملة الشرط ، لأن الصفة الموصولة لا يتم بها معنى بدون صلتها .

(٣) أن يكون صفة ، نحو : إِنْ تَضْرِبَ رَجُلًا أَضْرَبَهُ بِضَرْبِكَ . وهذا مستفاد من الشرط الثانى عند ابن مالك ولعله يمثل له ويشرحه .
ثم يأتى الرضى إلى الفعل موضوع البحث ، فينظر إلى العلاقة بين الفعل وفعل الشرط معتمدا على محورين : محور الاتفاق ، والاختلاف ، ومحور اللفظ والمعنى ، ويحصى التباديل الرياضية الممكنة لهذه الحدود . وهذه الإمكانيات هى :

(١) (١) أن يتفقا لفظا ومعنى نحو : إِنْ تَزُرَّنِي تَزُرَّنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ . فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا^(٣) .

(٢) (٢) أن يختلفا لفظا ومعنى ، نحو : إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُ أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، فيجب رفعه حالا . وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير أن نحو : إِنْ تَأْمُرْنِي أَذْهَبَ أَطْعَمَكَ ، أى إِنْ تَأْمُرْنِي بِأَنْ أَذْهَبَ . فهو منصوب المحل على أنه مفعول^(٤) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦١ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٣) (٣) أن يتفقا معنى لا لفظا نحو « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ » [الفرقان ٦٨] فهو بدل من الأول^(١) .

(٤) (٤) أن يتفقا لفظا لا معنى نحو : إِنْ تَضْرِبَ تَضْرِبُ أى تسير ، وحكمه حكم المخالف للأول لفظا ومعنى^(٢) .

ويطبق بعد ذلك هذه الأحكام على الفعل الذى يلي فعل الجواب يقول : (وكذلك الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب ، فالمتفقان لفظا ومعنى نحو : إِنْ تَأْتِنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ أَحْسِنُ إِلَيْكَ . والمختلفان لفظا ومعنى نحو إِنْ تَزُرَّنِي أَكْرَمُكَ أُسْرِعُ والمختلفان لفظا لا معنى نحو إِنْ تَبْعَثْ إِلَى آتِكَ أَجِءُ والمختلفان معنى لا لفظا نحو : إِنْ تَأْتِنِي أَضْرِبُ أَضْرِبُ أى أسير^(٣) .

ويمكن أن نلاحظ أن الرضى قد تنكب الطريق من أجل أن تتم له القسمة المنطقية دون أن يجعل اللغة مصدر أحكامه ، فهو قد افترض تراكيب معينة ثم خلق من أجلها كلاما ظهرت الركائز فيه ، وليست كل الإمكانيات التى ذكرها مفتعلة ، وإنما نقصد بكلامنا هذا الإمكان الأول وهو الاتفاق لفظا ومعنى حيث يكون الفعل توكيدا لفظيا ، ومثله الاتفاق لفظا لا معنى .

ولسنا ننكر ظاهرة التوكيد اللفظى ذاتها ، وإنما الذى ننكره هو استخدامها استخداما ساذجا يهمل الوظيفة الحقيقية التى يؤدىها اللفظ المكرر ، فلا بد لنا من معرفة السياقات المعينة التى يجرى بها التوكيد ،

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٦١ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

فلا أحسب أن العملية عشوائية . ومهما يكن من أمر فلا بد أن يكون مصدر استقراءنا ومنشأ أحكامنا اللغة نفسها ، فاللغة جملة من العادات المنظمة . ورغم أن النظام اللغوي قادر على تزويدنا بأعداد لا حصر لها من التراكيب ، فإن ما يمكن اعتباره صحيحا لغويا هو ما يستخدم من تلك التراكيب ، وما يعتبره المتكلمون باللغة صحيحا .

وهذا لا يعني أن الإنسان غير قادر على خلق جمل جديدة وإبداع علاقات معنوية جديدة ، بل إنه على ذلك لقادر ، ولكن بالأنظمة ، والأطر اللغوية لا المفترضة ، فليس يمكن قبول جملة كالجملة التي افترضها الرضى مستخدما فيها توكيدا لفظيا ؛ لأن هذه الجملة لا يضمها سياق ، واللغة ليست جملا منفصلة وإنما هي سيل من الجمل المتتابعة ولكن الدارس اللغوي قد يعتمد إلى اقتطاع جملة عن سياقها ليجرى عليها درسه لأسباب عملية ، ولكنه لا يغفل عن ملابسات السياق وأهمية ذلك في استصدار الأحكام ، ومن هنا تظهر خطورة ابتكار جمل ليست ذوات أسس لغوية .

ولا نجد عند أبي حيان جديدا بعد ذلك ، بل إنه لم يفصل القضية تفصيل الرضى من قبله^(١) .

ونقل السيوطي ما عند أبي حيان مع تعديل في العبارات وبعض كلمات الأمثلة على أنه أشار لأول مرة إلى أن الماضي كالمضارع في الأحكام (وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل لأنه منه يظهر الأثر)^(٢) .

(١) أبو حيان ، الارتشاف ٨١٥ .

(٢) السيوطي ، الجمع ٦٣/٢ .

ويتبين من نص السيوطي أن الوازع على دراسة هذه القضية هو هذا الأثر الذي يظهر على الفعل المضارع .

ثانيا : التوسيع بالعطف

نقصد بالتوسيع بالعطف مايجرى في الجملة الشرطية من زيادة في تركيبها نتيجة للعطف على بعض أجزاء ذلك التركيب . ويجرى العطف على الآتي :

(١) فعل الشرط .

(٢) فعل جواب الشرط .

(٣) جواب الشرط المربوط بالفاء .

١ - العطف على فعل الشرط :

الفعل المعطوف على فعل الشرط هو (ماينجزم بين المجزومين)^(١) عند سيبويه ومثال ذلك عنده :^(٢)

إِنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ .

إِنْ تَأْتِنِي فَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ .

إِنْ تَأْتِنِي وَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ .

(وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وكذلك « أو » وما أشبههن)^(٣) .

فالشرط إذن ليس مكونا من فعل واحد وإنما من فعلين اشتركا في ذلك ، وقامت أداة العطف بإعطائهما هذه الوظيفة المشتركة . ولذلك اشتركا في القرينة الإعرابية وهي الجزم .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٨/٣ .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) م . ن . ص . ن .

ويتفق النحاة مع سيبويه على وجوب الجزم في حالة العطف هذه^(١). ولا يجوز أن يكون الفعل مرفوعاً^(٢). وعلة ذلك عند سيبويه أن هذا الفعل لا يمكن أن يكون (حالا) على نحو ما كان الفعل الذي يلي فعل الشرط مرفوعاً في مثل (متى تأتته تعشو) ، فالفعل (تعشو) مرفوع على الحالية ، أى (متى تأتته عاشيا) ، ومحال أن يكون على هذا النحو : متى تأتته وعاشيا^(٣).

ويظهر هنا أن القياس هو الذى دفع سيبويه إلى هذه المقولة . فإذا كان الفعل المرفوع في (متى تعشو) رفع على الحالية فليس كل فعل مرفوع يكون على الحالية ومعنى ذلك أنه إذا جاء بعد «واو العطف» فعل مرفوع فليس لأنه (حال) على نحو ما كانت (تعشو) حالا .

وقد تنبه المبرد إلى ذلك ، فقال بعد أن أورد علة سيبويه . (ولكن إن أضمرت جاز فقلت : إن تأتينا وتساءلنا نعطيك . تريد : إن تأتينا وهذه حالك نعطيك)^(٤) . وهذا خاص بالواو وحدها^(٥).

ولاحظ سيبويه أن الفعل قد يأتى منصوباً بعد الفاء والواو ، يقول : (وسألت الخليل عن قوله إن تأتيني فتحدثنى أحدثك ، وإن تأتيني وتحدثنى أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه)^(٦).

(١) المبرد ، المقتضب ٢/٦٦ ، النحاس ، إعراب القرآن ١٤١ ،

الأنبارى ، البيان ٢/٣٧٦ ، ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل

بغتاية محمد النجار) ٢/١١٩ ، الرضى ، شرح الكافية ٢/٢٦١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٨ ، المبرد ، المقتضب ٢/٦٥ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٨ ، المبرد ، المقتضب ٢/٦٥ - ٦٦ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٢/٦٦ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢/٦٧ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٨ .

وعلة النصب ترجع إلى أنه ليس المراد من الفعل (تأتني) الفعل نفسه وإنما المصدر وهو الإتيان ، وعلى هذا لا يمكن عطف الفعل بعده وهو (تحدثني) عليه لأنه لا يعطف الفعل على الاسم ، ولذلك كان لابد من تحويل هذا الفعل إلى مصدر أيضاً وذلك بتقدير «أن» فيصير لدينا (أن تحدثني) . ولأن «أن» لا تظهر في الجملة قدرت تقديراً وبهذه الأداة المقدرة انتصب الفعل ، وتأويل الجملة عند سيبويه هي : إن بكن إتيان فحديثك^(١).

وقد قال الخليل بأن الجزم الوجه هنا ، لأن النصب الذى يحدث بوجود الفاء أو الواو لا يقدم في الجمل التي ذكرها سيبويه شيئاً جديداً من حيث المعنى ، وهذا واضح من تأمل التركيبين :

(١) إن تأتني وتحدثني آتتك .

(٢) إن تأتني وتحدثني آتتك .

ففي (١) يكون الإتيان الأخير جزء الفعلين : الإتيان والحديث .

وفي (٢) الجزء يكون للجمع بين فعلين : الإتيان والحديث .

وهكذا لانجد فرقاً في المعنى ، وكذلك في الفاء التي يكون معها

الإتيان سبباً في الحديث ، والمحصلة واحدة ، وهذا ما فهمنا من نص

الكتاب : (وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم

فما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى عمل

فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابيه إلى باب آخر إذا كان

يريد شيئاً واحداً)^(٢) ، ولعل تفضيل الجزم على النصب مع الواو

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٨٨ .

(٢) م. ن. ص. ن .

والفاء راجع إلى أن النصب معهما إنما يحسن في سياق النفي^(١) . ولذلك حسن النصب في بيت كعب بن زهير ، يقول سيبويه : (وسألته عن قول ابن زهير :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ
فقال : النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله : لاثباتينا إلا لم تحدثنا ، فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق^(٢) .

يفهم من النص السابق أن المعنى هو : إن الذي كلما قدم رجله لايثبتها يزلق وعلى هذا لا يكون لكلمة (مطمئنة) دور كبير في المعنى ، ونحن نفهم البيت فهما لعله على شيء من الاختلاف قليل ، وهو يعتمد على اعتبار كلمة (مطمئنة) ذات دور فعال ، أما العبارة (فيثبتها في مستوى الأرض) فما هي إلا تفسير للكلمة (مطمئنة) ، وعلى هذا يكون معنى البيت من لا يقدم رجله مطمئنة بحيث يثبتها في مستوى الأرض يزلق ولو حذف هذه العبارة لظل الكلام محتفظا بالمعنى الأساسي .

ونصب الفعل بالواو والفاء عند سيبويه على إضمار « أن »^(٣) ومن تابعه الأخفش^(٤) ، والمبرد^(٥) . أما عند الفراء فعلى (الصرف) يقول الفراء : (وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٣٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٨ - ٨٩ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٢٨ ، ٤١ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن ٤٤ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٧ .

ما يقول النحويون من الصرف ، فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف^(١) .

وقد نسب ابن السراج مصطلح (الصرف) إلى الكوفيين ، وتابهم فيه^(٢) .

ونبه سيبويه إلى أن أداة العطف « ثم » لا تأتي الفعل بعدها منصوبا على نحو ما جاء بعد « الواو » و « الفاء » ، فهي لاتضمير بعدها « أن » ، وليس فيها من معاني « الفاء » أو « الواو »^(٣) .

ولابد أن يكون الفعل بعدها مجزوما ، لأنه لا ينتصب بعدها على إضمار « أن » ، ولأنه لا يرتفع ، على الابتداء ، لأن الكلام لما ينقطع بعد^(٤) ، ولا على (الحال) على نحو ارتفاعه مع « الواو » عند المبرد^(٥) .

واستكمالا للموضوع يتحدث سيبويه عن الفعل المضارع بعد « فاء » الربط الجزائي ، فيقول إن هذا الفعل لا يكون إلا مرفوعا لأنه لم يعطف على فعل الشرط فليس شريكا له وإنما هو ضمن جملة داخلية مستقلة^(٦) .

ولابد من القول هنا إن ثمة اختلافا في النبر بين ما يحدث حالة العطف وبين ما يحدث حالة الربط الجزائي . ويلاحظ ذلك في صورة اللغة المنطوقة ، أما في الصورة المكتوبة فليس ذلك مبينا .

(١) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٣٣ - ٣٤ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢/ ١٩٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) المبرد ، المقتضب ٢/ ٦٧ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٨٩ .

نخلص من ذلك كله إلى أن العبارة الشرطية يتم توسيعها باستخدام أدوات العطف ويكون للفعل المضارع المعطوف بعدها ثلاث حالات : حالة الجزم ، حالة النصب ، حالة الرفع . والجزم مع أدوات لعطف كلها ، حيث يعطف الفعل عطف نسق ، والنصب مع «الفاء» و«الواو» و«أو»^(١) ، على إضمار «أن» عند سيبويه ، وعلى الصرف عند الفراء والكوفيين . والرفع مع الواو على (الحالية) ، وذلك بإضمار مبتدأ بين «الواو» والفعل عند المبرد .

٢ - العطف على فعل جواب الشرط :

يأتى الفعل بعد أدوات العطف على ثلاث أحوال :

الأولى : حالة الجزم وذلك إذا عطفت تلك الأدوات الفعل على فعل جواب الشرط^(٢) . وتحقق هذه الحالة باستخدام أى أداة من أدوات العطف .

والثانية : حالة النصب ، وتحقق باستخدام «الفاء» أو «الواو»^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٩/٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٨٩/٣ ، الفراء ، معاني القرآن ٢٠٦/١ ، الأخفش ، معاني القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٦٦/٢ ، الزمخشري ، المفصل ٢٥٥ ، الأنباري ، البيان ٣٧٦/٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٥/٧ ، ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٣١٨/٢ ، الرضى ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٨٩/٣ ، الفراء ، معاني القرآن ٢٠٦/١ ، الأخفش ، معاني القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٦٦/٢ ، ابن السراج ، أصول النحو ١٩٧/٢ ، الزمخشري ، المفصل ٢٥٥ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٥/٧ ، ابن مالك ، الألفية =

«الواو» . ويكون النصب بالفاء والواو على تقدير «أن» عند سيبويه^(١) ، والأخفش^(٢) ، والمبرد^(٣) . وعلى الصرف عند الفراء^(٤) وابن السراج^(٥) والرضي^(٦) . ويذهب سيبويه إلى أن نصب الفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ضعيف ، لأنه ليس في سياق نفي أو طلب ، ولكن سوغ ذلك مشابة الشرط الاستفهام^(٧) .

ويذكر الفراء أنه إذا عطفت فنصبت ثم عطفت جاز في المعطوف الثاني الجزم ، وقد استشهد على ذلك ، وقال إنه كثير في الشعر والكلام^(٨) .

والثالثة : حالة الرفع وتحقق بـ «الواو» و«الفاء» و«ثم»^(٩) . والرفع مع

(شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٣١٨/٢ ، الرضى ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٨/٣ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن ٤٤ .

(٣) المبرد ، المقتضب ٦٧/٢ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ٣٣/١ - ٣٤ .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٧/٢ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ٩٢/٣ .

(٨) الفراء ، معاني القرآن ٨٧/١ ، ٤٢٦/١ ، ١٦٠/٣ .

(٩) سيبويه ، الكتاب ٨٩/٣ ، الفراء ، معاني القرآن ٢٠٦/١ ،

الأخفش ، معاني القرآن ٤٤ ، المبرد ، المقتضب ٦٦/٢ ،

الزمخشري ، المفصل ٢٥٥ ، ابن يعيش . شرح المفصل ٥٥/٧ ،

ابن مالك ، الألفية (شرح ابن عقيل . طبعة النجار) ٣١٨/٢ ،

الرضى ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

« الواو » على وجهين ، أحدهما على الحالية عند المبرد^(١) ، والثاني على الاستثناء . ويقصد بالاستثناء إبتداء جملة ذات استقلال داخلي . وقد جاء الاستثناء لأن الكلام قد تم^(٢) .

٣ - العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء :

يكون للفعل المعطوف على جواب الشرط المربوط بالفاء حالتان عند سيبويه إحداهما جيدة وهي الرفع ، والثانية جائزة وهي الجزم^(٣) . أما الفراء فالحالات عنده ثلاث : الرفع ، والجزم ، والنصب^(٤) . قال عن النصب : (ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبحت)^(٥) .

ولكنه قال أيضا بأن أكثر ما يكون النصب إذا لم يكن في جواب الشرط فاء ، فإذا كانت الفاء فالرفع والجزم^(٦) .

مثال حالة الرفع قوله تعالى :

(وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُوْثِقُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) [البقرة ٢٧١]

يقول سيبويه مبينا تفضيله لحالة الرفع :

(والرفع ههنا وجه الكلام ، وهو الجيد ، لأن الكلام الذي بعد

(١) المبرد ، المقتضب ٦٧/ ٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٩١/ ٣ - ٩٢ . المبرد ، المقتضب ٦٧/ ٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٩٠/ ٣ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ٨٦/ ١ ، ٨٧ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ٨٧/ ١ .

(٦) م. ن ، ص. ن .

الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجرى في غير الجزاء)^(١) .

ومعنى ذلك أن المعطوف بـ « الواو » داخل في الكلام المربوط بـ « الفاء » ، فهو من جملة الجواب ، والتوسيع حاصل ضمن الجملة الجوابية ، وليس بتعدد العبارة الجوابية كما في حالة الجزم في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأعراف ١٨٦] .

ويفسر سيبويه الجزم بأنه (حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابا ، لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)^(٢) .

ويتابع النحاة سيبويه في تفضيل الرفع على الجزم في مثل هذا الموضع^(٣) .

ويناقش سيبويه أمثلة قد تكون استثناء على تفضيل الرفع :

(١) يقول : (وتقول : إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ

بالجميل ، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لن ، كما

كان الرفع الوجه في قوله : فهو خيرٌ لك وأكرمك)^(٤) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٠/ ٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٩٠/ ٣ - ٩١ .

(٣) انظر : الفراء ، معاني القرآن ٨٦/ ١ ، الأخفش ، معاني القرآن ٤٦ ،

النحاس ، إعراب القرآن ١٣٢ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٩١/ ٣ .

إذن فنحن أمام ثلاثة تراكيب : منها اثنان متعادلان ، واثنان متفاضلان ، أما التراكيب فهي :

(١) إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُؤْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ .

(ب) إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُؤْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ .

(ج) إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُؤْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ .

التركيب (١) يعادل (ب) فليس أحدهما أفضل من الآخر .

التركيب (ب) أفضل من (ج) .

هذا من حيث الناحية النظرية البحثية . ذلك أن الحالة (١) غير مقبولة لغوياً لأن عطف (استقبلك) على (أؤذيكَ) يفضي إلى شيء من التناقض ، فعدم الإيذاء مناقض لعدم الاستقبال الجميل . وهذا ما ينبه إليه السيرافي بحسه اللغوي الجيد^(١) .

(٢) ويقول أيضاً :

(ومثل ذلك : إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنْ إِلَيْكَ ، فالرفع

الوجه إذا لم تحمله على لَمْ ، كما كان ذلك في لن)^(٢) .

لدينا أيضاً هنا ثلاثة تراكيب :

(١) إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنْ إِلَيْكَ .

(ب) إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنْ إِلَيْكَ .

(ج) إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنْ إِلَيْكَ .

التركيبان (١) ، (ب) متعادلان لاتفاضل بينهما .

(١) انظر الهامش (٣) في الكتاب لسيبويه ٩١/٣ .

(٢) سيبويه . الكتاب ٩١/٣ .

أما (ب، ج) فإن (ب) هو الأفضل لأنه هو الإمكانية الموجودة ، لأن (ج) تلتبس مع (١) .

ويجب القول أخيراً إنه من المهم جداً التوفر على دراسة العطف دراسة فاحصة وذلك من أجل أن نتبين الفرق في الدلالات بين مختلف الصور الإعرابية التي ترد . والتحقق أيضاً من ورودها حقاً . وينبغي أن نفصل بين مستويات الاستخدام فلا ندرس نصوص الشعر والقرآن والكلام على صعيد واحد . ولابد لإثبات قاعدة ما من توفر كمية كافية من الشواهد ، أما الشاهد أو الشاهدان فأحسب أنهما لا يستحقان بناء قاعدة عليهما .

ونضع هنا محاولة بسيطة لتحليل المثالين اللذين ذكرهما سيبويه ، وذلك بهدف التعرف على الفرق بين التراكيب المذكورة .

أولاً : (إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُؤْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ) .

(١) إِنْ تَأْتِنِي | فَلَنْ أُؤْذِيكَ | وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ

عبارة جوابية

عبارة شرطية

يكون الفعل مجزوماً : (أستقبلك)

ويمكن التحليل على هذا النحو :

إِنْ تَأْتِنِي ————— | ————— | فَلَنْ أُؤْذِيكَ (عبارة جوابية)
و
أَسْتَقْبِلُكَ (عبارة جوابية)

والتوسيع في الجملة الشرطية تمّ بتعدد العبارة الجوابية .

(٢) إِنْ تَأْتِنِي	فـ لَنْ أُوذِيكَ وَ أَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ
جملة جوابية	جملة جوابية

عبارة شرطية عبارة جوابية

ويمكن التحليل على النحو التالي :

إِنْ تَأْتِنِي — فـ	لَنْ أُوذِيكَ (جملة جوابية) و أَسْتَقْبَلُكَ (جملة جوابية)
---------------------	--

(عبارة شرطية) (عبارة جوابية)

يكون الفعل مرفوعا ، لأنه ضمن جملة مستقلة داخليا والتوسيع في الجملة الشرطية تمّ بتوسيع العبارة الجوابية وذلك بتعدد الجملة الجوابية .

(٣) إِنْ تَأْتِنِي	فـ لَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ
جملة جوابية مكونة من جملتين	

عبارة شرطية عبارة جوابية

ويمكن تحليله على هذا النحو :

إِنْ تَأْتِنِي — فـ + لَنْ	أُوذِيكَ و أَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ
----------------------------	--

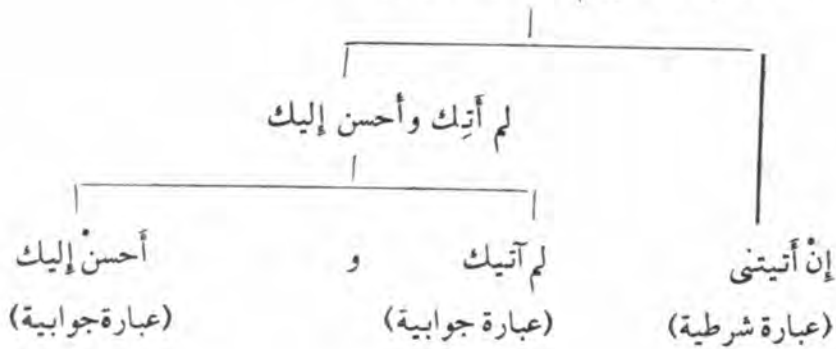
الفعل يكون منصوبا لأنّ لن داخلة عليه .

ويمكن وضع الحالات الثلاث في الجدول الآتي :

إِنْ تَأْتِنِي +	فَلَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ
إِنْ تَأْتِنِي +	فـ لَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ
إِنْ تَأْتِنِي +	فـ + لَنْ أُوذِيكَ وَأَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ

ثانيا : (إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ)

(١) إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ



(٢) إن أتيتني لم آتِك وأحسنُ إليك

إن أتيتني
(عبارة شرطية)

لم آتِك وأحسنُ إليك
(عبارة جوابية)

لم آتِك و أحسنُ إليك
(جملة جوابية) + (جملة جوابية)

(٣) إن أتيتني لم آتِك وأحسنُ إليك

إن أتيتني
(عبارة شرطية)

لم آتِك وأحسنُ إليك
(عبارة جوابية)

لم + آتِك وأحسنُ إليك
(جملة جوابية مكونة من لم + جملة مركبة من جملتين)

ويمكن رسمه على النحو التالي :

إن أتيتني — لم	آتِك	(جملة منفية بلم)
	و	(أداة عطف)
	أحسنُ إليك	(جملة منفية بلم)
(عبارة شرطية)		(عبارة جوابية)

وقد اهتم ابن السراج بتوسيع الجملة الشرطية في نخطها الذي تنوسط فيه الأداة ، فهو أول من وجدناه تعرض لذلك ، يقول ابن السراج : (وإذا قلت : أقوم إن تَقُم ، فنسقت بفعل عليها ، فإن كان من شكل الأول رفعتنه ، وإن كان من شكل الثاني ففيه ثلاثة أوجه : العزم على النسق على « إن » والنصب على الصرف ، والرفع على الاستثناف ، فأما ما شاكل الأول فقولك : تُحَمَّدُ إن تأمرُ بالمعروف وتؤجرُ ، لأنه من شكل تُحَمَّدُ . فهذا الرفع فيه لاغير . وأما ما يكون للثاني فقولك : تُحَمَّدُ إن تأمرُ بالمعروف وتنه عن المنكر ، فيكون فيه ثلاثة أوجه . فإن نسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجه : الرفع من جهتين : نسقا على الأول وعلى الاستثناف ، والعزم والنصب على الصرف ^(١) .

واهتم ابن السراج بالمصطلحات ، فهو يستخدم مصطلح « نسق » لللالاة على العطف بالأدوات التي توجب الاشتراك في الحكم الإعرابي (الاشتراك في حركة الآخر) ، ويستخدم مصطلح « صرف » للدلالة على الحالة التي يكون الفعل بعد هذه الأدوات منصوبا . وهو ينسب هذا المصطلح إلى الكوفيين ، يقول : (وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف ، لأنهم صرفوه عن النسق إلى معنى غيره) ^(٢) . ويستخدم مصطلح استثناف للدلالة على أن ما بعد الأداة جملة جديدة والفعل ليس داخلا فيما قبل الأداة .

ونشير أخيراً إلى أن القراء ذكر أن الفعل المعطوف يجوز أن يكون ماضياً ، لأن فعل جواب الشرط يجوز أن تقع صيغة الفعل المضارع

(١) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ٢ / ١٩٧ .

مكان صيغة الماضي وصيغة الماضي مكان صيغة المضارع^(١).

ثالثا : التوسيع بالعارة الشرطية :

يجرى توسيع الجملة الشرطية وذلك بتعدد العبارات الشرطية ، وهو على قسمين : أحدهما عطف عبارة شرطية على أخرى ، والثاني توالى عبارتين شرطيتين بدون عطف .

أ (عطف عبارة شرطية على أخرى :

حيث تعطف عبارة شرطية أو أكثر على العبارة الشرطية ونستخدم لذلك أدوات العطف ويختلف المعنى حسب اختلاف أداة العطف . وفيما يلي تفصيل ذلك :

١ - العطف بالواو :

تشارك الواو العبارتين الشرطيتين المتعاطفتين بالجواب ، يقول الفراء :

(« إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ » [الانشقاق ١] ، وقوله : « وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ » [الانشقاق ٣] فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده . كأنه يقول : « قَبِيضٌ يُلَاقِي حِسَابَهُ »^(٢) .

ويقول أبو حيان : (إذا عطف على فعل الشرط بالواو ، وتكررت أداة الشرط نحو : إِنْ آتَيْكَ وَإِنْ أَذْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حَر ، عتق بالفعلين كليهما)^(٣) .

(١) الفراء ، معاني القرآن ٢٧٦/٢ وانظر ابن السراج في الأصول ١٩٨/٢ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ٢٣٨/١ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٦ .

وذكر ذلك ابن القيم في بدائع الفوائد^(١) .

٢ - العطف بـ « ثُمَّ » :

ذكر ذلك أبو حيان ، وذلك نحو :

إِنْ آتَيْكَ ثُمَّ إِنْ أَذْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حَر .

ذكر أبو حيان أن العتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأول^(٢) .

٣ - العطف بـ « أَوْ » :

وذكر ذلك أيضا أبو حيان ، وذلك نحو :

إِنْ آتَيْكَ أَوْ إِنْ أَذْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حَر .

ذكر أن العتق يقع بالفعلين أو بأحدهما^(٣) .

٤ - العطف بـ « لَا » :

ذكر ذلك ابن القيم وذلك نحو :

إِنْ خَرَجْتَ لَا إِنْ لَبَسْتَ فَأَنْتَ طَالِق .

يقول : (فيحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما جعل الخروج شرطا ونفى اللبس أن يكون شرطا . الثاني أن يجعل الشرط هو الخروج المجرد عن اللبس والمعنى إِنْ خَرَجْتَ لَا لَا بَسَةَ أَيْ غَيْرَ لَا بَسَةَ وَيَكُونُ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مِنْكَ خُرُوجٌ لَامَعَ اللَّبْسُ فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْأَوَّلُ يَحْنُثُ بِالْخُرُوجِ وَحْدَهُ وَعَلَى الثَّانِي لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِخُرُوجِ لَا لَبَسَ مَعَهُ)^(٤) .

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١/٥٩ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٦ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١/٥٨ .

٥ - العطف بـ « بل » :

وذكر ذلك أيضاً ابن القيم ، وذلك نحو :

إِنْ خَرَجْتَ بَلْ إِنْ لَيْسَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ .

يقول ابن القيم : (ويحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما أن يكون الشرط هو اللبس دون الخروج فيختص الحنث به لأجل الإضراب ، والثاني أن يكون كل منهما شرطاً فيحنث بآيهما وجد ويكون الإضراب عن الاقتصار فيكون إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء كما تقول أعطه درهمين بل درهماً آخر ^(١) .

٦ - العطف بـ « لكن » :

ذكره أيضاً ابن القيم ، وذلك نحو : إِنْ لَيْسَتْ لَكِنْ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ . يقول (فالشرط الثاني وقع ^(٢) لغا الأول لأجل الاستدراك بل لكن ^(٣)) .

ب (دخول عبارة شرطية على أخرى :

توسع الجملة الشرطية بأن تتوالى عبارتان شرطيتان فأكثر ، ونقصد به التوالى الذى يتم بدون أداة عطف .

وتتوالى العبارتان الشرطيتان وليس بعدهما غير جواب واحد . ولذا فقد اختلف النحاة فى اعتبار الجواب لأى منهما ، فذهبوا مذهبين :

أحدهما : المذهب الذى عليه ابن الشجرى . ومفاده أن الجواب للأسبق وهو يقيس هذه القضية على قضية توالى الشرط والقسم حيث

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ١ / ٥٩ .

(٢) هكذا فى النص ولعل (إن) قبل الفعل سقطت سهواً .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

يجعل الجواب للسابق منهما ، وفيما يلى ننقل نصاً يبين ما يذهب إليه ابن الشجرى :

(إذا قال رجل لامرأته : إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ « الفتيا » أَنَّهَا إِنْ أَكَلْتُ ثُمَّ شَرِبْتَ لَا يَحْنُثُ ، وَإِنْ شَرِبْتَ ثُمَّ أَكَلْتُ حَنْثٌ فَيَكُونُ الشَّرْطُ الثَّانِى هُوَ الْأَوَّلُ فى الْمَعْنَى هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِإِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ .

وأما العلة عند أهل العربية فينبغى أن تعلم أولاً أنه متى كان فى الكلام قسم وشرط فإنَّ الجواب يكون عن الأسبق منهما مثل أن تقول : والله إِنْ قُمْتَ لَأَقُومَنَّ ، لَأَقُومَنَّ جواب القسم والشرط معترض وجوابه فى الكلام كما سنذكر . وإنَّ تقدم الشرط كان القسم معترضاً والجواب للشرط مثل إِنْ قُمْتَ والله قُمْتُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قُمْتَ والله لَأَقُومَنَّ فتأتى بجواب القسم وقد تقدم الشرط . ولا والله إِنْ قُمْتَ قُمْتُ فتأتى بجواب الشرط وقد تقدم القسم .

فإذا استقر هذا وعلم عدنا إلى المسئلة ، فقلنا : قوله ، إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، فَأَنْتَ طَالِقٌ جَزَاءُ إِنْ أَكَلْتُ ، وَإِنْ شَرِبْتَ شرط آخر جوابه وَإِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ فقوله إِنْ أَكَلْتُ فى نية التأخير وإنَّ تقدم لفظاً فإذا فعلتُ الشرب الذى هو المقدم فى المعنى وأَكَلْتُ بعده ، وقع الحنث ومثل هذا قولك ظننت فليس إلا إعمالها فإنَّ توسطت جاز الإلغاء والإعمال تقول فى الإعمال قائماً ظننتُ زيداً ، فقائماً فى نية التأخير . وإنَّ تقدم فى اللفظ كذلك قوله : إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لما كان الجزاء عن الأول وجب أن يكون الأول بعد الثانى يتلوه الجزاء حكماً وتقديراً فهذه علة المسئلة ^(١) .

(١) ابن الشجرى ، الأمل فى الشجرية ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

والمذهب الآخر هو ما عليه العكبرى ومفاده أن الجواب يكون للعبارة الشرطية الثانية وتكون مع جوابها جواباً للعبارة الشرطية الأولى ، ويتضح هذا من إعرابه لقوله تعالى : (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [هود: ٣٤] قال : (قوله تعالى : (إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ) : حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثانى والجواب جواباً للشرط الأول ، كقولك : إِنْ أَتَيْتَنِي إِنْ كَلَّمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، فقولك : الأول فى الذكر مؤخراً فى المعنى حتى لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام ولكن إِنْ كلمه ثم أتاه وجب إكرامه .

وعله ذلك أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثانى ، وقد جاء فى القرآن منه قوله تعالى : (إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ) [الأحزاب ٥٠] (١) .

أما الرضى فهو يتابع ابن الشجرى فى مذهبه ، ويجعل الفاء مميزاً بين المذهبين فإذا أريد جعل العبارة الشرطية الثانية وجوابها جواباً للعبارة الشرطية الأولى فلا بد من ذكر الفاء تدخل على العبارة الشرطية الثانية . أما إذا جعل الجواب للأولى على أن تكون والجواب جواباً للثانية فلا فاء (٢) ، يقول الرضى : (وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثانى لتخللها بين أجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الأول مع الجواب فلا يكون فى أداة الشرط الثانى فاء كقوله :

فَإِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَا

(١) العكبرى ، التبيان ٢ / ٦٩٦ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٥ .

فهو بمنزلة : والله إِنْ أَتَيْتَنِي لَا تَيْنُكَ .

فثنائى الشرطين لفظاً أولهما معنى . ومثله :

إِنْ تُبِتَ إِنْ تُذْنِبَ تُرْحَمَ

أى : إِنْ تُذْنِبَ فَإِنْ تُبِتَ تُرْحَمَ وكذا إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَرْطَيْنِ نحو : إِنْ سَأَلْتَ إِنْ لَقِيتَنِي إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ أُعْطِكَ ، أى : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ لَقِيتَنِي فَإِنْ سَأَلْتَنِي أُعْطِكَ فقوله : فَإِنْ سَأَلْتَنِي مع الجزاء ، جواب : فَإِنْ لَقِيتَنِي ، وقولك : فَإِنْ لَقِيتَنِي مع جزائه جواب : إِنْ دَخَلْتَ وعلى هذا فقس إِنْ كَانَ أَكْثَرُ (١) .

وتابع أبو حيان ابن الشجرى والرضى فى اعتبار الجواب للشرط الأول (٢) ، والرضى وأبو حيان يخالفان ابن الشجرى فى أنَّهما يعتبران الكلام دالاً على جواب الشرط الثانى وليس الجواب نفسه ، فالجواب عند أبى حيان محذوف ، ويشترط على ذلك بشرطين : أن يكون الفعل بصيغة الماضى ، وإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ بِالْمَضَارِعِ كما فى البيت الذى ذكره : إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَدْعُرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا الْكَرْمُ

والشرط الثانى - عند بعض النحويين كما يذكر - تقييده بالحال الواقعة موقعه فكأنه قال فى هذا البيت إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ أَرَزَ إِنْ تَدْعُرُوا ، فأول الشرط يصير أخيراً سواء أكانت مترتبة فى الوجود أم غير مترتبة (٣) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٥ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .

(٣) م من ، ص . ن .

وذكر مثالا على المترتبة فقال :

(إِنْ أَعْطَيْتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حَرٌّ)^(١) .

فهذه أمور مترتبة : السؤال ثم الوعد ثم الإعطاء ، أما مثال غير

المترتبة فقولته :

(إِنْ جَاءَ زَيْدٌ إِنْ أَكَلَ إِنْ ضَحِكَ فَعَبْدِي حَرٌّ)^(٢) .

فهذه ليست مترتبة في الواقع ولكن ترتيبها يكون : الضحك ثم الأكل ثم المجيء . ثم يذكر اختلاف الفقهاء في هذه المسألة فيذكر المذهبين الذين سبق لنا بيانهما ، وذكر قولاً ثالثاً وهو أن العتق يلزم بحصول هذه الأفعال كلها دون التفات إلى تقديم فعل منها وتأخيرها^(٣) .

ولخص لنا ابن القيم اختلاف الفقهاء ولم يزد في ذلك على أبي حيان ، غير أنه ذهب إلى أن الأفعال في العبارتين الشرطيتين لا يخلوون من حيث التحقق في الوجود من أن يكون الأول متقدماً والثاني متأخراً ، أو أن يكون الأول متأخراً والثاني متقدماً أو يكونان متعادلين في ذلك .

فإن كان الأول متقدماً والثاني متأخراً ، كانت الفاء مقدرة في الثاني وبهذا يكون الشرط الثاني والجواب المذكور جواباً للأول . مثال ذلك : إِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ إِنْ صَلَّيْتَ فِيهِ فَلَكَ أَجْرٌ ، تقديره إِنْ صَلَّيْتَ فِيهِ وَحُذِفَتِ الْفَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَلَامِ عَلَيْهَا^(٤) .

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٤ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ٦٠ / ١ .

فإن كان الأول متأخراً والثاني متقدماً في الوجود فإن الثاني يكون في نية التقديم ، وما قبله جوابه والفاء مقدرة فيه ومثله : إِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ إِنْ تَوَضَّأْتَ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ ، تقديره إِنْ تَوَضَّأْتَ فَإِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ فالشرط الثاني هنا متقدم^(١) .

وإن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود على الآخر بل كان محتملاً للتقدم والتأخر لم يحكم على أحدهما بتقدم ولا بتأخر ، وإنما يرجع الحكم إلى المتكلم فأيهما قدره شرطاً فالآخر جوابه وكان مقدراً بالفاء تقدم لفظه أو تأخر^(٢) .

وإن لم تظهر نية المتكلم احتمل الأمرين^(٣) .

على أن ابن القيم قال في موضع آخر كلاماً وفق به إلى أن يعرض فهما صحيحاً للغة نابعا من داخل اللغة وليس معتمداً على مسلمة نظرية لاشأن للغة بها ، يقول ابن القيم :

(وأحسن من هذا أن يُقال ليس الكلام بشرطين يستدعيان جوابين بل هو شرط واحد وتعليق واحد اعتبر في شرطه قيد خاص جعل شرطاً فيه وصار الجواب للشرط المقيد فهو جواب لهما معا بهذا الاعتبار وإيضاحه أنك إذا قلت : إِنْ كَلَمْتَ زَيْدًا إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَنْتَ طَالِقٌ جعلت الطلاق جزاءً على كلام مقيد بالرؤية لا على كلام مطلق وكأنه قال إِنْ كَلَمْتَهُ نَازِرَةً إِلَيْهِ فَأَنْتَ طَالِقٌ)^(٤) .

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ٦٠ / ١ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ابن القيم ، بدائع الفوائد ٢٤٧ / ٣ — ٢٤٨ .

وقد استفاد الزركشى من فكرة الرضى عن الفاء ومن حديث ابن القيم عن الوجود تقدماً وتأخراً وجعل هذا ضوابط للمسألة^(١) وردد السيوطى ما عند أبى حيان^(٢).

نستطيع أن نقول إنَّ هذا الخلاف الذى نجده فى هذه القضية إنما هو امتداد للخلاف الأساسى حول جواب الجزاء من حيث التقديم والتأخير ، ورأينا أن الفريقين يتحدثان عن تركيبين مختلفين أحدهما تركيب الجملة الشرطية المكونة من عبارتين عبارة شرطية وعبارة جوابية ، والتركيب الآخر هو جملة خبرية ملحق بها عبارة شرطية تقيد معناها . وفى هذه القضية نحن أمام رأيين - كما رأينا - أحدهما يجعل الجواب للشرط الثانى وهو شرطه جواب للأول ، ورأينا الرضى يشترط الفاء للتعبير عن هذا المعنى وابن القيم يقدرها إذا لم تكن موجودة ، وهما بهذا يعيدان التركيب إلى حظيرة النمط الأساسى للجملة الشرطية ذات العبارتين (الشرطية والجوابية) ، أما رأى الآخر فهو الذى يجعل الجواب للأول وهو وجوبه جواب للشرط الثانى . ولا بأس أن يكون الجواب متقدماً ، أو الجواب محذوفاً عند البصريين ، وبهذا يحافظون أيضاً على الرتبة فى الجملة الشرطية . ومهما يكن من أمر فإنَّ الدرس يظل يقبع فى ميدان الشكل دون سبر الدلالة للخلوص منها إلى فهم أعمق للشكل ، وقد حاول ابن القيم شيئاً من ذلك حينما ذكر مسألة الوجود والترتيب فيه ، وهذه قضية زمنية ولكنه صاغها بطريقة منطقية صارمة ، حيث وصل إلى قسمة

(١) الزركشى ، البرهان ٢ / ٣١٣ .

(٢) السيوطى ، مع الموامع ٢ / ٦٣ .

منطقية لا يرتضيها الواقع اللغوى المتسم بالمرونة والحيوية ، فقد ذهب إلى ماهو سابق فى الوجود ومتأخر فى الوجود ، وماهو متعادل . ولكنه أصاب حينما ذكر فى موضع آخر أن الشرط الثانى قيد للأول والجواب لهما .

المهم أن المرجع فى هذه القضية لا بد أن يكون إلى الدلالة ، وهى وحدها التى تحدد أركان جملة من الجمل ، فقد تتوالى العبارات الشرطية ويكون لها جواب واحد ، وسنمثل بمثال فرضى :

- إنَّ تَلَعَبَ إنَّ تَلَهُ إنَّ تَغْفَلَ تَفْشَلُ فى امتحانك .

فكل هذه الشروط هى أمثلة لما يمكن أن يسبب فشلاً .

- إنَّ تَدْخُلَ إنَّ تَخْرُجَ يُشَاهِدُكَ الحارس .

فهذه شروط يراد بها أن الحارس يقظ متنبه على أى حال .

- إنَّ تَزُرُنِي إنَّ تَجِدَ وقتاً أزرُك .

فالزيارة المشروطة مقيدة وليست مطلقة ، مقيدة بوجود الوقت ،

كأنك تقول : إنَّ تَزُرُنِي متى تَجِدَ وقتاً أزرُك .

- إنَّ دَخَلْتَ الغرفةَ إنَّ وَجَدْتَ الكتابَ فهو لك .

هذا التركيب خارج السياق يمكن أن يدل على أكثر من معنى ،

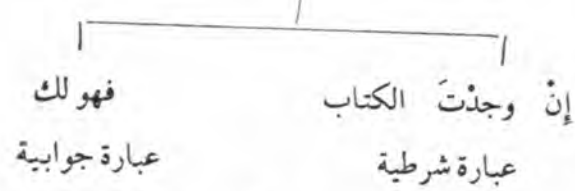
فيمكن أن يكون المعنى إنَّ استطعت الدخول ثم عثرت على الكتاب

فهو من نصيبك ، والتركيب على هذا المعنى يكون جملة شرطية جزائية

(إنَّ دَخَلْتَ) شرطها والشرط الثانى وجوبه جوابها .

إِنْ دَخَلْتَ الْغُرْفَةَ إِنْ وَجَدْتَ الْكِتَابَ فَهُوَ لَكَ

عَبَارَةٌ شَرْطِيَّة عَبَارَةٌ جَوَابِيَّة



ويمكن فهم التركيب على معنى آخر وهو إِنْ دَخَلْتَ الْغُرْفَةَ بَعْدَ وَجُودِكَ الْكِتَابِ أَصْبَحَ مِنْ نَصِيْبِكَ ، فِي التَّرْكِيبِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَلَا بَدَّ مِنْ ظُهُورِ هَذَا فِي نَبْرِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ وَفِي تَنْغِيمِهَا . وَمَعْنَاهَا : إِنْ وَجَدْتَ الْكِتَابَ فَإِنْ دَخَلْتَ الْغُرْفَةَ فَهُوَ لَكَ ، أَمَّا الْقَضِيَّةُ الْفَقْهِيَّةُ الَّتِي طُرِحَتْ فَهِيَ افْتِرَاضِيَّةٌ وَكَانَ نِقَاشُهَا عَلَى الْوَرَقِ وَلَمْ يَسْتَنْدِ دَرَسُهَا إِلَى اللُّغَةِ فِي شَكْلِهَا الْمَنْطُوقِ .

رابعاً : التوسيع بالمعترضات

يجرى توسيع الجملة الشرطية بطائفة من الجمل والعبارات التي تعترض بين العبارتين الشرطية والجوابية ، وفيما يلي أمثلة لذلك :

١ - الاعتراض بالنداء :

قال الأنباري في إعراب الآية :

(قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ - رَبِّ - فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ

الظَّالِمِينَ) [المؤمنون ٩٣ ، ٩٤] .

(رب : أراد يارب ، وهو اعتراض بين الشرط وجوابه بالنداء)^{١)}

(١) الأنباري ، البيان ٢ / ١٨٨ .

ومثل لذلك الرضى بالآتي :

(إِنْ تَأْتِنِي - يَا زَيْدُ - آتِكَ)^(١) .

٢ - الاعتراض بالقسم :

ومثل له الرضى بالمثال :

(إِنْ تَأْتِنِي - وَاللَّهِ - آتِكَ)^(٢) .

٣ - الاعتراض بالدعاء :

ومثل لذلك الرضى بالمثال :

(إِنْ تَأْتِنِي - غَفَرَ اللَّهُ لَكَ - آتِكَ)^(٣) .

٤ - الاعتراض بالجملة الاسمية :

ومثل لذلك الرضى بالمثال :

(وَإِنْ تَأْتِنِي - وَلَا فَخْرَ - أَكْرَمُكَ)^(٤) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٦ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن . وقد كتبت (فخر) في النسخة المطبوعة (فخذ)

وهذا خطأ مطبعي .

ثلاثة أشهر ([الطلاق ٤] . قال : (والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن « اللاتى »)^(١) ونجد مثالا آخر عند الأنبارى أيضا^(٢) .

٢ - صفة :

تقع الجملة الشرطية صفة من ذلك ما ذكره الأنبارى في إعراب الآية :

(لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) [المائدة ١٠١]

قال : (وَإِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ، جملة مركبة من شرط وجزاء في موضع جر لأنها صفة لأشياء)^(٣) .

ونجد مثالا آخر عند العكبرى في التبيان^(٤) .

٣ - صلة :

تقع الجملة الشرطية صلة للموصول ، مثال ذلك في إعراب الأنبارى الآية :

(الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ) [الحج ٤١] .

قال : (وهو « الذين » موصول بالشرط والجزاء)^(٥) .

ويقول العكبرى : (وكما يقع الشرط خبراً يقع صلة وصفة وحالا)^(٦)

(١) القيسى ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٨٥ .

(٢) الأنبارى ، البيان ١ / ٤٠٢ .

(٣) الأنبارى ، البيان ١ / ٣٠٧ .

(٤) العكبرى ، التبيان ١ / ٢٧٢ .

(٥) الأنبارى ، البيان ٢ / ١٧٧ .

(٦) العكبرى ، التبيان ١ / ٢٧٢ .

الفصل الثانى الجملة الشرطية فى سياق الجملة العبرية

يتناول هذا الفصل قضايا الجملة الشرطية حينما لا تكون قائمة بذاتها وإنما فى سياق تراكيب وأدوات أخرى . فقد تكون الجملة الشرطية فى سياق استفهام أو قسم أو أدوات أخرى سواء كانت عاملة أو غير عاملة وهى مثل غيرها من الجمل قد تكون جزءاً من جملة أخرى ، فتقع مواقع متعددة فتحفظ بتركيبها الداخلى ، وتقوم بأداء الوظيفة المعينة التى جاءت من أجلها ولا تختلف من حيث القدرة على أداء تلك الوظيفة عن غيرها من الجمل أو العبارات أو الكلمات .

وفى ما يلى نذكر بعض المواقع التى تقعها الجملة الشرطية :

١ - الخبر :

تقع الجملة الشرطية خبراً ، وقد عدها الفارسى من الجمل التى تقع خبراً^(١) . قال : (والثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزءاً . وذلك نحو : زيدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرِمَكَ ، وبشرٌ إِنْ تَعْطِهِ يَشْكُرْ عَمْرُو . فزيدٌ ابتداء ، وقولك : إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرِمَكَ جملة فى موضع خبره ، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ)^(٢) .

وأعرب القيسى الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ (اللاتى) فى الآية : (وَاللَّاتِي يَخْسَنَ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ)

(١) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٤٣ .

(٢) أبو على الفارسى ، الإيضاح ٤٧ .

على أنَّ أهم القضايا التي طرحت هي ما يتعلق بالاستفهام والقسم ،
والأدوات الداخلة على الجملة الشرطية ، ولذلك سوف نفصل
ذلك في ثلاثة مباحث :

أولا : الجملة الشرطية والاستفهام .

ثانيا : الجملة الشرطية والقسم .

ثالثا : دخول الأدوات على الجملة الشرطية .

أولا : الجملة الشرطية والاستفهام :

تدخل همزة الاستفهام على الجملة الشرطية^(١) . ورغم أنَّ بعض
أدوات الشرط يستخدم في الاستفهام فإنه لا يكتفى بهذه الأدوات لأنها
جاءت لأداء وظيفة خاصة هي « الشرطية » ، فلا بد من إدخال الهمز
للاستفهام^(٢) .

يذهب سيبويه إلى أنَّ الهمزة لاتحدث أى تغيير على الجملة
الشرطية ، مثال ذلك : « إن تَأْتَنِي آتِكَ »^(٣) ، ومثال دخولها على أدوات
شرطية تستخدم في الاستفهام أيضا :

أَمْتِي تَشْتَمُنِي أَشْتَمُكَ . وَأَمْنِ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَزْرُهُ^(٤) . ويعلل سيبويه
لعدم تغير الجملة الشرطية بقوله : (وذلك لأنك أدخلت الألف على
على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره وإنما الألف بمنزلة الواو

والفاء ولا ونحو ذلك ، لاتغير الكلام عن حاله ، وليست كإذ وهل
وأشباههما^(١) .

ويقول عن علاقة الهمزة بالجملة بعدها . (فإن قيل : فإن الألف
لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء فإن هذا الكلام معتمدا لها ، وكما
تكون صلة للذي إذا قلت : الذي إن تأته يَأْتِكَ زيدٌ . فهذا كله
وصل)^(٢) .

ومعنى الاعتماد هنا هو مفهوم العلاقة بين الأداة الاستفهامية
وما دخلت عليه ، فمادام هناك أداة استفهام فلا بد من مستفهم عنه ،
وهذا المستفهم عنه هو الشيء الذي عليه تعتمد الهمزة ، إذن فالمستفهم
عنه هو الجملة الشرطية إذا دخلت عليها أداة الاستفهام ، وهذا قياسا
على وقوع الجملة الشرطية صلة للموصول على نحو ما مثل آنفا .

وينقل لنا سيبويه قولاً عن يونس أنَّ همزة الاستفهام تغير من
الجملة الشرطية بحيث يصبح الفعل الثاني - الذي يفترض أن يكون
معجزوماً على أنه فعل جواب الشرط - مرفوعاً . يقول سيبويه : (أما
يونس فيقول : « إن تَأْتَنِي آتِكَ »^(٣) ويعلق سيبويه على ذلك بقوله :
(وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام . وقال عز وجل
« أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ » [الأنبياء ٣٤] . ولو كان ليس موضع
جزاء قبح فيه إن ، كما يقبح أن تقول : أتذكر إذ إن تَأْتَنِي آتِكَ .
فلو قلت : « إن تَأْتَنِي آتِكَ على القلب كان حسناً »^(٤) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٢/ ٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٨٣/ ٣ .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٢/ ٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

يرد سيبويه قول يونس معتمدا على أمرين : أحدهما قبح التركيب وهو مجيء « إن » جازمة ولا يكون لها جواب تجزئه لفظا ، والاضطرار إلى تخريج التركيب على التقديم والتأخير أو على (القلب) كما يطلق عليه . والأمر الثاني : هو الاستشهاد بالآية فقد جاءت بعد همزة الاستفهام جملة شرطية تامة ولولا أنه موضع يصلح ورود الجملة الشرطية فيه لكان استخدام « إن » فيه قبيحا ، وليس استخدامها في الآية قبيحا .

ويذهب الفراء إلى أبعد مما يذهب إليه يونس ، وذلك أنه حتى وإن كان فعل جواب الشرط مجزوما فإن ذلك لا يجعله جوابا للشرط وإنما للاستفهام المقدمة أدواته على أداة الشرط ، يقول الفراء : (كل استفهام دخل على جزء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه والجزء شرط لذلك الخبر ، فهو على هذا ، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزء) (١) .

وقد تابع كل من وجدناه قد عرض لهذه القضية سيبويه ، من أولئك : الأخفش (٢) والأنباري وقد رد قول يونس باستحالة تقدير الآية (أفإن ميت فهم الخالدون) [الأنبياء ٣٤] على : أفهم الخالدون فإن ميت (٣) .

ورجح العكبري قول سيبويه موردا على ذلك حجتين : إحداهما

الحجة التي ذكرها الأنباري وقد مرت بنا آنفا . والثانية صدارة الهمزة (١) .

وتابع الرضى سيبويه أيضا ورجح قوله على قول يونس . وبين أن يونس لا يذهب إلى رفع الجزاء في غير الهمزة ، يقول : (ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول : من إن أضربه يضربني ، بالجزم ، لا غير إتفاقا . لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة إن أتيتني آتيك بتقدير آتيك أن تأتي (٢) ، وكذا أمن تزره يكرمك بالرفع . والحق هو الأول أعني مذهب سيبويه) (٣) .

وتابع أبو حيان سيبويه أيضا ، وذكر قول يونس ولكن على نحو يختلف عن الذي ورد عند سيبويه ، يقول : (وذهب يونس إلى أنه يبنى على أداة الاستفهام وينوى به التقديم إذ ذاك ويلزم أن يكون فعل الشرط إذ ذاك ماضيا فيكون التركيب : إن تأتي آتيك ولا يجوز عنده جزمهما ولا أن يجزم الأول ويرفع الثاني نحو : إن تأتي آتيك إلا في الشعر) (٤) .

والذي ذكره سيبويه (٥) كما مر هو هذا التركيب الذي يقول أبو حيان إن يونس لا يجيزه وهو : إن تأتي آتيك .

أما أدوات الاستفهام الأخرى فإنها تغير من تركيب الجملة الشرطية ،

(١) العكبري ، البيان ١ / ٢٩٦ .

(٢) هكذا في النص المطبوع ولعل صحتها « أتيتني » .

(٣) الرضى ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٤ .

(٤) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٣ .

(١) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٢٣٦ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن ١٥٠ .

(٣) الأنباري ، البيان ٢ / ١٦١ .

فلا تعود محتفظة باستقلالها الداخلى بحيث تظل أداة الشرط داخلة على أفعال مضارعة مجزومة ، وقد مر بنا قول سيبويه عن الهمزة : (وليست كإذ وهل وأشباههما)^(١) .

وينقل لنا أبو حيان بعضا من آراء النحاة حول أدوات الاستفهام ، يقول :

(فلو كان الحرف هل فالقياس جريان الخلاف كالمهمزة وأجاز الفراء فى الثانى الجزم والرفع نحو : هل إن تزرنى أزورك وأزرك . وأجاز الكسائى دخول الفاء فتقول : فأزورك فإن تقدم « ما » على « إن » فأجاز الفراء فيه الجزم والرفع نحو : ما إن تزرنى أزورك وأزرك ، وأبطل الفراء دخول الفاء فى الفعل إذا تقدمت ما بخلاف هل وحكم لا النافية حكم ما فى هذه المسألة)^(٢) .

ومادام الفراء يجيز الجزم كما مر بنا فإنه لا غرابة أن يذهب ابن عصفور إلى معاملة أدوات الاستفهام معاملة واحدة فى دخولها على الجملة الشرطية ، حيث يقول : (فإن اجتمع الاستفهام والشرط ، بنيت الجواب على الشرط ويكون الاستفهام داخلا على جملة الشرط والجواب بأسرها نحو قولك ، هل إن قام زيد يقيم عمرو)^(٣) .

الملاحظ أن أقوال النحاة سواء ما يذهب مذهب سيبويه أم ما يذهب مذهب يونس أم ما يجمع بينهما كل تلك الأقوال لا تتعدى الجانب

اللفظى من التركيب فالكلام يدور على حركة الفعل وعلى رتبته ، دون الالتفات إلى المعنى ، والدلالة التى يمكن لها أن تتغير وفق متغيرات تركيبية متعددة من ذلك : الموقعية ، والحركة الإعرابية ، والسياق ، والنبر « فى اللغة المنطوقة » .

وإذا حاولنا أن ننظر فى التركيبين اللذين يمثل أحدهما قول سيبويه ويمثل الثانى قول يونس ، فسنجد أن التركيب الممثل لقول سيبويه - وهو : (إن تأتني آتيك)^(١) - يعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة شرطية جزائية . أى على جملة مركبة من عبارتين متكاملتين إحداهما شرطية والثانية جوابية . أما التركيب الممثل لقول يونس - وهو : (إن تأتني آتيك)^(٢) على اعتبار أن أصل التركيب (آتيك إن تأتني) - فيعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة خبرية مقيدة بشرط وهو (إن تأتني) ، والفرق بين التركيبين أن الشرط فى مثال سيبويه ركن فى الجملة بينما هو فى مثال يونس ليس بركن ، لأن مثال يونس ليس بجملة شرطية جزائية .

والذى أردنا الإشارة إليه هو إهمال الناحية الدلالية على أهميتها فى بحثهم لهذه القضية .

ولعلمهم لو بحثوا القضية على النحو الدلالى الذى بيناه لتبين لهم أن الرجلين يتحدثان عن قضيتين مختلفتين ، ولكن ذلك أمر يرفضه البصريون ، لأنه ليس لديهم إلا نمط واحد يرد فيه الشرط وهو النمط

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٢/ ٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٨٣/ ٣ .

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٢/ ٣ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨٠٩ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ٢٧٦/ ١ .

الشرطي الجزائي ، ففي الجمل التي تتوسط فيها أداة الشرط يقدرّون أن الجواب محذوف .

والذي نخلص إليه أن الهمزة قد تدخل على جملة شرطية جزائية فلا تحدث في حركة أفعالها شيئاً ، وقد تدخل على جملة خبرية مقيدة ، كما تدخل على أنواع كثيرة من الجمل ، وليس لها أى أثر في حركات وحدات تلك الجمل .

وعلى هذا لا يمكن القول إن الهمزة تدخل على الجملة الشرطية فيكون فعل الجواب على حاله مجزوماً ، على رأى ، ومرفوعاً على رأى آخر ، هذا القول لا يستقيم لأنه لا يمكن التعبير بتركيبتين مختلفتين عن معنى واحد وذلك لأن المبنى والمعنى لا انفصام بينهما . واختلاف التركيب يقتضى اختلاف المعنى .

وبهذا لا يكون في الآية (أفانٍ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) [الأنبياء ٣٤] حجة لأنه لا خلاف في أن هذه الجملة التالية للهمزة جملة شرطية . ولكن هذا لا يعنى أن الهمزة لا تدخل على جملة خبرية مقيدة بشرط . وقد توهم ابن الأنباري أن الآية تقدر قياساً قول يونس على النحو التالى : أفهم الخالدون فإن مت . وقال إن ذلك مستحيل^(١) . والمستحيل في نظرنا هو أن يقدر يونس هذا التقدير : ولو قدر ليونس أن يركب الجملة على التركيب الذى يمثله قوله لقال :

أفهم الخالدون إن مِتَّ ؟

وإذا كان الأمر كذلك فما هو وجه القبح الذى ذكره سيبويه ؟

وللإجابة على ذلك نقول : إن وجه القبح هو وجود أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم وهذا يقتضى وجود فعل جواب مجزوم ، ولكن الفعل الموجود مرفوع ولذلك يخرج على التقديم .

وأمر آخر يمكن ملاحظته على دراسة النحاة لهذه القضية وهو عدم الاحتكام إلى الاستخدام اللغوى ، فلم نجدهم استدلوا على أقوالهم بشواهد يمكن أن نفهم منها ما يذهبون إليه ، خاصة قول يونس ، فهل تستخدم اللغة ذلك التركيب الذى ذكره يونس وهو :

(همزة استفهام + أداة شرط + جملة الشرط + جملة فعلها مضارع مرفوع)

وذلك بغض النظر عن تقدير التقديم ؟ !

أحسب أن هذا التركيب إنما هو مثال نظرى ، ولو افترض وقوعه لكان على شئ من التكلف ، فهو يشبه تركيب الجملة الشرطية الجزائية إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ويأتى التكلف من تقدير التقديم ، ولا بد في حالة النطق من نبر الجملة على نحو يوحى بأن العبارة الشرطية متأخرة عن الفعل المرفوع لأنها قيد عليه . وكان يمكن الاكتفاء بالتركيب الأصلى الذى يرد فيه الفعل ثم العبارة الشرطية القيدية .

ونقول أخيراً إن الخلاف الذى وقع إنما يمثّل جانباً من سيطرة المنطق على تفكير النحاة ، حيث نشعر أننا أمام عرض للإمكانات النظرية لورود تركيب معين ، ذلك أن الانطلاق فيما يبدو من مثال لا ينتمى إلى سياق ما ، بل هو مثال معلق في الهواء ، وهذا المثال يصبح مجالاً للتجريب . فسيبويه مثلاً يفترض مثلاً كالاتى : إن تأتني آتاك ، ثم يدخل عليها الهمزة : أ (إن تأتني آتاك) ، ونكون أمام احتمالين .

الأول : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، احتمال الجزم . والثاني : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، احتمال الرفع ، ومن هنا تأتى القاعدة ويأتى الخلاف ، فيقال إذا دخلت الهمزة على الجملة الشرطية تركت فعل الجواب مجزوماً على حاله أو مرفوعاً على التقديم . وهنا المغالطة فكيف تدخل على جملة شرطية فتحدث هذا الأثر أعنى رفع الفعل ، وتقدير تقديمه ؟ واضح أن أصل التفكير خاطيء ، ونقطة الانطلاق غير جيدة . ولو درست القضية على ضوء أمثلة لم تنتزع من سياقها لما وقع ما وقع من خلاف .

وتقدير تقديم الفعل المضارع المرفوع هو تخريج لبعض الجمل الشرطية التي جاء فيها أفعال الجواب مرفوعة على خلاف القاعدة ، ولئن جاز أن تخرج بعض الأبيات والأمثلة على هذا النحو فإنه لا يصح اعتبار مثل هذه الظاهرة أمراً جائزاً يقاس عليه ، بمعنى أنه إذا خرجت بعض الأبيات على التقديم فإنه لا يجوز القول بأن الهمزة إذا دخلت على الجملة الشرطية ارتفع فعل الجواب على إرادة التقديم . لأن رفع الفعل في تلك الأبيات قد لا يكون راجعاً إلى إرادة التقديم وإنما إلى أسباب أخرى . وقد فصلنا القول في ذلك في موضع سابق^(١) .

كل هذا يدعونا إلى القول بأن المثال الذى يطرحه يونس ليس إلا مثالا نظرياً يعكس تطبيقاً لقاعدة نحوية ، وهى : إن فعل جواب الشرط يكون مرفوعاً إذا أريد به التقديم . وهذا يعنى أن القول بإرادة التقديم انتقل من كونه تفسيراً للظاهرة إلى كونه تععيداً لها .

(١) انظر ص ٢٤٤ وما بعدها .

ثانياً : الجملة الشرطية والقسم

القسم وسيلة من وسائل تأكيد الجملة ، يقول سيبويه : (اعلم أن القسم تأكيد لكلامك)^(١) .

وقد ترافق العبارة القسمية بعض اللواحق وذلك حسب ما يقتضيه السياق ، وذلك على النحو التالى :

(١) إذا أقسم على جملة فعلها مضارع مثبت ، دخلت عليه « لام » وختم بنون ، مثال ذلك : والله لأفعلن^(٢) .

(٢) إذا كان الفعل ماضياً مثبتاً اكتفى باللام نحو : والله لفعلت^(٣) .

(٣) إذا كان الفعل منفيًا فإنه لا يكون ثمة « لام » ولا « نون » وذلك نحو : والله لا أفعل^(٤) .

وإذا دخلت العبارة القسمية على أداة شرطية فإنه قد تدخل على هذه الأداة « لام » تسمى « لام القسم »^(٥) ، أو « اللام الموطئة للقسم »^(٦) وقد أطلق عليها أيضاً « لام الشرط »^(٧) قال الزجاجي : (فهذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً ، وهى فى الحقيقة لام القسم . كأن قبلها قسماً مقدراً هذا

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١٠٤ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ١٠٥ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) استخدم هذا المصطلح عند سيبويه ، انظر الكتاب ٣ / ٨٤ .

(٦) استخدم هذا المصطلح عند الأنباري فى البيان ٢ / ٨ .

(٧) استخدم هذا المصطلح عند الزجاجي ، انظر اللامات ١٦٠ .

جوابه (١). وهو يخالف بهذا مذهب شيخه الزجاج الذى يذهب إلى أنَّ دخول لام القسم يكون على الجواب لأنك تقسم على كلامك ، أما الداخلة على الأداة فهي لبيان أن الجملة بكاملها معقودة للقسم (٢).

ويذكر سيبويه أداة أخرى تدخل على « لو » وهي « أن » ، يقول سيبويه : (ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت : والله أن لو فعلتَ لَفَعَلْتُ) (٣).

وقد ترد اللام دون ذكر القسم . ويذهب سيبويه إلى أن القسم منوى فى ذلك يقول :

(ومثل ذلك « لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ » [الأعراف ١٨] إذا دخلت اللام على نية اليمين) (٤).

ونحن لا نميل إلى اعتبار القسم منويا فى مثل هذه الحالة ، ذلك أننا نرى أن اللام تؤدي وظيفة التوكيد مثل القسم ، فقد يردان معا . وقد يرد أحدهما دون الآخر . وابن السراج يعتبر هذه اللام توكيدا (٥).

أما « أن » فلا نحسب أنها كاللام ، وإنما هي أداة وصل تصل العبارة القسمية بالمقسم عليه . ويذكر الرضى أنها عند غير سيبويه تعد زائدة (٦).

(١) الزجاجي ، اللامات ١٦٠ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١٦٤/١ ، ٤٤٥/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١٠٧/٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ١٠٨/٣ .

(٥) ابن السراج ، أصول النحو ١٧٢/٢ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٢/٢ .

وقد تكلم النحاة على (الشرط) والقسم حينما يكونان فى جملة واحدة . ومدار الكلام حول الجواب لأيهما (للشرط) أو للقسم . وقد فصل هذه القضية تفصيلا جيدا الرضى فى شرح الكافية ، وسوف نذكر فيما يلى ملخصا للقضية اعتمادا على ما جاء فى شرح الكافية مع توثيق ذلك فى أمهات الكتب النحوية .

تنحصر العبارة القسمية من حيث الموقعية فى ثلاثة احتمالات : أن تتقدم أول الكلام أو تتوسطه أو تتأخر عنه (١) .

أولا : التقدم

يكون القسم فى هذا الاحتمال متقدما على العبارة الشرطية ، فيعتبر الجواب للقسم .

يقول سيبويه فى فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم فى أوله) ، (وذلك قولك : والله إن أتيتنى لا أفعل ، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين . ألا ترى أنك لو قلت : والله إن تأتى آتاك لم يجز . ولو قلت والله من يأتى آتاك كان محالا ، واليمين لا تكون لغوا كلا والألف (٢) لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين) (٣) .

فما معنى اليمين لآخر الكلام ؟ معنى ذلك أن (آتاك) هي العبارة المكملة للعبارة القسمية . أو هو موضوع القسم الذى جاء من أجله .

ونخرج من هذا إلى أن القسم فى هذه الحالة ليس توكيدا للجملة

(١) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٣/٢ .

(٢) يقصد همزة الاستفهام .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٨٤/٣ .

الشرطية بركنيتها . وإنما جاءت العبارة الشرطية فاصلة بين القسم والمقسم عليه .

وقد تابع النحاة سيبويه في اعتبار الجواب للقسم^(١) . على أن الفراء أجاز كون الجواب مجزوما إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما ، يقول :

(وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته ، فقلت : لئن تَقَمَّ لَا يَقَمَّ إِلَيْكَ)^(٢) .

وقال أيضاً : (وأنشدني بعض بني عقيل :

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَقَرْوَةٍ
وَأَغْرِي مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا

(١) منهم : الفراء ، معاني القرآن ١/ ٦٦ ، ٢٥٥/ ١ ، ١٣٠/ ٢ ، الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٤ ، ٤٤٥/ ١ ، النحاس ، إعراب القرآن ٢٧٧ ، السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٤١ ، مكى ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٦٧ ، الزمخشري ، المفصل ٢٥٦ ، ابن الشجري ، الأمل في الشجرية ١/ ٢٤٠ ، ابن الأنباري ، البيان ٢/ ٨ ، العكبري ، التبيان ٢/ ٨٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/ ٢٢ ، ابن الحاجب ، شرح الرضى للكافية ٢/ ٢٩١ ، ابن عصفور ، المقرب ١/ ٢٠٨ ، ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٢٩٣ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ ، السيوطي ، همع الموامع ٢/ ٦٢ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٦٦ .

فالتى جواب اليمين من الفعل ، وكان الوجه في الكلام أن يقول : لئن كان كذا لآتيتك . وتوهم الفاء اللام^(١) .

ويقول في موضع آخر إن هذا الجزم إنما هو إجراء لفظي ، وليس الجواب على ذلك للشرط ، يقول :

(وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء ، كقول الشاعر :
حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَذَلَّجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلُ أَمَّاكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ
ف « لا يزل » في موضع رفع ، إلا أنه جزم لمجيئه بعد الجزاء وصار كالجواب)^(٢) .

ولكن ابن عصفور يخرج البيت على أن (حَلَفْتُ) لم تتضمن معنى القسم بل هي خبر محض^(٣) . ويفهم من موضع آخر في كتاب الفراء أن هذه الظاهرة خاصة بالشعر^(٤) . وأجاز ابن مالك جعل الجواب (للشرط) المسبوق بقسم^(٥) ، وتابعه الرضى في ذلك^(٦) .

ونجد قولاً آخر يناقض قول الفراء الذي ذكرناه آنفاً وهو ما يذكره العكبري في قوله : (وقيل هو جواب الشرط . ولم يجزمه . لأن فعل الشرط ماض)^(٧) .

- (١) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٦٧ ، وانظر أيضاً ١٣٠/ ٢ — ١٣١ .
(٢) الفراء ، معاني القرآن ١/ ٢٣٦ .
(٣) ابن عصفور ، المقرب ١/ ٢٠٨ .
(٤) الفراء ، معاني القرآن ٢/ ١٣٠ — ١٣١ .
(٥) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ ، ولم يخص ابن مالك الشعر بها لافي التسهيل ولا في الألفية ، ابن عقيل ٢/ ٣٢٣ .
(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٢ ، وقد خص الشعر بها كالفراء .
(٧) العكبري ، التبيان ٢/ ٨٣١ — ٨٣٢ .

ويفهم من المثال الذى ضربه سيبويه أن فعل الشرط يكون ماضيا إذا سبق أداة الشرط قسم أو «لام»^(١).

ويقول الفراء : (لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل ولا يكادون يجعلونه على يفعل)^(٢).
وقال لا يكادون لأنه قد يرد بعد أداة الشرط الفعل مضارعا كما يقول : (وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته فقلت :
لَئِنْ تَقُمَ لَا يَقُمَ إِلَيْكَ . وقال الشاعر :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ)^(٣)

وقال ابن الحاجب بلزوم المضى لفظا أو معنى^(٤). ويقول ابن عصفور : (ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم القسم إلا ماضيا ، لأن جواب الشرط لا يحذف ، إلا إذا كان فعله ماضيا)^(٥).
وتابعهم فى التنبيه على ذلك أبو حيان^(٦).

ولأن (الشرط) عند النحاة لا بد أن يكون له جواب فقد حاولوا أن يفسروا مجيء (الشرط) بعد القسم بلا جواب ، وذهبوا فى ذلك مذهبين :

- (١) سيبويه ، الكتاب ٨٤/٣ .
- (٢) الفراء ، معانى القرآن ٦٥/١ وانظر ١٣٠/٢ .
- (٣) الفراء ، معانى القرآن ٦٦/١ ، وانظر ١٣٠/٢ وفيه نسب الشاهد إلى النكيت بن معروف .
- (٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٩١/٢ .
- (٥) ابن عصفور ، المقرب ٢٠٨/١ .
- (٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

أحدهما : ما يذهب إليه ابن الشجرى ، وهو أن (الشرط) يكون معترضا بين القسم وجوابه ، ويكون جواب الشرط - على هذا - هو الكلام المكون من القسم وجوابه^(١).

الثانى : ما يذهب إليه غيره وفحواه أن جواب الشرط أغنى منه جواب القسم ولذلك حذف من الكلام .

ومن يذهب إلى ذلك الأنبارى^(٢) ، وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) والرضى^(٥) ، وأبو حيان^(٦) ، وابن هشام^(٧).

ويلاحظ أن قول ابن الشجرى ينسجم مع مذهب الكوفيين فى حالة توسط الأداة وهو اعتبار ما قبل الأداة جوابا .

أما المذهب الآخر فهو استمرار لمحافظة البصريين على شكل الجملة الشرطية الأساسى الذى تتوالى فيه عبارتا الشرط والجواب ، فإذا توسطت الأداة قالوا بحذف الجواب فرارا من القول بتقدم الجواب .

ثانيا : التوسط :

وقد تأتى العبارة القسمية متوسطة فى الكلام وينسحب هذا على عدد من الإمكانيات التركيبية حسب التباديل التى يمكن أن تتحقق فى :

- (١) ابن الشجرى ، الأمالى الشجرية ٢٤٠/١ .
- (٢) الأنبارى ، البيان ٨/٢ .
- (٣) ابن عصفور ، المقرب ٢٠٨/١ .
- (٤) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ .
- (٥) الرضى ، شرح الكافية ٣٩٢/٢ .
- (٦) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .
- (٧) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٧٢١/٢ .

الموقعية بين العبارة الشرطية والعبارة القسمية ، وفيما يلي ذكر هذه
الإمكانات :

(١) إذا وقعتا في جملة خبراً وتقدم القسم على (الشرط) فهنا ثلاثة
احتمالات :

١ - أن يكون الجواب (للشرط) وجواب القسم محذوف ، نحو :

أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ .

ذكر مثال لهذا الاحتمال عند سيبويه حيث يقول :

(وتقول ؛ أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَبْنَى عَلَى
أَنَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَسَنٌ أَنْ تَقُولَ أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ ، فَالْقِسْمُ
هَاهُنَا لِفَوِّ)^(١) .

مثل سيبويه بمثالين أحدهما فعل الجواب فيه منى والآخر فعل
الجواب فيه مثبت .

وقد استخدم المثال المنى عند الزمخشري حيث يقول :

(وتقول وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا بِالرَّفْعِ ، وَأَنَا وَاللَّهِ إِنْ
تَأْتِنِي لَا آتِكَ بِالْجَزْمِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِلْيَمِينِ وَالثَّانِي لِلشَّرْطِ)^(٢) وورد المثال
نفسه عند ابن يعيش في الشرح^(٣) . وعند ابن الحاجب^(٤) في الكافية

(١) سيبويه ، الكتاب ٨٤/٣ .

(٢) الزمخشري ، المفصل ٢٥٦ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٨/٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .

وعند الرضي في شرحها^(١) . ومثل لهذا الاحتمال أبو حيان قال : (مثال
ذلك : زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَزُرُنَا نَزُرُهُ)^(٢) .

ب - أن يكون الجواب للقسم ويحذف جواب الشرط نحو :

أَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا تَيْتَنِكَ .

هذا مثال ابن الحاجب^(٣) وذكره الرضي^(٤) ، ونجد مثالا آخر
عند أبي حيان : (زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ لِيَقُومَنَّ عَمْرُو)^(٥) .

على أَنَّ ابن مالك يجعل الجواب للعبارة الشرطية فلا يجيز غير
الاحتمال (أ) يقول : (وإذا ترأى قسم وأداة شرط غير امتناعي ، استغنى
بجواب الأداة مطلقاً إِنْ سَبَقَ ذُو خَبَرٍ)^(٦) .

ج - حذف جواب الشرط والقسم :

ذكر هذا الاحتمال أبو حيان : (وأجاز بعضهم أَنْ يَحْذِفَ جَوَابُ
الشرط والقسم . ويكون ذلك الفعل خبراً عن المبتدأ فتقول : زَيْدٌ
وَاللَّهِ إِنْ أَكْرَمْتَهُ يُكْرِمُكَ)^(٧) .

(٢) إذا وقعتا في جملة خبراً والعبارة الشرطية متقدمة على العبارة
القسمية فهناك ثلاثة احتمالات :

(١) الرضي ، شرح الكافية ٣٩٤/٢ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية ٣٩٤/٢ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٦) ابن مالك ، التسهيل ١٥٣ .

(٧) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

١ - الجواب للشرط ، وللقسم جواب أيضاً ، ويكون ذلك إذا جعل القسم وجوابه جواباً للشرط بربطه بالفاء نحو :
أنا إن تَأْتِنِي فَوَاللَّهِ لَا تَبِينُكَ .

أما المثال عند الرضى فهو (أنا إن أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَا تَبِينُكَ)^(١) .

ب - الجواب للشرط وجواب القسم محذوف ، وذلك بجعل الفعل بعده مجزوماً على أنه جواب الشرط ، نحو :
أنا إن تَأْتِنِي وَاللَّهِ آتِيكَ .

ومثل الرضى لهذا الاحتمال بقوله : (أنا إن أَتَيْتَنِي وَاللَّهِ آتِيكَ)^(٢)
ومثل له أبو حيان بقوله : (زَيْدٌ إِنْ يَزُرُنَا وَاللَّهِ نَزَرُهُ)^(٣) .

ج - حذف جواب الشرط والقسم :

ذكر ذلك أبو حيان ومثل له بقوله :

(وَزَيْدٌ إِنْ أَكْرَمْتَهُ وَاللَّهِ يَكْرُمُكَ)^(٤) .

(٣) إذا لم يقعاً في جملة خبراً وتقدم الشرط فهنا احتمالان :

١ - الجواب للشرط ، وجواب القسم محذوف نحو :

إِنْ تَأْتِنِي وَاللَّهِ آتِيكَ .

وذكر هذا الاحتمال ابن الشجرى : قال : (وَإِنْ تَقْدِمَ الشرط

كان القسم معترضاً والجواب للشرط مثل : إِنْ قُمْتَ - وَاللَّهِ - قُمْتُ)^(٥) .

(١) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن . هكذا في النص المطبوع ولعل صحتها (إن تَأْتِنِي) .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) ابن الشجرى ، الأمل الشجرية ١/ ٢٤٠ .

وذكره ابن يعيش أيضاً قال : (مثال تصدر الشرط قولك : إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَقُمْ ، جزمت الجواب بحرف الجزاء لتصدره وألغيت القسم لأنه حشو)^(١) .

أما الرضى فكان مثاله هو : (إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللَّهِ آتِيكَ)^(٢) .

ب - الجواب للشرط وللقسم جواب ، نحو :

إِنْ تَأْتِنِي فَوَاللَّهِ لَا تَبِينُكَ .

ذكر هذا الاحتمال ابن الجاجب ، ومثل له بالمثال :

(إِنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَا تَبِينُكَ)^(٣) .

وذكر الرضى المثال نفسه^(٤) .

وذكر أبو حيان هذا الاحتمال أيضاً قال (ويجوز أن تقع الجملة القسمية جواباً للشرط نحو : إِنْ تَزُرُنِي فَوَاللَّهِ لَا تُكْرِمَنَّكَ)^(٥) .

ثالثاً : التأخر

قد تأتى العبارة القسمية في نهاية الجملة أى بعد تمام الكلام .

يقول الرضى عن هذه الحالة : (وَإِنْ تَأَخَّرَ القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو :

أَنَا قَائِمٌ وَاللَّهِ ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ وَاللَّهِ)^(٦)

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/ ٢٢ .

(٢) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٣ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٠ .

(٤) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٣ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٧٥٩ .

(٦) الرضى ، شرح الكافية ٢/ ٣٩٤ .

يمكن لنا أن نلاحظ بسهولة أنَّ النحاة اهتموا بالناحية الشكلية من القضية فانصرفوا إلى الاهتمام بتحديد صاحب (الجواب) ، وحصر الإمكانيات التي تحدث عند تقدم القسم على (الشرط) وتقدم (الشرط) على القسم ولم ينتبهوا إلى الناحية الدلالية لذلك كله ، فلم يبينوا لماذا يتقدم القسم على الشرط ؟ ومتى ؟ ، ولا يبينوا متى يتقدم (الشرط) على القسم ولماذا ؟ ، وذلك لأنهم درسوا هذه القضية وأمثلتها خارج السياق ، وهم قد أهملوا أيضا جانبا مهما من القضية وهو تنعيم الجملة في حالة القسم وتنعيم أجزاء الجملة الشرطية ، فكل ذلك له أهمية خاصة من حيث الدلالة .

وقد وضعوا القضية وضعاً غير مقنع جدا ، فالقول مثلا بأنَّ الجواب يكون للسابق من القسم و (الشرط) ، لا يكفي . فنحن بحاجة إلى معرفة كيفية تطبيق هذه القاعدة لا إلى معرفة كيف نعرب النصوص إذا وردت .

ما هو الفرق بين : والله إن أتيتني لآتينك .

و : إن تأتيني والله آتيك ؟

سنحاول الآن حصر هذه التراكيب حسب ما وردت سابقا ثم نقوم

بمحاولة لفهم الفروق بينها ، وهذه التراكيب هي :

(١) والله إن أتيتني لآتينك .

(٢) أنا والله إن أتيتني لآتينك .

(٣) والله إن تأتيني آتيك .

(٤) أنا والله إن تأتيني آتيك .

(٥) إن تأتيني فوالله لآتينك .

(٦) أنا إن تأتيني فوالله لآتينك .

(٧) إن تأتيني والله آتيك .

(٨) أنا إن تأتيني والله آتيك .

(٩) أنا إن أتيتني والله آتيك .

(١٠) أنا والله إن أتيتني آتيك .

(١١) إن تأتيني آتيك والله .

يمكن لنا بسهولة أن نلاحظ أنَّ التركيبين (١) ، (٢) يدخلان تحت حكم واحد فالجملة في (١) انتقلت برمتها إلى التركيب في (٢) واحتفظت باستقلالها الداخلي ، وتسرى هذه الملاحظة على (٣) ، (٤) ، وعلى (٥) ، (٦) ، وعلى (٧) ، (٨) ، لذا يمكن التكلم على التراكيب (١) ، (٣) ، (٥) ، (٧) ، وكذلك (٩) ، (١٠) ، (١١) .

يبدو أنَّ (١) ، (٣) كما ظهر في دراسة القضية عند النحويين يشكلان نموذجين : أحدهما للقاعدة وهو (١) ، والآخر للشذوذ على القاعدة (٣) ، وليس هناك ما يبين بجلاء كثرة استخدام أحدهما وندرة الآخر فهذا أمر يحتاج إلى إحصاء لما يقم به أحد . ولكننا لو نظرنا إلى التركيبين نظرة أخرى ما احتجنا إلى القول بكون أحدهما قاعدة والآخر شذوذاً عليها . يمكن القول إنَّ التركيب الأول هو عبارة عن جملة خبرية مؤكدة بالقسم ومقيدة بـ (الشرط) ، والعبارة الشرطية إذا جاءت قيداً لاحتجاج إلى جواب ، لأنها تقوم بوظيفة تختلف عن الوظيفة التي تقوم بها في (الجملة الشرطية الجزائية) . أما التركيب الثاني فهو جملة شرطية مؤكدة بالقسم الذي تقدم عليها ودخوله عليها كدخوله على أي جملة أخرى كما تقول : والله لزيد منطلق أو والله

إنَّ زيدا منطلقاً . وهو كما يتقدم عليها فلا يحدث فيها شيئاً قد يتأخر أيضاً كما في التركيب (١١) ، ولا فرق بين التركيبين (٣) و (١١) إلا من حيث العملية الذهنية التي جرت في الذهن ففي (٣) التوكيد يكون مراعى منذ البداية ، أما في (١١) فهو توكيد ملحق ، كالأستدراك على الكلام وذلك كأن يحس الإنسان بأن الكلام يفتقر إلى الإقناع ، فيؤكد به بالقسم .

أما التركيب (٥) فواضح تماماً أنَّ التوكيد منصب على العبارة الجوابية من الجملة الشرطية وكأنَّ الإتيان الثاني هو موضع الشك . أما التركيب (٧) فهو من حيث الشكل يقابل التركيب (١) ففي (١) نجد عبارة شرطية معترضة بين عبارة قسمية وجوابها أما في (٧) فالعبارة القسمية هي المعترضة بين العبارة الشرطية وجوابها ، ويمكن لنا أن نقول أنَّ التركيب (٧) هو جملة شرطية موسعة بإضافة قسم معترض للتأكيد ولا تختلف هذه الحالة عن الحالة في التركيب (٣) ، والتركيب (١١) إلا في الموقع فقط ، فالإحساس والحاجة إلى توكيد الكلام - وهذه عملية ذهنية - جاءت أثناء الكلام ، أي التنبيه إلى الحاجة للإقناع أو زيادة الإقناع حصلت قبل النهاية على خلاف التركيب في (١١) .

أما في (٩) ، (١٠) فالعبارة الشرطية فيهما تؤدي الوظيفة التي تؤديها في (١) فهي تقييد للكلام . والعبارة القسمية توكيد للجملة الخبرية وأما الموقع الذي يقع فيه فهو أيضاً خاضع للحظة التنبيه والإحساس بالحاجة إلى ذلك التوكيد ، فقد يسبق القيد وقد يتأخر عنه ، على أنَّ العبارة الشرطية إذا جاءت متوسطة فلا بد لها من طريقة للنبر تبين أنها مراد بها التأخير ، لأنَّ القيد يأتي متأخراً .

ولسنا نزعم أننا وصلنا إلى كبد الحقيقة في التفرقة بين هذه التراكيب فذلك أمرٌ صعبٌ جداً ، إذ - كما قلنا سابقاً ، نحن بحاجة إلى دراسة التراكيب في سياقاتها لتحديد معناها - ومن ثم تحليلها . وحسبنا هنا القول بأنَّ هذه القضية تحتاج إلى دراسة تطبيقية جديدة ، وإلى منهج جديد يعتمد الدلالة أساساً لفهم التركيب .

ثالثاً : دخول الأدوات على الجملة الشرطية :

١ - الأدوات العاملة : : إنَّ ، كان ، ليس .

يتحدث سيبويه عن أدوات الشرط المنقولة عن الأسماء الموصولة « الضمائر الموصولة » ، فيقول إنها إذا جاءت بعد هذه الأدوات العاملة فإنها تخلص للدلالة على الموصولية فلا تكون في هذا الموضع أداة شرط ولا يكون الفعل بعدها مجزوماً^(١) . مثال ذلك :

(إنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ ، وكان مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ ، وليس مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)^(٢) .

فالتركيب بدون هذه الأدوات العوامل تركيب الجملة الشرطية ، ولكن بدخولها لم تعد أدوات الشرط دالة على (الشرط) ، وإنما على الموصولية ، ويرجع سيبويه ذلك إلى إعمال الأدوات الداخلة ، وأنه لم يسع ترك هذه الأدوات معلقة لاتعمل في شيء ، فلما حدث الإعمال (ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه)^(٣) . ودليل ذلك أنَّ (إنَّ ، ومتى)

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧١ .

(٢) م . ن ، ص ن .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٢ .

يستحيل أن تحل محل « من » ، (فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بمن وما وأى) ^(١) .

ولكن هذه الأدوات إذا شغلت أمكنت المجازاة (فمن ذلك قولك : إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ . وقال جل وعز : « إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا » [طه ٧٤] وكنتُ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ) ^(٢) .

ونحن نذهب إلى أن المسبب في ذهاب (الجزاء) ليس كما يذهب إليه سيبويه وإنما راجع إلى طبيعة الأدوات الداخلة من جهة ، والجملة الشرطية من جهة ثانية . فالأدوات من خصائصها أنها لا تدخل على جملة مركبة وإنما تدخل على جملة بسيطة . والجملة الشرطية جملة مركبة .

ومن أجل إدخالها - هذه الأدوات - هناك وسيلتان : إحداها تحويل الجملة المركبة - في بعض أحوالها - إلى جملة بسيطة فتتحول : مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ < مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ وتخلص « من » ، للموصولية ، وقلنا في بعض أحوالها لأن جملة مثل : (إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ) لا يمكن تحويلها إلى جملة بسيطة ، ولكن يمكن إدخالها ضمن جملة بسيطة ، وهذه هي الوسيلة الثانية ، وهي التي تتم بشغل الأدوات مثل : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ) فالجملة الشرطية حافظت على استقلالها وتركيبها في إطار الجملة البسيطة المكونة من الضمير والجملة الشرطية ، فالجملة قبل دخول « إِنْ » هي على النحو الآتي :

هُوَ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ

١ فتصير الجملة بعد دخول « إِنْ » : إِنَّهُ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ ، ويجوز

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٢ .

(٢) م . ن . ص . ن .

دخول كان وليس على أن تسندهما إلى ضمير الغائب ، فتقول : (كَانَ مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وليس مَنْ يَأْتِيهِ يُخَيِّبُهُ) ^(١)

وقد ورد في الشعر إدخال « إِنْ » و« لَكِنْ » دون ذكر الضمير وبقيت الجملة الشرطية على حالها وقد خرج الخليل الأبيات على أنه أريد إضمار (الهاء) ^(٢) .

ولكن إذا كان يمكن إضمار ضمير الغائب فإن ضمير المخاطب لا يمكن إضماره إذ لا بد من ذكره ^(٣) : (لو قلت : ليس مَنْ يَأْتِيكَ تُعْطِيهِ ، تريد لست . لم يجز ، ولو جاز ذلك لقلت كان مَنْ يَأْتِيكَ تُعْطِيهِ ، تريد به كنت) ^(٤) .

يرجع ابن السراج السبب في عدم إدخال « إِنْ » (المشددة) على « مَنْ » إذا كانت أداة شرط ، إلى أن « إِنْ » الشرطية لاتقع موقعها (لأنَّ إِنْ المشددة توجب بها والمجازاة أمر مبهم ، يعني أنه لاتقع « إِنْ » التي للمجازاة بعد « أَنْ » الناصبة ، والمجازاة ليس بشيء مخصوص إنما هو للعامة وأنَّ الناصبة للإيجاب ، وكذلك ليت مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ ولعل وكان وليس لأنك إذا قلت : مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ ^(٥) ، وما تُعْطَى نَأْخُذُ ^(٦) ، فأنت تبهم ولا توضح وهكذا يجيء الجزاء بمن وأخواته ،

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٢ - ٧٣ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٤ .

(٤) م . ن . ص . ن .

(٥) هكذا ورد في النص المطبوع ولعل صحته : من يزورنا نزره .

(٦) هكذا ورد في النص المطبوع ولعل صحته : وما تعطى نأخذ .

إِنْ أَوْضَحْتَ مِنْهُ شَيْئًا بِصَلَةِ ذَهَبَ مِنْهُ هَذَا الْعَمَلُ وَجَرَى مَجْرَى
« الَّذِي » ^(١) .

ويذهب ابن السراج إلى أَنْ إِدْخَالَ « كَانَ » بَعْدَ « مَنْ » يُذْهِبُ (المجازة)
يقول : (وتقول : مَنْ كَانَ يَأْتِينَا وَأَيُّ كَانَ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، أَذْهَبَتْ
المجازة ، لَأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ « أَيًّا وَمَنْ » عَنْ « يَأْتِينَا ») ^(٢) .

ولسنا مع ابن السراج في هذا السبب الذي يذكره ، ذَلِكَ أَنَّنَا
لَا نَصِلُ بَيْنَ « كَانَ » وَالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ، فَهَمَّا مَعًا يُوَدِّيَانِ حَدَثًا وَاحِدًا ،
وَلَهُمَا فَاعِلٌ وَاحِدٌ . وَلَكِنْ السَّبَبُ يَكْمُنُ فِي « مَنْ » نَفْسَهَا ، فِي حَالَةِ
الْمَوْصُولِيَّةِ تَكُونُ مَشِيرَةً إِلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ يَتَضَحَّحُ مِنَ الْقَرِينَةِ وَهِيَ
الْصَلَةُ ، وَالصَّلَةُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ سَلَفًا ، أَمَا فِي حَالَةِ الشَّرْطِيَّةِ فَإِنَّ « مَنْ » لَا تُشِيرُ
إِلَى شَخْصٍ مَا ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا لَيْسَتْ أَمْرًا مَعْلُومًا .

وفي المثال الذي طرحه ابن السراج : (مَنْ كَانَ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)
يُمْكِنُ صِيَاغَتُهُ عَلَى النُّحُو التَّالِي :

نَأْتِي مَنْ كَانَ يَأْتِينَا .

و « مَنْ » : هُوَ شَخْصٌ مُحَدَّدٌ كَانَ مِنْهُ إِيْتَابَانٌ مُتَكَرِّرٌ .

والخلاصة إِذْنُ هِيَ أَنَّهُ إِذَا جَعَلْتَ (كَانَ يَأْتِينَا) صَلَةً لِـ « مَنْ » ذَهَبَ
(الْجَزَاء) وَإِذَا جَعَلْتَ جُمْلَةً لِلشَّرْطِ لَمْ يَذْهَبِ (الْجَزَاء) ، فَقُلْنَا : مَنْ كَانَ
يَأْتِينَا نَأْتِيهِ .

٢ - الْأَدَوَاتُ غَيْرُ الْعَامِلَةِ : إِذْ ، مَا ، أَمَا ، إِذَا ، لَكِنْ ، لَا .

وَتَأْتِي أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْمَوْصُولِيَّةِ الْأَصْلَ بَعْدَ أَدَوَاتٍ غَيْرِ عَامِلَةٍ
فَتُخْلَصُ لِلْمَوْصُولِيَّةِ وَتُفَارِقُ الشَّرْطِيَّةَ .

(١) ابن السراج ، أصول النحو ١٧٢/٢ .

(٢) ابن السراج ، أصول النحو ١٩٥/٢ .

(فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ، وَمَا مَنْ يَأْتِينَا
نَأْتِيهِ ، وَأَمَّا مَنْ يَأْتِينَا فَنَحْنُ نَأْتِيهِ) ^(١) .

ويقول سيبويه إنهم كرهوا (الجزاء) هاهنا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ،
لَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ نَأْتِيَ بِـ « إِنَّ » مَكَانَ « مَنْ » فَنَقُولُ : أَتَذْكُرُ إِذْ إِنَّ يَأْتِينَا
نَأْتِيهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَجْزِ : إِنَّ إِنَّ تَأْتِينَا نَأْتِيكَ . وَمِنْ أَجْلِ هَذَا التَّمَاثُلِ
كَرِهَ (الْجَزَاء) بَعْدَ إِذْ ^(٢) .

ولأن هذا الأمر مكروه كما يقول سيبويه فلا غرابة أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ
فِي الشَّعْرِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ لَا تَغْيِرُ الْكَلَامَ ^(٣) .

ويجوز في ضرورة الشعر أَنْ تَلِيَ « إِذْ » « إِنَّ » ^(٤) .

وإِذَا فَصَلْتَ « إِذْ » عَنْ « مَنْ » بِضَمِيرٍ حَافِظَتِ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ
عَلَى اسْتِقْلَالِهَا وَتَرْكِيبِهَا نَحْوُ : أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ ^(٥) .

وَمِنْ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ أَيْضًا « إِذَا » تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَأْتِيهِ
يُعْطِيهِ . (وَإِنْ شِئْتَ جِزِمْتَ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ يَحْسُنُ هَاهُنَا) ^(٦) . (فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ ، فَإِذَا هُوَ مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ) ^(٧) وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُمْكِنُ الْفَصْلُ
بِالضَّمِيرِ أَوْ تَقْدِيرُهُ مُضْمَرًا .

(١) سيبويه ، الكتاب ٧٥/٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٧٦/٣ .

(٥) م . ن ، ص . ن .

(٦) م . ن ، ص . ن .

(٧) م . ن ، ص . ن .

ومثل « إذا » « لكن » تقول (ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطيك ، جاز هذا وحسن لأنك قد تضممر هنا كما تضممر في إذا)^(١) ، (وإن لم تضممر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في إذا ، قال طرفة :
وَلَسْتُ بِحَالِلِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمَ أَرْفِدِ
كَأَنَّهُ قَالَ : أنا . ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلالها كما
جاز في مَنْ والذي)^(٢) . ومعنى ذلك أنه لا إمكانية هناك لرفع الفعل
بعد « متى » في هذا التركيب .

أما « لا » فإنها لاتأثير لها على الجملة الشرطية بمعنى أنه يجوز أن
تليها أدوات الشرط . يقول سيبويه (وتقول : لا مَنْ بِأَنْكَ تَعْطِمْ ،
ولا مَنْ يُعْطِمْ تَأْتِيهِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ « لا » ليست كإِذْ وأشباهاها ، وذلك
لأنها لغو)^(٣) .

٣ - حروف الجر :

تقع بعض أدوات الشرط بعد حروف الجر ولكنها تظل مؤدية
لوظيفتها .

وينسب سيبويه القول بهذا إلى يونس والخليل معا يقول : (وذلك
قولك : على أي دابة أُحْمَلُ أَرْكَبُهُ ، وبِمَنْ تُؤَخِّذُ أُؤَخِّذُ بِهِ . هذا قول
يونس والخليل جميعا)^(٤) ويقول (فحروف الجر لم تغيرها عن حال
الجزاء ، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام . ألا ترى أنك تقول :

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٧ - ٧٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٨ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٦ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٩ .

بِمَنْ تَمُرُّ . وعلى أيها أَرْكَبُ ؟ فلو غيرتها عن الجزاء غيرتها عن
الاستفهام)^(١) .

والعلة عند سيبويه أن حرف الجر يعتبر جزءاً من الفعل اللازم لأنه
يتعدى به كما يتعدى الفعل المتعدى ، والجر في اللازم نظير النصب
والرفع في المتعدى^(٢) .

وهذا تفسير جيد فالحرف ليس دخيلاً على الجملة بل هو جزء منها ،
ولا يصلح هنا المعيار الذي كان يحتكم إليه سيبويه من قبل وهو
إحلال « إن » محل الأداة الشرطية ، ولعل ذلك يرجع إلى أن كل ما يمتنع
أن يكون أداة شرط لا ينبغي إحلال « إن » محله ، ولكن ليس كل
ما يجوز أن يكون أداة شرط يجوز إحلال « إن » محله . كما هو الأمر
في حالة دخول حروف الجر على « مَنْ » وأشباهاها فإنه لا تدخل تلك
الحروف على (إن) .

ولا بد أن يكون حرف الجر جزءاً من العبارة الشرطية ، أما إذا كان
جزءاً من العبارة الجوابية فإن التركيب لا يظل تركيب جملة شرطية ،
يقول سيبويه :

(فإن قلت : بِمَنْ تَمُرُّ به أَمُرُّ ، وعلى أيهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ،
وبما تأتيني به آتيتك ، رفعت لأن الفعل إنما أُوصلته إلى الهاء بالباء
الثانية والباء الأولى للفعل الآخر ، فتغير من حال الجزاء كما تغير عن
حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الذي)^(٣) .

(١) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٩ ، وانظر ابن السراج ٢ / ١٦٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٧٩ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣ / ٨٠ ، وانظر ابن السراج ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

ونحن نحس أن في مثل هذا المثال بعض التكلف وأن القضية منظور إليها من جانب ذهني فحسب فهو يرى أن الفعل (تَمَرُّ) اكتفى بالهاء وشغل به عن « مَنْ » فصارت « مَنْ » معمولة للفعل (أَمَرُّ) ولكن هذا التركيب - على هذا النحو - لا يكفي لاعتباره جملة غير شرطية ، ذلك أنه على اعتبار آخر يمكن أن نقول : (بَمَنْ تَمَرُّ به أَمَرُّ) وذلك على اعتبار (به) مقدمه على (أَمَرُّ) ، وعلى هذا فما السبيل إلى التفرقة بين الحالين . ويمكن أيضا القول إن التركيب الذي ذكره سيبويه يصلح أن يكون جملة شرطية على اعتبار الباء المتصلة بـ « مَنْ » جزء من العبارة الشرطية رغم وجود (به) بعد الفعل ما لم يكن الضمير عائداً على معين مفهوم من السياق ، وإلا فوجود (به) إنما هو إشارة إلى علاقة (بمن) بالعبارة الشرطية وأنه جزء منها .

وكل ما ذكرناه لا يلغى ما ذكره سيبويه تماما فالتركيب على الاعتبار الذي ذكره وارد ، وكذلك التراكيب التي ذكرناها ، ولكن ذلك كله من الناحية النظرية فقط ، ويمكن أن يكون أمامنا من الناحية النظرية التراكيب :

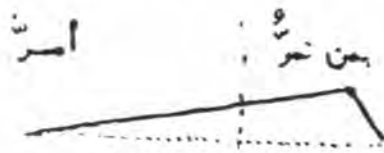
- | | |
|-------------------------------|--|
| (١) بمن تَمَرُّ به أَمَرُّ | (ذكره سيبويه) |
| (ب) بمن تَمَرُّ به أَمَرُّ | (على تقديم به على أَمَرُّ) |
| (ج) بمن تَمَرُّ به أَمَرُّ | (على اعتبار مَنْ معمول تمروبه دالة عليه) |
| (د) بمن تَمَرُّ به أَمَرُّ | (على تقديم به على أَمَرُّ) |
| (هـ) بمن تَمَرُّ به أَمَرُّ | (على اعتبار مَنْ معمول تمرر وبه دالة عليه) . |

فما السبيل إلى التمييز بين هذه التراكيب على افتراض ورودها في

اللغة .

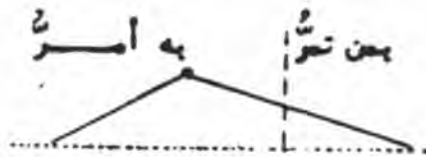
نلاحظ أن (١) يفترض تأخر الفعل (أَمَرُّ) .
والأصل هو : أَمَرُّ بمن تَمَرُّ به .

ومن أجل أن نتبين ذلك لابد من نبر (بَمَنْ) وهذه قرينة مسموعة لاسبيل إلى كنايتها . ولو تخيلنا شكلاً بيانياً لإلقاء تلك الجملة ربما يكون على النحو التالي :



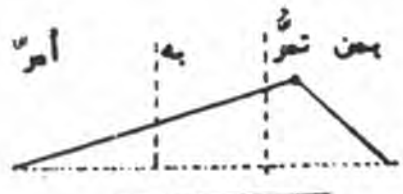
شكل (أ)

ويبين الخط الرأسى التجزئة الصوتية للجملة أى منطقة التوقف ونلاحظ أن (ب) يفترض تقديم (به) على أَمَرُّ ، ولابد لذلك من وقوع النبر على (به) ، وشكله كالاتى :



شكل (ب)

وفيفترض (ح) اعتبار (مَنْ) معمول (تمر) و (به) دال على (مَنْ) والنبر على الفعل :



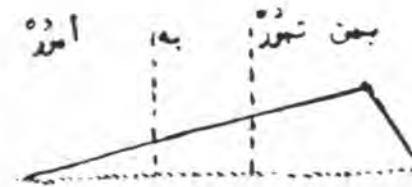
شكل (ج)

ويفترض (د) مثل (ب) تقديم (به) على (أمر) ، ونحس هنا بـقمتين للنبر إحداهما على (من) والأخرى على (به) :



شكل (د)

ويفترض (هـ) اعتبار (من) معمول تمر و (به) داله عليه والنبر على من :



شكل (هـ)

ولا نشك تماما بمدى ما في هذا التحليل من التحكم ، من جهة تحديد موضع النبر . ورغم أهمية النبر في الجملة فإنه لا يفلح في دراستنا للنحو العربي لأن الجمل موضع الدراسة مستقاه من واقع اللغة في القرن الأول والثاني الهجريين ، ولم يكن لنبر الجملة أهمية في دراسة النحو في تلك الفترة ، فنحن لا ندرى على وجه الدقة كيف تنبر الجمل المختلفة ، ولا نعلم علاقة النبر بمعنى الجملة أيضا وكل ما قدم في الصفحات الماضية هو من قبيل بيان أن القاعدة التي بينها سيبويه مبنية على ناحية نظرية ، ولا نعلم تماما موقف الاستخدام اللغوي من الناحية التطبيقية .

ويذهب سيبويه أيضا إلى أنه يجوز خلو (الجواب) من حرف الجر والضمير المتصل به والاكتفاء بتقديرهما يقول : (وقد يجوز

أن تقول : بمن تمرز أمرز ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحد الكلام ، وفيه ضعف ^(١) .

ونحن لا نحس ضعفا في هذه الأمثلة ، ولا نرى بأسا بكون « من » دالة على المفعول في الفعلين ، ومثلها : أينما تذهب أذهب .

فاللغوي : أذهب إلى كل مكان تذهب إليه .

وأمر بكل شخص تمر به .

ويذهب سيبويه أيضا إلى أن ما يضاف إلى « من » بمنزلتها ، ومثل على ذلك ب : غلام من تضرب أضربه ، بغلام من تؤخذ أؤخذ به ^(٢) .

ويضرب لنا ابن السراج مثالين متشابهين من حيث التركيب ولكن يختلف أحدهما عن الآخر في حركة الأفعال الإعرابية ، يقول :

(وتقول : جارية من تضرب تضرب تنصبها بالفعل الثاني إذا جعلت « من » بمعنى الذي كأنك قلت : جارية الذي تضربه تضرب .

فإن جعلت « من » للجزاء قلت : جارية من تضرب يضرب ، تجزم الفعلين وتنصب الجارية بالفعل الأول ، لأن الثاني جواب ^(٣) .

ونرى أن الفرق بين المثالين ليس في اختلاف العامل في (جارية) فقط ، وإنما في دلالتها في المثال الأول تكون (جارية) دالة على شخص واحد محدد ، أما في المثال الثاني فهي لاتدل على شخص محدد ، وتأتي « من » بعدها للإطلاق بعكس مجتها في المثال الأول وهو التحديد .

وفي المثال الأول يقع الضرب عليها وعلى سيدها مع اختلاف مصدر

(١) سيبويه ، الكتاب ٨١/ ٣ ، وانظر ابن السراج ١٦٨/ ٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٨٢/ ٣ ، وانظر ابن السراج ١٦٨/ ٢ .

(٣) ابن السراج ، أصول النحو ٣٦٣/ ٢ .

الضرب ، أما المثال الثاني فالضرب واقع على الجارية من الفعلين وليس من الأول كما يقول ابن السراج .

ولا يفوتنا القول هنا إن لكل من المثالين نبره الخاص الذى يميزه عن غيره .

* * *

وقد حاول أبو حيان أن يقدم عرضا شاملا لدخول الأدوات على أدوات الشرط وإن اتسم عرضه بالإيجاز الشديد وخلوه من الشواهد .

بدأ بتلخيص القضية عند من سبقه وهى على النحو التالى :

(١) (إذا أضيفت إلى مَنْ وما وأى ظرف زمان صارت موصولات عند سيبويه والجرمى والمآزنى إلا فى الشعر فيجوز أن يبقى اسم شرط وأجاز أبو إسحاق الزياضى ذلك فى الكلام)^(١) .

(٢) يتعين كونها موصولة بعد « ما » النافية ، أما « لا » النافية فيجوز أن تكون شرطية بعدها^(٢) وبعد « هل » . أما بعد الممزة فيجوز أن تكون شرطية خلافا لليونس^(٣) .

(٣) يجوز بعد « كان » وأخواتها الوصل ، ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ وهو ضمير الأمر^(٤) .

(٤) تكون موصولة بعد « إن » ، ولا يجوز أن تكون شرطية إلا فى الشعر ويكون اسم « إن » ضمير الشأن محذوفا^(٥) .

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) م . ن . ، ص . ن .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١١ - ٨١٢ .

(٥) يفضل أن تكون موصولة بعد « لكن » المخففة ، أو « إذا » الفجائية ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ جملة الشرط خبره^(١) .

ثم يمضى بعد ذلك فى الحديث عن دخول العوامل وهى على نوعين :

(١) عامل معنوى ، فيجوز أن يكون الاسم - « مَنْ » ، أو « ما » ، أو « أى » - موصولا واسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط^(٢) .

(٢) عامل لفظى يعمل فى الجمل نحو : « كان » وأخواتها ، و « ما » الحجازية و « لا » العاملة فيتعين الوصل إلا فيما صح فيه إضمار الشأن فيجوز (الشرط)^(٣) .

ثم يفصل بعد ذلك فى العوامل التى لا تكون بعدها (الأسماء الموصولة) أدوات شرطية ، وهذه العوامل هى :

(١) أفعال المقاربة ، ولكنه يذكر أنه قيل بجواز ذلك فى « عسى » أو فيما يعاقى كـ « ظننت » فإن أعملتها فى الأول جاز وإن لم تعملها فيه فيذكر أن الظاهر من قول المبرد أنه لا يجوز (الشرط) ، وعند غيره أنه يجوز ويعلق^(٤) .

(٢) العامل فى الجملة الاسمية وهو على ثلاثة أنواع :

١ - فعل فلا يجوز دخوله^(٥) .

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٢) م . ن . ، ص . ن .

(٣) م . ن . ، ص . ن .

(٤) م . ن . ، ص . ن .

(٥) م . ن . ، ص . ن .

ب - أن يكون (حرفاً) عاملاً في الأفعال فلا يصح دخوله لأعلى (حرف الشرط) ولأعلى (اسمه) ولا إن كان موصولاً^(١) .
ج - أن يكون (حرفاً) عاملاً في الأسماء كحروف الجر . ومثله . الاسم المضاف إلى (اسم الشرط^(٢)) . وقد فصل في حروف الجر بعض التفصيل^(٣) .

ثم يتحدث بعد ذلك عن الأدوات غير العاملة وهي على النحو التالي :
(١) مشاركة (للشرط) في معناه فلا تدخل على جملة الشرط كـ « إذ » ، « ولما » ، « لو » ، « وإن »^(٤) .

(١) أبو حيان . ارتشاف الضرب ٨٠٢ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) يقول : (فإن تعلق بفعل أجنبي عن الشرط والجزاء رجعت إلى الوصل نحو : أتصدق على من يسأل ، وأدعو من يسمع فيجيب ، فإن كان المجزور في موضع خبر محذوف فمن جعل العامل فعلاً أو اسم فاعل منع الشرط ، ومن جعله نفس الخبر أجاز نحو : زيد في أي مكان تكون يكون ، أو في أي مكان تكن يكن ، وإن تعلق بالجزاء بطل الشرط نحو : بمن تمر أمر أو بفعل الشرط جاز بقاء الشرط فإن شغلت كلا من الفعلين بضمير نحو : بمن تمر به أمر به فالوصل والشرط ، لا بد لحرف الجر الداخل على اسم الشرط إذ ذاك من إضمار فعل يتعلق به التقدير بمن تمر به أمر به وإن حذفت الضمير منها تعلق بأحدهما فإن كان الفعل الذي يليه فالجزء أو بالفعل المقدر جزاء فالوصل وحذفه من هذا ضعيف . ويضعف إن اختلف نحو : بمن تمر أترك . وكحروف الجر الاسم الذي يضاف إلى اسم الشرط فإن عمل فيه الجزاء رفعت أو الشرط جزم) أبو حيان . ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٢) غير مشاركة وهي على نوعين :

أ - ما يغير لفظ ما يدخل عليه إلى لفظ آخر كالنهي فإن اعتمد على صرف جواب الشرط إلى نفسه فلا (شرط) ، وإن اعتمد على غيره فـ (الشرط) على ما كان عليه .

ب - ما لا يغير لفظ ما يدخل عليه وهو على قسمين :

(الأول) مختص . أي يدخل على جمل معينة وهو على نوعين :

(أ) مختص بالجمل الاسمية كـ « إن » وأخواتها إذا كُفّت ، و « لام الابتداء » ، و « لكن » الخفيفة و « ما » التيممية . و « أمّا » و « لولا » . والظروف المضافة إلى الجمل نحو : « إذ » ، و « إذا » الفجائية « وحيث »^(١) .

(ب) مختص بالجمل الفعلية : الظروف غير اللازمة للإضافة إذا أضيفت نحو : « حين » ، و « يوم »^(٢) .

ويقول عن المختصة بالجمل الاسمية أن الوجه أن لا تدخل على الجملة الشرطية فإن دخلت فإن الأداة الشرطية تصير موصولة وفعل الشرط صلة^(٣) . ويذكر أن المبرد أجاز دخول ذلك كله على الجملة الشرطية^(٤) ، وذكر أن سيبويه أجازها على ضعف^(٥) . فإن كان في تلك الأدوات الداخلة ما يجوز الإضمار بعده مبتدأ جاز (الشرط)^(٦) .

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ .

(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٢ - ٨١٣ .

(٣) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص . ن .

(٦) م . ن ، ص . ن .

واعتبر ما قيل عن المختص بالجمال الاسمية ساريا على المختص بالجمال الفعلية^(١).

(الثاني) غير مختص ، وهي تدخل على الجملة الشرطية وهي :

(أ) أفعال نحو : قال وسمع ، وجميع أفعال الحكاية .

(ب) حروف كحروف العطف ، وكحروف الاستفهام (الهمة وحدهما) ومثلها : « لا » غير العاملة .

(ج) « ما » التيمية وقد جوزها المبرد وأبو علي . و (ما) الحجازية إذا ألغيت بسبب « إن » .

يتبين لنا من دراسة أبي حيان للقضية ما هي عليه من كثرة في التفريعات . ولاشك أن دارس اللغة خاصة دارس قواعد اللغة سيحار أمام هذا الحشد من الجزئيات .

ولكن التبصر في القضية يقودنا إلى القول بأن كثير من تلك الجزئيات كان يمكن تفاديها ، وذلك لو سلمت الدراسة في أصولها من عيوبها الأساسية . ومن هذه العيوب الأساسية إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق . فكل الكلام الذي يتناول تردد الأدوات « من ، ما ، أي » بين الشرطية والموصولية ، إنما جاء نتيجة لإدخال عدد من الأدوات على الجملة الشرطية وتجربتها نظريا ، ولم يقم استقراء لغوي يبين لنا متى تقع الجملة الشرطية بعد الأدوات . ولو كان الدرس اللغوي منطلقا من سياق معين ، لتبين لنا أن الجملة موضوع الدرس لا يمكن

(١) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٨١٣ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

أن تحتل غير احتمال واحد وهو أن تكون جملة شرطية أو جملة غير شرطية ، بغض النظر عن الأداة الداخلة على تلك الجملة .

والعيب الثاني الاكتفاء بإدارة الحديث حول الجملة الشرطية ذات الأفعال المضارعة ، ولم يرد حديث عن الجملة الشرطية ذات الأفعال الماضية .

والعيب الثالث : هو التصور أن أداة قد تدخل على جملة فتغير تركيبها نحو : مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلُ معه .

تدخل عليها « كان » فتصبح :

كان + (مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلُ معه) < كان مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلُ معه .

وقد سوغ هذا التصور اعتبارهم « مَنْ » اسم شرط مبتدئ وما بعدها أي جملة الشرط أو جملتي الشرط والجواب معا خبرا لذلك المبتدأ ، وواضح تماما أن الجملة الشرطية من هذا النوع - أي التي أدواتها : مَنْ ، ما ، أي - لا يمكن اعتبارها جملا خبرية مثل الجملة : (محمد في الدار) ، فما يعتبر عند النحاة جملا اسمية إنما هي جمل بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر أما الجملة الشرطية فهي جملة مركبة مكونة من عبارتين شرطية وجوابية ، وليست الشرطية كالمبتدأ ولا الجوابية كالخبر . اللهم إلا من حيث الشبه العام وهو التكامل بمعنى احتياج أحدهما للآخر . أي يحتاج المبتدأ للخبر ويحتاج (الشرط) للجواب .

ونحسب أن أكثر الطرق توفيقا في دراسة هذه القضية هو استقراء اللغة لمعرفة مواقع الجملة الشرطية وتحديدتها ، ثم التنبيه إلى أن الجملة الشرطية تظل على حالها ما لم تفقد صفتها التركيبية ، ومعنى ذلك أن الأدوات التي تدخل على الجمل البسيطة لا تدخل عليها دخولها على

الجملة البسيطة . ثم التنبيه إلى المستويات الاستخدامية في اللغة ، ونعرف في أى مستوى يظهر أن الأدوات الداخلة على الجملة البسيطة قد دخلت على الجملة الشرطية ، ففي الجملة الآتية مثلا : **إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلَ مَعَهُ** لانحتاج إلى الاستثناء على القاعدة ، وإنما إلى تحديد المستوى اللغوى الذى ترد فيه والسياق المحدد والغرض من ذلك ، ولعل الدراسة التطبيقية على النصوص تبين لنا الفارق بين :

(**إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلَ مَعَهُ**) .

و (**إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ أَدْخُلَ مَعَهُ**) .

فيكون لاختفاء الضمير في الثانية غرض سياقى معين ، وورود الضمير في الأولى له غرض سياقى معين أيضا .

مُخَلِّصَةٌ عَامَّةٌ لِلْبَابِ

أولا : توسع الجملة الشرطية بدخول الفعل المضارع . والعطف
والعبارة الشرطية والمعتراضات :
أ (التوسيع بالحال والبدل :

- يتم توسيع الجملة الشرطية بإدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط
وهي على نوعين (جملة حالية) تقيد معنى جملة الشرط ببيان الحال
المصاحب للحدث ، و (جملة بدلية) تفسر جملة الشرط .
- يكون فعل الجملة الحالية مرفوعا ، أما فل الجملة البدلية
فمجزوم .

- ليس كل فعل مرفوع حالا فبعض الأفعال في جملة الشرط
يكون من جزئين الأول فعل مساعد يقع عليه الجزم والثاني فعل أساسى
مرفوع .

- إن ما يسمى بدل غلط يجب أن لا ينمط له في اللغة إذ هو ليس
من اللغة ولكنه من الكلام والكلام معرض للأخطاء والأغلاط ، أما
التركيب اللغوى فلا غلط فيه .

ب (التوسيع بالعطف :

- يتم توسيع الجملة الشرطية بالعطف على فعل الشرط ، وفعل
جواب الشرط والعبارة الجوابية المربوطة بالفعل .

- للفعل المعطوف على فعل الشرط ثلاث حالات : الجزم ،
والنصب ، والرفع . والجزم مع أدوات الشرط كلها حيث يعطف الفعل
عطف نسق ، والنصب مع « الفاء » و « الواو » و « أو » على إضمار « أن » عند

سيبويه ، وعلى الصرف عند الفراء . والرفع مع (الواو) على (الحالية) وذلك بإضمار مبتدأ بين « الواو » والفعل عند المبرد .

— للفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ثلاث أحوال الجزم مع جميع أدوات العطف ، والنصب مع « الفاء » أو « الواو » وذلك بتقدير « أن » عند سيبويه ومن تابعة ، والصرف عند الفراء ومن تابعه ، أما الرفع فمع « الواو » و « الفاء » و « ثم » وذلك على الاستثناف وقد يكون على الحالية مع « الواو » .

— للفعل المعطوف على العبارة الشرطية ذات الفاء حالتان (الرفع والجزم) عند سيبويه ، وثلاث عند الفراء والثالثة هي (النصب) ولكنها نادرة . أما الرفع وهو الجيد عند سيبويه لأن المعطوف عليه هو ما بعد « الفاء » وليس للأداة فيه عمل .

أما الجزم فعلى عطفه على محل جواب الشرط لأن الأصل أن يكون ثمة فعل مجزوم .

ج (التوسيع بالعبارة الشرطية :

— توسع الجملة الشرطية بأن يلى العبارة الشرطية عبارة شرطية أخرى سواء أكانت معطوفة أم غير معطوفة .

— تحدد أداة العطف الغرض من عطف العبارة الثانية .

— اختلف في جواب الجملة الشرطية في حالة توالى العبارات الشرطية بلا عطف . وقلنا إن تنعيم الجملة هو الفيصل في حالة اللغة المنطوقة . وانتهينا إلى أن الدلالة هي التي تحدد أركان الجملة ، فقد تعدد العبارات الشرطية والجواب لها واحد . وقد تكون العبارة الثانية قيما على العبارة الأولى .

د (التوسيع بالمعترضات :

— وتوسع الجملة الشرطية بإدخال بعض الجمل التي تعترض بين ركني الجملة ، ولا أثر لها في إعرابها ، وإنما تتدخل في توجيه الدلالة .

— يوسع بالنداء والقسم ، والدعاء ، والجملة الاسمية .

ثانيا : تقع الجملة الشرطية خبرا ، وصفة ، وصلة .

ثالثا : اختلف في دخول همزة الاستفهام على الجملة الشرطية فاعتبر سيبويه أنها داخلة على الجملة كلها وذهب يونس إلى أنها داخلة على الجواب ، وسبب الخلاف اختلاف القضية ، فسيبويه يتحدث عن الجملة الشرطية ، ويونس عن الجملة الاستفهامية المشروطة .

رابعا : جعل (الجواب) للقسم أو للعبارة الشرطية حسب تقدم أحدهما أمر غير مقنع .

ولابد من النظر إلى قضيتين مهمتين : أن الجملة الشرطية قد تؤكد بالقسم ، وأن الجملة الخبرية المؤكدة بالقسم قد تقيد بالعبارة الشرطية . فإذا كانت الجملة هي الجملة الشرطية فالجواب للعبارة الشرطية بصرف النظر عن موقع القسم . ويتحكم في موقع القسم لحظة التنبيه الذهنية للحاجة إلى التأكيد .

خامسا : ثمة أدوات تدخل على بعض صور الجملة الشرطية فتبقى على حالها ، وتدخل عليها حروف الجر لأنها جزء منها . وتدخل عليها بعض الأدوات العاملة وغير العاملة فتحولها إلى جملة بسيطة لأنها أدوات لا تدخل إلا على الجمل البسيطة .

الختام

بعد هذا الاستعراض الطويل لدراسة الجملة الشرطية في النحو العربي دراسة شملت طبيعتها ومصطلحاتها وعناصرها وقضاياها التركيبية والسياقية ، بعد هذا كله نأثي إلى إجمال أهم النتائج .

(١) ظهر من التمهيد أن مصادر الجملة الشرطية ألفت حسب مناهج تنطلق من نظرية العامل في النحو العربي ، فوجدنا أن بعضها ألحق دراسة الجملة الشرطية بدراسة الفعل المجزوم أو جوازم الفعل ، وبعضها ألفت من أجل تطبيق نظرية العامل على النصوص وبعضها ألفت لدراسة العوامل والأدوات .

(٢) درست في الباب الأول قضيتان طبيعة الجملة الشرطية ، ومصطلحاتها . وانتهى البحث في الأولى إلى أن هناك ازدواجية في النظرة إلى طبيعة الجملة الشرطية ؛ حيث نظر إليها على أنها جملة مركبة ، واعتبرت مؤلفة من جملتين . وأرجعنا هذا إلى الضيق والسطحية في مفهوم الجملة ، وتمثل الضيق في وقوفهم في تصنيفهم للجمال عند الجملة البسيطة ، والسطحية في اعتمادهم تكون الجملة من مسند ومسند إليه من حيث المبنى ، مهملين ما ينضم إليها من أدوات قد تفقدها استقلالها وتكون معها (عبارة) ذات معنى جزئي .

أما المصطلحات فإنه قد اتصف استخدامها بالاضطراب . وتمثل هذا في تعدد المصطلحات المطلقة على مدلول واحد ، حتى تكون من ذلك مجموعات من المصطلحات ، دون أن يكون لهذا التعدد غرض واضح . ويقابله تعدد في مدلولات المصطلح الواحد . وأرجعنا أسباب التعدد

إلى اعتماد المؤلف على فهم القارئ للسياق، وإلى اختلاف الاستخدام من نحوى إلى آخر، وإلى أن النحاة يرث بعضهم من بعض الأفكار والمصطلحات فيستخدم الجديد مع القديم. وذكرنا الضوابط السياقية التي تحدد دلالة ما للمصطلح ذى الدلالات المتعددة. وتمثل الاضطراب أيضا بتغير مدلول بعض المصطلحات مع الزمن، وفي غياب التناسق الداخلى فى المصطلحات، وفي الاستخدام الملبس للمصطلحات.

(٣) ذكرنا فى بداية الباب الثانى أن دراسة قضايا الجملة الشرطية تنطلق من رد جميع صورها إلى صورة أساسية هى :

(إن + مضارع مجزى + فاعل + مضارع مجزوم + فاعل)

ودرس فى الفصل الأول أول عناصر الجملة الشرطية وهو الأداة فبينت ماهيتها وهى أنها لا تكون موصولة، ودرست على المستوى الصرفى فانتهى إلى أنهم قسموها إلى حروف وأسماء وأن ذلك أدخلهم فى مناقشات ومقولات لا طائل تحتها ولكن التقسيم اقتضاها، من ذلك الخلاف حول اسمية وحرفية بعض الأدوات، ومحاولة تطبيق خصائص الاسم على الأدوات الاسمية، وأكثر هذه القضايا خطرا هى إعراب الأدوات وقد بينا رأينا وهو أن الأداة يجب أن ينظر إليها من خلال وظيفتها التى تؤديها فى الجملة، وأن لا ندخل تحت معايير الأسماء أو الحروف لأن الأدوات تختلف عن الأسماء.

أما عن دخول « ما » على بعض الأدوات فقد ذكرنا تفسيرات النحاة فى ذلك وقلنا إنها ليست مقنعة، وذكرنا خلافهم فى تحديد ما اتصل به وما لا اتصل به، وقلنا إن ذلك ليس محلا للخلاف لأنه قضية استخدام لا يكشفها غير الاستقراء.

وفى قضية العمل النحوى رأينا أنهم قسموا الأدوات إلى جازم وغير جازم، وذكرنا المراحل التى مر بها التقسيم.

وفى قضية الجانب الدلالى تناولنا خصائص الأداة الدلالية حيث رأينا أنها تمتاز بالدلالة على العموم وبأنها مبهمه ثم حاولنا التعرف على مفهوم (معنى الشرط) الذى توصف به بعض الأدوات وانتهينا إلى أنه التعليق الشرطى كما بينه الرضى. ثم درسنا بعد ذلك « أمّا » التى وجدنا أن (معنى الشرط) لا يكون فيها.

وفى الفصل الثانى درس العنصران الثانى والثالث وهما جملة الشرط وجملة جواب الشرط. ودرسنا قضيتين متكاملتين الأولى عن المكونات الشكلية أى صور الأفعال التى ترد فى الجملة الشرطية، وبيننا أن القضية بدأت عند سيبويه بملاحظة التغير الإعرابى وكانت أحكام سيبويه تتصف بالمرونة، ولكن القضية جمدت عند النحاة المتأخرين حيث اكتفوا برصد الصور دون مناقشة لأفكار سيبويه، ويكاد لا يكون هناك خلاف فى القضايا المعيارية ولكن ثمة خلافاً فى القضايا التفسيرية، ولكن القضية تحتاج إلى ربط للأشكال المختلفة بدلالاتها المعنوية والزمنية. أما القضية الثانية فهى قضية الزمن ومهدنا لها بكلام عن الزمن فى العربية وظهر أن دراسته كانت بسيطة جداً وذكرنا المحاولات التى بذلت فى البحث عن نظرية للزمن، ثم بحثنا قضية الزمن فى الجملة وقدمنا جهود ابن القيم فيها الذى انتهى إلى تقسيم التعليق إلى نوعين: وعدى لا بد لزمه أن يكون مستقبلا، وخبرى لا يجب أن يكون مستقبلا، بل ماضيا. ولا تزال قضية الزمن بحاجة إلى دراسة موسعة وعميقة.

(٤) وخصص الباب الثالث لدراسة القضايا التركيبية فدرست قضية الربط فبيننا أشكاله وتبين لنا أن كثيراً من النقاش يدور حول معيارية الربط دون الالتفات إلى قضية الدلالة في ذلك ، وذكرنا أن الخلاف بين سيبويه والمبرد حول حذف الفاء كان خلافاً تفسيرياً ولا خطر منه إلا حينما نقل إلى المعيارية ؛ فجعلت بعض الشواهد موضوع الخلاف أساساً للتقعيد . وانتهينا إلى أن الجمود عند الجانب الشكلي دون الدلالة خلق بعض الاضطراب في فهم بعض التراكيب ومثلنا لذلك . ومن قضايا التركيب الرتبة فبيننا أن معظم قضايا التقديم والتأخير إنما هو فاجم عن مقولات مستنتجة من صورة الجملة الشرطية الأساسية ، وهذه المقولات هي : وجوب تصدر الأداة وولاية الفعل لها إلى جانب مقولات أخرى كوجوب تأخر الفاعل عن فعله ، وأن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ . وانتهينا في مسألة وقوع الاسم بين الأداة والفعل إلى ترجيح قول الكوفيين بأنه الفاعل للفعل بعده ، محتجين بأن الأداة يليها الجملة الفعلية لا الفعل وأن الاسم في هذا الموضع لا يمكن أن يكون مبتدأ ، وصححنا ما ينسب إلى الأخفش من القول بإعرابه مبتدأ وبيننا أنه على رأي البصريين . وأما في حالة توسط الأداة فبيننا أن الخلاف بين البصريين والكوفيين نجم عن أن كلا منهما يتكلم عن تركيب مختلف ، فالبصريون يتكلمون عن تركيب الجملة الشرطية (الوعدية) ، والكوفيون يتكلمون عن الجملة الخبرية المشروطة أي المقيدة .

ومن القضايا أيضاً الحذف فبيننا فيه ألوان الحذف التي يذكرها النحاة ، وناقشناها ؛ فبيننا أن حذف الأداة وحدها أمر لا ينسجم مع طبيعة اللغة . أما حذف فعل الشرط فإنما قال به البصريون لرأب صدع مقولتهم إنه لا يلي الأداة الشرطية إلا فعل . أما القول بحذف جملة الشرط بعد

« وإلا » فإننا نتردد في قبوله لأن التخريج لا يلائم المعنى وقلنا إن « وإلا » أداة قائمة بذاتها وظيفتها التهديد لا (الشرط) . أما حذف العبارة الشرطية فبحث في قضية أجوبة التراكيب الطلبية . وأرجع الحذف في العبارة الجوابية عندهم إلى حالتين كون (الجواب) معروفاً ، ووجود كلام متضمن لمعناه وبيننا أن الحالة الثانية لا ضرورة للقول بها ولا سند لها . والذي دعاهم إلى القول بها تسويغ القواعد النحوية لا الوصف اللغوي ، فقد ترد العبارة الشرطية وليس بعدها (جواب) كما في حالة توسط الأداة و ورودها بعد ماسميناه « واو الرغم » ، و ورودها بعد « أمّا » ، فرغم أنه لا حاجة للعبارة الجوابية في هذه المواضع يقولون بحذفها .

وآخر قضايا هذا الباب قضية أجوبة التراكيب الطلبية . وبيننا الخلاف بين سيبويه وغيره من النحاة وقلنا إنه لا خلاف هناك وإنما اختلاف ؛ فكل من الفريقين يتكلم عن تركيب يختلف عن التركيب الذي يتكلم عنه الآخر ، فسيبويه يتكلم عن تركيب شرطى مكون من عبارتين عبارة أمرية وعبارة جوابية ، والنحاة يتكلمون عن تركيب مكون من جملتين الأولى جملة أمرية والثانية جملة شرطية محذوف منها عبارتها الشرطية لأن تجاوزها مع سابقتها جعلها معروفة فالجملة الشرطية جاءت لتقوم بدور الحث على تنفيذ الطلب سواء بالترهيب أو الترغيب ، وبيننا كيف أن سيبويه موفق في رد المثال (لاتدن من الأسد يأكلك) والنحاة غير موفقين . وذكرنا أن التنغيم له دور في إعطاء الجملة دلالاتها .

(٥) وفي الباب الرابع درسنا في فصلين قضايا الجملة السياقية فدرسنا في الفصل الأول بعض القضايا التي تناولها النحاة بشكل متفرق لا رابطة بينها وضعناها تحت عنوان توسيع الجملة لأنها كلها تمثل (م - ٣١ الجملة الشرطية)

نوعاً من التوسيع للجملة ؛ حيث تدخل بعض العناصر الثانوية للجملة .
وذكرنا أنواع التوسيع وهى : التوسيع بالحال والبدل ، والتوسيع بالعطف ، التوسيع بالعبارة الشرطية ، التوسيع بالمعترضات .

أما الفصل الثانى فتناول قضايا الجملة الشرطية فى سياق الجملة العربية ، فدرسنا علاقة الجملة الشرطية بالاستفهام ، وعرضنا للخلاف الذى بين سيبويه ويونس وبيننا أن ذلك اختلاف وليس خلافاً ، لاختلاف موضوع القضية ؛ فسبويه يتكلم على الجملة الشرطية ، ويونس يتكلم على الاستفهام المقيد بالعبارة الشرطية . ودرسنا علاقة الجملة الشرطية بالقسم وبيننا أنه توكيد للجملة ، وبيننا أن كثيراً من النقاش حوله غير مثمر ذلك أنهم أهملوا جانب التنعيم ، والقول بأن (الجواب) للسابق منهما غير مقنع ، وحاولنا تلمس الفروق بين التراكيب المختلفة وأحصينا الحالات التى ذكرها النحاة ، وناقشناها جميعاً ، وبيننا أننا أمام مجموعتين من الجمل ، جمل شرطية مؤكدة بالقسم ، وجمل خبرية مؤكدة بالقسم ومقيدة بالعبارة الشرطية . وقلنا إن موقع القسم يختلف إذا أكدت به الجملة الشرطية تبعاً للحظة التنبيه الذهنية إلى الحاجة للتأكيد ، فقد يسبق وقد يتوسط وقد يتأخر .

ثم إن الجملة الشرطية قد تدخل عليها جملة من الأدوات بعضها عامل وبعضها غير عامل ، وتختلف فى أثرها على بعض صور الجملة الشرطية حيث يذهب النحاة إلى أن الجمل التى أدواتها « مَنْ ، ما ، أى » قد تتحول بعد بعض الأدوات من التركيب إلى البساطة وتصير هذه الأدوات أسماءً موصولة . وقد تعقد بحث هذه القضية وثشابك كما بينا ذلك عند أبى حيان وانتهينا إلى القول بأن كثيراً من جزئيات القضية كان يمكن تفاديه لو سلمت الدراسة من عيوبها الأساسية وهى : إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق ، إذ لو كانت

منطلقة من السياق لتبين أن الجملة لا تحتل غير تركيب واحد بغض النظر عن الأدوات الداخلة عليها .

- الاكتفاء بإدارة الكلام حول الجملة الشرطية ذات الفعل المضارع .
- التصور بأن أداة قد تدخل على جملة مركبة فتغير تركيبها .
- ثم قلنا إنه ينبغى معرفة مواقع الجملة الشرطية التى تقعها فى السياق اللغوى وتحديداتها . وأن الأدوات التى تدخل على الجمل البسيطة لا تدخل على الجملة الشرطية دخولها على البسيطة ، وينبغى تحديد المستويات اللغوية التى تدخل فيها أدوات الجمل البسيطة على الجملة الشرطية وتحديد الأغراض التى تؤدى بها .

ولم يبق لنا الآن إلا القول إن رقعة دراسة التركيب الشرطى يجب أن تتسع ، وتشمل الآتى :

١ - بيان وسائل الاشتراط :

- (أ) الاشتراط بالكلمات مثل : (على شرط أن) (بشرط أن) .
- (ب) الاشتراط بأدوات : مثل (عَلَى) على نحو ما فى قوله تعالى (عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجَ) [القصص ٢٧] .
- (ج) الاشتراط بالعبارة الشرطية على نحو ما فى الجملة الشرطية .
- (د) الاشتراط بالتراكيب الإنشائية .

٢ - بيان الاستخدامات المختلفة للعبارة الشرطية :

- (أ) يشترط بها فى الجملة الشرطية : إن يدخل عمروً يحدّ زيداً .
- (ب) تقيد بها الجملة الأساسية : سيسافر محمد إن أدرك القطار .
- (ج) تأتى بعد « واو الرغم » : أعطه درهما وإن أساء إليك .

أداة الشرط :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن يعيش	شرح المفصل	١١ - ١٠/٩
الشلوبى	التوطئة	١٤٨
ابن عصفور	المقرب	٢٧٢/١
ابن مالك	التسهيل	٢٣٨ - ١٥٣
الرضى	شرح الكافية	١١٠ - ٩٧/١
الماتى	رصف المبانى	٢٦٣ - ٢٦٤ - ٣٩٢ - ٣٩٥
أبو حيان	ارتشاف الضرب	١٠٧ - ٩٨
المرادى	الجنى الدانى	٨١١ - ٨١٦ - ٨١٨ - ١١٥٦
ابن هشام	شرح الألفية	٥٢٢ - ٦٧
	مغنى اللبيب	٢٨٥ - ٢٨٤ - ٢٥٥/٤
	شرح قطر الندى	٣٤٧ - ٣٠٩ - ٩٢ - ٦٣/١
	شرح شذور الذهب	٤٣١ - ٤٥٠
	شرح الألفية	٩٢
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٣٥٠ - ٣٤٤
الزركشى	البرهان	٧٠/٤
السيوطى	مع الهوامع	٣٣٠/٢
		٣٥٧/٢ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٧٠
		١٢٧/٤
		١٠٩/١
		٦٧ - ٦٤ - ٦١/٢

يتضمن معجم المصطلحات
كل المصطلحات الخاصة
بالجملة الشرطية ومكوناتها
في التراث النحوى
العربى ، وقد رُتبت
مواضع ورود كل
مصطلح ترتيباً تاريخياً .

الأداة الشرطية :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيوطى	مع الهوامع	٦٤/٢

اسم شرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٢٨٠/١
السيرافي	شرح الكتاب	٢٤٩/٢
العكبري	البيان	٥٩٠/١
الشلوبيني	التوطئة	١٤٩
ابن عصفور	المقرب	٢٧٨-٨٥/١
السيوطي	مع المعاني	١١٣-١١٠-١٠٩-٩٦/١
		٦٤/٢

أسماء الشرط الظرفية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	٩٩/٢

الأسماء التي يجازى بها

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	٧٩-٧١-٦٩/٢
ابن السراج	أصول النحو	١٦٧-١٧٢/٢
الزجاجي	الإيضاح	١٤٠
الرماني	شرح الكتاب	١٥٤

اسم المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافي	شرح كتاب سيبويه	٢٣٢/٣

أدوات الشرط :

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	١٤٢/١
العكبري	البيان	٣٣٨-١١٤
ابن يعيش	شرح المفصل	٤٣-٤٢/٧
ابن عصفور	المقرب	٨٨/١
ابن مالك	التسهيل	٢٣٦-٢٣٥
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٩-٨١١-٨١٢-٧١٥-٨١٦
		٨١٨
المسرادي	شرح الألفية	٢٤٩/٤
ابن هشام	معنى اللبيب	٣٧١/١
		٥١٩/٢

أسماء الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	٢٩٥/١
ابن يعيش	شرح المفصل	٢٣٦/٢
الرضي	شرح الكافية	٧/٩
		١١٥-١٠٢-١٠١-١٢/١
		٣٩٢-٣٩١-٢٥٤-١٠٩-٩٣/٢
ابن عصفور	المقرب	٢٧٧/١
أبو حيان	ارتشاف الضرب	١١٠٩-٨٠٦-٨٠٤
المرادي	الجنى الداني	٦٠٩-٧٠
ابن هشام	معنى اللبيب	٣٣٢/١
		٥١٩/٢
الرضي	شرح الكافية	٢٥١/٢
المسائي	رصف المبادئ	٢٩٠-١٠٤
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٨-٨١٣-٨٠٦-٨٠٥-٨٠٢
المرادي	الجنى الداني	٣٦٧-٢٨٣-٢٠٨
	شرح الألفية	٢٦٠-٢٥٤-٢٤٣-٢٣٩-٢٣٥/٤
ابن هشام	معنى اللبيب	٢٢٥/١
الزركشي	البرهان	٣٥٩-٣٥٧/٢
السيوطي	مع المعاني	٩٥/١
		٥٩-٥٨-٥٧/٢

ج

الجزء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيويه	الكتاب	١٤٠-١٣٥-١٠٠-٩٩/١
		٨٢-٧٩-٦٨-٦٠-٥٩-٥٦/٣
		٩٣-٩٢-٩١-٩٠-٨٤-٨٣
		١٠٢-١٠١-٩٧-٩٥-٩٤
الفراء	معاني القرآن	١٦٠-٨٧-٨٦-٨٥-٦٥-٥٨/١
		١٨٠-١٧٩-١٧٨-١٦٢-١٦١
		٢٣٦-٢٣٣-٢٢٥-٢٠٦-١٨٤
		٣٠٦-٣٠٠-٢٩٧-٢٧٤-٢٤٢
		٤٧٥-٤٢٢-٤١٤-٤١١
		١٠٤-١٠٣-٥٢-٤١-٦/٢
		١٨٧-١٧٩-١٧٨-١٦٢-١٠٥
		٢٥٨-٢٤١-٢٣٤-٢١٨-٢٠٢
		٣٧٤-٣٤٥-٢٧٦-٢٧٣-٢٦٣
		١٨٩-١٣٠-٧٩-٦١-٤٥/٣
		٢١٩-٢١٤-١٩٥-١٩٠
المبرد	المقتضب	٤٩-٤٨/١
		٦٠-٥٩-٥٣-٥٠-٤٧-٤٦/٢
		٧٤-٧١-٦٨-٦٧-٦٦-٦١
		٣٦٢-٢٩٦-٨٢-٧٩-٧٥
		١٧٧-٦٣/٣
		٢١٨-١٧٧-١٧٤-١٧٣/٤
		٢٨٩-٢٧٧/١
		٢٦٥/٢
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٣٦٤-٣٥٥-٢١٠-١٦٤-٨٦/١
		٤٨٨-٤٨٧-٤٤٥-٣٩٣
		٣٩١-٣٦٩-٢٧٨-١٢٧-٨٥/٢
		٤٧٧-٤٠٨
ابن السراج	أصول النحو	١٦٨-١٦٧-١٦٦-١٦٥-١٦٤/٢
		١٨٨-١٨٧-١٨٦-١٧٢-١٧١
		١٩٥-١٩٢-١٩١-١٩٠-١٨٩

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاجي	الجميل	١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٢
		٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢١٥
		٢٢٠-٢٤٥-٢٦٣-٢٧٥-٢٨٣
		٣٦٣-٣٤٠-٢٨٤
		٣١٠-٢٢٢-٢٢١-٢١٩-٢١٧
		٣٤٢-٣٣٢-٣١٢-٣١١
		١٦٠-١١٧
	اللامات	١٤٠
	الإيضاح	
النحاس	إعراب القرآن	١٠٨٦-٨٦١-١٣٧-١٣٢
السيرافي	شرح كتاب سيويه	٢٠٧-٧٨-٧٧/١
		٢٢٩-٢٢٨-١٩٢/٣
		٤/٤
الفارسي	الإيضاح المفيد	٣١٩-٢٦٣-٥٥-٥٣-٤٧
		٣٢١-٣٢٠
	الحجة	٣٦-٣٥-٣٤-٣٣-٣٢-٣١
		٢٠٤-٢٠٣
		٣٠١-٢٠٥-١٣٣
الزبيدي	الواضح في علم العربية	١٥٩-١٥٨-١٥٧-١٥٦-١٥٣
الرماني	معاني الحروف	١٦٣-١٦٠
	شرح كتاب سيويه	١٣٠-١٢٩-١٢٨-١٢٧-٩٨/٣
		١٣٧-١٣٦-١٣٥-١٣٤-١٣٣
		١٤٢-١٤١-١٤٠-١٣٩-١٣٨
		١٥٠-١٤٨-١٤٥-١٤٤-١٤٣
		١٦١-١٥٩-١٥٤-١٥٣
		٢٦٥-٢٥٤/١
		١٨٣-١٧٤
ابن جني	سر صناعة الإعراب	٧١-٥٠-٤٩-٤٨-٤٦-٣٢
ابن فارس	الصاحي	١٠٨-١٠٦-١٠٥-١٠٤-١٠٠
المروى	الأزهيّة	٢١١-٢٠٩-١٥٧-١٥٦-١٥١
		٢٥٦-٢٥٢-٢٥٠-٢١٣-٢١٢
		٢٥٧
القيسي	مشكل إعراب القرآن	٣٩٦-١٦٧/٢
المجرجاني	المقتصد	٢٦٦-٢٦٥-٢٦٣-٢٥٨-٢٥٤

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
المالقي	رصف المبانى	٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٩٠ ٢٩١ - ٣٩٧
أبو حيان المرادى	ارتشاف القرب الجنى الدانى	٥٩ - ٦٠ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٧ ٣٨٥ ٨٠٢ - ٨٠٥ - ٨١٢ - ٨١٥ ٧٣ - ٢٦١ - ٣٦٤ - ٣٦٩ - ٦١٢
ابن هشام	شرح الألفية	٢٤٣/٤ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٨ - ٢٤٩ ٢٥٥ - ٢٥٩ ١٠١/١ ٧٢٤/٢
ابن عقيل الزركشى	شرح قطر الندى شرح شذور الذهب أوضح المسالك	٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٥١ ٤٠/٤ ٣١٩ ، ٣١٥ ، ٣١٣/٢
السيوطى	شرح ابن عقيل البرهان	٣٥٢/٢ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ ٣٥٩ - ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ ٣٧١ - ٣٧٣ ١٠١/١ - ١٠٢ - ١٠٩ ٥٨/٢ - ٦٣

جزاء الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الجرجاني	المقتصد	١٠٤٠
الرضى	شرح الكافية	١٠٣/١
ابن هشام	شرح قطر الندى	٨٠
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٣١٨/٢
الزركشى	البرهان	٣٦٥/٢

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزخشرى ابن الشجرى	المفصل الأمالى الشجرية	٢٦٧ - ٢٦٨ - ٨٠١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٧ ١٠٣٨ - ١٠٤٠ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ ١٠٥٧ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦٢ ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ ١٠٩٧ ١٤٦ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ ٢١/١ - ٢٢ - ٤٦ - ٧٧ - ٢٤١ ٢٤٦ - ٢٥٦ - ٢٧٨ - ٢٨٨ - ٢٨٩ ٣٧٣ ٢٢٦/٢ - ٢٦٥ - ٣١٠
ابن الخشاب	المراجيل	٢١٣ - ٢١٥ - ٢١٧ - ٢١٩ - ٢٢٠ ٢٢١ - ٢٢٢
الأنبارى	البيان	١٨٣/١ - ١٨٦ - ٢٣٤ - ٣٠٧ ٢٤/٢ - ١٣١ - ١٧٧ - ٢٢٠ - ٢٧١ ٣٤٩ - ٤٤٠
المكبرى	الإنصاف التبيان	٦٢٣/٢ - ٦٢٧ - ٦٤٤ - ٦٤٥ ٢٤٨/١ - ٢٥٣ ٧٠٤/٢ - ٨١٧
ابن يعين	شرح المفصل	٨٨/١ ٣٨/٢ - ١٣١ - ١٣٢ ٥٢/٣ - ١٤٥
الشلوبينى ابن مالك الرضى	التوطئة التبصيل شرح الكافية	١٠/٤ - ٢١ - ٩٢ - ٩٦ - ٩٨ - ١٠٥ ٤١/٧ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٨ - ٥٠ ٥٣ - ٥٥ - ٥٨ - ٨٧ ٩٦/٨ - ١١٥ - ١٥٧ ٢/٩ - ٣ - ٧ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ ٢٢ - ٩٣ - ٩٦ ٢٣٦ ٢٣٦ - ٢٣٤ ١٢/١ - ٨٢ - ٩٠ - ١٠٢ - ١١٠ ٩٩/٢ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ ١١٤ - ١١٦ - ١١٧ - ٢٤٥ - ٢٤٧ ٢٥٠ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٦

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضى	شرح الكافية	٢٥٧/٢ - ٣٩٢ - ٣٩٣ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٠ .
المراذى	الجنى الدانى	١٨٧ .
ابن هشام	معنى اللبيب	٣٠٤/١ .
		٤٢١/٢ .
الزركشى	البرهان	٣٦٨/٢ .
السيوطى	مع المعامع	٦٢/٢ .

جملة الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيويه	٢٨٤/٣ .
الرضى	شرح الكافية	٢٥٥/٢ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٢ - ٨٠٧ .
المراذى	شرح الألفية	٢٨٤/٤ .
ابن هشام	معنى اللبيب	٢٢٦ - ٢٢٢/١ .
		٤١٩ - ٤٥٣ - ٤٧٥ - ٦٣٥ -
		٧٢١ - ٧٢٠ - ٧١٩ .
	شرح شذور الذهب	٣٤٤ - ٣٤٢ .
السيوطى	مع المعامع	٦٨/٢ .

جملة الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجرى	الأمانى الشجرية	٢٢/١ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٧ - ٣٤٨ .

جزاء وجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الفراء	معانى القرآن	٥٢/٢ .
السيوطى	مع المعامع	٥٨/٢ .

جملة الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٢ - ٨٠٦ .
ابن هشام	معنى اللبيب	٤٧٥/٢ .

جملة جواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافى	شرح كتاب سيويه	٢٤٤/٣ .
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٧ .
ابن هشام	معنى اللبيب	٢٢٢/١ .
		٤١٩ - ٤٥٣ - ٧٢٠ .

الجملة الشرطية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحبة	٢٥٢/١ .
الزحشرى	المفصل	٢٤ .
الأنبارى	البيان	٣٧٥/٢ .
ابن يعش	شرح المفصل	٨٨ - ٨٩ - ٩١ .
		١٤٤/٨ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	١/ ٨٦ - ١١٤ - ١٦٤ - ١٧٥ - ٢٠٥ - ٢٠٨ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٨٠ - ٣٥٢ - ٣٦٤ - ٣٩٣ - ٤٥٨ - ٤٧٢
ابن السراج	أصول النحو	٢/ ٩٠ - ٢٧٨ - ٢٩٩ - ٣٩١ - ١٦٤ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٨٣ - ١٨٧ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ - ٢٤٥ - ٢٦٣
الزجاجي	الجميل	٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩
النحاس	إعراب القرآن	١٣٦ - ٢١ - ٢٩ - ٣٢ - ٣٧ - ٤١ - ٥٣ - ٥٦ - ٦٢ - ٦٤ - ٦٩ - ٧٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٦ - ٨٧ - ٩٠ - ٩١ - ١١٠ - ١١٥ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٤١ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٦٥ - ١٦٩ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٩ - ١٨٦ - ١٩١ - ١٩٧ - ٢٠٧ - ٢١٤ - ٢٢٠ - ٢٢٧ - ٢٣٢ - ٢٤١ - ٢٤٤ - ٢٥١ - ٢٦٣ - ٢٦٩ - ٢٧٨ - ٢٨٦ - ٢٩٣ - ٣٠٣ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٤٤ - ٣٤٨ - ٣٥١ - ٣٥٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٨٦ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٣ - ٤٠٨ - ٤١٤ - ٤٢٧ - ٤٥٨ - ٤٦٦ - ٤٧١ - ٤٨١ - ٥٢٣ - ٥٧٧ - ٥٧٩ - ٦٤٤ - ٦٨٠ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٧٢٠ - ٧٢٨ - ٧٤١ - ٧٥٢ - ٧٩٨ - ٧٦٩ - ٨٨٥ - ٩٧٥ - ٩٩٤ - ١٠١٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٧ - ١٠٣٩ - ١٠٤١ - ١٠٨٦ - ١١٢٥ - ١١٤٠ - ١١٩٤ - ١٢١٤ - ١٢١٩ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٨٨ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٣٥ - ١٣٣٨ - ١٣٥٧ - ١٣٩٦ - ١٤٠٣ - ١٤١٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٨

جملة الشرط والجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
المكبري	التبيان	١/ ٢٩٦
ابن عصفور	المقرب	١/ ٢٧٦
الزركشي	البرهان	٢/ ٣٦٦

جملة المخازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزركشي	البرهان	٢/ ٣٥٢

الجواب

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١/ ٩٩ - ١٣٤
الفراء	معاني القرآن	٣/ ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٦٨/ ١ - ٦٩ - ٨٤ - ٨٦ - ٩٢ - ٩٧ - ١٠٧ - ١٤٣ - ١٦٠ - ١٧٩ - ١٨٤ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٣٦ - ٢٣٨ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٤٤ - ٣٨٦ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٧٥
الأخفش المبرد	معاني القرآن المقتضب	٢/ ٦ - ٧ - ٦٣ - ٧٧ - ١١٦ - ١١٧ - ١٣٠ - ١٤٥ - ٢٤١ - ٢٤٧ - ٢٦٢ - ٢٧٦ - ٣٠١ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٧٠ - ٤٢٢ - ٩/ ٦١ - ٧٩ - ١٣٠ - ١٦٨ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥٣
		٢٠٦ - ٥٥/ ٢ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٦ - ٧/ ٣ - ١٧٨ - ١٧٧ - ٢٨٦/ ١
	الكمال	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الخشاب الأنباري	المرتجل البيان	٢٣٤ - ٢٨٩ - ٢٨٨ - ٢٤٦ - ٢٤٠ - ٢٩٠ ٣٥٦ - ٣٥٥ - ٣٥٤ - ٣٣٢ - ٢٩٠ ٣٧٣ - ٣٥٨ - ٣٥٧ ٢١٩ - ٢١٨ - ٢١٦ ٥٦/١ - ١١٦ - ٨٨ - ٦٦ - ٦٢ - ١٣٤ ٢٦٣ - ٢١٠ - ١٨٣ - ١٣٦ - ١٣٤ ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٩٦ - ٣٠٢ - ٣٠٨ ٣١٨ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٨٥ - ٤٠٢ ٢٥/٢ - ١٢٠ - ١٠٩ - ١٠٨ - ٩٥ - ١٦٦ ٢٢٣ - ٢٢٨ - ١٨٨ - ١٦٨ - ٢٥١ ٢٦٨ - ٢٧٧ - ٣٣٨ - ٣٥٠ ٣٥٢ - ٣٧٦ - ٣٧٨ - ٣٩٤ - ٤١٩ ٤٣٦ - ٤٣٨ - ٤٥٢ - ٤٨٧ - ٥٠٣ ٥٠٨ - ٥٢٠ - ٥٣٠ ٦٠٩/٢ - ٦٢٨ - ٦٢١ - ٦٣٠ - ٦٣٧ ٧٠/١ - ٧٦ - ٨٢ - ٩٣ - ٩٧ - ١١٤ ١٢٥ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٤٦ ١٥١ - ٢٢٩ - ٢٧٢ - ٢٨١ - ٢٩٦ ٣٠٧ - ٣٢١ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٣١ ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٣٧٤ - ٣٩٩ - ٤١١ ٤٦٤ - ٤٩٤ - ٥٣٨ - ٥٤٦ ٦٩٦/٢ - ٦٩٧ - ٧٣٩ - ٧٤٤ ٧٥٤ - ٧٥٨ - ٨٠٧ - ٨١٦ - ٨٨٠ ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٦٢ - ١٠٢٩ - ١٠٥٨ ١٠٥٩ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٧ ١١٧٣ - ١٢٠٦ - ١٢١٦ - ١٢٦٢ ١٢٧٨ - ١٢٨٦ ٩٨/٤ - ١٠٥ ٤٢/٧ - ٤٨ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ ٩٥/٨ - ٩٦ - ١٥٧ - ١٥٨ ٣/٩ - ٧ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٣ ١٤ - ٢٢ - ٩٣
ابن يعيش	شرح المفصل	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافي	شرح الكتاب	١٤٦١ - ١٥١٧ - ١٥٣٣ ٧٥/١ - ٢٠٦ ٢٢٩/٣ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٣ ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤ ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٥٠ ٢٥١ - ٢٥٣ ٣/٤ - ٥ - ١١ ٨٥ - ٩٦ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٣٣ ١٧٧ ٤٦ - ٥٥ - ١٠١ - ١٥٤ - ١٥٦ ١٦٠ ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٤ ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٣ ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ ١٢٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ ١٥٤ - ١٥٥ ٢٥٦/١ - ٢٥٧ - ٢٦٠ - ٢٦٥ - ٢٧٦ ٢٨٣/١ - ٣١٢ ٢٨٧/٢ - ٣٨٨ - ٣٨٩ ١٣٩ - ١٦٣ ٤٩ - ٥٠ - ١٠٠ - ١٥٣ - ٢١١ - ٢١٢ ٢٩/١ - ٣٩ - ٥٣ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ ٧١ - ٧٨ - ٨٠ - ٨٤ - ١١٨ - ١٣٥ ١٥١ - ١٨٧ - ١٩٨ - ٢١٩ - ٢٣٧ ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٤٢٧ ٤٥١ ١٤/٢ - ١٥ - ٨٨ - ٩١ - ١٥٦ ٢٧٨ - ٢٨١ - ٣٥٤ - ٣٨٥ - ٣٩٦ ٤١٦ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٦٥ ٢٥٠/١ - ٢٥٢ ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٨٠١ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ ١٠٤٤ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٣٢٢ - ٣٢٣ ٢١/١ - ٢٢ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٤
الزبيدي	الواضح في علم العربية	
الرماني	معاني الحروف	
	شرح كتاب سيويو	
ابن جني	سر صناعة الإعراب الخصائص	
ابن فارس المعري القيسي	الصاحي الأزهية مشكل إعراب القرآن	
ابن بابشاذ الجرجاني	شرح المقدمة المحبة المقتصد	
الزحشرى ابن الشجري	المفصل الأمالي الشجرية	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الشلوبيني ابن عصفور ابن مالك	التوطئة المقرب التسهيل	١٤٧ - ١٤٦ ٢٧٦/١ ١٥٣ - ١٥٤ - ٢٤٦ - ٢٣٧ - ٢٤٠ ٢٤١ ١٠٤/١ ١٠٨/٢ - ١١٠ - ١١١ - ٢٥٣ ٢٥٤ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٦٠ ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٩٠ ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٥ - ٢٩٦ ٢٩٧
الرضي	شرح الكافية	١٠٦ - ١٠٥ - ١٠٤ - ٦٣ - ٦٢ ٢٩٠ - ٢٩١ - ٣٨١ - ٣٨٥ - ٣٨٦ ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٤ - ٨١٨ - ٨٢٣ ٨٢٤
المالقي	وصف المباني	٦٧ - ٧٠ - ٢٧٤ - ٢٧٦ - ٢٧٧ ٢٨٤ - ٢٦٤ - ٢٦٩ - ٢٧٢ - ٢٧٣ ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٥٢٥
أبو حيان	ارتشاف القرب	٢٤٣/٤ - ٢٤٨ - ٢٥١ - ٢٥٤ ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٠ - ٢٦١ ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٦ - ٢٦٧ ٢٦٨ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٨٤ ٣٥/١ - ٦١ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ ١٠٤ - ١٠٥ - ٢٢٢ - ٢٢٥ - ٢٨٣ ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٣٥٢
الميرادي	الجنى الداني	٤٣٤/٢ - ٤٥٧ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٥٢٠ ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٦ ٧٩ - ٨٢ - ٩٢
ابن هشام	مغني اللبيب	٣٣٤ - ٣٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٧ ٣٥٠ - ٣٥١ ٤٠/٢ - ٤١ - ٤٢ - ٤٥ - ٥٢ - ٥٤ ٥٦ - ٦٣ - ٦٨
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٣١٣/٢ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣٢١ - ٣٢٢ ٣٢٤

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزركشي	البرهان	٣٥٤/٢ - ٣٥٥ - ٣٦٢ - ٣٦٥ ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ ١٨٨ - ١٨٩ - ١٨٤ - ١٨٣ - ١٨١/٣ ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ ٢٤٤/٤ ٢٤٨/١ ٥٧/٢ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ ٦٣ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨
السيوطي	معجم المراجع	

جواب الأداة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن مالك	التسهيل	١٥٣

جواب الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه الفراء	الكتاب معاني القرآن	٦٣/٣ - ٨٩ - ٩١ ٦٦/١ - ١٦٠ - ٢٠٦ - ٢٢٥ ٥١/٢ - ٢٠٢ - ٢٤١ - ٢٧٦ ٦١/٣ - ٧٩ ٦٦/٢ - ٦٧ - ٦٨ ١٩٣/١ - ٤٥٢
المبرد الزجاج	المقتضب معاني القرآن وإعرابه	٢٢٢/٢ - ٢٣٠ - ٣٦٩ - ٤٧٧ ١٦٦/٢ - ١٦٧ - ١٩١ ٢١٧ - ٢١٩ - ٣٦٢ ٢٣٠/٣ - ٢٣٣ ١١/٤
ابن السراج الزجاجي الميراثي	أصول النحو الجملي شرح كتاب سيبويه	١٢٨ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٣ ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٧ - ١٥٦ - ١٥٨
الرماني	شرح كتاب سيبويه	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
بن جنى المهروى القيسى	مرصنة الإعراب الأزهيّة مشكل إعراب القرآن	٢٦٥ . ٢٤٥ - ٢١٣ . ٢٥١ - ٦٨ / ١ . ٣٩٧ / ٢ .

جواب الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج النحاس	معاني القرآن وإعرابه إعراب القرآن	٨٦ / ١ . ٢٨ - ٢٩ - ٤١ - ٧١ - ٩٢ - ١٤١ - ١٥٣ - ٢٢٢ - ٢٤٧ - ٢٩٤ - ٣١٦ - ٦٨٥ - ٦٨٩ - ٨٢١ - ٩٠٩ - ١٠٣٧ - ١٠٦٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٧ - ١٣٢٩ - ١٥٣٨ .
السيرافى	شرح كتاب سيويه	٢٢٧ / ٣ - ٢٣٠ - ٢٣٣ - ٢٤٣ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٥٠ .
الزبيدى الرمافى ابن جنى	الواضح فى علم العربية شرح كتاب سيويه مرصنة الإعراب	٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ١٣٢ - ١٣٣ . ١٥١ . ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٠ - ٢٦٢ - ٢٦٥ - ٢٦٦ .
المهروى القيسى	المختصر الأزهيّة مشكل إعراب القرآن	٣١٢ - ٢٨٣ / ٢ . ٣٨٩ - ٣٨٨ - ٣٨٧ - ١٩٦ / ٢ . ٢١٣ . ١٢١ - ٩٤ - ٨٤ - ٧٦ - ٧١ - ٥١ / ١ - ١٣١ - ١٣٥ - ١٥٦ - ٢١٨ - ٣٦٧ - ٣٩٠ - ٤٣٣ .
المرجافى ابن الشجرى	المقتصد الأمال الشجرية	٨٤ / ٢ - ٩١ - ١٣٧ - ١٧٩ - ٢٧٧ - ٣٢١ - ٣٧٠ - ٣٨٥ - ٣٩٤ . ١٠٤٠ . ٢١ / ١ - ١٤٣ - ٢٣٤ - ٢٤٠ - ٢٤٦ - ٢٩٠ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٦٦ - ٣٧١ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الخشاب الأنبارى	المرتجل اليسان	١٠٣ / ٢ - ٢٣٦ - ٢٦٣ . ٢١٩ . ٨٨ / ١ - ١٠٠ - ١١٦ - ١٣٠ - ١٤١ - ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢١٧ - ٢٥٠ - ٢٦١ - ٣٠٨ - ٣٧١ - ٣٨٠ - ٣٨٥ . ٧ / ٢ - ٨ - ٩٨ - ١٢٠ - ١٦١ - ١٦٩ - ٢٠٢ - ٢٣١ - ٢٥١ - ٢٦٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٧٦ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٩٨ .
المعبرى	الإنصاف التبيان فى إعراب القرآن	٦٠٢ / ٢ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦٢١ - ٦٢٨ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٥ . ٣٩ / ١ - ٥٤ - ٥٥ - ٧٦ - ٧٢ - ١٠٢ - ١١٤ - ١٤٧ - ١٧٣ - ١٨٦ - ٢٢١ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٥٢ - ٢٥٥ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٨٥ - ٢٨٨ - ٢٩٦ - ٣٢١ - ٣٢٨ - ٣٣٣ - ٣٣٩ - ٣٦١ - ٤١١ - ٤١٣ - ٤٢٦ - ٤٥٣ - ٤٦٢ - ٤٦٧ - ٤٧٧ - ٤٩٢ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٦٠٥ - ٦٤٧ / ٢ - ٦٤٩ - ٦٨٠ - ٦٩٠ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٩٨ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٩٠٥ - ٩٠٧ - ٩١٦ - ٩٦٠ - ٩٨١ - ٩٩٣ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٥٨ - ١٠٧٠ - ١٠٨٠ - ١١٢٩ - ١١٣٢ - ١١٣٤ - ١١٥٥ - ١٢٢١ - ١٢٢٩ - ١٢٣٤ - ١٣٠٦ .
ابن يعيش	شرح المفصل	٩٩ / ٤ . ٩٥ / ٨ . ٣ / ٩ - ٧ - ١٢ - ٩٧ .
الشلوبى ابن عصفور ابن مالك الرضى	التوطئة المقرب التسهيل شرح الكافية	١٤٧ . ٢٠٨ / ١ . ٢٣٧ - ٢٣٩ . ١١١ / ١ . ٢٥٥ / ٢ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٣ -

حرف الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيدويه	الكتاب	٨٢/٣ - ٧٠
المبرد	المقتضب	٦٨ - ٦٠/٢
ابن السراج	أصول النحو	١٨٨ - ١٧١ - ١٦٨ - ١٦٤ - ١٦٣/٢
الزجاجي	اللامات	١٦٠
السيرافي	شرح كتاب سيويه	٢٠٦/١
الفارسي	الإيضاح	٢٣٢ - ٢٣١/٣
الرماني	شرح كتاب سيويه	٣٢٠
		١٣٩ - ١٣٨ - ١٣٧ - ١٣٣ - ١٢٨
		١٤٠ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٤٨
		١٥٨
الجرجاني	المقتصد	١٠٦٣
الزنجشري	المفصل	١٤٦
ابن يعيش	شرح المفصل	٣٩ - ٣٨/٢
		١٤٥/٣
		١٠٥ - ١١/٤
		٨٧/٧
		٢٢/٩

حرف الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٤٨٧/١
الزجاجي	اللامات	١٦٠ - ١٥٩
	الجميل	٢١٧
السيرافي	شرح كتاب سيويه	٢٤٩/٣
الزبيدي	الواضع	٩٦ - ٩٤
الرماني	شرح كتاب سيويه	١٦٠ - ١٥٠
القيمي	مشكل إعراب القرآن	٣١٤ - ٣٩/١
		٨٤/٢
الجرجاني	المقتصد	١٠٥٣ - ١٠٥٥ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
المالقي	رصف المباني	٢٦٧ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٦٢ - ٦٦ - ٩٨ - ٣٧٩ - ٣٨٥
		٥٦٧ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٨٠٤ - ٨٠٥
		٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣
		٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٩
المرادي	الجنى الداني	٦٦ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٣٧٥ - ٥٣٥
	شرح الألفية	٢٤٩/٤ - ٢٥٣ - ٢٥٥ - ٢٦٢ - ٢٦٥
ابن هشام	معنى اللبيب	٢٩٥ - ١٩/١
		٢٣١/٢ - ٤٣١ - ٤٥٤ - ٤٧٥ - ٧٢١ - ٧٢٨
	شرح شذور الذهب	٣٤١ - ٣٤٤ - ٣٤٧ - ٣٥٠
	أوضح المالك	٥٣/٤
ابن عقيل	شرح ابن عقيل	٣٢٠/٢ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٣٠
الزركشي	البرهان	٣٥٨/٢ - ٣٥٩ - ٣٦٥ - ٣٧٤
		١٨٥ - ١٨١/٣
		٢٤٤/٤
		٢٤٨/١
السيوطي	مع الهوامع	٥٨/٢ - ٥٩ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٦

جواب المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأخفش	معاني القرآن	٩٣ - ١٠٧ - ١٥٠ - ٢٢٢
النحاس	إعراب القرآن	١١١٩
السيرافي	شرح كتاب سيويه	٢٤١/٣
الزبيدي	الواضع في علم العربية	٩٦ - ٩٥
ابن يعيش	شرح المفصل	٥٧/٧

حرف المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيراق الجرجاني	شرح كتاب سيويه المقتصد	٢٤١ - ٢٣٤ / ٣ ١٠٣٦

حروف الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيويه	الكتاب	١٣٣ - ٩٩ / ١
الفراء المبرد	معاني القرآن المقتضب	٥٩ / ٣ - ٦٠ - ٦٣ - ٦٦ - ٩١ ١١٣ - ١١٢ ٤٢٢ / ١ ٥٦ / ٢ - ٦٨ - ٧٤ ١٧٧ / ٣ ٢٧٧ / ١ - ٢٧٨ - ٢٨٩ ٤٠٨ / ٢ ١٩٩ / ٢ - ٢٠٠ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٦
الزجاج ابن السراج	معاني القرآن وإعجابه أصول النحو	٢٠٩ - ٢٤١ ٢٠٧ / ١ ٢٣٩ / ٣ ١٠ / ٤ ٢٠٣ / ١ ١٥٧ - ١٥٢ ٥٦
أبو الفارسي المروى القيسي	الحجة الأزمية مشكي إعراب القرآن	٦٤٣ / ٢ ٣٨ / ٢ ٩٨ - ٨ / ٤
الأنباري ابن يعيش	الإنصاف شرح المفعول	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزحشرى ابن الشجري	المفصل الأمالي الشجرية	٣٢٠ ١٨٦ / ١ - ٣٣٢ - ٣٥٦ ٢٦٢ / ٢ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧
الأنباري	البيان	١٨٠ - ١١٦ - ٧٦ - ٦٦ - ٥٦ / ١ ٤١٩ - ٣٣٨ - ٢٢٣ - ١٦٠ - ٩٥ / ٢ ٤٩٨ - ٤٢٨ ٦٠٢ / ٢ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦٢٠
العكبري ابن يعيش	الإنصاف التبيان شرح المفصل	٦٢٣ - ٦٢٧ - ٦٣٥ ١٣ / ١ - ٥٤ - ٣٩٥ ٨٩ / ١ ٤١ / ٧ - ٤٢ - ٥٦ - ٥٨ ١٤٤ / ٨ - ١٥٥ ٧ / ٩ - ٩ - ٢٢ - ٩٦ ٢٣٩ - ٢٤٠ ١٢ / ١ - ١٠٤ ٩٣ / ٢ - ١٠٠ - ٢٥٤ ١٠٤ - ٢٩١ ٨١٢
ابن مالك الرضي	للتسهيل شرح الكافية	١٩١ - ٢٧٥ - ٢٨٣ - ٥٠٨ ٥٧ / ١ - ١٠١ - ٢٨٨ ٨٤ ٢ / ٢ - ٣٥٦ - ٣٥٧ ٩٦ / ١
المالقي أبو حيان المراذلي ابن هشام	رصف المبادئ ارتشاف الضرب الجنى الداني مغنى اللبيب	
الزركشي السيوطي	شرح قطر الندى البرهان مع الموامع	

الحرف الشرطي

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	٢٦١ / ٢

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن السراج	أصول النحو	١٩٥/٢
الزجاجي	الجمال	٢١٥
النحاس	إعراب القرآن	٦٩ - ٢٦٤ - ٥٩٧ - ٩٠٢ - ١٢١٩
		١٢٣٦ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٤١٢
السيوطي	مرح كتاب سيويه	١٤٤٠
		٢٠٨/١
الفارسي	الحجة	٩-٤/٤
		٢٠٣-٣٢/١

« ش »

الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الفراء	معاني القرآن	٩٢/١ - ١١٣ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٩٣
		١٩٤ - ١٩٩ - ٤١٤ - ٤٢٢ - ٤٣٨
		٧٠/٢ - ١٦٢ - ٢٢٢ - ٢٢٩ - ٣٠٦
		٤٥/٣
الأخفش	معاني القرآن	٢٨٨
المبرد	المقتضب	٥٠-٤٦/٢
	الكامل	٢٨٦-٢٧٨/١
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٨٦/١ - ١٦٤ - ١٩٣ - ٢٠٨ - ٢٨٠
		٢٨٢ - ٣٩٣ - ٤٤٥ - ٤٧٢ - ٤٨٧
		٤٨٨
		٢٨٠/٢
ابن السراج	أصول النحو	١٦٤/٢ - ١٦٧ - ١٧١ - ١٩٦ - ١٩٧
		٢٤٥
الزجاجي	اللامات	١٥٩
النحاس	إعراب القرآن	٢٨ - ٣٧ - ٤١ - ٥٣ - ٥٦
		٦٢ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٤ - ٨٤
		٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٦

حروف الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
النحاس	إعراب القرآن	٦٩ - ٢٠٧ - ٤١٨ - ٩٧٥ - ١٢١٩
		١٣٣٩ - ١٣٥٧
الرماني	معاني الحروف	١٠٢
المروزي	الأزمية	٥٠
القيسي	مشكي إعراب القرآن	٣٩/١ - ٦٦ - ٤٢٧
		٢١٩/٢ - ٣١٦ - ٣٤٨
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	٣٣٣/١
الأنباري	البيان	٣٩٤/١
الرضي	شرح الكافية	٩٣/١ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٤
		١٠٨/٢ - ١١٠ - ٢٦٠ - ٣٨٩
أ. وحيان	ارتشاف الضرب	٨١٣
المراذلي	الجنى الداني	٢٨٣
الزركشي	البرهان	١٩٩/٣

حروف الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٨٦/١
المالقي	رصف المياني	٦

حروف المخازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
سيبويه	الكتاب	١٣٦-١٠٧/١
الأخفش	معاني القرآن	٢٥٤-٢١٧-٢٠٦
المبرد	المقتضب	٤٩-٤٨-٤٦/٢
	الكامل	٢٧٧/١

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرسالة	حافى الحروف	٤٥ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٦
		١٣١ - ١٧٥
	شرح الكتاب	١٣٤ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٥
		١٤٦ - ١٤٨ - ١٥١ - ١٥٤
ابن جني	سر صناعة الإعراب	٢٥٤/١ - ٢٥٦ - ٢٦٠ - ٢٦٤
		٢٦٨ - ٢٦٩
	الخصائص	٣١٢/١
		٣٨٨/٢
ابن فارس	الصاحي	١٣١ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٧٤
		١٨٤ - ٢٥٩ - ٢٦٠
الحارثي	الأزمية	١٠٠ - ١٤٩
القيس	مشكل إعراب القرآن	٢٩/١ - ٥١ - ٥٧ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٦
		٦٧ - ٧١ - ٧٦ - ٩٤ - ١١٣ - ١١٥
		١١٦ - ١١٨ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣
		١٣٥ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٨٤
		١٨٥ - ١٨٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢١٩
		٢٤٩ - ٢٦٧ - ٣١٤ - ٣٤٣ - ٣٨٩
		٤٢٨ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥
		٥٦/٢ - ٩١ - ١٦٧ - ١٧٩ - ٢١٩ - ٢٦٤
		٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٨٤ - ٣٠٨ - ٣١٦
		٣٤٨ - ٣٥٤ - ٣٦٧ - ٣٧٠ - ٣٨٥
		٣٩٦ - ٤١٦ - ٤٣٥ - ٤٦٥ - ٤٩١
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحببة	٢٤٣/١ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٥٠ - ٢٥٧
		٢٥٩ - ٢٦٠
الجرجاني	المقتصد	٢٥٨ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٨٠١ - ١٠٣٧
		١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥
		١٠٤٦ - ١٠٥٥ - ١٠٥٨ - ١٠٦٠
		١٠٦٤ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩
		١٠٧٠ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤
		١٠٩٧
الزحشرى	المفصل	٢٥٦ - ٣٢٠ - ٣٢٢ - ٣٢٣
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	٢١/١ - ٢٢ - ٧٧ - ٢٣٤ - ٢٤٦
		٢٤٧ - ٢٦٣ - ٢٧٨ - ٢٨٨ - ٢٩٠
		٢٩٤ - ٣٠١ - ٣٣٠ - ٣٥٦ - ٣٧٣

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
		٩٩ - ١١٠ - ١١٥ - ١٢٠ - ١٢١
		١٢٢ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٤١ - ١٥٠
		١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٥ - ١٦٩
		١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦
		١٧٧ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٤
		١٨٦ - ١٩١ - ١٩٧ - ٢٠٤ - ٢٠٥
		٢٠٧ - ٢١٠ - ٢١٤ - ٢٢٠ - ٢٢١
		٢٢٧ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٥ - ٢٤١
		٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٥١
		٢٦٣ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٨ - ٢٨٦
		٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٩ - ٣٠٣ - ٣٠٦
		٣١١ - ٣١٣ - ٣٢٥ - ٣٣٦ - ٣٤٤
		٣٤٨ - ٣٥١ - ٣٥٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤
		٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٩ - ٣٨٦ - ٣٨٨
		٣٩٠ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٤٠١ - ٤٠٢
		٤٠٦ - ٤١٤ - ٤٢٧ - ٤٣١ - ٤٣٤
		٤٣٧ - ٤٥٨ - ٤٦٣ - ٤٦٦ - ٤٧١
		٤٨٧ - ٥٠٤ - ٥١٤ - ٥٣٧ - ٥٧٧
		٥٧٩ - ٦٠٣ - ٦٠٧ - ٦٣١ - ٦٣٢
		٦٤٤ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٧٢٠ - ٧٢٨
		٧٣٤ - ٧٥٠ - ٧٥٢ - ٧٩٧ - ٧٩٨
		٨٠٣ - ٨٢٩ - ٨٦٩ - ٨٨٥ - ٨٩٣
		٨٩٤ - ٩٠٩ - ١٠١٠ - ١٠٢٠
		١٠٢٧ - ١٠٣٥ - ١٠٣٧ - ١٠٣٩
		١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٦٠ - ١٠٦٩ - ١٠٨٦
السيرافي	شرح الكتاب	٧٥/١ - ٢٠٧
		٢٣٠/٣ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤
		٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥
		٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠
		٢٥١ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٨
الفارسي	الإيضاح	٤٧ - ٥٣ - ٥٥ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢
	الحجة	٣٤ - ٢٠٣ - ٢٠٤
الزبيدي	الواضح في علم العربية	٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ١٣١ - ١٣٢
		١٣٣ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٧٨

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الخشاب	المرتبجل	١٤٤/٢ - ٢٣٦ - ٢٢٧ - ٢١٩ - ٢٤٦ ٢١٧ - ٢١٦ - ٢١٥ - ٢١٤ - ٢١٣ ٢٢٢ - ٢٢١ - ٢٢٠ - ٢١٩
الأنبسار	بيان	١٢٩ - ١١٦ - ١١٥ - ٨٨ - ٦٦/١ ٢٤٦ - ٢٣٤ - ١٨٦ - ١٨٣ - ١٦٥ ٣٢٢ - ٣٢٠ - ٣٠٧ - ٢٦١ - ٢٤٧ ٤٠٢ - ٣٧١ - ٣٢٣ ١٢٩ - ١٣٢ - ١٣٠ - ٩٨ - ٢٤/٢ ٢٧١ - ٢٦٨ - ٢٥١ - ١٨٨ - ١٧٧ ٤٣٨ - ٤١٩ - ٣٥٥ - ٣٤٩ - ٣٣٨ ٤٤٠
الإتصاف		٦٢٣ - ٦٢٠ - ٦٠٩ - ٥٥١/٢ ٦٣٤ - ٦٢٧
كبرى	التبيان	١٠٨ - ١٠١ - ٧٦ - ٦٥ - ٣٩/١ ١٤١ - ١٣١ - ١٢٧ - ١٢٥ - ١١٤ ١٦١ - ١٦٠ - ١٥١ - ١٤٧ - ١٤٦ ٢٢٠ - ١٩٦ - ١٨٦ - ١٧٣ - ١٦٢ ٢٥٣ - ٢٤٨ - ٢٢٩ - ٢٢٣ - ٢٢٠ ٢٧٧ - ٢٧٦ - ٢٧٣ - ٢٧٢ - ٢٥٥ ٣٢١ - ٣٠٧ - ٢٩٦ - ٢٩٣ - ٢٨١ ٣٨٤ - ٣٧٥ - ٣٧٤ - ٣٤٧ - ٣٢٧ ٤١٩ - ٤١٧ - ٤١١ - ٣٨٧ - ٣٨٥ ٥٠٠ - ٤٩٨ - ٤٩٢ - ٤٦٤ - ٤٣٥ ٥٤٦ - ٥٣٦ - ٥٢٨ ٦٩٧ - ٦٩٦ - ٦٧٠ - ٦٥٣/٢ ٨٠٧ - ٧٧٨ - ٧٧١ - ٧٧٠ - ٧٤٤ ٩٥٣ - ٩٣٥ - ٨٧٩ - ٨٣٨ - ٨١٦ ١١٦٢ - ١١٣٧ - ١٠٦٠ - ١٠٢٩ ١٢٣٤ - ١٢٢٢ - ١٢١٦ - ١١٦٨ ٨٩ - ٨٨/١ ٣٨/٢ ٩٨ - ٩٧ - ٩٦/٤
ابن يعيث	شرح المفصل	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الشلوبيني	التوطئة	٤١/٧ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ ٤٨ - ٥٠ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٨ ١٥٧ - ١٥٦ - ١٥٥ - ٩٦ - ٩٥/٨ ٩٣ - ٩٢ - ٩١ - ٩٠ - ٨٩ - ٨٨ ٢٣٨ - ١٦٦ - ١٦٥ - ١٦٤ - ١٦٣ ٢٧٦ - ٢٠٨/١
ابن عصفور	المقرب	٢٣٩ - ٢٣٨ - ٢٣٧ - ٢٣٦ - ٢٣٥ ١٠٢ - ٩٧ - ٩٠ - ٨٢ - ١٢/١ ١١٦ - ١١٥ - ١١١ - ١١٠
ابن مالك	التبجيل	١١٠ - ١٠٩ - ١٠٨ - ٩٩ - ٩٣/٢ ٢٤٥ - ١٢٧ - ١١٧ - ١١٦ - ١١٤ ٢٥٤ - ٢٥٣ - ٢٥٢ - ٢٥٠ - ٢٤٧ ٢٦٠ - ٢٥٨ - ٢٥٧ - ٢٥٦ - ٢٥٥ ٢٦٥ - ٢٦٤ - ٢٦٣ - ٢٦٢ - ٢٦١ ٣٩٧ - ٣٩٢ - ٣٩١ - ٣٩٠ - ٢٦٧ ١٠٦ - ١٠٤ - ٩٣ - ٦٦ - ٦٠ ٤٢٢ - ٣٨٦ - ٣٨٥ - ٢٩٠ - ١٠٧ ٧٥٨ - ٣٧٠ - ٣٦٩ - ٣٤٨ - ٣٤٧ ٨٠٤ - ٨٠٣ - ٨٠٢ - ٧٦٠ - ٧٥٩ ٨١٢ - ٨١١ - ٨١٠ - ٨٠٨ - ٨٠٧ - ٨٠٥ ٨٢١ - ٨١٩ - ٨١٧ - ٨١٥ - ٨١٤ - ٨١٣ ٢١٤ - ٢١٣ - ٦٩ - ٦٧ - ٦٦ ٣٧٢ - ٣٦١ - ٢٧٧ - ٢٧٦ - ٢٧٤ ٦١٣ - ٥٢٦ - ٥٢٥ - ٥٠٥ - ٣٧٦ ٢٤٨ - ٢٤٥ - ٢٤٤ - ٢٤٣/٤ ٢٥٩ - ٢٥٨ - ٢٥٧ - ٢٥١ - ٢٤٩ ٢٦٦ - ٢٦٥ - ٢٦٣ - ٢٦١ - ٢٦٠ ٢٨٥ - ٢٧٣ - ٢٧٢ - ٢٧١ - ٢٦٨ ٦١ - ٥٧ - ٣٥ - ٢٣ - ١٩/١ ٢٢٢ - ١٠٥ - ١٠٤ - ١٠١ - ١٠٠ ٢٨٧ - ٢٨٥ - ٢٨٤ - ٢٨٣ - ٢٢٥ ٣٨٧ - ٣٦٧ - ٣٣١ - ٢٩٣ - ٢٩٢ ٤٥٤ - ٤٤٤ - ٤٣٤ - ٤٣١/٢
المسائق	وصف المباني	
أبو حيان	ارتشاف الضرب	
المرادى	الجنى الداني	
ابن هشام	شرح الألفية	
	معنى اللبيب	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
السيرافي	شرح كتاب سيويه	٣٥٨/٢ - ٤٠٨ - ٥٠١ .
الفارسي	الإيضاح	٢٣١/٣ - ٢٣٢ - ٢٤٠ .
الجرجاني	المقتصد	٤/٤ .
		٤٣ - ٤٧ - ٥٣ .
		١٦٤ .

الشرط والجواب (الشرط وجوابه)

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرماني	شرح الكتاب	٩٩ - ١٣٠ - ١٤٧ - ١٥٤ - ١٥٩ .
العكبري	التبيان	٤٩٦ .

شرطية (الشرطية)

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمان الشجرية	٣٣/١ - ٧٧ - ٢٤٦ - ٢٩٥ - ٣٠١ .
ابن الخشاب	المرتجل	٣٥٤ .
الأنباري	البيان	٢٣٦/٢ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٩٥ .
		٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٤٥ - ٣٤٦ .
		٢١١ - ٢١٢ - ٢١٥ .
		٧٦/١ - ٨٨ - ١٠٠ - ١١١ - ١١٥ .
		١١٦ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٦٢ - ١٧٨ .
		١٨٣ - ١٩٥ - ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢١٣ .
		٢٥٠ - ٢٦١ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٣٠٢ .
		٣٥٧ - ٣٢٢ .
		٤٤/٣ - ٤٥ - ٩٧ - ١٠٨ - ١٠٩ .
		١٦٨ - ١٧٨ - ٢٠٢ - ٢٢٨ - ٢٥١ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن عقيل	شرح قطر الندى	٤٥٧ - ٤٧١ - ٦٣٥ - ٧٢١ - ٧٢٢ .
	شرح شذور الذهب	٧٢٤ - ٧٢٦ .
	أوضح المسالك	٧٩ - ٨٢ - ٩٢ .
ابن عقال	شرح ابن عقيل	٣٣٤ - ٣٣٨ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ .
		٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٧ - ٣٥٠ - ٣٥١ .
		٤٠/٤ - ٤٥ - ٥١ - ٥٤ - ٥٦ - ٦٣ .
		٣١٣/٢ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٢٠ .
		٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ .
الزركشي	البرهان	٣٥١/٢ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ .
		٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ .
		٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ .
		٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ .
		٣٧٤ .
		١٨١/٣ - ١٨٥ - ١٨٩ - ١٩١ .
		١٩٢ .
		٢٢١/٤ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ .
السيوطي	مع الهوامع	٩٢/١ - ١٠٢ - ١٠٦ - ١٠٩ - ٢٤٨ .
		٥٨/٢ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ .
		٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٩ .

شرط الجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن السراج	أصول النحو	١٦٤/٢ .

الشرط والجزاء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الزجاج	معاني القرآن وإعرابه	٧٢/١ - ٢١٨ - ٣٥٧ - ٤٤٥ - ٤٥٢ .

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
المكبري	الإيضاح التبيان	٢٧٧ - ٣٤٩ - ٣٥٢ - ٣٥٥ - ٤٩٨ - ٥٣٧ ٢/٦١٥ - ٦٣٢ - ٦٣٧ - ٦٣٧ ١/٣٩ - ٧٠ - ٨٢ - ٩٧ - ١٠٢ ١٠٥ - ١٠٨ - ١١٤ - ١٣٠ - ١٤٥ ١٥٣ - ١٥٨ - ١٨٨ - ٢٦٧ - ٢٨١ ٣٥٨ - ٣٧٤ - ٤٣٣ - ٤٦٧ - ٤٧٦ - ٥٩٠ ٢/٦٢٨ - ٦٤٩ - ٧٣٩ - ٧٩٨ ٨١٧ - ٨٢٣ - ٨٤٨ - ٨٧٣ - ٨٨٠ ١٠١٩ - ١٠٥٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧٢ ١١٣٢ - ١١٣٥ - ١٢٧٤ ٧/٢٤ ٨/١٥٧ ٩/٢٤ - ٥ ١٦٧ ٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٥١ ١/١٢ - ١٠٢ ٢/٥٥ - ١٠٩ - ١١٦ - ٢٥٣ - ٢٥٨ ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٩٤ - ٣٩٧ ٦٠ - ٩٧ - ٣١٦ - ٣٨٦ ٣٦٩ - ٥٦٥ - ٥٦٧ - ٨٠٢ - ٨١٧ ١٩٠ - ١٩١ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢١٢ ٢١٣ - ٢١٤ - ٢٢٣ - ٢٧٩ - ٢٨٣ ٢٨٤ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٢ ٣٧٣ - ٣٧٧ - ٥٠٨ - ٥٢٣ - ٦١٢ ٤/٢٦٩ - ٢٧١ ١/٦٣ - ٧٧ - ٩٢ ٢/٧٢٤ - ٧٧٩ ٢/٢٥٨ ٤/٢٢٠ - ٢٢٧ - ٢٤١ - ٢٤٦ ١/٩٢ ٢/٥٧ - ٦٢ - ٦٦
ابن يعيثي	شرح المفصل	
الشلوبهني	التوطئة	
ابن مالك	التحويل	
الرضي	شرح الكافية	
المالقي	رصف المباني	
أبو حيان	ارتشاف الضرب	
المراذي	الجنى الداني	
ابن هشام	شرح الألفية	
الزركشي	معنى اللبيب	
البرهاني	البرهان	
السيوطي	مع المعاني	

« ف »

فعل الجزاء

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
السراي	شرح كتاب سيويه	٣/٢٤٣
الجرجاني	المقتصد	١٠٦٥
المالقي	رصف المباني	٣٧٩
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١٣ - ٨١٧

فعل الجواب

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٨١٠ - ٨١١
ابن هشام	معنى اللبيب	٢/٥١٩
السيوطي	مع المعاني	٢/٦١

فعل جواب الشرط

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
ابن جني	سر صناعة الإعراب	٢٦٥

فعل الشرط

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
السراي	شرح كتاب سيويه	١/٢٠٧
الزركشي	الواضح	٢٣٠ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٨ ٢٤٣ - ٢٤٥ ٤/٥ ٩٦

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرماني	شرح الكتاب	١٤٢
ابن جني	مرصعة الإعراب	٢٦٥
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحببة	٢٥٣/١
الجرجاني	المقتصد	١٠٣٧ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦٦
		١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٧
		١٠٦٨
ابن الخشاب	المرتجل	٢١٥
الأنباري	البيان	١١٥/١
	الإنصاف	٦٠٢/٢ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩
		٦١٦ - ٦٢١ - ٦٢٨
المكبري	التبيان	٤٣/١ - ٥٤ - ٥٥ - ١٣٥ - ٣١٧
		٢٤٧ - ٤٦٢
		١١٥٥ - ٨٣٣ - ٨١٧ - ٧٩٨ - ٦٢٨/٢
الشلوبيني	التوطئة	١٤٧
ابن عصفور	المقرب	٢٧٧ - ٢٧٦ - ٢٠٨/١
ابن مالك	التسهيل	٢٣٧ - ٢٤٠
الرضي	شرح الكافية	١٠١/١
المالقي	رصف المباني	٩٨ - ٣٧٩ - ٣٨٥ - ٣٨٦
أبو حيان	ارتشاف الضرب	٧٥٩ - ٨٠٥ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠
		٨١١ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦
		٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩
المرادي	الجنى الدلف	٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٥ - ٥٢٧
ابن هشام	شرح الألفية	٢٨٥ - ٢٨٤ - ٢٥٨ - ٣٥٥/٤
	مغنى اللبيب	١٠٥/١ - ٢٨٣ - ٣٥٢ - ٣٦٧
		٣٦٨
		٤٢٢/٢ - ٤٧٢ - ٥١٩
		٨٠
	شرح قطر الندى	٣٣٨ - ٣٤١ - ٣٤٣ - ٣٤٤
ابن عقيل	شرح شذور الذهب	٣١٩/٢ - ٣٣٠
الزركشي	شرح ابن عقيل	٣٥٧/٢ - ٣٥٨ - ٣٦٦
	البرهان	١٩٢/٣
السيوطي	معجم الحوامع	١٠٩/١
		٦١/٢ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٧ - ٦٨

الفعل الشرطي

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الشجري	الأمالي الشجرية	٢٨٩/١

الفعل المشروط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
المكبري	التبيان	٢٩٦/١
الزركشي	البرهان	٣٦٦/٢

« ك »

كلمة الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	١٠٣ - ٩٠/١
		١٠٨/٢ - ١١٠ - ١١٤ - ١٢٧
		٢٤٧ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٩
		٢٦٠ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٩١ - ٢٩٤
		٣٩٦

كلم الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	٢٦٠/٢

كلم المجازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	٢٥٢ - ٢٥١/٢

كلمات الجراء

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنباري	الإنصاف	٦٤٥/٢

كلمات الشرط

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنباري الرضي	البيان شرح الكافية	٣٨٣/٢ ٢٥٣ - ١١٧ - ١١٤ - ٩٩ - ٩٣/٢ - ٢٥٩ - ٢٥٨ - ٢٥٦ - ٢٥٥ - ٢٥٤ ٣٩٤ - ٣٩٢ - ٢٦٠

الكلمات الشرطية

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الرضي	شرح الكافية	٢٥٣/٢

كلمات المخازاة

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأنباري	الإنصاف	٦٤٥ - ٦٤٤ - ٦٤٣/٢

المخازاة

المؤلف	الكتاب	مواضع الاستخدام
ميبويه الفراء	الكتاب معاني القرآن	١٥٢ - ٦٣ - ٣٥/٣ ٢٠٢ - ١٥٧/١

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
الأخفش	معاني القرآن	٩٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٣٣ - ١٥٣
المبرد	المقتضب	٣٢٣ - ٣٢٨ ٤٢ - ٤١/١ ٤٦/٢ - ٤٨ - ٥٩ ٢١٧ - ١٢٦/٤ ١٣٤/١ ٣٦٥/٢
ابن السراج التحسّس	أصول النحو إعراب القرآن	١٧١/٢ - ١٧٢ - ١٩٥ - ١٩٩ - ٢٠٦ ٢٨ - ٧٦ - ١٣٧ - ١٨١ - ٢١٠ ٢٣٣ - ٢٣٥ - ٢٤٩ - ٣١٣ - ٣٣٦ ٣٩٠ - ٤٠٢ - ٤٠٦ - ٤٠٩ - ٤٢٧ ٤٣١ - ٤٦٤ - ٥١٤ - ٥٤٠ - ٥٧١ ٦٠٣ - ٦٤٨ - ٧٣٤ - ٧٥٠ - ٧٥٣ ٧٩٨ - ٨٠٣ - ٨٦٣ - ٨٩٣ - ٨٩٤ ٩٠٩ - ١٠٣٥ - ١٠٤٠ - ١١٢٣ - ١٢٥٣ ١٢٨٦ - ١٣١٢ - ١٣١٦ - ١٣١٨ ١٣٦٠ - ١٣٦٤ - ١٣٦٧ - ١٣٩٩ ١٤٠٦
السيرافي	شرح كتاب سيبويه	٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٤١ ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ ٢٨٨ - ٢٨٩ ٤/٤ - ٥ - ٩ - ١٠ ٢٦٣ - ٣٢٠ ٣٣ - ٣٤ ٩٤ - ١٣٣ - ٢٠٤ ٢٥٤/١ ٢/٢ - ١٨٠ - ٢٦١ ٢٤٢/١ - ٢٤٥ - ٢٤٦ ١٦٥ - ٢٦٥ - ٨٠١ - ١٠٣٧ - ١٠٤٥ ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ ١٠٦١ - ١٠٧٣
الفارسي	الإيضاح الحجة	
الزبيدي	الواضح	
ابن جني	سر صناعة الإعراب	
القيسي	مشكل إعراب القرآن	
ابن بابشاذ	شرح المقدمة المحسّنة	
الحرجاني	المقتصد	

المؤلف	الكتاب	موضع الاستخدام
ابن الحشاش	المرتجل	٢١٧ .
الأنباري	الإنصاف	٦٤٣/٢ - ٦٤٤ - ٦٤٥ .
ابن يعيش	شرح المفصل	١١/٤ - ٩٧ - ١٠٥ - ١٠٦ .
		٤٦/٧ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٧ - ٥٨ .
		١٥٧ - ٩٥/٨ .
		٧ - ٤ - ٣/٩ .
ابن مالك	التمهيد	٥١ - ٥ .
أبو حيان	ارتشاف الغريب	٨٠٥ .
المرادي	الجنى الداني	٢٢٣ - ١٩١ .
الزركشي	البرهان	٣٥٥ - ٣٥١/٢ .

المصادر والمراجع*

- الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ)
معاني القرآن ، تحق . فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه .
آداب القاهرة ١٩٧٣ م) .
- الأزهري : زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (٩٠٥ هـ)
- شرح الأزهري في علم النحو (ط ٤ . المكتبة الأزهريّة / القاهرة
(١٣٤١ هـ) .
- شرح التصريح على التوضيح (إحياء الكتب المصرية / القاهرة
د . ت .) .
- الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ)
تهذيب اللغة ، تحق . عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتاب /
القاهرة) .
- الأشموقي : أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (٩٢٩ هـ)
شرح الأشموقي ، تحق . محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٣ مطبعة
النهضة المصرية / القاهرة ١٩٧٠ م) .
- ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧ هـ)
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحق . محمد محيي الدين عبد الحميد
(ط ٤ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦١ م) .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحق . طه عبد الحميد طه
(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٩ م) .
- بركات : إبراهيم
الجماعة الشرطية عند الهذليين (رسالة ماجستير ، آداب القاهرة
١٩٧٧ م) .

بشر ؛ كمال محمد

دراسات في علم اللغة (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م) .

البغدادى ؛ عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)

خزانة الأدب (ط ١ المطبعة الميرية ببولاق / القاهرة ١٢٩٩ هـ) .

البكوش ؛ الطيب

التصريف العربى (الشركة التونسية لفنون الرسم / تونس ١٩٧٣ م) .

ابن ابن بابشاذ ؛ أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ)

شرح المقدمة المحسبة ، تحقق . خالد عبد الكريم (ط ١ الكويت

١٩٧٦ م) .

الجرجاني ؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ م)

— أسرار البلاغة ، تحقق . هـ . ريتز (مطبعة وزارة المعارف /

استانبول ١٩٥٤ م) .

— الجمل ، تحقق . على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م) .

— المقتصد ، تحقق . كاظم بحرمرجان (رسالة دكتوراه . آداب القاهرة

١٩٧٥ م) .

ابن جنى ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ)

— الخصائص ، تحقق . محمد على النجار وآخرين (ط ١ دار الهدى /

بيروت د . ت) .

— سر صناعة الإعراب ، تحقق . مصطفى السقا وآخرين (مصطفى

الحلبى / القاهرة ١٩٥٤ م) ج ١

— المختضب ، تحقق . على النجدى ناصف وآخرين (المجلس الأعلى

الأعلى للشئون الإسلامية (/ القاهرة ١٣٨٦ هـ) .

حجازى ؛ محمود فؤادى

مدخل إلى علم اللغة (ط ١ ، دار الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة

١٩٧٨ م) .

حسان ؛ تمام

اللغة العربية : معانيها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٨٧٣ م) ،

الحلوانى ؛ محمد خير

الخلاف النحوى (دار القلم العربى / حلب ١٩٧٤ م)

حمودة ؛ طاهر سليمان

ابن قيم الجوزية ، جهوده في الدرس اللغوى (دار الجامعات المصرية /

الاسكندرية ١٩٧٦ م) .

ابن الحاجب ؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (٦٤٦ هـ)

الكافية في النحو ، مصورة عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية

١٣١٠ هـ (دار الكتب العلمية العلمية / بيروت د . ت) .

أبو حيان ؛ أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ)

— ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقق . مصطفى النحاس (رسالة

دكتوراه جامعة الأزهر د . ت) .

— البحر المحيط (مطبعة السعادة ١٣٢٩ هـ) .

ابن الخشاب ؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن أحمد (٥٦٧ هـ)

المرتجل ، تحقق . على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م) .

الخضرى ؛ شمس الدين محمد بن مصطفى (١٨٧٠ م)

حاشية الخضرى على ابن عقيل (المطبعة الكستلية بمصر المحروسة /

القاهرة ١٢٨٢ هـ) .

الرضى ؛ محمد بن الحسن الاسترابادى (٦٨٨ هـ)

شرح الكافية ، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ

(دار الكتب الثقافية / بيروت د . ت) .

الرماني ؛ أبو الحسن على بن عيسى (٣٨٤ هـ)

— شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة . مكتبة مجمع اللغة العربية

رقم : نحو ١٨٣) ج ٣ .

— معاني الحروف ، تحقق . عبد الفتاح إسماعيل شلبى (دار نهضة مصر /

القاهرة ١٩٧٣ م)

الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ)
الواضح في علم العربية ، تحقق . أمين على السيد (ط ١ . دار المعارف
بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .

الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١ هـ)
معاني القرآن وإعرابه ، تحقق . عبد الجليل عبده شلبي (المكتبة
العصرية / بيروت ١٩٧٣ م)

الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧ هـ)
- الإيضاح في علل النحو ، تحقق . مازن المبارك (ط ٢ دار النفائس /
بيروت ١٨٧٣ م) .
- الجمل ، تحقق . ابن أبي شنب (مط . كلينسيك / باريس ١٩٥٧ م) .
- كتاب اللامات ، تحقق . مازن المبارك (ط ١ مجمع اللغة العربية /
دمشق ١٩٦٩ م) .

الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤ هـ)
البرهان في علوم القرآن ، تحقق . محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء
الكتب العربية / القاهرة ١٩٥٨ م) .

الزحشرى : جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨ هـ)
- الأنموذج في النحو (ط ١ . مطبعة الجوائب / قسطنطينية ١٢٩٩ هـ) .
- الكشف (مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٦ م) .
- المفصل في صنعة الإعراب (ط ٢ دار الجيل / بيروت ١٣٢٣ هـ) .

ابن السراج : أبو بكر محمد بن السري بن سهل (٣١٦ هـ)
- الأصول في النحو ، تحقق . عبد الحسين الفتلي (مط . الأعظمي /
بغداد ١٩٧٣) .

- الموجز في النحو ، تحقق . مصطفى الشومى وبن سالم دامرجي
(ط ١ . مؤسسة أ . بدران / بيروت ١٩٦٥ م) .

سيبويه ، أبو بشر حمزة بن قنبر (١٨٠ هـ)
الكتاب . تحقق . عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة)

السيد : أمين على
في علم النحو (ط ٣ ، دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) .
السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)
- أخبار النحويين البصريين ، تحقق . فريتس كريנקو (معهد المباحث
الشرقية بالجزائر ، المطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦ م) .
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، نسخة مصورة . مكتبة جامعة
القاهرة رقم ٢٦١٨٢) .

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر (٩١١ هـ)
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقق . محمد أبو الفضل
إبراهيم (عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٦٤ م) .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة / بيروت د . ت) .

ابن الشجري : الشريف أبو السعادة هبة الله بن علي (٥٤٢ هـ)
الأماني الشجرية (دار المعرفة / بيروت د . ت) .

الشلوبيني : أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله (٦٤٥ هـ)
التوطئة ، تحقق . يوسف المطوع (ط ١ دار التراث العربي / القاهرة
١٩٧٣ م) .

الشنواني : أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن نور الدين علي بن عبيد
(١٠١٩ م) .

حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ، بعناية : محمد شمام
(ط ٢ . دار الكتب الشرقية / تونس ١٩٧٣ م) .

شاهين : عبد الصبور
المنهج الصوفي للبنية العربية (ط ١ ، مكتبة دار العلوم / القاهرة
١٩٧٧ م) .

الصبيان : محمد بن علي (١٢٠٦)
حاشية الصبيان على شرح الأشموني (عيسى البابي الحلبي / القاهرة
د . ت) .

صفوت ؛ أحمد زكي
الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ط ٤ . مصطفى الباني الحلبي /
القاهرة ١٩٦٣ م) .

الطبرسي ؛ أبو علي الفضل بن الحسن (٥٤٨ هـ)
مجمع البيان في تفسير القرآن (ط ١ . دار مكتبة الحياة / بيروت
١٩٦١ م) .

الطنطاوى ؛ محمد
نشأة النحو (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م) .

أبو الطب اللغوى ؛ عبد الواحد بن علي (٣٥١ هـ) .
مراتب النحويين ، تحقق . محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ ، دار
نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٤ م) .

عبد التواب ؛ رمضان
« التطور اللغوى وقوانينه » مقال في (مجلة كلية اللغة العربية بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض ع ٥ ، ١٩٧٥ م) .

ابن عصفور ؛ أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩ هـ)
المقرب ، تحقق . أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى (مط .
العائى / بغداد ١٩٧١ م) .

العتار ؛ حسن بن محمد بن محمود (١٢٥٠ هـ)
حاشية حسن العطار على شرح الأزهري (ط ٤ . المكتبة الأزهرية /
القاهرة ١٣٤١ هـ) .

العقاد ؛ عباس محمود (١٩٦٤ م)
« الزمن في اللغة العربية » مقال في (مجلة مجمع اللغة العربية / القاهرة)
١٤ / ٣٧ .

ابن عقيل ؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ هـ)
شرح ابن عقيل بعناية محمد عبد العزيز النجار القاهرة ١٩٦٧ م) .

العكبرى ؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير (٦١٦ هـ)
التبيان في إعراب القرآن ، تحقق . محمد البجاوى (ط ١ . عيسى الباني
الحلبي / القاهرة ١٩٧٦ م) .
مسائل خلافية في النحو ، تحقق . محمد خير الحلوانى (لا . نا . د . ت) .

العالم ؛ محمود (١٣١١ هـ)
الأصول الوافية (مط . بولاق / القاهرة ١٣٠٢ هـ) .
عيد ؛ محمد

النحو المصنئ (مكتبة الشباب / القاهرة ١٩٧٣ م) .
فرحات ، جرمانوس (١١٤٥ هـ)

بحث المطالب في علم العربية (ط المرسلين اليسوعيين / بيروت
١٨٩٥ م) .

القراء ؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ)
معانى القرآن ، تحقق . محمد على النجار وآخرين (الدار المصرية للتأليف
والترجمة / القاهرة) .

فلش ؛ هنرى
العربية الفصحى ، تر . عبد الصبور شاهين (مط . الكاثوليكية /
بيروت ١٩٦٥ م) .

ابن فارس ؛ أحمد (٣٩٥ هـ)
الصاحب في فقه اللغة ، تحقق . مصطفى الشومى (مؤسسة أ . بدران /
بيروت ١٩٦٣ م) .

الفارمى ؛ أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ)
أقسام الأخبار ، تحقق . على جابر المنصورى (مجلة المورد العراقية
م ٧ ، ع ٢ ، ١٩٧٨ م) .

— الإيضاح العضدى ، تحقق . حسن شاذلى فرهود (ط ١ . مط .
دار التأليف / القاهرة ١٩٦٩ م) .
— الحجة في علل القراءات السبع ، تحقق . على النجدى ناصف وآخرين

(الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٩٦٥ م) .
(م ٣٤ الجملة الشرطية)

القزازي : أبو عبد الله محمد بن جعفر (٤١٢ هـ)
ضرائر الشعر ، تحق . محمد مصطفى هدارة وزغلول سلام (منشأة المعارف /
الاسكندرية ١٩٧٣ م) .

القيسي : مكى ابن أبي طالب (٤٣٧ هـ)
مشكل إعراب القرآن ، تحق . ياسين محمد السواس (مجمع اللغة
العربية / دمشق ١٩٧٤ م)

ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (٧٥١ هـ)
بدائع الفوائد . مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية (دار الكتاب
العربي / بيروت د . ت) .

ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (٣٢٠ هـ)
الموفق في النحو ، تحق عبد الحسين الفتلي وهاشم شلاش (مجلة المورد
العراقية ، ع ٢ ، ١٩٧٥ م) .

اللهيب : أحمد
أساليب الشرط والاستفهام في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه .
جامعة الأزهر ١٩٧٦ م) .

المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ)
- الكامل ، تحق . محمد أبو الفضل إبراهيم (دار نهضة مصر /
القاهرة د . ت) .

- المقتضب ، تحق . عبد الخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية / القاهرة) .

المخزومي : مهدي
- في النحو العربي (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٦٤ م) .
- مدرسة الكوفة (ط ٢ مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٨ م)

ابن المرزبان السيرافي : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله
(٣٨٠ هـ)
شرح أبيات سيويه ، تحق . محمد الريح هاشم (مكتبة الكليات
الأزهرية / القاهرة ١٩٧٤ م) .

المرادي : بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (٧٤٩ هـ)
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحق . عبد الرحمن
علي سليمان (١ . مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، تحق . فخر الدين قباوة ومحمد نديم
فاضل . المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م) .

المطرزي : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (٦١٠ هـ)
المصباح في علم النحو ، تحق . عبد الحميد السيد طلب (ط ١ .
مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د . ت) .

ابن معطي : أبو الحسن زين الدين يحيى (٦٢٨ هـ)
الفصول الخمسون ، تحق . محمود محمد الطناحي (ط ١ عيسى الباني
الحلبي / القاهرة ١٩٧٦ م) .

المعيد : عبد العزيز علي الصالح
الشرط في القرآن الكريم (رسالة ماجستير . دار العلوم بجامعة القاهرة
١٩٧٦ م) .

أبو المكارم : علي
- أصول التفكير النحوي (ط ١ . الجامعة الليبية ١٩٧٣ م) .
- تقويم الفكر النحوي (دار الثقافة / بيروت د . ت) .

المهيدي : عبد القادر
« مساهمة في تحديد الجلة الاسمية » (حوليات الجامعة التونسية ع ٥ ،
١٩٦٨ م) .

المالقي : أحمد بن عبد النور (٧٠٢ هـ)
رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحق . أحمد محمد الخراط (مجمع
اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥) .

ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ)
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحق . محمد كامل بركات (دار الكتاب
العربي / القاهرة ١٩٦٧ م) .

الفهارس

- (١) مسرد تفصيلي لمحتويات الكتاب :
- (٢) فهرس المصطلحات :
- (٣) فهرس الكتب .
- (٤) فهرس الأعلام .
- (٥) فهرس الأبيات الشعرية :
- (٦) فهرس أنصاف الأبيات الشعرية .
- (٧) فهرس الآيات القرآنية .
- (٨) فهرس الأحاديث النبوية .

- التحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨ هـ)
- إعراب القرآن . تحق . زهير غازي زاهد (رسالة دكتوراه .
آداب القاهرة ١٩٧٦ م) .
- شرح أبيات سيبويه ، تحق . زهير غازي زاهد (ط ١ مطالعزى
الحديثة / النجف ١٩٧٤ م) .
المهروى ؛ أبو الحسن علي بن محمد (٤١٥ هـ)
الأزهرية في علم الحروف ، تحق . عبد المعين الملوحي (المجمع العلمي
بدمشق / دمشق ١٩٧١) .
ابن هشام ؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٧٦١ هـ)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بعناية : عبد العزيز محمد النجار
(ط ٤ مط . السعادة / القاهرة ١٩٧٣) .
- شرح شذور الذهب ، تحق . محمد محي الدين عبد الحميد (ط ٦ .
المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحق . محمد محي الدين عبد الحميد
(ط ١ مكتبة جرير / القاهرة ١٩٦٣ م) .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق . مازن المبارك وآخر
(ط ١ . دار الفكر / دمشق ١٩٦٤ م) .
ابن ولاد ؛ العباس أحمد بن محمد (٣٣٢ هـ)
الانتصار ، تحق . عبد الحميد السيوري (رسالة ماجستير . آداب
القاهرة ١٩٦٩ م) .
ابن يعيش ؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)
شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة د . ت) .

(١) مسرد تفصيلي لمحتويات الكتاب

تمهيد :

- | | | | |
|----|-----------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| ٢٧ | الفصول الخمسون لابن معطي | ١٧ | نشأة النحو ومراجعة اللحن |
| ٢٧ | التوطئة للشاربيني | ١٧ | سبب تغيير حركات أواخر الكلمات |
| | مقرب ابن عصفور وارتشاف | ١٨ | علامات الإعراب |
| ٢٨ | أبي حيان وشرح الألفية | ١٩ | أثر العامل في تصنيف الكتب |
| ٢٩ | كتب ابن هشام | تمزق دراسة الجملة الشرطية في | |
| | المجموعة الثانية : | الكتب | |
| ٢٩ | كتب حروف المعاني | ١٩ | تصنيف المصادر في مجموعات |
| ٣٠ | اللامات للزجاجي | المجموعة الأولى : كتب القواعد | |
| ٣٠ | معاني الحروف للرماني | ٢٠ | العامية وهي على قسمين : |
| ٣١ | الأزمية للهروي | الأول : | |
| ٣٢ | رصف المباني للمالقي | ٢٠ | كتب بوبت للجملة الشرطية |
| ٣٢ | الجنى الداني لهرادي | ٢٠ | كتاب سيبويه |
| ٣٣ | معنى البيت لابن هشام | ٢١ | مقتضب المبرد وجمل الزجاجي |
| | المجموعة الثالثة : | ٢٢ | الإيضاح العضدي للفارسي |
| ٣٤ | كتب إعراب القرآن | ٢٢ | الواضح للزبيدي |
| ٣٥ | معاني القرآن للفراء | ٢٣ | شرح الكتاب للسيرافي والروماني |
| ٣٧ | معاني القرآن للأخفش | ٢٤ | أصول النحو لابن السراج |
| ٣٧ | معاني القرآن وإعرابه للزجاج | ٢٥ | موجز ابن السراج وجمل الجرجاني |
| ٣٧ | إعراب القرآن للنحاس | مرتجل ابن الخشاب و مفصل | |
| ٣٨ | مشكل إعراب القرآن لمكي | الزغشري وكافية ابن الحاجب | |
| ٣٩ | البيان لابن الأنباري | المصباح للمطرزي والتسهيل لابن | |
| ٣٩ | التبيان للعكبري | مالك والهمع للسيوطي | |
| | المجموعة الرابعة : | الثاني : | |
| ٣٩ | كتب علوم القرآن | ٢٧ | كتب درستها في جوازم المضارع |
| ٣٩ | البرهان للزركشي | | |

- المجموعة الخامسة : كتب الأمل ٤١
كامل المبرد وأمل ابن الشجري ٤١
بدائع الفوائد لابن القيم ٤٢
المجموعة السادسة : مصادر
ثانوية وهي في مجموعات : ٤٣
شروح الشواهد : شرحا كتاب
سيبويه للنحاس وابن السيرافي ٤٣
كتب في علم اللغة : سر صناعة
الإهراب والخصائص لابن جني
- والصاحبي لابن فارس ٤٤
كتب الخلاف النحوي :
الانتصار لابن ولاد ٤٤
الإنصاف لابن الأنباري ٤٤
كتب قراءات : الحجة
للفارسي والمختسب لابن جني ٤٥
كتب بلاغية :
أسرار البلاغة للجرجاني ٤٥

الباب الأول

الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها

- فهم المصطلحات ومراقبة استخدامها
في النصوص ٤٩
الجمع بين دراسة طبيعة الجملة
ومصطلحاتها ٤٩
طرق دراسة المصطلحات ٥٠
- الفصل الأول :
الجملة الشرطية في مرحلة التكوّن
أولا : الجملة الشرطية عند سيبويه :
تحدث عن الأدوات لا الجملة ٥٣
استخدام مصطلح (الجزء)
لا (الشرط) ٥٣
مدلول مصطلح (الجزء) ٥٣
معيّار معرفة أدوات الشرط ٥٣
الفعل في الشرط والاستفهام ليس
صلة للأداة ٥٤
- هل ينصرف مصطلح (الجزء)
إلى التركيب كله ٥٤
دخول الفاء على خبر الموصول
بجملة فعلية ٥٥
دلالة (الجزء) على العبارة
الشرطية ٥٥
مصطلح (الجواب) و (جواب
الجزء) ٥٦
تعدد مدلول مصطلح (الجزء) ٥٦
دفع التناقض في مدلولات (الجزء) ٥٧
تفسير مصطلح (الجواب) ٥٧
المصطلحات المطلقة على الأدوات ٥٧
اتساع مفهوم (الحرف) ٥٨
الأدوات الاسمية ٥٨
طبيعة الجملة الشرطية عند سيبويه ٥٨

- ثانياً : الجملة الشرطية عند القراء :
الركن الشرطي أساس التركيب ٥٩
دلالة (الجزء) على التركيب ٥٩
دلالة (الجزء) على الأداة
وفعل الشرط ٦٠
دلالة (الجزء) على الجواب ٦١
ظهور مصطلح (الشرط) ودلالاته ٦١
الجمع بين (الجزء) و (الشرط) ٦٢
المصطلحات المطلقة على الجواب ٦٤
مصطلحات الأدوات ٦٤
- ثالثاً : الجملة الشرطية عند الأخفش :
طبيعة الجملة عنده ٦٥
المصطلحان (مجازة) و (جزء) ٦٥
رابعاً : الجملة الشرطية عند المبرد :
طبيعة الجملة عنده ٦٦
المصطلحات غير مطردة ٦٦
المصطلح (جزء) وتعدد دلالاته ٦٧
دلالة (جزء) على فعل الشرط
وعلى الأداة ٦٨
مصطلحات الركن الجوابي ٦٨
مصطلحات الأدوات ٦٨
المصطلح (شرط) ٦٩
- خامساً : الجملة الشرطية عند الزجاج :
طبيعة الجملة عنده ٧٠
المصطلح (شرط) ودلالاته ٧٠
عطف مصطلح (شرط) على
(جزء) ٧١
المصطلح (الجزء) ٧٢
- تعدد المصطلحات المتولدة عن :
(شرط) و (جزء) ٧٣
مصطلحات الأدوات ٧٤
- الفصل الثاني
الجملة الشرطية في مرحلة النضج
أولاً : الجملة الشرطية عند
ابن السراج :
طبيعة الجملة عنده ٧٥
مصطلح (شرط) ٧٦
التركيب مكون من جزأين ٧٧
المصطلح (جزء) ودلالاته ٧٧
المصطلحان (مجازة) و (الشرط) ٧٩
مصطلحات الجواب والأدوات ٨٠
- ثانياً : الجملة الشرطية عند الزجاجي :
طبيعة الجملة عنده ٨١
مصطلح (الجزء) ودلالاته ٨١
مصطلحات الجواب والأدوات ٨٢
- ثالثاً : الجملة الشرطية عند النحاس :
طبيعة الجملة عنده ٨٢
مصطلح (الشرط) ودلالاته ٨٣
مصطلح (المجازة) ودلالاته ٨٣
مصطلحات الركن الجوابي ٨٤
مصطلحات الأدوات ٨٤
- رابعاً : الجملة الشرطية عند السيرافي :
طبيعة الجملة عنده ٨٤
مصطلح (الشرط) ودلالاته ٨٥
مصطلح (الجزء) ودلالاته ٨٥
اتساع مدلول (الشرط) ٨٦

٩٦	مصطلحات الركن الجوابي	٨٦	مصطلح (المجازة) ودلالته
٩٦	مصطلحات الأدوات	٨٧	تعميم دلالة (المجازة)
	الفصل الثالث	٨٧	مصطلحات الركن الجوابي
	الجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد	٨٧	نشوء مصطلحات جديدة للأفعال
٩٧	تمهيد عن كتب هذه المرحلة	٨٨	مصطلحات الأدوات
	الجملة الشرطية عند النحاة :		خامسا : الجملة الشرطية عند الفارسي :
	١ - المروى	٨٩	طبيعة الجملة
٩٧	طبيعة الجملة عنده	٨٩	مصطلح (المجازة)
٩٧	تقسيم الجملة الشرطية	٩٠	مصطلح (الشرط) ودلالته
٩٨	مصطلح (الجزاء)	٩٠	مصطلحات الأدوات
٩٩	مصطلحات الركن الجوابي		سادسا : الجملة الشرطية عند الزبيدي :
٩٩	مصطلحات الأدوات	٩٠	طبيعة الجملة عنده
	٢ - مكي بن أبي طالب	٩١	مصطلح (الشرط)
٩٩	طبيعة الجملة عنده	٩١	مصطلح (المجازة)
١٠٠	المصطلحات	٩٢	مصطلح (الجزاء)
	٣ - ابن بابشاذ	٩٢	مصطلحات الركن الجوابي
١٠١	طبيعة الجملة عنده	٩٢	مصطلحات الأدوات
١٠١	مصطلح (الجملة الشرطية)		سابعا : الجملة الشرطية عند الرماني :
١٠١	المصطلحات	٩٣	طبيعة الجملة
	٤ - الجرجاني	٩٤	المصطلحات (الشرط) و (الجزاء)
١٠١	طبيعة الجملة عنده	٩٤	مصطلح (الشرط والجواب)
١٠٢	مصطلحات التركيب	٩٤	مصطلح (الجواب) ودلالته
١٠٢	مصطلحات الركن الشرطي	٩٤	مصطلحات الركن الجوابي
١٠٣	مصطلحات الركن الجوابي	٩٤	مصطلحات الأدوات
١٠٣	مصطلحات الأفعال والأدوات		ثامنا : الجملة الشرطية عند ابن جني
	٥ - الزمخشري	٩٥	طبيعة الجملة الشرطية عنده
١٠٣	طبيعة الجملة عنده	٩٥	مصطلح (الشرط)
		٩٥	مصطلح (الجزاء)

١١٤	المصطلحات	١٠٤	المصطلحات
١١٥	مصطلحات الأدوات	٦ - ابن الشجري	
	١٥ - المالقي	١٠٤	طبيعة الجملة والمصطلحات
١١٦	طبيعة الجملة والمصطلحات	١٠٤	تعدد مدلول (الشرط)
	١٦ - أبو حيان	١٠٥	مدلول مصطلح (الجزاء)
١١٧	طبيعة الجملة عنده	١٠٥	مصطلحات الفعل
١١٧	مصطلحات التركيب	١٠٥	مصطلحات الأدوات
١١٧	مصطلحات الركن الشرطي	٧ - ابن الحشاب	
١١٨	مصطلحات الركن الجوابي	١٠٦	المصطلحات
١١٨	مصطلحات الأفعال والأدوات	٨ - ابن الأنباري	
	١٧ - المرادي	١٠٧	طبيعة الجملة
١١٩	طبيعة الجملة عنده	١٠٧	المصطلحات
١١٩	مصطلحات التركيب	١٠٨	٩ - العكبري
١١٩	مصطلحات الركن الشرطي	١٠٨	طبيعة الجملة عنده
١٢٠	مصطلحات الركن الجوابي	١٠٨	المصطلحات
١٢٠	مصطلحات الأفعال والأدوات	١٠ - ابن يعيش	
	١٨ - ابن هشام	١٠٩	طبيعة الجملة عنده
١٢٠	محاولة تحديد مفهوم الجملة	١٠٩	المصطلحات
١٢٠	مذهب الفارسي وابن بابشاذ	١١ - الشلوبيني	
١٢١	مذهب الجرجاني	١١١	طبيعة الجملة والمصطلحات
١٢١	اختيار ابن هشام	١١١	١٢ - ابن عصفور
١٢١	تفسير مذهب الفارسي	١١١	طبيعة الجملة عنده
	تمثل ابن هشام لمعنى الجملة	١١٢	المصطلحات
١٢١	المعجم	١٣ - ابن مالك	
١٢٢	(الجملة الشرطية) غير مفيدة	١١٢	طبيعة الجملة عنده
١٢٣	مصطلحات الركنين والأدوات	١١٣	المصطلحات
	١٩ - ابن عقيل ، الزركشي ، السيوطي		١٤ - الرضي
١٢٤	طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها	١١٤	طبيعة الجملة عنده

نتائج عامة :

- أولا : طبيعة الجملة الشرطية ١٢٧
اهتمام سيبويه بطبيعة الجملة ١٢٧
الجملة الشرطية غير مركبة ١٢٧
عند ابن السراج أول نص حول تركيبها ١٢٧
تنبيه الفارسي إلى شذوذ إطلاق (جملة) على الركن الشرطي ١٢٧
عند ابن الأنباري هي كالجملية الواحدة ١٢٨
جعل ابن هشام استثناء الفارسي أصلا ١٢٨
إدراك النحاة أن الجملة الشرطية مركبة وفشلهم في التعبير عن ذلك ١٢٨
اقترح بإطلاق مصطلح [عبارة] على ركن الجملة المركبة ١٢٩
شكل تحليلي للجملة الشرطية ١٣٠
ثانيا : مصطلحات الجملة الشرطية : ١٣١
١ - تعدد ألفاظ المصطلحات ١٣١
(أ) مصطلحات التركيب ١٣١
(ب) مصطلحات الركن الشرطي ١٣١
(ج) مصطلحات الركن الجوابي ١٣١
(د) مصطلحات فعل الشرط ١٣٢
(هـ) مصطلحات فعل جواب الشرط ١٣٢
(و) مصطلحات الأدوات ١٣٢
٢ - تعدد مدلولات بعض المصطلحات ١٣٢
تقسيم المصطلحات ١٣٢
دلالات المصطلحات ١٣٢
سبب تعدد المدلولات ١٣٣
ضوابط تحديد المدلول في السياق ١٣٣
٣ - الثبات والتغير في مدلول المصطلحات ١٣٤
تقسيمها إلى ثابت ومتغير ١٣٤
(أ) (الجزاء) ١٣٤
(ب) (الشرط) ١٣٥
(ج) (الجملة الشرطية) ١٣٥
(د) مصطلحات الأدوات ومراحل التغير ١٣٦
٤ - توليد المصطلحات البساطة ثم التعقيد ١٣٧
دعت الحاجة إلى مصطلحات جديدة إلى توليد المصطلحات ١٣٧
أقسام المصطلحات شكليا ١٣٧
كيفية التوليد ١٣٨
٥ - غياب التناسق الداخلي في المصطلحات ١٣٨
٦ - الاستخدام الملبس للمصطلحات ١٣٩

الباب الثاني

(عناصر الجملة الشرطية)

- الباب السابق درس تكامل العناصر ١٤٣
هذا الباب يدرس العناصر داخليا ١٤٣
اتخاذ النحاة صورة محددة للجملة الشرطية وجعلها معيارا ١٤٣
الصور النمطية للجملة الشرطية ١٤٤
مثال المعيارية (إن أم حروف الجزاء) ١٤٤
الفصل الأول : الأداة موضوع الفصل ١٤٨
أولا : ماهية الأدوات الشرطية ١٤٨
مقولة (يجازى بكل شيء يستفهم به) ١٤٨
رد سيبويه المقولة ونقد الجرمي له ١٤٨
رد السيرافي على الجرمي ١٤٩
معيار الأداة الشرطية عند سيبويه ١٤٩
المعيار : الفعل ليس بصلة للأداة ١٤٩
لمنع وصل « حيث » تلحقها ١٤٩
« ما » ١٥٠
« حيث » دون « ما » ليست أداة شرطية ١٥٠
لحوق « ما » حيث يخلصها للشرط ١٥١
« حيث » بلا « ما » عند الفراء الاستفهام ويجوز الشرط ١٥١
لحوق « ما » لـ « حيث » و « إذ » لمنعهما من الإضافة عند المبرد ١٥١
متابعة ابن السراج لسيبويه ١٥١
متابعة النحاس لسيبويه ١٥٢
التركيز على أدوات الشرط ذات الأصل الموصولي عند الزبيدي ١٥٢
إلصاق « ما » بـ « حيث » إذ لازم دون غيرهما عند ابن بابشاذ ١٥٢
الجرجاني يفصل ما أجمله ابن بابشاذ ١٥٢
حيث والفعل في تأويل المصدر وليس هذا شأن فعل الشرط عند الجرجاني ١٥٣
متابعة ابن يعيش لسيبويه ١٥٣
معيار سيبويه يميز بين موقع الأداة في الجملة البسيطة والمركبة ١٥٣
الأداة في كل موقع لها صفات معينة ١٥٤
ثانيا : التصنيف الصرفي ١٥٤

- تقسم الأدوات حسب معيارين ١٥٤
١ - الاسمية والحرفية ١٥٤
الأداة وأقسام الكلام ١٥٤
« إن » حرف جاء لمعنى الشرط ١٥٤
تقسيم الأدوات إلى حروف وأسماء ١٥٥
قسمة سيبويه ١٥٥
ملاحظات :
قسمها إلى أسماء وغير أسماء ١٥٥
تشقيق المصطلحات باستخدام
« غير » ١٥٥
تكرار ذكر « أى » ١٥٦
إهمال « مهما ، إذا ، كيف ،
لو » ١٥٦
متابعة المبرد لسبويه في تقسيم
الكلام والأدوات ١٥٦
ملاحظات :
القسمة ثلاثية : ظروف ،
أسماء ، حروف ١٥٦
لم يكرر (أى) وذكر « مهما » ١٥٦
إطلاق (حروف) على « إن
وإذ ما » ١٥٧
قسمها ابن السراج إلى حرف
وما ينوب عنه ١٥٧
حذف « مهما » وذكر « أى
حين ، إذ ما » في الظروف ١٥٧
خصوصية المصطلح (حرف
الجزاء) ١٥٧
عمومية المصطلح (حروف
- المجازاة) ١٥٧
متابعة الفارسي لابن السراج ١٥٨
متابعة الزبيدي للمبرد في القسمة
ومخالفته في التوزيع ١٥٨
متابعة الرماني لابن السراج في
التقسيم ولكن ذكر « مهما » ١٥٨
متابعة الجرجاني والزمخشري
وابن يعيش لابن السراج ١٥٩
إن متابعة النحاة لسبويه وابن
السراج صرّفتهم عن الإبداع ١٥٩
إغراقهم في التفريعات كما فعل
الشلوبيني وابن عصفور ١٥٩
شكل شجرى بتقسيم ابن عصفور ١٦٠
متابعة ابن مالك لسبويه ١٦٠
من المتابعين لسبويه : المالقي ،
المرادى ، أبو حيان ، ابن هشام ١٦١
متابعة الزركشى لابن السراج
ونعموض السيوطي ١٦١
ملاحظات :
— اتفاق النحاة على القسمة
إلى حروف وأسماء . ١٦١
— الاختلاف في تصنيف
بعض الأدوات :
١ - الخلاف حول « إذ ما » ١٦٢
٢ - قياس « إذ ما » عند ابن
يعيش : الحرفية ١٦٢
٣ - اسمية وظرفية « مهما » ١٦٣
— ترجيح تصنيف سيبويه لإذ ما ١٦٣

- لا فائدة في الخلاف حول
« مهما » ١٦٣
— لا شاهد في « مهما تأتينا به من
آية » على الاسمية ١٦٤
أثارت قضية التصنيف قضايا
صرفية أخرى مثل قضية الجنس ١٦٤
وقضية إعراب الأدوات :
— متولدة عن اسمية بعض
الأدوات ١٦٥
— مفهوم الأداء لم يحقق
بعض الظروف هي حروف
جر في السياق ١٦٥
— كان يجدر بمصطلح « الحرف »
أن يضم الأداة . ١٦٥
— فقر أقسام الكلام خلق لبسا ١٦٥
— إطلاق (الاسم) على
(الضمائر) ١٦٥
— لا حاجة إلى التقسيم الصرفي
متى اعتبرنا حروف الشرط
وأسماء أدوات ١٦٦
— إعراب الأدوات نتيجة اهتمام
النحاة بالعامل ١٦٦
— نشأة القضية عند الفراء . ١٦٦
— متابعة معرب القرآن له ١٦٦
— مفتاح إعراب الأداة عند
ابن السراج ١٦٧
- بسط القضية عند الجرجاني ١٦٧
— استفادة الشلوبيني من المفتاح ١٦٨
— رصد مواقع الأدوات
عند ابن عصفور ١٦٨
— ينظر الرضى لفعل الشرط
في إعرابه للأداة ١٦٩
— يعمل فعل الشرط في
الأداة لصداقتها ١٦٩
— ذروة التعقيد عند أبي حيان ١٧٠
— إعراب وبناء الأدوات ١٧٠
— يبنى ابن الشجرى الظروف
لتضمنها معنى « إن » ١٧٠
— يبنى ابن الأنباري « من »
لتضمنها معنى « إن » ١٧٠
— تلخيص القضية ١٧١
— القول بالبناء وصف جيد ١٧١
— اعتبار الحروف غير معربة
جيد ١٧١
— لا فائدة من اعتبار الظروف
منصوبة ١٧٢
للإعراب جانبان : تحليلي
وتفسيري ١٧٢
— لا عمل للإعراب التفسيري في
الأدوات : من ، ما ، أى ١٧٢
— الضمائر الموصولة ليس لها
وظيفة من دون صلتها ١٧٢
— تعدد وظائف أدوات الشرط

- الموصولية ١٧٣
- هذه الضمائر جزء من الجملة
ثم قدم ١٧٣
- تقديمها ودلائلها على العموم ١٧٣
- اسناد فعل الشرط إلى الغائب ١٧٣
- الخلاف في تحديد خبر
اسم الشرط ١٧٣
لا تكون الجملة الشرطية مبتدأ
وخبراً ١٧٣
- ٢ - البساطة والتركيب
مفهوم البساطة والتركيب ١٧٤
تقسيم الأدوات في (الكتاب) :
- ما يجب تركيبه ١٧٤
- ما تجوز بساطته وتركيبه ١٧٤
- ما يكون بسيطاً ١٧٦
« حيث » و « إذ » لا تجزمان
بدون « ما » بإجماع ١٧٦
مخالفة القراء للإجماع ١٧٧
إنكار النحاس عليه ١٧٧
التعليل لمذهب القراء ١٧٧
متابعة المبرد للخليل وسيبويه ١٧٨
هل تزداد « ما » بعد « ما » ١٧٨
ترديد ابن السراج لقول المبرد ١٧٩
متابعة النحاس و الزبيدي
والرمانى للخليل وسيبويه ١٧٩
زيادة « ما » بعد « أنى »
و « إذا » عند ابن بابشاذ ١٧٩
تابع التحليل وسيبويه النحاة :
- الجرجاني ، ابن الشجري ،
الأنباري ، الشلوبيني ، ابن
عصفور ١٨٠
« وإذا ما » عند الرضى ١٨١
أبو حيان يتابع الجمهور ١٨١
تزداد « ما » عند ابن
هشام عموماً ١٨٢
تعليق على البساطة والتركيب :
- أنواع القضايا « تفسيرية
ومعيارية » ١٨٢
- أطلقت على « ما » عدة
تسميات ١٨٢
- احتياج القضية إلى دراسة
تاريخية ١٨٣
- أصول أدوات الشرط ١٨٣
- بسبب التوسع الدلالي ألصق
بـ « ما » أدوات زمانية ومكانية ١٨٤
- أمثلة على الزمان والمكان
والكيفية ١٨٤
- العلة في ورود أدوات من
دون « ما » :
أهملت « ما » وبقيت
الأداة الدخيلة ١٨٤
- الاستثناس برأى العكبرى
في « مها » ١٨٥
مناقشة لقضية التصنيف الصرفي :
- اتفاقهم على التقسيم إلى
حرف واسم ١٨٥

- لم يعتمدوا على وظيفة الأداة
في تصنيفها ١٨٥
- مفهوم الاسمى والحرفية ١٨٦
- التقسيم القاصر للكلام ونقده ١٨٦
- اسمية الأدوات قائمة في الدهن ١٨٦
- الاقتصار على معيار واحد
محل في التصنيف ١٨٧
- قاد التقسيم إلى مناقضات
غير مفيدة ١٨٧
- أهمية وظيفة الكلمة في
التصنيف ١٨٧
- انتقال الكلمة من قسم إلى
قسم ١٨٧
- إدخال الظروف في حروف
الجر ١٨٨
- التغير الدلالي في لغة المحدثين ١٨٨
ثالثاً : العمل النحوى
اهتمام النحاة بالعامل الأداة ١٨٩
جناية دراسة العامل على الجملة ١٨٩
دراسة القضايا في إطار العامل ١٨٩
نقد نظرية العامل ١٨٩
جزم الفعل المضارع ١٩٠
ماهية الجزم ١٩٠
ماهية السكون ١٩٠
الجزم من الناحية الصوتية ١٩١
لماذا تجزم الأدوات ؟ ١٩٢
إجابة ابن بابشاذ :
تجزم لاختصاصها بالأفعال ١٩٢
- عند ابن يعيش :
الجزم للاختصاص ١٩٢
والنصب لمشابهة أن ١٩٣
نقد نظرية الاختصاص عند
المحدثين (على أبو المكارم) ١٩٣
فعل الشرط مجزوم بالأداة ١٩٤
الأقوال في جازم فعل جواب
الشرط :
الأول : العبارة الشرطية عند
سيبويه ١٩٤
- التباس نص سيبويه على
السيرافى ١٩٤
- غفلة السيرافى عن نص آخر ١٩٥
- متابعة المبرد وابن جنى
لسيبويه ١٩٥
الثانى : الأداة عند الزجاجى
ومن تابعه ١٩٥
الثالث : فعل الشرط عند
الأخفش وابن مالك ١٩٦
الرابع : الفعلان تجزأ ١٩٦
الخامس : الأداة بوساطة فعل
الشرط عند الأنبارى ١٩٦
السادس : مجزوم على الجوار ١٩٦
السابع : مبنى على الوتف ١٩٧
مناقشة أقوال النحاة في
جازم فعل الجواب ١٩٨
تقسيم الأدوات إلى جازمة
وغير جازمة ١٩٨
(م ٣٥ - الجملة الشرطية)

- ظهور التقسيم النحوى فى كتب
التأخرين ١٩٩
التقسيم مفهوم عند المتقدمين
من منهجهم فى دراسة الأداة ١٩٩
عدد ميبويه العاملة و ذكر
غير العاملة ضمنا ١٩٩
تقسيم الأدوات العوامل حسب
مستوى الاستخدام ٢٠٠
متابعة المبرد لسبويه فى « إذا » ٢٠١
سكوت المبرد عن « كيف »
و « لو » فى المقتضب ٢٠١
« لو » فى كامل المبرد أداة
شرط غير جازمة ٢٠١
متابعة ابن السراج لسبويه
والمبرد ٢٠٢
نسبة النحاس إلى النحاة الجزم
بإذا ٢٠٢
متابعة النحاس المبرد فى « لو » ٢٠٢
مفهوم شبه « لو » بحروف
الشرط ٢٠٣
« لو » عند الرماني من
الحروف الهوامل ٢٠٣
الشرط بـ « إذا » عند ابن
فارس ٢٠٣
تابع ابن فارس الفراء فى لو
الجزم بـ « إذا » ضرورة
شعرية عند القزاز ٢٠٤
« إذا » عند الهروى ظرف
- زمان فى معنى الجزاء ٢٠٤
تعلييل عدم الجزم بلو عند
القيسى ٢٠٤
نسبة ابن بابشاذ الجزم
« بـ كيفما » إلى الكوفيين ٢٠٤
متابعة الجرجاني لسبويه فى « إذا » ٢٠٥
تصريح الزمخشري بشرطية « لو » ٢٠٥
متابعة ابن الشجرى والأنبارى
للنحاة ٢٠٥
ابن يعيش يفصل قول
الزمخشري فى « لو » ٢٠٦
ابن عصفور ذكر العوامل فقط ٢٠٧
لا يجزم بـ « لو » عند ابن
مالك إلا اضطرارا ٢٠٧
« كيف » أداة شرط غير جازمة
عند ابن مالك ٢٠٧
لا تصريح بتقسيم الأدوات
عند الرضى ٢٠٧
تردد الملقى فى « لو » ٢٠٧
نقل المرادى لاختلاف النحاة
فى « لو » ٢٠٨
أقسام « لو » عند ابن هشام ٢٠٨
شرطية « كيف » عند ابن
هشام والخلاف فى جزمها ٢٠٩
متابعة السيوطى لسابقه ٢٠٩
تعقيب على تقسيم الأدوات :
مراحل التقسيم :
- الأولى : دراسة الأدوات فى

- باب خاص ٢٠٩
- الثانية : دراسة الأدوات
فى جوازم المضارع ٢١٠
- الثالثة : التصريح بوجود
أدوات غير جازمة ٢١٠
- الرابعة : جازم الفعل و جازم
الفعلين ٢١٠
- الخامسة : تخصيص فعل
للأدوات غير الجازمة ٢١٠
رابعاً : الجانب الدلالى
درس النحاة فى دلالة الأداة
أمرين ٢١١
١ - الإبهام والعموم فى الأداة
الشرطية ٢١١
الفرق بين « إن » و « إذا » ٢١١
علة عدم المجازة بـ « إذا »
عند الخليل ٢١٢
المجازة بـ « إذا » فى الشعر
اضطرارا ٢١٢
انسلاخ « إذا » من الدلالة الظرفية ٢١٢
« إذا » تزيد على « إن »
فى الدلالة ٢١٣
فى « إذا » مشكلتان : الدلالة ،
والاستخدام ٢١٣
تعلق قضية الإبهام بقضية الصلة ٢١٤
« من » تفقد الشرطية بعد « إن » ٢١٤
علة فقدان « من » شرطيتها
بعد « إن » عند ابن السراج ٢١٤
- لماذا يلزم الشياح أدوات الشرط ٢١٥
الدلالة الشرطية لبعض الكلمات ٢١٦
تقسيم الأسماء عند الفارسي ٢١٦
لتضمن الشرطية فى الموصول
شرطان عند الجرجاني ٢١٦
تناقض الشرطين ٢١٧
تعلييل الجرجاني لشرطية
الشياح فى الموصول ٢١٧
الموصول والذكرة الموصولة
أدوات غير جازمة ٢١٧
تعليق :
- التعلييل لا يفيد وإنما الوصف ٢١٨
- لا علة للجزم وعلمه ٢١٨
- دلالة العموم فى « ما » سياقية ٢١٨
- فهم السياق يتعدد عند النحاة ٢١٨
٢ - معنى الشرط :
ميدان المصطلح « معنى الشرط » ٢١٩
التعبير عن « معنى الشرط »
عند ميبويه ٢١٩
ما هو « مخرج الجزاء » ٢١٩
« أصل الجزاء » عند المبرد ٢١٩
محاولة لفهم مصطلح الخليل
« مخرج الجزاء » ٢٢٠
لم يفهم المبرد « معنى الجزاء » ٢٢١
الخلاف حول « كيف » ٢٢١
هل يدل « معنى الجزاء »
على غير العموم ٢٢١
أدوات فيها (معنى الجزاء) :

- الأداة « لو » ٢٢٢
شبه « لو » بـ « إن » عند ابن السراج ٢٢٢
دلالة (لا يجازى بـ)
عند السيرافى ٢٢٣
غموض موقف السيرافى
من بعض الأدوات ٢٢٣
منشأ الغموض عند السيرافى ٢٢٤
إحساس السيرافى بالغموض ٢٢٤
اختلاف فهم السيرافى عن سيديويه لـ « إذا » ٢٢٤
ملاحظات على أفكار سيديويه فى « إذا » : ٢٢٥
— معنى « يجازى بـ » عند سيديويه ٢٢٦
— تلازم الجزم والتعليق فى
الأداة الشرطية ٢٢٦
أدوات فيها معنى الشرط : أما ٢٢٧
دلالة شرطية أما : معنى جملتها
والفاء ٢٢٧
أهمية الفاء فى شرطية الجملة ٢٢٨
أدوات فيها معنى الشرط :
الأداة : كلما ٢٢٨
مصدرية (ما) فى (كلما)
عند أبى حيان ٢٢٨
قرائن دلالة الأداة على معنى
الشرط ٢٢٩
علاقة القرائن بالجملة الشرطية ٢٢٩
- ما معنى « إن » ؟ ٢٣٠
٣ — الأداة « أما » هل فيها
معنى الشرط ٢٣٠
شدوذ « أما » ٢٣٠
تصريح النحاس بإشكال « أما » ٢٣١
تعليق ابن جنى لولاية الاسم لها ٢٣٢
حديث ابن الشجرى عن أما ٢٣٣
تعابيل الأنبارى لولاية الاسم لها ٢٣٣
تعليق الرضى لولاية الاسم لها ٢٣٤
حذف فاء « أما » ٢٣٥
تعليق :
— متابعة النحاة للخليل وسيديويه
٢٣٦ وعدم نقدهما
٢٣٦ إهمال ملاحظة المبرد
— دخول « أما » على كلام تام ٢٣٦
— التعليق لوجود الفاء ٢٣٧
— سقوط تعليقات النحاة
ونقدها ٢٣٧
— القضايا المبحوثة : وصفية
وتفسيرية ٢٣٨
— ليس فى « أما » معنى الشرط ٢٣٨
— اضطرابهم فى تحديد
معنى « أما » ٢٣٨
— مناقشة معانى « أما » عند
النحاة :
● الدلالة على التفصيل ٢٣٩
● الدلالة على الشرط ٢٣٩

- الدلالة على الخروج من شىء ٢٤٠
إلى شىء ٢٤٠
● الدلالة على التوكيد ٢٤٠
— وظيفة تركيب (أما . . فـ . .) ٢٤٠
— تعدد دلالاته السياقية ٢٤١
● الفصل الثانى
جملة الشرط وجملة جواب الشرط
مناحي الدرس ٢٤٢
أولاً : المكونات الشكلية
طبيعة الجملة الشرطية ٢٤٢
غلبة صورتها الأساسية ٢٤٢
التصنيف المعيارى لصور الجملة ٢٤٣
صور الجملة الشرطية عند
سيديويه :
١ — ماضى : مضارع مرفوع ٢٤٣
٢ — مضارع مجزوم : مضارع
مرفوع ٢٤٤
تعليق على الصورة الثانية :
— نظرة سيديويه التحكيمية إلى
الشواهد ٢٤٥
— تحليل الشاهد ٢٤٥
— نتيجة التحليل تخالف سيديويه ٢٤٦
— إمكانات التحليل ٢٤٦
٣ — ماضى : مضارع مجزوم ٢٤٦
جدول تحليل شواهد سيديويه ٢٤٧
اعتماد سيديويه على (الجزم) فى
مراقبة الصور . ٢٤٧
- اعتماد الفراء على (الشكل الصرفى)
فى مراقبة الصور . ٢٤٧
لم يذكر الفراء كل الصور . ٢٤٨
ذكر الفراء صورة جديدة . ٢٤٨
بروز جعل الصورة الأساسية
معيّاراً عند المبرد . ٢٤٨
رده الصور التى ذكرها الفراء
إلى أصلها . ٢٤٨
صورة الجملة عند المبرد :
١ — ماضى : مضارع مجزوم . ٢٤٨
٢ — مضارع مجزوم : ماض . ٢٤٩
(لم يذكرها سيديويه)
٣ — مضارع مجزوم : مضارع
مرفوع ٢٤٩
متابعة ابن السراج للمبرد ٢٤٩
حصر احتمالات الأفعال عند
الجرجانى ٢٥٠
حالات أغفلها الجرجانى ٢٥١
تشابه صياغة القضية عند النحاة ٢٥١
ترتيب الإمكانات معيارياً
عند الرضى ٢٥٢
الأحكام النحوية فى الإمكانات ٢٥٢
الإمكانات عند أبى حيان ٢٥٣
ملخص لقضية المكونات
الشكلية ٢٥٣
ثانياً : الدلالة الزمنية
إهمال النحاة للزمن ٢٥٤

- نسبتهم التغير في الزمن إلى العامل ٢٥٤
مناقشة نسبة الزمن إلى العامل ٢٥٥
وقوفهم عند التقسيم الصرفي ٢٥٥
أقسام الفعل عند النحاة ٢٥٥
اختلاف قسمة الأفعال عن
قسمة الزمن ٢٥٥
قسمة الزمن عند سيديويه ٢٥٥
مآخذ على النحاة ٢٥٦
نقد المحدثين لدراسة الزمن :
— محاضرة العقاد ٢٥٧
— تعليق كمال بشر ٢٥٧
— تعليق تمام حسان ٢٥٨
— مآخذ على التعليقين ٢٥٨
— تعليق عبد الله درويش ٢٥٨
— تعليق إبراهيم أنيس ٢٥٨
دراسة تمام حسان للزمن ٢٥٩
تعليق على دراسة تمام حسان ٢٥٩
دراسة هنري فلش للزمن :
— لا تحوى العربية صرفيا
سرى زمنين ٢٦٠
— الصيغ الزمنية المتفرعة ٢٦٠
— تنحية صورة النظام الفرنسي ٢٦٠
— اعتماد على الصورة ٢٦٠
— طرق تصور المدة الزمنية ٢٦١
- اللغات المصورة تعكس الواقع ٢٦١
— الحدث : منجز وغير منجز ٢٦١
— تأثير المدة ودرجة التحقق ٢٦١
— الزمن ينبع من الجملة ٢٦٢
— الزمن المستقبل ٢٦٢
— الزمن الماضي ٢٦٢
الزمن في الجملة الشرطية :
يرجع النحاة إلى الصورة
الأساسية للجملة الشرطية ٢٦٣
أفعال الصورة الأساسية مستقبلية ٢٦٣
صور مختلفة للجملة الشرطية ٢٦٣
تخريج اختلاف زمن الأفعال في
الصور المختلفة ٢٦٤
علة تغير الماضي إلى الاستقبال ٢٦٤
مشكلة الماضي لفظا ومعنى بعد
« إن » بين المرد وابن السراج ٢٦٥
مضى الفعل خاص بكان ٢٦٦
استعمالات إن في الماضي ٢٦٧
مناقشة ابن القيم للزمن في
الجملة الشرطية ٢٦٨
مناقشة ابن القيم للدلالة
الزمنية لـ « كان » ٢٦٩
أمثلة على فساد مقولة النحويين ٢٧٠
تصور ابن القيم لقضية
الزمن في الجملة الشرطية ٢٧٠

الباب الثالث

تركيب الجملة الشرطية

- موضوع الباب ٢٧٥
الفصل الأول : الربط
ترابط الجملة الشرطية وطرق
الربط ٢٧٦
الربط بالجزم ٢٧٦
الربط بالفاء ٢٧٧
الربط « إذا » : ٢٧٨
— شروط الربط « إذا » ٢٨٠
— الخلاف في الجمع بين
« الفاء » و « إذا » ٢٨١
— علة استخدام « إذا » مكان
« الفاء » عند السيرافي ٢٨١
قضايا متعلقة « بالفاء » :
نوع الفاء :
— وظيفة الفاء العطف ٢٨٢
— اختلاف تسميات الفاء ٢٨٢
— فاء الابتداء ٢٨٢
— فاء الإتيان عند ابن السراج ٢٨٣
— مفهوم الإتيان عن ابن جني ٢٨٣
— فاء التعقيب عند ابن الحشاش ٢٨٤
لماذا الربط بالفاء :
— عند السيرافي إذا كان
الجواب جملة اسمية ٢٨٤
— تفصيل القضية عند ابن جني ٢٨٤
— الجمل التي تربط بالفاء ٢٨٧
- معيار الجزم عند الجرجاني ٢٨٧
— رصد الجمل المربوطة
بالفاء عند ابن يعيش ٢٨٨
— الجمل المربوطة بالفاء
عند ابن عصفور ٢٨٩
— معيار الصلاحية للشرطية
عند ابن مالك ٢٨٩
— الجمل المربوطة بالفاء
عند الرضي ٢٩٠
— تعليق : ٢٩٢
● جواز اتصال الفاء وتقديرها ٢٩٤
حذف الفاء وتقديرها
أولا : جملة جواب الشرط
الاسمية بدون الفاء
— تحذف عند التحليل للضرورة
الشعرية ٢٩٤
— نقد المبرد لسيديويه ٢٩٥
— بيان وهم المبرد ٢٩٦
— أوهام أبي حيان في الآراء
المنسوبة لسيديويه والمبرد ٢٩٦
— ما في الانتصار والمقتضب
يدفع أوهام أبي حيان
وابن هشام والسيوطي ٢٩٦
ثانيا : شواهد سيديويه على
حذف الفاء في الشعر ٢٩٧

- ثالثا : شواهد سيبويه على التقديم والتأخير ٢٩٧
- رابعا : الخلاف حول التركيب « إن تأتني لأفعلن » ٢٩٨
- تعليق :
- الخلاف في القضايا التفسيرية ٢٩٨
- الخطر من الانتقال إلى المعيارية ٢٩٨
- يجب دراسته الشواهد في سياقاتها ٢٩٩
- قد يكون لخالفات الشاعر دلالة ٢٩٩
- يجب إعادة النظر في قاعدة اتصال الفاء ٢٩٩
- مثال على خطورة الاختصار على الشكاية ٢٩٩
- الفصل الثاني : الرتبة تمهيد :
- نظام ترتيب كلمات الصورة الأساسية للجملة الشرطية ٣٠٠
- مخالفة النظام وعلاج النحاة له بالحذف والتقدير ٣٠٠
- تتمثل مخالفة النظام بتقديم بعض عناصر الجملة ٣٠٠
- إلحاق النحاة على وجوب صدارة الأداة و ولاية الفعل لها ٣٠٠
- ١- صدارة الأداة :
- معنى الصدارة ٣٠١
- الصدارة عند سيبويه ٣٠١
- الصدارة عند المبرد ٣٠٢
- التصريح بصدارة « إن » ٣٠٢
- عند ابن السراج ٣٠٢
- أقوال النحاة في صدارة الأدوات الشرطية ٣٠٢
- خلاف البصريين والكوفيين حول صدارة أداة الشرط ٣٠٣
- تقديم الجواب :
- قول سيبويه في تقديم الجواب ٣٠٥
- قول المبرد في تقديم الجواب ٣٠٧
- رد ابن السراج على المبرد ٣١٠
- خلاف البصريين والكوفيين في المقدم على أداة الشرط ٣١١
- أنماط تقديم الجواب عند ابن السراج ٣١٢
- تعليق :
- تحليل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٣١٣
- أنماط الجملة الشرطية ٣١٥
- ٢- ولاية الفعل الأداة :
- وجوب ولاية الفعل الأداة وسببه عند سيبويه ٣١٦
- الفصل جائز في الشعر ٣١٧
- علة جواز الفصل ٣١٨
- جوازه مع « إن » في الكلام ٣١٨

- الدرجات المعيارية لتقديم فاعل فعل جملة الشرط ٣١٩
- متابعة النحاة لسبويه ٣٢٠
- محاور الخلافات النحوية في القضية ٣٢٢
- الخلاف في رافع الاسم بعد الأداة ٣٢٢
- قول سيبويه : ٣٢٣
- يرفع بفعل مضمر ٣٢٣
- قول القراء : ٣٢٣
- يرفع بالفعل بعده ٣٢٣
- قول الأخفش : ٣٢٣
- يرفع بالابتداء ٣٢٣
- دفع نسبة القول الأخير إلى الأخفش ٣٢٤
- نسبة العكبري القول بالابتداء إلى الكوفيين ٣٢٤
- تعليق :
- حجة النحاة في منع الفصل بين الأداة والفعل ٣٢٥
- لا ينبغي قياس الشرط على النفي بـ « لم » ٣٢٥
- غلبة ولاية الفعل للأداة لا يدفع ولاية الاسم لها ٣٢٦
- مناقشة أحكام سيبويه على التراكيب ٣٢٦
- لم يناقش النحاة الفرق بين التركيبين :
- (إن+فعل) ، (إن+اسم) ٣٢٦
- مناقشه تخريج النحاة للأمثلة المخالفة ٣٢٧
- رد القول بالابتداء ٣٢٨
- رد قول البصريين ٣٢٨
- ترجيح قول القراء وأسبابه ٣٢٨
- إشكالية الجمع بين فاعلين ٣٢٩
- ٣- تقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله :
- القضية عند سيبويه ٣٣٠
- أحوال الاسم المقدم ٣٣١
- لم يشر سيبويه إلى تقديم المفعول به ٣٣٢
- اهتمام الكوفيين بتقديم المفعول به وخلافهم ٣٣٢
- صياغة القضية عند ابن الأنباري ٣٣٢
- قضية جزم الفعل مع التقديم ٣٣٣
- رأى القراء ٣٣٣
- الرد على ابن الأنباري ٣٣٤
- رأى ابن مالك ٣٣٤
- تعليق ٣٣٥
- الفصل الثالث : الحذف أولا : حذف الأداة ٣٣٦
- ثانياً : حذف فعل الشرط ٣٣٦
- ثالثا : حذف جملة الشرط ٣٣٨
- رابعا : حذف العبارة الشرطية ٣٣٩
- خامسا : حذف المصدر المؤول

- من جملة الشرط ٣٤٠
سادسا : حذف العبارة الجوابية
- متى تحذف ٣٤٠
- يشترط لحذفها كون فعل الشرط ماضيا ٣٤١
- جواز كون فعل الشرط مضارعاً ٣٤٢
- حالات حذف العبارة الجوابية :
١ - إذا عرف معنى الجواب ٣٤٢
٢ - إذا توسطت الأداة ٣٤٣
٣ - إذا توسطت العبارة الشرطية ٣٤٤
٤ - في الجواب على الاستفهام ٣٤٤
٥ - إذا توالى عبارتان شرطيتان فأكثر ٣٤٥
٦ - إذا توالى قسم وشرط ٣٤٥
٧ - إذا دخلت أداة استفهام على أداة الشرط ٣٤٥
٨ - إذا جاءت العبارة الشرطية بعد أمّا ٣٤٦
٩ - إذا لم يكن الجواب مسبباً عن الشرط ٣٤٦
١٠ - إذا وقعت العبارة الشرطية بعد « الواو » ٣٤٦
سابعا : حذف الفاء ٣٤٩
ثامنا : حذف المبتدأ من جملة الجواب الاسمية ٣٤٩
- تاسعا : حذف أجزاء من جملة الجواب الفعلية ٣٤٩
عاشرا : حذف جملة الشرط والجواب ٣٥٠
تعليق :
- لا تحذف الأداة لأن التركيب بذلك يفقد عنصرا جوهريا ٣٥١
- يرجع القول بحذف فعل الشرط إلى تحكم المقولات النحوية ٣٥١
- حذف جملة الشرط بعد «إلا» فهم خاطئ للتركيب ٣٥٣
- حذف المصدر نتيجة لمعاملة النصوص الفنية معاملة اللغة العادية عند الدرس ٣٥٤
حذف العبارة الجوابية أعيد إلى حالتين : معرفة الجواب ووجود ما يسد مسده ٣٥٥
- القول بالحذف من النوع الثاني سببه المقولات النحوية ٣٥٥
- تكون العبارة الشرطية مقيدة لما قبلها ٣٥٦
- حالة توسط الأداة في الحوار ٣٥٦
- العبارة الشرطية القيدية في توالى الشرطين وتوالى القسم والاستفهام والشرط . ٣٥٦

- العبارة الشرطية بعد أمّا صفة للمتحدث عنه ٣٥٧
- ما بعد « الواو » عبارة شرطية وليس جملة شرطية ٣٥٧
- الواو هي (واو الرغم) ٣٥٧
- الفرق بين التركيبين ذى الواو والخالى من الواو ٣٥٧
- حينما لا يكون الجواب مسببا عن الشرط فإن الجواب لم يحذف وإنما أتى بجواب غير مباشر لغرض دلالي ٣٥٨
- الحالة الوحيدة التي تحذف فيها العبارة الجوابية هي التي ذكرها الفراء وهي كونها معروفة ٣٥٩
- مناقشة الحذوفات في العبارة الجوابية ٣٥٩
- مناقشة القول بحذف جملة الشرط وجملة جواب الشرط ٣٦٠
- المحذوف في بيت رؤبة جملة الشرط من العبارة الشرطية ٣٦٠
- القيمة الفنية لهذا الحذف ٣٦١
- تلخيص المحذوفات ٣٦١
الفصل الرابع
أجوبة التراكيب الإنشائية
جهود سيبويه ٣٦٣
رصد النحاة لأنواع الجمل الطلبية ٣٦٤
- رأى سيبويه في جازم الجواب ٣٦٥
تحليل رأى سيبويه ٣٦٥
مذهب التحليل في جازم الجواب ٣٦٦
تحليل رأى التحليل ٣٦٧
التوفيق بين الرأيين ٣٦٧
النحاة المتابعين للتحليل ٣٦٧
متابعة الأخفش لسيبويه ٣٦٨
مذهب المبرد وأكثر النحاة ٣٦٨
مذهب النحاة يقتضى محذوفاً ٣٦٧
رد السيرافي رأى سيبويه ٣٦٩
الجازم مضممر يفسره المظهر عند الجرجاني ٣٦٩
تفصيل مذهب النحاة عند ابن يعيش ٣٧٠
عرض الخلاف عند الرضى وترجيح رأى التحليل ٣٧٠
مناقشة مذهب النحاة :
- الحجة الأولى تمثل سوء فهم لرأى التحليل ٣٧١
- الحجة الثانية تمثل سوء فهم للطلب ٣٧٢
- الحجة الثالثة تحمل سر الخلاف ٣٧٢
- سبب الخلاف الاحتكام إلى الصورة الأساسية للجملة الشرطية ٣٧٣
اشتراط التطابق بين المضممر والمظهر وتصريح الجرجاني

- والز مخشرى بذلك ٣٧٤
تفصيل ما أجمله الز مخشرى ٣٧٤
الكسائي لا يشترط المطابقة ٣٧٥
رفض النحاة للمثال « لا تدن
من الأسد يأكلك » بالجزم ٣٧٥
اختلاف النحاة عن سيبويه
في علة الرفض ٣٧٦
تعليق على المثال :
— لماذا رفض المثال ٣٧٦
— توفيق سيبويه ٣٧٦
— السبب الحقيقي للحذف ٣٧٦
— أهمية ذهن المتلقى في تشكيل
التركيب ٣٧٦
— التركيب في اللغة الانفعالية ٣٧٧
— مثال على اللغة الانفعالية ٣٧٧
— مناقشة المثال المرفوض في
إطار اللغة الانفعالية ٣٧٧
— الجمل الخالة ٣٧٨
قبول المثال : « لا تعص الله
يدخلك الجنة » ورفض « لا
تعص الله يدخلك النار » ٣٧٨
قبول المثال : لا تدن من الأسد
يأكلك » بالرفع عند سيبويه ٣٧٩
تحليل كلام سيبويه على المثال ٣٧٩
أهمية تنعيم المثال ٣٧٩
شواهد شعرية على حالة الرفع
وتحليلها ٣٨٠

- تعليق على الشواهد
— عدم التجانس في أفعالها ٣٨٢
— لغة الشعر لا تصلح لتقديم
لغة الكلام ٣٨٢
— أهمية التنعيم والسياق في
دراسة التراكيب ٣٨٣
أسماء الأفعال ودلالاتها الشرطية ٣٨٣
تعليق على الفصل :
— حسب فهم سيبويه يدل الأمر
والنهي على الشرط بوضوح ٣٨٤
— دلالة الاستفهام على الشرط
أقل وضوحا ٣٨٤
— ضعف دلالة العرض والتمنى ٣٨٥
— على فهم النحاة : العرض
والتمنى أكثر ملائمة للتركيب ٣٨٥
— يدل الاستفهام على الشرط
إذا دل على أمر وإلا فعلى
فهم النحاة ٣٨٥
— قد يأتي الأمر والنهي حسب
فهم النحاة ٣٨٥
— أهمية السياق في تحديد طبيعة
التركيب في الأمر والنهي
والاستفهام ٣٨٦
— ليس في العرض والتمنى غير
فهم النحاة ٣٨٦
— لا حذف في حالة الدلالة
الشرطية للأمر والنهي
والاستفهام ٣٨٦

الباب الرابع

الجملة الشرطية والقضايا السياقية

- موضوع الباب ٣٨٩
الفصل الأول
توسيع الجملة الشرطية
موضوع انفصل ٣٩٠
أولا : التوسيع بالحال والبدل
مثال الفعل المرفوع بعد فعل
الشرط عند سيبويه ٣٩٠
شاهد سيبويه و رد تخريجه ٣٩١
تحليل المثال والشاهد ٣٩٢
الفعل المحزوم بعد فعل الشرط ٣٩٤
رأى الخليل في شاهد سيبويه ٣٩٤
رد كلام الخليل ٣٩٤
توفيق الخليل في الشاهد الآخر ٣٩٥
مناقشة الشاهد والتوسيع بالجملة
التفسيرية ٣٩٥
بدل الغلط ٣٩٥
مناقشة قضية بدل الغلط ٣٩٦
قضية التوسيع بالحال و البدل
عند القراء ٣٩٦
تعايير خاصة للقراء ٣٩٧
القضية عند المبرد و أمثله ٣٩٧
التعليجية ٣٩٧
التوسيع بالجملة الخالية في
العبارة الجوابية عند المبرد ٣٩٨
متابعة النحاة ٣٩٨
شروط كون الفعل بدلا عند
ابن مالك ٣٩٩
ذبول فعل الشرط عند الرضى ٣٩٩
محاور العلاقة بين فعل الشرط
والفعل بعده عند الرضى ٤٠٠
تبادل الفعلين عنده ٤٠٠
تطبيق الأحكام على الفعل الذى
يلى فعل الجواب ٤٠١
نقد طريقة الرضى ومناقشتها :
— اعتمد على القسمة المنطقية
وليس اللغة ٤٠١
— ركافة بعض تراكيبه
المفترضة ٤٠١
— لا ننكر التوكيد اللفظي
ولكن سداجة الاستخدام ٤٠١
— أهمية المجتمع في تكوين
اللغة ٤٠٢
— خلق التراكيب ممكن في
إطار النظام اللغوى ٤٠٢
— تكون الجملة في سياق
ولكنها تقتطع للدرس ٤٠٢
أبو حيان ونقل السبوطى عنه ٤٠٢
ثانيا : التوسيع بالعطف
التعريف به ٤٠٣
ذكر العناصر المعطوف عليها ٤٠٣

- ١ - العطف على فعل الشرط :
أمثلة لعطف الفعل المجزوم عند
سيبويه ٤٠٣
موافقة النحاة سيبويه في وجوب
جزمه ٤٠٤
علة الجزم أنه لا يكون حالا ٤٠٤
استثناء المبرد على سيبويه ٤٠٤
أمثلة للفعل المنصوب بعد
الفاء والواو ٤٠٤
النصب بإضمار أن المصدرية ٤٠٥
ترجيح التحليل الجزم في
الأمثلة المنصوبة ٤٠٥
تدخل المعنى في الأمثلة في
حالتى الجزم والنصب ٤٠٥
النصب يحسن في سياق النفي ٤٠٥
النصب على إضمار أن عند سيبويه
وعلى الصرف عند الفراء ٤٠٦
تعريف الصرف عند الفراء ٤٠٧
متابعة ابن السراج للفراء ٤٠٧
لا يأتى الفعل منصوبا بعد ثم ٤٠٧
رفع الفعل بعد الواو عند المبرد
٤٠٧
المضارع بعد الفاء الجزائية
عند سيبويه ٤٠٧
اختلاف النبر بين حالتى العطف
والربط ٤٠٧
تلخيص لتوسيع العبارة
- الشرطية بالعطف ٤٠٨
٢ - العطف على فعل جواب
الشرط :
للفعل ثلاث حالات بعد
أدوات العطف ٤٠٨
٣ - العطف على جواب الشرط
المربوط بالفاء :
للفعل حالتان عند سيبويه :
الرفع والجزم ٤١٠
زاد الفراء حالة النصب ٤١٠
مثال حالة الرفع وتفضيل سيبويه
للرفع ٤١٠
تفسير سيبويه لحالة الجزم ٤١١
متابعة النحاة لسيبويه ٤١١
مناقشة سيبويه لأمثلة تخرج
من الرفع ٤١١
تعليق :
- أهمية دراسة العطف ٤١٣
- أهمية القيم الدلالية للصور
الإعرابية ٤١٣
- التحقق من وجود تلك
الصور ٤١٣
- وجوب الفصل بين مستويات
الاستخدام ٤١٣
- لاثبات القاعدة لا بد من
شواهد كثيرة ٤١٣
تحليل أمثلة سيبويه :
أولا : ١ - حالة الجزم ٤١٣

- ٢ - حالة الرفع ٤١٤
٣ - حالة النصب ٤١٤
ثانيا :
١ - حالة الجزم ٤١٥
٢ - حالة الرفع ٤١٦
٣ - حالة جزم أخرى ٤١٦
اهتمام ابن السراج بالتوسيع ٤١٧
اهتمام ابن السراج بالمصطلحات ٤١٧
جواز كون الفعل المعطوف
ماضيا عند الفراء ٤١٧
ثالثا : التوسيع بالعبارة الشرطية
أقسامه :
(أ) عطف عبارة شرطية على
أخرى :
١ - العطف بـ « الواو » ٤١٨
٢ - العطف بـ « ثم » ٤١٩
٣ - العطف بـ « أو » ٤١٩
٤ - العطف بـ « لا » ٤١٩
٥ - العطف بـ « بل » ٤٢٠
٦ - العطف بـ « لكن » ٤٢٠
(ب) دخول عبارة شرطية على
أخرى ٤٢٠
مذاهب اعتبار الجواب :
- مذهب ابن الشجرى :
الجواب للأسبق ٤٢٠
- مذهب العكبرى :
الجواب للثانى ٤٢٢
متابعة الرضى لابن الشجرى ٤٢٢
- حذف الجواب وشروطه عند
أبى حيان ٤٢٣
الأفعال عند ابن القيم تحقّقها
في الوجود ورتبتها ٤٢٤
رأى ابن القيم في توالى العبارات
الشرطية ٤٢٥
تعليق :
- الخلاف امتداد للخلاف في
رتبة جواب الشرط ٤٢٦
- إعادة التركيب إلى النمط
الأساسى للجملة الشرطية ٤٢٦
- الاهتمام بالشكل ٤٢٦
- لا بد من الاحتكام إلى الدلالة
٤٢٧
رابعا : التوسيع بالمعترضات
١ - الاعتراض بالنداء ٤٢٨
٢ - الاعتراض بالقسم ٤٢٩
٣ - الاعتراض بالجملة الاسمية ٤٢٩
الفصل الثانى
الجملة الشرطية في سياق الجملة العربية
موضوع الفصل ٤٣٠
مواقع الجملة الشرطية :
١ - الخبر ٤٣٠
٢ - صفة ٤٣١
٣ - صالة ٤٣١
علاقة الجملة بتركيب أخرى :
أولا :
الجملة الشرطية والاستفهام ٤٣٢

- دخول همزة الاستفهام على
الجملة الشرطية ٤٣٢
مذهب سيبويه أنها لا تغير
الجملة الشرطية ٤٣٢
مذهب يونس أنها تغير الجملة
الشرطية ٤٣٣
رد سيبويه على يونس ٤٣٤
رأى الفراء ٤٣٤
متابعة النحاة لسيبويه ٤٣٤
حجج ترجيح العكبري لقول
سيبويه ٤٣٤
متابعة الرضى لسيبويه وتقييد
قول يونس ٤٣٥
صورة أخرى لقول يونس عند
أبي حيان ٤٣٥
نقل أبي حيان لآراء النحاة في
دخول أدوات الاستفهام ٤٣٦
ابن عصفور يساوي بين
أدوات الاستفهام ٤٣٦
تعليق :
- اعتماد أقوال النحاة على
اللفظ دون المعنى ٤٣٦
- المتغيرات التركيبية ٤٣٧
- رأى سيبويه يمثل دخول
همزة الاستفهام على جملة
شرطية ٤٣٧
- رأى يونس يمثل دخول همزة
الاستفهام على جملة خبرية
- مقيدة بشرط ٤٣٧
- أهمية الناحية الدلالية ٤٣٧
- لا أثر للهمزة على التراكيب ٤٣٨
- لا حجة في الآية المستشهد بها ٤٣٨
- وجه القبح الذى يذكره
سيبويه ٤٣٩
- لا يحتكم النحاة إلى الاستخدام
اللغوى ٤٣٩
- هل تستخدم اللغة تركيب
يونس؟ ٤٣٩
- تقدير التقديم تخريج لأمثلة
مخالفة ٤٤٠
- مثال يونس نظرى ٤٤٠
ثانيا : الجملة الشرطية والقسم :
تعريف ٤٤١
الملصقات المرافقة للقسم ٤٤١
دخول اللام دون قسم ٤٤٢
القسم غير منوى عند دخول
اللام ٤٤٢
« أن » ليست كاللام ٤٤٢
موقعية العبارة القسمية :
أولا : التقدم ٤٤٣
- الجواب للقسم ٤٤٣
- قول سيبويه ٤٤٣
- تفسير (التبيين لآخر الكلام) ٤٤٣
- القسم ليس توكيدا للجملة
الشرطية ٤٤٣
- الفراء يميز جزم فعل الجواب ٤٤٤

- الجزم إجراء لفظى عند الفراء ٤٤٥
- جواز جعل الجواب للشرط
عند ابن مالك ٤٤٥
- الجواب للشرط وإن لم يجزم
عند العكبري ٤٤٥
- إذا سبق القسم كان فعل الشرط
ماضيا ٤٤٦
- تفسير ورود الشرط بلا
جواب ٤٤٦
ثانيا : التوسط ٤٤٧
- الإمكانات التركيبية :
١ - إذا وقعا خبرا والقسم
متقدم : ٤٤٨
(أ) الجواب للشرط ٤٤٨
(ب) الجواب للقسم ٤٤٩
(ج) حذف الجواب ٤٤٩
٢ - إذا وقعا خبرا والشرط
متقدم ٤٤٩
(أ) لكل منهما جواب ٤٥٠
(ب) الجواب للشرط ٤٥٠
(ج) حذف الجواب ٤٥٠
٣ - فى غير الخبر والشرط متقدم
٤٥٠
(أ) الجواب للشرط ٤٥٠
(ب) لكل منهما جواب ٤٥١
ثالثا : التأخر
إذا تأخر القسم عن الجملة
ألغى ٤٥١

تعليق :

- اهتموا بالناحية الشكلية ٤٥٢
- البحث عن صاحب الجواب ٤٥٢
- لم يبينوا لماذا ومضى بتقديم
أحدهما ٤٥٢
- أهملوا أثر التنغيم فى الجملة ٤٥٢
- وضعت القضية وضعا غير
مقنع ٤٥٢
- حصر التراكيب التى اجتمع
فيها القسم والشرط ٤٥٢
- مناقشة التراكيب ٤٥٣
- طبيعة العبارة القسمية ٤٥٤
- كيف يتحدد موقع القسم ٤٥٤
ثالثا : دخول الأدوات على
الجملة الشرطية
١ - الأدوات العاملة
- أسماء الموصول تتعين بعدها
للموصولية ٤٥٥
- إذا شغلت الأدوات العاملة
أمكن (المجازاة) ٤٥٦
- مخالفتنا لرأى سيبويه فى سبب
ذهاب الجزم ٤٥٦
- وسائل إدخال الأدوات
العاملة ٤٥٦
- فى الشعر تدخل إن ولكن على
الجملة الشرطية دون اتصال
ضمير بهما ٤٥٧
- جواز إضمار ضمير انغائب
(م - ٣٦ الجملة الشرطية)

- و وجوب ذكر ضمير
المخاطب ٤٥٧
- تعليل ابن السراج لامتناع دخول إن المشددة على من الشرطية ٤٥٧
- إدخال كان بعد من الشرطية - يذهب المجازاة عند ابن السراج ٤٥٨
- الرد على ابن السراج ٤٥٨
- ٢- الأدوات غير العاملة :
- خلوص الأدوات بعدها للموصولية ٤٥٨
- معيار كراهية المجازاة بعدها عند سيبويه ٤٥٩
- جواز المجازاة بعدها في الشعر ٤٥٩
- إذا فصلت « إذا » عن من جاز الشرط ٤٥٩
- جواز فصل « إذا » بالضمير أو تقديره ٤٥٩
- « لكن » (الساكنة) مثل « إذا » ٤٦٠
- « لا الناقية » لا أثر لها على الجملة الشرطية ٤٦٠
- ٣- حروف الجر :
- مذهب يونس والخليل في عدم تأثر الجملة الشرطية بدخول حروف الجر ٤٦٠
- تعليل سيبويه بأن حرف الجر جزء من الجملة ٤٦١
- مناقشة التعليل وموازنته بمعيار إحلال « إن » ٤٦١
- يوجب سيبويه كون الحرف جزءا من العبارة الشرطية ٤٦١
- مناقشة رأي سيبويه ومثاله ٤٦٢
- طرح أمثلة مفترضة ٤٦٢
- تحليل الأمثلة ٤٦٣
- التعليق على التحليل وبيان أهمية نبر الجملة ٤٦٤
- جواز خلو الجواب من حرف الجر عند سيبويه ٤٦٤
- ما يضاف إلى « من » بمنزلتها ٤٦٥
- مثالان عند ابن السراج يختلفان في حركة أفعالهما ٤٦٥
- عرض أبي حيان للقضية :
- تلخيص القضية عند سابقه :
● تعين الأدوات للموصولية بعد ظرف الزمان ٤٦٦
- تعينها للموصولية بعد : ما ، لا ، هل ٤٦٦
- يجوز الوصل والشرط بعد كان وأخواتها ٤٦٦
- تكون موصولة بعد إن المشددة ٤٦٦
- يفضل الوصل بعد لكن

- المخففة وإذا الفجائية ٤٦٧
- تقسيم العوامل إلى معنوي ولفظي ٤٦٧
- العوامل التي لا تأتي بعدها الموصولات أدوات شرط :
١- أفعال المقاربة ٤٦٧
- ٢- العامل في الجملة الاسمية ٤٦٧
- الأدوات غير العاملة وأقسامها :
١- مشاركة للشرط في معناه فلا تدخل عليه ٤٦٨
- ٢- غير مشاركة وهي على نوعين :
(أ) ما يغير لفظ ما يدخل عليه ٤٦٩
- (ب) ما لا يغير لفظ ما يدخل وهو قسمان :
● مختص بالجملة الاسمية والفعلية فلا يدخل على الجملة الشرطية ٤٦٩
- غير مختص فيدخل على الجملة الشرطية ٤٧٠
- تعليق :
- كثرة تفريعات القضية وإمكان تفاديها ٤٧٠
- من عيوب الدراسة قيامها على جملة مفترضة ٤٧٠
- العيب الثاني الكلام على الجملة الشرطية ذات الأفعال المضارعة فقط ٤٧١
- العيب الثالث تصور إمكان دخول أداة على جملة وتغيير تركيبها ٤٧١
- موع التصور القول باسمية « من » ٤٧١
- الجملة الشرطية ليست مبتدأ وخبراً فهي ليست بسيطة ٤٧١
- وجوب استقراء اللغة وتحديد مواقع الجملة الشرطية ٤٧١
- وجوب التنبه إلى مستويات الاستخدام ٤٧٢
- خلاصة عامة للباب :
أولاً : توسيع الجملة الشرطية ٤٧٣
- ثانياً : مواقع الجملة الشرطية ٤٧٥
- ثالثاً : الجملة الشرطية والاستفهام ٤٧٥
- رابعاً : الجملة الشرطية والقسم ٤٧٥
- خامساً : دخول الأدوات على الجملة الشرطية ٤٧٥

الخاتمة

الأصل في كلمات الشرط

١٤٦ .

ألف الاستفهام ٧٢ - ٧٤

١٤٩ .

الأمر ٣٣٩ - ٣٥٤ - ٣٦٣

٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠

٣٧١ - ٣٧٤ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥

٣٨٦ .

أم الأدوات ١٤٦ .

أم أدوات الشرط ١٤٦ .

أم الباب ١٤٦ .

أم الباب واصله ١٤٦ .

أم الباب وأصل أدوات الشرط

١٤٧ .

أم الجزاء ٧٧ - ١٤٦ - ٣٥٠ .

أم حروف الجزاء ٨٦ - ١٤٤

١٤٦ .

أم الكلمات الشرطية ١٤٦ .

أم المجازاة ١٤٦ .

(ب)

بدل ٣٩٠ - ٣٩٤ - ٣٩٩

٤٧٢ - ٤٨٢ .

بدل غلط ٣٩٦ - ٣٩٩ - ٤٧٣ .

باب الجزاء ١٥٣ - ٢٠٠

٢٠٩ - ٢٩٥ - ٤٤٣ .

باب الشرط والجزاء ٢٠٦ .

اسم الإشارة ١٦٥ .

اسم الجزاء ٧٨ - ١٣٢ .

اسم الشرط ٥٨ - ٧٣ - ٨٩ - ١١١

١١٢ - ١١٨ - ١٢٠ - ١٢٤ - ١٣٢

١٣٧ - ١٧٣ - ١٨٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧

٤٦٨ - ٤٧١ .

اسم مجازاة ٨٩ - ١٣٢ .

الاسم الموصول ٥٣ - ٥٥

١٦٥ - ١٦٦ - ١٧١ - ٢٧٦ .

الأسماء ٣٣ - ٣٤ - ٥٨ - ٧٣

٧٨ - ٨٩ - ١١٦ - ١١٧ - ١٣٧

١٣٨ - ١٤٦ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٥

١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٣

١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٧١

١٨٨ - ١٩٣ - ١٩٤ - ٢١٦ - ٢٢٦

٢٥٥ - ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٣٠٢ - ٣٠٣

٣١٠ - ٣١٦ - ٣٢٤ - ٣٨٤ - ٣٩٤

٤٧٨ -

اسماء الأفعال ٣٨٣ .

اسماء الشرط (الأسماء الشرطية)

٥٨ - ١٠٦ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٨

١٢٠ - ١٢٤ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٣٦

١٣٧ - ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧٠ - ٣٢٢

اسماء الشرط الظرفية ١١٦

١٣٨ .

اسماء موصولة ٢٠ - ١٥٢

٢١٦ - ٣١٨ - ٤٥٥ - ٤٦٧ - ٤٨٢

أصل الجزاء ٣١٩ - ٤١١ .

أصل حروف الشرط ١٤٦ .

(ت)

التحفيض ٣٦٤ - ٣٦٥ .

الترتيب ٢٢٩ - ٢٨٤ - ٢٩٢

٣١٢ .

التركيب (التركيب) ٧٦ -

٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨١ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩

٩٠ - ٩١ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٨

١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٥ - ١٠٩ - ١١١

١١٣ - ١١٦ - ١١٩ - ١٢٧ - ١٣١

١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٩

١٣٩ - ١٨٨ - ١٨٧ - ١٨٣ - ١٨٩

٢٢٧ - ٢٢٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩

٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٧ - ٢٧٥ - ٣٠٤

٣٠٥ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦

٣٣٩ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٥

٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٦٠ - ٣٦٦ - ٣٦٨

٣٦٩ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٦ - ٣٧٧

٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٦ - ٣٨٩

٣٩٦ - ٣٩٨ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣

٤٠٥ - ٤١٢ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨

٤٣٠ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٧ - ٤٣٨

٤٣٩ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٦١

٤٦٢ - ٤٨٠ .

تقديم الجواب وتأخير ٤٣

٢٤٤ - ٣٠٠ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٧

٣١٥ - ٣١٦ - ٤٢٨ - ٤٤٧ .

تقديم للفعل ٣١١ .

الغنى ٣٢٩ - ٣٥٤ - ٣٦٣

٣٦٤ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٨٥

٣٨٦ .

التنغيم ٣٥٦ - ٣٧٢ - ٣٨٠

٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٨ - ٢٩٢

٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٤٨٢

توسيع الجملة (التوسيع)

٢٩٢ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٥ - ٢٩٨ - ٤٠٣

٤٠٨ - ٤١٤ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤٢٨

٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٨١ - ٤٨٢

(ج)

الجزاء ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦

٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣

٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩

٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠

٨١ - ٨٣ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢

٩٣ - ٩٥ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٢

١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧

١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢

١١٣ - ١١٤ - ١١٦ - ١١٨ - ١١٩

١٢٣ - ١٢٥ - ١٢٨ - ١٣١ - ١٣٢

١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٣٨

١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٥٠

١٥١ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٤

١٧٧ - ١٩٩ - ٢٠١ - ٢٠٤ - ٢٠٦

٢٠٩ - ٢١٥ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢

٢٢٥ - ٢٢٧ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٩

٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠

٢٦٤ - ٢٦٧ - ٢٧٨ - ٢٨٣

٢٨٥ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٣ - ٣٠٢

٣٠٣ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١

٣١٢ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٤٢ - ٣٤٣

٣٤٩ - ٣٥٦ - ٣٦٣ - ٣٧٠ - ٣٩٩

٤١٠ - ٤١١ - ٤٢١ - ٤٢٣ - ٤٢٥

٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٤١ - ٤٤٥

٤٤٦ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨

٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٥ .

الجملة الخبرية المشروطة

. ٤٨٠ - ٣١٥

جملة الشرط ١٠١ - ١٠٩ -

١١٤ - ١١٧ - ١١٩ - ١٢١ - ١٢٢ -

١٢٣ - ١٢٥ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٨ -

١٤٣ - ١٧٣ - ٢١٧ - ٢٢٨ - ٢٣٣ -

٢٤٢ - ٢٧٦ - ٣٠٠ - ٣١١ - ٣١٧ -

٣٢٨ - ٣٣٨ - ٣٥٠ - ٣٥٣ - ٣٦٠ -

٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٩٠ - ٤٠٠ - ٤٣٦ -

٤٥٨ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٧١ - ٤٧٣ -

. ٤٨٠ - ٤٧٩

جملة الشرط والجزاء ١٠٤ -

١١٧ - ١٢٨ - ١٣١ - ١٣٨ - ٢٧٠ -

جملة الشرط والجواب ١٠٨ -

. ١٣١ - ١٢٨ - ١٢٤

الجملة الشرطية ١٩ - ٢٠ -

٢١ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ -

٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ -

٤٠ - ٤١ - ٤٣ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ -

٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ -

٥٩ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ -

٦٧ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٥ - ٧٦ -

٧٧ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ -

٨٥ - ٨٧ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٣ -

٩٤ - ٩٥ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ -

١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ -

١٠٧ - ١٠٨ - ١١١ - ١١٢ - ١١٤ -

١١٦ - ١١٧ - ١١٩ - ١٢١ - ١٢٢ -

١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ -

١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٥ -

١٤٣ - ١٤٤ - ١٥٠ - ١٥٤ - ١٧٣ -

١٨٥ - ١٩٨ - ٢١٨ - ٢٢١ - ٢٢٥ -

جزاء الشرط ١٠٣ - ١١٤ -

١٢٣ - ١٢٥ - ١٣١ - ١٣٤ - ١٣٨ -

جزاء وجواب ١٢٤ - ١٣١ -

جملة استفهام (الجملة

الاستفهامية) ٣٦٦ - ٤٧٥ .

جملة اسمية (جمل اسمية) ١٥٠ -

٢٨٠ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٦ - ٣٢٨ -

٣٤٩ - ٤٢٩ - ٤٦٧ - ٤٦٩ - ٤٧٠ -

. ٤٧١

الجملة الاعتراضية (الجمل

المعتضة) ٣٤٨ - ٣٩٠ .

جملة أمرية ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٣٦٦ -

. ٤٨١

جملة بدلية ٤٧٣ -

جملة تفسيرية ٣٩٥ -

جملة الجزاء ١١٧ - ١٢٣ -

. ١٣١

جملة جواب الشرط (جملة

الجواب) ١١٧ - ١٢٣ - ١٣١ -

١٤٣ - ٢٤٢ - ٢٧٦ - ٢٩٢ - ٣٠٠ -

٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٦٠ -

٣٧٣ - ٤١١ - ٤١٤ - ٤٧١ - ٤٧٩ -

جملة حالية ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٨ -

. ٤٧٣

جملة خبرية (جمل خبرية)

٣٦٣ - ٣٧٢ - ٣٨٣ - ٤٢٦ - ٤٣٧ -

٤٣٨ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٧١ - ٤٧٥ -

. ٤٨٢

جملة نهيية ٢٨٦ - ٢٨٧ -

الجواب ٣٦ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٩ -

٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ -

٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٣ - ٧٦ - ٧٧ -

٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤ -

٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٩١ - ٩٢ - ٩٤ -

٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ -

١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ -

١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ -

١١٦ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ -

١٢٣ - ١٢٥ - ١٢٧ - ١٣٠ - ١٣١ -

١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ -

١٧٣ - ١٨٩ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ -

٢٠٢ - ٢١٢ - ٢٢٢ - ٢٢٣ -

٢٢٤ - ٢٢٩ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٥ -

٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٧ - ٢٤٩ -

٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ -

٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ -

٢٨٩ - ٣٠٠ - ٣٠٢ - ٣٠٥ - ٣٠٦ -

٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ -

٣١٢ - ٣٣٣ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٣ -

٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٨ - ٣٤٩ -

٣٥٥ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٥ -

٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ -

٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٢ -

٣٨٤ - ٣٨٥ - ٤٠١ - ٤١١ - ٤١٨ -

٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ -

٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٣٤ -

٤٣٦ - ٤٣٨ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ -

٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ -

٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٦٤ -

٤٦٥ - ٤٧١ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٨١ .

جواب الاستفهام ٩١ -

٢٢٧ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣٦ -

٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ -

٢٥١ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٧١ - ٢٧٣ -

٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٩١ - ٣٠٠ -

٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٩ - ٣١١ -

٣١٤ - ٣٢٨ - ٣٣٦ - ٣٣٩ - ٣٤٠ -

٣٤١ - ٣٤٥ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ -

٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٦٠ -

٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٧٣ -

٣٨٦ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩٥ - ٣٩٨ -

٣٩٩ - ٤٠٣ - ٤١٤ - ٤١٧ - ٤١٨ -

٤٢٠ - ٤٢٦ - ٤٢٨ - ٤٣٠ - ٤٣١ -

٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ -

٤٣٨ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٤ - ٤٤٧ -

٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ -

٤٥٧ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٩ -

٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ -

٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ -

. ٤٨٢ - ٤٨٣

الجملة الشرطية الجزئية

٣١٣ - ٣١٥ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٦١ -

٣٨٠ - ٤٢٧ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ -

. ٤٥٣

جملة طلبية (جمل طلبية)

٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٧١ - ٣٧٢ -

. ٣٧٧ - ٣٧٣

جملة القسم (الجملة القسمية)

. ٨٩ - ١٢٠ - ١٢٨ - ٤٥١ .

الجملة الفعلية (جمل فعلية)

٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ١٣٠ - ٣٢٨ -

٣٥٢ - ٣٩٠ - ٤٧٠ - ٤٧٣ -

جملة المجازاة ١٢٤ - ١٣١ -

حذف جواب الشرط (حذف

الجواب) ٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٣ -

٣٤٥ - ٤٤٧ - ٤٥٠ .

حذف الشرط ٤٠ - ٢٣٤ -

٢٣٧ - ٣٧٤ .

حذف فعل الشرط ٢٣٦ - ٢٣٧ -

٣٣٩ - ٣٥١ - ٣٥٢ .

حذف الفاء ٢٩٥ - ٢٩٦ -

٢٩٧ - ٢٩٩ - ٣٤٩ - ٤٨٠ .

الحرف ٣٠ - ٣٢ - ٧٥ - ٧٦ -

٨٥ - ١١٩ - ١٣٦ - ١٣٨ - ١٤٥ -

١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٨ - ١٦٠ -

١٦١ - ١٦٣ - ١٦٥ - ١٧٢ - ١٨٦ -

٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٥ -

٢٨٥ - ٤٣٦ - ٤٦١ - ٤٦٨ .

حرف الجزاء ٢٤ - ٥٧ - ٥٨ -

٥٩ - ٦٨ - ٧٠ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٨ - ٩٠ -

٩٤ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١١٠ - ١٣٢ -

١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٥٦ -

١٥٧ - ٢١٨ - ٣٠٦ - ٣٠٨ - ٣٤٤ -

٣٦٨ - ٤٥١ .

حرف الشرط ٧٢ - ٧٤ - ٨٢ -

٨٥ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٤ - ١٠٠ -

١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ -

١١٠ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٧ - ١١٨ -

١٢٤ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٦ -

١٣٩ - ١٤٦ - ١٥٩ - ١٧١ - ٢٠٥ -

٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١٥ -

٢٣٣ - ٢٦٨ - ٣٢٤ - ٤٤١ - ٤٦٨ .

حرف المجازاة ٨٨ - ١٠٣ -

جواب الجزاء ٦٠ - ٦١ - ٦٢ -

٦٤ - ٦٨ - ٧٣ - ٨٠ - ٨٢ - ٩٤ -

٩٦ - ٩٩ - ١٠٠ - ١١٨ - ١٣١ -

١٣٢ - ٢٧٧ - ٢٧٩ - ٢٨٣ - ٣٠٧ -

٣٠٨ - ٣٣٢ - ٣٤٤ - ٤٢٦ .

جواب الشرط ٦٤ - ٧٠ - ٧٣ -

٨٤ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٦ - ٩٩ -

١٠٠ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٧ -

١٠٨ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ -

١١٤ - ١١٦ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٣ -

١٢٥ - ١٣١ - ١٣٨ - ٢٢٦ - ٢٨٢ -

٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٩٩ -

٣٣٣ - ٣٤٢ - ٣٤٥ - ٣٤٨ - ٣٤٩ -

٣٧٠ - ٤٠٣ - ٤١٠ - ٤٢١ - ٤٢٣ -

٤٢٦ - ٤٣٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ -

٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٦٩ .

جواب القسم ٤٢١ - ٤٤٧ -

٤٤٨ - ٤٥٠ .

جواب المجازاة ٦٥ - ٨٤ - ٩٢ -

١١٠ - ١٣١ - ٢٨٣ .

الجوار ١٩٨ - ٢٥٢ - ٣٣٤ .

(ح) الحذف ٣٦ - ٤٠ - ٤٢ - ٢٧٥ -

٣٠٠ - ٣١٦ - ٣٢١ - ٣٢٦ - ٣٣٧ -

٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ -

٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٩ - ٣٥٠ -

٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ -

٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٧٤ -

٣٩٠ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٨٠ -

٤٨١ .

حذف أداة الشرط (حذف

الأداة) ٣٣٦ - ٤٨٠ .

الحروف ٣١ - ٣٢ - ٣٣ -

٩٧ - ١١٢ - ١١٧ - ١٣٣ -

١٣٧ - ١٣٨ - ١٤٦ - ١٥١ -

١٥٥ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦١ - ١٦٥ -

١٦٦ - ١٧١ - ١٧٨ - ١٩٢ - ١٩٣ -

١٩٤ - ٢٠٣ - ٢٠٨ - ٢١٠ - ٢٢٠ -

٢٨٥ - ٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢٠٩ - ٢١٦ -

٢٨٣ - ٢٠٣ - ٤٧٠ - ٤٧٨ .

حروف الاستفهام ٥٤ - ١٥٠ -

١٧٧ - ٢٢٠ - ٤٧٠ .

حروف الجر (حروف الجر)

١٦١ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٨٤ - ١٨٧ -

١٨٨ - ١٩٣ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٤ -

٤٦٨ - ٤٧٤ .

حروف الجزاء ٥٦ - ٥٨ -

٦٣ - ٦٤ - ٦٨ - ٧٤ - ٨٠ - ٨٢ -

٨٥ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٠ -

١٠٨ - ١١٠ - ١٣٢ - ١٣٥ - ١٣٦ -

١٤٤ - ١٥١ - ١٥٦ - ١٥٩ - ١٩٩ -

٢٠٠ - ٢٠١ - ٢١٢ - ٢١٩ - ٢٢٠ -

٢٢١ - ٢٢٦ - ٢٤٣ - ٣٠٥ - ٣٠٧ -

٣٠٨ - ٣١٠ - ٣١٦ - ٣٢٠ -

٤١١ .

حروف الخفض ١٨٨ .

حروف الشرط (حروف

الشروط) ٨٤ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٩ -

١٠٠ - ١٠٥ - ١١٥ - ١١٨ - ١٢٦ -

١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٦ - ٢٠٣ - ٢٠٤ -

٢٠٨ - ٢٢١ - ٢٣٧ - ٣٥٠ .

حروف الشرط والجزاء ٧٤ -

١١٧ - ١٣٢ - ١٣٨ .

حروف العطف ٢٨٣ - ٤٧٠ .

حروف المجازاة ٥٨ - ٦٦ - ٨٠ -

٨٢ - ٨٤ - ٨٨ - ٩٠ - ١٣٢ - ١٣٥ -

١٣٦ - ١٥٧ - ٢٠٢ - ٢٣١ -

٣٢٤ - ٣٦٨ .

الحال ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ -

٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ -

٤٠٠ - ٤٠٤ - ٤٠٧ - ٤٢٣ - ٤٣١ -

٤٧٣ - ٤٨٢ .

(خ)

الخبر ٦٦ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٥ -

٨٩ - ٩٨ - ١٠٩ - ١٢١ - ١٢٧ -

١٢٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٧٣ -

١٩٦ - ٢١٤ - ٢٣٣ - ٢٨٣ - ٢٨٤ -

٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٩٣ - ٣٠٢ -

٣٢٧ - ٣٣١ - ٣٤٤ - ٣٤٧ - ٣٤٩ -

٣٥٢ - ٣٥٦ - ٣٨٤ - ٤٣٠ - ٤٣١ -

٤٣٤ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٦٧ -

٤٧١ .

خبر الجزاء ٥٥ .

خبر المبتدأ ٥٥ - ٨٩ - ٢٩٣ .

(د)

الدعاء ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٤٢٩ -

٤٧٥ .

دلالة أمرية ٣٨٥ .

دلالة طلبية ٣٨٣ .

(ر)

الربط ٢٠ - ٣٦ - ٤٢ - ٢٧٥ -

٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٤ - ٤٠٧ -

٤٨٠ .

- الربط الجزائي ٤٠٧ .
 الربط الشرطي ٢٢٢ - ٢٢٤ .
 ٢٢٦ - ٢٢٩ - ٢٨٢ .
 الرقبة ٢٠ - ٣٦ - ٤١ - ٤٢ .
 ٤٣ - ٢٧٥ - ٣٠٠ - ٣٥١ - ٣٥٥ .
 ٤٢٦ - ٤٣٧ .
 الركن الجواني ٣٨ - ٥٨ - ٦٣ .
 ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ - ٧٣ - ٧٨ .
 ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٧ - ٨٨ .
 ٩٠ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠١ - ١٠٢ .
 ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١١٠ .
 ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٦ - ١١٩ .
 ١٢٣ - ١٢٥ - ١٢٧ - ١٣١ - ١٣٢ .
 ١٣٥ - ١٣٩ .
 الركن الشرطي ٣٨ - ٥٨ - ٥٩ .
 ٦٧ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٣ - ٧٨ .
 ٧٩ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٧ - ٨٨ .
 ٩٠ - ٩١ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠١ - ١٠٢ .
 ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١١٠ .
 ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٦ .
 ١١٧ - ١١٩ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ .
 ١٢٧ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٤ .
 ١٣٥ - ١٣٩ - ٢٧٥ .
 رابطة جزائية ٢٣١ .
 (س)
 السببية ٢٨٤ .
 (ش)
 الشرط ٢١ - ٤٣ - ٥٣ - ٦١ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ .
 ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ .
 ٨٨ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ .
 ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ .
 ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٦ .
 ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ .

- العوامل (العامل) ١٧ - ١٩ .
 ٢٥ - ٥٣ - ١١٢ - ١٤٤ - ١٦٦ .
 ١٦٩ - ١٨٩ - ١٩٦ - ١٩٨ - ١٩٩ .
 ٢٥٤ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣٢٥ .
 ٣٤١ - ٣٤٧ - ٤٥٥ - ٤٦٥ - ٤٦٧ .
 ٤٦٨ - ٤٧٧ .
 عوامل المجازاة ٩٢ - ١٩٦ .
 (ف)
 فعل الجزاء ٨٨ - ١٠٣ - ١٠٥ .
 ١١٦ - ١١٨ - ١٣٢ - ١٣٤ - ١٦٩ .
 ٣٩٥ -
 فعل جواب الشرط (فعل
 الجواب) ٥٦ - ٦٣ - ٦٤ - ٨٠ .
 ٨١ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١١٦ .
 ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٣ - ١٢٥ .
 ١٣٢ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٦٧ - ١٦٩ .
 ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ .
 ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٨٤ .
 ٣٠٠ - ٣٣٢ - ٣٣٤ - ٣٧١ - ٣٩٤ .
 ٣٩٨ - ٤٠١ - ٤٠٣ - ٤٠٨ - ٤٠٩ .
 ٤١٧ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٩ - ٤٤٠ .
 ٤٤٨ - ٤٧٤ .
 فعل الشرط (الفعل الشرطي،
 الفعل المشروط) ٢١ - ٦٠ - ٦٨ .
 ٧٠ - ٧٩ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٣ .
 ٩٦ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٦ .
 ١٠٧ - ١٠٩ - ١١١ - ١١٢ - ١١٥ .
 ١١٦ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٣ .
 ١٢٥ - ١٣٢ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ .
 ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧٣ - ١٩٤ - ١٩٥ .
 ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ .
 العبارة الجوابية ٦٢ - ٩٩ .
 ١٠٦ - ١٣٠ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ .
 ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٨ .
 ٣٥٩ - ٣٦٢ - ٣٧٣ - ٣٩٨ - ٣٩٩ .
 ٣٩٩ - ٤١١ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ .
 ٤١٦ - ٤٢٦ - ٤٢٨ - ٤٣٧ - ٤٤٧ .
 ٤٥٤ - ٤٦١ - ٤٧٣ - ٤٧٣ - ٤٨١ .
 العبارة الشرطية ٥٥ - ٦١ .
 ٦٢ - ٩٨ - ٩٩ - ١٣٠ - ٢٤٦ .
 ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٣٩ - ٣٤٠ .
 ٣٤١ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٨ .
 ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ .
 ٣٥٨ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٥ .
 ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٩ - ٣٧٣ - ٣٨٦ .
 ٣٩٠ - ٣٩٥ - ٤٠٨ - ٤١٣ - ٤١٤ .
 ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٨ - ٤٢٠ .
 ٤٢٢ - ٤٢٤ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ .
 ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٧ .
 ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٦١ .
 ٤٦٢ - ٤٧١ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ .
 ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ .
 العبارة التسمية ٤٤١ - ٤٤٢ .
 ٤٤٣ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥١ .
 ٤٥٤ .
 العرض ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٥٤ .
 ٣٦٢ - ٣٦٤ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ .
 ٣٨٥ - ٣٨٦ .
 العطف ٣٦ - ٦٠ - ١٤٣ .
 ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٣٩٠ - ٤٠٣ .
 ٤٠٤ - ٤٠٨ - ٤١٣ - ٤١٧ - ٤١٨ .
 ٤١٩ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٨٢ .
 علامة الجزاء ٢٨٤ - ٢٩٠ .
 ٢٩١ .

- الموصول (الموصولات)
 - ١٢٢ - ١٥٤ - ٤٠٠ - ٤٣١ - ٤٣٣ -
 - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٨ .
 موضع الجزاء ٣٤٤ - ٤١١ .
 (ن)
 النسب ٣١٥ - ٣١٦ - ٤٠٧ -
 - ٤٢٨ - ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٤٥٤ - ٤٦٣ -
 - ٤٦٤ - ٤٦٦ .
 النداء ٤٢٨ .
 التهي ٣٣٩ - ٣٦٣ - ٣٦٤ -
 - ٣٦٥ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٤ - ٣٨٣ -
 - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٦٩ .
 (و)
 واو الرغم ٣٥٨ - ٣٦١ -
 - ٤٨١ - ٤٨٣ .

- ١٤٨ - ٢١١ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ -
 - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ -
 - ٢٣٠ - ٣٦٨ .
 معنى حرف الجزاء ٢١٧ .
 معنى حرف الشرط ١٧١ - ١٧٠ -
 معنى الشرط ١٥٤ - ١٩٩ - ٢٠٣ -
 - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٩ - ٢١١ -
 - ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣٤ -
 - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٣٦٧ - ٣٨٤ -
 - ٤٧٩ .
 معنى الشرط والجزاء ٧٢ -
 - ١٦٧ - ٢١٦ - ٢٩٩ .
 معنى الشرط والمجازاة ٢٠٢ -
 - ٢٠٣ - ٢٢٣ .
 معنى المجازاة ٨٧ - ٢١١ - ٢٢٣ -
 - ٢٢٤ - ٣٢١ .



(ل)

- لغة انفعالية ٣٧٧ .
 لام الشرط ٣٠ - ٤٤١ .

(م)

- مبتدأ ٧٦ - ٧٧ - ٨٥ - ٨٩ -
 - ٩٨ - ١٠٩ - ١٢١ - ١٢٨ - ١٢٩ -
 - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٧٠ - ١٧٣ - ١٩٦ -
 - ٢١٤ - ٢٤٠ - ٢٧٦ - ٢٨٣ - ٢٨٥ -
 - ٢٨٧ - ٢٩٣ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٩ -
 - ٣١٠ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٧ - ٣٣١ -
 - ٣٣٢ - ٣٤٤ - ٣٤٧ - ٣٤٩ -
 - ٣٥٢ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٤٠٨ - ٤٣٠ -
 - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٧١ - ٤٧٤ - ٤٨٠ .
 المجازاة ٥٣ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٦ -
 - ٦٩ - ٧٩ - ٨٣ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩ -
 - ٩١ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٦ -
 - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٣ - ١١٧ - ١١٩ -
 - ١٢٤ - ١٣١ - ١٣٧ - ١٤٤ - ١٤٩ -
 - ١٥٢ - ١٥٣ - ٢٠٩ - ٢١٤ - ٢٢٠ -
 - ٢٢١ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٧٨ - ٢٨٥ -
 - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ .

- مخرج الجزاء ٢١٩ - ٢٢٠ -
 - ٢٢١ .
 مخرج المجازاة ٢٢١ .
 مذهب الجزاء ١٥١ .
 معنى أداة للشرط ٢٢٧ .
 معنى إن الشرطية ٢٢٩ - ٢٣٠ -
 - ٣٧١ .
 معنى الجزاء ٥٥ - ٥٦ - ٦٨ -

- ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٦٦ - ٢٦٧ -
 - ٢٨٤ - ٣٠٠ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ -
 - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٢١ - ٣٣٠ - ٣٣٤ -
 - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٥١ -
 - ٣٦١ - ٣٩٠ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ -
 - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠٣ - ٤٠٤ -
 - ٤٠٧ - ٤١٨ - ٤٣٩ - ٤٤٤ - ٤٤٥ -
 - ٤٤٦ - ٤٦٩ - ٤٧٣ .

(ق)

- القسم ٢١ - ٥٩ - ٦٤ - ٩٥ -
 - ١١١ - ٢٩٠ - ٣٤٥ - ٣٥٦ -
 - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٩ - ٤٣٠ -
 - ٤٣٢ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ -
 - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ -
 - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ -
 - ٤٧٥ - ٤٨٢ .

(ك)

- كلم الشرط ١١٥ - ١٣٢ .
 كلم المجازاة ١١٥ - ١٣٢ .
 كلمات الجزاء ١٠٧ - ١١٥ -
 - ١٣٢ - ١٥٦ .
 كلمات الشرط (الكلمات
 الشرطية) ١٠٨ - ١١٥ - ١٣٢ -
 - ١٣٩ - ٢٢١ - ٢٢٨ .
 كلمات المجازاة ١٠٨ - ١١٥ -
 - ١٣٢ - ١٣٩ .
 كلمة الشرط ١٣٢ - ٢٣٠ - ٢٣٤ .
 الكلام ١٢١ - ١٨٦ - ٢٨٥ -
 - ٣٠٦ - ٣٠٥ .

(٣) فهرس الكتب

(أ)

- ارتشاف الضرب من لسان
العرب ٢٨-١٣٦ .
الأزهية في علم الحروف
٣١-٩٧ .
أسرار البلاغة ٤٥ .
الأصول في النحو ٢٤-١٠٩-
٣١١ .
إعراب القرآن ٣٧ .
الأمالي الشجرية ٤١-٢٣٣-
٣٣٨-٣٤٩ .
الانتصار ٤٤-٢٩٤-٢٩٥-
٢٩٦ .
الإنصاف ٤٤-١٩٥-١٩٦ .
أوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك ٢٨ .
الإيضاح العضدي ٢٢-٩٠ .
(ب)
بدائع الفوائد ٤٢-٢٦٧-
٤١٩ .
البرهان في علوم القرآن
٣٩-٤٠ .
البيان في غريب إعراب القرآن
٣٩-٣٠٣ .
التبيان في إعراب القرآن ٣٩ .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
٢٧-١١٣-٢٠٧ .
التوطئة ٢٧ .
(ج)
الجمال (للزجاجي) ٢١-٨٢ .
الجمال (للجرجاني) ٢٥-٢٦-
١٥٩ .
الجنى الداني في حروف المعاني
٦٢ .
(ح)
الحجة في علل القراءات السبع
٤٥-٩٠ .
(خ)
الخصائص ٤٤-٢٣٢ .
(ر)
رصف المباني في شرح حروف
المعاني ٣٢ .
(س)
مرصنة الإعراب ٤٤-٢٣٢ .
(ش)
شرح أبيات سيدييه (لابن
السيرافي) ٤٣ .
شرح أبيات سيدييه (للنحاس
٤٣ .

- شرح الألفية للعمراي
(توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك) ٢٨ .
شرح التصريح ١٩٦ .
شرح شذور الذهب ٢٩ .
شرح ابن عقيل ٢٨ .
شرح قطر الندى وبل الصدى
٢٩ .
شرح الكتاب (للمراني)
٢٣-٩٥ .
شرح الكتاب (للسيرافي)
٢٣ .
شرح الكافية ٢٦-١٧٣-
١٩٦-٢٠٧-٤٤٣-٤٤٩ .
شرح المفصل ٢٦-٣٨٣ .
شرح المقدمة المحسبة ٢٥ .
(ص)
الصاحبي في فقه اللغة ٤٤-
١٨٦-٢٠٣ .
(ف)
الفصول الخمسون ٢٧ .
في النحو العربي ١٢٢ .
(ك)
الكتاب ٢٠-٢٣-٩٧-١٧٤ .
الكشاف ٢٢٨ .

- الكافية في النحو ٢٦-٤٤٨ .
الكامل ٤١-٦٩-٢٠٢-٢١٩-
٢٩٤ .
اللامات ٣٠-٨١ .
(م)
المرتجل ٢٦ .
مشكل إعراب القرآن ٣٨ .
المصباح في علم النحو ٢٧ .
معاني الحروف ٣٠-٩٥-٩٧ .
معاني القرآن (للاختش)
٢٧-٢٧٩-٣٢٣ .
معاني القرآن (للفراء)
٣٥-٥٩-١٦٦-٣١١-٣٢٣ .
معاني القرآن وإعراجه ٣٧ .
معنى اللبيب عن كتب الأعراب
٣٢-٢٠٩-٢٢٩ .
المفصل ٢٦-١٠٤-٢٠٥ .
المقتصد ٢٢-١٥٢-٢٠٥-٢١٦ .
٣٠٢ .
المقتضب ٢١-٦٩-٢٠١-
٢١٩-٢٩٤-٢٩٦ .
المقرب ٢٨-١٣٩ .
(و)
الواضح في علم العربية ٢٢ .
(هـ)
جمع الموامع ٢٧-١٣٦ .
(م-٣٧ الجملة الشرطية)

(٤) فهرس الأعلام

(أ)

الآبدى (أبو الحسن) ٣٣٩ .

إبراهيم أنيس ٢٥٨ .

أحمد بن جعفر الدينوري

(أبو علي) ٣٢٢ .

الأحوص بن محمد الأنصاري

٣٢٨ .

الأخطل ٣٨٠ .

الأخفش ٣٧ - ٦٤ - ٦٥ .

٦٦ - ١٣٥ - ١٩٦ - ٢١٨ - ٢٧٩ .

٢٨٣ - ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٣٧ - ٣٦٤ .

٣٦٨ - ٤٠٦ - ٤٠٩ - ٤٣٤ - ٤٨٠ .

الأسود بن يعقوب ٢٤٦ .

الأيصمي ٢٤٥ - ٢٩٥ .

ابن الأنباري (أبو بركات)

٣٩ - ٤٤ - ١٠٧ - ١٢٨ - ١٣٦ .

١٤٦ - ١٦٦ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٥ .

١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٠٥ - ٢٣٣ .

٣٠٣ - ٣٢٥ - ٣٢٢ - ٣٣٤ - ٣٥٠ .

٣٦٠ - ٣٦٥ - ٤٢٨ - ٤٣١ - ٤٣٤ .

(ب)

البصريون (أهل البصرة) ١٩٨ - ٢٠٤ -

٢٢٣ - ٢٢٩ - ٢٤٩ - ٢٩٨ - ٣٠٣ - ٣٠٤ .

٣١٩ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣٢١ - ٣٢٧ .

٣٢٨ - ٣٣٣ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٤٢٦ .

٤٣٧ - ٤٤٧ - ٤٨٠ .

ابن بابشاذ ٢٥ - ١٠١ - ١٢٠ -

١٣٥ - ١٣٦ - ١٥٢ - ١٦٤ - ١٨٠ -

١٩٢ - ٢٠٤ - ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(ت)

تمام حسان ١٨٧ - ٢٥٨ -

٢٥٩ .

(ج)

الجرجاني ٢٢ - ٢٥ - ٢٦ -

٤٥ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٢١ - ١٤٦ -

١٥٢ - ١٥٩ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٨٠ -

٢٠٥ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ -

٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٤ - ٢٧٦ - ٢٧٩ -

٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٨٧ - ٣٠٢ - ٣٦٤ -

٣٧٤ - ٣٧٦ .

الجرمي (أبو عمرو) ١٤٨ -

١٤٩ - ٤٦٦ .

جرير بن عبد الله البجلي ٢٤٤ -

٣٠٦ .

ابن جعفر ٢٩٣ .

الجنزي ٣٤٧ .

ابن جني ٤٤ - ٥١ - ٧٥ - ٩٥ -

١٠١ - ١٩٥ - ١٩٦ - ٢٣٢ - ٢٨١ -

٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ -

٢٨٨ - ٢٩٩ - ٣٤٩ - ٣٥٢ .

(ح)

الحسن ٦١ .

الخطيئة ٣٩٤ - ٣٩٧ .

ابن الحاجب ٢٦ - ٢٨٠ -

٣٦٥ - ٤٤٦ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥١ .

أبو حيان ٢٨ - ١١٧ - ١٣٦ -

١٤٦ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٨١ -

١٨٢ - ٢٢٨ - ٢٥٢ - ٢٧٧ - ٢٧٩ -

٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٩١ - ٢٩٦ - ٣٠٣ -

٣٢١ - ٣٣٨ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٤ -

٣٥٠ - ٤٠٢ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٣ -

٤٢٤ - ٤٢٦ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٤٦ -

٤٤٧ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٦٦ -

٤٧٠ - ٤٨٢ .

(خ)

ابن الخشاب ٢٦ - ١٣٥ - ١٩٦ -

١٩٧ - ٢٥١ - ٢٨٠ - ٢٨٤ - ٢٨٨ -

٣٣٨ - ٣٤١ - ٣٤٤ .

خطاب ١٦٣ .

الخليل بن أحمد ٢٠ - ١٤٤ -

١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٨ - ١٧٩ -

١٨٠ - ١٨١ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠٢ -

٢٠٥ - ٢١١ - ٢١٩ - ٢٢٠ -

٢٢١ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٣٦ - ٢٦٤ -

٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٨٧ - ٢٩٤ - ٢٩٥ -

١٩٦ - ٢٩٨ - ٣٣٩ - ٣٤٢ - ٣٦٦ -

٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ -

٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٨١ - ٣٨٤ - ٣٩٤ -

٣٩٥ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٥٧ - ٤٦٠ .

(د)

أبو دؤاد الإيادي ٣٤٩ - ٣٥٩ -

(ر)

رؤبة بن العجاج ٣٦٠ .

الربيع بن زياد ٣٣٧ .

الرضي ٢٦ - ١١٤ - ١٣٦ -

١٣٩ - ١٤٦ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ -

١٧٣ - ١٨١ - ١٩٧ - ٢٠٧ - ٢٢١ -

٢٢٨ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٩ -

٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٨٠ -

٢٨٤ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٤ -

٣٠٣ - ٣٣٤ - ٣٤١ - ٣٤٦ - ٣٤٧ -

٣٤٨ - ٣٥٧ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٥ -

٣٩٩ - ٤٠٢ - ٤٠٩ - ٤٢٢ - ٤٢٣ -

٤٢٦ - ٤٢٩ - ٤٣٥ - ٤٤٢ - ٤٤٣ -

٤٤٥ - ٤٤٧ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ -

٤٧٩ .

ذو الرمة ٢٤٥ .

الرماني ٢٣ - ٣٠ - ٣١ - ٩٣ -

٩٧ - ١٤٦ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ -

١٩٥ - ٢٠٣ - ٢١٠ - ٢٢٧ .

(ز)

الزبيدي ٢٢ - ٩٠ - ٩٢ -

١٤٦ - ١٥٢ - ١٥٨ - ١٧٩ - ٣٦٤ -

٣٦٧ - ٣٩٨ .

الزجاج ٣٧ - ٥١ - ٥٢ - ٧٠ -

١٤٦ - ٢٣٨ - ٤٤٢ .

الزجاجي ٢١ - ٣٠ - ٨١ -

١٩٥ - ٤٤١ .

الزركشي ٣٩ - ١٢٤ - ١٢٥ -

١٣٦ - ١٦١ - ٣٤٨ - ٣٥٧ - ٣٦٠ -

٤٢٦ .

الزحشرى ٢٦ - ١٠٣ - ١٠٩ -

١٣٦ - ١٥٩ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٨ -

- ٢٤٠ — ٢٣٨ — ٢٢٨ — ٢٢٧ — ٢١٠
 — ٢٤١ — ٢٤٨ — ٢٤٧ — ٢٥١ — ٢٤١
 . ٤٤٨ — ٣٩٨ — ٣٧٦ — ٣٧٤
 زهير بن أبي سلمى ٣٠٥ —
 . ٣٩١ — ٣٠٦
 الزبيدي ٤٦٦ — ٢٩٩ — ٢٨١
 (س)
 ابن السراج ٧٥ — ٥١ — ٢٤
 — ٨٩ — ٨٢ — ٨٠ — ٧٨ — ٧٧ — ٧٦
 — ١٥٧ — ١٥٢ — ١٥١ — ١٤٦ — ١٢٧
 — ١٦٧ — ١٦٢ — ١٦١ — ١٥٩ — ١٥٨
 — ٢١٤ — ٢١٠ — ٢٠٢ — ١٧٩ — ١٦٨
 — ٢٦٥ — ٢٤٩ — ٢٢٢ — ٢٢٠ — ٢١٩
 — ٢٨٣ — ٢٧٩ — ٢٧١ — ٢٦٩ — ٢٦٦
 — ٣١٤ — ٣١٢ — ٣١١ — ٣٠٩ — ٣٠٢
 — ٣٧٥ — ٣٦٨ — ٣٦٤ — ٣٤٤ — ٣١٥
 — ٤٤٢ — ٤١٧ — ٤٠٩ — ٤٠٧ — ٣٩٨
 . ٤٦٦ — ٤٦٥ — ٤٥٨ — ٤٥٧
 السهيلي ١٦٣ .
 سيويه ٥١ — ٢٣ — ٢١ — ٢٢ — ٥٢
 — ٥٩ — ٥٨ — ٥٧ — ٥٤ — ٥٣ — ٥٢
 — ٦٩ — ٦٧ — ٦٦ — ٦٤ — ٦٣ — ٦١
 — ١٤٨ — ١٤٤ — ١٣٤ — ٩٧ — ٩٥ — ٨٨
 — ١٥٤ — ١٥٢ — ١٥١ — ١٥٠ — ١٤٩
 — ١٦٠ — ١٥٩ — ١٥٧ — ١٥٦ — ١٥٥
 — ١٧٤ — ١٦٦ — ١٦٣ — ١٦٢ — ١٦١
 — ١٧٩ — ١٧٨ — ١٧٧ — ١٧٦ — ١٧٥
 — ١٩٩ — ١٩٥ — ١٩٤ — ١٨١ — ١٨٠
 — ٢٠٥ — ٢٠٤ — ٢٠٢ — ٢٠١ — ٢٠٠
 — ٢١٩ — ٢١٤ — ٢١٣ — ٢١٢ — ٢٠٩
 — ٢٢٦ — ٢٢٥ — ٢٢٤ — ٢٢١ — ٢٢٠
 — ٢٣٦ — ٢٣٥ — ٢٣٠ — ٢٢٨ — ٢٢٧
 — ٢٤٧ — ٢٤٦ — ٢٤٥ — ٢٤٣
 — ٢٥٣ — ٢٥١ — ٢٥٠ — ٢٤٩ — ٢٤٨
 — ٢٩٣ — ٢٧٨ — ٢٧٧ — ٢٥٥ — ٢٥٤
 — ٢٩٨ — ٢٩٧ — ٢٩٦ — ٢٩٥ — ٢٩٤
 — ٣٠٧ — ٣٠٦ — ٣٠٥ — ٣٠٢ — ٣٠١
 — ٣١٧ — ٣١٦ — ٣١١ — ٣٠٩ — ٣٠٨
 — ٣٢٣ — ٣٢٢ — ٣٢١ — ٣٢٠ — ٣١٩ — ٣١٨
 — ٣٢٢ — ٣٢١ — ٣٢٠ — ٣٢٧ — ٣٢٦
 — ٣٤٢ — ٣٤١ — ٣٣٩ — ٣٣٤ — ٣٣٣
 — ٣٦٦ — ٣٦٥ — ٣٦٤ — ٣٦٣ — ٣٤٤
 — ٣٧٦ — ٣٧٥ — ٣٦٩ — ٣٦٨ — ٣٦٧
 — ٣٨٤ — ٣٨٣ — ٣٨٢ — ٣٨١ — ٣٨٠ — ٣٧٩
 — ٣٩٤ — ٣٩١ — ٣٩٠ — ٣٨٦ — ٣٨٥
 — ٤٠٤ — ٤٠٣ — ٣٩٧ — ١٩٦ — ٣٩٥
 — ٤٠٩ — ٤٠٨ — ٤٠٧ — ٤٠٦ — ٤٠٥
 — ٤٣٣ — ٤٣٢ — ٤١٣ — ٤١١ — ٤١٠
 — ٤٣٩ — ٤٣٧ — ٤٣٦ — ٤٣٥ — ٤٣٤
 — ٤٤٦ — ٤٤٤ — ٤٤٣ — ٤٤٢ — ٤٤١
 — ٤٦٠ — ٤٥٩ — ٤٥٦ — ٤٥٥ — ٤٤٨
 — ٤٦٦ — ٤٦٥ — ٤٦٤ — ٤٦٢ — ٤٦١
 — ٤٨٠ — ٤٧٩ — ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٦٩
 . ٤٨٢ — ٤٨١
 السيرافي ٨٧ — ٨٥ — ٨٤ — ٢٣
 — ١٤٩ — ١٤٦ — ١٠١ — ٩٠ — ٨٩ — ٨٨
 — ٢٨١ — ٢٢٤ — ٢٢٣ — ١٩٥ — ١٩٤
 . ٣٦٩ — ٣٢٠ — ٢٨٤
 ابن السيرافي ٣١١ — ٣١٠ — ٤٣
 السيوطي ٩٧ — ٥١ — ٢٧
 — ١٤٧ — ١٣٦ — ١٢٦ — ١٢٥ — ١٢٤
 — ٢٥٣ — ٢٠٩ — ١٨٢ — ١٧٠ — ١٦١
 — ٣٤١ — ٣٣٦ — ٣٠٤ — ٢٩١ — ٢٨١
 . ٤٢٦ — ٤٠٣ — ٤٠٢ — ٣٥١ — ٣٥٠

(ش)

- ابن الشجري ١٠٤ — ٤١
 — ٢٣٣ — ٢٠٥ — ١٨٠ — ١٧٠
 — ٣٤٩ — ٣٤٥ — ٣٤١ — ٣٣٨
 — ٣٦٨ — ٣٦٥ — ٣٥٩ — ٣٥٣ — ٣٥٢
 — ٤٤٧ — ٤٢٣ — ٤٢٢ — ٤٢١ — ٤٢٠
 . ٤٥٠
 الشلوبيني ١١٣ — ١١١ — ٢٧
 — ٢٠٦ — ١٨٠ — ١٦٨ — ١٦٧ — ١٥٩
 — ٣٤١ — ٣٤٠ — ٢٨٨ — ٢٥١ — ٢١٠
 . ٣٤٤ — ٣٤٢

(ط)

طرفة ٤٦٠ .

(ع)

- عبد الله درويش ٢٥٨ .
 عباس محمود العقاد ٢٥٧ .
 عدلي ٣٢٥ .

- ابن عصفور ١١٣ — ١١١ — ٢٨
 — ١٦٨ — ١٦١ — ١٦٠ — ١٥٩ — ١٣٩
 — ٢٥١ — ٢١٠ — ٢٠٧ — ١٨٠
 — ٣٦٥ — ٣٥٠ — ٣٣٩ — ٣٣٨ — ٣٠٣
 — ٤٤٥ — ٤٣٦ — ٣٨٤ — ٣٧٦ — ٣٦٧
 . ٤٤٧ — ٤٤٦

- ابن عقيل ١٢٤ — ١١٣ — ٢٨
 . ٢١٠ — ١٢٥

بنو عقيل ٤٤٤ .

- العكبري (أبو البقاء) ٣٩
 — ٣٢٤ — ٢٠٦ — ١٦٧ — ١٠٨
 . ٤٤٥ — ٤٣٤ — ٤٢٢ — ٣٦٩ — ٣٦٥

- على أبو المكارم ١٩٣ — ١٤٤ .
 عمرو بن الإطنابة الأنصاري ٣٨٠ .

- أبو عمرو بن العلاء ٢٤٥ .
 عامر بن صعصعة ٣٣٧ .

(ف)

الفرزدق ٢٤٦ .

- الفراء ٦١ — ٥٩ — ٣٧ — ٣٥
 — ٧٨ — ٧٠ — ٦٦ — ٦٥ — ٦٤ — ٦٣
 — ١٦٦ — ١٥١ — ١٣٥ — ١٣٤ — ٩٧
 — ٢٠٣ — ٢٠٢ — ١٨١ — ١٧٨ — ١٧٧
 — ٢٩٧ — ٢٦٥ — ٢٤٨ — ٢٤٧ — ٢١٩
 — ٣٢٢ — ٣٢١ — ٣٢٠ — ٣١١ — ٣٠٤
 — ٣٤٢ — ٣٤٠ — ٣٣٤ — ٣٣٣ — ٣٢٣
 — ٣٩٧ — ٣٩٦ — ٣٦٤ — ٣٥٩ — ٣٤٣
 — ٤٣٤ — ٤١٨ — ٤٠٩ — ٤٠٨ — ٤٠٦
 . ٤٧٤ — ٤٤٦ — ٤٤٥ — ٤٤٤ — ٤٣٦

ابن فارس ٢٠٣ — ١٨٦ — ٤٤ .

- الفارسي (أبو علي) ٢٢ —
 — ١٢١ — ١٢٠ — ٩٥ — ٩٠ — ٨٩ — ٤٥
 — ١٦٧ — ١٥٨ — ١٤٦ — ١٢٨ — ١٢٧
 — ٢٣٩ — ٢٣٤ — ٢٣٢ — ٢١٦
 . ٤٣٠ — ٣٦٩ — ٣٦٤

(ق)

القزاز ٢٠٤ .

- ابن قيم الجوزية ٢٦٩ — ٢٦٨
 — ٤٢٤ — ٤٢٠ — ٤١٩ — ٢٧١ — ٢٧٠
 . ٤٧٩ — ٤٢٥

(ك)

الكسائي ٣٠٤ - ٣٢١ - ٣٢٢
- ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦
٣٧٩ - ٤٣٦ .
كعب بن زهير ٤٠٦ .
كمال محمد بشر ٢٥٧ - ٢٥٨ .
الكوفيون ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٠٤
- ٢٢٠ - ٢٥٢ - ٣٠٤ - ٣١١ - ٣١٢
- ٣١٤ - ٣٢٠ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٧
- ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٧ - ٣٤٢
- ٣٥٢ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤١٧ - ٤٤٧
٤٨٠ .
ابن كيسان ١٧٧ - ٢٣١ - ٢٣٣ .

(ل)

لبي الأخيلية ٣٣٧ - ٣٥٣ .

(م)

المبرد ٢١ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٩
٧٠ - ٨٠ - ٩٢ - ١٣٥ - ١٤٥
١٥١ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦٢
١٦٣ - ١٦٤ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٩٥
٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٩ - ٢١١
٢١٤ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢
٢٣١ - ٢٣٦ - ٢٤٨ - ٢٤٩
٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦
٢٦٩ - ٢٧١ - ٢٧٨ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥
٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣٠٢ - ٣٠٧
٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣٤١ - ٣٤٤
٣٥٦ - ٣٦٤ - ٣٦٨ - ٣٧٥ - ٣٩٧
٣٩٨ - ٤٠٤ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨
٤٠٩ - ٤١٠ - ٤٦٧ - ٤٦٩ - ٤٧٠
٤٧٤ - ٤٨٠ .

ميرمان ٢٩٩ .

محمد خير الحلواني ١٩٧ - ٣٣٤ .
المرادي ٢٨ - ٣٢ - ١٣٦
١٤٦ - ١٦١ - ١٦٤ - ٢٠٨ - ٢٨٠
٢٨٤ - ٢٩١ .
المطرزي ٢٧ - ١٧١ .
معروف الديبري ٣٨١ .
ابن معطى ٢٧ .
مكي بن أبي طالب القيسي
٣٨ - ٩٩ - ١٠١ - ١٤٦ - ١٥٢
١٦٦ - ٢٠٤ - ٢٢٧ - ٢٢١ - ٣٢٢
٣٦٤ - ٤٣٠ .

مهدي المخزومي ١٢٢ - ٣٣٤ .
المازني (أبو عثمان) ١٦٤ - ١٩٧ - ١٩٨
٢٦٦ - ٢٩٩ - ٤٦٦ .
المالقي ٣٢ - ١١٦ - ١٦١

٢٠٧ - ٢٠٩ - ٢٥٢ - ٢٨٠ .
ابن مالك ٢٧ - ٢٨ - ١١٢
١١٣ - ١١٩ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٩٦
٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢١٠ - ٢٨٩ - ٢٩١
٣٠٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٨ - ٣٤١
٣٤٢ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٥٠ - ٣٦١
٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٤٥ - ٤٤٧ .

(ن)

النحاس ٣٧ - ٤٣ - ٨٢
٨٣ - ٩٩ - ١٥٢ - ١٦٦ - ١٧٧
١٧٩ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢١٨
٢٢٣ - ٢٣١ - ٢٣٨ - ٢٤٠ - ٢٤١
٢٤٠ - ٢٤٣ - ٣٥٤ - ٣٦٤ - ٣٦٧
النعمان بن المنذر ٣٣٧ - ٣٥٣ .

(ي)

ابن يعيش ٢٦ - ١٠٩
١٤٦ - ١٥٣ - ١٥٩ - ١٦٢ - ١٦٤
١٨٠ - ١٩٦ - ١٩٧ - ٢٠٦ - ٢٣٤
٢٥١ - ٢٨٨ - ٣٠٣ - ٣٤١ - ٣٤٤
٣٤٩ - ٣٦٥ - ٣٧٠ - ٣٧٣ - ٣٧٤
٣٧٦ - ٣٨٣ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٤٨
٤٥١ .
يونس ٢٠ - ٣٠٧ - ٤٣٣
٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨
٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٦٠ - ٤٦٦
٤٧٥ - ٤٨٢ .

(هـ)

الهذلي (أبو ذؤيب) ٣٠٧ .
الهروي ٣١ - ٥١ - ٩٧ - ٩٨
١٣٥ - ٢٠٤ .
ابن هشام ٢٨ - ٢٩ - ٢٣
١١٣ - ١٢٠ - ١٣١ - ١٢٢
١٢٣ - ١٢٨ - ١٣٦ - ١٦١
١٧٠ - ١٨٢ - ٢٠٨ - ٢٠٩
٢١٠ - ٢٢٩ - ٢٣٨ - ٢٩٦
٣٤٦ - ٣٥٠ - ٣٥٨ - ٤٤٧ .

هنري فلش ٢٦٠ .

(و)

ابن ولاد ٤٤ - ١٤٦ - ٢٩٤
٢٩٥ .



أَنْجَزَ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامِيهَا فَهَلَا عَنِ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ٣٢٤
فَإِنْ عَثَرَتْ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقَوْلَا لَا لَعَا ٤٢٢

- ف -

يَا مَالِ وَالْحَقِّ عِنْدَهُ فَفَقُوا تَوْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مَعْتَرِفَا ٣٨٠

- ق -

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رَجُلُهُ مَطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلُقُ ٤٠٦

- ل -

أَلَا هَلْ لِهَذَا لِلدَّهْرِ مِنْ مَتَعَلٍّ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ ٢٤٦
يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرَجِلِي نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ٣٩٥
إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدُوا لَا يَحْفَلُوا ٣٩٥
قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا ٣٣٧

- م -

وَمَنْ لَا يَزُلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسُ نَفْسَهُ وَلَا يَغْنَاهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يَسَامُ ٣٩١
إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتُهَا لَهَا وَاكْفَ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ ٢٢٦
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلِهِ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ ٢٤٣-٢٩٧
٣٠٥

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَدْعُوا تَجِدُوا مَنَا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَا الْكَرَمِ ٤٢٣
وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلَنَّهُ وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمِ ٢٤٧
بَنِي ثَعْلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعِزَّ شَرِبَهَا بَنِي ثَعْلٍ مِنْ يَنْكَعِ الْعِزَّ ظَالِمِ ٢٩٧
لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطْرِفٍ إِنْ ظَالَمَا فِيهِمْ وَإِنْ مَظَالُمَا ٣٣٧
فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَى أَثْنَى فَإِنْ نَكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامِ ٣٣٨
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفَاءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحَسَامِ ٣٣٨
سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامِ ٣٣٨

(٥) فهرس الآيات الشعرية

- ب -

تَصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثْبُ ٢١٢
إِذَا قَصَرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خَطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ ٢١٢-٢٢٦
هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَا إِنْ يَلْقِيهَا ذَيْبُ ٢٤٤-٢٩٧

- ج -

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَحُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا ٣٩٤

- د -

تَرْفَعُ لِي خُنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدُ ٢٢٦
وَلَسْتُ بِحِلَالِ التَّلَاحِ مَخَافَةٍ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفِدُ ٤٦٠
مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدِ ٣٩٤

- ر -

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَدَلَّجَ اللَّيْلُ لَا يَزُلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِي سَائِرِ ٤٤٥
وَإِنِّي مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاضِرِ ٢٤٥-٢٩٨
وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسَوْا نِزَاوَلُهَا فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِي يَمْضِي لِمَقْدَارِ ٣٨٠
أَلَمْ تَسْأَلْ فَتَخْبِرْكَ الدِّيَارَا عَنِ الْحَى الْمَضَلِّلِ حَيْثُ سَارِ ٦١
دَسْتُ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ ٢٤٦

- س -

أَقِيمُوا بَنِي النَّغْمَانِ عَنَا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّءُوسَا ٣٣٨

- ع -

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ ٢٤٤-٢٩٧

٣٠٦-

لَئِنْ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتُكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ ٤٤٦

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن ٣٥٠-٣٦٠
قالت سليمان ليت لي بعلا [يمن يغسل جلدي وينسيني الحزن ٣٦٠
وحاجة ما إن لها عندي ثمن ميسورة قضاؤها منه ومن ٣٦٠
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ٢٩٥-٢٩٧
كونوا كمن واسى أخاه بنفسه نعيش جميعا أو نموت كلانا ٣٨١

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها ٢٩٨-٣٠٧
فقليل » » » » » » » » ٣١٠

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى ٣٨٤
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا ٤٤٤
لا تجزعى إن منفصا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ٣٢٤
ومنى واغل ينهم يحبوه وتعطف عليه كأس الساقى ٣٢٥
وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعر من الختام صغرى شماليا ٤٤٤
إن من شيمتى لبذل تلادى دون عرضى فلئن رضيت فكونى ٣٤٩

(٦) فهرس أنصاف الآيات الشعرية

عاود هراة وإن معمورها خربا ٣٢٤
فإن أمس مكروبا فيارب بهمة ٢٩١

(٧) فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا	(٢٣ البقرة) ٨٣
فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .	(٣٨ البقرة) ٧٠
ومن تطوع خيرا .	(١٥٨ البقرة) ٧١
الذين ينفقون أموالهم .	(٢٧٢ البقرة) ٢١٦
وإن تحفوها وتؤثوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر	(٢٧١ البقرة) ٤١٠
عنكم من سيئاتكم .	(٩٧ آل عمران) ٣٤٣
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	(١١١ آل عمران) ٨٢
وإن يقاتلوكم يولوكم الأديار .	(١١٥ آل عمران) ٧١
فلن يكفروه	(٧٨ النساء) ١٨٢
أينا تكونوا يدرككم الموت .	(٧٩ النساء) ٢١٨
ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة	(١٠١ المائدة) ٤٣١
فمن نفسك .	(١١٦ المائدة) ٢٦٥-٢٦٦
لا تستأوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	(٣٥ الأنعام) ٣١١-٣٤٣
إن كنت قلته فقد علمته	(١٨ الأعراف) ٤٤٢
فإن استطعت أن تبغى نفقا في الأرض أو سلما	(١٣٢ الأعراف) ١٦٣
في السماء فتأتيتهم بآية	(١٨٦ الأعراف) ٤١١
لمن تبعك منهم لأملأن	
مهما تأتانا به من آية .	
من يضل الله فلا هادى له ويذرهم في طغيانهم	
يعمّهون .	

الآية

الصفحة

إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وإن يعودوا فقد

مضت سنت الأولين

(٣٨ الأنفال) ٦٧

وإما تخافن

(٥٨ الأنفال) ١٨٢

وإن أحد من المشركين استجارك

(٦ التوبة) ٣٢٠-

٣٢٦

قل أنفقوا طوعا أو كرها

(٥٣ التوبة) ٧١

من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم

(١٥ هود) ٢٤٦

أعمالهم فيها .

ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن

(٣٤ هود) ٤٢٢

كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم وإليه ترجعون

(٢٦ يوسف) ٢٦٦-

إن كان قيصه قد من قبل فصدقت

٢٦٧-٢٧١

قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة

(٣١ إبراهيم) ٦٣

أتى أمر الله

(١ النحل) ٢٦٨

أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى

(١١٠ الإسراء) ١٧٧-

١٧٨-٢١٦

ونفخ في الصور .

(٩٩ الكهف) ٢٦٨

وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى

(٧ طه) ٤٥٨

إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم لا يموت فيها

(٧٤ طه) ٤٥٦

ولا يحيى

(٣٤ الأنبياء) ٤٣٣-

أقباين مت فهم الخلدون

٤٣٤-٤٣٨

الذين إن مكنهم في الأرض أقاموا الصلوة (٤١ الحج) ٤٣١
وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق (٩١ المؤمنون) ٣٤٠
قل رب إما ترينى ما يوعدون . رب فلا تجعلنى
فى القوم الظالمين . (٩٣-٩٤ المؤمنون) ٤٢٨
ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضعف . . . (٦٨-٦٩ الفرقان) ٤٠١
على أن تأجرنى ثمنى حجج (٢٧ القصص) ٤٨٣
ردها يصدقنى (٣٤ القصص) ٦٢ -
٦٤

وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون (٣٦ الروم) ٢٧٨ -
٢٨١-٢٧٩
ما يفتح الله للناس من رحمة
إن يشأ يذهبكم (١٦ فاطر) ٣٤٠ -
٣٥٤

حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم (٢٠ فصلت) ١٨٢
قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله (١٤ الجاثية) ٦٢
فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض (٢٢ محمد) ٦٥
يوم تمر السماء مورا . وتسير الجبال سير .
فويل (٩-١٠-١١ الطور) ٦٥

فأما إن كان من المقربين ، فروح وريحان
وجنت نعيم (٨٨ - ٨٩ الواقعة) ٢٣٤ -
٣٥٧

والئى ينس من المحيض من نسائكم إن ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر (٤ الطلاق) ٤٣٠ -
٤٣١

وربك فكبر . وثيابك فطهر . والرجز فاهجر (٣-٤-٥ المدثر) ٢٣٥
إذا الشمس كورت (١ التكويم) ٣٢١
إذا السماء انفطرت (١ الانفطار) ٣٢١
إذا السماء انشقت (١ الانشقاق) ٣٢١ -
٤١٨
وأذنت لربها وحقت (٢ الانشقاق) ٤١٨
وإذا الأرض مدت . وألقت ما فيها وتخلت (٣-٤ الانشقاق) ٤١٨

* * *

قائمة الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٣	٣	ألفت	ألفت	بضمة واحدة
٣١	١	الاحادية	الأحادية	همزة مضمومة
٣٣	٧	للأحادى	للأحادى	بضمة واحدة
٤٤	٥٥	ابن ولآد	ابن ولآد	
٥٦	٩	يقول	يقول :	
»	١٣	ويقابل	يقابل	
»	١٨	الدلول	المدلول	
٥٧	٤	بالاستفهام	بالاستفهام	
»	٧	انما	إنما	بالهمز
٥٨	١٤	عاده	عليه	
٦٥	٦	أدوات	أداة	
٦٩	٣	(المقتضب)	(المقتضب)	
٧٠	٣٥	ص ٦٦	ص ٦٩	
٧٢	٦	الى	التي	
٧٩	٥	الغنوى	المعنوى	
»	٩	استخدام	استخدام	
٨٠	٥٥	ص ٦٦	ص ٦٨	
٨١	٤	إذا	إذا	بالذال المعجمة

(٨) فهرس الاحاديث النبوية

٢٧٠

إن كنت ألممت بذنب فاستغفرى الله وتوبى إليه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٩٩	٩	لدلاته	لدلاته	
١٠٣	٥	الجازاة	المجازاة	
١٠٤	٧ هـ	الامالى	الأمالى	بالحمز
١٠٧	١١	ن	من	
١١٢	٣	الجرانى	الجوانى	
١١٤	٤	أولاهما	أولاهما	بضم الهمزة
»	٩ هـ	اتظر	انظر	بالنون
١١٦	١٢	فهى .	فهى :	
١١٨	٣	أطلق	أطلق	بفتح الهمزة
»	٥	الاول	الأول	بالحمز
١٢٠	١٠	كان	فكان	
١٢٣	٣	وا)	و)	
»	١٠	أطلق	أطلق	بفتح الهمزة
١٢٧	٣	الإستعراض	الاستعراض	بهمزة وصل
١٣٠	٦	يَخْرُجْ	يَخْرُجْ	بسكون الخاء
»	٧	عَمْرُو	عَمْرُو	
١٣١	١٦	جزاء	جزاء	
١٣٣	١٠	يأخذ	يأخذ	بسكون الهمزة
»	١١	»	»	»

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
١٣٤	١٦	نحوى واحد	نحوى	تحدف واحد
»	١٧	رأسيا	رأسيا	بسكون الهمزة
»	»	تاريخها	تاريخياً	
١٣٥	٢٢	يأتى	يأتى	بسكون الهمزة
١٣٧	٤	التأليف	التأليف	»
»	٥	الجبأ	أَلْجَأَ	بهمزة قطع
١٣٨	٢	الشرط	الشرط .	بإقفال القوس
»	٦	الأحادية	الأحادية	بضم الهمزة
١٤٤	١٧	أم	أم	»
١٤٦	٣	الأسماء	الأسماء	بدون فتح الهمزة الثانية
١٤٧	٧	أصول	أصول	بضم الهمزة
١٥٠	٥	لما قبله	لما	
١٥١	١٥	بوصلها	بوصلهما	
١٥٨	١	تمة	تمة	
»	٢ هـ	(٢)		يحدف رقم الهامش
»	٣ هـ	(٣)	(٢)	يعدل من الثالث إلى الثانى
»	٤ هـ	(٤)	(٣)	يعدل من الرابع إلى الثالث
»	٥ هـ	(٥)	(٤)	» « الخامس إلى الرابع

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
١٥٨	٦ هـ	(٦)	(٥)	يعدل من السادس إلى الخامس
١٦٦	١٢	كالنحاس ^(٧)	كالنحاس ^(٣)	يعدل رقم الإحالة من سبعة إلى ثلاثة
١٧٨	٨	تأينى	تأينى	بالتاء المثناة الفوقية
١٨٢	٢٣	(ويرادفه	ويرادفه	الموضع في هـ ٣
١٨٣	»	أيا	أى	
١٨٥	»	الببان	البيان	بالياء المثناة التحتيّة
١٨٨	١٣	قباله	قبالة	
١٨٩	٢٣	الاستفهام	الاستفهام	بألف بعد الهاء
١٩٢	٤	شان	شان	بالحمز
»	٨	الإسم	الاسم	همزة وصل
١٩٣	٣	قال	قيل	بالياء المثناة التحتيّة
٢٠٥	١٣	فى فى	فى	يحذف المكرر
٢٠٧	١	وصنفها	صنفها	
»	١٣	يسق	يساق	بألف بعد السين
»	»	مأخوذ	مأخوذ	بسكون همزة
»	٢٢	ايلاؤها	إيلاؤها	بهمزة قطع
٢١٧	١٠	يأتينى	يأتينى	بالتاء المثناة الفوقية
»	١٢	»	»	»

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٢٠	٧	أته	آته	بالمد
٢٢٢	١٢	فالأكرام	فالإكرام	بكسر همزة
٢٢٤	١٦	بالاتيان	بالإتيان	بهمزة قطع
٢٢٥	١١	أجيئك	أجيئك	بفتحة واحدة على همزة الأولى
٢٣١	٢	هو	هى	
٢٣٢	١٤	فزيد	فزيّد	بفتح الزاى
٢٤٣	٩	حنى	حتى	بالتاء المثناة الفوقية
»	١٧	آنيك	آتيك	» » »
٢٤٧	٩	أتيتنى	أتيتنى	» » »
٢٥٧	٤	الصيغة	صيغة	
»	٥	اخرج	(اخرج)	
٢٦٣	١	نلحية	ناحية	بالألف
»	»	— فى	—	
٢٦٦	٤	احسبه	أحسبه	بهمزة القطع
٢٧٠	١٧	فيقول	فتقول	بالتاء المثناة الفوقية
٢٧٧	٤	أحدهما	إحدهما	
»	»	الأخرى	الأخرى	بضم همزة
»	١٢	أن	إن	بكسر همزة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٢٨١	٣	استغنت الفاء	استغنت الفاء	بحذف الكسرة
٢٨٥	١٣	باخره	باخره	بالمد
٢٨٦	-	-	-	سقط من رقم الصفحة الرقم ٦
٢٨٩	١٤	ابن عصفور	ابن عصفور ^(١)	
»	٢١	(^(١)	(^(٢)	
»	١٥	-	-	تنقل إحالته إلى هامش جديد
				(٢ هـ) . يكتب أمام
				(١ هـ) الإحالة الآتية :
				ابن عصفور ، المقرب ١ / ٢٧٥ .
٢٩٣	٨	الآتي	الآتي	بالتاء المثناة الفوقية
»	١٧	للاقيسة	للاقيسة	
٢٩٥	٣	تاتى	تأتى	بالحمز
٢٩٨	٩	»	»	»
٣٠٨	١	جوايه	جوابه	بالباء المفردة التحتية
٣١٠	٧	مضاوع	مضارع	بالراء المهملة
»	١٦	شركين	المشركين	
٣٣٦	٤	فأكثر	فأكثر	بفتح الحزمة
٣٤٠	٩	يشا	يشأ	بالحمز

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٣٤٥	١٥	دخل على	دخلت على	أداة الشرط
»	٢ هـ	ص ٤٢١	ص ٤٢٠	
»	٣ هـ	ص ٤٤٢	ص ٤٤١	
»	٥ هـ	ص ٤٣٣	ص ٤٣٢	
٣٥٣	١٦	أعاقبك	أعاقبك	بضم الهزمة
٣٥٦	٥	كلا	كلتا	
٣٥٧	»	مصادر	مصائر	جمع مصير
٣٥٨	٧	«أو» الواو الرغمية	«أو» الواو الرغمية	
٣٥٩	١١	يتعرض أجزاء	يعرض لأجزاء	
٣٧٠	-	-	-	سقط الرقم ٣ من رقم الصفحة
٣٧١	١٩	أن	إن	بكسر الهزمة
٣٧٧	١٠	التكهين	التكهين	
٣٨٠	١	الترقيم	أهمية الترقيم	
٣٨١	٤	آخى	آخر	بالراء المهملة
٣٩٥	٥	كانهم	كانهم	بالحمز
٣٩٨	٤	يكرمه	يكرمه	بضم الميم
٣٩٩	٦	أبدل	أبدل	بضم الهزمة
٤٠٠	٣	أضربه	أضربه	بضم الباء
»	٧	»	»	»
٤٠٧	٥	تاب بهم	تابعهم	
٤٠٨	٣	لعطف	العطف	

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٤٠٨	١٩	الكافية	الكافية	الياء المثناة التحتية
٤١٣	١٢	استقبلك	استقبلك	
٤١٥	٩	لم آتيك	لم آتاك	
٤١٧	٨	بالعروف	المعروف	
»	١٢	للالالة	للدلالة	بالدال المهملة
٤١٨	١٠ - ١	تشرك	تشرك	
٤٢٢	٤	يغويكم	يغويكم هو ربكم	
٤٢٩	١١	أكرمك	أكرمك	
٤٥٦	١	أن	أن	
٤٥٨	»	عن	فإن	
»	٧	نصل	نفصل	
٤٦٣	٦	أمر	به أمر	
٤٧٠	٦	العاملة	العاملة ^(٢)	
»	٨	« إن »	« إن » ^(٣)	
»	١٣	أصولها	أصولها	بضمة واحدة
٤٧٧	٤	ألفت	ألفت	بضم الهمزة
»	٨	ألف	ألف	بضمة واحدة
٤٨٣	٣	الاكتفاء	الاكتفاء	بدون كسرة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	ملاحظة
٤٨٦	٥	رثيت	رثيت	بالتاء المثناة الفوقية
٤٩٢	١٣	المراتجل	المرتجل	
٥١٢	١٨	كبرى	العكبرى	
٥١٧	٤	مواضع	مواضع	
»	١١	»	»	
»	١٩	»	»	
٥٢٤	٧	ابن ابن	ابن	يحذف المكرر
»	٢١	المجلس الأعلى	المجلس	»
٥٢٦	١٤	ابراهيم	إبراهيم	
٥٢٧	١٣	الامالى	الأمالى	
»	٢٢	الصوفى	الصوقى	
٥٩٢	١	الاحاديث	الأحاديث	

* * *

ملخص باللغة الانجليزية

رقم	اسم	ملاحظات	تاريخ
٢٢٣	٥	٢٠٢٠	
٢٢٤	١٢	٢٠٢٠	
٢٢٥	١٢	٢٠٢٠	
٢٢٦	١٢	٢٠٢٠	
٢٢٧	١٢	٢٠٢٠	
٢٢٨	١٢	٢٠٢٠	
٢٢٩	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٠	١٢	٢٠٢٠	
٢٣١	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٢	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٣	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٤	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٥	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٦	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٧	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٨	١٢	٢٠٢٠	
٢٣٩	١٢	٢٠٢٠	
٢٤٠	١٢	٢٠٢٠	

The fourth part deals with "The conditional sentence and contextual questions". It is divided into two chapters. The first is on the ways of extension the sentence by adding extra components to it. The second deals with the question of the conditional sentence in the context of the arabic sentence, covering its syntactical functional positions,, and its association with question structure, oath structure (Qasam) and another articles that could come before the conditional sentence.

The epilogue contains all the conclusion of the thesis. And hereby are the headlines of the main results :

— The conditional sentence is a complex sentence consisting of two phrases (conditional and conclusion).

— The usage of technical term by grammarians was imprecise, because they use several words for one meaning, while using one word for several meaning.

— The morphological classification of the conditional articles is irrelevant. Classification must depend on the functional position of the article within the sentence.

— There are two styles of conditional structures. One the structure of the conditional sentence that consists of two phrases (conditional and conclusion), The other structure is a conditioned sentence that consists of a main clause followed by conditional phrase.

The Thesis contains also a glossary contains all the technical terms of the conditional sentence and their position in the grammarian texts.

* * *

The Conditional Sentence in the Arabic Grammar

This thesis aims to study the views of the Arab grammarians on the conditional sentence. It is just an attempt to investigate, to arrange, and to evaluate their efforts.

It contains an Introduction, perface, four parts, Epilogue and Index of sources and references.

The first part is titled : "The conditional sentence its mode and technical terms". It is divided into three chapters. First is for studing the sentence in the creative period that extends from SIBAWAIHI (180 A.H.) until AL-ZAGGAG (311 A.H.). Second chapter covers the maturity period that extends from IBN AL-SARRAG (316 A.H.) until IBN GINNI (395 A.H.). Third covers the period of explanation and imitation (copying) that extends from AL-HARAWI (415 A.H.) until AL-SUYUTI (911 A.H.).

The second Part is on : "The Conditional sentence components". It is divided into two chapters. First deals with the conditional article covering four questions, the article nature, morphological classification, syntactical action, and semantic aspect. The second deals with the two internal sentences that connected by the article, covering two questions, their formal elements and their tense semantic.

The third part is on : "The construction of the conditional sentence". It is divided into four chapters. The first deals with the ways of the connecting the sentence phrases. Second covers the question of the sentence components arrangement. Third covers the question of its shortening by dropping some of its components. Forth studys the conclusion clauses of request main clauses.

**THE CONDITIONAL SENTENCE
IN THE ARABIC GRAMMAR**

By

IBRAHIM S. R. SHAMSAN

First Edition
Cairo 1981

